

هَذَا تِلْكَ الْمُنْبَسِ تَرْشِيدٌ

نصيف

الْمُؤَلَّفُ وَالْمُؤَلِّفُ وَالْمُؤَلَّفُ وَالْمُؤَلِّفُ

الْمُؤَلَّفُ وَالْمُؤَلِّفُ

(ت ٤٠٣ / ١٣٠١ هـ)

تمت

تقرير محمد خير الرحمن محمد

دور محمد بن محمد خير الرحمن محمد

المجلد الرابع

(كتاب النبتات)





فهرسة دائرة المكتبة الوطنية أثناء النشر
الباقلاني، أبي محمد بن الطيب بن محمد
هداية المسترشدين والرد على أهل البدع والملحدين

أبي محمد بن الطيب بن محمد الباقلاني (ت ٤٠٣هـ)؛ تحقيق عمر يوسف

حمدان - عمان: مكتبة عبق المسك ٢٠٢٢

٥٤٠ ص؛ ٢٤×١٧ سم

ردمك: ١-٢-٩٨٩٠-٩٩٢٣-٩٧٨

الواصفات: (البدع - الالحاد - علم الكلام - الأشاعرة - العقيدة الدينية)

٢٠٢٢ / ٣ / ١٦٧٣

٢٥١، ٧

رقم الإيداع: ٢٠٢٢ / ٣ / ١٦٧٣

ردمك: ١-٢-٩٨٩٠-٩٩٢٣-٩٧٨

ISBN 978-9923-9890-1-2



9 789923 989012

الطبعة الأولى

(١٤٤٤هـ - ٢٠٢٢م)

حقوق الطباعة محفوظة



awj.publishing@gmail.com

00962796054800

الأردن - عمان - العبدلي

مكتبة مسك للنشر والتوزيع

Miskpublishing@outlook.com



هَدَايَةُ الْمُسْتَرْتَدِّينَ

تصنيف

الأستاذ القاضى فى بكري محمد الطيبر رحمة الله عليه

الشهيد الباقى

(ت. ١٣٠١ هـ / ١٩٨٠ م)

تحقيق

غفر له محمد عبد الرحمن محمد

د. عمر بن سيف عبد الله محمد

المجلد الرابع

كتاب النبوات





[١٨]

السادس من كتاب النبوات
من هداية المسترشدين
والرد على أهل البدع والملحدين

تصنيف القاضي الجليل
أبي بكر محمد بن الطيّب الأشعري
رضي الله عنه وأرضاه

[١ب]

بسم الله الرحمن الرحيم

وما توفيقي إلا بالله

[فإن قَالَ : لا يمتنع] أَمِنْ أَنْ يُعْلَمَ ذَلِكَ بَأَن يَقُولُ الْمُتَأَخَّرُ : هَذَا مُعْجَزٌ لِي
وَلِلْمُتَقَدِّمِ الْمُدَّعِي لِلرَّسَالَةِ قَبْلِي .

قِيلَ لَهُ : إِنَّهُ لَا طَرِيقَ إِلَى الْعِلْمِ بِأَنَّهُ مُعْجَزٌ لَهُ وَلِلْمُتَقَدِّمِ مَعَ تَجْوِيزِنَا كَوْنَهُ مُعْجَزًا
لِلْمُتَقَدِّمِ وَمَعَ عِلْمِنَا بِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَدَّعِهِ الْمُتَأَخَّرُ ، لَكَانَ مُعْجَزًا لِلْمُتَقَدِّمِ ؛ فَبُطِّلَ مَا
قُلْتُمْ .

عَلَى أَنَّهُ إِذَا قَالَ مَنْ ظَهَرَ الْمَعْجَزُ عِنْدَ دَعْوَتِهِ وَخَبَرَهُ^١ : هَذَا مُعْجَزٌ لِي وَلِلْمُتَقَدِّمِ
قَبْلِي ، لَمْ يَكُنْ لِهَذَا الْقَوْلِ تَأْثِيرٌ فِي جَعْلِ مُعْجَزَتِهِ الظَّاهِرَةِ عَلَيْهِ مُعْجَزًا لِمَنْ كَانَ
قَبْلَهُ مِنَ الرِّسَالِ ، لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ : إِنَّ قُلَانَا الَّذِي كَانَ قَبْلِي وَأَدَّعَى الرِّسَالََةَ عَلَى اللَّهِ ،
سُبْحَانَهُ ، نَبِيٍّ صَادِقٍ ، لَتَبَتَ بِذَلِكَ صِدْقُهُ ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ : إِنَّ مَا يَظْهَرُ عَلَيْهِ مُعْجَزٌ
لِلْمُتَقَدِّمِ لَهُ ، وَلَا يَجُوزُ مَعَ كَوْنِهِ نَبِيًّا أَنْ يُصَدِّقَ مُتَنَبِّئًا كَذَّابًا عَلَى اللَّهِ ، تَعَالَى ؛ فَلَا
تَأْثِيرَ لِقَوْلِهِ : إِنَّهُ مُعْجَزٌ لَهُ وَلِلْمُتَقَدِّمِ .

عَلَى أَنَّ هَذَا بَاطِلٌ مِنْ وَجْهِ آخَرَ ، وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا تَأَخَّرَ فِعْلُ الْمَعْجَزِ إِلَى حِينٍ وَفَاةٍ
مُدَّعِي النُّبُوَّةِ ، لَمْ يَلْزَمْ النَّاسَ اتِّبَاعُهُ وَتَعْظِيمُهُ وَالْقَطْعُ عَلَى طَهَارَةِ سَرِيرَتِهِ فِي أَيَّامِ
حَيَاتِهِ ، لِأَنَّهُ لَا حُجَّةَ لَهُ فِي تِلْكَ الْأَيَّامِ ، ذَلَّتْ عَلَى صِدْقِهِ [وَخَبَرِهِ] وَتَمَيَّزَ لَهُ مَنْ

١ : أَلَا : أَلَا ، الْأَصْلُ .

٢ : انهدامة في الأصل .

٣ : هذه الكلمة شبه منهزمة في الأصل .

٤ : انهدامة في الأصل .

ليس برسول إليهم ، إذ ليس معه إذ ذاك [دليل على] صِدْقِ دَعْوَاهُ . وهذا باطلٌ ومحَرَّمٌ عَدَا عن كونه [لا يُدْخِلُ] المقصودَ بعَيْنِهِ ، وإن جُوزَ أيضًا [٢١] تأخيرُ فعلِ مُعْجَزِ نَبِيِّ ، بُعِثَ أَوَّلًا إلى حِينٍ يُبْعَثُ بَعْدَهُ في عَصْرِهِ وأَيَّامِ حَيَاتِهِ نَبِيٌّ آخَرُ ، فيقولُ النبيُّ الثاني : هذا المعجزةُ لي وللمُتَقَلِّدِمْ نَبُوَّتُهُ قَبْلِي ؛ وَتَقَبَّلَ ذَلِكَ الْمُرْسَلُ قَبْلَهُ وَصَدَّقَهُ على ذَلِكَ ولم يَدْفَعْهُ عَنْهُ ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْمُعْجَزُ مُعْجَزًا لِهَما وَأَنْ لَا تُثَبِّتَ نُبُوَّةُ النَّبِيِّ الْأَوَّلِ إِلَّا بَعْدَ حَدُوثِ الْمُعْجَزِ الَّذِي هُوَ مُعْجَزٌ لِهَما وَيُجْعَلُ سَكْتُ الْأَوَّلِ وَتَقَبُّلُهُ لَذَلِكَ أَوْ تَصْدِيقُهُ لَه بِالْقَوْلِ فِي مَعْنَى وَقُوعِ دَعْوَاهُ لِلنَّبُوَّةِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ ، فَيَصِيرَانِ لَذَلِكَ بِمِثَابَةِ مُوسَى وَهَارُونَ ، إِذَا قَالَا : إِنَّا نَبِيَّانِ وَمُعْجَزَانَا فَلَقِيَ الْبَحْرُ^٣ الْخَرَّاجَ الْيَدَ بَيَّضَاءَ^٤؛ فَلَا يُبْعَدُ على هذا الوجهِ أَنْ يَكُونَ الْمُعْجَزُ مُعْجَزًا لِلْاِثْنَيْنِ .

١ انهدامة في الأصل .

٢ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٣ إشارة إلى قوله ، تعالى : ﴿فَأَوْخَيْتَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فَرٍ كَالطُّودِ الْعَظِيمِ﴾ [٢٦ الشعراء ٦٣] .

٤ إشارة إلى عدّة مواضع في القرآن الكريم . منها قوله ، تعالى : ﴿وَأَضْمَمْنَاكَ إِلَى جَنَاحِكَ تَخْرُجُ بَيَّضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ آيَةً أُخْرَى﴾ [٢٠ طه ٢٢] .

فصل

ومِمَّا يُوضَحُ إِحَالَةُ تَأْخِيرِ فِعْلِ الْمُعْجِزِ عَنْ دَعْوَى النُّبُوَّةِ أَنَّهُ قَوْلٌ ، يُوجِبُ خَلْطَ الكَرَامَاتِ بِالمُعْجَزَاتِ ، بَلْ يُوجِبُ عَلَى ثُبُوتِ كَرَامَاتِ الصَّالِحِينَ إِبْطَالَهَا وَإِنْكَارَهَا ، لِأَنَّهُ ، مَتَى جُوزَ [تَأْخِيرُ] فِعْلِ الْمُعْجِزِ عَنْ الدَّعْوَى ، لَمْ يُؤْمَرْ أَنْ يَكُونَ مَا ظَهَرَ [مِنْهُمْ] أَلَيْسَ هُوَ كَرَامَةٌ لَهُمْ وَمُعْجِزَةٌ ، [بَلْ إِنَّمَا هُوَ] ١ [٢ب] مُعْجِزٌ لِأَنْبِيَاءَ وَنَبِيِّ مُتَقَدِّمٌ ، إِذَا جُوزَ تَأْخِيرُ فِعْلِ الْمُعْجِزَاتِ ، فَلَا سَبِيلَ إِلَى الْعِلْمِ بِأَنَّهُ كَرَامَةٌ لِلصَّالِحِينَ . وَلَا سَبِيلَ أَيْضًا إِلَى الْعِلْمِ بِأَنَّهُ مُعْجِزٌ لِلنَّبِيِّينَ مَعَ تَجْوِيزِ الْأَمْرَيْنِ . وَهَذَا يُفْسِدُ الْقَوْلَ بِالمُعْجِزَاتِ وَالكَرَامَاتِ جَمِيعًا . وَإِذَا بَطُلَ ذَلِكَ ، صَحَّ مَا قُلْنَا .

فَإِنْ قِيلَ : أَفَلَيْسَ إِخْبَارُ النَّبِيِّ عَنِ الْغُيُوبِ وَعَنْ مَا يَخْذُلُ وَيَكُونُ ، إِذَا قَالَ : أُتَيْتُ أَنْ زَيْدًا يَجِيءُ فِي سَنَتِكُمْ هَلْدِهِ وَأَنَّ الْقَمَرَ يَنْشَقُّ وَدَجَلَةٌ تَصِيرُ ذُهَبًا ، وَخَذَتْ ذَلِكَ عَلَى مَا أُخْبِرَ بِهِ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ مُعْجِزًا لَهُ ، وَإِنْ كَانَ مُتَأَخِّرًا عَنْ دَعْوَاهُ الرِّسَالَةِ . وَهَذَا يُبْطِلُ مَا أَصْلَحْنَا .

يَقَالُ : عَنْ هَذَا جَوَابَانِ . أَحَدُهُمَا أَنَّنَا لَمْ نَمْنَعِ تَأْخِيرَ فِعْلِ الْمُعْجِزِ عَنْ دَعْوَى النُّبُوَّةِ مَعَ بَقَاءِ النَّبِيِّ وَفِي عَصْرِهِ ، إِذَا فُعِلَ عَلَى وَجْهِ ، يُعْلَمُ بِوُقُوعِهِ عَلَيْهِ تَعَلُّقُهُ بِدَعْوَاهُ وَكَوْنُهُ مَفْعُولًا عَلَى وَجْهِ التَّصَدِيقِ . وَهَذَا الَّذِي سَأَلْتُمْ عَنْهُ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ ، وَإِنَّمَا أَخْلَنَّا تَأْخِيرَ فِعْلِهِ إِلَى حِينِ وِفَاةِ مُدَّعِي الرِّسَالَةِ ؛ فَسَقَطَ مَا قُلْتُمْ .

وَالْجَوَابُ الْآخَرُ أَنَّهُ لَيْسَ حَدُوثُ الْمُحْخَرِ عَنْهُ فِي مِثْلِ هَذَا الْمُعْجِزِ ، وَإِنَّمَا الْمُعْجِزُ هُوَ نَفْسُ حُخْرِهِ عَنْ مَا يَكُونُ مِنَ الْغُيُوبِ ، وَخَيْرُهُ مُقْتَرِنٌ بِدَعْوَاهُ ، وَإِنَّمَا صَارَ خَيْرُهُ

١ كَرَامَاتٍ : كَرَامَاتِي ، الْأَصْلُ .

٢ تَأْخِيرُ : انْهْلَامَةٌ فِي الْأَصْلِ .

٣ مِنْهُمْ : انْهْلَامَةٌ فِي الْأَصْلِ .

٤ بَلْ إِنَّمَا هُوَ : انْهْلَامَةٌ فِي الْأَصْلِ .

عن ذلك مُعْجَزًا لِأَجْلِ تَقْدِيمِ عِلْمِنَا بِأَنَّ أَحَدًا مِنَ الْخَلْقِ لَا يَجُوزُ أَنْ يُدْرِكَ عِلْمَ الْغُيُوبِ وَأَنَّ الْمُتَقَرِّدَ بِذَلِكَ هُوَ اللَّهُ ، عَزَّ وَجَلَّ ، [وَلِأَجْلِ] ^١ أَنَّهُ إِنَّمَا يُخْبِرُ عَنْ غَيْبٍ ، أَطْلَعَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَخْبَرَهُ ، وَذَلِكَ [تَصْدِيقٌ] ^٢ لِلنَّبِيِّتَيْهِ ؛ فَأَمَّا الْمَخْبَرُ عَنْهُ ، فَلَيْسَ حَدوثُهُ مُعْجَزًا ، يَبِينُ [ذَلِكَ أَنَّهُ] ^٣ مِنْ حَقِّ الْمَعْجَزِ أَنْ يَكُونَ خَارِقًا لِلْعَادَةِ وَأَنْ يَكُونَ [مَا أَخْبَرَ عَنْهُ] ^٤ جَارِيًا مَجْزَى فِعْلِهِ .

وَقَدْ عِلْمُنَا أَنَّ النَّبِيَّ ، لَوْ خَبَرَ [١٣] عَنْ حَدوثِ أفعالٍ أُمِّيَّةٍ وَمَا يَقَعُ مِنْهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَمَا يَقَعُ مِنْ فَعَلِ اللَّهِ مِمَّا لَيْسَ حَدوثُهُ بِعَجِيبٍ وَلَا خَارِقٍ لِلْعَادَةِ ، لَكَانَ خَبْرُهُ عَنْ ذَلِكَ مُعْجَزًا ، إِذَا وَقَعَ الْمَخْبَرُ عَنْهُ مِنَّا وَمِنَ اللَّهِ ، تَعَالَى ، عَلَى مَا أَخْبَرَ عَنْهُ ، لِأَنَّ إِخْبَارَهُ بِذَلِكَ هُوَ الْخَارِقُ لِلْعَادَةِ دُونَ حَدوثِ الْمُعْتَادِ مِنْ فِعْلِنَا وَفِعْلِهِ ، تَعَالَى . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بَطَلَ أَيْضًا مَا ظَنُّوهُ .

١ انهدامة في الأصل ، مقدار كلمة ، قَدَرْنَاهُ ، كَمَا هُوَ مَبْنِيٌّ أَعْلَاهُ .

٢ تصديق : انهدامة في الأصل . مِنَ الْمَحْتَمَلِ أَيْضًا مَكَانَ الْمَنْهَدَمِ : (تَثْبِيت) .

٣ انهدامة في الأصل .

٤ انهدامة في الأصل .

فصل

وليس يُمكنُ أن يقالَ مع تجويزِ حدوثِ الكراماتِ للصالحينَ ونقضِ كثيرٍ منَ العاداتِ لَهُم مع جوازِ إرسالِ أنبياءٍ في زمنٍ واحدٍ أن يُعَلَّمَ بقولِ الرسولِ أنَّ العادةَ سَتَنْقُضُ وتُخَرِّقُ في يومٍ كَذَا وشهرٍ كَذَا بتَظْلِيلِ عَمَامٍ في غَيْرِ وَقْتِهِ أو تَتَّبِعِ ماءً^١ وإخراجِ طعامٍ^٢ أنَّ ما خَبَّرَ عَنْهُ وعن وقوعِهِ مُعْجَزٌ له ، لأنَّهُ يَجُوزُ أن يُفْعَلَ كرامةٌ لبعضِ الصالحينَ ، لا لِيَكُونَ مُعْجَزًا له أو لرسولٍ غيره ، وسيُما إذا لم يَقُلْ : إِنَّهُ مُعْجَزٌ لي .

ويُمكنُ أن يُخَبِّرَ الرسولُ عن حُدُوثِ أُمُورٍ في المستقبلِ يَنْقُضِ العادةَ وَيَكُونَ مُعْجَزًا لنبيٍّ آخرَ ، يأتي في ذَلِكَ الوقتِ ، فَوَجَبَ أن يكونَ إخبارُ الرسولِ بحدوثِ ذَلِكَ مُعْجَزًا ، لأنَّهُ خَبَّرَ عن غَيْبٍ ؛ فأما حدوثُ المُخَبِّرِ عَنْهُ ، فلا يجبُ أن يكونَ مُعْجَزًا له بأنْ قد يكونَ كرامةً لَوْلِيٍّ ومُعْجَزًا لنبيٍّ ، يأتي بَعْدَهُ ؛ فيجبُ تنزيلُ ذَلِكَ على ما بَيَّنَّاهُ . وباللهِ التوفيقُ .

١ تكرر ذلك منه ، ﷺ ، في عِدَّةِ مواطن . يُنظر البخاريّ (ت ٢٥٦هـ) في صحيحه ٥٨-٥٧/١/١ (١٦٩)

[٤-كتاب الوضوء ، ٣٢-باب ألتماس الوضوء ، إذا حانت الصلاة] ومسلم في صحيحه ١٠٠٨-١٠٠٩ (٥٩٤١-٥٩٤٤) [٤٣-كتاب الفضائل ، ٣-باب في معجزات النبي ، ﷺ] .

٢ وقع تكثر الطعام منه ، ﷺ ، في مواطن كثيرة . يُنظر البخاريّ (ت ٢٥٦هـ) في صحيحه ٥٦-٥٥/٥/٣

(٤١٠٢) [٦٤-كتاب المغازي ، ٣٠-باب غزوة الخندق] ومسلم (ت ٢٦١هـ) في صحيحه ٩٠٨-٩١١

(٥٣٢٤-٥٣٢٦) [٣٦-كتاب الأشربة ، ١٩-باب جواز استتباعه غيره إلى دار من يثق برضاه ويتحققه تحققًا تامًا واستحباب الاجتماع على الطعام] .

فصل

وَأَعْلَمُوا ، رحمكم الله ، [٣ب] أَنَّهُ لَيْسَ بِجَوْرٍ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ الْخَارِئُ لِلْعَادَةِ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ ، عَزَّ وَجَلَّ ، مُعْجَزًا ، إِذَا فُعِلَ عَلَى يَدِ مُدَّعِي الرِّسَالَةِ الْآيَاتِ ، يَظْهَرُ مُطَابِقًا لِدَعْوَاهُ وَعَلَى وَجْهِ الشَّهَادَةِ لَهُ ، فَإِنْ فَعَلَ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ يَكْذِبُهُ أَوْ كَانَ فِيهِ وَجْهٌ يَقْتَضِي تَكْذِيبَهُ وَمُخَالَفَةً مَا اسْتَشْهَدَ بِهِ ، لَمْ يَكُنْ مُعْجَزًا .

وهذا مِثْلُ أَنْ يَقُولَ مُدَّعِي النُّبُوءَةِ : آتَيْتَنِي إِنْطَاقُ هَذَا الْجَمَادِ أَوْ إِحْيَاءُ هَذَا الْمَيِّتِ أَوْ إِنْطَاقُ الذَّنْبِ ؛ فَإِذَا نَطَقَ الْجَمَادُ بِأَنَّهُ مُنْتَبِئٌ كَذَّابٌ ، ذَلَّ ذَلِكَ عَلَى كُذِّبِهِ وَكَانَ ظُهُورُهُ مُؤَكِّدًا لَكُونِهِ كَاذِبًا . وَكَذَلِكَ لَوْ نَطَقَ الذَّنْبُ بِذَلِكَ أَوْ قَالَ الْمَيِّتُ ، إِذَا حَيَّ : «هَذَا كَذَّابٌ عَلَى اللَّهِ ، تَعَالَى ؛ فَاجْتَنِبُوهُ !» ، لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ مُعْجَزًا وَلَا دَالًّا عَلَى صِدْقِهِ ، بَلْ مُؤَكِّدًا لِلدَّلَالَةِ عَلَى كُذِّبِهِ .

وَكَذَلِكَ فَلَوْ قَالَ : آتَيْتَنِي أَنَّنِي أَتَّقُلُ فِي هَذِهِ الْعَيْنِ وَالْبَرِّ الْمَالِحَةِ ، فَتَقْدُبُ ؛ فَتَقْلُ فِيهَا ، فَغَارَتْ وَذَهَبَ مَاؤُهَا ، لَمْ يَدُلَّ ذَلِكَ عَلَى صِدْقِهِ وَلَا كَانَتْ آيَةً لَهُ ، وَإِنْ كَانَ أَمْرًا خَارِئًا لِلْعَادَةِ . وَإِنَّمَا قُلْنَا : إِنَّ ظُهُورَ مِثْلِ هَذَا عَلَى الْكَذَّابِ مُؤَكِّدًا لِلدَّلَالَةِ عَلَى كُذِّبِهِ لِأَجْلِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَظْهَرْ جُمْلَةً وَلَمْ يَفْعَلْ مَا ادَّعَاهُ آيَةً ، لَكَانَ ذَلِكَ كَافِيًا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى كُونِهِ كَاذِبًا ، إِذْ لَوْ كَانَ صَادِقًا لَمَيَّزَهُ اللَّهُ ، تَعَالَى ، وَأَيَّدَهُ بِالْمُعْجَزِ ؛ فَإِذَا لَمْ يَفْعَلْهُ ، عَلِمَ كُذِّبُهُ وَبِقَاؤُهُ عَلَى حَالِهِ . فَإِذَا قَالَ مَيِّتٌ ، حَيِّي بَعْدَ مَوْتِهِ : «هُوَ كَاذِبٌ ، فَاحْذَرُوهُ !» ، كَانَ ذَلِكَ مُؤَكِّدًا لَكُونِهِ كَاذِبًا ؛ فَهَذَا هُوَ مَعْنَى قَوْلِنَا : إِنَّ خُرْقَ الْعَادَةِ لَا يَكُونُ مُعْجَزًا حَتَّى يَكُونَ مُطَابِقًا لِلدَّعْوَى وَشَاهِدًا لَهَا . وَبِاللَّهِ نَسْتَعِينُ .

[١٤] فصل

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : إِذَا أَخَلَّصْتُمْ تَقْدِيمَ فِعْلِ الْمَعْجَزِ عَلَى دَعْوَى الرِّسَالَةِ عَلَى مَا بَيَّنَّتُمُوهُ ، وَجَبَ عَلَيْكُمْ أَنْ تُبْطِلُوا كَثِيرًا مِنْ مَعْجَزَاتِ الرُّسُلِ الْمَفْعُولَةِ قَبْلَ بَعْثِهِ وَدَعْوَى الرِّسَالَةِ وَلِجَمِيعِ مَا تَظَاهَرَتْ بِهِ الرِّوَايَاتُ مِنْ إِضْلَالِ الْعَمَامِ لَهُ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، قَبْلَ بَعْثِهِ وَنَزُولِ الْمَلَائِكَةِ إِلَيْهِ وَشَقِّهِمْ لِحُجُوفِهِ وَإِخْرَاجِهِمْ نَكْتَةً مِنْ قَلْبِهِ وَوَضْعِ بَدَلٍ لَهَا . وَوَجَبَ عَلَيْكُمْ أَيْضًا إِبْطَالُ كَوْنِ نُطْقِ عِيسَى ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا مُعْجَزًا لَهُ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُبْعُوثًا فِي تِلْكَ الْحَالِ . وَأَمَثَالُ هَذَا فِي السِّيرِ كَثِيرٌ لِلْأَنْبِيَاءِ .

وَإِذَا لَمْ يُخْزَرْ إِبْطَالُ ذَلِكَ ، بَطَلَ قَوْلُكُمْ بِإِحَالَةِ تَقْدِيمِهِ عَلَى دَعْوَى النُّبُوَّةِ . وَكَذَلِكَ فَقَدْ أَبْطَلْتُمْ هَذَا الْأَصْلَ بِقَوْلِكُمْ : إِنَّ إِبْخَارَ الرَّسُولِ عَنِ الْغُيُوبِ مُعْجَزًا لَهُ ، وَإِنْ كَانَ مُتَأَخِّرًا عَنْ دَعْوَاهُ .

يَقَالُ لَهُ : أَمَّا الْإِبْخَارُ عَنِ الْغُيُوبِ ، فَهُوَ نَفْسُهُ مُعْجَزٌ لِلرَّسُولِ ، لَا خُذُوتُ الْمُخْبِرِ عَنْهُ الْمُتَأَخِّرُ وَقَوْعُهُ بَعْدَ دَعْوَى النُّبُوَّةِ وَبَعْدَ مَوْتِ الرَّسُولِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ . وَلَا وَجْهَ لِإِعَادَتِهِ ؛ فَبَطَلَ التَّعْلُّقُ بِذَلِكَ .

وَأَمَّا مَا سَأَلْتَ عَنْهُ مِنْ تَظْلِيلِ الْعَمَامِ وَجَمِيعِ مَا ذَكَرْتَهُ ، فَإِنَّهُ لَا يَمْنَعُ مِنَ الْقَوْلِ بِإِثْبَاتِ الْكَرَامَاتِ لِلْأَوْلِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا فِعْلُ كَرَامَةٍ لَهُ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ . وَكَذَلِكَ سَبِيلُ الشَّقِّ عَنْ قَلْبِهِ . عَلَى أَنَّ هَذَا مِمَّا لَمْ يَظْهَرْ لِلنَّاسِ ، فَيَكُونُ مُعْجَزًا ، وَإِنَّمَا يُعْلَمُ بِخَيْرِ الصَّادِقِ عَنْهُ [٤ب] بَعْدَ ثُبُوتِ نُبُوَّتِهِ وَظُهُورِ الْمُعْجَزِ عَلَى يَدِهِ . وَمِنْ حَقِّ الْمُعْجَزِ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرًا مَعْلُومًا وَخَارِفًا لِعَادَةِ مَنْ يَحْتَجُّ بِهِ عَلَيْهِ .

فَأَمَّا حَمْلُ مَرْيَمَ لِعِيسَى ، عَلَيْهِمَا السَّلَامُ ، وَنَفْحَةُ جِبْرِيلَ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فِي جَيْبِهَا ، فَيُمْكِنُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ عَلَى وَجْهِ الْكَرَامَةِ لَهَا وَالتَّعْظِيمِ بِهِ لِشَأْنِهَا . وَكَذَلِكَ

وجودُ زَكَرِيَّا عِنْدَهَا الطَّعَامَ وَالرَّزْقَ ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا﴾ [٣ آل عمران ٢٧] ،
وقولها : ﴿هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [٣ آل عمران ٢٧] في جوابِ قولِهِ : ﴿أَتَأْتِي لَكَ
هَذَا﴾ [٣ آل عمران ٢٧] . وهذا غَيْرُ مُتَّعِجٍ ، لِأَنَّهَا مِنْ صَلَاحِ النَّسَاءِ وَنَبِيَّتِنَا ،
عليه السلام ، مِنْ عَظَمَاءِ الْأَوْلِيَاءِ الصَّالِحِينَ قَبْلَ مُتَّبِعِهِ .

وقد قَالَ مَنْ أَحَالَ ظُهُورَ مِثْلِ الْمَعْجَزَاتِ عَلَى وَجْهِ الْكَرَامَةِ لِلصَّالِحِينَ : إِنَّ تَظْلِيلَ
الْعَمَامِ لَهُ وَتَطْقُ عَيْسَى وَخَبْلَ مَرْيَمَ وَتَسَاقُطَ الرُّطْبِ عَلَيْهَا وَخَلْقُ الْأَرْزَاقِ لَهَا لَا يُمَكِّنُ
أَنْ يَكُونَ إِلَّا آيَةً لِنَبِيِّ فِي ذَلِكَ الْعَصْرِ ، إِنَّمَا زَكَرِيَّا أَوْ غَيْرُهُ ، وَإِنَّهُ قَدْ يَجُوزُ أَنْ لَا
يُنْقَلِ النَّبَأُ خَيْرَ ذَلِكَ النَّبِيِّ الَّذِي كَانَتْ هَذِهِ حَالُهُ وَالْآيَاتُ لَهُ ، إِذَا لَمْ نَكُنْ مُتَّعِدِينَ
بشريعته .

قالوا : فَوَجِبَ الْقَطْعُ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ أَجْمَعُ مُعْجَزٌ لِنَبِيِّ ، وَإِنْ لَمْ نَعْرِفْهُ عَيْنًا .

وقالوا : فَلَا يَجِبُ أَنْ تُنْكَرَ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ أَنْ يَكُونَ قُسْرُ بُرْ سَاعِدَةِ الْإِيتَادِيِّ
الْمَذْكُورَةُ مَوَاعِظُهُ وَخُطْبَتُهُ وَدُعَاؤُهُ إِلَى اللَّهِ ، عَزَّ وَجَلَّ ، نَبِيًّا لِلَّهِ ، وَأَنْ يَكُونَ مَا ظَهَرَ
فِي أَيَّامِهِ آيَةً لَهُ .

وكذلكَ فَلَا تُنْكَرُ ثُبُوتُ الْخَبَرِ الْمُعْزَوِيِّ عَنِ الرَّسُولِ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فِي ثُبُوتِ نَبَوَّةِ
خُلَيْدِ بْنِ سَيَانَ الْعَبْسِيِّ لَمَّا ذُكِرَ لَهُ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فَقَالَ : (نَبِيِّ ضَيْعَةٍ قَوْمُهُ) ؛
فَقَدْ زَالَتْ أَيْضًا الْمُطَالَبَةُ بِمَا قَالُوهُ عَلَى هَذَا الْجَوَابِ .

فَأَمَّا كَلَامُ عَيْسَى ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، [٥] فِي الْمَهْدِ ، فَالْوَاجِبُ أَنْ يَقَالَ : إِنَّهُ مُعْجَزٌ
وَآيَةٌ لَهُ وَإِنَّهُ كَانَ نَبِيًّا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ وَمَبْعُوثًا إِلَيْهِمْ . وَقَدْ تَطَقَّ الْقُرْآنُ بِذَلِكَ فِي
قَوْلِهِ ، تَعَالَى ، وَاجْبَارَهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : ﴿إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا﴾
[١٩ مريم ٣٠] . وَغَيْرُ مُسْتَحِيلٍ فِي الْعَقْلِ إِكْمَالُ عَقْلِ الطِّفْلِ وَتَكْلِيفُهُ وَتَبْلِغُهُ فِي
الْفَهْمِ وَصِحَّةُ الْخَيْرَةِ وَالتَّمْيِيزِ مَبْلَغَ الْبَالِغِينَ وَأَنْ يَحْمَلَ ، إِذَا كَمَلَتْ إِلَيْهِ ، الرِّسَالَةُ

على صِغَرٍ مِنْ سِنِّهِ وَقُرْبٍ وَلَادَتِهِ . وَلَا يُمَكِّنُ الْقَدْحُ فِي ذَلِكَ .

وَقَبَّحَ إِرْسَالَ مَنْ هَذَا قَدْرُ سِنِّهِ وَصِغَرُ جَسَمِهِ وَقُرْبٍ وَلَادَتِهِ لاسْتِحْقَارِ النُّفُوسِ وَاسْتِقَالِهَا لَهُ لِأَجْلِ أَنَّ النُّفُوسَ لَيْسَتْ تَسْتَثْقِلُ الْأَطْفَالَ لِكُونِهِمْ أَطْفَالًا وَصِغَرِ أَجْسَادِهِمْ وَنُقْصَانِ خَلْقِهِمْ عَنِ خَلْقِ الْبَالِغِينَ ، وَإِنَّمَا تَسْتَحْقِرُ مَنْ هَذِهِ حَالُهُ لِرُوَالِ عَقْلِهِ وَبُطْلَانِ تَمْيِيزِهِ ؛ فَإِذَا أُكْمِلَ عَقْلُهُ وَصَحَّ فَهْمُهُ وَبَلَغَ عَلَى صِغَرٍ مِنْهُ مَبْلَغُ أَكْمَلِ الْعُقُلَاءِ عَقْلًا ، كَانَ ذَلِكَ آيَةً لَهُ عَظِيمَةً وَخَرْقًا لِلْعَادَةِ ، وَكَانَ أَعْظَمَ فِي النُّفُوسِ مِنْ خَرْقِ عَادَاتٍ كَبِيرَةٍ . وَلَعَلَّهُ قَدْ عَلِمَ ، سُبْحَانَهُ ، أَنَّ إِرْسَالَ مَنْ هَذِهِ حَالُهُ أَرْعَجُ لِلخَوَاطِرِ وَأَبْعَثُ عَلَى النَّظَرِ ، وَأَنَّ الْعَالِمَ بِهِ أَطْوَعُ لِمَنْ ظَهَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَأَشَدُّ تَمَسُّكًا بِوَلَايِهِ وَأَنْجَذَابًا إِلَى طَاعَتِهِ وَتَصْدِيقِهِ ؛ فَلَيْسَ لِأَخِيهِ التَّعَجُّبُ مِنْ هَذَا وَالْإِنْكَارُ لَهُ .

فَإِنْ قِيلَ : وَهَلْ زَالَ عَقْلُ عِيسَى ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، بَعْدَ نُطْقِهِ وَإِكْمَالِ عَقْلِهِ وَقَوْلِهِ : ﴿إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِي الْكِتَابُ﴾ [١٩ مريم ٣٠] ؟

قِيلَ لَهُ : لَا ، بَلْ لَمْ يَزَلْ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ لِاتِّفَاقِ [٥ب] الْأُمَّةِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ قَدْ حَمَاهُ وَحَمَى كُلَّ نَبِيٍّ مِنَ الْجُنُونِ بَعْدَ الصَّحَّةِ وَذَهَابِ الْعَقْلِ بَعْدَ كَمَالِهِ وَخَطِّ قَدْرِهِ فِي النُّفُوسِ بِبُطْلَانِ تَمْيِيزِهِ وَرَدِّهِ إِلَى عَقْلِ الرِّضِيِّعِ ، بَلْ قَدْ حَمَاهُمْ عَنْ كَوْنِهِمْ عَلَى صِفَةِ الْبَطِيِّ الْبَلِيدِ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، ثَبَتَ مَا قُلْنَاهُ .

وَهَذِهِ جُمْلَةٌ مُفْنَعَةٌ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى وَجُوبِ كُلِّ شَرْطٍ شَرْطَنَاهُ فِي كَوْنِ الْمُعْجَزِ مُعْجَزًا ، وَمُفْنَعَةٌ عَمَّا سِوَاهَا . وَبِاللَّهِ نَسْتَعِينُ .

باب الكلام في وجه دلالة المعجزات على صدق الرسل ، عليهم السلام

أَعْلَمُوا أَنَّ الْعِلْمَ بَبَعْنَةِ الرُّسُلِ وَصِحَّةِ بِعَتْبِهِمْ فَرَجَّ عَلَى الْعِلْمِ بَبُوتِ دَلَالَةِ الْمَعْجَزَاتِ عَلَى صِدْقِ الرُّسُلِ ، مِنْ حَيْثُ تُقِيمُ الدَّلِيلَ مِنْ بَعْدِ عَلَى أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَدُلَّ عَلَى صِدْقِهِمْ شَيْءٌ سِوَى ظُهُورِ الْمَعْجَزَاتِ عَلَيْهِمْ ، وَأَنَّا مَتَى لَمْ نَضْطَرَّ إِلَى الْعِلْمِ بِصِدْقِهِمْ عَلَى اللَّهِ ، سَبْحَانَهُ ، وَكُنَّا مُكَلَّفِينَ لِلْعِلْمِ بِذَلِكَ ، فَلَا سَبِيلَ إِلَى الْعِلْمِ بِصِحَّةِ الْبَعْنَةِ وَأَنَّهَا قَدْ وَقَعَتْ إِلَّا بَعْدَ الْعِلْمِ بِوَجْهِ دَلَالَةِ الْمَعْجَزَاتِ عَلَى صِدْقِ الرُّسُلِ . وَمَتَى لَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ ، لَمْ تَصِحَّ الْبَعْنَةُ . وَمَتَى لَمْ تَصِحَّ ، كَانَ أَبْعَدَ عَنِ الْوُقُوعِ وَالْحُصُولِ ؛ فَيَجِبُ صَرَفُ [١٦] الْعِنَايَةِ إِلَى هَذَا الْبَابِ .

وَكَمَا يَصِحُّ أَنْ نَنْظُرَ فِي وَجْهِ دَلَالَةِ الْمَعْجَزِ عَلَى صِدْقِ الرُّسُلِ ، إِذَا بُعِثُوا . وَكَذَلِكَ قَدْ يَصِحُّ مِنَّا أَنْ نَنْظُرَ فِي وَجْهِ كَوْنِهَا دَالَّةً عَلَى التَّصْدِيقِ عَلَى التَّقْدِيرِ ، لَوْ بُعِثُوا ، وَإِنْ لَمْ يُرْسَلِ اللَّهُ ، سَبْحَانَهُ ، أَحَدًا إِلَى خَلْقِهِ .

وَمِنْ الْمُحَالِ أَنْ يُعْلَمَ صِحَّةُ بَعْنَةِ الرُّسُلِ أَوْ حُصُولُ ذَلِكَ مَعَ جَوَازِهِ ، إِنْ لَمْ يُعْلَمَ وَجْهُ دَلَالَةِ الْمَعْجَزِ عَلَى صِدْقِهِمْ ؛ فَوَجِبَ لِذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ بِصِحَّةِ الْبَعْنَةِ وَوُقُوعِهَا مِمَّا لَا يَصِحُّ ثَبُوتُهُ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ وَجْهِ دَلَالَةِ الْمَعْجَزِ عَلَى صِدْقِ النَّبِيِّ ، وَلَا يُوجِبُ الْعِلْمُ بِوَجْهِ دَلَالَتِهِ وَقُوعَ الْبَعْنَةِ ، وَلَا يَصِحُّ الْعِلْمُ بِالْبَعْنَةِ إِلَّا بَعْدَ حُصُولِ الْعِلْمِ بِوَجْهِ دَلَالَتِهِ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَمَا وَجْهُ دَلَالَةِ الْمُعْجَزِ عَلَى صِدْقِ الرُّسُولِ ؟

قِيلَ : وَجْهُ ذَلِكَ أَنَّهُ ، إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ ، عَزَّ وَجَلَّ ، عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ وَأَنَّهُ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ وَأَنَّهُ مَفْعُولٌ عِنْدَ دَعْوَى الرِّسَالَةِ وَالطَّلَبِ أَوْ عِنْدَ قَوْلٍ ، يَجْرِي مَجْرَى الطَّلَبِ ، إِنَّمَا مُعَيَّنًا أَوْ غَيْرَ مُعَيَّنٍ مِنَ الْمَعْجَزَاتِ ، وَأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِالْدَّعْوَى وَمُطَابِقٌ لَهَا ، وَأَنَّ الْقَدِيمَ ، سَبْحَانَهُ ، سَامِعٌ لِدَعْوَاهُ النَّبُوَّةَ عَلَيْهِ وَعَالِمٌ بِهَا وَبِمَعْنَاهَا فِي مُوَاضَعَةِ أَهْلِ

لغة الرسول ، ثُمَّ فعل ما يَدْعِيهِ الرسولُ آيَةً له مِنْ فعلِهِ ، تعالى ، علمَ أَنَّهُ قاصِدٌ بذلك إلى تصديقِهِ وَأَنَّ ما يَفْعَلُهُ مِنَ الآياتِ في مثلِ هَذِهِ الحالِ قائمٌ مقامُ تصديقِهِ له بالقول : صَدَقَ . أنا [٦٦] أَرْسَلْتُهُ ، على وَجْهِ تَفْهَمُ الأُمَّةُ التي يَدْعِي فيها النبوةَ أَنَّهُ قولٌ صَدَقَ بِهِ مِنْ قِبَلِهِ ، تعالى ، بل التصديقُ له بالفعلِ أَيْقُنْ عَنْ دُخُولِ الشُّبْهَةِ وَالِاخْتِمَالِ فيه ، لأنَّ التصديقَ له بالقولِ ربَّما تجوزُ به وَأَسْتَعْمِلَ في غيرِ ما وُضِعَ له .

وربَّما قالَ القائلُ عِنْدَ دَعْوَى مُدْعٍ عليه الرسالةُ : صَدَقَ . أنا أَرْسَلْتُهُ . وَعِلْمٌ مِنْ حالِهِ أَنَّهُ غَيْرُ مَصْدِقٍ لَهُ به ، بل قاصِدٌ إلى تكذيبِهِ والهزلِ به في دَعْوَاهُ .

والتصديقُ له بالفعلِ لا يَحْتَمِلُ شيئاً مِنْ ذَلِكَ ، بل هو جارٍ مَجْرَى قولِ مُدْعِي الرسالةِ على زيدٍ : إِنْ كُنْتَ رَسُولُكَ وَصَاحِبُكَ ، فَاكْتُبْ بِذَلِكَ رَقْعَةً أَوْ ارْكَبْ أَوْ اعْتَمِ أَوْ قُمْ أَوْ أَقْعُدْ ، وما جَرَى مَجْرَى ذَلِكَ مِنَ الأفعالِ الظاهرةِ لِلْحَوَاسِّ التي يُعْلَمُ تصديقُهُ بها ، إِذَا فَعَلَهَا ؛ إِذَا فَعَلَ زَيْدٌ ذَلِكَ ، قامَ مقامُ قولِهِ : صَدَقَ . هو رَسُولِي وَصَاحِبِي الذي يَعْلَمُ ضرورةً قصدهُ إلى تصديقِهِ به . هَذَا واجبٌ ، لا محالةً .

وليسَ يُمَكِّنُ أَنْ تَدُلَّ المعجزاتُ على صِدْقِ الرُّسُلِ إِلَّا على هَذِهِ الطريقةِ ؛ فَهِيَ لذلِكَ جاريةٌ مَجْرَى أدلَّةِ الأقوالِ والأخبارِ الدالةِ على المُرَادِ بِتَقْدِيمِ المُواضَعَةِ على معانيها ، وَإِنْ كَانَتْ الأفعالُ لا تحتاجُ إلى تَقْدِيمِ مُواضَعَةٍ على داليتها ، إِذَا فُعِلَتْ عِنْدَ دَعْوَى النبوةِ ، لأنَّها في هَذِهِ الحالِ قائمةٌ مقامَ ما تَقَدَّمتِ المُواضَعَةُ على معناه مِنْ التصديقِ بالقولِ . يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ رُكُوبَ زَيْدٍ وَقِيَامَهُ عِنْدَ جَعْلِ رَسُولِهِ ذَلِكَ [١٧] مِنْ فعلِهِ دلالةٌ على تصديقِهِ له قائمٌ مقامَ تصديقِهِ بالقولِ الذي قد تَقَدَّمتِ المُواضَعَةُ على معناه .

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كذلِكَ ، ثَبَّتَ دلالةُ المعجزِ على صِدْقِ الرُّسُلِ وَوَجْهَ كونِها دلالةً

على ذلك . وليس يُمكنُ أَنْ تَدُلَّ المعجزاتُ إِلَّا بهذه الطريقة الجارية مَجْرَى أدِلَّةِ
المُؤَاصَعةِ على معاني الأقوالِ وما يجرى مَجْرَاهَا مِنَ الأفعالِ .

ومِمَّا يَدُلُّ أيضًا على ذلك ويوضحُه أَنَّهُ ، لو لم يَدُلَّ المعجزُ دلالة المتواضع على
دلالته ، لَوَجَبَ أَنْ يَدُلَّ بطريق الإيجاب وجهه نصيبه أدلة العقول . وذلك مُحَالٌ ،
لأنَّ كُلَّ ما يَدُلُّ بطريق الإيجاب ونصبه العقل ، فإنه لا يَدُلُّ إِلَّا لَوَجْهِهِ مِنَ التعلُّقِ بَيْنَ
الدليل ومدلوله ، ولولاهُ لم يَكُنْ دالًّا عليه ، وذلك نحو دلالة الفعل على وجود
فاعله وصفاته التي لولا كونه عليها لم يَصِبْ منه الفعلُ مِنْ نحو كونه عالِمًا قادرًا وما
تقتضيه هذه الصفاتُ مِنْ أحكامِهِ ونحو دلالة الأحوالِ عِنْدَ مُثَبِّثِهَا على المعاني
التي تجبُ عنها لَتَعَلُّقُهَا بها ، ولو لم يَكُنْ ، لم تَحْضُرِ الأحوالُ ، ونحو دلالة
سائر أجناسي الأغراضِ على اختلافها ووجود أَوَّلِ لها على حدوث الجسم بجهةِ
الحدوث وكونه غَيْرَ سابقٍ لَأَوَّلِهَا ، لا لأمرٍ ، يَرْجِعُ إلى أجناسها ، ونحو دلالة
الشيء على ثبوت ما هو شرطُ [٧ب] له ومحتاجٌ إليه ، كدلالة صفات الحي على
وجود الحياة وتضمنِ العَرَضِ لِمَحَلِّهِ وأمثال ذلك إلى غير هذا مِنْ وجوه الأدلة التي
قد فَصَّلْنَاهَا وَذَكَّرْنَا جُمْلَتَهَا فِي صَدْرِ هَذَا الْكِتَابِ وَكَشَفْنَا وَجْهَ تَعَلُّقِ كُلِّ شَيْءٍ مِنْهَا
بمدلوله وَأَنَّهُ لَيْسَ بِصِرِّ كَذَلِكَ عَلَى التَّحْقِيقِ لِجَنَسِهِ وَلَا لِفَاعِلِ يَفْعَلُهُ دَلِيلًا ، وَأَمَّا
يَدُلُّ بِالتَّعَلُّقِ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَذْلُولِهِ بِمَا لَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى إِعَاذَتِهِ .

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ وَلَمْ تَكُنْ بَعْنَةُ الرُّسُلِ ، عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ، وَصَدْقُهُمْ مُتَعَلِّقًا مِنْ
جَهَةِ الْعَقْلِ بِشَيْءٍ مِنْ أَعْمَالِهِ ، سَبْحَانَهُ ، مَيَّوَى مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ النَّبِيُّ فِي إِيقَاعِ خَبَرِهِ
وَصِدْقِهِ مِنَ الْقُدْرَةِ عَلَى ذَلِكَ وَمَا يَجْرَى مَجْرَاهُ ، وَذَلِكَ أَمْرٌ ، تَسْتَوِي فِيهِ جَمِيعُ
أَفْعَالِ الرُّسُولِ وَخَيْرِ الْكَاذِبِ وَالصَّادِقِ ، فَلَا يَدُلُّ شَيْءٌ مِمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ النَّبِيُّ فِي
إِيقَاعِ خَبَرِهِ عَلَى صِدْقِهِ ، كَمَا لَمْ يَدُلَّ ذَلِكَ عَلَى صِدْقِ الْمُتَنَبِّئِي . وَهَذَا اتِّفَاقٌ .

وكذلك فإننا نُبَيِّنُ وجودَ بعثة النبي وصدقَهُ على الله ، تعالى ، في دَعْوَى الرسالة مُتَعَلِّقًا مِنْ جهةِ العقلِ بشيءٍ مِنْ أفعالِ الله ، عزَّ وجلَّ ، مِمَّا يخرقُ العادةَ وما لا يخرقُها ، حتَّى لا يصحَّ خبرُ النبي عن كونه رسولًا لله ، تعالى ، وصدقَهُ في خبرِهِ دُونَ وجودِ ذلكَ الفعلِ مِنَ الله ، عزَّ وجلَّ ، ولا في أفعالِ الله ، تعالى ، ما يجبُ أَنْ لا يصحَّ حُصُولُهُ ووقوعُهُ [١٨] منه دُونَ بعثةِ رسولٍ وصدقِهِ في الخيرِ عن إرسالِهِ حتَّى لا يصحَّ أَنْ يَفْعَلَهُ دُونَ بعثةٍ ووقوعِ دعواه للرسالة . هذا مُحَالٌ ، لا وَجْهَ لَهُ .

وليستَ هذهِ الدَّعْوَى في بعضِ أفعاليه ومقدوراته أَوْلَى مِنْها في جميعِ أفعاليه . وذلكَ باطلٌ ؛ فإذا بَطَلَ ذلكَ ، ثَبَتَ أَنَّهُ لا تَعَلُّقَ لشيءٍ مِنْ أفعاليه بوجودِهِ إِلَّا صدقَ النبي وبعثته . ولا لِيَصْدِقَ الرسولُ وبعثته تَعَلُّقُ بشيءٍ مِنْ أفعاليه ، فلمْ يجبْ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُما دليلًا على الآخرِ وَوَجَبَ بذلكَ أَنَّهُ لا شيءَ يَدُلُّ على الصديقِ في دَعْوَى الرسالةِ إِلَّا التَّصْدِيقُ بالقولِ أو ما يَجْرِي مَجْرَاهُ مِنَ الأفعالِ الدَّالَّةِ على وَجْهِ دَلَالَةٍ الْمُوَاضَعَةِ .

وقد بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ أَنَّ فِعْلَ ما يخرقُ العادةَ عِنْدَ دَعْوَى الرسولِ للنبوةِ وَالْإِمَامَةِ الشَّهَادَةُ بالمعجزِ قائمٌ مَقَامَ التَّصْدِيقِ بالقولِ الذي قد تَقَدَّمَ الْمُوَاضَعَةُ عَلَى مَعْنَاهُ .

ويدلُّ على ذلكَ أيضًا وَيُثَبِّتُهُ أَنَّ أفعالَ الفاعِلِ إِنَّمَا تَدُلُّ على ما هو عليه مِنْ الصفاتِ التي تَقْتَضِيهَا أَفْعَالُهُ مِنْ قدرتهِ وَعِلْمِهِ وَإِرَادَتِهِ وَحَيَاتِهِ ، ولا تَدُلُّ أفعالُ القديمِ ، سبحانه ، على أحوالِ مَنْ وُجِدَتْ بِهِ وصفاته وصدقَ الرسولُ مِنْ كَسْبِهِ ومقدوراته وصفة هو في نفسه عليها ، فلا يجوزُ أَنْ يدلَّ عليه ما ليسَ مِنْ كَسْبِهِ ومقدوراته .

ولا يُمكنُ أيضًا أَنْ يقالَ : إِنَّ شَيْئًا مِنْ أفعاليه يدلُّ على صِدْقِ الرسولِ حسبَ الأدلَّةِ الدَّالَّةِ عِنْدَ القدريةِ .

على أنه لا بُدَّ أن يفعل العوض والثواب والألطاف والتمكين وكل ما يحتاج العاقل إليه في التكليف [٨ب] من أفعاله ، تعالى ، لأن هذا عندهم إنما يجب في أفعاله المتعلقة بقصده واختياره والعلم بغناه عن القبيح ؛ فلا يجوز لذلك اختياره لتترك فعل الواجب عليه لكونه ظلماً قبيحاً . وليس لشيء من أفعاله هذا التعلق بصديق الرسول وبعثته .

وكل هذا يدل على أنه لا شيء من أفعاله يدل على صدق الرسول متعلق بينهما أو وجه يقتضي دلالة عليه ويوجب أن لا تكون الدلالة على ذلك إلا التصديق بالقول وما يجري مجراه من الأفعال الواقعة موضع المتوابع على دلالاته .

وقد بينا أنه ليس لأحد أن يفرق بين المعجز والتصديق بالقول بأن القول صدق ، قد تقدمت المواضع على معناه . وليست الأفعال كذلك ، لأنها ، إذا فعلت عند الطلب والافتراض بالدعوى ، حلت محل ما تقدمت المواضع على دلالاته ؛ فبطلان زوم الفرق بينهما بذلك .

فإن قال قائل : ما أنكرتم من أن لا يعلم بالعجز من أفعاله صدق مدعى النبوة ، لأنه يمكن إيقاف فعله عند الدعوى لغرض غير ذلك ومصلحة تقتضي فعله ، لا للتصديق به . ومثل ذلك أيضاً قد يجوز في فعل الواحد منا ، متى لم يضطر إلى العلم بأنه مصدق بالقول والفعل ، وإنما يعلم أنه مصدق بهما ضرورة عند مشاهدته ذاته والعلم بمقاصده . وهذا غير مستنصر في القديم ، سبحانه ؛ فبطل ما [١٩] أصلتكم .

يقال له : ما قلته باطل من وجهين . أحدهما أنه لو لم يدل فعله على ذلك من

حال الرسول ، لأنه ممن لا يعلم قصده اضطراباً ، لوجب أيضاً أن لا يدلّ قوله : «صَدَقَ . هو رسولي» على ذلك ، لأنه ممن لا يعلم قصده اضطراباً .

وإذا دلّ قوله على التصديق والحال هذه ، وجب أن يدلّ فعله أيضاً كدلالة قوله والحال هذه . وللقوم أن يقولوا : إنه قد يتفق وجود القول صدق تصديقاً لغير مدّعي الرسالة ، لا لقصد تصديق المدّعي لها ، متى لم يعلم قصده اضطراباً .

والوجه الآخر أنه وإن لم يعلم قصده ضرورة ، فقد علم أنه يصحُّ منه ، تعالى ، تمييزُ الصادق من الكاذب بطريق الدليل ، وأنَّ في مقدوره ما لو خرج إلى الوجود ، لدلّ على صدق الرسل ، وإلاَّ وجب عجزه . وذلك مُحالٌ في صِفَتِهِ .

على أننا نعلم أنه يصحُّ منه ، تعالى ، ما يجب أن يصحَّ مثله من غيره من إقامة بعض أفعاله مقام ما لا يتواضع الناس على دلالته ، لأنه لو شُهِدَ أو اضطربنا إلى العلم بذاته ، صحَّ منه أن يعلم . ويعلم قصده به ضرورة من يضطره إلى العلم بذاته ، إذا أتى بالمطر وأخينا الميت وزلزل الأرض ، فقد أمره بكذا وكذا أو نهاه عنه ؛ فلذلك يجب أن يقبح منه جعل ذلك دليلاً على إرسال من يُرسله والتصديق له بما يفعله .

وإذا كان ذلك كذلك وكُنَّا نَعْلَمُ [٩ب] وجوده ، سبحانه ، اكتساباً وكونه عالماً بدعوى الرسول عليه وبما يجعله شاهداً لصدقه من فعله وأنه يفعل ذلك عند أدعائه وطلبه ، وجب أن يحلَّ ذلك محلَّ ما تُوضَعُ عليه ، لو اضطربنا إلى ذاته .

وإذا كان ذلك كذلك ، وجب أنه لا بُدَّ من دلالة المعجز على صدق الرسول ، وإن صحَّ أن يفعل لغير ذلك من استصلاح أو غيره . وبطل ما قاله السائل .

ولا وَجْهَ لِدَفْعٍ مَنْ دَفَعَ هَذِهِ الْمَطَالِبَةَ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْفِعْلُ لَا يُعْلَمُ بِهِ تَصْدِيقُ الْمُدَّعِي ، لَأَنَّهُ مِمَّنْ لَا يُعْلَمُ قَصْدُهُ ضَرُورَةً ، لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ أَيْضًا بِقَوْلِهِ : «صَدَقَ . هُوَ رَسُولُهُ» ، لِأَنَّهُمْ يَمُوتُونَ عَلَى ذَلِكَ وَيَقُولُونَ : إِنْ لَمْ يَضْطَرَّ إِلَى كَوْنِهِ مَصَدَّقًا بِالْقَوْلِ ، جَازَ وَقُوعُ مِثْلِ هَذَا الْقَوْلِ مِنْهُ بِتَصْدِيقِ الْغَيْرِ وَلِوَجْهِ لَا تَعْرِفُهُ ، وَإِنْ أَتَيْتُ مُقَارَنَتَهُ لِدَعْوَى الرِّسَالَةِ وَالْمَطَالِبَةِ قَائِمَةً .

هَذَا عَلَى أَنَّهُ لَا يُنْكِرُ الْقَدَرِيَّةُ الْعِلْمَ بِأَنَّ الرِّسُولَ صَادِقٌ بِقَوْلِ اللَّهِ ، تَعَالَى : «صَدَقَ هُوَ رَسُولِي» ، لِأَنَّ هَذَا الْقَوْلَ عِنْدَهُمْ لَا يَكُونُ خَيْرًا عَنِ التَّصْدِيقِ لَهُ إِلَّا بِأَنَّ يَعْلَمُ كَوْنَهُ ، تَعَالَى ، مُرِيدًا لِلْإِخْبَارِ عَنِ تَصْدِيقِهِ ، وَأَفْعَالُهُ عِنْدَهُمْ لَا تَذُلُّ عَلَى أَنَّهُ مُرِيدٌ ، وَإِنَّمَا يَدْعُونَ الْعِلْمَ بِكَوْنِهِ مُرِيدًا مِنْ حَيْثُ عَلِمُوهُ بِزَعِيمِهِمْ أَمِيرًا وَنَاهِيًا وَمُخِيرًا وَمُخَاطَبًا . وَالْعِلْمُ بِكَوْنِ كَلَامِهِ خَيْرًا وَخَطَابًا وَتَصْدِيقًا مُعَلَّقٌ بِالْعِلْمِ بِكَوْنِهِ مُرِيدًا ، فَيُعَلِّقُونَ الْعِلْمَ بِكَوْنِهِ مُرِيدًا بِالْعِلْمِ بِكَوْنِهِ مَصَدَّقًا مُخِيرًا . وَالْعِلْمُ بِكَوْنِهِ مُخِيرًا مَصَدَّقًا بِالْعِلْمِ بِكَوْنِهِ مُرِيدًا ، [١٠] فَلَا يَعْلَمُونَ لِذَلِكَ كَوْنَهُ مُخِيرًا عَنِ صِدْقِ الرِّسُولِ وَلَا كَوْنَهُ مُرِيدًا . وَسَنُشَبِّعُ الْقَوْلَ فِي هَذَا مِنْ بَعْدُ ؛ فَيَبْطُلُ جَعْلُهُمُ الْقَوْلَ أَضْلًا فِي هَذَا الْبَابِ .

وَأَيْضًا فَإِنَّ تَقَدُّمَ الْمُوَاضَعَةِ عَلَى دَلَالَةِ الْفِعْلِ «صَدَقَ» لَا يَذُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ لَا يَقَعُ إِلَّا مِمَّنْ يَقْصِدُ بِهِ التَّصْدِيقَ ، بَلْ قَدْ يَقَعُ مِنَ الْمُصْطَدِّقِ وَالْهَازِلِ وَالْمَوْعِجِ لَهُ لَغَيْرِ تَصْدِيقِ الْمُدَّعِي ، بَلْ لَغَيْرِهِ وَعَلَى وَجْهِهِ تُخْرِجُهُ عَنِ كَوْنِهِ تَصْدِيقًا ؛ فَتَقَدُّمُ الْمُوَاضَعَةِ عَلَى دَلَالَتِهِ لَا يُوجِبُ كَوْنَهُ وَاقِعًا لَا مُحَالَةً . وَالْمَرَادُ بِهِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْمُوَاضَعَةِ عَلَيْهِ ؛ فَلَا بُدَّ إِذْنًا مِنَ الرَّجُوعِ إِلَى مَا قُلْنَاهُ مِنْ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ لِتَصْدِيقِ الرِّسُولِ ، وَإِلَّا وَجِبَ أَنْ لَا يَكُونَ فِي الْمَقْدُورِ مَا لَوْ خَرَجَ إِلَى الْوُجُودِ ، لَدَلَّ عَلَى صِدْقِ الرِّسُولِ مَعَ الْعِلْمِ بِصِحَّةِ ذَلِكَ مِنَّا عَلَى جِهَةِ الْمُوَاضَعَةِ .

ولو جازت هذه الدعوى ، لَجَازَ أَنْ لَا يَكُونَ فِي التَّقْدِيرِ فِعْلٌ شَيْءٌ ، لو خَرَجَ إِلَى الوجودِ ، لَدَلَّ عَلَى أَمْرِ مِنَ الْأُمُورِ ، لِأَنَّ الدَّلَالَهَ قَدْ دَلَّتْ عَلَى أَنَّ الْأَدِلَّةَ لَيْسَتْ تَصِيرُ أَدِلَّةً بِالْفِعْلِ لِدَوَائِهَا ، وَإِنَّمَا تَصِيرُ أَدِلَّةً ، إِذَا وُجِدَتْ لَوَجْهِ مِنَ التَّعَلُّقِ وَاجِبٍ لَهُمَا . وَهَذَا الْوَجْهُ الْوَاقِعُ عَلَى طَرِيقَةِ الْمُوَاضَعَةِ وَجْهٌ مِنْ وَجْهِهِ الْأَدِلَّةِ ؛ فَوَجِبَ الْقَوْلُ بِثَبُوتِهِ فِي الْإِمْكَانِ وَالْقُدْرَةِ .

وشيء آخر يُوجِبُ ثَبُوتَ دَلَالَةِ الْمُعْجَزَاتِ عَلَى صِدْقِ الرِّسُولِ وَهُوَ أَنَّنا نَعْلَمُ ضَرُورَةَ قَضَاءِ مَنْ صَدَّقَ غَيْرَهُ [١٠ ب] بفعلٍ ، يَجْعَلُهُ شَاهِدًا لِتَصْدِيقِهِ ، وَأَنَّهُ مُرِيدٌ لِتَصْدِيقِهِ بِهِ مِنْ قَدِيمٍ وَمُحْدَثٍ ، إِذَا ادَّعَى ذَلِكَ عَلَيْهِ .

وهذه جُمْلَةٌ تَقْلُبُهَا مِنْ حَالٍ كُلِّ عَاقِلٍ لِمَا يَسْتَشْهَدُ بِهِ عَلَى الصَّدِيقِ مِنْ فِعْلِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يَعْلَمْ ذَاتَ بَعْضِهِمْ أَسْتَدْلَالًا ، كَمَا يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ قُبْحَ الظُّلْمِ فِي الْجُمْلَةِ ضَرُورَةً ، وَإِنْ كَانَ الْعِلْمُ بِكَوْنِ ظَلَمٍ مِنْهُ مَعِينٌ ظَلَمًا طَرِيقُهُ النَّظَرُ .

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، صَحَّ مَا قُلْنَا أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ لَوَجْهِ مِنَ الْمَصْلَحَةِ وَغَيْرِ التَّصْدِيقِ لِلْمُدَّعِي ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أَيْضًا أَنْ يَفْعَلَ لِلتَّصْدِيقِ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ مِنَ الْقُدْرَةِ وَالْبِرَاهِمَةِ : أَعْمَلُوا عَلَى أَنَّنا قَدْ سَلَّمْنَا لَكُمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ نَضَعَ الْأَفْعَالَ الْمُسْتَشْهَدَ بِهَا عَلَى الصَّدِيقِ مِنْ قَدِيمٍ وَلَا مُحْدَثٍ إِلَّا لِتَصْدِيقِ الْمُدَّعِي ، وَأَنَّ ذَلِكَ مَعْلُومٌ ضَرُورَةً مِنْ قَضَاءِ فَاعِلِهَا ؛ فَمِنْ أَيْنَ لَكُمْ مَعَ ذَلِكَ أَنَّ الْقَدِيمَ ، سَبْحَانَهُ ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَصَدَّقَ بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ كَاذِبًا عَلَيْهِ فِي دَعْوَى الرِّسَالَةِ ؟ وَأَنْتُمْ لَا تَسْتَقْبِحُونَ شَيْئًا مِنْ أَفْعَالِهِ مِنْ تَصْدِيقِ كَاذِبٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَوْمُنُكُمْ مِنْ تَصْدِيقِهِ بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ لِلْكَذَّابِينَ ، وَإِنَّمَا يَصْحُحُ الْامْتِنَاعُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى أَصْلٍ مَنْ قَالَ بِقُبْحِ ذَلِكَ وَأَحَالَ عَلَيْهِ فِعْلَ الْقَبِيحِ .

يقال له : هذا الأصل باطلٌ ، لأنه يُوجبُ على صاحبه جميع ما أوجبناه عليه في باب التعديل والتجوير والقول في الحسن والقبيح من قُبْح الآلام للعوض وتكليف العمل للثواب وإدانة العقاب على الأجرام المنقطعة وقبح ترك [١١٩] قبول التوبة من أهل النار ونذمهم على ما كان منهم وقبح عقاب تارك ما عُرِضَ به لِتَبَلُّ الثواب ، لأنه لم يَنْقُ نفسهُ إلى غير ذلك ممَّا يُوجبُ على قائله ترك الإسلام . والبراهمة جميعًا على ما أَوْضَحْنَاهُ مِنْ قَبْلُ .

وإذا كان ذلك كذلك ، بَطَلَ التعويلُ على هذا .

ونحنُ ، فلم نُكَيِّزْ تصديقه للكاذب بالقول والفعل لأجل قُبْح ذلك في العقل ، وإنما أنكرنا ذلك ، لأنه أمرٌ يُوجبُ أن لا شيء في المقدور ، إذا خَرَجَ ، دَلَّ على الفرق بين النبيِّ والمُنْتَبِي . وذلك مُحَالٌ لِمَا قُلْنَاهُ ؛ فَبَطَلَ ما رَأَوْهُ .

وقد أَشْبَعْنَا القولَ في هذه المسألة في نقضِ نقضِ اللمع وكتابِ تعريفِ عجزِ المعتزلة عن تصحيح دلائل النبوة بما يُغني مُتَأَمِّلُهُ . ونُكْرَهُ الإطالة بِرَدِّهِ ، لأنه مُخْرِجٌ لنا عَمَّا إِلَيْهِ قَصَدْنَا .

سؤال آخر

فإن قال قائلٌ منهم : إنَّ جَمْعَكُمْ بَيْنَ التصديقِ بالقول والتصديقِ بالفعلِ باطلٌ لأجلِ أنَّ التصديقَ بالقول لا يَصِحُّ ولا يَكُونُ مفيدًا دُونَ تَعَلُّقٍ بالدعوى ، لأنه ، متى قال : «صَدَقَ . هو رسولي» ، لم يَصَحَّ دُونَ دَعْوَى الرسالة ؛ فهو لذلك متعلقٌ بالدعوى . وجميعُ المعجزاتِ لا تَعَلُّقُ لشيءٍ منها بحصولِ دَعْوَى الرسالة ؛ فلم يَكُنْ لذلك دلالةٌ على صِدْقِهَا .

يقال له : ما قُلْتُهُ باطلٌ ، لأنَّ [١١٩] الابتداءَ بِفِعْلِهَا ، وإن لم يَكُنْ له تَعَلُّقٌ بوجودِ الدعوى ، وأنَّ فعلها مُقْتَرَنًا بها جارٍ مَجْرَى القولِ : «صَدَقَ» لِمَا قُلْنَاهُ مِنْ

قَبْلُ . وَإِنْ كَانَتْ ، لَوْ فَعَلْتُ منفردة عَنِ الدَّعْوَى ، لَمْ تَدُلَّ عَلَى ذَلِكَ ، كَمَا أَنَّ قِيَامَ زَيْدٍ وَقُعُودَهُ ، إِذَا جَعَلَهُ صَاحِبُهُ وَرَسُولُهُ دَلَالَةً عَلَى صِدْقِهِ فِيمَا يَدَّعِيهِ عَلَيْهِ ، دَلَالَةٌ لَا مُحَالَةَ عَلَى تَصَدِيقِهِ لَهُ ، إِذَا وَقَعَ مُقْتَرِنًا بِالدَّعْوَى . وَلَوْ فَعَلَهُ مُنْفَرِدًا عَنِ الدَّعْوَى ، لَمْ يَكُنْ دَلِيلًا ، لِأَنَّهُ لَيْسَ يَدُلُّ عَلَى التَّصَدِيقِ بِهِ لَجَنَسِهِ وَلَا لِحُدُوثِهِ ، وَإِنَّمَا يَدُلُّ لَوْقُوعِهِ مُقْتَرِنًا بِالدَّعْوَى عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ ؛ فَبَطَلَ مَا قُلْتُمْ .

سؤال آخر

فَإِنْ قَالُوا : فَيَجِبُ أَنْ يَدُلَّ عَلَى صِدْقِ الْمَدَّعِي كُلِّ فِعْلٍ يَقَعُ مِنَ اللَّهِ مُقْتَرِنًا بِدَعْوَى الرُّسُولِ مِمَّا يَعْلَمُ أَنَّهُ مُتَّفَقٌ بِهِ مِمَّا يَدْخُلُ مِثْلُهُ تَحْتَ قَدْرِ الْعِبَادِ فِي جَنَسِهِ وَمَا لَا يَدْخُلُ مِثْلُهُ فِي الْجَنَسِ وَمَا يَخْرُقُ الْعَادَةَ مِنْ أَعْيَالِهِ وَمَا لَا يَخْرُقُهَا . وَإِذَا لَمْ يَجِبْ ذَلِكَ ، بَطَلَتْ دَلَالَةُ الْمَعْجِزِ ، لِأَنَّ الْعَادَةَ لَا تَقْلِبُ حُكْمَ الْأَدِلَّةِ وَلَا تَنْقُضُهَا .

يُقَالُ لَهُ : لَوْ عَلِمْنَا فِي كُلِّ مَا يَفْعَلُهُ ، تَعَالَى ، مِمَّا يَخْرُقُ الْعَادَةَ وَمَا لَا يَنْقُضُهَا أَنَّهُ إِنَّمَا فَعَلَهُ لِتَصَدِيقِ الدَّعْوَى ، لَوَجِبَ كَوْنُهُ دَلِيلًا عَلَى ذَلِكَ ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا سَبِيلَ لَنَا إِلَى الْعِلْمِ بِذَلِكَ دُونَ أَنْ يَكُونَ [١٢٠] مُعْجَزًا نَاقِضًا لِلْعَادَةِ لِمَا بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ مِنْ أَنَّ مَا يَفْعَلُهُ بِخَرِيقِ الْعَادَةِ بِهِ وَاسْتِمْرَارِ فِعْلِهِ مَعَ الْأَوْقَاتِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَدُلَّ عَلَى صِدْقِ الرُّسُولِ إِلَّا بِأَنْ يَكُونَ مُعْجَزًا خَارِقًا لِلْعَادَةِ ، لِأَنَّا إِنَّمَا نَعْلَمُ أَنَّ زَيْدًا قَاصِدًا إِلَى تَصَدِيقِ رَسُولِهِ بِقِيَامِهِ وَقُعُودِهِ وَمَشَاهِدَةٍ ذَاتِهِ ضَرُورَةً . وَذَلِكَ غَيْرُ مُمَكِّنٍ فِي الْقَدِيمِ ، سُبْحَانَهُ ؛ فَوَجِبَ أَنْ لَا يَدُلَّ عَلَى التَّصَدِيقِ مِنْ فِعْلِهِ إِلَّا مَا كَانَ نَاقِضًا لِلْعَادَةِ .

وَأَيْضًا فَإِنَّمَا لَوْ عَلِمْنَا أَنَّ جَمِيعَ مَا يَفْعَلُهُ إِنَّمَا يَفْعَلُهُ مِنْ أَجْلِ طَلَبِ الرُّسُولِ لَهُ وَاسْتِشْهَادِهِ بِهِ لِعِلْمِنَا ضَرُورَةَ أَنَّهُ قَاصِدٌ بِهِ إِلَى التَّصَدِيقِ فِي الْجُمْلَةِ عَلَى الْجَوَابِ الْآخِرِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ ، وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الْعِلْمِ بِذَلِكَ دُونَ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ نَاقِضًا لِلْعَادَةِ ؛ فَحَيْثُ يَجِبُ الْعِلْمُ بِأَنَّهُ مُصَدِّقٌ لِلْمَدَّعِي بِفِعْلِهِ إِنَّمَا ضَرُورَةٌ أَوْ اسْتِدْلَالٌ ؛

فَبَطَّلَ مَا قَالُوهُ .

وأيضاً فقد اتَّفَقَ على أن زيدا قد يُصَدِّقُ رسوله وصاحبه بقيامه وقعوده ، إذا جعل ذلك من فعله شاهداً لصدقه ، ثم لم يجب أن تكون جميع أفعال زيدا دالة على صدق مدَّعي رسالته ، إذا لم يُقَلَّ : إنَّ ذلك شاهد ، ولم يُطْلَبْ منه ؛ فكذلك سبيل وجود دلالة المُعْجِزِ دُونَ سائر أفعاليه ، تعالى ، التي لم يَسْتَشْهِدِ الرسولُ وَيَحْتَجَّ بها ؛ فَرَّأَى مَا قَالُوهُ .

سؤال آخر

فإن قيل : فهل يجب أن يكون ما يُطْلَبُ الرسولُ مِنَ المعجزِ مُعَيَّنًا وجنسًا مخصوصًا أم لا ؟

قيل له : لا يجب ذلك ؛ فإن عَيَّنَ مِنْهُ [١٢ب] شيئاً ، جاز . وإن قال : اللَّهُمَّ إِن كُنْتُ صَادِقًا عَلَيْكَ فِي دَعْوَى الرِّسَالَةِ ، فَأَفْعَلْ مِنْ عَجِيبِ الْآيَاتِ وَنَقْضِ الْعَادَاتِ مَا يُدَلُّ بِهِ عَلَى صِدْقِي ! فَإِذَا فَعَلَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا ، أَيْ ضَرْبٍ وَجَنَسٍ كَانَ ، عَلِمَ أَنَّهُ قَاصِدٌ بِهِ إِلَى تَصْدِيقِهِ ، وَإِنَّمَا أَوْخَى إِلَيْهِ أَنْ أَطْلَبَ لَكَ جَنَسًا مَخْصُوصًا لِمَا هُوَ ، تَعَالَى ، أَعْلَمُ بِهِ مِنْ اسْتِصْلَاحِ بَعْضِ الْخَلْقِ بِهِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ . وَلَا يَجِبُ أَنْ يُقَدِّحَ فِي نَبَوِّهِ قَوْلَ قَوْمِهِ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ : إِن كُنْتُ صَادِقًا وَكَانَ هَذَا الْمُعْجِزُ مَفْعُولًا مِنْ أَجْلِ دَعْوَاكَ ، فَأَطْلُبْ غَيْرَهُ وَالتَّمَسَّ سِوَاهُ ، لِأَنَّ ذَلِكَ أَفْتِيَاءٌ عَلَيْهِ وَفِعْلٌ مِنْ قَدْ عَزَمَ عَلَى قَوْلٍ مِثْلِ هَذَا وَالْمَطَالِبَةُ عِنْدَ كُلِّ مَا يَفْعَلُ مِنَ الْآيَاتِ وَأَنْ لَا يَنْقَطِعَ عَذْرُهُ بِشَيْءٍ مِمَّا يَفْعَلُ مِنْهَا . وَذَلِكَ باطلٌ .

سؤال آخر

وإن هم قالوا : إذا كان أيضًا حال المعجز أن يكون دالاً دلالة التصديق بالقول وقد يوجد القول «صَدَقَ» مُتَجَوِّزًا به وَغَيْرَ مَقْصُودٍ به مَا وُضِعَ لَهُ فِي الْأَصْلِ ، فَأَجِزُوا

فعل المعجز ، لا للتصديق !

يَقَالُ له : قد دَلَّلْنَا في كتبِ أصولِ الفقهِ وغيرها على أَنَّ إطلاقَ كُلِّ قولٍ وُضِعَ لإفادَةِ مَعْنَى في اللغةِ يُوجِبُ حَمْلَهُ على حكمِ موضوعِهِ وما بُيِّنَ له ، متى كان مُتَجَرِّدًا مِمَّا يُوجِبُهُ العدولُ به إلى المجازِ وغيرِ ما وُضِعَ له ، وأَنَّهُ لو لم يَكُنْ ذَلِكَ كذلك ، لم يصحَّ أن يفهمَ بِتَخَاطُبِ أهلِ اللغةِ شيئًا . وَلَجَوِّزَنَا في مطلقِ كُلِّ كلامٍ أَنَّ يكونَ المرادُ به غَيْرُ ما وُضِعَ له لِتَجَوِّيزِنَا التَّجَوُّزَ فيه .

وهذا يُبْطِلُ الاستفادةَ بشيءٍ مِنْ كلامِهِمْ ما وضعوه له إِلَّا بدلالةٍ وَفَرِيَةٍ . وذلك باطلٌ ومُوجِبٌ لِجَعْلِ استعمالِ الكلامِ في حقيقةٍ ما وُضِعَ له [١٣] بمثابَةِ استعمالِهِ فيما يجوزُ به فيه في حاجَتِهِ إلى الفَرِيَةِ في الموضعَيْنِ .

وإذا بطلَ ذَلِكَ ، وَجَبَ حَمْلُ ظاهرِ التصديقِ الواردِ مِنَ الحليمِ العليمِ الذي يقصِّدُ إفهامَنَا على مُوجبِ موضوعِهِ . وكذلك يجبُ حَمْلُ فِعْلِ المعجزاتِ على أَنَّهَا إِنَّمَا تُفْعَلُ للتصديقِ ، لأنَّه لا شيءَ معها يُوجِبُ أَنَّهَا لم تُفْعَلْ لذلك ، بل ظهورُها وما وُضِعَ عليه دلالةٌ على أَنَّهَا لم تُفْعَلْ لذلك ، بل يَظْهَرُهَا وما وضعَ عليه دلالةٌ على أَنَّهَا لم تُفْعَلْ إِلَّا للتَّصْدِيقِ .

ولهذا أَفْتَرَقَتِ الحالُ فيما يَظْهَرُ مِنَ الأمورِ والأعاجيبِ الخارقةِ للعادةِ على يَدِ مُدَّعِي النبوةِ وما يَظْهَرُ منها على يَدِ مُدَّعِي الإلهيَّةِ ، فيكونُ مُعْجَزًا لِمُدَّعِي النبوةِ ، لِيُجَرِّدَهَا عَمَّا يُخْرِجُهَا عن كونِها دلالةٌ على قِدَمِهِ ومعارضةٍ شيءٍ لها . ولم يجبَ أَنَّ يكونَ ما ظَهَرَ منها على يَدِ مُدَّعِي الربوبيةِ مُعْجَزًا دَالًّا على صدقِهِ لِمَا في خَلْقَتِهِ مِنَ الدليلِ على كذبِهِ وكونِهِ مصنوعًا مريبًا ؛ فَرَأَى ما قالوه .

فصل

وإن قالوا : ما أنكرتم من جواز إظهار المعجزات عند طلب الرسول لها واحتجاجه بها ، لا لقصد التصديق له بفعلها ، بل لضرب من الحكمة والاستصلاح وإلغائه بأن خلقاً من المكلفين لا يفعلون الواجب العقلي ويتجنبون القبائح إلا بفعل ذلك المعجز الخارق للعادة ؟ فيقع عند الطلب له والاحتجاج لذلك ، لا لقصد التصديق بفعله ؛ فما الذي يدفع هذا ؟

يقال : قد بينّا فيما سلف أننا نعلم ضرورة من حال كل فاعل ، لما يعلم أنه يحتاج به على صدي المدعي أنه قاصد به [١٣ب] إلى تصديقه . ولا ينكر مع ذلك أن يفعل للتصديق والاستصلاح ولضرب من الحكمة ، زائد على فعل التصديق . وإذا كان ذلك كذلك ، بطل ما قالوه .

فصل

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَفْعَلَهُ عِنْدَ الدَّعْوَى وَالِاسْتِشْهَادِ بِهِ إِلَّا لِقَصْدِ التَّصَدِيقِ أَنَّهُ لَوْ فَعَلَهُ لَا لِدَالِكَ ، لَبَطَلَ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَقْدُورِ فِعْلُ شَيْءٍ ، لَوْ خَرَجَ إِلَى الْوُجُودِ ، لَدَلَّ عَلَى صِدْقِ النَّبِيِّ وَالْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُتَنَبِّئٍ لَمْ يَبْعَثْهُ .

وَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَى صِحَّةِ الْبَعْثَةِ وَجَوَازِهَا ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَقْدُورِ فِعْلُ مَا إِذَا خَرَجَ إِلَى الْوُجُودِ ، دَلَّ عَلَى صِدْقٍ فِي مَرْسَلِهِ . وَلَا شَيْءٌ يُمَكِّنُ أَنْ يَدُلَّ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا ظُهُورُ الْمَعْجَزَاتِ لِمَا نَذَكَّرُهُ مِنْ بَعْدُ ؛ فَتَبَيَّنَ بِذَلِكَ مَا قُلْنَا .

فَإِنْ قِيلَ : لَمْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَقْدُورِ فِعْلُ مَا لَوْ خَرَجَ إِلَى الْوُجُودِ ، لَدَلَّ عَلَى صِدْقِ الرَّسُولِ ؟ وَمَا أَنْكَرْتُمْ مِنْ أَنَّهُ ، إِذَا صَحَّ فِعْلُ الْمُعْجَزِ لِلْمَصْلَحَةِ ، لَا لِقَصْدِ التَّصَدِيقِ ، لَمْ يَجِبِ الْقَطْعُ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَقْدُورِ فِعْلُ مَا إِذَا وُجِدَ ، دَلَّ عَلَى صِدْقِ مُدَّعِي النَّبَوَّةِ ؟

وَلَسْنَا نَرِيدُ بِنَفْيِ الْقُدْرَةِ عَلَى ذَلِكَ نَفْيَ قُدْرَتِهِ ، تَعَالَى ، عَلَى فِعْلِ نَقْضِ أَجْناسِ الْحَوَادِثِ ، لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى جَمِيعِ الْأَجْناسِ ، وَلَكِنْ لَيْسَ يَكُونُ الْمَعْجَزُ دَالًّا عَلَى الصِّدْقِ لِجَنَسِهِ وَلَا لِحُدُوثِهِ ، وَإِنَّمَا يَدُلُّ ، إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ فَعَلَ لِقَصْدِ التَّصَدِيقِ بِهِ .
وَالْم [١٤] يُعْلَمُ ذَلِكَ وَجُوزُ فِعْلِهِ لِأَجْلِ الْمَصْلَحَةِ ، لَمْ يَجِبِ الْقَطْعُ عَلَى أَنَّهُ يُفَعَّلُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الصِّدْقِ وَلَا أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَقْدُورِ مَا إِذَا وَقَعَ وَخَدَّتْ ، دَلَّ عَلَى صِدْقِ الرَّسُولِ الْمُدَّعِي لِلرَّسَالَةِ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بَطَلَ مَا قُلْنَا .

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ : مَا قُلْتُمُوهُ بَاطِلٌ ، وَذَلِكَ أَنَّنَا قَدْ بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ أَنَّ الْمَعْجَزَاتِ إِنَّمَا يَجِبُ أَنْ تَدُلَّ عَلَى الصِّدْقِ عَلَى طَرِيقَةِ أُدْلَةِ الْمُوَاضَعَةِ ، لَا لِجَنَسِهِ وَلَا لِحُدُوثِهِ وَلَا لِوُجُوهٍ مِنَ التَّعْلُقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ صِدْقِ الرَّسُولِ وَبَعْثِهِ ، كَتَّعْلُقِ أُدْلَةِ الْفِعْلِ بِمَذْلُولَاتِهَا .

وَإِذَا ثَبَّتَ ذَلِكَ وَعَلِمْنَا أَنَّهُ يَصُحُّ مِنَ الْقَدِيمِ أَنْ يَقُولَ لِمَنْ يُخَاطِبُهُ وَيُعَلِّمُهُ أَنَّهُ هُوَ ،
تعالى ، المخاطب له : أَعْلَمَ أَنْ زَيْدًا ، مَتَى أَدْعَى الرِّسَالَةَ عَلَيَّ وَجَعَلَ الدَّلِيلَ عَلَى
صَدْقِهِ فِي ذَلِكَ تَظْلِيلِي إِثَاءَ بِالْعَمَامِ أَوْ إِنْطَاقَ ذَنْبٍ أَوْ إِحْيَاءَ مَيِّتٍ وَقَعَلْتُ ذَلِكَ
عِنْدَ طَلْبِهِ لَهُ وَأَحْتَاجُ بِهِ ، فَأَعْلَمَ أَنَّهُ صَادِقٌ وَأَنْتَى قَدْ أُرْسَلْتَهُ .

وَكَانَ لَا سَبِيلَ إِلَى مَنْعٍ مِثْلِ هَذَا وَإِحَالَتِهِ مِنْهُ ، سُبْحَانَهُ ، مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ ، إِذَا فَعَلَ
ذَلِكَ عِنْدَ دَعْوَى الرِّسُولِ وَطَلْبِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُوقِفَ ، سُبْحَانَهُ ، بِالْقَوْلِ عَلَى أَنَّهُ
لِلتَّصَدِيقِ أَنْ يَكُونَ أَيْضًا مُصَدِّقًا لَذَيْهِ وَقَاصِدًا إِلَى الدَّلَالَةِ عَلَى تَصَدِيقِهِ ، لِأَنَّا قَدْ
بَيَّنَّا فِيمَا سَلَفَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ : إِنِّي أَقْصِدُ بِفِعْلِي مَا يَدَّعِيهِ مَدَّعِي
الرِّسَالَةِ عَلَيَّ قَصْدًا لِتَصَدِيقِهِ فِي كَوْنِ مَا يَفْعَلُهُ بَعْدَ هَذَا الْإِخْبَارِ وَالتَّوْقِيفِ مِنْهُ دَلِيلًا
عَلَى التَّصَدِيقِ ، وَيَبَيِّنُ أَنْ يَقُولَ مَدَّعِي الرِّسَالَةِ عَلَيْهِ : إِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنَّنِي رَسُولُكَ
وَصَادِقٌ ، فَأَكْتُبْ أَوْ أَرَكِبْ أَوْ أَفْعَلْ كَذَا وَكَذَا فِي أَنَّهُ ، إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ ، عِلْمَ قَصْدِهِ
إِلَى التَّصَدِيقِ لَهُ بِذَلِكَ . وَقَامَ فِعْلُهُ عِنْدَ هَذَا [٤١ب] الْقَوْلِ وَالدَّعْوَى عَلَيْهِ مَقَامَ
قَوْلِهِ : إِنِّي ، إِذَا فَعَلْتُ مَا يَدَّعِيهِ دَلَالَةً ، فَأَعْلَمَ أَنَّنِي إِنَّمَا أَفْعَلُهُ لِلتَّصَدِيقِ .

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، لَمْ يَجْزُ أَنْ يُظْهِرَ الْمَعْجَزَاتِ عِنْدَ الطَّلِبِ مِنَ الرِّسُولِ لَهَا أَوْ
أَحْتَاجُ بِهِ لَضَرْبٍ مِنَ الْمَصْلَحَةِ وَالْحِكْمَةِ ، لَا لِقَصْدِ التَّصَدِيقِ بِهِ ، كَمَا لَا
يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ : إِنَّ مَا أَفْعَلُهُ عِنْدَ طَلْبِ الرِّسُولِ لَهُ لِلتَّصَدِيقِ لَهُ ، ثُمَّ يَفْعَلُهُ لَا
لِلتَّصَدِيقِ لَهُ .

إِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ وَكَانَتْ هَذِهِ الدَّلَالَةُ مُسْتَقِيمَةً بِطَرِيقَةِ الْمُوَاضَعَةِ وَمَا يَقُومُ
مَقَامَهَا وَكَانَتْ مِمَّا يَصُحُّ مِنَ الْقَدِيمِ ، تَعَالَى ، لَمْ يَجْزُ أَنْ يَفْعَلَ مَا يَبْطُلُهَا وَمَا
يَحِيلُ الصَّحِيحَ مِنْ فِعْلِهِ وَمَا يَدُلُّ بِهِ . وَبَطُلَ مَا قَالُوهُ .

هَذَا هُوَ الْعَمْدَةُ فِي دَفْعِ هَذِهِ الْمَطَالِبَةِ دُونَ مَا تَهْدِي بِهِ الْقَدَرَةُ مِنْ قَوْلِهِمْ : لَوْ جَازَ

أن يظهر المعجز عند طلب الرسول له أو احتجاجة به ، لا لِقْصْدِ تصديقه بفعله ، لجاز أيضا أن يصدِّقه بالقول ، لا لِقْصْدِ تصديقه ، لأنَّ للبرهميَّ أنَّ يُبْطِلَ هذا وجهين . أحدهما أن يقول : يجوز أن يقول : «صَدَقَ . هو رسولي» ولا يقصد بذلك التصديق له عند حصول هذا القول منه عند دعواه ، بل إِنَّمَا يُوقِعُهُ لوجه من المصلحة والحكمة أو لكي يصدِّق به ملكا أرسله وصادقا في قوله غير هذا المدَّعي النبوة ، لأننا لا نعرف قَصْدَهُ ضرورةً وأنَّه يريد بهذا القول تصديق هذا المدَّعي ؛ فَإِنْ أَضْطَرَّنَا إلى العلم بأنَّه قاصِدٌ به إلى تصديقه ، قطع بذلك لا من ناحية دليل وقوع هذا القول بهذه الصيغة على تصديقه الضرورة إلى العلم بأنَّ قَصْدَهُ به التصديق له .

وكذلك ، [١٥] لو أَضْطَرَّنَا إلى العلم بأنَّ قَصْدَهُ بِفَعْلٍ الْمُعْجَزِ الْخَارِقِ لِلْعَادَةِ تصديق المدَّعي للرسالة ، لَوَجَبَ العلمُ بذلك والقطع عليه من نَاجِيةِ أَضْطَرَارِهِ لَنَا إلى العلم بِقَصْدِهِ إلى ذلك ، لا لأنَّ حدوث المعجز ووقوعه وكونه خارقا للعادة دليل على ذلك لتجويز أن يفعله لِغَيْرِ التصديق .

قالوا : فالقول والفعل في هذا عندنا سيَّان . وذلك مُبْطِلٌ لِمَا اسْتَشْهَدُوا به ، لأنَّه إذا أُمْكِنَ أن لا يقصد بالقول : «صَدَقَ» التصديق له الذي هو الأصلُ عندهم ، كان إمكان ذلك في الفعل الذي هو قَرْعُهُ ومردودٌ إليه أولى .

والجواب الآخر أنَّ للبرهميَّ أن يَفْصِلَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ ، فيقول : الفرقُ بَيْنَ التصديق بالقول : «صَدَقَ» والتصديق بِفَعْلٍ الْمُعْجَزِ أَنَّهُ إِذَا قَالَ : «صَدَقَ . أنا أَرْسَلْتُهُ» . وهذا إقرار ، قد تَقَدَّمَ العلمُ بمعناه في مُوَاضَعَةِ أَهْلِ اللُّغَةِ الْمُخَاطَبِينَ به ، وكان القائل لهم ذلك حكيما ، لا يُلَغِزُ ولا يُعَمِّي مراده ولا يَفْصِدُ التَّوَرِيَّةَ ولا الإلباس فيه . وَجَبَ حَمْلُهُ على مُوجِبِ موضوعه في اللسان ، وإلَّا كَانَ الْمُخَاطَبُ به سَفِيهَا مُلْغِزَا

مُعَيَّنًا لِمُرَادِهِ . وَذَلِكَ مُمْتَنِعٌ فِي صِفَتِهِ .

وَلَيْسَ فِي فِعْلِ الْمُعْجِزِ عِنْدَ دَعْوَى الرِّسَالَةِ وَالطَّلَبِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ فَعَلَ لِتَصْدِيقِهِ ، لِأَنَّهُ مِمَّا لَمْ تَتَقَدَّمْ مُوَاضَعَةٌ بَيْنَنَا وَبَيْنَ اللَّهِ ، تَعَالَى ، عَلَى أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ إِلَّا لِلتَّصْدِيقِ وَلَا نَحْنُ مُضْطَرُّوْنَ إِلَى الْعِلْمِ بِأَنَّهُ فَعَلَهُ لِقَصْدِ التَّصْدِيقِ . وَالْعَقْلُ يُجَوِّزُ فَعْلَهُ لَضَرْبٍ مِنَ الْحِكْمَةِ وَالِاسْتِصْلَاحِ وَأَمْرٍ سِوَى التَّصْدِيقِ بِهِ ؛ [١٥ب] فَأَفْتَرَقْتُ لِذَلِكَ حَالٌ وَجُوبٌ دَلَالَةِ الْقَوْلِ : «صَدَقَ» عَلَى تَصْدِيقِهِ وَدَلَالَةِ الْمُعْجِزِ عَلَى ذَلِكَ . وَلَا جَوَابَ لَهُمْ عَنْ هَذَا .

وَيُقَالُ لَهُمْ : إِنَّ لِلرَّهْمِيِّ وَلِكُلِّ مُخَالِفٍ لَكُمْ أَنْ يَقُولَ : مُحَالٌ أَنْ يَعْلَمَ بِقَوْلِهِ : «صَدَقَ» . هُوَ رَسُولِي» أَنَّهُ تَصْدِيقٌ لَهُ وَخَيْرٌ عَنْ صَدِيقِهِ عَلَى أَصُولِكُمْ الْفَاسِدَةِ ، خَاصَّةً لِأَنَّ هَذَا الْقَوْلَ وَهَذِهِ الصَّيْغَةُ لَا تَكُونُ خَطَابًا وَخَيْرًا عَنِ التَّصْدِيقِ لِلْمَدْعِيِّ لِنَجْمِهَا وَنَفْسِهَا وَصِغَتِهَا ، وَإِنَّمَا تَكُونُ عِنْدَكُمْ خَيْرًا وَخَطَابًا ، إِذَا عَلِمْنَا كَوْنَ الْقَدِيمِ ، سَبْحَانَهُ ، مُرِيدًا لِلتَّصْدِيقِ وَالْإِخْبَارِ . وَلَا سَبِيلَ لَكُمْ إِلَى الْعِلْمِ بِأَنَّهُ ، تَعَالَى ، مَرِيدٌ ، حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّ هَذِهِ الصَّيْغَةَ مِنْهُ خَطَابٌ وَخَيْرٌ عَنِ التَّصْدِيقِ .

فَإِنْ قُلْتُمْ : إِنَّمَا نَعْلَمُ كَوْنَهُ مَرِيدًا لِعِلْمِنَا بِأَنَّهُ مُخَيْرٌ وَمُصَدِّقٌ بِهَذَا الْقَوْلِ .

قِيلَ لَهُمْ : هَذَا هُوَ الْخَبْطُ وَالتَّخْلِيطُ مِنْكُمْ ، لِأَنَّكُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّكُمْ لَا تَعْلَمُونَ كَوْنَ هَذِهِ الْأَصْوَابِ خَيْرًا عَنِ التَّصْدِيقِ ، إِذَا عَلِمْنَا هُ مَرِيدًا لَكُونِهَا خَيْرًا عَنْهُ ؛ فَإِذَا عَلَّمْتُمْ عِلْمَكُمْ بِكَوْنِهِ خَيْرًا بِالْعِلْمِ بِأَنَّهُ مَرِيدٌ لِلْإِخْبَارِ بِهِ وَعِلْمُكُمْ بِأَنَّهُ مَرِيدٌ لِلْإِخْبَارِ بِهِ بِالْعِلْمِ بِأَنَّهُ خَيْرٌ ، لَمْ يَصِحَّ أَنْ تَعْلَمُوهُ مَرِيدًا مَخِيرًا وَمُصَدِّقًا بِالْقَوْلِ . وَهَذَا أَيْضًا مِمَّا لَا مَخْرَجَ لَهُمْ مِنْهُ ؛ فَتَبَطَّلَ رَدُّ دَلَالَةِ الْمُعْجِزِ عَلَى التَّصْدِيقِ عَلَى دَلَالَةِ هَذِهِ الصَّيْغَةِ وَالْأَصْوَابِ عَلَى التَّصْدِيقِ ، لِأَنَّهُمَا لَا تُدُلُّ عَلَى ذَلِكَ . وَلَا يُمَكِّنُهُمُ الْعِلْمُ بِأَنَّهُمَا تَصْدِيقٌ عَلَى أَوْضَاعِهِمْ . وَهَذَا وَاضِحٌ ؛ فَرَأَى [١٦أ] مَا قَالُوهُ .

وإن قَالَتِ القَدْرِيَّةُ : لا يجوزُ أَنْ يُفَعَّلَ المعجزات لضَرْبٍ مِنَ الحكمة والاستصلاح لا لِقَصْدِ التصديق ، لأنَّ في ذلك فسادًا لكونها دليلًا على التصديق . ولا يجوزُ أَنْ يستلصَحَ بما يفسدُ الأدلَّةَ وينقضها ، كما لا يجوزُ أَنْ يستلصَحَ بإفسادِ أدلَّةِ العقل وما يوجبُ قَلْبَهَا .

يقالُ لَهُم : هَذِهِ عَقْلَةٌ مِنْكُمْ ؛ فَمَتَى سَلَّمَ البرهْمِيُّ أَنَّ المُعْجَزَ دليلٌ على التصديق حتَّى يَكُونَ فعلُهُ لا له ، بل لِضَرْبٍ مِنَ المصلحةِ آمْتِصْلَاحًا بِإِفْسَادِ الدليل . وهو إِنَّمَا يُورَدُ هَذَا الكلامُ ، لِئُبْطِلَ كَوْنُ المعجزِ دليلًا . ولو سلمَ أَنَّهُ دليلٌ على الصدق ، لم يُورَدَ ما ذَكَرْنَاهُ عنه ولم يَقْدَحْ فيه . وأدلَّةُ العقولِ ثابتةٌ لا تَنْقَلِبُ ، لَأَنَّهَا تدلُّ بحصولها على وجودِها ، لا تَخْصُلُ إِلَّا وهي لها . وقد اتَّفَقَ على ذلكِ مِنْ حَالِهَا ، وما ثَبَتَ قَطُّ كَوْنُ المعجزِ دليلًا على التصديق ؛ فَزَالَ ما تَوَهَّمْتُمْ .

ويقالُ لَهُم : أَلَيْسَ لا يَصِحُّ التكليفُ عندكم إِلَّا مع خَلْقِ الشهوةِ للقبیح والتنفيرِ عن الحسنِ وجعله شاقًّا مع العلمِ بآئِهِ ، تعالى ، إِذَا قَوَّى الشهوةُ للقبیح ، كانتِ داعيةً إلى رُكُوبِ المُشْتَهَى ونيلِهِ ، ولكن لَيْسَ القصدُ بخلقِ الشهوةِ وتَقْوِيَتِهَا أَسْتَفْسَادِ المُكَلَّفِ والبعثِ على المعصيةِ والإغراءِ بها ، وَإِنَّمَا القصدُ بِذلكِ صَحَّةُ التكليفِ وشِدَّةُ الامتحانِ لِتَنِيْلِ الثوابِ وَكَوْنِ التَّكْلِيفِ لُطْفًا في فعلِ [١٦ب] الواجباتِ العقليةِ مع خلقِ الشهوةِ والنفورِ .

فإذا قالوا : أَجَلْ ولا بُدَّ مِنْ ذلكِ .

قيل : فِيمَ إِذَا تَدَفَعُونَ قَوْلَ البرهْمِيِّ ما أَنْكَرْتُمْ مِنْ جَوَازِ إظهارِ المعجزِ عِنْدَ الطلبِ له والاحتجاجِ به ، لا لِقَصْدِ التصديقِ بفعْلِهِ ، لكن لِتَشْدِيدِ الْمُحَنَّةِ وَلِيَسْتَوْفِيَ المُكَلَّفُ النَظَرَ في حالِهِ وَيَعْلَمَ أَنَّهُ قد يفعلُ للمصلحةِ ، وَإِنْ اتَّفَقَ مَقَارِنًا للدعوى ،

لا لِقَصْدِ التصديقي لها ، وأن يكونَ ذلكَ مِنْ بابِ تشديدِ المِحنةِ وبمِثَابَةِ خلقِ الشهوةِ وتقويتِها للقبِيحِ للمِحنةِ ، لا للْبَغْثِ عَلَى المعصيةِ .

فإن قالوا : الفرقُ بَيِّنٌ ذلكَ أَنَّهُ ليسَ فِي خلقِ الشهوةِ للقبِيحِ وتقويتِها مَفْسَدَةٌ ، وإنَّمَا يفعلُ للمحنةِ والتعريضِ لثوابِ ، لا يُنالُ إِلَّا بِتركِ مُشْتَهَى وفعلِ شاقٍّ مُسْتَقْبَلٍ عَلَى النفسِ ، وفي فعلِ المعجزِ عِنْدَ الطَّلَبِ لَهُ والاحتجاجُ للمصلحةِ مفسدةٌ . واللهُ ، تعالى ، لا يجوزُ أَنْ يَسْتَصْلِحَ بما فيه مفسدةٌ ؛ فَرَأَى ما قالَهُ .

يقالُ لَهُم : أَهْوُ مفسدةٌ فِي الاستصلاحِ بِفعلِ المعجزِ ، وإن وَقَعَ مقارناً للدعوى والطلبِ لَهُ ؟

فإن قالوا : لأَنَّهُ ، إذا فعلَ كذلكَ ، لا للتصديقي ، بل للمصلحةِ ، بُطِّلَ بذلكَ دلالتهُ عَلَى صِدْقِ مُدَّعِي الرسالةِ . وذلكَ مفسدةٌ . وليسَ فِي تقويةِ الشهوةِ للقبِيحِ مفسدةٌ هِيَ إبطالُ دلالةٍ ولا غيرَ ذلكَ .

يقالُ لَهُم : وهذِهِ أيضًا غِلْظَةٌ أُخْرَى [١٧١] مِنْكُمْ ؛ فَمَتَى صَحَّ وَسَلَّمْ كَوْنُ المعجزِ دليلاً عَلَى صِدْقِ الدعوى مع تجويزِ فعلِهِ للمصلحةِ ؟ وهل يُنَازَعُ الرِّهْمِيُّ إِلَّا فِي كَوْنِهِ دليلاً ؟ ويمنعُ مِنْ ذلكَ أَشَدُّ الْمَنعِ ، وإنَّمَا كَانَ يَسُوغُ لَكُمْ التَّعَلُّقُ بما قُلْتُمْ لو ثَبَتَ كَوْنُ المعجزِ دليلاً . ولا جوابَ عَنْ ذلكَ .

وإنْ هُم قالوا : إِنَّمَا يَجُوزُ تَغْلِيظُ المِحنةِ وتشديدها فِي التَّكْلِيفِ بما يَتِمَّيزُ مَعَهُ الدَّلِيلُ مِنَ الشُّبْهَةِ وَتَنكِشُفُ عِنْدَ التَّأَمُّلِ . ولا يَجُوزُ تشديدها بما يَلْتَبِسُ ولا يَمَيِّزُ الدَّلِيلُ مِنَ الشُّبْهَةِ للعَاقِلِ مع طَوَّلِ البَحْثِ والتَّأَمُّلِ . وإذا أَظْهَرَ المعجزُ لِقَصْدِ المصلحةِ لا للتصديقي ، أَلْتَبَسَ دَلِيلُ التصديقي بما يفعلُ للمصلحةِ لا للتصديقي وتشديدِ المحنةِ بما يُلْتَبَسُ ويخلطُ الدَّلِيلُ بالشبهةِ مفسدةٌ وغيرُ جائِزٍ فِي الحِكمةِ .

يَقَالُ لَهُمْ : وهذا أيضًا مثل الأوَّل ، لأنَّه كلامٌ مبنيٌّ على أَنَّهُ قد صَحَّ وَثَبَتْ كَوْنُ المعجَزِ دليلاً على صدقِ الدعوى للرسالة . وهذه الدعوى باطلةٌ عِنْدَ البرهميِّ ، بل ما ثَبَتَ ذَلِكَ عِنْدَهُ قَطُّ وَلَا فِعْلٌ مُعْجَزٌ مِنْهُ أَوَّلَ الدهرِ وإلى وقتنا لتصديقِ أَحَدٍ ، وإنما يُفْعَلُ أَبَدًا للمصلحةِ وضربٍ مِنَ الحكمةِ ، لا لِقَصْدِ التصديقِ .

فإذا لم يَثْبُتْ لكم بهذا القدرِ كَوْنُ المعجَزِ دليلاً ، فكيفَ يجوزُ أن يقالَ : إِنَّ فِعْلَهُ للمصلحةِ يخلطُ الدليلَ بالشبهةِ ويكونُ أمتحاناً بما لا يَتِمِّزُ الدليلُ مِنْ غَيْرِهِ ، وهو ما ثَبَتَ قَطُّ دليلاً . ولا جوابٌ عن ذلك .

فَبَانَ أَنَّ المعتمدَ في دَفْعِ ما يَقُولُهُ البرهميُّ مِنْ ذَلِكَ هو [١٧ب] ما قد بَيَّنَّاهُ ، دُونَ هَذِهِ التعليلِ والترهاتِ .

وإن هم قالوا : لو جازَ أَنْ يُظَهَرَ المعجزاتِ عِنْدَ طَلَبِهَا والاحتجاجِ بها لتشديدِ المِحْنَةِ لا للتصديقِ ، لأَبْطَلَ كَوْنُهَا دلالةً على صِدْقِ الدعوى . ولجازَ أيضًا أن يَفْعَلَ في الحيِّ مِنَ الحركاتِ والاعتماداتِ كُلِّمَا أَرَادَ وُجُودَ ذَلِكَ وَقَصَدَهُ ، ولا يَفْعَلُ شيئاً مِنْهُ عِنْدَ كراهيتهِ ، حتَّى يكونَ ما يوجدُ به عِنْدَ قَصْدِهِ إليه ويمنعُ عِنْدَ كراهيتهِ له مِنْ فِعْلِهِ ، تعالى ، وجازَ على وتيرةٍ واحدةٍ ، وأن يَفْعَلَ ذَلِكَ في بعضِ الأحياءِ على وجهِ المصلحةِ وليُضَرِّبَ مِنَ الحكمةِ .

وقد عَلِمَ فسادُ ذَلِكَ ، لأنَّه لو آسَتلَحَ بفعلِ ذَلِكَ على هذا الوجهِ ، لأفسَدَ به دليلَ تَعَلُّقِ الفعلِ بالفاعلِ وحدوثِ المحدثِ بالمحدثِ ، إذ لا دليلَ على ذَلِكَ إِلَّا وقوعُ التَّضَرُّفِ بحسبِ إرادةِ الحيِّ وأمتناعه عِنْدَ كراهيتهِ ؛ فلمَّا لم يَجْزُ فِعْلُ ذَلِكَ لمصلحةٍ ، لأنَّه إفسادٌ لدلالةِ تَعَلُّقِ الفعلِ بالفاعلِ ، لم يَجْزُ مثلهُ في إظهارِ المعجزاتِ عِنْدَ الطَّلَبِ له للمصلحةِ ، لا لِقَصْدِ التصديقِ به .

يَقَالُ لَهُمْ : إِنَّكُمْ كُنْتُمْ تَجْهَلُونَ قَبْلَ ذِكْرِ هَذَا أمراً واحداً . وأنتم الآنَ تجهلونَ أمرينِ ،

لأننا نحن والبرهمنى وكلّ مخالفين لكم في المخلوق لا نجعلُ حدوثَ الأفعالِ تابعة لإرادةٍ مريدٍ وممتنعةٍ عندَ كراهيته دليلاً على أنّها حادثةٌ بمنّ تأتت عندَ قُضيه وأمتنعت عندَ كراهيته ، بل ذلك عندنا ليس بشبهةٍ ، فضلاً عن أن تكونَ دلالةٌ ؛ فليس في فعلِ ذلك على هذا الوجهِ إفسادٌ للدلالةِ ، كما أنّه [١٨] ليس في إظهارِ المعجزِ مقارناً له إفسادٌ للدلالةِ . وهذا مُبطلٌ لما قلّتم ومبنيٌّ عن جهلكم بكونِ ما قلّتم غيرَ دليلٍ على كَوْنِ العبدِ محدثاً . ولو كانَ دليلاً عقلياً دالاً بطريقِ الصّحّةِ والإيجابِ ، لما جازَ أن يُتصوّرَ أنّ في المقدورِ ما لو فعلَ ، لَبطلَ كونه دليلاً ، كما لا يجوزُ أن يُتصوّرَ أنّ في المقدورِ ما لو فعلَ ، لخَرَجَ الفعلُ عن دلالتيه على فاعلٍ وعنِ المحكمِ عن دلالتيه على العالمِ وتعاقبِ الأعراضِ عن دلالتيه على حدوثِ الأجسامِ . وإذا كانَ ذلك كذلك ، بطلَ توهّمُهُم للأمرينِ وزالَ ما قلّتم .

فإن سلّمَ البرهمنى أنّ حدوثَ التّصرّفِ عندَ الإرادةِ وأمتناعه عندَ الكراهية دليلٌ قاطعٌ على حدوثِ التّصرّفِ وتعلّقه بذلك المريد ، أحوالُ الاستصلاحِ بفعلٍ مثلِ هذا لموافقتهِ لكم على كونه دليلاً . ولا يجوزُ الاستصلاحُ بإبطالِ الأدلّةِ وما بُتت قطّ عندهُ أنّ ظهورَ المعجزِ مقترناً بالطلّيبِ والدعوى دالٌّ على صِدْقِها ؛ فكيف تَرُدُّونَ ما يُخالفُكم في كونه دليلاً على ما يُوافقُكم على كونه دليلاً وتَجْعَلُونِ الاستصلاحَ بهما مفسدةً ، لكونه مفسداً للدليلِ ، وهو يمنعُ أشدَّ المنعِ أن يكونَ المعجزُ دليلاً ؟ ولا جوابَ لهم عن ذلك . وبالله التوفيقُ .

فصل

وقد قال بعضُ نَائِبَتِهِمْ وَمُخَذِّلِهِمْ : إِنَّ الْأَدِلَّةَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرِبٍ ؛ فَضَرَبْتُ مِنْهَا [١٨ب] يَدُلُّ بِطَرِيقِ الصَّحَّةِ وَالْإِجَابِ وَنَصْبِ الْعَقْلِ . وَهَذَا مِمَّا لَا يَنْقَلِبُ وَلَا يَتَغَيَّرُ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى مُوَاضَعَةٍ عَلَى كَوْنِهِ دَلِيلًا ، نَحْوُ دَلَالَةِ الْفَعْلِ عَلَى الْفَاعِلِ وَمَا يَنْتَضِيهِ مِنْ صِفَاتِهِ وَمَا جَرَى مَجْرَى ذَلِكَ .

وَالضَرْبُ الْآخَرُ يَدُلُّ عَلَى طَرِيقِ الْمَوْاضَعَةِ ، نَحْوُ دَلَالَةِ الْكَلَامِ لِسَائِرِ الْأَلْسِنِ وَاللُّغَاتِ وَدَلَالَةِ الْخُطُوطِ وَالْعُقُودِ وَالْإِشَارَاتِ وَالرَّمُوزِ وَمَا جَرَى مَجْرَى ذَلِكَ . وَهَذَا مِمَّا يَجُوزُ تَغْيِيرُهُ وَقَلْبُ دَلَالَتِهِ ، إِذَا تَغَيَّرَتِ الْمَوْاضَعَةُ أَوْ أَبْتَدَأَتْ عَلَى خِلَافِ مَا تَقَعُ عَلَيْهِ الْمَوَاطَأَةُ وَالْإِتِّفَاقُ .

وَالضَرْبُ الثَّلَاثُ يَدُلُّ بِجِهَةِ الدَّوْعِي وَالْأَخْبَارِ . وَذَلِكَ نَحْوَ عَلِمْنَا بِأَنَّ الْقَدِيمَ ، سُبْحَانَهُ ، لَا يَجُوزُ مِنْهُ فِعْلُ الْقَبِيحِ وَلَا أَنْ يَفْعَلَ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ مِنَ الثَّوَابِ وَالْعَوَاضِ وَالْتَفَكُّينِ وَالْآلَةِ وَالْأَلْطَافِ مَعَ التَّكْلِيفِ لِلْفَعْلِ وَعَلِمْنَا بِأَنَّ الْوَاجِبَ الْقَضَاءُ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ مَا يَفْعَلُهُ حَسَنٌ جَمِيلٌ ، وَإِنْ لَمْ تُعْرِفْ جِهَةً حُسْنِهِ عَلَى التَّفْصِيلِ ، وَأَنَّ الْقَبِيحَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ مِنْهُ بِحَالٍ ، وَأَنَّهُ لَا يَصْدَقُ كَاذِبًا بِقَوْلٍ وَلَا فَعْلٍ وَلَا يُكْذِبُ صَادِقًا وَلَا يَسْتَفْسِدُ أَحَدًا ، وَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى هَذَا مِنْ أَحْكَامِ فِعْلِهِ عَلِمْنَا بِأَنَّهُ غَنِيٌّ عَنِ فَعْلِ الْقَبِيحِ وَالْمَنْعِ مِنَ الْوَاجِبِ وَعَالِمٌ بِقَبْحِ الْقَبِيحِ وَالْامْتِنَاعِ مِنْ قَوْلِ الْوَاجِبِ ، وَأَنَّ الْغَنِيَّ الْعَالِمَ بِقَبْحِ الْقَبِيحِ وَوُجُوبِ الْوَاجِبِ لَا دَاعِيَّ لَهُ [١٩أ] إِلَى فِعْلِ الْقَبِيحِ وَإِلَى أَنْ لَا يَفْعَلَ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ ، لِأَنَّا قَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَا يَقْعَلُ الْقَبِيحَ مَعَ الْعِلْمِ بِوُجُوبِهِ إِلَّا مُحْتَاجًا إِلَى الْامْتِنَاعِ مِنْهُ وَمُسْتَضَرًّا بِفِعْلِهِ .

قَالُوا : وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا ، وَجَبَ الْقَطْعُ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ عَلَى أَنَّهُ مُحَالٌ تَوَقُّرُ دَاعٍ لَهُ عَلَى فَعْلِ إِظْهَارِ الْمَعْجَزَاتِ عَلَى الْكَذَّابِينَ لِعِلْمِهِ بِقَبْحِ ذَلِكَ وَغِنَاهُ عَنْهُ وَأَنَّهُ آسْتَفْسَادُ

للمُكَلَّفِينَ وتلبس عليهم وطريق إلى ضلالهم عن الدين لأجل أنها دلالة عن الصديق في دعوى النبوة ؛ فإذا أظهرهما على الكاذب ، فقد فعل ما يدل على صِدْقِهِ ودلّت على الشيء على خلاف ما هو به . وذلك مُحَالٌ في صفته ؛ فَوَجِبَ بذلك استحالة إظهاره المعجزات على الكذابين .

فيقال لهم : إن هذه القسمة للأدلة إنما تصحّ فينا دون القديم ، سبحانه ، لأجل أن ما يدلّ بجهة الدواعي والأخبار إنما يصحّ اجتلائه للمنافع ودفعه المضار ويسرّ ويلدّ ببعض الأفعال وبألم ويغتم ببعضها ، فتدعوه الدواعي إلى فعل ما يجتلب به نفعاً ويدفع به ضرراً وإلى أن لا يفعل ما يعلم حصول الضرر به وفوت النفع بفعله وسوء عاقبته . ومتى لم يكن في الفعل أو في تركه اجتلاب نفع ولا دفع ضرر ، لم يدعُ داعٍ إلى فعله ؛ فإذا كان ذلك كذلك وكانت المنافع والمضار والآلام واللذات مستحيلة [١٩ب] على الله ، عز وجل ، استحالة أن تفعل أو تترك لداعٍ ، تدعوه إلى الفعل .

ويدلّ على استحالة هذا القسم من الأدلة في أفعاليه أن الداعي إلى فعل الشيء يجب أن يكون داعياً إلى فعل الإرادة له والصارف عنه صارف عن فعل الإرادة . وذلك لا يتمّ إلا فيمن إرادته فعل من أفعاليه . وليس يقع الفعل من الفاعل له لأجل داعيه إليه من غير إرادة له ، بل لا يقع إلا بالإرادة لفعله . ولو وجدت الإرادة من غير داعٍ إليه ، لوجب أن يقع . ولو وجد الداعي إليه والإرادة له معذومة ، لم يجز أن يقع لنفس الداعي .

وإذا كان ذلك كذلك وكانت الأدلة قد دلّت عندنا على قدم إرادته ، سبحانه ، وجب أن تقع الأفعال منه بالإرادة ولم يحتج إلى داعٍ تدعوه إلى فعل إرادة الفعل ؛ فوجب أنه يفعل أو يترك لإرادته القديمة كذلك ، لا لأجل داعٍ ، تدعوه إلى الفعل ،

وإنما يحتاج منا الفاعل أحياناً إلى الداعي له إلى الفعل ، لأن داعيته إليه يدعوه إلى فعل الإرادة . ولو كانت الإرادة لمقدوره موجودة من غير داعٍ إليها ، لوجب أن يفعل الفعل بالإرادة من غير داعٍ .

وإذا كان ذلك كذلك وكانت إرادته ، تعالى ، قديمة غير مفعولة ، وجب أن يفعل لأجل الإرادة ، وإن لم يكن له داعٍ إلى الفعل .

وإن قالوا : فالمريد أيضاً لا يريد فعل القبيح والامتناع من فعل الواجب إلا لكونه محتاجاً أو جاهلاً بقبح الفعل وقبح تركه [٢٠] والجهل بوجوبه . ومتى لم يكن القديم جاهلاً ولا محتاجاً ، لم يجوز منه اختيار فعل القبيح وترك الواجب .

قيل لهم : وكذلك الفاعل للحسن الواجب لا يصح أن يريد فعله ويختاره إلا لما فيه من النفع والسرور ودفع الضرر والغم بالذم عليه . والله ، سبحانه ، لا يجوز عليه النفع والضرر والغم والسرور ؛ فلم يجوز لأجل ذلك اختياره لفعل الحسن لما لأجله لا يختار فعل القبيح . وقد نقصنا هذا الفصل بما يغني عن رده .

ثم يقال لهم : الآن لو سلم لكم أن من أفعاله ما يدل بجهة الدواعي والاختيار ، ما الذي كان يُحيل اختياره لإظهار المعجزات عند طلب الكاذب لها واحتجاجة بها ، لا لأجل تصديقه به ، لكن لإتقاي وجوب فعله عند ادعائه لضرب من اللطف والمصلحة وضرب من الحكمة ؟ وقد بينّا أنه لا سبيل لكم إلى دفع ذلك .

ومتى جاز فعله لهذا الوجه ، بطل قولكم أن إظهارها على الكذابين مفسدة وإضلال عن الدين وتصديق منه للكاذب والباس منه على العباد ، لأن هذا أجمع إنما ينتظم وجوبه على ثبوت العلم بأنه لا يفعل إلا للتصديق وأنه لا دلالة على الصدق غيرها .

ومتى أبطل القوم ذلك عليكم بما وصفناه ، بطل جميع ما قلتم ووجب وصح إظهاره المعجزات عند دعوى الكاذب للنبوة لضرب [٢٠ب] من المصلحة .

ويجب أن تدل حِكْمَتُهُ وَعَنَائُهُ وَعِلْمُهُ بِخُسْنِ الْحَسَنِ وَقُبْحِ الْقَبِيحِ عَلَى أَنَّهُ مَا فَعَلَ
المعجزَ عِنْدَ دَعْوَى النُّبُوَّةِ إِلَّا لَوَجْهِهِ مِنَ الْمَصْلَحَةِ اتَّفَقَتْ عِنْدَ الْاِحْتِجَاجِ بِالْمَعْجَزِ ،
وَوَجِبَ لِذَلِكَ فِعْلُهُ لَا لِلتَّصْدِيقِ .

وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا ، بَطَلَ قَوْلُكُمْ أَنَّ غَنَاءَهُ وَعِلْمَهُ يُفْتَحِ الْقَبِيحَ يَدْلًا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ
اِخْتِيَارُهُ لِإِظْهَارِ الْمَعْجَزِ وَخَرَقِ الْعَادَةِ عِنْدَ دَعْوَى الرِّسَالَةِ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ لَا يَجُوزُ
ذَلِكَ لَوْ ثَبَتَ أَنَّهُ قَبِيحٌ ، فَأَمَّا وَلَا سَبِيلَ إِلَى ذَلِكَ ، فَمَا قُلْتُمُوهُ لَا مُحَالَةً سَاقِطٌ .

وَيَقَالُ لَهُمْ أَيْضًا : إِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يَدُلَّ فِعْلُهُ بِطَرِيقِ الدَّاعِي وَالِاخْتِيَارِ ، مَتَى صَحَّ
وَجَازَ كَوْنُهُ مُرِيدًا مُخْتَارًا ، فَأَمَّا وَقَدْ دَلَّلْنَا بَغَيْرِ وَجْهِ عَلَى اِسْتِحَالَةِ الْعِلْمِ بِكَوْنِهِ مُرِيدًا
عَلَى أَوْضَاعِكُمْ ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الضَّرْبُ مِنَ الْأَدِلَّةِ مُحَالًا فِي أَفْعَالِهِ مِنْ
حَيْثُ لَمْ يَصِحَّ كَوْنُهُ مُرِيدًا وَلَا الْعِلْمُ بِذَلِكَ مِنْ حَالِهِ .

فصل

وقد قَدْخَتِ البراهمةُ في المعجزاتِ بأنَّها لو كانتْ دلالةً على الصديقِ في دَعْوَى النبوةِ ، لَوَجِبَ أَنْ تَجْرِيَ مَجْرَى الأدلَّةِ العقليةِ وأن لا توجدَ إلَّا دالةً على صديقِ نبيِّ .

ولمَّا لم يَكُنْ ذَلِكَ كَذَلِكَ [٢١] وجازَ وجودُ أمثالِها مِنْ خرقِ العاداتِ غيرِ دالٍّ على نبوةِ أحدٍ ، بطلَ كونُها دلالةً . وهذا باطلٌ مِنْ وجهينِ . أحدهما أنَّنا قد بيَّنا أنَّها ليستْ تدلُّ لجنسِها ولكونها خارقةً للعادةِ ، وإنَّما تدلُّ ، إذا أَفْتَرَتِ بالدعوى ؛ فإذا لم تَقْتَرِنْ بها ، لم تُكُنْ دلالةً .

والوجهُ الآخرُ أنَّ المعجزَ يَجْرِي مَجْرَى دلالةِ الفعلِ على فاعلِهِ ؛ فلا يُوجدُ معجزًا إلَّا وهو دالٌّ على صديقِ رسولٍ ، وما يُوجدُ مِنْ كراماتِ الصَّالِحِينَ وَعِنْدَ الكَهَانَةِ والسحرِ وعلى يدِ مدَّعي الإلهيةِ وما يظهرُ على الكاذبِ في دَعْوَى النبوةِ على وجهِ التكذيبِ له بأنَّ يَنْطِقَ مِيتٌ أو جَمَادٍ ، فيقولُ : «هو كاذبٌ ؛ فَالْعَنُوهُ !» ، كلُّ هذا ليس بمعجزٍ . ولو كانَ معجزًا ، لَدَلَّ على صديقِ نبيِّ ؛ فلم يَجْزِ وجودُ معجزٍ ليس بِدالٍّ مِنْ حيثُ بيَّنا أَنَّهُ ليس بمعجزٍ لجنسِهِ ؛ فَبَطَلَ ما قالُوهُ .

وقد طَعَنُوا أيضًا في المعجزاتِ بأنَّ مُثَبِّتِهَا قالوا : يجبُ أَنْ تكونَ مِنْ قِبَلِ اللهِ ، تعالى . ثُمَّ نَقَضُوا ذَلِكَ بقولِهِمْ : إِنَّهُ لا يَدُلُّ دُونَ كونهِ مقترنًا بدَعْوَى النبوةِ . وهذا يُوجبُ تَعَلُّقَهُ بِأَثْنَيْنِ وَأَنْ يَكُونَ للنبيِّ فِعْلٌ في الدلالةِ على صدقِهِ .

وهذا باطلٌ ، لأنَّنا قد بيَّنا مِنْ قَبْلُ أَنَّ الدليلَ على الصديقِ هو نفسُ المعجزِ الواقعِ مِنْ قِبَلِ اللهِ ، عَزَّ وَجَلَّ ، وإن كانَ مِنْ شرطِهِ أَنْ لا يَدُلَّ إلَّا بِأَفْتِرَائِ الدَّعْوَى ، وأنَّه لا يمتنعُ أَنْ يَدُلَّ الدليلُ مرَّةً على مدلولِهِ لحصولِهِ على صفةٍ ومرَّةً لحصولِهِ [٢١ب] على وَصْفَيْنِ وَأَفْتِرَائِهِ بِأَمْرِ مِنَ الْأُمُورِ .

ولذلك كَانَ قولُ زَيْدٍ في رِسُولِهِ : «صَدَقَ . هو رِسُولِي» ، وقيامُهُ وعودُهُ ، إذا فعلَ ذلكَ عِنْدَ طَلْبِهِ وأستشهادِهِ به دليلاً على صِدْقِهِ . ولو تَجَرَّدَ مِثْلُهُ عن دَعْوَى الرِّسَالَةِ ، لم يَكُنْ دليلاً .

ثُمَّ لم يَجِبْ أن يَقَالَ : إِنَّ رِسُولَ زَيْدٍ قد دَلَّ على صِدْقِهِ بِدَعْوَاهُ ، وإن كَانَ فِعْلُهُ عَمَرُو لَا يَدُلُّ على ذلكَ دُونَ أَقْتِرَانِهِ بالدَّعْوَى ؛ فَرَأَى مَا قَالُوهُ .

فصل

وَأَسْتَدْلُوا أَيْضًا عَلَى إِبْطَالِ دَلَالَةِ الْمُعْجَزِ بِأَنَّهُ لَوْ دَلَّ عَلَى صِدْقِ الرَّسُولِ ، لَوَجَبَ أَنْ يَدُلَّ عَلَى ذَلِكَ لِكَوْنِ الرَّسُولِ صَادِقًا فِي دَعْوَاهُ .

وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، لَوَجَبَ ظُهُورُ الْمُعْجَزِ عَلَى كُلِّ صَادِقٍ فِي خَبَرِهِ وَدَعْوَاهُ . وَذَلِكَ بَاطِلٌ ؛ فَطَلَّتْ دَلَالَتُهُ .

يَقَالُ لَهُمْ : هَذَا فَاسِدٌ مِنْ قَوْلِكُمْ ، لِأَنَّا لَمْ نُوْجِبْ ظُهُورَ الْمُعْجَزِ عَلَى النَّبِيِّ لِكَوْنِهِ صَادِقًا فِي خَبَرِهِ ، وَإِنَّمَا أَوْجَبْنَا ذَلِكَ لِكَوْنِهِ مُخِيرًا عَنِ اللَّهِ ، سَبْحَانَهُ ، بِمَا لَا طَرِيقَ إِلَى الْعِلْمِ بِهِ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ وَلِكَوْنِهِ صَادِقًا فِي دَعْوَى النُّبُوَّةِ وَالْبَلَاغِ عَنِ اللَّهِ ، لِيُعْرَفَ بِهِ صِدْقُهُ فِي ذَلِكَ ، فَلَمْ يُوجِبْ ظُهُورَهُ عَلَيْهِ لِكَوْنِهِ صَادِقًا فَقَطْ ، فِيلْزَمُ عَلَيْهِ ظُهُورُهُ عَلَى كُلِّ صَادِقٍ ؛ فَطَلَّ مَا قَالُوهُ .

[٢٢] وَأَسْتَدْلُوا أَيْضًا عَلَى إِبْطَالِ دَلَالَتِهِ بِأَنَّهُ مِنْهُ مَا يَدْخُلُ جَنْسُهُ تَحْتَ قُدْرِ الْعِبَادِ ؛ فَمَا الْمُؤْمِنُ مِنْ كَوْنِهِ فِعْلًا لِلنَّبِيِّ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْإِنْسِ وَالْمَلَائِكَةِ ؟

وَهَذَا بَاطِلٌ مِنْ وَجْهَيْنِ . أَحَدُهُمَا أَنَّنَا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ مَا دَخَلَ مِنْهُ فِي جَنْسِهِ تَحْتَ قُدْرِ الْعِبَادِ ، فَإِنَّهُمْ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى فِعْلِهِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَقَعُ مِنْهُ وَتَعَذَّرَ مِثْلُ الْوَجْهِ عَلَيْهِمْ مِثْلَ تَعَذُّرِ الْجَنْسِ .

وَقَدْ بَيَّنَّا الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ مِنْ قَبْلُ . وَنَحْنُ نَذَكِّرُ مِنْهُ جُمْلَةً أُخْرَى فِيمَا بَعْدُ ؛ فَرَأَى مَا قَالُوهُ .

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ أَنَّ مَا قَالُوهُ ، لَوْ صَحَّ ، لَمْ يُفْسِدْ جَمِيعَ الْمُعْجَزَاتِ ، وَإِنَّمَا كَانَ يَكُونُ مُبْطِلًا لِدَلَالَةِ مَا يَدْخُلُ مِثْلُهُ فِي الْجَنْسِ تَحْتَ قُدْرِ الْعِبَادِ ، وَلَا يُبْطِلُ دَلَالَةَ إِحْيَاءِ الْمَيِّتِ وَإِبْرَاءِ الْأَكْمَةِ وَالْأَبْرَصِ وَخَلْقِ نَاقَةٍ صَالِحَةٍ وَمَا جَرَى مَجْرَى ذَلِكَ ، لِأَنَّ مِثْلَ

هَذَا فِي الْجَنَسِ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ قُدْرِ الْعِبَادِ ، فَهَمْ يُبْطَلُونَ جَمِيعَ الْآيَاتِ لِلرَّسْلِ .
 وَهَذِهِ الدَّلَالَةُ ، لَوْ صَحَّحْتُ ، لَبَطَلْتُ نُبُوَّةَ الْبَعْضِ مِنْهُمْ دُونَ الْكُلِّ ؛ فَزَالَ مَا قَالُوهُ .
 وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وَعَلَى آلِهِ الطَّاهِرِينَ وَسَلَّم .
 يَتْلُوهُ : وَاسْتَدَلُّوا أَيْضًا عَلَى إِبْطَالِ دَلَالَةِ الْمَعْجَزِ .

[٢٢ب] ...^١

١ ظهر هذه الورقة كله بياض في الأصل على أنه فاصل بين الجزء المنتهي وبين الذي يليه .

[٢٣]

السابع

من كتاب النبوات

من هداية المسترشدين والمقنع في معرفة أصول الدين

تصنيف القاضي الجليل

أبي بكر محمد بن الطيّب الأشعري

رحمة الله عليه

١ الطيّب : - ، الأصل .

٢ رحمة : رحمت ، الأصل .

[٢٣ب]

بسم الله الرحمن الرحيم

وَأَسْتَدْلُوا أَيْضًا عَلَى إِبْطَالِ دَلَالَةِ الْمُعْجَزِ بِأَنَّهُ لَوْ دَلَّ عَلَى صِدْقِ الرُّسُولِ ، لَوَجِبَ جَوَازُ ظَهْوَرِهِ عَلَى الْكَافِرِ وَالْفَاسِقِ قَبْلَ بَعْثِهِ وَعَلَى مَنْ يُصِيبُهُ الْكُفْرُ وَالْفِسْقُ بَعْدَ نُبُوَّتِهِ وَأَنْ يَدُلَّ مَعَ ذَلِكَ عَلَى صِدْقِهِ ، وَإِنْ كَانَ كَافِرًا مِنْ قَبْلُ أَوْ سَيَكْفُرُ مِنْ بَعْدُ .

فَيُقَالُ لَهُمْ : هَذَا الَّذِي قُلْتُمُوهُ صَحِيحٌ جَائِزٌ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ ، وَإِنَّمَا يَجِبُ مَنَعُهُ ، إِنْ أَمْتَنَعَ مِنْ جِهَةِ التَّوْقِيفِ وَالسَّمْعِ عَلَى أَنَّهُ ، تَعَالَى ، لَا يُرْسِلُ مَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ . وَلَوْلَا ذَلِكَ ، لَأَجْزَنَاهُ .

وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ : إِنَّ مِنَ الرُّسُلِ وَالْمَلَائِكَةِ مَنْ كَفَرَ وَعَصَى وَمُحِيٍّ مِنْ دِيَوَانِ النُّبُوَّةِ وَرَوَّاهُ فِي ذَلِكَ آثَارًا .

وَقَدْ خَبَّرَ اللَّهُ ، سُبْحَانَهُ ، عَنْ هَارُوتَ وَمَارُوتَ مِنْ إِصَابَةِ الذَّنْبِ . ذَكَرْنَاهُ فِي بَابِ إِبْثَابِ الدُّبُوتِ [وَأَنَّ] الْعَقْلَ لَا يَمْنَعُ مَا خَالَفَ مِنْ ذَلِكَ .

وَلَيْسَ تَقْدِمُ الْكُفْرِ مِنَ الْمَرْسَلِ أَوْ وَقُوعُهُ بَعْدَ بَعْثِهِ قَادِحًا فِي مُعْجَزِهِ وَنُبُوَّتِهِ ، وَإِنَّمَا أَنْكَرَ هَذَا كِبَرَاءُ مِنَ الْأُمَّةِ لِكُونِهِ عِنْدَهُمْ مُنْقَرًا عَنْ طَاعَةِ الرُّسُولِ وَالنَّظَرِ فِي آيَاتِهِ وَمُصْغَرًا لِقُدْرِهِ ، لِأَنَّهُ يَصِيرُ فِي مَنْزِلَةِ فَاسِقِ خَلِيعٍ مَاجِنٍ مُنْخَرِمٍ ، جَلَسَ بَعْدَ ذَلِكَ لِلْوَعْظِ وَالِدُّعَاءِ إِلَى اللَّهِ فِي أَنَّ ذَلِكَ مُنْقَرٌّ عَنْهُ وَمُقَلِّلٌ لِقُدْرِهِ ؛ فَأَمَّا أَنْ يَقْدَحَ ذَلِكَ فِي دَلَالَةِ الْمُعْجَزِ عَلَى صِدْقِهِ ، فَلَا طَرِيقَ إِلَيْهِ ؛ فَتَبَطَّلَ مَا قَالُوهُ .

وَأَسْتَدْلُوا أَيْضًا عَلَى إِبْطَالِ الْمُعْجَزِ [١٢٤] بِأَنَّهُ لَوْ وَجِبَ ظُهُورُهُ ، لَيَدُلَّ عَلَى صِدْقِ الصَّادِقِ فِي دَعْوَى النُّبُوَّةِ ، لَوَجِبَ أَيْضًا ظُهُورُهُ عَلَى الْكَاذِبِ فِي دَعْوَى الرِّسَالَةِ ،

يَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى كَذِبِهِ فِيهَا ؛ فَلَمَّا لَمْ يَجِبْ ذَلِكَ ، بَطَلَتْ دَلَالَتُهَا .

وهذا أيضًا ساقطٌ مِنْ وَجْهَيْنِ . أَحَدُهُمَا أَنَّهُ لَيْسَ يَحْتَاجُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى كَوْنِ مُدَّعِي النُّبُوَّةِ إِلَى أَمْرِ أَكْثَرَ مِنْ عَدَمِ ظُهُورِ الْمَعْجَزَاتِ عَلَى يَدِهِ لِلْعِلْمِ بِأَنَّهُ ، لَوْ كَانَ نَبِيًّا صَادِقًا ، لَوَجِبَ تَأْيِيدُهُ بِالْمَعْجَزَاتِ ؛ فَعَدْمُهَا هُوَ الدَّلِيلُ عَلَى كَذِبِهِ وَأَنَّهُ بَاقٍ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ وَمُسَاوٍ لِمَنْ يَدَّعِي الرِّسَالَةَ إِلَيْهِ ، فَلَمْ يَحْتَجْ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى مُعْجَزٍ يَدُلُّ عَلَى كَذِبِهِ .

والوجه الآخرُ أَنَّنَا لَا نَمْنَعُ أَنْ يَظْهَرَ عَلَى الْكَاذِبِ فِي دَعْوَى النُّبُوَّةِ مِنْ جَنْسِ الْمَعْجَزِ مَا [يَدُلُّ عَلَى] كَذِبِهِ بَأَن يُنْطَقَ ، تَعَالَى ، مَيِّتًا وَذُبُّيًا وَخَصِيٌّ يَقُولُ : كَذَّابٌ ، لَيْسَ بِ[رَسُولٍ]³ . هَذَا غَيْرُ مُمْتَنِعٍ عِنْدَنَا ، غَيْرُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ فَعْلُهُ وَلَا [يَصَحُّ]⁴ عَدَمُ الْمَعْجَزِ دَلِيلٌ عَلَى كَذِبِهِ . وَمِثْلُ هَذَا ، إِذَا ظَهَرَ لِنَبِيِّ وَجْهُ التَّكْذِيبِ لَهُ ، كَانَ عِنْدَنَا مُؤَلَّدًا لِلدَّلِيلِ عَلَى كَذِبِهِ وَتَأْكِيدًا فِي إِهَانَتِهِ وَتَصْغِيرِ شَأْنِهِ وَرَافِعًا لِلدَّلِيلِ لِلْمِخَنَةِ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْمُكَلَّفِينَ الَّذِينَ رَثِمًا قَصَرُوا فِي النَّظَرِ فِي أَنَّ عَدَمَ الْمَعْجَزِ عَلَى مُدَّعِي الرِّسَالَةِ دَلِيلٌ عَلَى كَذِبِهِ ؛ فَإِنْ كَانَ أَحَدٌ أَسْرَعَ إِلَى الْعِلْمِ بِكَذِبِهِ ، إِذَا نَطَقَ الْمَيِّتُ وَالْجَمَادُ بِتَكْذِيبِهِ ، فَذَلِكَ يَجْرِي مَجْرَى تَخْفِيفِ الْمِخَنَةِ فِي الطَّرِيقِ إِلَى الْعِلْمِ بِكَذِبِهِ ؛ فَرَأَى مَا قَالُوهُ .

وَأَسْتَدَلُّوا أَيْضًا عَلَى إِبْطَالِ دَلَالَتِهِ [٢٤ب] بِأَنَّهُ لَوْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ ، لَوَجِبَ أَنْ يَدُلَّ عَلَى صَدْقِ الرِّسُولِ فِي دَعْوَى الرِّسَالَةِ فَقَطْ ، لَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يُبْلَغُهُ عَنِ اللَّهِ ،

١ ذلك : إضافة في الهامش الأيمن ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل .

٢ انتهدامة في الأصل .

٣ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٤ انتهدامة في الأصل .

٥ دليل : دليلًا ، الأصل .

عز وجل، وَلَوْ جَبَّ أَنْ يَحْتَاجَ فِي كُلِّ شَيْءٍ ، يُخَيِّرُ بِهِ عَنِ اللَّهِ ، سُبْحَانَهُ ، إِلَى دَلِيلِ
وَايَةٍ ، تُكْشِفُ عَنْ صِدْقِهِ . وَلَمَّا بَطَلَ ذَلِكَ ، بَطَلَ مَا زَعَمُوا دَلَالَتَهُ عَلَى الصِّدْقِ .

وهذا أيضًا ساقطٌ مِنْ وَجْهِهِ . أَحَدُهَا أَنَّهُ لَيْسَ يَقْدَحُ فِي دَلَالَةِ الْمُعْجَزِ عَلَى الصِّدْقِ
فِي النُّبُوَّةِ ، وَإِنَّمَا هُوَ إِيجَابُ ظَهْوَرِ مِثْلِهِ عِنْدَ كُلِّ خَيْرٍ ، يَخَيِّرُ النَّبِيُّ بِهِ عَنِ اللَّهِ ،
سُبْحَانَهُ ؛ فَوْجُوبُ ظَهْوَرِ أَمثَالِهِ عِنْدَ كُلِّ خَيْرٍ لَيْسَ يَقْدَحُ فِي دَلَالَتِهِ إِلَى أَنْ يَنْظَرَ فِي
وَجُوبِ فِعْلِ أَمثَالِهِ عِنْدَ كُلِّ بَلَاغٍ ؛ فَبَطَلَ مَا قَالُوهُ .

وَالْوَجْهُ الثَّانِي أَنَّ الرَّسُولَ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، إِنَّمَا يَقُولُ : إِنِّي مَرْسَلٌ إِلَيْكُمْ بِجَمِيعِ مَا
أَحْكُمُ بِهِ عَنِ اللَّهِ ، عَزَّ وَجَلَّ ، وَآيَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُخَيِّرُ الْمَيِّتَ عِنْدَ تَحْرِيرِكِهِ ؛
وَلِذَا فَعَلَ ذَلِكَ ، كَانَ شَاهِدًا لَهُ عَلَى صِدْقِهِ فِي كُلِّ مَا [يَخَيِّرُ بِهِ عَنْهُ]^٢ ، لَأَنَّهُ لَمْ
يَجْعَلْ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى صِدْقِهِ فِي خَيْرٍ عَنْهُ دُونَ خَيْرٍ ؛ [فَكَانَ] يُجِبُ قَصْرَ دَلَالَتِهِ
عَلَى الصِّدْقِ فِي دَعْوَى الرِّسَالَةِ فَقَطْ . وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي سُقُوطِ مَا قَالُوهُ .

وَالْوَجْهُ الثَّلَاثُ أَنَّ مَا يَفْعَلُهُ اللَّهُ ، سُبْحَانَهُ ، عِنْدَ قَوْلِهِ هَذَا بِمِثَابَةِ قَوْلِ زَيْدٍ فَيَمْنُ يَدَّعِي
رِسَالَتَهُ إِلَى قَوْمٍ ، إِذَا قَالَ : «أَنَا رَسُولُهُ إِلَيْكُمْ فِي كُلِّ مَا أَخْبَرَكُمْ بِهِ عَنْهُ» فِي أَنَّهُ إِذَا
قَالَ : «صَدَّقَ فِي قَوْلِهِ هَذَا» ، ثُمَّ قَالَ مُدَّعِي ذَلِكَ : «وَآيَةُ صِدْقِي أَنَّ زَيْدًا يَفْعَلُ
مَا أَقُولُ لَهُ : أَفْعَلُهُ !» ؛ فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ ، دَلَّ بِهِ عَلَى صِدْقِهِ فِي جَمِيعِ مَا يَتَحَكَّمُ لَهُ
عَنْهُ ، فَإِنَّهُ قَاصِدٌ بِهِ إِلَى تَصْدِيقِهِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ .

غَيْرَ أَنَّ مُدَّعِي الرِّسَالَةِ عَلَى زَيْدٍ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكْذِبَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ صَدَّقَهُ [٢٥] زَيْدٌ
بِقَوْلِهِ وَفِعْلِهِ ، وَمُدَّعِي الرِّسَالَةِ عَلَى اللَّهِ ، سُبْحَانَهُ ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَكْذِبَ عَلَيْهِ ، لَأَنَّهُ

١ ما : ليس في الأصل .

٢ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٣ يخبر به عنه : انهدامة في الأصل .

٤ انهدامة في الأصل .

لا يَجُورُ ، إذا عَلِمَ أَنَّهُ يَكْذِبُ عَلَيْهِ ، أَنْ يُصَدِّقَهُ ، تعالى ، بقولٍ وَلَا فِعْلٍ لِأَجْلِ مَا قَدَّمَاهُ مِنْ أَنَّهُ لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ ، لَبَطَلَ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَقْدُورِ مَا لَوْ حَدَثَ ، لَدَلَّ عَلَى صَدَقِ النَّبِيِّ . وَذَلِكَ مُحَالٌ .

وَعَيَّرْنَا مِنَ الْقَدَرِيَّةِ يَقُولُ : إِنَّمَا لَا يَجُورُ أَنْ يُصَدَّقَ بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ مَنْ يَكْذِبُ عَلَيْهِ فِي إِخْبَارِهِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ قَبِيحٌ .

وَشَيْءٌ آخَرُ ، وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ جَازَ أَنْ يُظْهِرَ عَلَيْهِ الْمَعْجَزَ مَعَ كَذِبِهِ فِي بَعْضِ مَا يُخْبِرُ بِهِ عَنْهُ ، لَجَازَ أَنْ يُظْهِرَهُ عَلَيْهِ وَإِنْ كَذَبَ فِي دَعْوَى النُّبُوءَةِ ، وَالْأَمَّا الْقَضَلُ ؟

وَشَيْءٌ آخَرُ ، وَهُوَ أَنَّهُ إِنَّمَا يُظْهِرُ عَلَيْهِ الْمَعْجَزَ ، لِيُعْلِمَ بِذَلِكَ طَهَارَةَ بَاطِنِهِ وَعِصْمَتَهُ مِنَ الْكَذِبِ عَلَى مَرْسَلِهِ وَوَجوبَ قَبُولِ كُلِّ مَا يُؤَدِّيهِ عَنْهُ . هَذَا هُوَ الْقَصْدُ بِإِرْسَالِهِ ؛ فَإِذَا جَوَّرَ عَلَيْهِ الْكَذِبَ فِيمَا يُؤَدِّيهِ مِمَّا عَدَا قَوْلَهُ : «إِنِّي رَسُولٌ» ، بَطَلَتِ الْبُعْثَةُ فِي بَعْتِهِ وَصَارَ بِمُتَابَعَةِ مَنْ عَلِمْنَاهُ صَادِقًا فِي بَعْضِ إِخْبَارِهِ وَلَمْ نَعْلَمْهُ صَادِقًا فِي غَيْرِهِ ، وَأَسْتَوَتْ حَالُهُ وَحَالُ الْأُمَّةِ . وَذَلِكَ بَاطِلٌ .

وَمِمَّا يُبْطِلُ مَا قَالُوهُ أَيْضًا هُوَ أَنَّهُ اللَّهُ ، سُبْحَانَهُ ، لَا يَجُورُ أَنْ يُخَيَّرَ الرُّسُولَ وَيُدَلَّ عَلَى صَدَقِهِ فِيمَا يُخْبِرُ بِهِ عَنْهُ بِمَا يُؤَدِّي إِلَى نَقْضِ دَلَالَةِ الْمَعْجَزِ وَيَرْفَعَ قَدْرَتَهُ عَنِ الدَّلَالَةِ عَلَى صَدَقِهِ أَصْلًا .

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، لَمْ تَجُزْ حَاجَةُ الرُّسُولِ فِي كُلِّ خَبَرٍ ، يُخْبِرُ بِهِ عَنِ اللَّهِ ، سُبْحَانَهُ ، وَكُلِّ عِبَادَةٍ وَشَرْعٍ وَتَحْرِيمٍ وَتَحْلِيلٍ إِلَى مَعْجَزٍ مُخَدَّدٍ ، لِأَنَّهُ لَوْ وَجِبَ ذَلِكَ ، لَوَجِبَ إِبْطَالُ ظُهُورِ [٢٥ب] الْمَعْجَزَاتِ وَكَثْرَتُهَا وَخُرُوجُهَا عَنْ كَوْنِهَا نَاقِضَةً لِلْعَادَةِ . وَقَدْ بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ أَنَّ مِنْ حَقِّهِ أَنْ لَا يَكُونَ كَثِيرًا مُعْتَادًا .

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بَطَلَ مَا قَالُوهُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ . وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

وَأَسْتَدْلُوا أَيْضًا عَلَى إِبْطَالِ دَلِيلِهَا بِأَنَّهَا لَوْ دَلَّتْ عَلَى النُّبُوَّةِ ، لَأَسْتَحَالَ ظَهْوُهَا عَلَى مَنْ لَيْسَ بِنَبِيِّ مِنَ الصَّالِحِينَ وَغَيْرِهِمْ .

وهذا باطلٌ مِنْ وَجْهَيْنِ . أَحَدُهُمَا أَنَّ كَثِيرًا مِنْ مُنْتَبِئِي التُّبُوتِ يُحِيلُ ذَلِكَ عَلَى مَا قَالُوهُ ؛ فَلَا مُطَالَبَةَ لَهُمْ عَلَيْهِمْ .

والجوابُ الآخرُ أَنَّنَا لَا نُجِيزُ ظَهْوَرَ الْمُعْجَزِ إِلَّا عَلَى نَبِيِّ وَمِثْلِهِ وَمَا هُوَ مِنْ جَنْسِهِ مِنْ كِرَامَاتِ الصَّالِحِينَ . وَغَيْرُ ذَلِكَ لَيْسَ بِمُعْجَزٍ ، لِأَنَّهُ غَيْرُ وَاقِعٍ مُقْتَرِنًا بِدَعْوَى النُّبُوَّةِ . وَأَحَدُ شُرُوطِهِ اقْتِرَانُهُ بِهِذِهِ الدَّعْوَى عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ ؛ فَبَطْلُ مَا قَالُوهُ . وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

وَأَسْتَدْلُوا أَيْضًا عَلَى إِبْطَالِ دَلِيلِهَا بِأَنَّهَا لَوْ دَلَّتْ عَلَى النُّبُوَّةِ ، إِذَا كَانَتْ خَارِقَةً لِلْعَادَةِ ، لَدَلَّتْ عَلَى ذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَتْ مَعْتَادَةً ، لِأَنَّ مَا يَدُلُّ فَإِنَّمَا يَدُلُّ بِطَرِيقِ الصَّحَّةِ وَالْإِيجَابِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْقِلَابُ دَلَالَتِهِ وَتَغْيِيرُ حَالِهِ فِي كَوْنِهِ دَلِيلًا ، كَمَا لَمْ تَتَغَيَّرْ دَلَالَةُ الْفَعْلِ عَلَى الْفَاعِلِ . وَكَوْنُهُ غَيْرَ خَارِقٍ لِلْعَادَةِ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ مِثْلَ الْخَارِقِ لَهَا ؛ فَلَمْ يَجْزِ اخْتِلَافُ دَلَالَتِهَا لِكَوْنِهَا مَعْتَادَةً وَغَيْرَ مَعْتَادَةٍ .

وهذا باطلٌ لِمَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ أَنَّهَا لَيْسَتْ تَدُلُّ دَلَالَةَ الصَّحَّةِ وَالْإِيجَابِ ، وَإِنَّمَا تَدُلُّ دَلَالَةَ الْقَوْلِ وَمَا يَدُلُّ بِالْمَوَاطَاةِ وَالْوَضْعِ وَإِنَّ مِنْ شَرْطِ دَلَالَتِهِ كَوْنُهُ نَاقِضًا لِلْعَادَةِ ؛ فَزَالَ مَا قَالُوهُ .

وَيَدُلُّ عَلَى فَسَادِهِ أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ جَارَ [١٢٦] مَا قَالُوهُ ، لَوَجَبَ مِثْلُهُ فِي أَعْمَالِنَا ؛ فَكَانَ لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ : لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ قِيَامُ زَيْدٍ وَقَعُودُهُ دَلَالَةً عَلَى تَصَدِيقِ رَسُولِهِ ، إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ مَعَ جَعْلِهِ حُجَّةً ، كَمَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ دَلِيلًا عَلَى ذَلِكَ ، إِنْ فَعَلَهُ مَعَ عَدَمِ الدَّعْوَى . وَإِذَا لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ ، بَطَلَ مَا قَالُوهُ مِنْ أَنَّ كُلَّ دَلِيلٍ فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ لَا يَتَغَيَّرَ وَلَا يُوجَدَ أَبَدًا مِثْلُهُ وَمَا هُوَ مِنْ جَنْسِهِ إِلَّا كَانَ دَلِيلًا .

وَأَسْتَدَلُّوا أَيْضًا عَلَى فسادِ دَلَالَتِهِ بِأَنَّهُ لَوْ دَلَّ عَلَى الصِّدْقِ فِي دَعْوَى النُّبُوءَةِ ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يُوَاصِلَ إظهارَهُ عَلَى يَدِ الرُّسُولِ الْوَاحِدِ ، إِذَا كَانَ وَاحِدُهُ وَالْأَوَّلُ مِنْهُ يَدُلُّ عَلَى الصِّدْقِ ؛ فَلَمَّا قُلْتُمْ أَنَّهُ قَدْ يَظْهَرُ عَلَى الْوَاحِدِ الْمَعْجَزَاتِ الْمُتَتَابِعَةُ ، بَطَلَ مَا قُلْتُمْ .

يَقَالُ لَهُمْ : هَذَا لَا يُبْطِلُ دَلَالَةَ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي مِنْهُ وَمَا بَعْدَهُ عَلَى الصِّدْقِ ، وَإِنَّمَا يُوجِبُ فِي ظَنِّكُمْ الْعَبَثَ بِفَعْلِ الثَّانِي وَمَا بَعْدَهُ . وَفِي هَذَا نَظَرٌ . وَقَدْ ظَنَنْتُمْ مِنْهُ الْبَاطِلَ . وَأَوَّلُ مَا فِيهِ أَنْ تُجِيزُوا إِرسَالَ الرُّسُلِ بَآيَةٍ وَاحِدَةٍ . وَأَنْتُمْ تَمْنَعُونَ ذَلِكَ ، إِنْ كَانَتْ مَعَهُ آيَةٌ أَوْ آيَاتٌ ؛ فَرَأَى مَا قُلْتُمْ .

وَالْوَجْهُ الْآخِرُ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْكُمْ بِمِثْلِ قَضَائِكُمْ هَازِهِ أَنْ لَا يَنْصَبَ اللَّهُ عَلَى تَوْحِيدِهِ وَحُكْمَتِهِ وَمَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ صِفَاتِهِ أَكْثَرَ مِنْ دَلِيلٍ وَاحِدٍ ، لِأَنَّهُ مُغْنٍ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى ذَلِكَ بِالْأَوَّلِ ، وَفَعَلَ مَا بَعْدَهُ عِبَثٌ وَخُرُوجٌ عَنِ الْحِكْمَةِ ؛ فَإِنْ مَرُّوا عَلَى ذَلِكَ ، تَرَكُوا دِينَهُمْ وَدِينَ كُلِّ مُتَدَيِّنٍ بِالتَّوْحِيدِ . وَإِنْ أَبَوْهُ ، نَقَضُوا أَعْتِلَالَهُمْ .

وَإِنْ قَالُوا : قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَصْبُهُ دَلِيلَيْنِ هُوَ اللَّطْفُ لِكُلِّ الْمُكَلَّفِينَ [٢٦ب] أَوْ بَعْضِهِمْ وَأَنْ يَنْظُرَ بَعْضُهُمْ فِي أَحَدِهِمَا وَلَا يَنْظُرَ فِي الْآخَرِ وَأَنْ يَكُونَ نَظَرُهُ فِي أَحَدِهِمَا هُوَ اللَّطْفُ لَهُ دُونَ نَظَرِهِ فِي الْآخَرِ وَيَكُونَ نَظَرُ مُكَلَّفٍ آخَرَ فِيهِ هُوَ اللَّطْفُ . قِيلَ بِمِثْلِ ذَلِكَ فِي تَنَائُعِ الْمَعْجَزَاتِ عَلَى الرُّسُولِ الْوَاحِدِ وَإِمَّا كَانَ كَوْنُ ذَلِكَ لُطْفًا لِلرُّسُولِ نَفْسِهِ أَوْ لَهُ وَلِأُمَّتِهِ أَوْ لِبَعْضِهِمْ وَأَنْ يَكُونَ نَظَرُهُ فِي أَحَدِ الْآيَاتِ أَخَفَّ وَأَيْسَرَ عَلَيْهِ مِنْ نَظَرِهِ فِي غَيْرِهِ . وَلَا جَوَابَ عَنْ ذَلِكَ .

فصل من القول في ذلك قد عظمت به الشبهة عليهم

وقد عَزَلُوا في القُدْحِ في دَلَالَةِ المعجَزِ على أَنْ قالوا : إِنَّهُ لا طريقَ إلى العلمِ بَأَنَّ المُدَّعِيْنَ للرسالةِ لم يَظْفَرُوا بحيلةٍ ولطفيةٍ ، تَمَكَّنُوا بها مِنْ ظهورِ ما ظَهَرَ عليهم . قالوا : لأنَّ جميعَ مُثْبِتِي دَلَالَةِ المعجَزِ مُقَرَّرُونَ بأنَّهم لم يَمْتَحِنُوا جَمِيعَ قُوَى الخلقِ ولم يَقِفُوا على نَهَايَاتِها ولم يَعْرِفُوا طبائعَ أجسامِ العالمِ وخواصِّها وموادِّها وما يُسْتَعَانُ بِهِ مِنْ ذَلِكَ على الأعاجيبِ مِنَ الأفعالِ .

وكيفَ يُمَكِّنُ أَنْ يَدَّعُوا العلمَ بذلكَ وهم لم يلقوا جميعَ العالمِ ولم يأتوهم في مظانِّهم ولا بَحَثُوا عن قَدْرِ قُوَاهم وتفاضُلِ أماكِنهم ومَبْلَغِ ما عِنْدَ كُلِّ واحدٍ منهم في شرقِ الأرضِ وغربِها وسهلِها وجبَلِها مِنَ اللَّطَائِفِ وَالْحِجَلِ ؟ وَإِلَّا كانوا جميعًا مُعْتَرِفِينَ بذلكَ .

فما يَذْكُرُونَ [١٢٧] أَنْ يَكُونَ مجيءُ الشجرةِ وحنينُ الجذعِ وَقَلْبُ العصا حَيَّةً وَقُلُقُ البحرِ وإطعامُ الخَلْقِ الكثيرِ مِنَ الطعامِ القليلِ وَتَسْبِيحُ الحصى وَجَذْبُ الأرضِ لِقَوَائِمِ سُرَّاقَةِ بَنِ مالِكٍ وكَلَامِ الذِّزَاعِ وأمثالُ ذَلِكَ إِنَّمَا تَمَّ لِمُورِدِهِ وَظَهَرَ وَوَقَعَ مِنْهُ بدقيقِ حيلةٍ وَغَامِضٍ لطيفةٍ وطفرةٍ بجسمٍ مِنَ الأجسامِ ذي طبيعةٍ وحاسَّةٍ ، إِذَا وَضَعَهُ على الماءِ ، أَنَشَقَّ ، وَإِذَا قَابَلَ بِهِ الجذعُ ، حَرَّ ، وَإِذَا أَمَرَهُ على العصا ، صَارَتْ حَيَّةً تَسْقَى ، وَإِذَا غَمَسَهُ فِي الطعامِ أَوْ فِي ما يَصُبُّهُ على الطعامِ ، جَذَبَ إِلَيْهِ أمثالهَ أَوْ أَحَالَ ما يَلِيهِ مِنَ الأرضِ والترابِ والهواءِ طعامًا بتكثيرٍ لَذَلِكَ .

هَذَا على أَنَّ قَدْ وَجَدْنَا حَجَرَ المغناطيسِ يَجْذِبُ الحديدَ بِخَاصِيَّتِهِ وينفردُ بطبيعةِ

١ يُظَرِّفُ جَمْعُ (ت ١١١٩ هـ) : فَنَالِ الدَّرَجَةَ مِنْ أَخْبَارِ سَيِّدِ الْبَشَرِ ١١٣١/٤ - ١١٣٤ [حنين الجذع] ، ١١٣٨ ، [مجيء الشجرة إليه ، ﷺ] ، ١١٣٩ [تسبيح الحصى في كفه ، ﷺ] ، إعلَامُ الشَّاةِ الْمَسْمُومَةِ لَهُ ، ﷺ ، بِأَنَّهَا مَسْمُومَةٌ] ، ١١٧٠ - ١١٧١ [معجزاته ، ﷺ] ، فِي تَكْثِيرِ الطَّعَامِ .

عن سائر الجواهر . وَوَجَدْنَا كُتُبَ الطَّلَمَسَاتِ تَوَثَّرَ آثَارًا وَتَقَتَّلَ حَيَوَانًا ، إِذَا رُشَّ مَائُهَا عَلَيْهِ وَتَنَفَّى حَيَوَانًا مِنَ الْبِلَادِ وَتَهَرَّبَ بِهِ . وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَقَدْ عَلِمَ تَفَاضُلُ النَّاسِ فِي الْحَيَلِ وَفِي الْعِلْمِ بِهَا وَأَنَّهَا تَنِي وَتَنْتَظِمُ لِقَوْمٍ لِفَضْلِ الْعِلْمِ بِهَا وَمَعْرِفَةِ وَجُوبِهَا وَتَتَغَدَّرُ عَلَى آخَرِينَ ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَجُهُ لَهُ جَذْبُ الثَّقِيلِ مِنَ الْأَجْسَامِ بِالْبَلْفَلِكِ وَالْقَرِّ الدَّقِيقِ الْخَفِيِّ ، وَمِنْ تَحْرِيكِ الْأُمُثَلَةِ بِالزَّبْنِ وَضُرُوبٍ مِنَ الْبُحُورَاتِ وَالْأَدْوِيَةِ .

وَمِنْ هَذِهِ الْحَيَلِ مَا يَظْهَرُ [٢٧ب] وَيَشْتَرِكُ الطَّالِبُونَ لَهَا فِي عِلْمِهَا ، وَمِنْهَا الْغَامِضُ الْخَفِيُّ الَّذِي لَا يُدْرِكُهُ الْأَكْثَرُ لِذِقَّتِهِ وَخَفَائِهِ ، وَإِنْ عَرَفَهُ النَّزَرُ الْقَلِيلُ مِنَ النَّاسِ .

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، فَمَا لِلْإِثْنَانِ مِنْ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ مَا أَنْتَ بِهِ الرُّسُلُ مِنْ قَبِيلِ الْحَيَلِ ، سَيِّمًا وَجَمِيعُ مَا يَدَّعِيهِ الْمُسْلِمُونَ مِنْ آيَاتِ مُحَمَّدٍ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، مِنْ قَبِيلِ مَا يَدْخُلُ تَحْتَ قُدْرِ الْعِبَادِ مِثْلُهُ فِي الْجَنَسِ ، نَحْوَ حَيَيْنِ الْجَذَعِ وَكَلَامِ ذُنُوبٍ وَتَسْبِيحِ خَصَى وَنَظْمِ أَصْوَابٍ وَأَمْثَالِ هَذَا مِمَّا يَقْدِرُ الْعِبَادُ عَلَى مِثْلِهِ فِي الْجَنَسِ وَيَتَوَهَّمُ تَمَامُ مِثْلِهِ بِحِيلَةٍ وَعِلْمٍ وَبِرَاعَةٍ فِي الْبَلَاغَةِ .

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، ثَبَتَ أَنَّهُ لَا طَرِيقَ إِلَى الْعِلْمِ بِأَنَّ مَا يَدَّعِيهِ الرُّسُلُ وَاقِعٌ مِنْ قَبْلِ اللَّهِ ، سُبْحَانَهُ ، عَلَى وَجْهِ التَّصْدِيقِ لَهُمْ فِي دَعْوَى النُّبُوَّةِ .

فَيُقَالُ لَهُمْ^١ : إِنْ لَزِمَ مُتَّبِعِي النُّبُوَّةِ مَا قُلْتُمْ لِأَجْلِ مَا وَصَفْتُمْ وَالشَّكُّ فِي أَنَّ مَعْجَزَاتِ الرُّسُلِ مِنْ قَبْلِ اللَّهِ ، عَزَّ وَجَلَّ ، فَمَا أَنْكَرْتُمْ مِنْ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْنَا وَعَلَيْكُمْ وَعَلَى كُلِّ عَاقِلٍ الْقَطْعُ عَلَى أَنَّهُ وَكُلُّ حَيَوَانٍ سَيَمُوتُ لَا مُحَالَةَ ؟ وَلَا عَلَى أَنَّهُ لَا حِيلَةَ وَلَا

١ يُقَابَلُ الْبِدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ ١٤٣/٦/٣ [فَصَّةُ الذَّنْبِ وَشَهَادَتُهُ بِالرِّسَالَةِ] .

٢ لَهُمْ : إِضَافَةٌ فِي الْهَامِشِ الْأَيْمَنِ ، مِشَارٌ إِلَيْهَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِنَ الْأَصْلِ .

خاصية وطبيعة لبعض الأجسام يتوصل بها الإنسان ، إذا مسكها ، يُمكن بمُساسِته لها من الكون فوق فلک الشمس والقمر ، وصار بها إلى فلک البروج ، وأن لا يأمن أن يكون في العالم حيلة وخاصة ولطيفة ، إذا ظفر بها الإنسان ودعا واستدعى بها النجوم ، أجابته وهبطت إليه ، وإذا قابل بها الجبال وسائر الأجسام الثقّال ، تزلزلت وأرتقت إلى عالم [٢٨] الفلك ، وأن لا يأمنوا أن يظفر بعض الناس بجسم ذي طبيعة ، إذا قابل به الناس ، آنحدبوا إليه . ما يُذريكم أيضاً أنه ليس في قوى العالم ودقيق الحيل وخواص الأجسام ؟ فإذا ذر أو طلي به حجر الترد ، أرتقى ووقف في الجو بغير علاقة ولا دعامه .

وما المؤمن للبرهي من أن يكون في العالم طبيعة وخاصة لجسم ، إذا أمسكه الحي ، مات ولا محالة . وإذا وضع على الميت ، حبي . ولعل في العالم قوانين للقوى وطبيعة ، إذا أمسك الأكمة من هي له ، أبصر ، وإذا ألصقت بجسم المُعقد ، مشى ، وإذا وضعت على الأبرص أو بحر بها ، برأ . وما يُذريكم لعل في العالم أشياء^١ ، إذا وضعت على قليل الأجسام ، عظم [وكبر ، وإذا وضعت على الكثير ، توحد وتقل من غير أن يزيد أجزاء القليل شيء أو ينقص من أجزاء الكثير شيء ؛ فإن مروا على التزم هذا أجمع ، تجاهلوا ودفعوا الضرورات .

يقال لهم : فأنتم لعلكم أن لا تموتوا وأن تبقا خالدين في هذه الدار . وإن جار هذا ، فلهل أن يستظفر جميع الحيوان [الذي] قد أحاط به الفلك بطبيعة ، إذا أمسكوها ، بقوا أحياء أبد الدهر . ولعلكم تستظفرون بخاصية وحيلة ، إذا عرفتوها ، صيرتم بها فوق فلک البروج وخططتم بها النجوم إلى العالم السفلي ورفعتم بها

١ ما بين الحاصرتين منهم في الأصل .

٢ ما بين الحاصرتين منهم في الأصل .

٣ انهدامة في الأصل .

الجبال والصخور إلى العالم العلوي ؛ فإن مرؤا على هذا ، سَقَطَتْ مُنَاطَرَتُهُمْ . وإن أَمْتَنَعُوا منه ، [٢٨ب] لم يجدوا إلى الهرب سَبِيلًا لِإِعْتِرَافِهِمْ بِمِثْلِ ما يَعْتَرِفُ مُثْبِتُو النُّبُوءَاتِ مِنْ أَنَّهُمْ لَا يَقِفُونَ عَلَى خَوَاصِّ جِوَاهِرِ الْعَالَمِ وَوُجُوهِ الْحَيَلِ وَمِبْلَغِ قُوَى الْبَشَرِ . ولا مَحِيصَ مِنْ ذَلِكَ . وإن لم يلزم هذا أجمع لهذا الذي ذَكَرُوهُ ، لم يلزم ما قَالُوهُ مُثْبِتِي الرِّسَالَةِ . ولا جوابٌ عَنْ ذَلِكَ .

وإن هم قالوا : لا يلزم شيءٌ مِمَّا ذَكَرْنا [لأنَّ تَفَاقُقَ] على أَنَّهُ مُحَالٌ مُتَعَيِّنٌ .

قيلَ لهم : وَمِنْ أَيْنَ أَنَّهُ مُحَالٌ وَمِنْ [لأنَّ] يَعْتَرِفُ بِأَنَّهُ لم يَمْتَحِنِ خَوَاصِّ الْأَجْسَامِ كُلِّهَا وَقَدَّرَ [قُوَى] جَمِيعِ الْبَشَرِ وَمَبْلَغِ حَيَلِهِمْ . ومن بعد ، فلا مُتَعَيِّنَ لِإِجَابَةِ [في] ؛ بِمِثْلِ هَذَا . وَأَنْتُمْ ، فَلَمْ تَشْكُوا فِي أَنَّ آيَاتِ الرِّسَالِ [من قبيل ...] وَضَعَ اخْتِلَافِ النَّاسِ فِي ذَلِكَ ، وَأَنْتُمْ أَوْجَبْتُمْ أَنَّهُ [...] لَأَعْتَرَفَ مُثْبِتِيهَا بِجَهْلِهِمْ بِخَوَاصِّ سَائِرِ الْأَجْسَامِ وَوُجُوهِ الْحَيَلِ وَاللِّطَائِفِ وَقَدَّرَ قُوَى الْعَالَمِ . وَهَذَا الْمُعْجَزُ وَجُودٌ ثَابِتٌ فِيمَا أَلْزَمْنَاكُمْ ؛ فَلَا وَجْهَ لِذَفْعِهِ بِالتَّعْلُقِ^٦ بِالْإِتِّفَاقِ [والا] خِلَافًا^٧ ؛ فَيَبْطُلُ ما قُلْتُمْ .

وإن قالوا : إِنَّمَا يُعْلَمُ سُقُوطُ ما غَارَضْنَاهُ بِهَ بَأَنَّا قَدْ أَمْتَحَنَّا وَآخَرَيْنَا جَمِيعَ وَجُوهِ الْحَيَلِ وَقُوَى الْعَالَمِ وَطِبَائِعِ الْأَجْسَامِ ، فَغَلِغَلْنَا أَنَّهُ لَا شَيْءَ مِنْ ذَلِكَ يُدْرِكُ بِهِ ما أَلْزَمْتُمْ .

١ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٢ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٣ قوَى : انهدامة في الأصل .

٤ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٥ انهدامة في الأصل .

٦ انهدامة في الأصل .

٧ بالتعلق : إضافة في الهامش الأيمن ، مشار إليها في هذا الموضع من الأصل .

٨ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

قيل لهم مثله فيما طألبوا به .

فإن قالوا : كيف يدعى ذلك في آيات الرُّسُل مع الاعتراف بالقُصُور عن معرفة جميع القُوى والطبائع والخصائص ؟

قيل لهم : فكيف يجوز لكم اختبار جميع الحيل والطبائع مع اعترافكم [٢٩] أنكم لم تحيطوا بجميع وجوه الحيل واللطائف والخصائص وقُوى الحيوان ؟ وهذا ما لا فضل فيه أبداً .

فإن قالوا : تركيب الحيوان عند سائر الفلاسفة والأطباء يُوجب موته لا محالة ؛ فوجب القضاء بما قالوه .

قيل لهم : ومن أين لهم ذلك مع اعترافهم بأنهم لم يمتحنوا جميع قُوى العالم وخصائصه ووجوه الحيل ؟ فلا يجدون إلى تصحيح ما قاله الفلاسفة سبيلاً ولا طريقاً .

ويقال لهم : لو كان تركيب الحيوان يُوجب موته ، لاستحال مقارنته الحياة له السنين الطوال . ولما لم يكن ذلك كذلك ، بطل ما قالوه .

فأما اعتمادهم بطلب دوام الحياة بالحرارة الغريزية ، فإذا انحلت في [وقت] من الزمان منها جزءاً ، ولم يَعد مكانه مثل ذلك بانقطاعها ، ويُسِرُّ الجسم موته ، فإنه قولٌ باطل ، لأن الحياة لا تحتاج إلى حرارة . ولو احتاجت إليها ، لصَحَّ حدوثها أبداً مع الأوقات على ما قد بيَّنناه في أحكام المعجزات من الانتصار لنقل القرآن ؛ فزال ما قالوه .

فإن قال قائل منهم : أتقولون لو ركب راكب منكم جميع ما ألزمتُ البراهمة إجازته ، ما كان يكون جوابكم عنه ؟

قيل له : يكون بذلك تاركًا للقول بالبرهمة وجاحدًا لِمَا يُعَلِّمُ ضرورةً حصوله من موت الحيوان . وكفى بكلام ، يُؤدِّي صاحبه إلى جحد الضَّرُورَاتِ . وإن قالوا فيما ألزمنهم من تجويز الظَّفر بجسم ذي طبيعة ، إذا أُسْبِكَ أو قُوِّلَ به النجوم ، أَنْحَطَّتْ ، وإذا قُوِّلَ به الصخور ، أَرْتَفَعَتْ . لهذا باطلٌ ، لأنَّه [٢٩ب] لا مشاكلة بين الأرضيات والسَّمَاوِيَّاتِ ، وإنما يَحِنُّ الشيء إلى مثله وَيَشْتَأِقُ إلى جنسه وَيُتَجَذَّبُ إلى شَكْلِهِ ؛ فَرَأَى ما قُلْتُمْ .

يقال لهم : هذا الأصل من دعوكم باطلٌ ؛ فمن أين أنه ليس في الأرض شيء يُشَاكِلُ طبع العالم العلوي ، وإن كان محبوبًا في هذا العالم ؟

وبعد ، فيجب أن لا تأمنوا أن يكون في أجسام العالم الأرضية طبيعة ، إذا أُسْبِكَت ، أَنْجَذَبَ الناسُ والجبالُ إليها والشجرُ نَحْوَهَا وَخَنَّتْ الأجسامُ إليها ، لأنَّ كُلَّ مَنْ في العالم الأرضي السُّفْلِيِّ مُتَشَاكِلٌ ؛ فلا يَجِدُونَ [لَدَفْعِ] ذلك طريقًا .

فإن قالوا : إنَّ جميع ما يَدَّعِيهِ الرُّسُلُ [من قَبْلِ] تأثير الطَّلَسَمَاتِ وجذب حجر المغناطيس للحديد ، فيجب [...] ره'تمامه بطبيعة ما .

قيل لهم : وجميع ما أَلْزَمْنَاكُمْ مثل تأثير الطَّلَسَمَاتِ وجذب الحجر للحديد ، فيجب أَلْزَمْنَاكُمْ به . ولا جواب عن ذلك .

وإن هم قالوا : بالضرورة يُعَلِّمُ أنه ليس [من أجسام] العالم وخواصِّ الجواهر ووجوه الحيل ما نُدرِكُ به شيئًا مِمَّا أَلْزَمْتُمْ .

قيل لهم : وبِحَيْثُ هَذِهِ الضرورة يُعَلِّمُ أنه ليس في وُجُوهِ الحِيلِ وطبائع الأجسام ما يُنَالُ به قَلْبُ البحرِ والمشْيِ على الماءِ وَطَفَرُ البحارِ وَقَلْبُ المدنِ وَحَيْنُ الجُدْعِ وكلامُ الذئبِ وتقليلُ الكثيرِ وتكثيرُ القليلِ . ولا جواب عن ذلك .

ويقال لهم أيضًا : قد بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ آيَاتُ الرِّسْلِ مِمَّا يُنَالُ [٣٠] وَيَذْرُكُ بِحِيلَةٍ وَدَقِيقِ لَطِيفَةٍ وَطَبِيعَةٍ جَسَمٍ وَخَاصِيَّةٍ ، وَكَانَ اللَّهُ ، تَعَالَى ، قَدْ مَكَّنَهُمْ مِنْ ذَلِكَ وَخَالَ بَيْنَ جَمِيعِ الْعَالَمِ وَبَيَّنَّ مَعْرِفَةَ مَا عَرَفَهُ الرُّسْلُ مِنْهُ مَعَ الْحَرَصِ عَلَى مَعَارِضَةِ الرِّسْلِ وَطُولِ التَّخَذِّي وَتَوَفُّرِ الْهَمَمِ وَالذَّوَاعِي عَلَى إِبْطَالِ أَمْرِهِمْ وَكَثْرَةِ الْفَحْصِ وَالبَحْثِ عَنْ تِلْكَ الْحِيلَةِ وَطَلَبِ تِلْكَ الطَّبِيعَةِ ، لَكَانَ ذَلِكَ مِنْ فِعْلِهِ ، سُبْحَانَهُ ، آيَةٌ عَظِيمَةٌ وَأَمْرًا خَارِقًا لِلْعَادَةِ ، لِأَنَّ مَعْرِفَةَ مِثْلِ هَذَا مِمَّا يَجِبُ أَنْ تَقَعَ الْمَشَارَكَةُ فِيهِ مَعَ التَّخَذِّي وَالتَّطَلُّبِ وَطُولِ الْكَشْفِ وَالبَحْثِ عَنْ وُجُوهِ الْحِيلِ وَالْخَوَاصِ ؛ فَإِذَا وَقَعَتِ الْمَشَارَكَةُ وَأُفْرِدَتِ الرِّسْلُ بِعِلْمِ ذَلِكَ وَ[...]' ، كَانَ ذَلِكَ آيَةً عَظِيمَةً وَحُجَّةً قَاهِرَةً عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ مِنْ [قَبْلُ ؛ فَا] يَطَّلُ أَيْضًا مَا قُلْتُمْ أَوْ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا يَتِمُّ بِحِيلَةٍ .

وقد بَيَّنَّا فِي كِتَابِ التَّوَلُّدِ مِنْ نَقْضِ نَقْضِ اللَّمَعِ وَغَيْرِهِ أَمْتًا [خَا] ... لِّلْجَمَادِ شَيْئًا بِطَبْعِهِ وَأَمْتًا كَوْنِ حَرَكَةِ الْحَدِيدِ وَأَنْجَذَاهُ إِلَى جِهَةِ الْحَجَرِ وَمَا يَحْدُثُ عِنْدَ كُتْبِ الطَّلَسْمَاتِ مِنْ فِعْلِ الْحَجَرِ وَتَأْثِيرِ الطَّلَسْمَاتِ وَأَنَّ ذَلِكَ أَجْمَعَ فَعَلَّ اللَّهُ ، سُبْحَانَهُ ، بِالْقُدْرَةِ وَالْإِخْتِيَارِ دُونَ الْكُتْبِ وَالْحَجَرِ وَالتَّبِيعَةِ . كُلُّ هَذَا بَاطِلٌ .

وَقُلْنَا : إِنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الْحَجَرُ وَالتَّلَسْمَاتُ مِنْ مَعْجَزَاتِ بَعْضِ الرِّسْلِ ، وَإِنْ بَقِيَ بَعْدَهُمْ وَصَارَ ذَلِكَ مِنْ فِعْلِهِ ، [٣٠ب] سُبْحَانَهُ ، عَادَةً حَادِثَةً ، وَإِنْ كَانَ أَبْتَدَاؤُهُ خَرَقًا لِلْعَادَةِ ؛ فَزَالَ مَا تَهْدِي بِهِ الْفَلَاسِفَةُ وَالتَّبَائِعِيُّونَ فِي هَذَا الْبَابِ .

١ انهدامة في الأصل ، مقدار كلمة .

٢ في : انهدامة في الأصل .

٣ ما بين الحاصرتين انهدامة في الأصل .

٤ الطبايعيون : الطنائعون ، الأصل .

فصل

ومِمَّا يُبَيِّنُ أَيْضًا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَا ظَهَرَ عَلَى الرِّسْلِ ، عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ، مِنْ قَبْلِ الْجَنِّ وَالْمَخَارِقِ بِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ عَلَى صَرِيحَيْنِ ؛ فَضَرَبَ مِنْهُ قَدْ قَامَ وَاضِحُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّهُ مُحَالٌ دَخُولُ [مِثْلِهِ] فِي الْجَنَسِ تَحْتَ قُدْرِ الْعِبَادِ ، نَحْوَ اخْتِرَاعِ الْأَجْسَامِ وَحْدًا [لَقِيَ] الْأَسْمَاعِ وَالْأَبْصَارِ وَالْأَلْوَانِ وَإِبْرَاءِ الْأَحْمَقِ وَالْأَبْرَصِ وَإِحْيَاءِ الْمَوْتَى وَمَا جَزَى مَجْزَى ذَلِكَ ؛ فَهَذَا مِمَّا لَا يَمُكُّ لِلْعِبَادِ فِعْلُهُ بِحِيلَةٍ ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُنَالَ بِالْحِيلَةِ فِعْلٌ مَا لَا يَصِحُّ أَنْ يُفْعَلَ ، وَأَنْ يَقْدَرَ الْعَبْدُ بِهَا عَلَى مَا لَا يَصِحُّ كَوْنُهُ مَقْدُورًا لَهُ . وَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَمُكُّ لِأَحَدٍ بِحِيلَةٍ الْجَمْعَ بَيْنَ الضِّدَّيْنِ وَجَعْلَ الْجَسَمِ فِي مَكَائِنَ وَقُلُوبَ الْجَوْهَرِ عَرْضًا وَالْعَرَضِ جَوْهَرًا وَالْقَدِيمَ مُحَدَّثًا وَالْمُحَدَّثَ [٣١] قَدِيمًا ، وَأُمَثَالَ هَذَا مِنَ الْحِيلِ لَاسْتِحَالَةِ دَخُولِهِ تَحْتَ الْقُدْرَةِ .

فَإِذَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَسْتِحَالَةِ دَخُولِ الْأَجْناسِ الَّتِي يَتَفَرَّدُ اللَّهُ ، سُبْحَانَهُ ، بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهَا تَحْتَ قُدْرِ الْعِبَادِ ، أَسْتِحَالُ فِعْلُهُمْ لِذَلِكَ بِحِيلَةٍ ، لِأَنَّهُ قَدْ جَزَى مَجْزَى أَسْتِحَالَةِ جَمْعِ الضِّدَّيْنِ . وَإِذَا أَفْتَرَقَا فِي أَنَّ خَلْقَ الْجَسَمِ مَقْدُورٌ لِلَّهِ ، عَزَّ وَجَلَّ ، وَجَمْعُ الْأَضْدَادِ وَقُلُوبِ الْأَجْناسِ وَمَا جَزَى مَجْزَى ذَلِكَ مِنَ الْمُحَالِ الَّذِي لَيْسَ بِمَقْدُورٍ لِقَادِرٍ مَا .

وَالضَّرْبُ الْآخَرُ يَدْخُلُ مِثْلُهُ فِي الْجَنَسِ تَحْتَ قُدْرِ الْعِبَادِ ، نَحْوَ الْمَشْيِ عَلَى الْمَاءِ وَالْهَوَاءِ وَطَفْرِ الْبَحَارِ وَالصُّعُودِ إِلَى السَّمَاءِ وَأُمَثَالَ ذَلِكَ مِمَّا يَقَعُ فِي مُحَلِّ قُدْرِ الرِّسْلِ . وَذَلِكَ ، إِذَا وَجَدَ بِهِمْ ، لَمْ يَدْخُلْ مِنْ أَحَدٍ أَمْرَيْنِ : إِمَّا أَنْ يَكُونَ ضَرُورَةٌ لَهُمْ وَمَفْعُولًا فِيهِمْ مِنْ قَبْلِ اللَّهِ ، عَزَّ وَجَلَّ ، وَحَدَّةً ، لِقِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي قُدْرَةِ

١ ما بين الحاصرتين منه مد في الأصل .

٢ ما بين الحاصرتين منه مد في الأصل .

مَلِكٍ وَلَا بَشَرٍ وَلَا شَيْطَانٍ أَنْ يَفْعَلَ فِي غَيْرِهِ شَيْئًا أَوْ أَنْ يَكُونَ طَفَرُ الْبَحَارِ وَالصُّعُودُ إِلَى السَّمَاءِ مِنْ مَقْدُورَاتِ الرُّسُلِ وَأَشْيَائِهِمْ . وَإِنْ كَانَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ ، عَزَّ وَجَلَّ ، فَذَلِكَ مِنْ فِعْلِهِ فِيهِمْ عِنْدَ التَّخْدِي وَدَعَاىِ الرِّسَالَةِ خَرَقَ لِلْعَادَةِ وَآيَةً عَظِيمَةً عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ . فَإِنْ كَانَ كَسْبًا لَهُمْ وَمِنْ مَقْدُورَاتِهِمْ ، فَإِنَّ إِقْدَارَهُ لَهُمْ عَلَى ذَلِكَ عِنْدَ التَّخْدِي وَالطَّلَبِ وَالاحتِجَاجِ بِهِ آيَةً عَظِيمَةً وَخَرَقَ لِلْعَادَةِ ، لِأَنَّهُ لَمْ يُجْرَها بِإِقْدَارِ أَحَدٍ مِنَ الْبَشَرِ عَلَى ذَلِكَ وَمَنَعَ غَيْرُهُ مِنَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ . وَالْقُدْرَةُ عَلَى [٣١ب] الْأَفْعَالِ لَا تُنَالُ بِحِيلَةٍ وَطَبِيعَةٍ وَخَاصِيَّةٍ ، لِأَنَّهَا مِنْ جَنَسِ مَا يَنْفَرِدُ اللَّهُ ، تَعَالَى ، بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ ، كَمَا يَنْفَرِدُ بِالْقُدْرَةِ عَلَى اخْتِرَاعِ الْأَجْسَامِ وَخَلْقِ الْحَيَاةِ وَالْإِدْرَاكِ ؛ فَتَبَطَّلَ أَيْضًا تَعَامُ الْحِيلَةِ فِي زِيَادَةِ الْقُدْرِ وَوُجُودِهَا عَلَى الْأَفْعَالِ .

فَأَمَّا مَا يُوجَدُ مِنْ حَيْنِ الْجَذْعِ وَكَلَامِ الذَّنْبِ وَانْقِلَابِ بَحْرِ وَسِيرِ خَيْلٍ وَزَلْزَلَةِ أَرْضٍ وَأَمْثَالِ ذَلِكَ فِي غَيْرِ مَحَالٍ قُدْرِ الرُّسُلِ ، فَهُوَ لَا شَكَّ مِنْ أَفْعَالِ اللَّهِ ، سُبْحَانَهُ ، لَا قُدْرَةَ لِلْعِبَادِ عَلَيْهِ لِقِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى اسْتِحَالَةِ فِعْلِ الْمُحَدَّثِ فِي غَيْرِ مَحَلِّ قُدْرَتِهِ . وَذَلِكَ مِنْ فِعْلِهِ ، سُبْحَانَهُ ، خَرَقَ لِلْعَادَةِ وَآيَةً عَظِيمَةً ، وَإِنْ كَانَ مِثْلُهُ مَقْدُورًا لِلْعَبْدِ أَكْتِسَابُهُ فِي نَفْسِهِ .

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، اسْتِحَالَ أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ مِنْ آيَاتِ الرُّسُلِ مِمَّا يَتَمُّ بِحِيلَةٍ مَا . وَإِنْ قَالَتِ الْبَرَاهِمَةُ : مَا نَقُولُ : إِنَّ طَفَرُ الرُّسُلِ الْبَحْرِ وَصُعُودُهُ إِلَى السَّمَاءِ وَمَشْيُهُ عَلَى الْمَاءِ وَتَسْبِيحُ الْحَصَى وَحَيْنُ الْجَذْعِ مِنْ فِعْلِ الرُّسُلِ ، بَلْ نَسَلِّمُ أَنَّهُ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، غَيْرَ أَنَّهُ يُخَدِّثُهُ عِنْدَ فِعْلِ يَفْعَلُهُ الرُّسُلُ وَإِمْسَاكِهِمْ لَجَسْمٍ مِنَ الْأَجْسَامِ وَعِنْدَ كَلَامِهِ يَحْفَظُونَهُ وَيَتَكَلَّمُونَ بِهِ أَوْ يَحْوِرُ يَتَبَحَّرُونَ بِهِ أَوْ بَعْضُ الْأَسْبَابِ الَّتِي تَكُونُ مِنْهُمْ .

قِيلَ لَهُمْ : هَذَا خِلَافُ قَوْلِكُمْ : إِنَّ ذَلِكَ مِنْ أَعْمَالِهِمْ بِحِيلَةٍ وَظَفَرٍ بِطَبِيعَةٍ . وَالآنَ
فَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ فِي هَذَا عَلَى مَا قُلْتُمْ ، لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ تَمَكُّنُ اللَّهِ ، سُبْحَانَهُ ، رِسْلُهُ
مِنْ ذَلِكَ الْكَلَامِ وَالْبُخُورِ وَالرِّقَاءِ وَالْجَسَمِ الَّذِي ، إِذَا أَمْسَكُوهُ فَعَلَّ اللَّهُ ، سُبْحَانَهُ ،
عِنْدَهَا هَذِهِ الْأُمُورَ وَمَنْعَهُ جَمِيعَ النَّاسِ مِنْ ذَلِكَ وَمِنْ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ وَالْوَصُولِ إِلَيْهِ ،
وَالْعِلْمُ بِأَنَّ الصَّرْفَةَ لَهُمْ عَنْ ذَلِكَ آيَةٌ عَظِيمَةٌ مِنْ فِعْلِهِ ، [١٣٢] سُبْحَانَهُ ، وَأَمْرٌ
خَارِقٌ لِلْعَادَةِ لِأَجْلِ إِفْرَادِهِ الرَّسُولَ بِأَمْرٍ يَصْغُ مَشَارَكُهُ غَيْرِهِ فِيهِ . وَذَلِكَ جَارٍ مَجْرَى
إِفْرَادِهِ لَهُ بِالتَّصْدِيقِ لَهُ بِالْقَوْلِ ؛ فَمَنْعُ جَمِيعِ النَّاسِ مِمَّا قَالَتْهُ الرُّسُلُ هُوَ الْإِعْجَازُ .
وَهَذَا وَاضِحٌ ؛ فَبَطُلَ جَمِيعُ مَا تُورِدُونَهُ وَالتَّعَلُّقُ بِذِكْرِ الْحَيْلِ وَالْقُوَى وَالطَّبَائِعِ ، وَزَالَتْ
هَذِهِ الشَّبَهَةُ بِحَمْدِ اللَّهِ وَمَنْعِهِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ .

فصل

فإن قالوا : فقد قلتم : إن من معجزات الرُّسُل ما يَدْخُلُ مِثْلُهُ فِي الْجَنَسِ تَحْتَ قُدْرِ الْعِبَادِ ، فَلَا تَأْمَنُوا أَنْ يَكُونَ كَثِيرٌ مِمَّا ظَهَرَ عَلَيْهِمْ مِنْ أَعْمَالِهِمْ وَمَقْدوراتِهِمْ أَوْ مَقْدوراتِ أَمْثَالِهِمْ مِنَ الْبَشَرِ وَلَيْسَتْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ .

يَقَالُ لَهُمْ : أَمَّا مَنْ قَالَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْيَهُودِ وَغَيْرِهِمْ : إِنَّ مَعْجَزَاتِ الرُّسُلِ لَا تَكُونُ إِلَّا مِمَّا يَنْفَرِدُ اللَّهُ ، سُبْحَانَهُ ، بِالْقُدْرَةِ عَلَى جَنْسِهِ مِنْ نَحْوِ اخْتِرَاعِ الْأَجْسَامِ وَإِحْيَاءِ الْمَوْتَى وَإِبْرَاءِ الْأَكْمَةِ وَالْأَبْرَصِ وَمَا يَجْرِي مَجْرَى ذَلِكَ ؛ فَقَدْ سَقَطَ عَنْهُ الْكَلَامُ فِي هَذِهِ الشَّبَهَةِ .

وَأَمَّا مَنْ أَجَارَ كَوْنُ الْمَعْجَزِ مِنْ جَنْسِ مَا يَدْخُلُ مِثْلُهُ تَحْتَ قُدْرِ الْعِبَادِ ، فَلَهُ أَنْ يَقُولَ لَكُمْ : هَذَا الْقَدْحُ ، لَوْ صَحَّ لَكُمْ ، إِنَّمَا هُوَ قَدْحٌ فِي نُبُوَّةٍ مِنْ مُعْجَزَةٍ مِنْ جَنْسِ مَقْدوراتِ الْعِبَادِ دُونَ مَنْ مُعْجَزَةٌ مِمَّا يَنْفَرِدُ اللَّهُ ، سُبْحَانَهُ ، بِالْقُدْرَةِ عَلَى جَنْسِهِ وَأَنْتُمْ تُبْطِلُونَ جَمِيعَ النَّبَوَاتِ وَتَقْدَحُونَ فِي جَمِيعِ الْمَعْجَزَاتِ ؛ فَمَا ذَكَرْتُمُوهُ غَيْرَ مُوجِبٍ لِدَافِعِ ذَلِكَ ؛ فَبُطِّلَ مَا قُلْتُمْ .

وهذا أيضًا باطلٌ على هذا الجوابِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ ، وَهُوَ أَنَّنا قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا سَلَفَ أَنَّ الْمُعْجَزَ هُوَ مَا يَنْفَعُ فِعْلُهُ عَلَى الْعِبَادِ إِمَّا فِي جَنْسِهِ أَوْ فِي الْوَجْهِ الَّذِي يَقَعُ عَلَيْهِ ، وَتَعَذُّرُ الْوَجْهِ كَتَعَذُّرِ الْجَنْسِ ، فَمَا وَجَدَ مِنْ ذَلِكَ مَحَلَّ قُدْرِ الرُّسُلِ وَكَانَ مِنْ [٣٢ب] أَكْسَابِهِمْ ، فَالْمُعْجَزُ مِنْهُ كَثِيرٌ . وَالْقُدْرُ الْمُتَجَاوِزَةُ لِمَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِفِعْلِهِمْ لِمِثْلِهِ ، نَحْوُ طَفْرِ الْبَحَارِ وَالصُّعُودِ إِلَى السَّمَاءِ وَأَمْثَالِ ذَلِكَ .

وقد بَيَّنَّا أَنَّ الْمَعْجَزَ عِنْدَ ظُهُورِ هَذَا مِنْهُمْ عَلَى الْحَقِيقَةِ هُوَ خَلْقُ الْقُدْرِ عَلَى ذَلِكَ وَتَوَالِيهَا ، وَأَنَّهُ خَرَقَ لِلْعَادَةِ وَمِنْ فِعْلِ اللَّهِ ، عَزَّ وَجَلَّ ، وَمَا وَجَدَ مِنْ ذَلِكَ فِيهِمْ ضَرُورَةٌ غَيْرَ كَسْبٍ أَوْ فِي غَيْرِهِمْ مِنْ نَحْوِ حَنْبِ جَذَعٍ وَتَسْبِيحِ حَصَى وَنُطْقِ ذِرَاعٍ وَمَا

جَزَى مَجْزَى ذَلِكَ ، فَإِنَّهُ وَقَعَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ ، سُبْحَانَهُ ، عَلَى وَجْهِ ، يَتَعَدَّرُ عَلَى الْعِبَادِ فِعْلٌ مِثْلُهُ ، لِأَنَّهُمْ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى تَحْرِيكِ الْأَجْسَامِ إِلَّا بِالْعِزِّ وَمُسَاسَّةٍ لَهَا أَوْ لِمَا مَاسَّهَا ؛ فَأَمَّا عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ الْوَجْهِ ، فَمُتَعَدِّرٌ عَلَيْهِمْ عَلَى تَسْلِيمِ الْقَوْلِ بِالتَّوَلُّدِ .

وَأَمَّا كَلَامُ الدِّرَازِجِ وَتَسْبِيحِ الْخَصَى ، فَإِنَّ الْعِبَادَ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى فِعْلِهِ فِي الْغَيْرِ ابْتِدَاءً وَلَا عَلَى وَجْهِ التَّوَلُّدِ ؛ فَمَعْلُومٌ إِذَا أَنَّ ذَلِكَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ ، عَزَّ وَجَلَّ ، وَهُوَ خَرَقٌ لِلْعَادَةِ وَآيَةٌ عَظِيمَةٌ ، إِنْ كَانَ الْمُتَكَلِّمُ بِذَلِكَ الْكَلَامِ مَنْ خَلِقَ فِيهِ عَلَى مَا نَقُولُ نَحْنُ أَوْ كَانَ اللَّهُ ، سُبْحَانَهُ ، هُوَ الْمُتَكَلِّمُ بِهِ عَلَى مَا نَقُولُهُ الْقَدِيرَةُ فِي حَقِيقَةِ الْمُتَكَلِّمِ .

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، وَجَبَ أَنْ لَا يَقْدَحَ كَوْنُ الْمُعْجَزِ مِمَّا يَقْدُرُ عَلَيْهِ فِي كَوْنِهِ مُعْجَزًا ، إِذَا وَقَعَ مِنْهُ ، تَعَالَى ، عَلَى وَجْهِ ، يُمْتَنِعُ وَيَتَعَدَّرُ إِيقَاعُهُ عَلَيْنَا ، كَمَا يَتَعَدَّرُ عَلَيْنَا فِعْلُ جَنْسِي مَا يَنْفَرِدُ اللَّهُ ، سُبْحَانَهُ ، بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ .

فَأَمَّا قَلْبُ الْمَدِينِ وَتَحْرِيكِ الْجِبَالِ وَحَمْلُهَا ، فَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ فِعْلِ الْعِبَادِ . وَلَوْ صَحَّ الْقَوْلُ بِالتَّوَلُّدِ ، لَكَانَ الْمُعْجَزُ مِنْ ذَلِكَ خَلْقُ الْقُدْرِ الزَّائِدَةِ لَهُمْ عَلَى فِعْلِ الْأَسْبَابِ الْمَوْلَدَةِ لِقَلْبِ الْمَدِينِ وَخَفْلِ الْجِبَالِ وَمَنْعِ ذَلِكَ الْأُمَمِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ .

وعلى هذا [١٣٣] وَجَبَ أَنْ يَكُونَ تَحْرِيكُ الرُّسُولِ لِيَدِهِ مُعْجَزًا لَهُ ، إِذَا قَالَ : آتَيْتِي أَنْتِي أُخْرِكَ يَدِي ، وَلَيْسَ مِنْكُمْ مَنْ يَقْدُرُ عَلَى ذَلِكَ ؛ وَإِنَّمَا يَكُونُ الْمُعْجَزُ فِي هَذَا خَلْقُ الْعَجَزِ وَالْمَنْعُ لَهُمْ مِنْ تَحْرِيكِ أَيْدِيهِمْ وَمَنْعُهُمُ الْقُدْرَةَ عَلَى ذَلِكَ . وَهَذَا خَرَقٌ لِلْعَادَةِ . وَلَيْسَ الْمُعْجَزُ حَرَكَةُ الْيَدِ ، لِأَنَّهَا فِعْلُ الرُّسُولِ ، وَلَا الْقُدْرَةُ عَلَى ذَلِكَ ، لِأَنَّهَا مُعْتَادٌ وَجُودُهَا عَلَى مِثْلِهِ ، وَلَكِنْ الْمُعْجَزُ مِنْهُمْ عَنْ ذَلِكَ عِنْدَ التَّحْدِيثِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ .

فإن قيل^١: على هذا فما أنكرتم أن يكون كلام الذراع والخصى فعل لهما وأنهما قد أُقْدِرَا على ذلك ، وأن يكون نَظْمُ القرآنِ مِنْ فِعْلِ بعضِ العبادِ وَأَنْ يكونَ قد أُقْدِرَ على ذلك ؟

قيل له : لو ثَبَتَ ما قُلْتُهُ ، لكَانَ مُعْجَزًا ، لَأَنَّ إِقْدَارَ الْخَصَى^٢ وَالذَّرَاعِ - وهما على هَيْئَتِهِمَا على الكلام - لَا يَتِمُّ إِلَّا بِإِحْيَائِهِمَا وَخَلْقِ الْقُدْرِ فِيهِمَا على ذلك . وذلك خرقٌ للعادة في مثلهما .

وكذلك فلو أُقْدِرَ بعضُ العبادِ على نَظْمِ القرآنِ وَمُنْعِ جميعِ العربِ والخلقِ عن القدرة على مثله ، لَكَانَ ذَلِكَ خرقًا للعادة وَلَمْ يَخْرُجْ عن كونه معجزًا ، ولكن قد خَبِرَ الصادقُ ، عليه السلامُ ، أَنَّهُ كَلَامُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، نَزَلَ به الرُّوحُ الْأَمِينُ عليه ، على ما بُيِّنَهُ مِنْ بَعْدُ ؛ فَبَطَلَتْ أَيْضًا هَذِهِ الشُّبْهَةُ .

١ فإن قيل : إضافة في المامش الأيمن ، مشار إليها في هذه الموضع من الأصل .

٢ الخصى : الحصى ، الأصل .

فصل

وَيُقَالُ لِمَنْ رَأَى الْقَدَحَ فِي مِعْجَزَاتِ نَبِيِّنَا ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، بِهَذَا الضَّرْبِ مِنَ الْيَهُودِ :
 [٣٣ب] فَيَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ فُلُقُ الْبَحْرِ مِنَ الْمُعْجَزِ فِي شَيْءٍ ، لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ
 الْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ . وَهُمَا مِنْ جَنْسِ مَقْدُورَاتِ الْعِبَادِ ، كَالْتَحْرِيكِ وَالتَّشْكِيكِ وَتَنْظِيمِ
 الْكَلَامِ وَمَا جَزَى مَجْزَى ذَلِكَ ؛ فَإِنْ مَرُّوا عَلَى هَذَا ، تَرَكُّوا قَوْلَهُمْ . وَإِنْ أَبَوْهُ ،
 نَقَضُوا مَا رَأَوْهُ .

وَأِنْ قَالُوا : لَا يَجِبُ مَا قُلْتُمْ لِأَجْلِ أَنَّ فُلُقَ الْبَحْرِ مِنْ بَابِ قَلْبِ الطَّبَاعِ وَالْأَجْنَاسِ
 مِنْ حَيْثُ عَلِمَ أَنَّ طَبْعَ الْمَاءِ وَسَجِيئَتَهُ الْإِتِّصَالُ وَالْإِحْتِلَاطُ مَعَ رَفْعِ الْحَوَاجِزِ وَالْمَوَانِعِ
 وَالْفَوَاصِلِ مِنْ أُبْعَاضِهِ لِكَوْنِهِ مَائِعًا سَيَّالًا . وَقَلْبُ الطَّبَاعِ مِمَّا يَنْقَرِدُ اللَّهُ ، سُبْحَانَهُ ،
 بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ .

يُقَالُ لَهُمْ : مَا قُلْتُمُوهُ بَاطِلٌ مِنْ وُجُوهٍ . أَوَّلُهَا أَنَّهُ لَا طَبْعَ وَخَاصِيَّةَ لِلْمَاءِ ، لَيْسَ
 لِسَائِرِ الْجَوَاهِرِ وَالْأَجْسَامِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ .

ثُمَّ لَوْ كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، لَمْ يَجْزُ أَنْ يَكُونَ فُلُقُ الْبَحْرِ قَالِيًا لَطَبْعِهِ ، لِأَنَّهُ مَعَ
 الْإِنْفِلَاقِ عَلَى إِمَاعِهِ وَسَيَّالِيهِ وَوُجُوبِ اتِّصَالِ أُبْعَاضِهِ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ ذَلِكَ ؛ فَكَيْفَ
 يُقَالُ : إِنَّهُ أَنْقَلَبَ طَبْعُهُ ؟ وَثُبُوتُ هَذِهِ الْأَحْكَامِ لَهُ مَعْلُومٌ بِالْمُشَاهَدَةِ ، وَإِنْ أَنْقَلَقَ ،
 كَمَا أَنَّهَا لَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَنْقَلِقْ .

وَأِنْ قَالُوا : أَرَدْنَا بِقَلْبٍ طَبْعِهِ عِنْدَ انْقِلَابِهِ تَفَرُّقَ أَجْزَائِهِ وَتَبَاعُذَهَا وَانْفِصَالَهَا بِغَيْرِ
 حَاجِزٍ وَلَا آلَةٍ .

قِيلَ لَهُمْ : فَهَذَا لَيْسَ بِقَلْبٍ لَطَبْعِهِ . وَهُوَ مَقْدُورٌ لِلخَلْقِ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِالتَّوَلُّدِ ، وَإِنْ
 جَازَ أَنْ يَقُولُوا : إِنَّ تَبَائِنَ أُبْعَاضِهِ بِغَيْرِ آلَةٍ وَفَاصِلٍ قَلْبٍ لَطَبْعِهِ ، سَاعَ أَنْ يَقُولَ : إِنَّ
 حَنِينَ الْجَذَعِ بِغَيْرِ آلَةٍ وَجَازِبٍ وَمُمَاسَّةَ قَلْبٍ لَجَنِيِّهِ وَتَسْبِيحَ الْخَصْيِ وَكَلَامَ الذَّنْبِ

[٣٤] والذراع قلبٌ لجنسِهِمَا . ولا جوابٌ عن ذلك .

ويقَالُ لِمَنْ لَمْ يُنْكَرْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرِهِمْ أَنْ يَكُونَ الْمَعْجُزُ مِنْ جِنْسٍ مَا يَقْدِرُ الْعِبَادُ عَلَى مِثْلِهِ : لِمَ قُلْتَ ذَلِكَ ؟ وما دليْلُكَ عليه ؟
فإن قال : لَأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ بَعْضِ الْعِبَادِ ؛ فَقَدْ بَيَّنَّا فسادَ ذَلِكَ مِنْ قَبْلُ بِغَيْرِ وَجْهِ .

وإن قالوا : لَأَنَّهُ ، إِذَا كَانَ مِنْ جِنْسٍ مَقْدُورَاتِ الْعِبَادِ ، أَوْقَعَ الشُّبْهَةَ فِيهِ وَأَلْتَبَسَتْ حَالُهُ بِحَالِ أفعالِ الْعِبَادِ ؛ فَطَرَّقَ قَوْمٌ أَنَّهُ مِمَّا يُدْرِكُهُ الْخَلْقُ بِلَطِيفَةِ وَحِيلَةٍ . وَإِذَا كَانَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ ، عَزَّ وَجَلَّ ، كَانَ أَمْرُهُ أَظْهَرَ وَالشُّبْهَةُ عَنْهُ أَتَقَى . وَاللَّهُ ، سُبْحَانَهُ ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَغْدِلَ بِالْمُكَلَّفِينَ عَنْ أَوْضَحِ طَرِيقِي إثباتِ النُّبُوَّةِ إِلَى إِخْفَائِهِمَا وَمَا يَقْدَحُ بِالرَّيْبِ وَالشُّبْهَةِ .

يَقَالُ لَهُ : لِمَ قُلْتَ : إِنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ ؟ وما أَنْكَرْتَ مِنْ جِنْسِهِ وَصِحَّتِهِ ، لَأَنَّهُ مِنْ بَابِ تَغْلِيظِ الْمُحَنَةِ وَمِثْلِ تَقْوِيَةِ الشَّهْوَةِ لِلْقَبِيحِ تَعْرِضًا لِلثَّوَابِ . وَلَيْسَ هَذَا مِنْ بَابِ مَا لَا يَتَمَيَّزُ عِنْدَ النَّظَرِ وَالْبَحْثِ ، وَإِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَى فَضْلِ نَظَرٍ وَاجْتِهَادٍ فِي رَفْعِ الشُّبْهَةِ .

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بَطَلَ مَا قُلْتَهُ .

ثُمَّ يَقَالُ لَهُمْ : أَتَقْصِلُوا مِمَّنْ قَالَ : بَلْ يَجِبُ ، إِذَا كَانَ الْمَعْجُزُ مِنْ جِنْسٍ مَقْدُورٍ الْبَشَرِ وَتَعَدَّرَ عَلَى الْمُتَحَدِّي بِهِ مِثْلُهُ أَنْ يَكُونَ أَمْرُهُ أَوْضَحَ وَأَظْهَرَ لِأَجْلِ أَنَّهُ مِمَّا يَدْخُلُ جِنْسُهُ وَمِثْلُهُ تَحْتَ قُدْرِ الْعِبَادِ ، وَيَصْخُ مِنْهُمْ إِيقَاعُهُ وَالْقَصْدُ إِلَيْهِ . وَنَعْرِفُ مِنْ أَنْفُسِنَا ضَرُورَةَ أَنَّهُ مِنْ جِنْسٍ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ ، إِذَا [٣٤ب] ظَهَرَ عَلَى النَّبِيِّ وَتَعَدَّرَ عَلَيْنَا مِثْلُهُ .

فأما أَنْ يكونَ ذَلِكَ لِإِسْلَافٍ قُدْرَتًا عَلَيْهِ وَلِيُخْرِقَ الْعَادَةَ عَلَى مَا نَحْنُ مَعْتَادُونَ الْقُدْرَةَ عَلَيْهِ أَوْ أَنْ يكونَ قد نَالَ الرُّسُولُ ذَلِكَ بِلَطِيفَةٍ وَعِلْمٍ وَشَيْءٍ ، خَصَّهُ اللَّهُ ، سُبْحَانَهُ ، به ، وَمَنْعَنَا وَصَرَفَنَا عَنْ عِلْمِهِ وَإِدْرَاكِهِ مَعَ طَوْلِ الْبَحْثِ وَالْجُرْصِ عَلَى الْمَعَارَضَةِ وَالْعِلْمِ بِصَحَّةِ الْمَشَارَكَةِ لَهُ فِي ذَلِكَ . وَهَذَا كُلُّهُ خُرْقٌ لِلْعَادَةِ وَدَلِيلٌ عَلَى صَدَقِ الْمُتَقَرِّدِ بِهِ وَالْمَخْصُوصِ بِالْتَّمَكُّنِ مِنْهُ .

وإن هم قالوا : إِنَّمَا أَنْكَرْنَا أَنْ يكونَ مِنَ الْمُعْجَزِ مَا هُوَ مِنْ جِنْسِ مَقْدُورِ الْعِبَادِ لِأَجْلِ أَنْ قَلِيلَ الْمُعْجَزِ كَثِيرُهُ ، وَصَغِيرُهُ كَكَبِيرِهِ فِي وَجُوبِ دَلَالَتِهِ عَلَى صِدْقِ الرُّسُلِ ؛ فَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ وَكَانَ مَا يَنْفَرِدُ اللَّهُ ، سُبْحَانَهُ ، بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ لَا يَقْدِرُ الْعِبَادُ عَلَى قَلِيلِهِ وَلَا عَلَى كَثِيرِهِ ، لَا سَتَوَتْ لِذَلِكَ حَالُ الْكَثِيرِ مِنْهُ وَالْقَلِيلِ فِي كَوْنِهِ مُعْجَزًا . وَلَمَّا كُنَّا نَقْدِرُ عَلَى سِيرِ الظَّفَرِ وَقَلِيلِ الْحَرَكَةِ وَتَحْرِيكِ الْخَفِيفِ مِنَ الْأَجْسَامِ وَحَمْلِ الصَّغِيرِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُعْجَزًا ، لَمْ يَجُزْ أَيْضًا أَنْ يكونَ كَثِيرٌ مِنَ ذَلِكَ مِنْ قَفَرِ الْبَحْرِ وَتَحْرِيكِ الْجِبَالِ وَحَمْلِ الْمُدُنِ مُعْجَزًا .

فيقالُ لهم : أَمَّا تَحْرِيكِ الْأَجْسَامِ وَرَفْعُ الْجِبَالِ وَكُلُّ مَا يَوْجَدُ فِي غَيْرِ مُحَلٍّ قُدْرٍ الرُّسُلِ ، فَإِنَّهُ فَعَلَ اللَّهُ وَحْدَهُ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ . وَأَمَّا طَفَرُ الرُّسُولِ الْبَحَارَ وَصُعُودُهُ إِلَى السَّمَاءِ ، فَقَدْ بَيَّنَّاهُ أَنَّ الْمُعْجَزَ مِنَ ذَلِكَ الْإِقْدَارُ عَلَى الْكَثِيرِ مِنْهُ ، لِأَنَّ زِيَادَةَ الْقُدْرِ هُوَ خُرْقٌ لِلْعَادَةِ ، لَا نَفْسَ مَقْدُورِهِمْ مُعْجَزٌ ، وَلَا الْقُدْرَةُ عَلَى الْيَسِيرِ مِنْهُ ، الَّذِي هُوَ قَفَرٌ خَطْوَةٌ [١٣٥] وَأَنْتَتَيْنِ ، لِأَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى ذَلِكَ مُتَعَادَّةٌ ، وَإِنَّمَا الْمُعْجَزُ زِيَادَةُ الْقُدْرِ عَلَى أَمْثَالِهِ ، الَّذِي لَمْ تَجُزْ عَادَةٌ بِمِثْلِهِ .

وقد بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ أَنَّ مِنْ حَقِّ الْمُعْجَزِ وَإِنْ كَانَ مِمَّا يَنْفَرِدُ اللَّهُ ، تَعَالَى ، بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ أَنْ يكونَ خَارِقًا لِلْعَادَةِ ؛ فَأَمَّا الْيَسِيرُ مِنْهُ الَّذِي قد أَجْرَى الْعَادَةَ بِفَعْلٍ مِثْلِهِ ، فَلَيْسَ مِنَ الْمُعْجَزِ فِي شَيْءٍ . وقد بَيَّنَّاهُ هَذَا مِنْ قَبْلُ بِمَا يُعْنِي عَنْ إِعَادَتِهِ .

فصل

وقد زَعَمَ قومٌ عندَ هذه المطالبة ، لَمَّا خَفِيَ عليهم الجوابُ عنها أَنَّ يسيرَ المعجزِ لا يدلُّ على صدقِ الرُّسُلِ ، وإنَّما يدلُّ عليه الكثيرُ منه . وقالوا : قد ثَبَّتَ أَنَّ تَظَمَ مثلُ كلمةٍ وآيةٍ مِنَ القرآنِ وطَفَرَ الذراعِ والذراعَيْنِ ليس بِمُعْجَزٍ ، وَأَنَّ كثيرَ ذلكَ معجزٌ ، فسؤلكم عنهم زائلٌ .

وهذا الجوابُ عِنْدَنَا غَيْرُ مرضيٍّ ولا صحيحٍ ، بل يسيرُ المعجزِ مثْلُ كثيرِهِ في الدلالةِ على الصِّدْقِ . وليسَ المعجزُ معجزًا لجنسِهِ ، وإنَّما هو الخارقُ للعادةِ ، فَيَسِيرُهُ خارقٌ للعادةِ ككثيرِهِ . والقدرةُ على ما خرقَ العادةَ بفعلٍ معتادٍ له ليسَ بمعجزٍ . والقدْرُ الزائدُ مِنَ القُدْرِ على المعتادِ هو المُعْجَزُ . وقليلُ الزائدِ وكثيرُهُ سَيِّانٌ .

ولذلكَ ما لو قالَ النبيُّ ، عليه السلامُ : آتَيْتِي أَنَّنِي أَصْعَدُ إِلَى السَّمَاءِ ، وليسَ فيكم قَادِرٌ على ذلكَ وَصَعِدَ ، لكَانَ آيَةً له . ولو قالَ : مُعْجِزِي أَنَّنِي أَتَحَرَّكُ عَقْدًا أَوْ شَيْئًا مِنْ مَكَانِي ، وليسَ فيكم قَادِرٌ على ذلكَ وفَعَلَ هذا وَمُنْعُوهُ ، لكَانَ المنعُ مِنْ هذا [٣٥ب] اليسيرِ معجزًا ، كما أَنَّ المنعَ مِنْ كثيرِهِ معجزٌ ؛ فَبَطُلَ ما قالُوهُ .

ولو كانَ الأمرُ على ما ذَكَرُوهُ ، لَوَجِبَ أَنَّ يكونَ إخراجُ نملةٍ ودودةٍ وذَرَّةٍ مِنْ صخرةٍ ليسَ بآيةٍ ، وإنَّما إخراجُ فيلٍ وناقَةٍ منها هو الآيةُ . وَلَوَجِبَ أيضًا أن يكونَ إحياءُ البَقَّةِ والدَّبَّةِ وصغيرِ الأجسامِ ليسَ بمعجزٍ ، وإنَّما المعجزُ منه إحياءُ الإنسانِ والبعيرِ ، وَأَنَّ يكونَ مَشْيُ الحُطَيِّ السَّيْرَةِ والمِيلِ والانتَهِينِ ليسَ بمعجزٍ ؛ وإنَّما المعجزُ مَشْيُ الفَرَسِخِ عليه والفَرَسَحَيْنِ .

وَكُلُّ هذا باطلٌ مِنْ حيثُ اسْتَوَى قَلِيلُ ذلكَ وكثيرُهُ في الوجوهِ الَّتِي نَهَى كَرَّ معجزٍ ؛ وَهِيَ كَثِيرَةٌ خارقًا للعادةِ عَنِ ما يَتَّبَعُ مِنْ قَبْلُ . وَكُلُّ هَذَا يُبَيِّنُ أَنَّ معجزاتِ رَسولِ :

عليهم السلام ، إن كان مثلها في الجنسِ داخلًا تَحْتَ قُدْرِ العبادِ أو عَمَرَ داخلًا ،
ليسَ مِنْ جنسِ الحَيْلِ والمَخَارِيقِ في شيءٍ .

فصل في ذكر جملة من الحيل ووجوبها

أما ما يصنعه المشعبدون ، فإنه أبواب معروفة . لو أراد الخلق الكثير تعلّمه في بعض يوم ، لَوَقَعُوا عليه ؛ فمنه [١٣٦] ضرب ، يُسَمُّونَهُ الرِّكَّ والخِفَّةَ مِنْ تخدير حيوان بضرب مِنَ البنج والأدوية وما يسقيه الحيوان أو يطعمه ، ليخدّره وتنقطع حركته ، فيظنُّ مشاهدُه أنه قد مات ، ثُمَّ يَقْطَعُ خَدْرُه أو يسقيه شيئا ، يُزِيلُ التخدير عنه ، فيتحرّك ؛ فيظنُّ مشاهدُه أنه مَيِّتٌ حيٌّ . ونحو أن يُظهِرَ عصفورا مَيِّتا وَيَخْتَلِشُهُ ويتركه يَخْفَى ، ويُظهِرُ آخَرَ حَيًّا ؛ فيظنُّ أنَّ الحيَّ هو المَيِّتُ . وكذلك يعملُ في إظهاره صورةَ حَيَّةٍ مِنْ خَزَقٍ ، ثُمَّ يُخْفِيهَا وَيُطْلِقُ حَيَّةً مُعَدَّةً لذلك ؛ فيظنُّ الرائي أنها واحدة . ومن ذلك أن يُخْفِي دَرَاهِمَ معه ، ثُمَّ يُؤْمِي بِكَفِّهِ نحو الجوّ ، كأنه يَلْتَقِطُ منه دراهم ؛ فيظنُّ مشاهدُ ذلك أنه قد أَخْتَطَفَ مِنَ الجوّ دراهم .

وإن كان ذلك كذلك ، لاسْتَعْنَى عن الكذبة والشَّعْبَذَةِ وطلبِ القراريطِ والحَيَّاتِ . وكلُّ عاقلٍ يعلمُ ذلك .

ومن ذلك أن يُجْزُوا أمثالَ الضفادعِ بالبلفكِ ودقيقِ القَرِّ^١ . ومنه أن يُحَرِّكَ بَعْضُ الْأَمْثَلَةِ بأن يُجْزَى فيها الزئبقُ^٢ . وكلُّ ضربٍ مِمَّا يَعْمَلُونَهُ معروفٌ عندهم وعند مَنْ أَرَادَ تَعَلُّمَهُ .

فأما أبوابُ السحرِ والكهانةِ ، فقد أُخْبِرْنَا عن حقيقةِ الفُرْقِ بَيْنَهُ^٣ وَبَيْنَ المعجزاتِ .

١ عن البلفك والقَرِّ الدقيق يُظَرِّ هنا ٥٢ .

٢ عن تحريك بعض الأمثلة بالزئبق يُظَرِّ هنا ٥٢ . كذلك كتاب البيان (للباقلاني) ٧٤ ، ٧٧ ، ٩٢ [أمثلة الحيات] .

٣ بينه ، مكرر في الأصل .

وَأَمَّا حِجْلُ الْخَلَّاجِ وَأَبْنِ هَلِيلٍ وَالْجَنَابِيُّ وَسُلَيْمَانُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْقَرْمَاطِيُّ [٣٦ب]
وَالْأَصْفَهَانِيُّ الْفَاجِرُ الَّذِي حَمَلَ إِلَى الْإِحْسَاءِ وَقَتَلَ مِنْهُمْ الْخَلْقَ وَأَبَاحَ الرِّبَا وَاللُّوَاطَ
وَتَزَوَّجَ أُخْتَهُ وَزَوَّجَ الْوَلَدَ بِالْأُمِّ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ ، فَإِنَّهُ كُلُّهُ مِنْ بَابِ الشَّعْبَةِ . وَكَثْرُهُ
إِنَّمَا هُوَ أَنْ يَذْفُونَا أَمْوَالًا فِي مَوَاضِعَ مِنَ النَّبَرِ وَالْبِلَادِ وَيُخْفُونَ ذَلِكَ ، ثُمَّ يُؤْهِمُونَ
النَّاسَ أَنَّهُ قَدْ أُوجِيَ إِلَيْهِم بِالْإِخْبَارِ عَنِ الْكُنُوزِ .^١ وَرَبَّمَا وَافَقُوا قَوْمًا عَلَى مَعْرِفَةِ أَسْرَارِ
النَّاسِ وَمَدَاخِلِهِمْ وَإِخْبَارِهِمْ بِذَلِكَ ، ثُمَّ يَسْتَخْبِرُونَ مَنْ يُؤَافِقُونَهُ عَلَى الْإِخْبَارِ ، ثُمَّ
يَخْبِرُونَ بِذَلِكَ ، إِلَى امْتِنَالِ هَذَا مِمَّا قَدْ عُرِفَ وَانْكَشَفَ .

فَأَمَّا حِجْلُ الْخَلَّاجِ ، فَإِنَّهَا أَبْوَابٌ مَعْرُوفَةٌ . وَالِدَلِيلِ عَلَى أَنَّهُ أَحَدُ الْمُخْتَلِئِينَ اخْتِلَافُ
مَا كَانَ يَدْعِيهِ ، لِأَنَّهُ كَانَ مَرَّةً يَدْعِي التَّصَوُّفَ ، وَأَنَّهُ وَلِيٌّ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ ، وَيُؤَافِقُ
شَخْصًا مِنْ أَصْحَابِهِ أَنْ يَتَزَيَّا بِزِيَّهِ وَيَكُونَ قَرِيبَ الشُّبِّهِ بِهِ وَيَحْضُرُ الْحَرَمَ فِي يَوْمِ عَرَفَةَ
وَيَتَزَيَّا اللَّيَّاسَ فِي هَيْئَتِهِ وَيَسْتَرِ بَعْضَ وَجْهِهِ وَيَغِيبُ هُوَ بِالْعِرَاقِ عَنِ النَّاسِ ، ثُمَّ يَظْهَرُ
يَوْمَ النَّحْرِ وَيَأْتِيهِ النَّاسُ ؛ فَيُخْبِرُ الرَّاجِعُونَ مِنَ الْحَرَمِ وَيُخْلِفُونَ أَنَّهُمْ رَأَوْهُ يَوْمَ عَرَفَةَ
هَنَآكَ ، وَيَتَمُّ هَذَا عَلَى الْجُهَّالِ .

١ هو الحسين بن منصور (ت ٣٠٩هـ) . عنه يُنظر النديم (ت ٣٨٠هـ) : الفهرست ١/٢٧٥-٢٧٩ [من حيلة
المذكورة هناك ٢٧٦ «حرك يوما يده ، فانتثر على قوم سينكا ؛ فحرك يده مرة أخرى ، فنثر دراهم ؛ فقال له
بعض من يفتهم من حضر : أرى دراهم معروفة ، ولكني أؤمر بك وخلق معي ، إن أعطيني درهما ، عليه
أشمتك وأشمت أهلك ؟ فقال : وكيف وهذا لم يصنع . قال : من أخضر ما ليس بحاضر ، صنع ما ليس
بمشتوع»] ، الذهبي (ت ٥٤٨هـ) : تاريخ الإسلام ط ٣١٠/٢٥٢-٢٥٣ (٤٢٥) ، الأعلام ٢/٢٦٠ .

٢ هو أبو سعيد الحسن بن بهرام القرمطي (ت ٣٠١هـ) . عنه يُراجع تاريخ الإسلام ط ٣١٠/١١- [مقتل أبي
سعيد الجنابي] .

٣ هو أبو طاهر سليمان بن أبي سعيد بن بهرام الجنابي القرمطي (ت ٣٣٢هـ) . عنه يُنظر تاريخ الإسلام
ط ١٣/٣٤٤-١٧ [سنة ٣٣٢هـ] ، سير أعلام النبلاء ١٥/٣٢٠-٣٢٥ (١٥٩) .

٤ يُقاتل تاريخ الإسلام ط ٣٤٤/١٤ «فاستجاب لأبي طاهر خلق وأنتنوا به بسبب أنه دلهم على كنوز كان والدّه
أطلعه عليها وحده ، فوقع لهم أنه علم غيب» .

وَمِنْ جِلِّهِ أَنَّهُ كَانَ يَجْلِسُ فِي بَيْتٍ ، يُسَمِّيهِ بَيْتَ الْعَظَمَةِ ، يَجْلِسُ فِيهِ عَلَى دَكَّانٍ عَالٍ فِي وَسْطِهِ وَيَلْبِسُ الْخَرِيرَ الْخَفِيفَ وَقَدْ عَمِلَ فِي زَوَايَاهُ وَتَحْتَهُ مَوَاضِعَ الرِّيحِ ، فَيَدْخُلُ فِي ثِيَابِهِ ، فَيَعْظُمُ ؛ فَيَقْدِرُ مُشَاهِدُهُ أَنَّ جَسَمَهُ قَدْ تَعَاطَمَ بِحُلُولِ اللَّاهُوتِ [٣٧] فِيهِ ، فَيَسْجُدُونَ لَهُ .

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّهُ كَانَ يُوهِمُ الْجُهَّالَ مِنْ أَتْبَاعِهِ أَنَّهُ يَطُولُ حَتَّى يَغْلُوَ عَلَى كُلِّ مَا يَلِيهِ وَأكْبَرِ مَنَازِلِ الْمَضَرِّ الَّذِي يَنْزِلُهُ . وَبَابُ ذَلِكَ أَنَّ يَعْمَلَ خَشَبَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ تَعْلَوَا عَلَى سِرَّةِ دَارِهِ أَوْ تُسَاوِيهَا ، وَيَجْعَلُ فِي رَأْسِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مَكَانًا لِقَدَمِهِ عَلَى مِثَالِ النَّعْلِ أَوْ يَشُدَّ عَلَى رَأْسِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا خَشَبَةً عَلَى مِثَالِ النَّعْلِ وَمَا تَتَمَكَّنُ عَلَيْهِ رِجْلُهُ ، وَيَشُدُّهُمَا شَدًّا وَثِيقًا ، وَيَشُدُّ قَدَمَيْهِ وَبَعْضُ سَاقِيهِ إِلَيْهَا ، وَيَلْبِسُ ثِيَابًا سَابِغَةً طَوَالًا ، تَسْتُرُ الْحَشَبَ وَمَوَاضِعَ الشَّدِّ ؛ فَيُظَنُّ الْجُهَّالُ أَنَّهُ قَدْ عَلاَ وَطَالَ .

وَمِنْهَا أَنَّهُ كَانَ أَيْضًا يُخَلِّدُ بَعْضَ الْحَيَوَانِ بِيَعُضِ الْأَدْوِيَةِ وَالسَّمُومَاتِ وَيُنْفِذُ مَنْ يُطْعِمُهُ ذَلِكَ ، فَيَقْدِرُ صَاحِبُهُ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ وَيَقُولُ : أَنَا أُخَيِّمُ لَكَ ، ثُمَّ يَنْقُضِي خَدْرَهُ أَوْ يُزِيلُهُ عَنْهُ بِشَيْءٍ يَنْفُخُهُ فِيهِ أَوْ يَسْقِيهِ ، فَيَعْتَقِدُ فِيهِ أَنَّهُ قَدْ أَحْيَى مَيِّتًا .

وَمِنْهَا أَيْضًا أَنَّهُ كَانَ يُخْرِجُ فَوَاكِةَ الشِّتَاءِ فِي الصَّيْفِ وَفَوَاكِةَ الصَّيْفِ فِي الشِّتَاءِ وَيَحْفَظُهَا وَيُعَالِجُهَا ، وَيُؤَافِقُ عَلَى إِخْرَاجِهَا ؛ فَيُظَنُّ أَنَّهُ مَخْتَرَعٌ لَهَا أَوْ مَخْلُوقَةٌ لِأَجْلِيلِهِ . وَطَرِيقُ حِفْظِ هَذِهِ الْأُمُورِ وَمَا يَصُونُهَا وَيُبْقِي مَاوَهَا مَعْرُوفٌ ، وَالْمَوَاضِعُ عَلَى إِحْضَارِهَا سَهْلٌ قَرِيبٌ .

وَمِنْهَا أَيْضًا أَنَّهُ كَانَ يَعْمَلُ لِلسَّمَكِ حَوْضًا فِي دَارٍ يَلِي بَيْتًا مِنْ دَارٍ يَجْلِسُ فِيهَا ، وَيَعْمَلُ فَتْحَةً مِنْ بَيْتٍ مِنْ بِيوتِ الدَّارِ إِلَى الْأُخْرَى [٣٧ب] بِطَاقٍ وَهَذَا مَعْرُوفٌ ثُمَّ يَقُولُ : أَذْخُلُوا ذَلِكَ الْبَيْتَ ! فَانْظُرُوا هَلْ تَرَوْنَ فِيهِ شَيْئًا ! فَلَا تَرَوْنَ . ثُمَّ يَقُولُ لِرَجُلٍ قَدْ وَافَقَهُ عَلَى فَتْحِ ذَلِكَ الطَّاقِ : أَذْخُلْ ، فَأَخْرِجْ مِنْهُ سَمَكَةً بِأَمْرِي ! فَيَدْخُلُ

ويفتح ذلك الطابق ويخرج منه إلى الدار الأخرى ، فيخرج منها سمكة ؛ فيظن رأيي ذلك أنه أخرجها من البيت طرية تضطرب ، مختزعة في الوقت أو منقلبة إليه من نهر أو دجلة .

فالوجه في إفحام فاعيل هذا أن تطلب منه أبداً ضد ما يقول : «إنني أخرجه» وخلافه . وإذا رأى رجلاً ممن حضر يطلب منه شيئاً أن يعلم أنه عن موافقة ، فيطلب منه نعمة أو فيلاً أو سفينة أو حملتين أو شوك أو كثير طعام أو شعر وما جرى مجرى ذلك ؛ فإن ذلك ، إن كان من فعل قديم إليه ، فإنه قادر على قليله وكثيره وعلى جميع الأجناس والأصناف . ويطلب منه إقامة زمن وإبراء أكمه وإحياء قليل ، مقطوع الرأس في أمثال هذا ، ليثبت بذلك عجزه وضعف جيلته فيما يلتبس منه .

وإذا قال : أنا أخرج لكم من الماء ماء وزد ، أن يقال : أخرج منه خللاً أو خمرًا عتيقاً أو زبناً ودُهْن البَلَسَانِ ! فإنه لا يلبث أن يفتضح ؛ وإنما كان يوهم إخراج ماء وزد من النهر بأن يشقي الكوز الحديد مدة من الزمان المازودة والطيب ، ثم يغمسه بموافقة في الماء ، فيؤذي ما يشربه ؛ فيظن أن ذلك ريح الماء القراح وأنه تحوّل ماء وزد ؛ فيجب أن تطلب منه عقيب ذلك الخلّ والامسح^[١٣٨] واللبن^[١٣٩] الرائب وأمثال ذلك .

ومن ذلك أنه كان وغيره من أهل الجيل يوهم أنه يمشي على الماء . ووجه الحيلة في ذلك أن يعرفوا مواضع مخصوصة ، يزد الماء ويفيض فيها ويكثر تارة ويقل إلى حد قريب ، فيمشي فيه وقت قليل . وقد عرف ذلك وأمتحن له قبل مشيه ؛ فيظن الناس أنه على العمق الغزير يمشي . وذلك باطل .

١ يلبث أن : ناست او ، الأصل .

٢ هكذا في الأصل .

وقد قيل : إِنَّهُ يَجُورُ أَنْ يَكُونَ فِي أَنْوَاعِ الْخَشَبِ مَا يَخْفُ ؛ فَإِذَا اتَّخَذَ مِنْهُ كَهَيْئَةِ النَّعْلِ وَمُشَيِّ عَلَيْهِ ، حَمَلَ الْمَاشِي عَلَيْهِ . وَذَلِكَ مُعْتَادٌ مِنْ صِفَةِ ذَلِكَ الْخَشَبِ .

وَمِنْهُ حِيلَةٌ تَقْدِمُهُ بِعَمَلِ الْخُلُوى وَالطَّبِيخِ الْحَارِّ وَمُوَافَقَةِ مَنْ يَحْمِلُهُ مِنْ سَرَبٍ وَنَافِذَةٍ وَمَنْ يَخْتَالُ فِي إِحْضَارِهِ إِلَى بَيْتٍ ، قَدْ شَاهَدُوهُ فَارِعًا [...] 'مخترع فيه .

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ يُوْهِمُ أَنَّهُ يَطِيرُ بِأَنْ فَعَلَ جَنَاحَيْنِ مِنْ خَشَبٍ مُهَنْدَمٍ خَفِيفٍ جَدًّا عَازِلٍ ، لَا آفَةَ فِيهِ ، وَيَعْمَلُ لَهُ رِيشًا مِنَ الْحَرِيرِ وَيَسْتَوِثِقُ مِنْ شِدِّهِ وَيَرْبِطُ نَفْسَهُ بِهِمَا رِطًا شَدِيدًا ، لَا يَخَافُ أَنْحِلَالَهُ ، وَيَلْبَسُ قَمِيصًا مِنْ خَرِيرٍ خَفِيفٍ وَيَكُونُ وَاسِعًا بِحِذَاءِ الرِّيحِ الدَّاخِلَةِ فِيهِ ، وَيَشُدُّ الْجَنَاحَيْنِ تَحْتَ يَدَيْهِ وَيَقُومُ عَلَى مَوْضِعٍ عَالٍ فِي يَوْمٍ رِيحٍ عَاصِفٍ ، ثُمَّ يَرْمِي نَفْسَهُ ، فَتَحْمِلُهُ الرِّيحُ بِتِلْكَ الْآلَةِ ؛ فَيَظُنُّ الْجُهَّالُ أَنَّهُ يَطِيرُ .

وَمِنْ حِيلِهِ أَنَّهُ كَانَ يَمْضِي [٣٨ب] وَخَذَهُ ، فَيَدْفِنُ الدَّرَاهِمَ ، ثُمَّ يُخْضِرُ أَصْحَابَهُ إِلَى تِلْكَ الْمَوَاضِعِ وَيَقُولُ : أَنْبِشُوا ! فَتُوجَدُ ، فَيَظُنُّوْا أَنَّهُ مِنْ عِلْمِ الْغَيْبِ .

وَقَدْ كَانَ الْخَلَّاجُ يَدَّعِي أَنَّهُ يُطْلِعُ الشَّمْسَ مِنْ مَغْرِبِهَا . وَهَذَا مِنَ الْجَهْلِ الْعَظِيمِ الَّذِي قَدْ أَعْتَقَدَ خَلْقَ عَظِيمٍ مِنَ الْأَوَائِلِ وَالْمُنْجَمِينَ أَنَّ مُعْتَقَدَهُ لَيْسَ بِعَاقِلٍ وَلَا مُكَلَّفٍ ، وَأَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ الْمُخَالِ وَغَيْرِ مَقْدُورٍ لِأَخِي .

وَكَانَ وَجْهُ الْحِيلَةِ فِيهِ أَنَّهُ يُوَاطِئُ الرَّجُلَ مِنْ أَصْحَابِهِ أَنْ يَأْخُذَ طُشْتًا كَبِيرًا مُدَوَّرًا وَخَامَتَيْنِ كَبِيرَتَيْنِ مُدَوَّرَتَيْنِ نَقِيتَيْنِ صَافِيَتَيْنِ ، وَيَأْخُذَ شَمْعَةً غَلِيظَةً كَبِيرَةً ، وَيَصَيِّرُ ذَلِكَ إِلَى رَأْسِ الْجَبَلِ الَّذِي مَخْرُجُ الشَّمْسِ مِنْ وَرَائِهِ ، فَيَجْعَلُ الطُّشْتَ مَقَابِلًا لِلْقَوْمِ ، وَيَجْعَلُ فِي وَجْهِهِ إِخْدَى الْخَامَتَيْنِ ، وَيَجْعَلُ الْأُخْرَى عَلَى قَدَرٍ نَحْوِ الشَّيْرِ الْبَاسِرِ مِنْهَا ، وَيُشْعِلُ تِلْكَ الشَّمْعَةَ بَيْنَ الْخَامَتَيْنِ ، فَيَكْثُرُ الضَّوْءُ وَتَظْهَرُ حُمْرَةُ الطُّشْتِ ،

وَيَلْبَثُ كَذَلِكَ سَاعَةً ، قَدَّرَ مَا يَعْلَمُ رُؤْيَا الْقَوْمِ لَهُ ، ثُمَّ يُطْفِئُ الشَّمْعَةَ وَيَنْحَدِرُ خَفِيًّا ؛
فَيَتَوَهُمُ الْجُفَّاءُ أَنَّ الشَّمْسَ طَلَعَتْ مِنْ مَغْرِبِهَا .

وليس شيءٌ مِنْ قُتُونِ جَيْلِهِ إِلَّا وَبِائُهُ مَعْرُوفٌ . أَتَيْنَ هَذَا أَجْمَعَ مِنْ فَلَقِ الْبَحْرِ وَإِخْرَاجِ
نَاقَةٍ مِنْ صَخْرَةٍ وَحَنِينِ جَذَعٍ وَتَسْبِيحِ حَصَى وَكَلَامِ ذِرَاعٍ مَشْوِيٍّ وَإِثْرَاءِ أَكْمَهٍ وَأَبْرَصِ
وَإِحْيَاءِ مَيِّتٍ مَعَ طُولِ التَّخَذِّيِّ وَتَوَفُّرِ الدَّوَاعِي عَلَى الْمَعَارِضَةِ وَطُولِ الْبَحْثِ عَنْ
وَجْهِ الْجَيْلِ وَبَذْلِ النُّفُوسِ وَالْمَخَاطَرَةِ بِهَا وَالتَّعْرِضِ لِلْقَتْلِ وَالْهَلَاكِ وَالِاسْتِرْقَاقِ
لِلْعَجْزِ عَنِ الْمَعَارِضَةِ ؟ فَبَانَ بِذَلِكَ فَرْقُ مَا بَيْنَ الْجَيْلِ وَالْمَعْجَزَاتِ . وَبِاللَّهِ نَسْتَعِينُ .

باب [١٣٩] القول في أنه لا يمكن أن يدل على صدق الرسل شيء سوى المعجز

إن قال قائل : قد قلتم : إنه لا يتم العلم بالنبوة إلا من جهة الدليل دون الضرورة إلا بغد العلم بالمعجز وأحكامه وكونه معجزاً وما إذا حصل عليه من الصفات ، كان معجزاً . وهذا إنما يجب أن يكون أصلاً للكلام في النبوة ، متى لم يجوز أن يدل على صدق الرسل شيء غير المعجزات ، فأما إن جُوزَ دلالة غيره على ذلك ، جاز أن تعلم ثبوت النبوة من لم يعرف المعجز وأحكامه ووجه كونه معجزاً ، لو لم ينظر فيه ؛ فدلوا على أنه لا دليل على النبوة سوى ذلك !

يقال له : قد حكى عن قوم من المتكلمين أنه يجوز أن يدل على صدق الرسل شيء سوى المعجزات ؛ فمن قال بهذا ، لا يمتنع من أن يعلم نبوة الرسل من لا يعرف المعجز وأحكامه ولا ينظر فيه ، إذا عرفه بثباتها سوى المعجز . ويكون ذلك بمثابة مدلول ، يُعلم بدليلين في أنه يصح أن يعلمه بأحد الدليلين من لا يعرف الدليل الآخر ووجه كونه دليلاً ولا يخطر بباله ولا ينظر فيه . هذا لا بد منه على هذا الجواب .

فأما إذا قيل : لا دليل من قبل الله ، عز وجل ، على نبوة الرسل إلا معجز أو خبر صاحب معجز عن نبوة آخر ، يستند العلم بصدق [٣٩ب] خبره إلى المعجز الظاهر عليه ، فإنه لا يمكن أن يعرف النبوة من لا يعرف المعجز وأحكامه ؛ فهذا الترتيب واجب ، لا بد منه .

وقد أعتل من قال : إنه يجوز وجود دليل على النبوة غير المعجز ، أنه لا استحيل أن يدل دليلان على مدلول واحد ؛ فلم يستحل لذلك أن يدل على النبوة دليلان : معجز وغير معجز . وهذا باطل ، لأنه قول يوجب أن يعتقد أن على كل حكم

عقليّ وشرعيّ أدلة كثيرة . وهذا باطل .

وما أنكرنا جواز قيام دليل على مذكولتين ، وإنما أنكرنا وجود ذلك في المعجزات ، فيجب اتّفاق أمر الأحكام في ذلك على الحقيقة ؛ فإنّ ذلك دليل على أنّ الحكم يُعلم بذليلين وأكثر ، قضّي بذلك . وإنّ ذلك على أنّه لا يصحّ أن يُعلم إلا بطريق واحد ، قضّي بذلك . ولو وجب ما قالوه ، لوجب القضاء على أنّه لا حكم إلاّ عليه أكثر من دليلين وخمسة ، لأنّ من الأحكام ما قد عُلم أنّ عليه أدلة كثيرة . وهذا ممّا قد اتّفق على فسادِهِ ؛ فيجب إيقاف ذلك على الحقيقة .

ويدلّ على فساد هذا الاستدلال أنّه قد عُلم أنّه لا دليل على التوحيد عند أكثر الناس إلاّ دليل التمانع . ولا دليل على حدث الأجسام إلاّ قيام الأعراض الحادثة بها . ولا دليل على أنّ القادر قادر - إن كان طريقه الدليل - إلاّ وقوع الأفعال وتأثيرها منه . ولا دليل على كون القديم مُدركًا إلاّ كونه حيًا ، لا آفة به ، في أمثال هذا ممّا قد عُلم أنّه لا دليل عليه إلاّ واحد ؛ فزال ما قالوه .

وَأَسْتَدْلُوا [١٤٠] أيضًا على ذلك بأنّ المعجز لا يجوز أن يدلّ على صدق الرسول بتعلّق بئنه وبئنه حتّى لو لم يكن الرسول مبعوثًا ولم يكن صادقًا ، لم يصحّ وقوع ذلك الفعل من القديم ، أيّ أجناس الأفعال كان ؛ فوجب أنّه إنّما يدلّ بطريق المواضع والاختيار . وقد عُلم أنّ ما يدلّ بهلذه الجهة والطريقة يصحّ فيه الاتّساع والكثرة ، فيدلّ عليه مرّة بالقول ومرّة بالعقد ومرّة بالخطّ ومرّة بالرمز والإشارة ومرّة بإعراب اللفظ من رفعه ونصبه وخفضه وخزّمه وتحريكه وتسكينه وإسقاط الهمز منه .

وإذا كان ذلك كذلك ، وجب الاتّساع في الأدلة على صِدْق الرُّسُل ، إذا كانت إنّما تدلّ بطريق المواضع والإخبار .

وهذا أيضًا باطلٌ وفيه نظرٌ ، لأنَّ كُلَّ ما يدلُّ بطريقِ التواضع والإخبارِ ، فلا معتبرٌ بجنسِهِ واختلافِ أنواعِهِ ، وإنما يدلُّ جميعُهُ مَعَ اختلافِ أصنافِهِ بطريقةٍ واحدةٍ وهي طريقةُ المواضعِ ؛ فيجبُ أن يكونَ ما يدلُّ مِمَّا يَجْري هذا المَجْرى إنَّما يدلُّ بطريقةٍ وجهَةٍ واحدةٍ ولا يصحُّ سِوَاهَا ؛ فإن أُريدَ بكثرةِ الأدلَّةِ على النبوةِ كثرةُ أجناسِ المعجزاتِ وأنواعِها ، فذلك ما لا يخالفُ فيه . وإن أُريدَ به كثرةُ وجوهِ كونِها أدلَّةً ، فذلك باطلٌ بما دُكرناه .

[٤٠ب] وقد عَلِمَ وَثَبَتْ أَنَّهُ لا شيءَ مِنْ أفعاليهِ ، عزَّ وجلَّ ، يَجْري مَجْرى أدلَّةِ الأقوالِ المتواضِعِ على دلالتها إِلَّا ما يقعُ منه على وجهِ خَرْقِ العادةِ مَعَ دَعْوَى الرسالةِ دُونَ سائِرِ أفعاليهِ الخارقةِ للعادةِ ؛ فيجبُ أن يكونَ هو الفعلُ الخارقُ للعادةِ عِنْدَ الطَّلَبِ له مع دَعْوَى الرسالةِ . وإلَّا ، فلا شيءَ مِنْ أفعاليهِ مِنَ الجواهرِ أو أجناسِ الأعراضِ يَتعلَّقُ وَقوعُهُ وحصولُهُ ببعثةِ الرسولِ وصدِّقِهِ ، كَتَعَلُّقِ الفعلِ بالفاعلِ حتَّى يدلُّ وَقوعُهُ على بعثةِ الرسولِ وصدِّقِهِ ؛ فيجبُ لذلك أَلَّا يَدُلَّ عليه إِلَّا المعجزُ الخارقُ للعادةِ على وَجْهِ ما دُكرناه .

فأَمَّا قولُهُم : إِنَّه يجبُ اتِّساعُ القديمِ فيما يدلُّ به مِمَّا يَجْري مَجْرى المُواضعةِ ، كما يصحُّ ذلكُ فِينَا ، فَإِنَّهُ قولٌ باطلٌ ، لأَجْلِ أَنَّهُ إِنَّمَا صَحَّ ذَلِكَ مِنَّا لَوْقُوعِ الأفعالِ مِنَّا وتغيُّرِ أحوالِنا وصفاتِنا والعلمِ بما قصدناه ضرورةً على دلالةِ ما يضعُهُ للدلالةِ عليه ، فمرةً يتواضعُ على دلالةِ أكسابنا مِنَ القيامِ والقعودِ والركوبِ والنزولِ ، ومرةً يتواضعُ على تغيُّرِ صفاتِنا الظاهرةِ وإن لم تُكُنْ أفعالًا لنا ، لَأَنَّهُ يَجوزُ أن يواضعَ الرجلُ عَبْدَهُ على أَنَّهُ ، إِذَا خَرَّكَ يَدُهُ وَدَخَلَ دَارَهُ ، فَقَدْ أَمَرَهُ بِكَذَا وَنَهَاهُ عَنِ كَذَا . وَيَجوزُ أن يواضعَهُ على دلالةِ حركتِهِ [٤١أ] مِنْ رَغَدَةِ الحُمَّى والفالجِ ، فيقولُ له ، إِذَا نَقَضْتَهُ الحُمَّى وَأَرْعَشْتَهُ الفالجُ ، فَعَطِنِي أَوْ جَرِّدْنِي ، أَوْ أَفْعَلْ كَذَا وَكَذَا . فَإِنَّمَا صَحَّ مِنَّا الاتِّساعُ فِي ذَلِكَ ، لِكَوْنِنا ذَوِي أبعادٍ وجوارحِ كثيرةٍ ، وتغيُّرِ أحوالِنا

وَتَجَدُّدِ الصِّفَاتِ لَنَا ، فَيَقُولُ الْقَائِلُ : إِذَا حُرِّكَ بِمَشْيٍ أَوْ حَرَّكَ لِي عَضْوًا ، فَأَعْلَمُ أَنَّنِي قَدْ أَمَرْتُكَ بِكَذَا أَوْ نَهَيْتُكَ عَنْ كَذَا . وَإِذَا حُرِّكَتْ يَسَارِي أَوْ حُرِّكَتْ لِي ، فَقَدْ نُهَيْتُكَ عَنْ كَذَا . أَوْ يَقُولُ مِثْلَ هَذَا فِي قِيَامِهِ وَقُعُودِهِ وَرُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ وَجُلُوسِهِ وَأَسْتِيقَافِهِ وَأَكْلِهِ وَشُرْبِهِ وَكَسْرِ حَاجِبِهِ وَالرَّمْزِ بَعَيْنِهِ وَكَسْرِ جَفْنِهِ وَتَحْرِيلِ شَفَتَيْهِ ، وَبِتَوَاضُعِ عَلَى دَلَالَةِ صِفَةِ كُلِّ عَضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهِ يَظْهَرُ وَتَغْيَرُهُ وَصِفَتُهُ لِلْخَيْرِ أَوْ يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْ حَالِهِ ضَرُورَةً .

وَالْقَدِيمُ ، سَبْحَانَهُ ، لَيْسَ بِذِي جَوَارِحٍ وَآلَاتٍ وَرُمُوزٍ وَإِشَارَاتٍ وَعُقُودٍ ، وَلَا يَبْصُحُ عَلَيْهِ تَغْيَرُ الصِّفَاتِ وَتَجَدُّدُ الْأَحْكَامِ وَالْحَالَاتِ ؛ فَلَمْ يَمْتَنِعْ مِنْ جَهْتِهِ ، تَعَالَى ، أَدِلَّةُ الْمُوَاضِعَةِ حَسَبَ اتِّسَاعِهَا مِنَّا ؛ فَتَقَطَّ مَا عَوَّلُوا عَلَيْهِ .

فصل

وهذا الذي أَعْرَضُوا به على هذا المذهب هو الذي يدلُّ على أنَّه لا شيء يصحُّ أن يستدلَّ به على صِدْقِ الرُّسُلِ إِلَّا المعجزاتُ ، لأنَّه إذا ثَبَتَ أنَّه لا تَعْلُقُ لشيءٍ مِنْ أجناسِ أفعاليه ، تعالى ، ببعثة النَّبيِّ وصدقِهِ بما وَصَفْنَاهُ ، ثَبَتَ [٤١ب] أنَّه لا تَعْلُقُ بَيْنَ صِدْقِهِ وَبَيْنَ شيءٍ مِنْ أفعاليه ، تعالى ، فيدلُّ عليه بطريقِ التعلُّقِ . وَوَجِبَ أنَّه إِنَّمَا يصحُّ منه ، سبحانه ، أن يدلُّ على صِدْقِ الرُّسُولِ بما يَجْرِي مَجْرَى أدلَّةِ الْمُوَاضَعَةِ والقول : صَدَقَ هو رسولي .

وقد بَيَّنَّا أنَّ ذَلِكَ لا يَحْتَضِرُ بجنسٍ مِمَّا يُخَرِّقُ به العادةُ دُونَ جنسٍ ، وأنَّه لا يصحُّ أن يدلُّ كُلُّ فِعْلٍ وإن لم يخرقِ العادةَ ، ولا بما يخرقُها ، إذا لم تحصلْ دعوى النبوة ولم يَكُنْ للفعلِ بها تَعْلُقٌ ، ولا بما يظهرُ في مناقضةِ دعوى الرُّسُولِ للصِّدْقِ .

فثَبَتَ بذلك أنَّه إِنَّمَا يدلُّ عليه بفعليه الخارقِ للعادةِ بشروطٍ ما وَصَفْنَاهُ ، وأنَّه لا معتبرٌ بجنسٍ ذَلِكَ واختلافِ أنواعِهِ وأصنافِهِ ، إذ كَانَ ليسَ يدلُّ لجنسِهِ ، بل لوقوعِهِ على وَجْهِ ما ذكرناه ؛ فَوَجِبَ أن تكونَ دلالةُ جميعِهِ حاصلةً وطريقُهُ واحدةً .
هذا هو الصحيحُ الْمُعْتَمَدُ في هذا الباب .

فصل

فإن قال قائل: أفليس لو خبر نبي تثبت نبوته بالمعجزات عن نبوة نبي آخر، لدل ذلك على صدقه. وليس خبره عن نبوته معجزا للثاني. وذلك يطل ما قلتم.

يقال له عن هذا جوابان. أحدهما أننا قلنا أنه لا يمكن أن يدل الله، تعالى، بدليل من جهته وقبيله سوى المعجز. وخبر نبي عن نبوة آخر ليس بدليل من قبيله، تعالى، وإنما هو دليل من جهة المخبر عن ذلك. وأن الله، سبحانه، هو الخالق لخبره، والنبى مكتسب له، غير أن النبى هو المخبر به دون الله، عز وجل. وهو إنما يدل بجهة كونه خبرا صدقا عن النبوة، لا من جهة كونه خلقا لله، عز وجل؛ فزال ما طالبت به.

والقدريّة تزعم أن خبر النبى، عليه السلام، عن نبوة آخر، ليس من قبيل الله، تعالى، ولا خلقا ولا قولاً وخبراً.

والجواب الآخر [١٤٢] أننا قد قلنا من قبل إنه لا يمكن أن يدل على صدق النبى إلا المعجز أو خبر صاحب المعجز يستند العلم بصدقه وصحة خبره إلى المعجز الظاهر عليه. ولولا ظهوره عليه، لم يدل خبره عن نبوة غيره على صدقه؛ فصار المعجز هو الأصل لصحة خبره والعلم بصدقه. واستند العلم بصدقه في دعوى النبوة وخبره عن نبوة غيره إلى العلم بالمعجز الظاهر عليه.

وإذا كان ذلك كذلك، بطل التعلّق بهذا الاعتراض.

سؤال آخر

فإن قال قائلٌ : إذا كانَ أيضًا دلالَةُ المعجزةِ على صدقِ الرُّسُلِ كونهُ قائمًا مقامَ إخبارِهِ ، تعالى ، عن صِدْقِهِمْ ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ خَيْرُهُ عن صِدْقِ الرسولِ قائمًا في الدلالةِ على أَنَّهُ صادقٌ مقامَ إظهارِ المعجزةِ ، وأنَّ يعلمَ مخبرُهُ عن صدقِهِ كونهُ صادقًا ، كما يعلمُ ذلكَ بظهورِ المعجزةِ عليه . وهذا يُبْطِلُ قولَكم أَنَّهُ لا دليلَ مِنْ قِبَلِهِ ، تعالى ، على صِدْقِ الرُّسُلِ سِوَى المعجزةِ .

يقالُ له : لا يجبُ ما قلْتَهُ مِنْ قِبَلِ أَنَّا لو عَرَفْنَا خَيْرُهُ ، تعالى ، عن نبوةٍ مَنْ يُرْسَلُهُ في دارِ التكليفِ ، وأَنَّهُ خَيْرٌ لَهُ ، تعالى ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ الخَيْرُ في نَفْسِهِ معجزًا أو مُفْتَرًا بمعجزةٍ ذَالٍ على أَنَّهُ خَيْرٌ لَهُ ، لَوَجَبَ أَنْ يُقِيمَ خَيْرُهُ عن ذلكَ مقامَ المعجزةِ .

ولهذا قلنا : إِنَّهُ لو تَجَلَّى ، سبحانه ، لأنصارِنَا وقالَ لنا مِنْ حَيْثُ نَسْمَعُ كلامَهُ ونعلمُ أَنَّهُ خَيْرٌ وكلامٌ له : هذا رسولي وهو صادقٌ عليَّ في جميعِ ما يُبَلِّغُهُ عَنِّي ، فَأَمْتَلُوا ! لَعَلَّنا بِذلكَ نبُوَّةُ وصدقُهُ ، وَلَقَامَ ذلكَ مقامَ ظهورِ المُعْجَزِ عليه في أَنَّا نكونُ مُسْتَدِلِّينَ بالمعجزةِ ، إذا ظَهَرَ [٤٢ب] على صدقِهِ ، وَأَنَّا نكونُ عِنْدَ رُؤْيِيهِ وسماعِ كلامِهِ مُضْطَرِّينَ إلى العلمِ بقصْدِهِ ، وبأنَّ الكلامَ له وبأنَّهُ قاصِدٌ إلى تصديقِهِ . وَلَسْنَا نعلمُ أَنَّ المعجزةَ مِنْ فِعْلِهِ وَقِبَلِهِ ، سبحانه ، عِنْدَ ظهورِهِ إِلَّا نَظَرًا وَاسْتِدْلَالًا .

وقد ثَبَتَ أَنَّهُ لا سَبِيلَ لنا مع الكونِ في دارِ التكليفِ والامتحانِ إلى العلمِ بأنَّ إخبارَهُ عن الرسالةِ خَيْرٌ له ، سبحانه ، إِلَّا بأنَّ يكونَ في نَفْسِهِ معجزًا ، إن يَقرَنَ به معجزةٌ .

وإذا ثَبَتَ هذا ، لم يَجُزْ أَنْ نكونَ مُسْتَدِلِّينَ على صِدْقِ النبيِّ بخبرِهِ ، تعالى ، عن

مشاهدة وسماع قوله والعلم بذاته ضرورة ، وأنَّ الكلام له وأنه خيرٌ عن تصديق الرسول ، بل نكون عند ذلك مُضْطَرِّين إلى العلم بكونه تصديقاً ، فليس ذلك منه دلالة على تصديقه له حسب دلالة المعجز على أنه مصدق ؛ فَيُطَلَّ ظَنُّ الْمُطَالِبِ بأنَّ ذلك دليلٌ ، يقوم مقام المعجز .

فإن قيل : فإذا أَعْلَمَكُم صِدْقَهُ في دارِ التكليف وأنه مرسلٌ مِنْ قِبَلِهِ بخبره ، مع تكليف معرفته ، كيف يكون الخبر في نفسه معجزاً ؟ وكيف يكون مقترناً به المعجز ؟

قيل : أمَّا كونه معجزاً في نفسه ، فهو بأنَّ يُشِيعَنَا كلامه ، فنعلم عند سَمَاعِهِ وجودَ الكلام ضرورةً ، ونعلم أنه متعلِّقٌ بمتكليم به ضرورةً ، وإن لم نعلم أنَّ المتكليم به هو الله الخالقُ العالمُ ، سبحانه ؛ فإذا أخبرنا بكلامه عن الغيوب التي يَسْتَبْشِرُ المخاطبُ بِعِلْمِهَا مِمَّا أَحَالَه وَأَدَّخَرَهُ [١٤٣] وَأَنْطَوَى عليه وأَعْتَقَدَهُ في نفسه ، ولم يُطْلِعْ عليه أحدٌ مِنَ الخلقِ وَتَابَعَ الإخبارَ عن ذلك على وجهٍ ، لَا يَجُوزُ اتِّفَاقُ الإِصَابَةِ فِي مِثْلِهِ لِمُنْتَجِمٍ وَلَا مُحَرِّمٍ ، عَلِمَ الْمُخَاطَبُ أَنَّ الْمُتَوَلَّى لِخِطَابِهِ هو الله ، تعالى ، رَبُّ الْعَالَمِينَ العالمِ بالغيبِ ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مَعَ ذَلِكَ مِنْ أَنَّ نَعْلَمَ ضَرُورَةَ وجودِ الكلام وَكَوْنُ الْمُتَكَلِّمِ مُتَكَلِّمًا بِهِ ، ثُمَّ نَعْلَمَ بِكَوْنِهِ حَاصِلَ لَه عَنْ غَيْبٍ أَنَّهُ خَيْرٌ لِلْقَدِيمِ عَلَامِ الْغُيُوبِ ، تعالى .

فإن قيل : فإذا كَانَ خِطَابُهُ عِنْدَكُمْ وَكَلَامُهُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ كَلَامِ الْخَلْقِ ، وَلَا هُوَ بَلْفَةٌ مِنَ اللُّغَاتِ الَّتِي تَقَدَّمَتِ الْمُوَاضَعَةُ عَلَى دَلَالَةِ كُلِّ شَيْءٍ مِنْهُ ؛ فَمِنْ أَيْنَ يَغْلُمُ الْمُخَاطَبُ أَنَّ مَا يَسْمَعُهُ مِنْ كَلَامِهِ خَيْرٌ عَنِ النَّبُوءَةِ أَوْ غَيْرِهَا ؟ أَوْ أَنَّهُ أَمْرٌ أَوْ نَهْيٌ ، وَأَنَّ الْمَرَادَ بِهِ كَذَا وَكَذَا ، وَهُوَ لَا يَعْرِفُ مِثْلًا لَهُ ن تَقَدَّمَتِ مُوَاضَعَةُ عَلَى مَعْنَاهُ ؟

قِيلَ لَهُمْ : أَمَّا مَنْ قَالَ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ ، وَأَنَّهُ مِنْ جَنْسِ كَلَامِ الْبَشَرِ ، وَأَنَّهُ لَا يَقَعُ مِنْهُ إِلَّا بَلْعَةٌ قَدْ تَقَدَّمَتْ الْمُوَاضَعَةُ عَلَى مَعَانِيهَا ، فَإِنَّهُ لَا مُطَابَقَةَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ .

وَأَمَّا الْجَوَابُ عَلَى أَصُولِنَا ، فَهُوَ أَنَّ نَقُولَ : إِنَّهُ إِنَّمَا يَعْلَمُ كَوْنُ الْخَطَابِ خَيْرًا عَنِ النُّبُوَّةِ بِأَنَّهُ يَضْطَرُّهُ اللَّهُ ، تَعَالَى ، إِلَى الْعِلْمِ بِوُجُودِ الْكَلَامِ ، وَأَنَّهُ لِمُتَكَلِّمٍ بِهِ ، وَأَنَّ مُرَادَ ذَلِكَ الْمُتَكَلِّمِ بِهِ الْإِبْخَارُ عَنْ مَا هُوَ خَيْرٌ عَنْهُ ، وَأَنَّهُ مُرِيدٌ بِهِ الْإِبْخَارَ وَالْأَمْرَ وَالنَّهْيَ ، وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ أَنَّ ذَلِكَ الْمُخَاطَبَ الْمُرِيدَ لَكُونِ الْخَطَابِ خَيْرًا هُوَ الْقَدِيمُ ، سُبْحَانَهُ ، فَإِذَا اضْطُرَّ إِلَى أَنَّ مُرَادَهُ بِهِ الْإِبْخَارُ عَنْ مَا فِي نَفْسِهِ مِمَّا قَدْ اسْتَبْشَرَ بِعِلْمِهِ ، عَلِمَ أَنَّهُ خَيْرُ الْقَدِيمِ عَلَّامُ الْغُيُوبِ . وَزَالَ بِذَلِكَ مَا قَالُوهُ .

[٤٣ب] وَالْقَدَرِيَّةُ تَقُولُ مَعْنَا : إِنَّهُ إِذَا كَانَ خَيْرًا عَنْ غَيْبٍ ، كَانَ مُعْجَزًا فِي نَفْسِهِ . وَإِنْ قَالَتْ مَعَ ذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِصُورَةٍ كَلَامٍ بِيَعِضِ اللُّغَاتِ وَمِنْ جَنْسِ الْحُرُوفِ وَالْأَصْوَاتِ الَّتِي قَدْ تَقَدَّمَتْ مُوَاضَعَةٌ عَلَى مَعَانِيهَا . وَتَزْعُمُ أَيْضًا أَنَّهُ يَكُونُ فِي نَفْسِهِ مُعْجَزًا بِأَنَّهُ يَخْلُقُهُ فِي مَيِّتٍ وَجَمَادٍ وَذِرَاعٍ مَشْوِيَّةٍ وَشَجَرَةٍ ، فَإِذَا بِهِ [...] ^١ الْمُكَلَّفُونَ الذَّرَاعَ وَالشَّجَرَةَ ^٢ ، عَلِمُوا أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ فِعْلِ الْخَلْقِ وَلَا فِعْلٍ مُحَلٍّ ، وَأَنَّهُ كَلَامٌ لَهُ ، سُبْحَانَهُ ، وَأَنَّهُ الْمُتَقَرِّدُ بِفِعْلِهِ ، لِأَنَّ الْعِبَادَ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى فِعْلِ مِثْلِهِ فِي الذَّرَاعِ وَالشَّجَرَةِ مُبْتَدِئِينَ بِفِعْلِهِ وَلَا عَلَى وَجْهِ التَّوَلُّدِ ، فَيَعْلَمُ بِذَلِكَ أَنَّهُ مِنْ قَبْلِهِ ، وَأَنَّ فِعْلَهُ عَلَى ذَلِكَ الْوُجْهِ خَرَقٌ لِلْعَادَةِ .

وَهَذَا عِنْدَنَا بَاطِلٌ ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُخْبَرَ وَيَأْمُرَ وَيَنْهَى بِكَلَامٍ ، يَفْعَلُهُ فِي غَيْرِهِ ، بَلْ مَا يَفْعَلُهُ فِي الذَّرَاعِ وَالشَّجَرَةِ كَلَامٌ لَهُمَا دُونَ الْخَلْقِ ، سُبْحَانَهُ ، غَيْرَ أَنَّهُ يَكُونُ مُعْجَزًا إِذَا فَعَلَ عَلَى هَذَا الْوُجْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَلَامًا ، فَيَقُولُ النَّبِيُّ : هَذَا مُعْجَزِي .

١ كلمة غير واضحة في بداية إضافة الهامش .

٢ به المكلفون الذراع والشجرة : إضافة في هامش الأصل .

ولا يجوز أن يقول : إنه قول وكلام وخبر لله ، لأن هذا كذب من قائله . والرسل ، عليهم السلام ، مُرَّهَوْنَ عنه .

فأما اقتران المعجز ، فهو أن يُسمع ، تعالى ، كلامه ويضطره إلى العلم بوجوده وإلى أنه كلام لمُتَكَلِّم به ، وإن لم يعرفه المخاطب عينا ، ويقول له : أَعَلِمَ أَنَّنِي أَنَا اللَّهُ رَبَّ الْعَالَمِينَ المخاطب لك . وآية ذلك أَنَّنِي أَخِي الْمَيِّتِ وَأُنْطِقُ الذَّنْبِ وَأُبْرِئُ الزَّيْمِ وَالْأَكْثَمَ وَالْأَبْرَصَ ، فإذا اقترن هذا بخطابه ، عَلِمَ المخاطب أن المُتَوَكِّلَ لِكَلَامِهِ هو الله ، تعالى ، الفاعل على هذه الأجناس والمُتَقَرِّدُ بذلك دُونَ خَلْقِهِ ، غَيْرَ [٤٤] أَنَّهُ لَا يَدُّ مَعَ هَذَا مِنَ الْاضْطِرَارِّ إِلَى الْعِلْمِ بِوُجُودِ الْكَلَامِ عِنْدَ سَمَاعِهِ ، وَأَنَّهُ لِمُتَكَلِّمٍ بِهِ فِي الْجُمْلَةِ ، وَأَنْ قَصْدُهُ بِهِ الْإِخْبَارُ عَنْ مَا هُوَ خَبِرَ عَنْهُ ، وَإِنْ لَمْ يَعْرِفِ الْمَخْبِرَ عَيْنًا ، ثُمَّ يَسْتَدِلُّ بِمَا يَقْتَرِنُ بِهِ مِنْ عَظِيمِ الْآيَاتِ عَلَى أَنَّهُ كَلَامٌ لِلْمُتَقَرِّدِ بِالْقَدْرَةِ عَلَيْهَا ، إِمَّا فِي جَنَسِهَا أَوْ الْوَجْهَ الَّذِي تُفَعَّلُ عَلَيْهِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ .

وهذه جملة في هذا الباب كافية ، إن شاء الله . وصلى الله على محمد النبي وعلى آله الطاهرين وسلم .

يتلوه :

باب الكلام في الإبانة عن بطلان دلالة المعجز على صِدْقِ الرُّسُلِ ، عليهم السلام ، على أصول القدرية .

وحسبنا الله ونعم الوكيل . آسَعَتْ بِاللَّهِ .

[٤٤ب] ...١

١ ظهر هذه الورقة كله بياضاً في الأصل على أنه فاصل بين الجزء المنتهي وبين الذي يليه .

[١٤٥]

الثامن

من كتاب النبوات

من هداية المسترشدين

تصنيف الجليل

أبي بكر محمد بن الطيب الأشعري

رضوان الله عليه

[٤٥ب]

بسم الله الرحمن الرحيم

باب الكلام في الإبانة عن بطلان دلالة المعجز على صِدْقِ الرسل ، عليهم السلام ، على أصول القدرية

أَعْلَمُوا ، وَفَقَّكُمُ اللهُ ، أَنَّا إِذَا كُنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَى صِدْقِ الرُّسُلِ إِلَّا الْمَعْجَزَاتُ الظَّاهِرَةُ مِنْ قِبَلِ اللهِ ، تَعَالَى ، أَوْ خَيْرِ صَاحِبِ مَعْجَزَةٍ ، وَأَنَّهَا إِنَّمَا تَحْجِزُ مَجْزَى أَدِلَّةِ الْمُوَاضَعَةِ ، وَتَبَيَّنَ أَنَّ مَا يَدُلُّ بِهِذِهِ الْجِهَةِ وَالطَّرِيقَةِ ، فَإِنَّهُ لَا يَدُلُّ حَتَّى يُعْلَمَ قَصْدُ الْمُتَكَلِّمِ وَالْفَاعِلِ لِلْمَعْجَزِ الْقَائِمِ فِي دَلَالَتِهِ مَقَامَ الْقَوْلِ : صَدَقَ ، لِقَوْلِهِ وَفَعَلِهِ إِلَى التَّصْدِيقِ بِهَا . وَلَوْ لَمْ يُعْلَمَ قَصْدُهُ إِلَى ذَلِكَ ، لَمْ يُؤْمَرْ أَنَّ يَكُونَ قَدْ فَعَلَهُ لَا لَذَلِكَ ، بَلْ لغيرِهِ مِنَ الْوُجُوهِ ، وَإِنْ عَلِمْنَا أَنَّ فَاعِلَهُ لَيْسَ بِقَاصِدٍ إِلَيْهِ وَلَا مُرِيدٍ لَهُ وَأَنَّهُ غَيْرُ مُرِيدٍ لَهُ وَلَا لغيرِهِ وَأَنَّهُ مُحَالٌ كَوْنُهُ مُرِيدًا وَأَنَّهُ طَرِيقٌ إِلَى الْعِلْمِ بِأَنَّهُ مُرِيدٌ ، وَجَبَ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهُ لِلتَّصْدِيقِ وَلَا لِغَيْرِ ذَلِكَ ، لِأَنَّ مَا جَرَى [٤٦أ] هَذَا الْمَجْزَى مِنَ الْأَدِلَّةِ إِنَّمَا يَدُلُّ بِطَرِيقِ الدَّوَاعِي وَالْقَصْدِ وَالِاخْتِيَارِ ، وَلِصِفَةِ تَرْجِعُ إِلَى حَالِ الْمُتَكَلِّمِ وَالْفَاعِلِ لِلْمَعْجَزِ ؛ فَإِذَا لَمْ يَثْبُتْ كَوْنُهُ مُرِيدًا عَلَى وَجْهِ وَلِشَيْءٍ مَا أَوْ لَمْ يَثْبُتْ كَوْنُهُ مُرِيدًا لِكَوْنِ قَوْلِهِ خَيْرًا وَخَطَابًا وَكَوْنِ فَعْلِهِ لِمَا يَخْرُقُ الْعَادَةَ تَصْدِيقًا لِمُدَّعِي الرِّسَالَةِ ، لَمْ يَكُنْ قَوْلُهُ صِدْقًا وَلَا فَعْلُهُ تَصْدِيقًا وَلَا دَلَالَةً عَلَى الصَّدْقِ .

ولهذا قالوا ، أَغْنَى الْقَدَرِيَّةُ : إِنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يَسْتَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَفْعَلَ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ مِنَ الْعَوْضِ فِي الثَّوَابِ وَالْقَدَرَةِ وَاللُّطْفِ وَإِزَاحَةِ عِلَلِ الْمُكَلِّفِ ، وَأَنَّهُ لَا يَفْعَلُ شَيْئًا مِنَ الْقَبِيحِ لِعِلْمِنَا بِمَا هُوَ عَلَيْهِ مِنَ الصِّفَةِ [...] 'يرجع إلى حكمته وغناه ، وهو أَنَّهُ إِذَا كَانَ عَالِمًا بِقُبْحِ الْقَبِيحِ وَوُجُوبِ الْوَاجِبِ ، وَأَنَّهُ غَنِيٌّ عَنْ فِعْلِ الْقَبِيحِ مَعَ

العلم يُثْبِتُهُ وبالإِخْلَالِ بالواجِبِ عليه مع العلمِ بوجوبِهِ ، عَلِمْنَا بِذَلِكَ أَنَّهُ لَا دَاعِيَّ لَهُ إِلَى فِعْلِ الْقَبِيحِ وَالْإِخْلَالِ بِالْوَاجِبِ ، وَأَنَّهُ لَا يَصْحُحُ مَعَ عَدَمِ دَاعِيِهِ إِلَى ذَلِكَ أَنْ يُرِيدَ فَعْلَهُ ، وَأَنْ مَا صَرَفَهُ عَنْ إِرَادَةِ الْفِعْلِ صَارَتْ لِرِغْبَتِهِ ، وَمَا صَرَفَ عَنْهُ صَارَتْ عَنْ إِرَادَتِهِ .

فَإِذَا صَحَّ هَذَا وَثَبَتَ مِنْ قَوْلِهِمْ وَدَعَاؤِهِمْ ، وَجَبَ أَيْضًا بِمِثْلِهِ أَنْ تَكُونَ دَلَالَةُ الْمَعْجَزِ عَلَى صِدْقِ الرِّسَالِ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ ، وَأَنَّهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّ اللَّطْفَ لِلْمُكَلَّفِينَ فِي إِسْرَافِ رَسُولٍ إِلَيْهِمْ ، وَجَبَ عَلَيْهِ إِسْرَافُهُ ، وَدَعَتْهُ الدَّوَاعِي إِلَى بَعَثَتِهِ وَإِلَى الدَّلَالَةِ عَلَى صَدْقِهِ بِالْمَعْجَزَاتِ ، وَأَنْ يَدُلَّ عَلَى ذَلِكَ بِالْفِعْلِ دُونَ أَنْ يَعْلَمَ قَصْدُهُ إِلَى التَّصْدِيقِ بِهِ وَدَعَا أَيْضًا عِلْمُهُ بِقُبْحِ الْقَبِيحِ إِلَى أَنْ لَا يُظْهَرَ الْمَعْجَزُ [٤٦ب] عَلَى الْكَذَّابِينَ ، لِأَنَّهُ قَبِيحٌ وَإِضَالٌ عَنِ الدِّينِ وَتَلْبِيسٌ عَلَى الْمُكَلَّفِينَ وَمِنْ أَعْظَمِ الْمَفَاسِدِ فِي تَنْدِيرِهِ ؛ فَلَمْ يَجْزُ أَنْ يَتَوَقَّرَ لَهُ دَاعٍ إِلَى إِظْهَارِهَا عَلَى الْكَذَّابِينَ .

وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِمْ تَقْتَضِي لَا مُحَالَةَ أَنَّ الْمَعْجَزَ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى صَدْقِ الرِّسَالِ بِطَرِيقِ الدَّوَاعِي وَالِاخْتِيَارِ وَالِإِرَادَةِ لِلتَّصْدِيقِ بِهَا ، وَلِذَلِكَ أَيْضًا ، مَتَى لَمْ يُعْلَمَ مِنْ حَالِ زَيْدٍ بِقَوْلِهِ فَيَمُنَ بِدَّعَايِ الرِّسَالَةِ عَلَيْهِ : «صَدَقَ . هُوَ رَسُولِي» قَصْدُهُ بِذَلِكَ إِلَى التَّصْدِيقِ أَنَّهُ مُصَدِّقٌ لَهُ بِذَلِكَ ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ مُدَّعِي الرِّسَالَةِ : «أَنَا أُرْسَلُهُ» ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ يَقُومُ ، إِذَا طَلَبْتُ مِنْهُ الْقِيَامَ ، وَيَقْعُدُ أَوْ تَرَكَ أَوْ فَعَلَ ذَلِكَ وَلَمْ يُعْلَمَ أَنَّهُ قَاصِدٌ بِمَا فَعَلَهُ إِلَى أَنَّهُ مُصَدِّقٌ بِذَلِكَ ، لَمْ يَكُنْ دَلَالَةً عَلَى تَصْدِيقِهِ . وَهَذِهِ جُمْلَةٌ لَا إِخْلَافَ فِيهَا .

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ وَتَعَدَّرَ عَلَى مَعْتَرِةِ الْبَصَرِيِّينَ الْعِلْمُ بِكَوْنِهِ ، تَعَالَى ، مُرِيدًا بِمَا يَقْصُدُ وَكَانَ قَدْرِيَّةُ الْبَغْدَادِيِّينَ يَعْتَقِدُونَ اسْتِحَالَةَ كَوْنِهِ مُرِيدًا قَاصِدًا عَلَى الْحَقِيقَةِ ، اسْتِحَالُ أَنْ يَكُونَ دَالًّا بِالْمَعْجَزِ عَلَى التَّصْدِيقِ . وَإِذَا كَانَ كَثِيرٌ مِنَ الْبَغْدَادِيِّينَ

والبصريين يزعمون أنَّ ما يُوجدُ بالأجسامِ مِنَ الحركاتِ والأصواتِ وضروبِ الكلامِ والجمعِ والتفريقِ والحياةِ والموتِ وغيرِ ذلكِ مِنْ فِعْلِ الجسمِ بطبيعِهِ ، لا شيءَ اللهُ فيه ولا صنْعٌ ، استحالَ أيضًا على قولهم هذا أنَّ يَدُلَّ على صِدْقِ الرُّسْلِ بما ليسَ مِنْ فِعْلِهِ ولا مِمَّا قَصَدَ تصديقَ الرسلِ به ؛ فوجبَ لأجلِ هذا أمتناعُ دلالةِ [٤٧أ] المعجزِ على صِدْقِ الرُّسْلِ على أصولِ جميعِهِم الباطلة . ونحنُ نُبَيِّنُ ذلكَ على وجهِ التَّفصيلِ مِنْ قَوْلِ كُلِّ فَرِيقٍ مِنْهُم .

فأمَّا البصريُّونَ مِنْهُم ، فقد زَعَمُوا أنَّه ليسَ مِنْ أفعالِ القديمِ ، سبحانهُ ، ما يَدُلُّ بحدوثِهِ ويقتضي بكونِهِ فعلاً له كونهُ مريدًا لإيقاعِهِ . قالوا : لأنَّ حدوثَ الفعلِ لَا يَدُلُّ مِنْ صفاتِ الفاعِلِ إلَّا على كونهِ قادرًا فقط ؛ فأمَّا أنَّ يقتضي كونهُ مريدًا ، فذلكَ باطلٌ عندهم . ولذلك جازَ على قولهم وقوعُ الحوادثِ وإحداثُها مِنَ النائمِ والسَّاهي والمغلوبِ بالآفاتِ مع عَدَمِ القَصْدِ إلى ذلكَ ، وإنَّما يَتَعَلَّقُ الفعلُ بكونِ فاعِلِهِ مريدًا مِنْ حيثُ كَانَ خطابًا وخبرًا وأمرًا ونَهْيًا وإهانةً وتعظيمًا وما جَرَى مَجْرَى ذلكَ ويتعلَّقُ بكونِهِ عالمًا مِنْ حيثُ كَانَ مُحْكَمًا مُتَّسِقًا .

فيقالُ لَهُم : قَدْ لُؤُوا الآنَ على أنَّ القديمَ ، سبحانهُ ، مريدٌ حتَّى يصحَّ كونهُ مريدًا للتصديقِ بالقولِ : «صَدَقَ» وما يقومُ مقامُهُ مِنَ المعجزاتِ الدَّالَّةِ بطريقِ الدَّوَاعِي والاختيارِ .

فإن قالوا : الذي يَدُلُّ على ذلكَ ما ثَبَتَ مِنْ كونهِ أمرًا ونهيًا ومُخِيرًا ومُخَاطَبًا ومُنَبِّئًا ومُعَاقِبًا ومُعْظَمًا ومُهِينًا مع العلمِ بأنَّ القولَ : «أَفْعَلْ» لَا يصيرُ أمرًا إلَّا بإرادةِ الفعلِ وأنَّ القولَ : «زَيْدٌ فِي الدَّارِ» لَا يَكُونُ خبرًا عن الجُمْلَةِ وعن مخبرٍ مخصوصٍ إلَّا بالإرادةِ لكونِهِ خبرًا عن مخبرٍ مخصوصٍ وأنَّ الفعلَ لَا يَكُونُ ثوابًا وعقابًا إلَّا بالقَصْدِ إلى ذلكَ .

فيقال لهم : إذا كَانَ وَفَّقَ جنسُ [٤٧ب] الثواب والعقابِ وجنسُ الخير والأمرِ مِنَ الأصواتِ وَحَدَّثَ ذَلِكَ ، لا يدلُّ بصوريته وجنسيه وحدوثه على أَنَّ الفاعلَ له مُريدٌ ، لأنَّه قد يَقَعُ مثله وما هو من جنسيه وعلى صيغتيه وصوريته مِنَ النائم والمَغْلُوبِ ؛ فَلَسْنَا إِذْ نَعْلَمُ كَوْنَهُ مريدًا بحدوثِ هذه الأصواتِ والأفعالِ ولا تصورِ بها ، وإنَّما يجبُ أن نعلمَ كونَهَا أمرًا وعقابًا وثوابًا وإهانةً وتعظيمًا ، متى تقدَّم عَلِمُنَا بِأَنَّ فاعلَهَا مريدٌ لكونها كذلك ، فيجبُ لا محالةً أَنْ يَقْلَمُوهُ مُريدًا قَبْلَ أَنْ يَقْلَمُوهُ أَمْرًا ومُخِيرًا بالأصواتِ التي قد يُوْجَدُ وأمثالها وإنْ لم يَكُنْ أَمْرًا . وهذا ما لا بُدَّ مِنْهُ .

فإن قالوا : إنَّما نعلمُهُ مريدًا لِعِلْمِنَا بِأَنَّ فِعْلَهُ أَمْرٌ ونهْيٌ وخيرٌ وتعظيمٌ .

يقال لهم : هذا هو التَّخْلِيْطُ والتَّلَاعِبُ بِالذِّينِ ، لأنَّكم إنَّما تعلمونَ كَوْنَ القولِ أَمْرًا وخيرًا ، إذا عَلِمْتُمُوهُ مُريدًا ؛ فإذا قُلْتُمْ : لا نَعْلَمُهُ مريدًا حتَّى نَعْلَمَهُ أَمْرًا وخيرًا ، ولا نَعْلَمُهُ أَمْرًا وخيرًا حتَّى نَعْلَمَهُ مُريدًا ، اسْتَخَالَ أَنْ نَعْلَمَهُ مُريدًا ومُخِيرًا ، لأنَّكم تجعلونَ علمَكم بكونِهِ مريدًا مَشْرُوطًا بِعِلْمِكُمْ مخيرًا وأمرًا وتجعلونَ علمَكم بأنَّه مخيرٌ أو أَمْرٌ مَشْرُوطًا بِعِلْمِكُمْ بأنَّه مُريدٌ . وهذا جَعْلٌ لِلشَّيْءِ شرطًا لِمَا هو شرطٌ له وفيه إحالة العلمِ بهما جميعًا . ولا مَخْرَجَ لَكُمْ مِنْ ذَلِكَ .

وكذلك قولهم بَعْدَ هذا : إنَّما نَعْلَمُهُ أَمْرًا ومُخِيرًا مِنْ حيثِ عَلِمْنَا أَنَّ كَلَامَهُ أَمْرٌ وخيرٌ ، كَانَ هذا تَخْلِيْطًا مِنْهُمْ ، لأنَّنا إنَّما نعلمُ قولَ الكلامِ أَمْرًا وخيرًا ، إذا عَلِمْنَا أَنَّ المتكَلِّمَ به وفاعلُهُ على قولهم قاصِدٌ به إلى الإخبارِ [٤٨أ] وإرادة المأمورِ به . ومتى لم نعلمَ ذَلِكَ أَوَّلًا ، لم نَعْلَمَهُ أَمْرًا ولا أَنَّ ما صَدَرَ مِنْ كَلَامِهِ أَمْرٌ ولا خيرٌ .

فإن قالوا : ليس يلزمُ ما قُلْتُمْ ، لأنَّ ما نقولُهُ في هذا بمثابة ما نقولُهُ نحنُ وأنتم في أنَّنا نعلمُ بتصرفِ العبدِ كونه قادرًا لوقوعِهِ بحسبِ قصديهِ ودواعيهِ وأمتناعِهِ عِنْدَ

كراهته ؛ فإذا وَجَدْنَا حَادِثًا ، لَا يَتَعَلَّقُ بِإِرَادَةِ أَحَدٍ مِنَّا وَلَا بِأَحْوَالِهِ وَصِفَاتِهِ ، عَلِمْنَا أَنَّهُ وَاقِعٌ مِنْ قَادِرٍ سِوَانَا ، حَاصِلٌ عَلَى مِثْلِ أَخْوَالِنَا ، فَكَذَلِكَ إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ الْآمَرَ الْمُخَاطَبَ مِنَّا لَا يَكُونُ أَمْرًا وَمَخِيرًا وَمَخَاطَبًا إِلَّا بِالْإِرَادَةِ وَالْقَصْدِ إِلَى كَوْنِ كَلَامِهِ خِطَابًا وَأَمْرًا وَخَيْرًا وَعَلِمْنَا بِكَوْنِهِ ، تَعَالَى ، آمِرًا وَمَخَاطَبًا وَأَنَّ كَلَامَهُ وَخِطَابَهُ لَا يَتَعَلَّقُ فِي كَوْنِهِ كَذَلِكَ بِإِرَادَةِ أَحَدٍ مِنَّا ، عَلِمْنَا بِذَلِكَ أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ فِي كَوْنِهِ كَذَلِكَ بِإِرَادَةِ فَاعِلٍ لَهُ غَيْرِنَا ، وَهُوَ اللَّهُ ، عَزَّ وَجَلَّ .

فَيَقَالُ لَهُمْ : وَهَذَا أَيْضًا بُغْدٌ مِنْكُمْ عَنِ التَّحْصِيلِ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ كَلَامَهُ الَّذِي يَقَعُّهُ مُتَعَلِّقًا بِإِرَادَتِهِ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ مُتَعَلِّقًا بِإِرَادَةِ أَحَدٍ مِنَّا ، مَتَى عَلِمْنَا كَوْنَ كَلَامِهِ خِطَابًا وَخَيْرًا وَأَمْرًا ؛ فَأَمَّا وَنَحْنُ نُجَوِّزُ وَقُوعَهُ وَحُدُوثَهُ عَلَى صِفَتِهِ وَصِفَتِهِ غَيْرِ مُرَادٍ لِفَاعِلِهِ وَلَا لغيرِهِ ، فَمِمَّنْ أَتَيْنَ نَعْلَمُ أَنَّهُ أَمْرٌ وَخَيْرٌ حَتَّى نَعْلَمَ أَنَّهُ ، إِذَا لَمْ يَتَعَلَّقْ كَوْنُهُ كَذَلِكَ بِإِرَادَةِ أَحَدٍ مِنَّا ، وَجِبَ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِإِرَادَةِ غَيْرِنَا ؟

فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ [٤٨ ب] كَذَلِكَ ، بَطَلَ طَرِيقُ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِإِرَادَةِ غَيْرِنَا مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مُتَعَلِّقًا بِإِرَادَتِنَا ، لِأَنَّهُ يَجُوزُ وَقُوعُهُ غَيْرَ مُتَعَلِّقٍ بِإِرَادَتِنَا وَلَا بِإِرَادَةِ فَاعِلِهِ وَلَا بِإِرَادَةِ مُرِيدٍ أَصْلًا ، وَإِنَّمَا يَجِبُ أَنْ نَعْلَمَهُ مُتَعَلِّقًا بِإِرَادَةِ غَيْرِنَا ، مَتَى عَلِمْنَاهُ خَيْرًا وَأَمْرًا . وَنَحْنُ لَا نَعْلَمُ ذَلِكَ بِحُدُوثِهِ وَجَنِبِهِ وَصِفَتِهِ .

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، ظَهَرَ سَقُوطُ مَا قُلْتُمُوهُ وَقَبَحُ تَخْلِيطِكُمْ فِيهِ .

وَيَقَالُ أَيْضًا : إِنَّ الْفِعْلَ لَيْسَ يَدُلُّ عَلَى كَوْنِ فَاعِلِهِ قَادِرًا ، إِنْ كَانَ كَسْبًا بِهِ أَوْ حَادِثًا بِقُدْرَتِهِ لَصِفَةٍ وَحَالٍ ، يَرْجِعَانِ إِلَى فَاعِلِهِ ، وَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى كَوْنِ فَاعِلِهِ قَادِرًا لَصِفَةٍ ، تَرْجِعُ إِلَيْهِ ، يَكُونُ فِي ذَاتِهِ عَلَيْهَا ، وَهِيَ حَدُوثُهُ أَوْ كَوْنُهُ كَسْبًا ؛ فَمَتَى وَجَدْنَا الْفِعْلَ حَادِثًا أَوْ مُكْتَسَبًا وَعَلِمْنَا أَنَّهُ غَيْرُ مُتَعَلِّقٍ فِي حَدُوثِهِ بِنَا ، عَلِمْنَا أَنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُحَدِّثٍ غَيْرِنَا .

والكلام لا يجب أن يَدُلَّ بحدوثه وصيغته على كون فاعله موقفاً له ، لأنه قد يحدثه على ذلك الوجه من ليس يُمَرِّدُ لحدوثه أصلاً ولا لكونه خيراً وأمراً ، فلم يجب ، متى وَجَدْنَا مِثْلَ ما هو خيرٌ وأمرٌ مِنَّا في جنسِهِ وعلى صيغَتِهِ أن يعلم بذلك أنه أمرٌ وخيرٌ ، وأنه إذا لم يتعلّق في كونه كذلك بإرادتنا ، وجب كونه متعلّقاً بإرادة غيرنا ، وإنما يجب أن نعلم تعلّقه بإرادة غيرنا ، متى عَلِمْنَاهُ خيراً وأمراً ؛ فإذا لم نعلم ذلك ، لم يجب القضاء على أنه خيرٌ وأمرٌ ولا أنه متعلّق بإرادتنا ولا بإرادة غيرنا ، [٤٩] لا من حيث حدوثه وصيغته ولا من حيث كونه أمراً ، لأننا لا نَعْلَمُهُ أمراً وخيراً .

وإذا كَانَ ذَلِكَ كذلك ، بَانَ تَهَافُتُ ما قَالُوهُ .

ويقالُ لهم : أَلَسْتُمْ قد قُلْتُمْ أنه ليس نعلمُ كَوْنَ الكلام الواقع مِنَّا خطاباً لمخاطبٍ وأمرًا وخيراً بحدوثه منه وصيغته ، وإنما نعلمُهُ كذلك ، متى عَلِمْنَاهُ مَرِيدًا لكونه خطاباً وأمرًا وخيراً . وقد نَعْلَمُ ذلك مِنْ قُصْدِهِ عِنْدَ مشاهدَةِ ذاتِهِ ضرورةً أو بخبرِ نبيٍّ عن أَنَّهُ قَصَدَ به الأمرُ أو خبرِ أَهْلِ تَوَاتُرٍ أَضْطَرُّوا إِلَى قُصْدِهِ به إِلَى الأمرِ وأخبروا غيرهم بعليهِمْ بذلك . ومتى لم يُعلم قُصْدُهُ إِلَى كونه مخاطبًا ومخيرًا به مِنْ بعضِ هَذِهِ الطُّرُقِ ، لم يُعلم كونه خيراً وخطاباً بحدوثه وصيغته وتعلّقه بقدرته .

فإذا قالوا : أجل ، ولا بُدَّ مِنْ ذلك .

قيلُ لهم : فإذا لم نعلمُ بحدوثِ كلامنا وصيغَتِهِ كونه خيراً وخطاباً ، فكيفَ يجب العلمُ أَنَّ مِثْلَهُ وما هو مِنْ جنسِهِ وبصيغَتِهِ المقيس عليه والمردود إليه خطاباً وخيراً بأنَّهُ مثلُ ما هو خطابٌ وأمرٌ في صيغَتِهِ وحدوثِهِ وجنسِهِ ؟ وهو لم يَكُنْ خطاباً لكونِهِ كذلك حتّى لا يُشْرِكُهُ في هَذِهِ الصفاتِ إِلَّا ما كَانَ أمراً وخيراً متعلّقاً بإرادة مريدٍ ، وكأنّكم تجعلونَ الفَرْعَ في هَذَا أَقْوَى مِنْ حَالِ أَصْلِهِ ، لأنّ كلامنا الذي هو الأصلُ

عندكم لا يُعلم كونه خطاباً وخيراً بكونه على هذه الصفات ؛ [٤٩ب] فكيف
يجب أن نعلم كون ما مائله وشاركه فيها خيراً وخطاباً ؟

وهذا يكشف عن أنه لا يصح أن نعلم كون كلامه خيراً وأمرًا بما به عَلِمْنَا كَوْنَ
كلامنا بذلك ، لأننا إِنَّمَا نَعْلَمُهُ كَذَلِكَ بَعْدَ الْعِلْمِ بِكَوْنِ الْمُتَكَلِّمِ مَرِيدًا ، فكذلك
لا يصح أن نعلم كَوْنَ كَلَامِهِ الْمُمَائِلِ لِكَلَامِنَا عِنْدَهُمْ خَيْرًا وخطاباً إِلَّا بَعْدَ الْعِلْمِ
بِحَالِهِ ، تعالى ، وَصِفَتِهِ فِي كَوْنِهِ مَرِيدًا لِكَوْنِهِ خَطَابًا وَخَيْرًا وَلِلْمَذْكُورِ ، إِذَا كَانَ فِعْلًا .
ولا جَوَابَ لَهُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ .

فصل

وإن قالَ مِنْهُمْ قَائِلٌ : إِنَّمَا نَعْلَمُ كَوْنَهُ مَرِيدًا لِعِلْمِنَا بِكَوْنِ كَلَامِهِ خَطَابًا وَأَمْرًا وَنَهْيًا ، وَهُوَ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ إِلَّا بِأَنْ يَكُونَ مَرِيدًا لِكَوْنِهِ مَخَاطِبًا وَأَمْرًا وَمَخِيرًا بِهِ ، وَإِنَّمَا نَعْلَمُ كَوْنَ خَطَابِهِ أَمْرًا وَنَهْيًا وَخَيْرًا لِأَجْلِ أَنَّهُ ، سُبْحَانَهُ ، قَدْ فَعَلَهُ وَأَخَذَتْهُ عَلَى الصِّغَةِ الَّتِي تَقْدِّمُ عِلْمُنَا بِمُوَاضَعَةِ أَهْلِ اللُّغَةِ عَلَى دَلَالَتِهَا عَلَى التَّصْدِيقِ وَالْخَيْرِ وَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَمَا تَوَاطَوْا عَلَى جَعْلِهِ دَالًّا عَلَيْهِ ، فَإِذَا عَلِمْنَا تَوَاضُعَ أَهْلِ اللُّغَةِ عَلَى هَذِهِ الصِّغَةِ وَالصُّورِ وَوَقَعَ مِنَ اللَّهِ ، سُبْحَانَهُ ، أَمثالُهَا وَعَلَى صِغَتِهَا ، عَلِمْنَا بِذَلِكَ أَنَّهُ مَرِيدٌ بِهَا مَا تَوَاضَعَ أَهْلُ اللُّغَةِ عَلَى دَلَالَتِهَا عَلَيْهِ .

يَقَالُ لَهُمْ : فَفِي نَفْسِ هَذَا وَقَعَ الْخِلَافُ ، فَلِمَ زَعَمْتُمْ أَنَّ عَلِمْنَا بِتَوَاضُعِ أَهْلِ اللُّغَةِ عَلَى دَلَالَةِ صِغَةِ اللَّفْظِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ اللَّهُ ، سُبْحَانَهُ ، أَوْ يَتَكَلَّمَ بِمِثْلِهِ وَعَلَى صِفَتِهِ إِلَّا وَهُوَ مَخَاطِبٌ وَأَمْرٌ وَنَاهٍ بِهِ وَمَا الْحِجَّةُ فِي ذَلِكَ ؟ فَلَا يَجِدُونَ [١٥٠] فِيهِ مَتَعَلِّقًا .

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ : مَا أَنْكَرْتُمْ مِنْ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِمِثْلِ مَا تَوَاضَعَ أَهْلُ اللُّغَةِ عَلَى دَلَالَتِهِ ، لَا لِقَصْدِ الدَّلَالَةِ عَلَى ذَلِكَ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِمُرِيدٍ أَصْلًا ، لَا لِمَا أَرَادَهُ أَهْلُ اللُّغَةِ وَالْمَوَاضِعِ وَلَا لِغَيْرِ ذَلِكَ ؟ وَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا تَكَلَّمَ بِهِ لِعِلْمِهِ ، سُبْحَانَهُ ، بِأَنَّهُ لُطْفٌ لِبَعْضِ مَنْ سَمِعَهُ مِنَ الْمُكَلَّفِينَ لِلْفَرَائِضِ الْعَقْلِيَّةِ وَيَسْتَنَدِلُ بِهِ عَلَى صَانِعِهِ وَقَاصِدٍ يَفْعَلُهُ إِلَى هَذِهِ الْمَصْلَحَةِ دُونَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ بِهِ ؟

فَإِنْ قَالُوا : لَوْ تَكَلَّمَ بِمِثْلِ مَا يَتَكَلَّمُ بِهِ أَهْلُ اللُّغَةِ ، لَا لِقَصْدِ مَا أَرَادُوهُ ، لَوَجَبَ كَوْنُهُ عَابِثًا سَفِيهًا .

فَقِيلَ لَهُمْ : لِمَ قُلْتُمْ ذَلِكَ ؟ فَإِنَّ هَذَا ، لَوْ وَجَبَ فِي صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ كَوْنِهِ مُرِيدًا لِمَا

يُرِيدُهُ أَهْلُ اللُّغَةِ وَيُرِيدُ غَيْرَ ذَلِكَ ، فَأَمَّا مَنْ لَا دَلَالَهَ تَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ مَرِيدًا وَلَا طَرِيقَ إِلَى ذَلِكَ ، لَا مِنْ جِهَةٍ إِحْدَاثِيهِ الْأَفْعَالِ وَصَيِّغِ الْأَفْظَانِ وَلَا بَغِيرِ ذَلِكَ مِنَ الطَّرِيقِ ، فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ ، مَتَى لَمْ يَكُنْ مُرِيدًا بِمَا يَفْعَلُهُ مِنَ الْكَلَامِ مَا أَرَادَهُ أَهْلُ اللُّغَةِ بِمَثَابَةِ أَنْ يَكُونَ سَفِيهَا ، إِذْ لَا طَرِيقَ وَلَا سَبِيلَ إِلَى أَنَّهُ مَرِيدٌ ؛ فَيَبْطُلُ مَا قُلْتُمْ .

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ : إِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ سَفِيهَا ، إِذَا لَمْ يُرَدْ بِالْخِطَابِ مَا أَرَادَهُ أَهْلُ اللُّغَةِ وَلَا خَبَرُهُ مِمَّا يَقُومُ مَقَامَهُ ، فَأَمَّا إِذَا فَعَلَهُ لِلطُّفْلِ وَوَجْهٍ مِنَ الْحِكْمَةِ وَلِيَعْتَبَرَ بِهِ الْمُكَلَّفُونَ ، لَا لِقَصْدِ الْخِطَابِ وَالْأَمْرِ وَالنَهْيِ بِهِ ، خَرَجَ بِذَلِكَ عَنْ كَوْنِهِ عَبَثًا .

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ : أَلَسْنَا إِنَّمَا يَجِبُ أَنْ نَحْمِلَ خِطَابَ أَهْلِ اللُّغَةِ عَلَى أَنَّهُ دَالٌّ [٥٠هـ] عَلَى مَا تَوَاضَعُوا عَلَيْهِ ، لَا بِنَفْسِ صُورَةِ الْكَلَامِ وَصَيِّغَتِهِ ، وَإِنَّمَا نَعْلَمُ ذَلِكَ بِقَصْدِ الْمُتَكَلِّمِ بِهِ إِلَى مَا يَقْصُدُهُ أَهْلُ اللُّغَةِ ، فَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَجْعَلْهُ خَطَابًا وَأَمْرًا وَنَهْيًا . وَلِذَلِكَ مَا لَوْ وَقَعَ مِنْ نَائِمٍ وَسَاوٍ وَمَنْ لَا قَصْدَ لَهُ ، لَمْ يَجِبْ أَنْ نَحْمِلْهُ بِنَفْسِ صَوْرَتِهِ وَصَيِّغَتِهِ عَلَى أَنَّهُ دَالٌّ عَلَى مِثْلِ مَا تَوَاضَعَ أَهْلُ اللُّغَةِ عَلَى دَلَالَتِهِ .

وَكَذَلِكَ فَلَوْ عَلِمْنَا أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِهِ قَدْ قَصَدَ التَّجَوُّزَ بِهِ فِي غَيْرِ مَا تُوَضِّعُ عَلَيْهِ ، وَأَنَّهُ قَدْ تَوَاضَعَ مَنْ يَسْمَعُهُ مِنْهُ عَلَى أَنَّهُ ، إِذَا تَكَلَّمَ بِهِ ، فَقَدْ أَرَادَ بِهِ غَيْرَ مَا يُرِيدُهُ أَهْلُ اللُّغَةِ وَعُلِمَ قَصْدُهُ إِلَى ذَلِكَ ، لَمْ يَجِبْ أَنْ يَدُلَّ كَلَامُهُ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مِثْلُهُ مِمَّا تَوَاضَعَ أَهْلُ اللُّغَةِ عَلَى دَلَالَتِهِ .

فَإِذَا قَالُوا : أَجَلْ ، وَلَا بُدَّ مِنْ ذَلِكَ .

قِيلَ لَهُمْ : فَقَدْ وَجَبَ أَنَّ مِثْلَ مَا تَوَاضَعَ أَهْلُ اللُّغَةِ عَلَى دَلَالَتِهِ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ دَالًّا إِلَّا بِأَنْ يَعْلَمَ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِهِ قَدْ أَرَادَ مَا أَرَادَهُ أَهْلُ اللُّغَةِ ؛ فَإِذَا لَمْ نَعْلَمْ كَوْنَ الْقَدِيمِ ، سَبْحَانَهُ ، مَرِيدًا فِي الْجُمْلَةِ ، وَلَوْ عَلِمْنَا أَنَّهُ مَرِيدًا ، لَمْ نَضْطَرَّ إِلَى قَصْدِهِ وَإِلَى أَنَّ مَرَادَهُ بِهِ مَا يُرِيدُهُ أَهْلُ اللُّغَةِ بِمِثْلِهِ ؛ فَمِنْ أَيْنَ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَرِيدًا بِهِ مَا

تُوضَعُ فِي الْأَصْلِ عَلَى دَلَالَتِهِ ؟ فَلَا يَجْدُونَ إِلَى دَفْعِ ذَلِكَ طَرِيقًا .

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ : إِنَّكُمْ قَدْ نَقَضْتُمْ بِهَذَا الْكَلَامِ أَصْلًا لَكُمْ عَظِيمًا ، لِأَنَّ مِنْ قَوْلِكُمْ :
 إِنَّ الْكَلَامَ لَا يَكُونُ خَطَابًا وَأَمْرًا وَمَقْتَضِيًا لِدَلَالَةِ بَصِيغَتِهِ وَصَوْرَتِهِ ، [٥١] وَأَنَّمَا
 يَكُونُ كَذَلِكَ بِقَصْدِ الْمُتَكَلِّمِ بِهِ إِلَى كَوْنِهِ مَخَاطَبًا وَأَمْرًا وَمَخِيرًا بِهِ ؛ فَإِذَا قُلْتُمْ أَنَّ
 نَفْسَ الْكَلَامِ الْوَاقِعَ مِنَ اللَّهِ ، سَبَحَانَهُ ، لَا يَجِبُ كَوْنُهُ خَطَابًا وَأَمْرًا وَخَيْرًا بِنَفْسِ
 تَوَاضُعِ أَهْلِ اللِّغَةِ عَلَى دَلَالَةِ مِثْلِهِ ، لَمْ يَخْتَجِ الْمُتَكَلِّمُ بِهِ فِي كَوْنِهِ مَخَاطَبًا بِهِ إِلَى
 أَكْثَرِ مَنْ تَوَاضَعَ أَهْلُ اللِّغَةِ عَلَى دَلَالَةِ مِثْلِهِ وَأَعْنَاهُ ذَلِكَ عَنْ قَصْدِهِ إِلَى كَوْنِهِ مَخَاطَبًا
 وَمَخِيرًا بِهِ .

وَوَجِبَ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ مُوَاضَعَةُ أَهْلِ اللِّغَةِ عَلَى دَلَالَةِ مِثْلِهِ مُغْنِيَةً لِكُلِّ مُتَكَلِّمٍ يَمْتَلِئُ
 كَلَامِهِمْ فِي الصُّورَةِ وَالْجَنَسِ فِي دَلَالَتِهِ عَلَى مِثْلِ مَا تَوَاضَعُوا عَلَيْهِ إِلَى قَصْدِهِ إِلَى
 ذَلِكَ ، بَلْ يَجِبُ كَوْنُهُ دَالًّا عَلَيْهِ بِنَفْسِ تَقْدِمِ الْمَوَاضَعَةِ . وَهَذَا يَوْجِبُ جَعْلَ كَلَامِ
 الْبَيَّامِ وَالْمُشَاهِدَةِ وَالْمَبْرُسَمِينَ خَطَابًا وَأَمْرًا وَخَيْرًا ، إِذَا وُجِدَ بِصِغَةِ مَا تَوَاضَعَ أَهْلُ اللِّغَةِ
 عَلَى دَلَالَتِهِ ؛ وَفِي الْإِتِّفَاقِ عَلَى بَطْلَانِ هَذَا دَلِيلٌ عَلَى فُسَادِ مَا قَالُوهُ .

وَيُقَالُ لَهُمْ أَيْضًا : إِنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ النَّظَرِ فِي فُسَادِ الْقَوْلِ بِأَنَّ الدَّلِيلَ يَدُلُّ عَلَى
 مَدْلُولِهِ وَيَدُلُّ أَيْضًا بِنَفْسِهِ عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي لِكَوْنِهِ عَلَيْهَا دَلِيلًا عَلَى مَدْلُولِهِ . وَلِذَلِكَ
 لَمْ يَخْزُ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ حَدُوثَ الْفِعْلِ وَكَوْنَهُ مُحْكَمًا يَدُلُّ عَلَى فَاعِلِهِ وَعَلَى عِلْمِهِ
 وَيَدُلُّ أَيْضًا بِنَفْسِهِ عَلَى حَدُوثِهِ وَكَوْنِهِ مُحْكَمًا ، بَلْ يَجِبُ أَنْ نَقْلَمَ حَدُوثَهُ وَكَوْنَهُ
 مُحْكَمًا بِطَرِيقِ غَيْرِ ذَاتِهِ ؛ فَإِذَا عَلِمَ كَوْنَهُ كَذَلِكَ ، [٥١ب] إِنَّمَا بِضَرُورَةٍ أَوْ دَلِيلٍ ،
 أَمْكَنَ أَنْ يَسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى إِبْتَابِ فَاعِلِهِ وَعِلْمِهِ .

وَكَذَلِكَ ، إِذَا كَانَ مِنْ شَرْطِ كَوْنِ مِثْلٍ مَا تَوَاضَعَ أَهْلُ اللِّغَةِ عَلَى دَلَالَتِهِ تَقْدِمُ
 الْمَوَاضَعَةِ عَلَى دَلَالَةِ مِثْلِهِ وَكَوْنِ الْمَخَاطَبِ بِهِ قَاصِدًا وَمُرِيدًا بِهِ مَا أَرَادَهُ أَهْلُ اللِّغَةِ

بمثله في أصل الوضع ، لم يَجْزُ أن يكونَ وجودُ مثلي ما تَوَاضَعَ أهلُ اللغةِ على دلاليتهِ على ما أرادهُ أهلُ اللغةِ به وعلى أنه مقصودٌ به إلى مثلي ما تَوَاضَعَ أهلُ اللغةِ على دلاليتهِ ، لأنَّ مِنْ شرطِ كونهِ دليلاً على ذلك أن يكونَ مراداً به ما أرادهُ أهلُ اللغةِ ؛ فمُحَالٌ أَنْ يدلَّ على أنه مرادٌ به ذلك ، وهذهِ الصفةُ مِنْ شرطِ كونهِ دليلاً ، لأنَّه يصيرُ نفسُ الدليلِ دليلاً على المدلولِ وعلى كونهِ على الصفةِ التي هي مِنْ شرطِ كونهِ دليلاً التي لا يَتِمُّ كونهُ دليلاً إلَّا بحصوله عليها . وهذا نهايةُ الإحالةِ بآتِفاقي .

وإذا كانَ ذلكَ كذلكَ ، سَقَطَ ما قالوه سُقُوطاً بَيِّنًا وَوَجَبَ مِنْ هذهِ الجُمْلَةِ أَنَّ نفسَ قولِ الله ، تعالى : «صَدَقَ . هَذَا رِسُولِي ؛ فَأَمْتَنِلُوا أَمْرَهُ وَصَدِّقُوهُ فيما يُبْلَغُهُ عَنِّي !» ، لا يجوزُ أن يكونَ خطاباً وخبراً وأمرًا بنفسِهِ ، وإنَّما يكونُ كذلكَ ، متى كانَ قاصِداً به إلى كونهِ خطاباً وكانَ المعجُزُ مردوداً إليه وجارٍ مَجْرَاهُ والقولُ هو الأصلُ له ، كانَ أَبْعَدَ عن أَنْ يدلَّ ، إذا وَقَعَ على كونهِ مريداً في الجُمْلَةِ أو كونهِ مريداً للتصديقِ به ، كما لم يَدُلَّ القولُ على ذلكَ . ولا مَحِيصَ لَهُمْ مِنْ هذا .

شبهة [٥٢أ] لهم في إيجاب كونه مريدًا على أوضاعهم

وإن قالوا : الذي يدل على كونه مريدًا ما يثبت من كونه حكيمًا غير سفيه وأنه عالم بما يقع منه وأن جميع ما يفعلُه يصح انتفاعه أو الانتفاع به ؛ فلو فعل ما يقع منه ، لا لوجه يقصد إليه من النفع به أو انتفاعه مع صحة ذلك فيه ، لوجب كون فعله غيرًا وسفيها ، إذا فعل ، لا لقصد أمر به ولا لغرض . وذلك منتفٍ عنه .

فيقال لهم : إذا كان وقوع الأفعال منه لا يدل على كونه مريدًا ولا يقتضي ذلك لجواز حدوث الأفعال عندهم من غير مريد وكان الفعل لا يخرج عن كونه غيرًا وسفيًا إلا بكونه مرادًا به وجهًا من وجوه الحكمة ، فما أنكرتم أن تكون أفعاله عبثًا وسفيًا وأن لا يكون منها خطاب وأمر وخير ولا ثواب ولا عقاب ولا إهانة ولا تعظيم ولا وعد ولا وعيد ولا تكليف ولا تفضل ولا إحسان وإنعام ؟ وإذا كان الفعل لا يحصل له بعض هذه الأحكام إلا بقصد فاعله إلى كونه كذلك ، فنحن نلزمكم ، متى لم يكن لكم طريق إلى العلم بكون جميع هذا الذي أخلتكموه عليه من السقو والعبث .

ويقال لهم أيضًا : ما أنكرتم من أنه إنما يجب عبث الغالب بفعله وسفيها ، إذا فعله غير مريد به [٥٢ب] وجهًا من وجوه الحكمة ، إذا صح كونه مريدًا ؟ فأمّا إذا لم يصح ذلك فيه ، لم يجب بخروج فعله عن كونه مرادًا به وجهًا أن يكون سفيها وعبثًا . ولذلك لم يجب كون فعل النائم والساهي والمغلوب والبهيمه سفيها وعبثًا ، إذا لم يقصدوا به وجهًا من الوجوه ، لا متناع كونهم مُريدين لما وقع منهم وحالهم ما وصفناه ؛ فكذا ذلك ، إذا لم يكن إلى العلم بكونه ، تعالى ، مريدًا طريق ولا سبيل ، لم يجب كون أفعاله عبثًا ، متى لم يقع مرادُه له لوجه من الحكمة .

ويقال لهم أيضا : فيجب كون الإرادات من أفعاليه ، تعالى ، سقها وعبثا ، لأنه غير مرید لها ولا قاصد إليها ويفعلها إلى وجه من الحكمة ؛ فإن لم يجب ذلك في الإرادات ، لم يجب مثله في المرادات .

فإن قالوا : الإرادة تابعة في الحكم لمزادها ؛ فإذا كان حكما وصوابا ، كانت هي كذلك .

قيل لهم : بل المراد تابع للإرادة ؛ فإذا جاز أن تقع الإرادة منه لا بإرادة وتكون حكمة ، صح أيضا أن يقع مرادها غير مراد وإن كان حكمة وصوابا .

وقد يصح أن يقول منهم قائل : إنه قد ثبت كونه حيا وكون الحي حيا ، مُصَحَّح لكونه مریدا ؛ فإذا لم يمتنع كونه مریدا لحصول ما يصحح كونه كذلك وقد علم ، سبحانه ، أن ما يفعله يصح انتفاعه ، إذا كان حيا ، أو النفع به ، إن كان جمادا أو ميتا وعرضا ، وأنه لا يخرج فعل ما هذه [١٥٣] حاله عن كونه عبثا إلا بقصد فاعله إلى انتفاعه أو النفع به ، وجب لذلك كونه مریدا لذلك ، لكي يخرج الفعل من كونه عبثا مع صحة كونه مریدا ؛ فهذه الجملة تدل على وجوب كونه مریدا .

فيقال : غاية ما يوجب الذي قلته أن يدل على كونه مریدا لإيقاع أفعاليه على وجه ، تخرج به عن كونها عبثا وسقها . وهذا القدر لا يوجب كون قوله : صدق هذا رسولي إليكم عند دعوى المدعي للرسالة ولا فعله لما يقول مدعيها أنه يفعله ، تعالى ، آية له وعلما على تصديقه على أنه قاصد بها إلى التصديق ، لأنه ليس بيننا وبين القديم ، سبحانه ، مواضع على دلالة قوله وفعله على تصديق المدعي ، وإنما يعلم قصد المتكلم من بهذا القول وفعله لما يقول مدعي الرسالة عليه أنه يفعل ذلك على وجه الشهادة والتصديق له ، متى اضطربنا إلى قصده أو دلنا على ذلك دليل غير تقدم المواضع من أهل لغته على دلالة مثل كلامه .

وإذا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ وَكُنَّا لَا نَعْلَمُ قَصْدَ الْقَدِيمِ ، سُبْحَانَهُ ، ضرورةً إِلَى تَصْدِيقِ مُدَّعِيِ الرِّسَالَةِ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ : «صَدَقَ» وَلَا بِمَا يَحْرُقُ بِهِ الْعَادَةُ مِنَ الْأَفْعَالِ عِنْدَ الْإِجْتِاجِ بِهِ ، لَمْ يَجِبْ أَنْ نَعْلَمَ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهُمَا إِلَّا لِذَلِكَ ، بَلْ إِنَّمَا يُلْزَمُنَا وَيَجِبُ عَلَيْنَا عَلَى مَا أَصْلَحْتُمْ أَنْ نَعْلَمَ أَنَّهُ لَمْ يُقُلْ : «صَدَقَ» ، وَلَا حَرَقَ الْعَادَةُ بِالْقَوْلِ إِلَّا لَوَجْهِهِ مِنَ الْحِكْمَةِ وَتَدْبِيرِ خَلْقِهِ وَحَسَنِ النَّظَرِ لَهُمْ . وَجَوَّزْنَا مَعَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا يَفْعَلُ [٥٣ب] ذَلِكَ لَكُونِهِ لَطْفًا وَاسْتِصْلَاحًا لِبَعْضِ خَلْقِهِ ، وَلَمْ يَحْتِزْ بِذَلِكَ الْفِعْلِ وَالْقَوْلِ وَيَعْلَمُ أَنَّهُ يُؤْمِنُ عِنْدَ فِعْلِهِمَا وَيَصْلُحُ أَوْ يَكُونُ أَقْرَبَ إِلَى الْأَلَاتِ وَالصَّلَاحِ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ تَشْدِيدًا لِمِخْتَةِ مَنْ يَظُنُّ أَنَّهُ إِنَّمَا فَعِلَا لِلتَّصْدِيقِ بِهِمَا لِمُدَّعِيِ الرِّسَالَةِ .

وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ، بَلْ إِنَّمَا يَفْعَلُهُمَا لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ كُونِهِمَا لَطْفًا وَاسْتِصْلَاحًا ؛ فَلَا يَخْرُجَانِ ، إِذَا فَعِلَا لِذَلِكَ عَنْ كُونِهِمَا حِكْمَةً وَصَوَابًا ، وَإِنْ لَمْ يُفْعَلَا لِلتَّصْدِيقِ الْمُدَّعِيِ .

وَقَدْ قُلْنَا فِي صَدْرِ هَذَا الْكِتَابِ : إِنَّهُ ، مَتَى لَمْ يَثْبُتْ كَوْنُهُ مَرِيدًا أَصْلًا أَوْ لَمْ يَثْبُتْ كَوْنُهُ مَرِيدًا لِلتَّصْدِيقِ بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ ، لَمْ يَصِحَّ دَلَالَتُهُمَا عَلَى صَدَقِ مُدَّعِيِ الرِّسَالَةِ .

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، لَمْ يَنْفَعْكُمُ الْإِعْتِصَامُ مِنْ هَذَا الْإِلْزَامِ بِثَبُوتِ كَوْنِهِ مَرِيدًا فِي الْجَمَلَةِ وَكَوْنِ فِعْلِهِ وَقَوْلِهِ حِكْمَةً وَصَوَابًا .

فَإِنْ قَلَّبُوا هَذَا الْإِلْزَامَ عَلَيْنَا وَقَالُوا : فَأَنْتُمْ مَعَ ثَبُوتِ قَوْلِكُمْ بِكَوْنِهِ مَرِيدًا ، مِنْ أَيْنَ تَأْمَنُوا أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا يُرِيدُ بِالْقَوْلِ : «صَدَقَ» وَبِمَا يَحْرُقُ بِهِ الْعَادَةُ عِنْدَ دَعْوَى الرِّسَالَةِ اللَّطْفَ وَالِاسْتِصْلَاحَ أَوْ الْإِضْرَارَ بِبَعْضِ خَلْقِهِ عَلَى أَصُولِكُمْ بِجَوَازِ ذَلِكَ دُونَ كَوْنِهِ مَرِيدًا لِلتَّصْدِيقِ بِهِمَا ؟

فَجَوَابُنَا عَنْ ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ ، لَا لِلتَّصْدِيقِ ، لَمْ يَكُنْ فِي قُدْرَتِهِ مَا لَوْ خَرَجَ إِلَى الْوُجُودِ كَانَ دَلَالَةً عَلَى صَدَقِ مُدَّعِيِ النُّبُوَّةِ . وَقَدْ نَقَضْنَا ذَلِكَ ،

وإنما أزمانكم هذا الكلام لقولكم : إنه إنما يدل [١٥٤] المعجز بطريق الدواعي والاختيار فقط ، وإن إظهاره عند دعوى الكاذب عليه تلبس وإضلال عن الدين بقصدنا إفساد هذه الطريقة . وقد توجه الكلام عليكم ، وليست هذه طريقة لنا ؛ فزال وجوب قلب الإلزام .

ويقال لهم أيضًا : لم زعمتم أن فعله لما ينتفع أو ينتفع به لا يكون حكمة وصوابًا غير عبث إلا لقصد فاعله إلى نفعه أو النفع به ؟ وما أنكرتم من أن يكون حكمة وصوابًا ، إذا وقع من فاعله ، مع العلم بأنه ينتفع أو ينتفع به ، وإن لم يكن لذلك مريدًا ؟ وقد قال بهذا جميع إخوانكم من قدرية البغداديين في أنه لا يحتاج في كونه حكمة وصوابًا إلى شيء أكبر من علم فاعله بحصول النفع به أو انتفاعه ، إن كان حيًا ؛ فما الحجة على أنه لا بد مع العلم بذلك من إرادة له وقصد إليه ؟ فلا يجدون إلى تصحيح ذلك طريقًا .

فإن قالوا : الذي يبطل هذا القول أنه قد يقع من النائم والساهي ومن لا قصد له ما ينتفع به ويستندفع به الضرر ، وإن لم يكن ذلك حكمة وصوابًا من فاعله ، إذا لم يكن له قصد إلى ذلك ؛ فبطل ما قلتموه .

يقال لهم : إنما لم يكن فعل من ذكرتموه حكمة وصوابًا لكون فاعله غير عالم بحصول النفع به ، والله ، تعالى ، عالم بذلك ؛ فبطل ما قلتم .

ولو صح من أحدنا أن يفعل ما ينتفع به نفسه أو غيره مع علمه بذلك وعدم قصده إليه وإرادة [٥٤ب] فاعله لهذا الوجه ، لوجب كونه حكمة وصوابًا مع عدم الإرادة له ، غير أننا قد علمنا ضرورة من حال فاعل ذلك مع العلم بحاله قصده إلى النفع والانتفاع به ؛ فزال ما قلتم من إيجاب حاجة الفعل في كونه حكمة إلى القصد به الاستصلاح والنفع .

شبهة لهم أخرى

فإن قال قائلٌ منهم : الذي يدلُّ على كونه مريدًا عِلْمُنَا بَأَنَّهُ قد فَعَلَ مِنَ الآلامِ والأسقامِ والمَضَارِّ العاجِلَةِ بالأحياءِ ما يجبُ ، متى عَرِيَ مِنَ القصدِ بفعلِهِ إلى فِعْلِ يَنْقُ يُوازِيهِ أو يوقِي عليه ، أن يكونَ ظلمًا قبيحًا ، لأنَّ الضَّرَرَ ، متى لم يَكُنْ مُسْتَحَقًّا ولا يُزَادُ به نفعٌ عاجِلٌ أو آجَلٌ يوقِي عليه ولا مقصودٌ به النفعُ ولا مدفوعٌ به ضررٌ ، هو أعظمُ منه ، وَجَبَ كونه ظلمًا .

وقد ثَبَتَ أَنَّهُ لا منافعُ في هَذِهِ الآلامِ عاجلةٍ وأُثْبِتَ أَنَّهَا غَيْرُ مُسْتَحَقَّةٍ ، سِيمَا على الأطفالِ والبهائمِ . ولا يجوزُ أن يفعلَهَا القديمُ ، سبحانه ، لدَفْعِ ضَرَرٍ أعظمَ منها ، لأنَّهُ قَادِرٌ على دَفْعِ الضَّرَرِ بِغَيْرِ ضَرَرٍ ، فَوَجَبَ لا محالةً أَنَّهُ لا يُخْرِجُهَا عن كونِهَا ظلمًا قبيحًا إِلَّا قَصْدُهُ ، تعالى ، إلى التعويضِ على الآلامِ وتوفيرِ الشَّاقِّ مِنَ الأعمالِ ؛ فَوَجَبَ لذلك كونه مريدًا ، وَإِلَّا وَجَبَ كونه يُفْعِلُهَا ظَالِمًا سَفِيهَا .

يقالُ له : أَوَّلُ ما في هذا أَنَّنَا إذا سَلَّمْنَا لَكَ كونه مريدًا للثوابِ والتعويضِ [١٥٥] على الأعمالِ والآلامِ ، لِنُخْرِجَ بِذلك عن كونِهَا ظلمًا ، لم يثبتَ لَكَ مِنْ ذلكَ وجوبُ كونه مريدًا لكونِ قولِهِ : «صَدَقَ» وفعل ما يخرقُ العادةَ عِنْدَ دَعْوَى مُدَّعٍ لِلنَّبُوَّةِ أَنَّهُ لا بُدَّ أن يكونَ قد فَعَلَ ذلكَ لِقَصْدِ التصديقِ له بهما ، لأنَّهُ قد يصحُّ أن يفعلَ ذلكَ لكونِهِ لطفًا وأستصلاحًا وَلِيُعَمَّرَ بِهِ الْمُكَلَّفُونَ أو بعضهم ، فيؤمنوا به ، تعالى ، عِنْدَ ذلكَ وَيَفْعَلُونَ الواجبَ العقليَّ وَيَمْتَنِعُونَ مِنْ فِعْلِ القبيحِ أو يكونوا أَقْرَبَ إلى ذلكَ ، ويكونَ هذا اللطفُ والتدبيرُ تشديدًا لِلْمِخْتَةِ على مَنْ يُهْمِلُ النظرَ وَيَعْدِلُ عَنِ العلمِ بجوازِ فِعْلِهِ لِهَذَا الوَجْهِ وتغيرهِ ويسبقُ إلى اعتقادِ كونه تصديقًا ومعجزًا للرسولِ .

وإذا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، لم يَمَّ بهذا العلم بكونه مريدًا للتصديق بما يُوقَعُ مِنَ القول والفعلِ على ما يَبْتَنَاهُ مِنْ قَبْلُ .

ثمَّ يُقَالُ له : لِمَ قُلْتَ : إِنَّ هَذِهِ الْأَلَامَ وَتَكْلِيفَ الْعَمَلِ الشَّاقِّ لَا يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ قَبِيحًا إِلَّا بِقَصْدٍ فَاعِلِهِ إِلَى الثَّوَابِ وَالتَّعْوِضِ عَلَيْهِ وَإِرَادَتِهِ لَهُ ؟ وَبِأَضْطِرَارٍ نَعْلَمُ هَذَا أَمْ بِدَلِيلٍ ؟ وَمَا أَنْكَرْتَ مِنْ وَجوبِ خُرُوجِهِ عَنْ كَوْنِهِ ظَلَمًا قَبِيحًا لِعِلْمِ فَاعِلِهِ بِأَنَّهُ سَيُثِيبُ وَيُعَوِّضُ عَلَيْهَا وَأَنْ عِلْمَهُ بِذَلِكَ كَافٍ فِي إِخْرَاجِهِ عَنْ كَوْنِهِ ظَلَمًا ؟ وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ جَمَاعَةُ إِخْوَانِكُمْ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ الْبَغْدَادِيِّينَ وَكُلٌّ مِنْ أَهْلِ كَوْنِهِ مَرِيدًا ؛ فَدَعَاؤُكُمْ أَنَّهُ لَا يُخْرِجُهُ عَنِ الظُّلْمِ إِلَّا الْإِرَادَةُ لِلثَّوَابِ وَالتَّعْوِضِ عَلَيْهِ دَعْوَى ، لَا حُجَّةَ عَلَيْهَا . وَلَا يَجْدُونَ إِلَى تَصْحِيحِهَا سَبِيلًا .

وَيُقَالُ لِمَنْ قَالَ مِنْهُمْ : إِنَّ الْأَلَمَ وَالضَّرَرَ الْوَاقِعَيْنِ مِنَ الْبَهِيمَةِ وَالطُّفْلِ ظَلَمٌ قَبِيحٌ لِعُرْوَاهُمَا مِنَ النَّفْعِ [٥٥ب] وَلِمَا هُوَ فِي ذَاتِهِ عَلَيْهِ مِنَ الصِّفَةِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارٍ بِحَالِ فَاعِلِهِ : فَمَا أَنْكَرْتَ مِنْ كَوْنِهِ حَسَنًا وَعَدْلًا ، مَتَى عَوِّضَ عَلَيْهِ وَعَلِمَ ذَلِكَ مِنْ حَالِ فَاعِلِهِ ؟ وَكَانَ فَاعِلُهُ عَالِمًا بِأَنَّهُ سَيُعَوِّضُ عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَرِيدًا لِفِعْلِ النَّفْعِ وَالتَّعْوِضِ ؛ فَلَا يَجْدُونَ إِلَى دَفْعِ ذَلِكَ طَرِيقًا .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : كَوْنُ الْأَلَمِ حَسَنًا مِنْ فِعْلِهِ يُوجِبُ كَوْنَهُ حَسَنًا عَدْلًا حِينَ يَقَعُ مِنْهُ لَصِفَةٍ تَرْجِعُ إِلَى نَفْسِ الْفَاعِلِ وَوَجْهِهُ هُوَ عَلَيْهِ ، وَالتَّعْوِضُ عَلَيْهِ فِي الْآخِرَةِ وَالنَّفْعُ بِهِ يَقَعُ بَعْدَهَا مُتَرَاخِيًا عَنْهُ وَهُوَ مُنْقَصِلٌ مِنْهُ وَلَيْسَ بِصِفَةٍ لَهُ ؛ فَلَمْ يَجِبْ أَنْ يَحْسُنَ لِأَجْلِهِ .

يُقَالُ له : فَكَذَلِكَ الْإِرَادَةُ لِلْعَوِّضِ عَلَيْهِ لَيْسَتْ بِصِفَةٍ لَهُ ، بَلْ هِيَ ذَاتٌ مُنْفَصِلَةٌ عَنْهُ وَصِفَةٌ لِفَاعِلِهِ ، لَا لَهُ ؛ فَيَجِبُ أَنْ لَا يَحْسُنَ لِأَجْلِهَا .

وَيُقَالُ لَهُمْ أَيْضًا : فَلَا يَجِبُ حُسْنُ عِقَابِهِ ، تَعَالَى ، لِأَهْلِ النَّارِ فِي الْمَعَادِ لِأَجْلِ

ذنوب ، سَلَقْتُ منهم في هذه الدار ، لأنَّه يجبُ حُسْنُهُ حينَ يَقَعُ مِنْهُ لَصْفَةٌ ترجعُ إليه ووجهُ يَقَعُ عليه ، وتقدُّمُ الإِجرامِ منهم ليسَ بصفةٍ ووجهُ إِنْثِلَافِهِمْ في النارِ ، بل هو شيءٌ منفصلٌ عنه ومُتَقَدِّمٌ عليه ، فلم يَجْزُ حُسْنُ ذَلِكَ لأجلِ الإِجرامِ . وهذا تخلِيطٌ منهم وتركٌ لدينِهِمْ ، إن صاروا إليه .

وقيلَ لهم : فلمَ ذا يَحْسُنُ مِنْهُ الْعِقَابُ حينَ يَقَعُ ؟ فلا يَجِدُونُ إلى ذِكْرِ شيءٍ سبيلاً .
فإن قالَ : إنَّه إذا فَعَلَ الأَلَمُ وهو مريدٌ لتعويضٍ عليه ، قَارَنَتِ الإرَادَةُ لذلكِ فَعَلَ الأَلَمُ في حالِهِ يَصُحُّ أَنْ يَحْسُنَ لِأَجْلِهَا ويكونَ جهةً لكونِهِ حسناً [١٥٦] لمُقَارَنَتِهَا له .

يقالُ له : هذا باطلٌ ، لأنَّه لو قَارَنَتُهُ هذه الإرَادَةُ ولم يَفْعَلِ العوضُ عليه في الآخرة ، لم يَحْسُنِ الأَلَمُ لِأَجْلِهَا . لو فَعَلَ العوضُ وإن لم يَكُنْ مريدًا لإيقاعِهِ ، لَصَارَ الأَلَمُ حسناً ؛ فَرَأَى مَا قُلْتُهُ .

ويقالُ لهم أيضاً : فكذلك ، إذا فَعَلَ الأَلَمُ وهو في تِلْكَ الحالِ عَالِمٌ بآنِهِ سَيُعَوِّضُ عليه ، كَانَ الْعِلْمُ بِذَلِكَ مقارناً لوقوعِهِ وجهةً لكونِهِ حسناً ؛ فقامَ لهذهِ الْعِلَّةِ مقامُ الإرَادَةِ لِلنَّفْعِ عليه . ولا جوابُ عن ذلكِ .

وإن هم قالوا : إنَّ قُبْحَ الضَّرَرِ الواقعِ مِنَ الطِفْلِ وَالبَهِيمَةِ إنما لم يَحْتَجْ في كونه ظلماً قبيحاً إلى القصدِ إلى أن ينفعاً به لِأَجْلِ أَنَّهُ لا يَقَعُ عارياً مِنَ النَّفْعِ إِلَّا وهو قبيحٌ ، فلم يَحْتَجْ في كونه قبيحاً ، إذا وَقَعَ كذلكِ إلى القصدِ إلى أن ينفعَ به ، لأنَّه لا يَقَعُ إِلَّا قَبِيحاً ؛ فلم يَحْتَجْ إلى شيءٍ ، يصيرُ به قبيحاً ويكونُ جهةً لقبْحِهِ زائداً على عُرْوِهِ مِنَ النَّفْعِ .

قِيلَ لَهُمْ : فَكَذَلِكَ كُلُّ ضَرَرٍ ، يَعْلَمُ فاعِلُهُ أَنَّهُ سَيُعَوِّضُ عَلَيْهِ وَيُنْفَعُ بِهِ لَا مُحَالَةً لَا يَقَعُ إِلَّا عَدْلًا حَسَنًا ، فَلَمْ يَحْتَجْ مَعَ فِعْلِ الْعَوْضِ عَلَيْهِ إِلَى قَصْدٍ لِإِقْضَاءِ النِّفَعِ بِهِ ، لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ مَعَ الْعَوْضِ إِلَّا حَسَنًا عَدْلًا . وَلَا جَوَابَ عَنْ ذَلِكَ .

فصل

وإن قالَ منهم قائلٌ : الذي يَدُلُّ على أنَّ القديمَ مريدٌ [٥٦هـ] أَنَّهُ قد ثَبَتَ كَوْنُهُ حَيًّا والْحَيُّ يَصِحُّ كَوْنُهُ مريدًا . وإذا صَحَّ ذَلِكَ فيه ، صَحَّ منه أَنْ يَضْطَرَّ جبريلُ ، عليه السلامُ ، وَمَنْ يَتَوَلَّى خطابُهُ بنفسِهِ مِنَ الملائكةِ والإنسِ إلى العِلْمِ بذاتيهِ ، ثُمَّ إلى العِلْمِ وإلى سماعِ كلامِهِ وإلى العِلْمِ بأنَّ المرادَ بقولِهِ : ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة ٤٣] الأمرُ ، وبقولِهِ : ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [٤١ فصلت ٤٠] الوعيدُ والتهديدُ ، وَأَنَّهُ قد أَوْجَبَ عليه أَداءَ ذَلِكَ عَنْهُ ، فيكونُ عِنْدَ ذَلِكَ مضطراً إلى العِلْمِ بذاتيهِ ووجودِ كلامِهِ ومرادِهِ بِهِ ؛ فإذا عَلِمَ ذَلِكَ المخاطبُ ، أَداءَهُ عنه وَعَلِمَ مرادَهُ وَعَلِمْنَا نحنُ كَوْنَهُ مريدًا لخبرِ الصادِقِ المؤدِّي عنه ، إذا دَلَّتِ المعجزاتُ على صِدْقِهِ .

فيقالُ لهم : إِنَّ كَوْنَهُ حَيًّا لا يُوجِبُ كَوْنَهُ مريدًا ، وإِنَّمَا يُصَحِّحُ كَوْنَهُ كَذَلِكَ ، وكما يُصَحِّحُ كَوْنَهُ مريدًا ، فَإِنَّهُ يُصَحِّحُ كَوْنَهُ كارهاً ومَوْصُوفًا بِضِدِّ الإِرادَةِ ؛ فإذا لم يَكُنْ في أفعاليهِ ما يَدُلُّ بحدوثِهِ وأحكامِهِ على كَوْنِهِ مريدًا ، فَمَا يُدْرِينَا أَنَّهُ مريدٌ ولعلَّهُ أَنْ يَكُونَ كارهاً ؟ فإذا لم يَدُلُّ على كَوْنِهِ مريدًا دليلٌ ، لم يُؤْمَرْ أَنْ لا يَكُونَ مريدًا وإنَّ كَانَ حَيًّا ؛ فكيفَ يَصِحُّ أَنْ يَضْطَرَّ المخاطبُ إلى العِلْمِ بكَوْنِهِ ، تعالى ، على صِفَةٍ ليسَ هو عليها ؟ ومن حَقِّ العِلْمِ أَنْ يَكُونَ تابِعاً للمعلومِ وَأَنْ لا يحصلَ حَتَّى يحصلَ معلومُهُ على ما يتناولُهُ .

وكذلكَ فَإِنَّ وَقوعَ المنافعِ والمَلَأِ والآلامِ [١٥٧هـ] والمضارِّ لا يُوجِبُ كَوْنَهُ مريدًا لِلتَّنَعُّ بِذَلِكَ والإِحسانِ ، وَالْأَوْجِبُ كَوْنَهُ ظالِماً سَفِيهاً ، لأنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَجِبُ فِيمَنْ يَصِحُّ كَوْنُهُ مريدًا لإيقاعِ العوضِ وقصدِ الإِحسانِ ، وإن لم يَقْصِدْهُ وَرُدُّهُ ؛ فإِنَّمَا مَنْ لا يَصِحُّ كَوْنُهُ مريدًا ، فَإِنَّ ذَلِكَ لا يَجِبُ فيه ولا يَصِحُّ أَنْ يَضْطَرَّ أَحَدًا إلى كَوْنِهِ

على صفة ليس هو في ذاته عليها ؛ فَبُطِّلَ ما قَالُوهُ .

ويقال لهم أيضا : إنَّ أَكْثَرَ ما في الذي ذكرْتُم وجوبُ العلم بِصِحَّةِ العِلْمِ بكونِهِ مريداً ، إن كانَ كذلك ، وصِحَّةُ اضطرابِهِ إلى العلمِ بكونِهِ مريداً في الجُمْلَةِ . وذلك لا يجبُ أن يكونَ مريداً بالقول : «صَدَقَ» عِنْدَ دَعْوَى الرسالةِ عليه وفعلٍ ما يخرقُ العادةَ للتصديقِ لِمُدَّعِيهَا ، نحو أن يكونَ قد فَعَلَ ذلكَ لِلْمُصْلَحَةِ واللُّطْفِ . وَلَسْنَا نَعْلَمُ قَصْدَهُ إلى التصديقِ بِهِما ضرورةً ولا بدليلٍ ولا مُوَاضَعَةٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ ولا تَقْدُمُ المُوَاضَعَةِ على مَعْنَى مِثْلِ ما يَسْمَعُهُ مِنْهُ دَلِيلٌ على أَنَّهُ مريدٌ ما وَضَعَهُ أَهْلُ اللُّغَةِ لإِفَادَتِهِ على ما بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ ؛ فَزَالَ ما قُلْتُم .

ويقال لهم : إِنَّا قد أَقَمْنَا الدَّلَالََةَ مِنْ قَبْلُ على أَسْتِحْالَةِ كَوْنِ المريدِ مريداً بِإِرَادَةِ تَوْجُدِ بغيرِهِ أو لا بِمَكَانٍ ، وَأَنَّهُ لا يجوزُ أن يكونَ مريداً إِلَّا بما يقومُ به مِنْ الإِرَادَاتِ ، إن كانَ ذاتاً واحدةً ، أو بِمَا هو مِنْ جُمْلَتِهِ ، إن كانَ جُمْلَةً وكانَ المريدُ هو الجُمْلَةُ .

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ [٥٧ب] كَذَلِكَ وَأَسْتَحَالَ عِنْدَكُمْ قِيَامُ الإِرَادَاتِ بِذَاتِ الْقَدِيمِ ، سُبْحَانَهُ ، أَسْتَحَالَ كَوْنُهُ مريداً ، إِذْ لَيْسَ بَيِّنَةٌ وَبَيِّنُهَا ، إِذَا لَمْ يَقُمْ بِهِ إِلَّا مِثْلُ ما بَيَّنَّاهُ وَبَيَّنَّ كُلٌّ حَيْثُ سِوَاهُ . وَكَذَلِكَ سَبِيلُ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَكُلِّ صِفَةٍ يُفْتَرَضُ وُجُودُهَا ، لا في مَحَلٍّ^١ .

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، أَسْتَحَالَ كَوْنُهُ مريداً على قولِكُمْ وَأَسْتَحَالَ أَيْضاً اضْطِرَّاهُ لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ إِلَى كَوْنِهِ مريداً . وَهَذَا أَيْضاً مُبْطَلٌ لَجَمِيعِ ما يَتَعَلَّقُونَ بِهِ فِي التَّوَصُّلِ إِلَى صِحَّةِ كَوْنِهِ مريداً .

ثُمَّ يَقَالُ لَهُمْ : لو صَحَّ كَوْنُهُ مريداً واضْطَرَّارَ مَنْ يَتَلَقَّى الْخَطَابَ عَنْهُ بِلَا واسِطَةٍ إِلَى كَوْنِهِ مريداً ، لَمْ يَجِبْ عَلَى الْمَلِكِ وَلَا عَلَى مَنْ يُوَدِّي إِلَيْهِ طَاعَةَ اللَّهِ ، عَزَّ وَجَلَّ ،

١ محل : إضافة في الهامش الأيمن ، مشار إليها في هذا الموضع بدل (مكان) ، مشطوب في الأصل .

حتى يعلم أنه مُنعم عليه ومُحسِن إليه بما فعَلَهُ مِنَ اللَّدَاتِ والمنافعِ العاجِلَةِ ، وأن يصحَّ أن يعلم ذلكَ حتى يتَقَدَّمَ علمُهُ بوجودِهِ وقَدَمِهِ ، وأنه غنيٌّ ، لا تجوزُ عليه المنافعُ والمضارُّ ، وأنه لم يَفْعَلِ المَلَأَ والمنافعِ في الحيِّ لِتَنفَعِ نَفْسِهِ ، تعالى ، ولا لِذَنبِ صَرَرٍ عنها ولا لَشَهْوَةٍ ووَطَرٍ له في الفعلِ ولا لِتَنفَعِ غَيْرٍ مَنْ فَعَلَ فيه اللَّدَةُ ، وأنه إِنَّمَا فَعَلَهَا فيه لِقَصْدٍ نفعِهِ بها والإحسانِ إليه بِفِعْلِهَا حتى إذا علمَ ذلكَ ، وَجَبَ عليه عِنْدَهُمْ أن يَعْبُدَهُ وَيُؤَدِّيَ عَنْهُ وَيَبْذُلَ له التَّعَبُّدَ والطاعةَ .

[١٥٨] فَإِنْ كَانَ المَخَاطَبُ قد تَقَدَّمَ علمُهُ بذلكَ ، فقد عَلِمَ كونهُ ، تعالى ، مريدًا ، وَاسْتَغْنَى بِتَقَدُّمِ عِلْمِهِ بذلكَ عن أَضْطِرَارِهِ إلى العلمِ بأنَّه مريدٌ . ولو لم يَكُنْ علمُ ذلكَ مِنْ حَالِهِ ، فَأَضْطَرَّاهُ المَخَاطَبُ إلى العلمِ بكونِهِ مريدًا في الجُمْلَةِ ولما يقصدهُ بالخطابِ لا يُوجِبُ كونهُ عَالِمًا بأنَّه مُنعمٌ عليه باللَّدَاتِ التي يخلطُها فيه وقاصِدٌ بها نَفْعَهُ . ومتى لم يعلمَ ذلكَ ، لم يَجِبْ عليه طَاعَتُهُ والأَدَاءُ عَنْهُ .

فإن قالوا : فقد يصحُّ أن يضطرَّ المَخَاطَبُ إلى العلمِ بذاتِهِ وذاتِ كلامِهِ وأنه كلامٌ له وإلى العلمِ بِمُزَادِهِ وإلى العلمِ بأنَّه مُحسِنٌ إليه ومُنعمٌ عليه بما فعَلَهُ مِنَ اللَّدَاتِ فيه ؛ فإذا أَضْطَرَّه إلى العلمِ بذلكَ ، وَجَبَتْ عليه طَاعَتُهُ .

يقالُ لهم : فليس يصحُّ على هذا الأصلِ أن يعلمَ أَخَذَ أَنَّ اللهَ مَخَاطَبٌ له إِلَّا بَأَن يَعْلَمَ ضرورةَ وجودِهِ وما هو عليه مِنَ الحِكْمَةِ والصفَاتِ ، وأنه غنيٌّ غَيْرُ مُحْتَاجٍ ، وأنه قاصِدٌ بما يخرقُ به العادةَ وبما سمعهُ مِنْ خطايِهِ قَصْدًا للتصديقِ به ، وأنه مُحسِنٌ مُنعمٌ بما يَفْعَلُهُ مِنَ الذَّادِ عِبَادِهِ وإيلاهِمُ أيضًا . وهذا يُوجِبُ أَنَّهُ لا يصحُّ العلمُ بأنَّه مُريدٌ إِلَّا مَعَ زَوَالِ المِخْنَةِ والتكليفِ والاضطرارِ إلى هَذِهِ المعارِفِ . وهذا يُبْطِلُ المِخْنَةَ والتكليفَ [٥٨ب] وَيُغْنِي عن بعثَةِ الرسلِ . وذلكَ ما لا يصيرونَ إليه ؛ فَبَطُلَ كُلُّ مَا يَتَعَلَّقُونَ به مِنْ جهةِ العقلِ في كونهِ مريدًا . وباللهِ التوفيقُ .

فصل

فإن قال هذا الفريق من القدرة : إنما يُعلم كونه مريدًا بأدلة السَّمْعِ دون قَضِيَّةِ العقل ، إذ ليس في العقل ما يدلُّ على أنه مريد . والسَّمْعُ الدَّالُّ على ذلك قوله ، عز وجل : ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [١٦ النحل ٤٠] وقوله : ﴿ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ ﴾ [١٣ الرعد ١١] وقوله : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْإِسْلَامَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْكُفْرَ ﴾ [٢ البقرة ١٨٥] وقوله : ﴿ قَعَالَ لِمَا يُرِيدُ ﴾ [١١ هود ١٠٧] وقوله : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ ﴾ [٤ النساء ٢٨] في أمثال هذه الآيات التي أُخبر فيها عن كونه مريدًا .

فيقال لهم : إنَّ تَعَلُّقَكُمْ في هذا بالسَّمْعِ من عظيم غَفْلَتِكُمْ لأجل أنَّ جميع هذه الآيات وما جرى مجراها ليست تكون خبرًا عن كونه مريدًا لأجnasها وصيغها ، وإنما تكون خبرًا عن ذلك ، متى علم أنَّ الْمُتَكَلِّمَ بها قاصدًا مريدًا للإخبار بها عن كونه كذلك . ومتى لم يعلم هذا من حاله ، لم يعلم كونها خبرًا . وهذا يُوجب تقدُّم العلم بكونه مريدًا على العلم بكونه هذو الأقاويل خبرًا .

فإن عادوا يقولون : إنما نعلم كونه مريدًا لِعِلْمِنَا [١٥٩] بكونه هذو الأقاويل خبرًا .

قيل لهم : هذا باطل ، لأنكم إنما تعلمون كونها خبرًا بعدَ عِلْمِكُمْ بكونه مريدًا على ما بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ ؛ فَبَطَلَ التَّعَلُّقُ في ذلك بالسَّمْعِ .

ويقال لهم : إذا لم يَكُنْ في العقل عندكم دليلٌ على كونه مريدًا ، اسْتَحَالَ على أصولِكُمْ وُزُودُ السَّمْعِ بإثباته مريدًا وإثبات إرادته له ، لا يدلُّ العقلُ عليها ، كما قلْتُمْ لأهل الحق : إذا لم تَكُنِ العقولُ دالةً على إثباتِ الْبَدَنِ لِلَّهِ ، تعالى ، اسْتَحَالَ أن يَرِدَ سَمْعٌ بإثبات ذلك . وكلُّ هذا يُبْطِلُ التَّوَصُّلَ إلى كونه مريدًا بما ذكروه من جهة السَّمْعِ والعقلِ على أصولِهِمِ الْبَاطِلَةِ .

فصل الكلام على البغداديين في هذا الباب

قال : وجميع هذا الذي قدّمناه من الكلام على البصريين لازم للبغداديين ، لأنهم يزعمون أن الله ، سبحانه ، ليس بشريد . وقد أوضحنا أن القول «صدق» الذي هو عندهم هذه الأصوات والأفعال الخارقة للعادة لا يصح أن تدل [٥٩ب] على صدق مُدّعي الرسالة إلا بأن يعلم أنه قاصد إلى الدلالة على ذلك ؛ فإذا لم يكن عندهم مريدا ، وجب أن لا يصح أن يدل على ذلك بقوله ولا يفعله .

ويقال للبغداديين أيضا : إذا كان القديم ، سبحانه ، يفعل مثل المعجز في جنسه ووجهه وخرقه للعادة مع العلم بوقوعه منه ، وإن لم يكن ذلك معجزا ولا دالا على الصدق ؛ فبم ذا ينفصل المعجز ممّا ليس بمعجز ؟

فإن قالوا : يكون ما يفعل عند دعوى النبوة مقترنا بها .

قيل لهم : أوليس قد يفعل زيد عند دعوى الرسالة والتوكيل عليه ما يقول مُدّعي ذلك أنه يفعل تصديقا له ؟ ثم لا يعلم أنه مصدق له بذلك ، متى لم يعلم أنه قاصد به التصديق ، بل لو علمنا أنه لا يقصد به ذلك أو يقصد به غير ما قاله ، لم يكن دليلا مع العلم به وإن فعل مقترنا بالدعوى .

وإذا كان ذلك كذلك ، علم أنه ، متى لم يعلم ، تعالى ، مريدا للدلالة على التصديق بما يفعل ، لم يكن تصديقا ولا دالا على ذلك ، وبطل ما قالوه .

فإن قالوا : إذا علم ، تعالى ، أن مثل ما يفعله من القول والفعل ، إذا وقع ممّا ، كان تصديقا لمُدّعي الرسالة ، وجب أن يدل مثله من فعله ، تعالى .

قيل لهم : إذا كنا قد بينّا أن ما يكون دالا على التصديق من القول والفعل ، لم يدل لجنسه وصورته ولا لتقدم مواضع أهل اللغة على دلاليته ، وإنما يكون دليلا ،

[١٦٠] إذا عَلِمْنَا قَصْدَ فَاعِلِهِ إِلَى التَّصَدِيقِ بِهِ ؛ فَبَطَلَ مَا قُلْتُمْ .

وكما أَنَّ هَذَا الْأَصْلَ يُبْطَلُ عَلَى الْبَغْدَادِيِّينَ كَوْنُهُ مَصَدَّقًا لِلرُّسُلِ بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ ، فَهُوَ أَيْضًا عِنْدَنَا وَعِنْدَ إِخْوَانِهِمْ مِنْ قَدَرِيَّةِ الْبَصَرِيِّينَ يُبْطَلُ عَلَيْهِمْ طَرِيقُ الْعِلْمِ بِكَوْنِهِ مُنْعَمًا وَمُحْسِنًا وَمُثَبِّتًا وَمُعَاقِبًا وَمُسْتَصْلِحًا بِفِعْلِ مِنَ الْأَفْعَالِ وَكَوْنِهِ مُكَلِّفًا وَمُخَيِّرًا وَأَمْرًا وَنَاهِيًا وَمَوْعِدًا وَمُتَوَعِّدًا وَمُعْظَمًا وَمُهَيِّنًا ، إِنْ كَانَ الْكَلَامُ فِعْلًا مِنْ أَفْعَالِهِ ، وَهُوَ هَذِهِ الْأَصْوَاتُ ، لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَكُونُ تَكْلِيفًا وَخَطَايَا وَأَمْرًا وَنَهْيًا وَخَيْرًا بِالْقَصْدِ إِلَى ذَلِكَ ؛ فَمَنْ لَا قَصْدَ لَهُ ، لَا يَصِحُّ كَوْنُهُ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ مُكَلِّفًا لَشَيْءٍ وَلَا أَمْرًا بِهِ .

وقد بَيَّنَّا فِي أَصُولِ الْفَقْهِ وَنَقْضِ النِّقْضِ وَغَيْرِهِمَا بُطْلَانَ قَوْلِ الْبَغْدَادِيِّينَ أَنَّ الْأَمْرَ [وَالْخَيْرَ]^١ بِهِذِهِ الْأَصْوَاتِ أَمْرٌ وَخَيْرٌ لَأَنْفُسِهِمَا وَأَنَّهُمَا لَيْسَا مِنْ جِنْسٍ مَا هُوَ بِصَوَرَتَيْهِمَا بِمَا يُغْنِي الْبَيِّنُ مِنْهُ ؛ فَبَطَلَ مَا قَالُوهُ .

١ عند : علي د ، الأصل . محاولة تصحيح من قبل الناسخ .

٢ ما بين الحاصرتين انهدامة في الأصل .

فصل

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ مِّنَ الْمُخْتَجِرِينَ لَهُمْ : يَجُوزُ أَنْ يَعْلَمَ الْبَغْدَادِيُّونَ أَنَّ قَوْلَ اللَّهِ ، تَعَالَى ، أَمَرَ وَنَهَى وَخَبَرَ [٦٠ب] وَتَكَلَّمَ وَإِنْ وَجَدَ مِنْ جَنْبِهِ وَصُورَتِهِ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ ، بَأَنْ يُخْبِرَ النَّبِيُّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، عَنْهُ بَأَنَّهُ قَدْ أَمَرَ وَأَخْبَرَ بِقَوْلِهِ ، وَأَنْ يَعْلَمُوا ذَلِكَ بِصِغَةِ الْقَوْلِ وَصُورَتِهِ .

قِيلَ : هَذَا نَهَايَةُ الْبُعْدِ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَصْحَحُ أَنْ يَعْلَمَ الرَّسُولُ أَنَّ كَلَامَهُ أَمَرَ وَخَطَابٌ وَخَبَرٌ ، مَتَى صَحَّ عِلْمُهُ بِأَنَّهُ ، تَعَالَى ، مَرِيدٌ قَاصِدٌ ؛ فَإِذَا لَمْ يَعْلَمْهُ مَرِيدًا ، لَمْ يَعْلَمْهُ مَخَاطِبًا وَأَمْرًا وَنَاهِيًا ؛ فَكَيْفَ تَعْلَمُ الْأُمَّةُ مَا لَا يَصْحَحُ أَنْ يَعْلَمْهُ ؟ فَرَأَى مَا قَالُوهُ .

هَذَا عَلَى أَنَّ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ ، مَتَى لَمْ يَكُنْ مَرِيدًا وَيَتَقَدَّمَ عِلْمُ الْمَكْلُفِ بِكَوْنِهِ كَذَلِكَ ، لَمْ يَصَحَّ أَنْ يَعْلَمْ لَهُ ، تَعَالَى ، رَسُولًا ، وَلَا أَنَّ مَا يَظْهَرُ عِنْدَ قَوْلِهِ مُعْجَزٌ وَتَصْدِيقٌ لَهُ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، فَسَدَ مَا قَالُوهُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ .

فصل الكلام على معمر والجاحظ وكل قائل منهم بفعل الطَّبَاع في هذا الباب

ويجب ، رحمكم الله ، بكل ما بَيَّنَّاهُ بَطْلَانُ دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ عَلَى قَوْلِ مُعَمَّرٍ^١ وَالْجَاحِظِ وَالنَّظَّامِ ، إِذَا قَالُوا : إِنَّ اللَّهَ ، سُبْحَانَهُ ، يَفْعَلُ كَثِيرًا مِنَ الْأَعْرَاضِ بِإِجَابِ خَلْقِهِ الْجِسْمِ ، لَأَنَّا إِذَا كُنَّا [١٦١] قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ مِنْ حَقِّ الْمَعْجَزِ أَنْ يَكُونَ وَاقِعًا مِنْ قِبَلِ اللَّهِ ، عَزَّ وَجَلَّ ، وَمَرَادًا بِهِ التَّصْدِيقُ ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا يَدُلُّ بِهِ عَلَى ذَلِكَ بِطَرِيقِ الْاِخْتِيَارِ وَعَلَى وَجْهِ دَلَالَةِ الْمُؤَاضَعَةِ .

وكان القائل بفعل الطَّبَاعِ مِمَّنْ ذَكَرْنَا يَزْعُمُ أَنَّ خَيْرَ الْجَدْعِ وَكَلَامِ الذَّنْبِ وَتَسْبِيحِ الْحَصَى - إِنَّ أَثْبَتَهُ - وَتَغْيِيرِ الْجِسْمِ وَالْهَيَاتِ وَالْمَوْتَ الْحَادِثِ بَعْدَ الْحَيَاةِ وَالْحَيَاةِ بَعْدَ الْمَوْتِ وَالْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ وَالزَّلَازِلَ وَالْأَمْطَارَ وَحَرَكَاتِ النُّجُومِ وَالانْفِصَالِ إِلَى أَمْثَالِ ذَلِكَ فِعْلُ الْجِسْمِ بِطَبْعِهِ وَأَنَّهُ لَيْسَ بِفِعْلِ اللَّهِ ، سُبْحَانَهُ ، وَلَا مِنْ قَبْلِهِ وَلَا مَوْقُوفٌ وَمَقْصُورٌ عَلَى أَحَدٍ [إِدْ ، فَلَمْ] يَجْزُ أَنْ يَكُونَ مَا يَوْجَدُ مِنْ فِعْلِ الْجِسْمِ بِطَبْعِهِ دَلِيلًا عَلَى صِدْقِ^٢ وَمُدْعَى^٣ الرِّسَالَةِ ، لَأَنَّهُ غَيْرُ مُتَعَلِّقٍ بِهَا وَلَا [وَاقِعٌ] بِطَبْعِ الْجِسْمِ مِنْ أَجْلِهَا ، وَإِنَّمَا الطَّبْعُ يَوْجِبُهُ ، حَصَلَتِ الدَّعْوَى لِلرِّسَالَةِ أَوْ لَمْ تَحْصُلْ .

وقد قال البصريُّونَ والبغدادِيُّونَ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ : إِنَّ الْقَائِلِينَ مِنْهُمْ بِفِعْلِ الطَّبَاعِ لَا يَصْحُحُ مِنْهُمْ مَعْرِفَةُ النُّبُوَّةِ .

١ هو معمر بن عباد السُّلَمِيُّ (ت ٢١٥هـ / ٨٣٠م) ، صاحب المَعْرِثَةِ ، من متكلمي المعتزلة . عنه ذكر المعتزلة (للبلخي) ١٣-١٤ ، الفهرست (للنديم) ١/٢٤٤-٥٧٥ ، طبقات المعتزلة (للقاضي عبد الجبار) ٢٤٥-٢٤٧ [الطبعة السادسة] ، سير أعلام النبلاء ١٠/٥٤٦ ، طبقات المعتزلة (لابن المرتضى) ٥٤-٥٦ [الطبعة السادسة] ، لسان الميزان ٧/١٤ (٨٥٨٠) ، الأعلام ٧/٢٧٢ .

٢ انهدامة في الأصل .

٣ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٤ انهدامة في الأصل .

ونحنُ نقولُ : إنَّه لا يُمكنُ أخذَ مِنَ القدريةِ التَّافينِ لكونِه مُريدًا والمُتدَّعونَ لكونِه كذلكَ مِنْهُم ولا للقاتليينَ^١ بِفعلِ الطَّبائعِ معرفةَ النبوةِ وكونِ المعجزِ معجزًا دالًّا على تصديقِ الرُّسُلِ . ومَن لم يَعْلَمْ ذلكَ ، فقد جهَلَ النبواتِ . والجهلُ بها لا يَقُفُ إلَّا مِن كافرٍ باللهِ ؛ فيجبُ إكفارُ جميعِهِم بالجهلِ بذلكَ .

[٦١ب] وهذِهِ جُمْلَةٌ كافِيَةٌ فِي صِحَّةِ بعثةِ الرُّسُلِ مِنَ اللَّهِ ، عزَّ وجلَّ ، ووجهِ الحكمةِ فِي ذلكَ والرَّدَ على البراهمةِ وأحكامِ المعجزاتِ مقنعةً . وقد تَكَلَّمْنَا فِي التمهيدِ^٢ بِجُمْلَةٍ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسِ تُفْنِي النَّظَرَ فِيهَا . وَبَسَطَ شِوْخُنَا الْكَلَامَ عَلَيْهِم فِي ذَلِكَ . وَالَّذِي يَجِبُ الْآنَ اسْتِيفَاءُ الْقَوْلِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى صِدْقِ نَبِيِّنَا ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ .

١ للقاتلين : للفاعلين ، الأصل .

٢ هو تمهيد الأوائل وتلخيص الأوائل (ط) . يُنظَرُ هُنَاكَ بِابِ الْكَلَامِ عَلَى الْيَهُودِ فِي ثَبَاتِ نُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ ، ﷺ ، وَالرَّدَ عَلَى مَنْ أَنْكَرَهَا وَطَعَنَ فِيهَا مِنَ الْمَجُوسِ وَالصَّابِيَةِ وَالنَّصَارَى ١٥٦ فِصَاعِدًا .

باب الكلام في ذكر الدلالة على إثبات نبوة نبينا محمد ، عليه السلام

إن قال قائل : إنَّ جميع ما قَدَّمْتُمُوهُ إِنَّمَا يدلُّ على جوازِ البعثة ولا يدلُّ على وقوعها . وكذلك قولهم ، فلا يجبُ أن يكونَ ما دلَّ على ثبوتِ نبوة في الجملة دلالة على التعيين ؛ فما الدليلُ على ثبوتِ نبوة نبيكم محمد ، صَلَّى اللهُ عليه ؟

يقالُ له : الذي يدلُّ على ذلكَ ظهورُ المعجزاتِ التي قد كَشَفْنَا مِنْ قَبْلُ وَجْهَ دلالتها على صِدْقِ مُدَّعي النبوة .

ومعجزاته ، عليه السلام ، على ضَرْبَيْنِ . فضرِبَ منها معلومٌ ظهورُهُ مِنْ قَبْلِهِ ، عليه السلام ، [٦٢] وعلى يده ضرورةٌ وهو القرآن . والضرِبُ الآخرُ مِنْ آياته معلومٌ بنظرٍ وأَمْتِدَالٍ ، نحو حنينِ الجذعِ وكلامِ الذئبِ ومجيءِ الشجرة وكلامِ الذراعِ وأنشاقِ القمرِ ، وغير ذلكَ مِمَّا نذكرُهُ مِنْ بَعْدُ . ونذكرُ الدلالةَ على نبوِّهِ وصحةِ الخبرِ عنه .

ويجبُ أن نبدأ بذكرِ الدلالةِ على نبوِّهِ بإعجازِ القرآن . فنقولُ وباللهِ التوفيقُ : إنَّ الدلالةَ لا تَتِمُّ إِلَّا بِأَنْ نعلمَ أَنَّهُ ، عليه السلام ، قَدْ أَدَّعَى النبوةَ وَأَلْزَمَ اتِّبَاعَهُ والعلمَ بصدقِهِ ، وَأَنَّ القرآنَ قد ظَهَرَ مِنْ جِهَتِهِ ، وَأَنَّهُ ، عليه السلام ، تَحَدَّى العربَ بِأَنْ تَأْتِيَ بِمِثْلِهِ أو بِمِثْلِ سورةٍ منه ، وأنَّهُمْ لم يَأْتُوا بِذلكَ مع طُولِ التَّحَدِّي بِهِ ولا عارضُوهُ ، مع العلمِ بِشِدَّةِ جُرْصِهِمْ وَتَوَفُّرِ ذَوَاعِيهِمْ وَهَمَمِهِمْ على مُعَارَضَتِهِ وَقَضِّ جَمْعِهِ ، وعلى أَنَّهُمْ إِنَّمَا عَدَّلُوا عن معارضتِهِ ، لِتَعَدُّرِ ذلكَ عَلَيْهِمْ وَأَمْتِنَاعِهِ ، لا لِوُجْهِ غيرِ ذلكَ ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا تَعَدَّرَ عَلَيْهِمُ الْإِتْيَانُ بِمِثْلِهِ أو بِمِثْلِ سورةٍ منه لِأَمْرَيْنِ . أحدهما ما فيه مِنْ عَجِيبِ النَّظْمِ وَبَدِيعِ الْخَارِجِ عن جميعِ أَوْزَانِ كَلَامِهِمْ وَنُظْمِهِ ، مع أَنَّ مفرداتِ كَلَامِهِ وَالْفَاظِ وَكَلَامِهِم الذي مِمَّا يَنْطُقُونَ وَيَتَكَلَّمُونَ بِهِ مُتَمَكِّنُونَ مِنَ الْإِتْيَانِ بِهِ [٦٢ب] نَثْرًا وَنَظْمًا ، يُخَالِفُ النَّظْمَ الذي وَرَدَ عَلَيْهِ وَتُخْلِدُوا بِهِ .

والوجه الآخر ما فيه من الفصاحة والبلاغة المتجاوزة لِقُدْرِ ما يتأتى لهم ويعتادونه من الفصاحة ، وسواء تَجَاوَزَ قَدْرُ بلاغتهم بشيءٍ مُتَّفَاوِتٍ عَظِيمٍ أو بِقُدْرِ يَسِيرٍ بَعْدَ أَنْ يَعْلَمَ تَمَيُّزُهُ مِنَ المِزِيَةِ مِنْ بلاغَتِهِمْ ، فإذا ذَلَّلْنَا على هَذِهِ الجملة ، وَصَحَّتْ الحُجَّةُ وزالت الشبهة وَالْخَفَنُا بذلك كلِّ ما هو تَوَابِعُ كُلِّ فصلٍ منه وما يدخل في بابِهِ مِمَّا تَجِدُونَهُ بَيِّنًا مَشْرُوحًا . إن شاء الله .

والدليل على صِحَّةِ هذا الترتيب أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ إقامَةُ الدليل بالمعجزِ على ثُبُوتِهِ مِنْ يَدِ الرِّسَالَةِ . وكذلك ، فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ الاستدلالَ على ثُبُوتِهِ بِمُعْجَزٍ ، لَمْ يُعْلَمَ ثبُوتُهُ وظهورُهُ . وهذا مِمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ .

وكذلك فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ ما ظَهَرَ معجزٌ لِمُدَّعِي الرِّسَالَةِ ، وَلَمَّا يَتَّخِذْ بِمِثْلِهِ نَصًّا وَنُطْقًا أو بما يقوم مقام النُّطْقِ بذلك . وصورة تَحْدِيهِ هو نفسُ قولِهِ : الذي يَدُلُّ على ثُبُوتِي أَنَّ اللهَ ، تعالى ، يُؤَيِّدُنِي بما لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنَ العبادِ فِي جَنِيِّهِ أو الوجه الذي يَقَعُ عليه ، بنفسِي هذا القول تَحَدُّ ، وإنْ لَمْ تَظْهَرْ مُنَازَعَةٌ لَهُ فِي ذَلِكَ وَرَدُّ عَلَيْهِ ، لو ظَهَرَ ذَلِكَ مِنْ أَمْتِهِ أو بَعْضِهَا .

وكذلك فَإِنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَنَّ ما تَحَدَّى بِمِثْلِهِ معجزٌ ، متى لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهم لَمْ يُعَارِضُوهُ وَيَأْتُوا بِمِثْلٍ ما أَخْتَجَّ بِهِ ، لِأَنَّهُمْ لو أَتَوْا بِمِثْلِهِ ، لَبَطَلَتْ حُجَّتُهُ .

وكذلك فَإِنَّهُ لَا يَثْبُتُ [١٦٣] بِتَرْكِهْمَ لِمُعَارَضَتِهِ كَوْنُهُ معجزًا ، إِلَّا بَأَنَّ يَعْلَمَ أَنَّهم عَدَلُوا عَنْ ذَلِكَ ، لِتَعَدُّرِ مِثْلِهِ عَلَيْهِمْ فِي حُسْنِ النِّظْمِ وَقَدْرِ البِلاغَةِ ، لَا يُوجِبُ مِنْ التَّدْبِيرِ والرَّايِ ودخول شبهة عليهم أَوْجَبَتْ عدولهم عن المعارضة مع التَّمَكُّنِ مِنْ ذَلِكَ ، لِأَنَّهُمْ إِنْ تَرَكُوا الْمُعَارَضَةَ لَا لِتَعَدُّرٍ ، بَلْ لَخَوْفٍ أو عَارِضٍ أو رَأْيٍ أو شِبْهَةٍ دَخَلَتْ عَلَيْهِمْ ، لَمْ يَثْبُتْ كَوْنُهُ معجزًا ، وَلَمْ يَثْبُتْ أَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامِهِ أو كَلَامِ بَعْضِ أَهْلِ لُغَتِهِ وَلِسَانِهِ .

فأما وجوب العلم بأنه إنما تُعَدَّرَتْ عليهم معارضته لخروج نظمِهِ وبلاغتِهِ عن الحدِّ والقَدْرِ الذي يَتَمَكَّنُونَ منه وقد جَزَتْ عادتُهُمْ بِمِثْلِهِ ، فقد قاله أَكْثَرُ القائلينَ بِإِعْجَازِ القرآنِ .

والأوَّلَى عِنْدَنَا أَنَّهُ لو كَانَ نَظْمُ القرآنِ وَقَدْرُ بلاغَتِهِ وفصاحة ألفاظِهِ مِمَّا كانوا قَادِرِينَ على مِثْلِهِ قَبْلَ التَّحْدِي لَهُمْ وَمُعْتَادَ عِنْدَهُمْ تَأْتِي ذَلِكَ لَهُمْ وإمكانه ، ثُمَّ مُنِعُوا مِنْ ذَلِكَ بِرَفْعِ القدرةِ عَلَيْهِ أو بالصَّرْفَةِ عنه والإِذْهَابِ بِمَعْرِفَةِ ذَلِكَ عن قلوبِهِمْ مع الجِرْصِ على فِعْلِهِ وعلمِهِم بذلكِ مِنْ قَبْلُ ، لَكَانَ ذَلِكَ أَيْضًا آيَةً عَظِيمَةً ، لكن قد عَلِمَ بما نَذَرْنَاهُ مِنْ بَعْدُ أَنَّهُ وَارِدٌ بِنَظْمِ مَا تَكَلَّمَتِ العربُ قَطَّ بِمِثْلِهِ وعلى حَدِّ مِنْ البلاغةِ مَا أَنتَهَتْ قَطَّ إِلَيْهِ بلاغَتُهُمْ وعلومُهُمْ ؛ فَبَانَ بِهَؤُلَاءِ الجملةِ وجوبُ الترتيبِ الذي ذَكَرْنَاهُ فِي هَذِهِ الدَّلَالَةِ .

ونَحْنُ الآنَ نَذُلُّ على [٦٣] كُلِّ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ بِحَتَّاجٍ إِلَى دَلِيلٍ ، لِأَنَّ مِنْهَا مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ لَكُونِهِ معلومًا ضرورةً .

فَمِنْ ذَلِكَ حَصُولُ العِلْمِ ضرورةً بِأَدْعَائِهِ ، عليه السلامُ ، النبوةُ ، والزَّامِمْ طَاعَتَهُ والانقيادَ لَهُ وَتَكْلُفُ الأَعْمَالِ وَالْمَشَاقِّ والعدولِ عن الراحةِ بِتَرْكِ ذَلِكَ واللذاتِ وكثيرٍ مِنْ عَادَاتِهِمْ وطرائِقِهِمْ ومذاهِبِهِمْ . وهذا مِمَّا يُعَلِّمُ ضرورةً مِنْ حالِهِ ، كما يُعَلِّمُ ضرورةً كَوْنُهُ بِمَكَّةَ والمدينةِ ، وما كَانَ مِنْ غَزَوَاتِهِ وحروبِهِ المشهورةِ ؛ فهذا الفصلُ [لا] يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ .

وكَذَلِكَ فَإِنَّ ظَهْوَرَ القرآنِ عَلَيْهِ والعلمَ بِأَنَّهُ مِنْ قَبْلِهِ ظَهَرَ ، وَمِنْ جِهَتِهِ تُجَمُّ دُونَ كُلِّ أَخِي مِنْ شَيْعَتِهِ ، وَكُلٌّ مِنْ عَدَائِهِمْ مِنْ مُخَالِفِيهِ مِنْ أَهْلِ لُغَتِهِ وَغَيْرِهِمْ ، معلومًا بِأَضْطِرَارٍ وَبِمِثْلِ الطَّرِيقِ الذي مِنْهُ يُعَلِّمُ أَنَّ قَفَا تَبَلُّكِ مِنْ شِعْرِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ ، وَأَنَّ عَفَّتِ الدِّيارُ مِنْ قَبْلِ لَبِيدٍ ، وَأَنَّ الكِتَابَ لِسَيَّوِيهِ ، وَأَنَّ الْمُوطَأَ لِمَالِكٍ ، وَبِمِثْلِ كُلِّ

طريق نَعْلَمُ به شعر كُلِّ شاعرٍ وخطابة كُلِّ خطيبٍ وكتاب كُلِّ مُصَنِّفٍ اشتهر أمرُهُ ؛
وزالت الشبهة في بابِهِ .

وليسَ في أحدٍ مِمَّنْ قَدْخَ في نبؤَتِهِ مِنْ أَهْلِ الْمُلْكِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْبِرَاهِمَةِ وَالْأَوَائِلِ مَنْ
يُرْوَمُ الْقَدْخَ فِيهَا بِانْكَارِ ظُهُورِ الْقُرْآنِ [١٦٤] مِنْ جِهَتِهِ وَإِضَافَتِهِ إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الْعَرَبِ
أَوِ الْعَجَمِ أَوْ مِنْ أَهْلِ عَصْرِهِ وَمَنْ قَبْلَهُمْ أَوْ بَعْدَهُمْ ؛ فِهَذَا أَيْضًا مِمَّا يُعْلَمُ ضَرُورَةُ ،
وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى دَلَالَةٍ . وَبِاللَّهِ نَسْتَعِينُ .

فصل القول في أنه ، عليه السلام ، قد تحدّى العرب بمثله

فإن قال قائل : فمن أين لكم الآن على الترتيب الذي وصفتُم أنه ، عليه السلام ، تحدّى قومه وغيرهم من أهل لغته أن يأتوا بمثله إلى أن ينظر هل عارضوه فيه أم لا ؟ وما أنكرتم من أنه لم يتحدّهم قطّ بمثله ؟ فلذلك لم يتعاطوا معارضته . ولو أنه تحدّاهم بذلك وفرّعهم بالعجز عنه والقصور عن معارضته ، لم يلبثوا أن يعارضوه ، وإنما كان يتلوه عليهم لتعريف السير والشرائع وما يتضمّنه من الآداب والأحكام ؛ فأما أن يكون أدعاه معجزا له وفرّعهم بالعجز عن مثله ، فلا أصل لذلك .

ومتى لم يصحّ لكم أنه تحدّى بذلك ، خرّج عن كونه معجزا وصار بمثابة سائر أقواله وأفعاله وتصرفه الذي لم يتحدّهم بمثل شيء منه ؛ فدلّوا على تحدّيه بذلك ، إن كنتم قادرين !

يقال له : وهذا الفصل أيضا قد بلغ في الظهور [٦٤ب] والشهرة ولزوم العلم القلوب وبطلان^٢ السني المخالفين والموافقين له بذكره وبلغ في الشهرة والظهور المبلغ الذي يعلم ضرورة ويستغنى فيه عن تعاطي الدلالة .

وبمثل ما به علمنا ظهوره بمكة والمدينة ودعوته إلى نفسه وحروبه الواقعة بينه وبين مخالفيه وما شهر من معازيه وإيمان من آمن به وأتبعه من أصحابه إلى غير ذلك ، فعلم تحدّيه بمثل القرآن أو سورة من مثله ، فجحد ما علم من تحدّيه بمثابة جحد جميع ما ذكرناه من أحواله الظاهرة المعلومة بطريق النظر .

ولا وجّه للاحتجاج على صحّة ما يُعلم وقوعه وحصوله بأضطرار ، ولأنّ جاحد

١ أن : أو ، الأصل .

٢ وبطلان : وبطلان ، الأصل .

المعلوم من ذلك ضرورة أقرب إلى أن يجحد كل ما نُورده ونحتج به عليه في ذلك بما يقصر عن الضرورة ، كما أن جحد الشوفسطائي والسقني العلم المشاهدات وما تواترت به الأخبار يمنع من مناظرته ، لأننا لا يمكننا أن نبليغ مناظرة آتية ، وإن انتهينا فيها إلى أبعد غاية ، إن صححت مناظرته ، إلى شيء يزيد على الضرورات ؛ فإذا حمل نفسه على جحدها ، فهو بأن يجحد ما طريقه النظر والحجة أقرب وإليه أشرف . ولا وجه لمناظرة من هذه حاله .

فإن قالوا : كيف يجوز أن يكون العلم بتخدييه ، عليه السلام ، بمثله معلوماً ضرورة مع جحد من جحد [١٦٥] ذلك من المسلمين المقيدين بنبؤيه ، كهشام القوطي وعباد الصيمري صاحبه ومن قال بقولهما ؟ وقد علمنا أنهما لا يجوز أن يقولوا أنه ادعاه دليلاً على نبؤيه مع قولهما أن جميع الأعراض غير دالة على شيء من حيث كانت معلومة بدليل ، لأن هذا مناقضة ظاهرة وأنه لا يجوز أن يكون تخدييه بمثله معلوماً ضرورة ؛ وهما يجحدان ذلك ، لأن العاقل لا يجوز منه حمل نفسه على جحد الضرورات .

فيقال لهم : قد بينا فيما سلف أن تخدييه واحتجاجه به معلوم ضرورة وأن العلم بذلك كالعلم بكونه ، عليه السلام ، في العالم وأدعائه وما كان من حُرُوبه وغزواته . وإذا كان ذلك كذلك ، وجب أن يكون هشام وعباد جاحدين للضرورة ، إن صح عنهما جحد تخدييه بمثل القرآن .

وليس يمتنع عندنا على الواحد والاثنتين ومن جرى مجراهما جحد الضرورات ، وإن

١ من أتباع السقنيّة . يُنظر الفهرست ٤٢٢/١/٢ . عنها وعن الشوفسطائيّة يُنظر هنا الصفحة التالية ١٢٢ .

٢ مناظرة : إضافة في الهامش الأيمن ، مُشار إليها في هذا الموضوع من الأصل .

٣ معلوماً : معلوم ، الأصل .

٤ وأدعائه : وادعاه ، الأصل .

أمتنع ذلك على أهل التواتر ، فهما عندنا بمثابة جاحِدِ المشاهداتِ والضروراتِ مِنَ السُّوفِسْطَائِيَّةِ^١ والسُّمِّيَّةِ^٢ . ولا يجوزُ أَنْ يُوجَدَ مِنْ جاحِدِي ذلكَ قَوْمٌ هُمْ أَهْلُ تَوَاتُرٍ .
وقد رُوِيَ عن عَبَّادٍ أَنَّهُ جَحَدَ وَقْعَةَ الْجَمَلِ بالبصرة وَقَتْلَ مَنْ قُتِلَ بِهَا ؛ فَإِنْ صَحَّ [٦٥ب] هذا أيضًا عَنْهُ ، فهو جاحِدٌ للضرورة . وإذا كَانَ ذلكَ كذلكَ ، زَالَ التعلُّقُ بقوليهما .

هذا على أَنَّهما وجميعَ الأُمَّةِ لَا يُخَالِفَانِ فِي كَوْنِ الْقُرْآنِ معْجَزًا لِرَسُولِ اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، وَإِنْ اختلفوا فِي جِهَةِ كَوْنِهِ معْجَزًا عَلَى مَا سَنُقْصِلُ ذِكْرَ اختلفهم فِيهِ .
وقد قال عَبَّادٌ وهشامٌ : إِنَّ المعْجَزَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، جبريلُ الْمُنْزَلُ بِالْقُرْآنِ وَإِنَّ الجذْعَ والشجرةَ اللَّذَيْنِ خَنَّا نَحْوَ النَّبِيِّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، هُمَا المعْجَزُ .
وهذا خِلَافٌ فِي عِبَارَةٍ دُونَ مَعْنَى ، لِأَنَّهُمَا يُعْنِيَانِ أَنَّ كَوْنَ جبريلَ مَنْزِلًا بِالْقُرْآنِ معْجَزٌ وَكَوْنَ الشجرةِ جَائِيَّةً وَخَاوَةً لِلْأَرْضِ خَرًّا هُوَ المعْجَزُ . وهذا عِنْدَ التَّحْقِيقِ رَجُوعٌ إِلَى أَنَّ حَرَكَتَهَا وَنَظْمَ الْقُرْآنِ وَبِلَاغَتَهُ هُوَ المعْجَزُ دُونَ نَفْسِ جبريلَ وَنَفْسِ الشجرةِ . وَكَيْفَ يَكُونُ نَفْسُهُ معْجَزًا وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مُجَرِّ لَه ، لَمْ يَكُنْ معْجَزًا ؟
فَقَوْلُهُ : إِنَّ كَوْنَ الْجِسْمِ عَلَى صِفَةٍ هُوَ المعْجَزُ ، رَجُوعٌ إِلَى أَنَّ المعْجَزَ هُوَ الصِّفَةُ ، وَإِنَّمَا وَرَظَّهُمَا فِي هَذَا التَّخْلِيطِ وَأَخْبَطَ ظَنَّهُمَا أَنَّ الْأَعْرَاضَ ، لَمَّا عُلِمَتْ بِدَلِيلٍ ، لَمْ يَجُزْ أَنْ تَكُونَ دَالَّةً .

وهذا قولٌ ، قَدْ بَيَّنَّا بطلانَهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ ؛ فَسَقَطَ مَا ظَنَّنَاهُ وَصَارَ هَذَا الْخِلَافُ مِنْهُمَا خِلَافًا فِي عِبَارَةٍ دُونَ مَعْنَى .

١ عن هذه الفقرة ومذهبها يُنظر الفرق بين الفرق ١٩٨ ، الغنية في الكلام ٢٢١/١ .

٢ عن هذه الفقرة وأقوال أصحابها يُراجع الفهرست (للنديم) ٣٩/١/١ ، ٤٠١/١/٢ ، ٤٢٢ [مناهب السُّمِّيَّةِ] ،

٤٣٤ ، ٤٣٧ ، كتاب التنبيه (للملطفي) ٧٧ ، الغنية في الكلام (للأنصاري) ٢٣٠/١ .

فصل

وَمِمَّا يُبَيِّنُ أَيْضًا ظَهْرَ [١٦٦] تَحْدِيثِهِ بِمَثَلِ الْقُرْآنِ وَكَوْنُ ذَلِكَ مَعْلُومًا بِاضْطِرَارٍ مَا قَدَّمْنَا فِي كِتَابِ الْإِتِّصَارِ لِنَقْلِ الْقُرْآنِ وَالرَّدَّ عَلَى مَنْ نَحَلَهُ الْفَسَادَ بِزِيَادَةِ أَوْ نَقْصَانٍ ، وَأَنَّ بَيَانَ النَّبِيِّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، لَهُ كَانَ بَيَانًا وَاجِدًا وَظَاهِرًا مَشْهُورًا وَكُلَّ آيَةٍ مِنْ آيَاتِهِ وَسُورَةٍ مِنْ سُورِهِ وَكَلِمَةٍ مِنْ كَلِمَاتِهِ لَا شَكَّ عَلَى مُخَالِفٍ وَلَا مُوَافِقٍ فِي شَيْءٍ مِنْهُ ، وَأَوْضَحْنَا ذَلِكَ بِمَا يُغْنِي النَّاطِرُ فِيهِ .

فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ وَكُنَّا بِالضَّرُورَةِ نَعْلَمُ كَوْنُ تَبَيَّنَ الْكَوْثَرِ وَالْعَصْرِ بَيِّنَ جُمْلَةٍ الْقُرْآنِ الَّذِي أَتَى بِهِ ، وَجَبَ أَنْ يَعْلَمَ بِمَثَلِ ذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ : ﴿قُلْ لِّمَنِ اجْتَمَعَتْ الْإِنْسُ وَالْجِنَّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِيَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [١٧ الإسراء ٨٨] مِنْ جُمْلَةِ الْقُرْآنِ الَّذِي تَلَاَهُ عَلَيْهِمْ وَكَوْنُ تَلْقِيهِ إِيَّاهُمْ وَتَعْلِيمِهِ لِكِبَارِهِمْ وَصَغَارِهِمْ وَالْقَاطِئِينَ مَعَهُ وَالْوَافِدِينَ عَلَيْهِ .

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ فِي الْآيَةِ : ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [٢ البقرة ٢٤] يُمْكِنُهُمْ مِنْ تَكْذِيبِهِ مِنْ وَجْهَيْنِ . أَحَدُهُمَا قَوْلُهُ أَنَّهُمْ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى مِثْلِهِ . وَالْآخَرُ قَوْلُهُ : ﴿لَنْ تَفْعَلُوا﴾ ؛ وَلَوْ فَعَلُوا ذَلِكَ ، لَأَكْذَبُوهُ فِي هَذَا الْقَوْلِ .

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : ﴿أَمْ يَقُولُونَ اشَاعِرْ تَزَيَّصُ بِهِ زَيْنِبُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [٥٢ الطور ٣٠] إِلَى قَوْلِهِ : ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ﴾ [٥٢ الطور ٣٤] .

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وَعَلَى آلِهِ الطَّاهِرِينَ .

يتلوه : ومن نصوص التحدي بمثله .

[٦٦ب]١

١ ظهر هذه الورقة كله بياض في الأصل على أنه فاصل بين الجزء المنتهي وبين الذي يليه .

[١٦٧]

التاسع

من النبوات

من هداية المسترشدين

تصنيف القاضي الجليل

أبي بكر محمد بن الطيّب الأشعري

كرّم الله وجهه

[٦٧ب]

بسم الله الرحمن الرحيم

ومن نصوصِ التَّحْدِي بِمِثْلِهِ قَوْلُهُ ، تعالى : ﴿فَأَتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرِيْنَ وَأَدْعُوا مَنْ أَسْطَقْتُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [١١ هود ١٣] وقوله : ﴿فَأَتُوا بِسُوْرَةٍ مِّثْلِهِ﴾ [١٠ يونس ٣٨] ؛ وهذا نهايةُ التَّقْرِيعِ والعَجْزِ والقُصُوْرِ عن معارَضَتِهِ وغايَةُ التَّحْدِي بِمِثْلِهِ .

وإذا كان ذلك كذلك في نَصِّ التلاوةِ المعلومةِ من ضرورة ، بَطْلُ إنكارِ مَنْ أنكَرَ تحْدِيهِ .

فإن قيل : ما يُعْلَمُ قطعاً أنَّ هذه الآياتِ من جملةِ ما أتى به وتلاؤه عليهم وعَلَمُهُمْ إِيَّاهُ .

قيل لهم : فهذا حُكْمٌ وَجُوبُ الشَّكِّ في ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [١١٢] و﴿تَبَّتْ﴾ [١١١] و﴿كَيْعَصُ﴾ [١٩] و﴿الْم﴾ [٢] وكلِّ سورةٍ مِنْهُ وآيةٍ مِنْ آيَاتِهِ وكلمةٍ مِنْ كلماتِهِ . وهذا يُؤَدِّي إلى الشَّكِّ في جميعِهِ . وهو ممَّا لا يبلغُ إليه ذو نَجِيزَةٍ وتحصيلٍ ؛ فَبَطْلُ ما قالوه .

فإن قال قائلٌ : فما يُدْرِيكُمْ ؟ لعلَّ هذه الآياتِ نَزَلَتْ في آخرِ عمره وعِنْدَ مفارقتِهِ لهم ؛ فلم تَتَّبِعِ المَدَّةَ لمعارضةِ أهلِ المدينةِ له .

يُقالُ له : لو كان الأمرُ على ما ذكرتهُ ، لم يَمْتَنِعِ من معارضةِ سورةٍ مِنْهُ . وهو لم يَقُلْ لهم عِنْدَ قَوْلِهِ : ﴿فَأَتُوا بِسُوْرَةٍ مِّثْلِهِ﴾ [١٠ يونس ٣٨] مِنْ طَوَالِهَا ، كالبقرةِ وآلِ عمرانَ أو الفلَقِ وَتَبَّتْ والكوثرِ . وقد عَلِمَ أَنَّهُمْ لو كانوا [١٦٨] على معارضةِ هذا القدرِ مِنْهُ قَادِرِينَ ، لم يَضِيقِ الوقتُ عليهم عن معارَضَتِهِ . ولو ضَاقَ ذلكَ عليهم في

أَيَّامَ حَيَاتِهِ ، لو تصوّر أنّه مات ، عليه السلام ، عقيب هذه الآيات ، لم يتعدّر عليهم الإتيان به بعدّه .

وإن يقدّحوا بذلك في قوله : ﴿قُلْ لِّبَنِي آجَنْمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْحِجْرُ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ [١٧ الإسراء ٨٨] وقوله : ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾ [٢ البقرة ٢٤] وبأن يأتوا بمثل الكوثر والعصر وأن يقولوا : هذا تكذيب له في تمكّينا من ذلك ؛ فلمّا لم يعرضوا له ، علّم أنّه مُتَنَبِّعٌ عليهم ومُتَعَدِّرٌ من أفعالهم ؛ فبطل ما قالوه .

ويقال لهم : إنّ جميع آيات التحديّ مكّيّة . وذلك معلومٌ عند من علّم المكّي والمدنيّ وتاريخ نزولهما ؛ فسقط أيضا ما قالوه .

ويدلّ على أنّه لا بُدّ أن يكون مُتَحَدِّيًا لهم بمكّة والمدينة إمّا بنصّ التلاوة التي قدّمنا ذكرها أو بلفظه .

وقوله : إنّهُ محالٌ في صفته بقاءهُ بمكّة نحو أربعة عشر سنة والقرآن ينزل عليه متابعا مُتَّصِلاً وهو غير مُتَّحَدٍِّ لهم بمثله ومقرّع بالعجز عن ذلك ، ثمّ يوقع التحديّ به عند الهجرة ومصيره إلى المدينة ، لأنّه قد علّم من دينه أنّه كان يقول : إنّ جميعه مُعْجَزٌ ، ما نزل منه بمكّة وبالمدينة ؛ فلو ترك التحديّ بمثله بمكّة وأوقعه بالمدينة مع أنّه مدّعٍ للنبوّة طول تلك [٦٨ب] المدّة بمكّة ، كان آية له بالمدينة ، لم يجز أن لا يتعلّقوا عليه بذلك ، ويجعلونه من أعظم الحُجّة عليه ولا أن لا يقول له قائلٌ منهم : إنّهُ ما ادّعى قط بمكّة أنّه معجزٌ ولا تحدّث بمثله ، والنازل عليك بمكّة مثلُ النازل عليك بالمدينة أو أكثر ؛ فكيف صار نزوله بالمدينة آية دون نزول ما نزل منه بمكّة ؟ وإذا علّم من حالك أنّك ما آخِنتَجِنت قط بما نزل بمكّة ،

وَجَبَّ أَنْ يَكُونَ حُكْمُ مَا ظَهَرَ مِنْكَ بِالْمَدِينَةِ حُكْمَهُ وَلَكَانَ فِي ذَلِكَ أَعْظَمَ الشَّبَهَةِ ،
بَلْ فِيهِ حُجَّةٌ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ إِنْ ثَبَتَ أَنَّ مَا نَزَلَ بِمَكَّةَ لَيْسَ بِمَعْجَزٍ ، فَكَذَلِكَ مَا نَزَلَ
بِالْمَدِينَةِ .

وفي عدم موافقته على ذلك والتفريع له به أوضح دليل على أنه كان مُحْتَاجًا به
وَمُتَحَدِّيًا بِمَثَلِهِ بِمَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ . وفيه سُقُوطُ مَا قَالُوهُ .

فإن قيل : يجوز أن يقول لهم في جواب هذا : إني لم أتحدَّكم بمثله بمَكَّةَ لِقِلَّةِ
عَدَدِ أَنْصَارِي والخوفِ على نفسي وَأَوْقَعْتُ التَّحْدِيَّ بِالْمَدِينَةِ عِنْدَ حُصُولِ النُّصْرَةِ
وَالْحَامِيَةِ وَمَنْ لَهُ دَفْعٌ وَمَنْعَةٌ .

يَقَالُ لَهُمْ : هَذَا بَاطِلٌ ، لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ سَفَهَهُمْ بِمَكَّةَ وَضَلَّلَهُمْ وَسَخَّفَ أَحْلَامَهُمْ وَلَمْ
يَخَفْ مَعَ ذَلِكَ سِيوفَهُمْ ؛ فَإِذَا لَمْ يَخَفْهُمْ مَعَ تَجْرِيدِ دَعْوَاهُ لَضَلَالِهِمْ ، فَكَيْفَ
يَخَافُ مِنْ تَحْدِيهِ بِمَثَلِ الْقُرْآنِ وَالِاحْتِجَاجِ بِهِ ؟ هَذَا بَعِيدٌ جَدًّا .

على أنه لو صَحَّ وَسَلِّمَ تَرْكُهُ التَّحْدِيَّ بِمَكَّةَ لَهُذِهِ الْعَلَّةُ وَإِقَاعُهُ إِيَّاهُ بِالْمَدِينَةِ ،
لَوَجَبَتْ حُجَّتُهُ وَثَبَّتَ كَوْنُهُ مَعْجَزًا ، لِأَنَّ الْمَعَارِضَةَ لَوْ كَانَتْ مُمْكِنَةً لَهُمْ ، لَعَارِضُوهُ
وَهُمْ بِمَكَّةَ وَإِنْ كَانَ بِالْمَدِينَةِ وَرَاسَلُوهُ بِذَلِكَ وَأَشَاعُوهُ ، بَلْ لَوْ كَانَ فِي إِمْكَانِهِمْ
وَطَبَاعِهِمُ التَّكَلُّمُ بِمَثَلِهِ ، لَمْ يَقْطَعُوهُمُ الْحَرْبُ وَإِعْجَالُهُ إِيَّاهُمْ بِهِ عَنِ الْمَعَارِضَةِ الَّتِي
يَقْدِرُونَ [١٦٩] عَلَيْهَا ، كَمَا لَمْ يَقْطَعُوهُمْ حُضُورُ الْمَعْرَكَةِ وَتَزَاخُفُ الصَّفُوفِ وَالْتِقَاءُ
الْأُتْرَاقِ عَنِ الْخُطَابَةِ بَيْنَ الصَّقَّيْنِ وَالِارْتِجَازِ وَقَوْلِ الشَّعْرِ كُلِّ قَوْلٍ ، هُوَ فِي طَبْعِهِمْ
وَإِمْكَانِهِمْ .

ولَمَّا لَمْ يَعْضُوا لِذَلِكَ عِنْدَ السَّلَمِ وَالْهُدْنَةِ وَلَا عِنْدَ الْحَرْبِ وَالْهَيْجِ ، عَلِمَ قُصُورُهُمْ
عَنِ ذَلِكَ وَتَعَدُّهُ عَلَيْهِمْ وَبَطْلُ مَا قَالُوهُ .

فصل

وإن هم قالوا : إِنَّ جميعَ الآياتِ التي فيها التحديّ بِمِثْلِ القرآنِ قد قالَ ، عليه السلامُ ، أَنَّها مِنْ كلامِ اللهِ وقوله ، وليستْ بقولِ له ، وإنما هو مُخَيَّرٌ لها ؛ فكيفَ يجوزُ أَنْ يكونَ مُتَحَدِّيًا مع كونه حاكِيًا ومُخَيَّرًا ؟

يقالُ لَهُم : قد عَلِمَ كُلُّ عاقلٍ أَنَّهُ لا فَرْقَ بَيْنَ تَحَدِّيهِ بِمِثْلِهِ بقوله وما هو كلامُ له وَبَيْنَ حكايةِ ذَلِكَ عن الله ، تعالى ، في أَنَّهُ تَحَدَّى لَهُم بِالْأَمْرَيْنِ جميعًا ، بل يجبُ أَنْ يكونَ التحديّ بنفسِ التنزيلِ أَقْوَى وأظهرَ مِنْهُ بقوله ، لأنَّهُ إِنما يقولُ لَهُم : إِنَّ هَذِهِ الآياتِ تَحَدَّى مِنَ اللهِ لَكُمْ بِمِثْلِهَا وإخبارًا مِنْهُ بِأَنَّكُمْ لا تَقْدِرُونَ ولا الجَنِّ وَإِنْ تَظَاهَرُوا على ذَلِكَ . ولا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يقولَ لَهُم : إِنَّ اللهَ مُتَحَدِّيًا لَكُمْ بهَذِهِ الآياتِ ، وَبَيْنَ أَنْ يَتَلَوَّها عَلَيْهِم ، وإن لم يَقُلْ ذَلِكَ في أَنَّهُ تَحَدَّى . وإذا كانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بَطَلَ ما قالُوهُ .

فصل

وشيء آخر ، وهو أنه لو سُلِّمَ أَنَّ تَحْدِيثَهُ بِالْقُرْآنِ فِي نَفْسِ التَّلَاوَةِ وَبَلْفِظِهِ وَقَوْلِهِ لَيْسَ بِمَعْجَزٍ ، لَوَجَبَ أَنْ يُعْلَمَ ذَلِكَ بِوَاضِحِ الْأَدِلَّةِ ؛ فَمِنْهَا أَنَّهُ لَوْ تَرَكَ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، التَّحْدِيثَ ، لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا تَرَكَ ذَلِكَ لِإِعْلَامِهِ [٦٩ب] بِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَعْجَزٍ وَأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ بِلَاغَتِهِمْ وَنَظْمِهِمْ . وَهَذَا بَاطِلٌ ، لِأَنَّهُ مِنْ أَفْصَحِ الْعَرَبِ وَأَعْرَفِهِمْ بِقُدْرِ تَقَاوُثِ الْبِلَاغَاتِ وَالْوَزَنِ الْخَارِجِ عَنْ جَمِيعِ أَوْزَانِ كَلَامِهِمْ .

وَإِذَا كُنَّا نَحْنُ قَدْ عَرَفْنَا ذَلِكَ مِنْ حَالِ الْقُرْآنِ ، وَأَنَّهُ قَدْ تَعَدَّرَ عَلَى أَهْلِ عَصْرِهِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ إِلَى الْآنَ مَعَ طُولِ الدَّهْرِ وَكَثْرَةِ الْمِرَاءِ فِيهِ وَطُولِ الْحُطْبِ وَدَعْوَى الْمُسْلِمِينَ كَوْنَهُ مُعْجَزًا بَاقِيًا ، وَأَنَّهُ لَمْ يُعَارِضْ قَطُّ ، وَلَا وَقَعَتْ مَسَاوَاةٌ فِي سُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ فِي نَظْمٍ أَوْ بِلَاغَةٍ ، وَأَنَّ ذَلِكَ لَوْ كَانَ وَوَقَعَ بِمَوْجِبِ نَقْلِهِ وَتَوَقُّفِ الدَّوَاعِي عَلَى إِظْهَارِهِ ، وَجَبَ لِذَلِكَ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، أَعْلَمُ بِفَضْلِ بِلَاغَتِهِ وَجَزَالَةِ نَظْمِهِ مِنْ سَائِرِ أُمَّتِهِ وَغَيْرِهِمْ ، وَأَنْ يَكُونَ لِذَلِكَ أَسْرَعُ النَّاسِ إِلَى التَّحْدِيثِ بِمِثْلِهِ وَإِظْهَارِهِ الْإِحْتِجَاجَ بِهِ ، لِأَنَّهُ هُوَ الْمُدَّعِي لِلنَّبَوَّةِ وَنَزُولِ الْوَحْيِ ، وَأَنَّهُ النَّاطِقُ عَنِ اللَّهِ ، عَزَّ وَجَلَّ ، وَأَنَّهُ مُنَزَّلٌ عَلَيْهِ مِنْ قِبَلِهِ ؛ فَلَا يَجُوزُ مَعَ ذَلِكَ إِهْمَالُهُ لِلتَّحْدِيثِ بِهِ وَالْحَالُ هَذِهِ . وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا تَرَكَ التَّحْدِيثَ بِهِ لِإِعْتِقَادِهِ كَوْنَهُ غَيْرَ مُعْجَزٍ لِمَا وَصَفْنَاهُ مِنْ فَضْلِ مَعْرِفَتِهِ بِقُدْرِ الْبِلَاغَةِ .

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، لَمْ يَجُزْ تَرْكُهُ التَّحْدِيثَ بِهِ لِإِعْتِقَادِهِ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَعْجَزٍ وَلَا تَرْكُهُ لَهُ مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ مُعْجَزٌ . وَهَذَا وَاضِحٌ فِي أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، قَدْ تَحَدَّى بِمِثْلِهِ .

١ ولفظه : ولفظه ، الأصل .

٢ بموجب : إضافة في الهامش الأيمن ، تُشار إليها في هذا الموضع من الأصل .

فصل

[١٧٠] وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ دَلَالَةُ ظَاهِرَةِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعَقْلِ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى شِعْبَتِهِ وَمُتَّبِعِيهِ وَلَا عَلَى ذَوِي الْأَحْلَامِ وَالنُّهَى أَيْنَ مُخَالَفِيهِ أَنْ يَتَّبِقَى فِيهِمْ بَطُولُ تِلْكَ الْمَدَّةِ بِمَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ مُدَّعِيًا لِلنَّبِوَةِ ، وَأَنَّ جَبْرِيلَ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، يَنْزِلُ عَلَيْهِ بِالْوَحْيِ ، وَأَنَّهُ لَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ، وَأَنَّهُ وَخِي يُوْحَى وَيَتْلُو عَلَيْهِمْ : ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَآئِ نَفْسِي﴾ [١٠ يونس ١٥] ، وَأَنَّهُ مُهَيِّجٌ عَلَى كُلِّ كِتَابٍ ، وَيَتْلُو عَلَيْهِمْ : ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلِمَ بِهِ أَلَمُوتَى﴾ [١٣ الرعد ٣١] ، وَأَنَّهُ : ﴿نَزَّلَ بِهِ الرُّوحَ الْأَمِينُ ۝ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ﴾ [٢٦ الشعراء ١٩٣-١٩٤] وَ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [٣٤ مَبَا ٢٨] وَأَمْثَالُ هَذِهِ الْآيَاتِ الَّتِي فِيهَا تَفْخِيمٌ شَأْنِهِ وَشَأْنِ الْقُرْآنِ وَيَدْعُوهُمْ مَعَ ذَلِكَ إِلَى الْإِعْتِرَافِ بِنَبَوِيَّتِهِ وَالْقَطْعِ عَلَى بَاطِنِهِ وَبَذْلِ الطَّاعَةِ لَهُ وَالدَّخُولِ تَحْتَ أَوَامِرِهِ وَنَوَاهِيهِ وَتَكْلِيفِ الْأَعْمَالِ الشَّاقَّةِ وَتَرْكِ الْهَوَى وَالشَّهَوَاتِ وَمَفَارِقَةِ الْعَادَاتِ وَيَتَوَعَّدُهُمْ عَلَى مَخَالَفَتِهِ بِالنَّارِ وَالْأَلِيمِ الْعَذَابِ وَعَلَى مُوَافَقَتِهِ بِالْجَنَّةِ وَدَوَامِ النِّعَمِ وَالْعُلُودِ فِيهَا ، وَلَا يَحْتَجُّ فِي ذَلِكَ بِحُجَّةٍ وَلَا يُظْهِرُ آيَةً ، وَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُمْ : أَنَا نَبِيٌّ لِّلَّهِ ، فَأَتَّبِعُونِي ، لِأَنَّ مُدَّعِيَّ هَذَا مِنَّا وَمَنْ غَيْرَنَا [٧٠ب] فِي كُلِّ عَصْرِ فِي حُكْمِ الْبُلْغَةِ وَالْمُسْتَفْصِلِينَ وَمَنْزِلَ يُهْزَلُ بِهِ وَيُزْرَى عَلَى عَقْلِهِ ، وَلَمْ تَكُنْ هَذِهِ حَالَهُ وَصِفَتَهُ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ .

وَكَذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي صِفَةِ قَرِيشٍ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْعَرَبِ مَعَ ثَاقِبِ أَهْلِيهِمْ وَجَوْدَةِ قَرَائِحِهِمْ وَأَذْهَانِهِمْ وَصِحَّةِ نَحَائِزِهِمْ وَوُفُورِ عَقُولِهِمْ أَنْ لَا يَقُولُوا لَهُ طَوْلُ تِلْكَ الْأَيَّامِ : فَيَأْيِ شَيْءٍ مُمِيزَتْ وَبَسَتْ مِنَّا ؟ وَأَيُّ حُجَّةٍ مَعَكَ عَلَى ذَلِكَ ؟ وَكَيْفَ يَجِبُ عَلَيْنَا

١ والنهي : والنهيا ، الأصل .

٢ ويتلو : وسلوا ، الأصل .

٣ ويتلو : وسلوا ، الأصل .

أَتِيَانُكَ وَطَاعَتُكَ مَعَ مَسَاوَاتِكَ لَنَا وَكَوْنِكَ غَيْرَ بَائِنٍ مِنَّا بِشَيْءٍ ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْكَ طَاعَتُنَا وَأَتِيَانُنَا وَاعْتِقَادُ طَاعَتِنَا ؟ فَكَيْفَ يَسُوعُ لَكَ دَعْوَى نَزُولِ الْمَلَائِكَةِ عَلَيْكَ بِالْوَحْيِ وَحَالُكَ فِي مَسَاوَاتِنَا هَذِهِ وَإِنَّكَ تَنْطِقُ عَنِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، وَتُصَلِّي تَارَةً إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ وَتَارَةً تَقُولُ : نُسَبِّحُ ذَلِكَ إِلَى الْكَعْبَةِ . وَتَقُولُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ : إِنِّي مُتَرَوِّبٌ لِلْوَحْيِ فِيهَا ، وَأَنَّهُ قَدْ نَزَلَ عَلَيَّ وَأَوْحِيَ إِلَيَّ كَذَا وَكَذَا . وَيُلْزِمُنَا تَصْدِيقَكَ وَالْإِتِمَامَ شَرِيعَتِكَ بِغَيْرِ حُجَّةٍ مُعْجِزَةٍ وَلَا دَلَالَةٍ إِلَّا مِنْ حَيْثُ جَازَ لَنَا مِثْلُ هَذَا ؟ هَذَا مَعْلُومٌ وَجُوبُ قَوْلِهِ وَالْإِعْتِرَاضُ بِهِ مِنْ أَمْثَالِهِمْ وَمِنْ كُلِّ عَاقِلٍ دُونَهُمْ فِي رُتْبَةِ الْفِطْنَةِ وَالتَّخْصِيلِ .

وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ قَوْلُ ذَلِكَ لَهُ ؛ فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى تَعَلُّقِهِ بِحُجَّةٍ وَدَلَالَةٍ فِي ذَلِكَ بِشَيْءٍ إِمَّا أَنْ يَكُونَ حُجَّةً أَوْ شَبْهَةً ، يَجِبُ النَّظَرُ فِيهَا .

وَكَذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ عَلَى مِثْلِ شَيْعَتِهِ وَصَحَابَتِهِ ، كَالْأَيُّمَةِ الْأَرْبَعَةِ وَالْعَشْرَةِ وَنُقَبَاءِ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَمَنْ كَانَ فِيهِمْ الْأُمَرَاءُ وَالْحُكَّامُ وَأَصْحَابُ [١٧١] الْأَخْبَارِ وَالرَّايَاتِ مَعَ وَفُورِ عَقُولِهِمْ وَصِحَّةِ أَحْلَامِهِمْ وَمَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيَّةِ وَالْأَنَفَةِ وَمَرَارَةِ النُّفُوسِ وَشِدَّةِ الْمُتَنَافَسَاتِ وَطَلَبِ الرِّثَاسَاتِ أَنْ يَبْذُلُوا لَهُ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، نَهَايَةَ الطَّاعَةِ وَالْخُضُوعِ وَيَحْمِلُونَ أَنْفُسَهُمْ فِي نُصْرَتِهِ عَلَى بَذْلِ الْمُهْجِ وَالنُّفُوسِ وَتَلْفِ الْأَمْوَالِ وَمَفَارِقَةِ الْعَشَائِرِ وَالْأَوْطَانِ وَقَتْلِ الْأَبَاءِ وَالْإِخْوَانِ وَالْقَرَابَاتِ وَالْإِتِمَامِ شَرِيعَتِهِ وَتَكْلُفِ الْأَعْمَالِ وَالْعُدُولِ عَنِ الْمَيْلِ وَالشَّهَوَاتِ وَلِزُومِ أَكْثَرِهِمْ لِلنُّسْكِ وَتَرْكِ الدُّنْيَا وَعِزِّ قَوْمٍ مِنْهُمْ عَلَى الْإِخْتِصَاءِ^١ وَالرَّهْبَانِيَّةِ حَتَّى نَهَاهُمْ عَنْ ذَلِكَ وَتَصْدِيقِهِ فِي جَمِيعِ الْأُمُورِ كُلِّهَا بِغَيْرِ حُجَّةٍ وَلَا دَلَالَةٍ وَلَا تَعَلُّقٍ بِشَيْءٍ إِمَّا أَنْ يَكُونَ حُجَّةً فِي نَفْسِهِ أَوْ شَبْهَةً ، لِلنَّظَرِ فِيهَا مَدْخُلٌ . وَمَتَى أَجَازَ مُجِيزٌ عَلَيْهِمْ هَذِهِ الطَّاعَةَ وَالْإِتِمَامَ

بغير وجه ولا شبهة ، فقد وَصَفَهُمْ بغاية النقص والجهل وما تُوجب العقول ضده وتقتضيه .

ولو قيل : إنه إن اتفق من موافقيه أتباعه بغير مطالبة له بحجة وترك مطالبة مخالفيه أيضاً بحجة في ذلك مع وفور عقولهم وأحلامهم ، لكان ذلك آية عظيمة وخرقا لعادة العقلاء ، لم يكن ذلك ببعيد .

هذا على أنه قد علم أن مسئلة والأسود العنسي وكل كذاب مدّع للنبوة في زمنه ، عليه السلام ، وبغده لم يلزم اعتقاد نبوته بنفس قوله من غير أن يأتي [٧١ب] بضرب من الشبهة من كهانة أو حيلة أو أمر من الأمور . وإذا لم يجز مثل هذا على أهل الكذب والمخرفة ، فكيف يُمكن إجازته عليه ؟

وكيف يُمكن في العقل إمساك موافقيه ومخالفيه وحالهم ما ذكرنا عنه وترك مطالبة بحجة ، لولا الجهل ومكابرة من يدعي ذلك من اليهود أو غيرهم ؟ وإن كنا لا نجد محصلا منهم يزعم في حمل نفسه على مثل هذا البهت .

فكل ما ذكرناه يدل دلالة ظاهرة على أنه لا بد أن يكون متخذاً بمثل القرآن ومُحتجاً به ومدّعياً لكونه معجراً ، وأنه لا فرق بين أن يقول ذلك أو يعلم من حاله أنه مدّع للنبوة والوحي ووضع الشرائع ونسخ الأحكام ، فإن في ضمن هذه الدعوى علماً بقصده إلى تكذيب مخالفيه ودعوى تصحيح نبوته ، وأنها لا تصح بنفس دعواه وقوله . ولا بد من أمر يميز به ، إما حجة في نفسه أو شيء يجوز أن يكون شبهة إلى أن يقع النظر فيه .

فكل هذا يكشف عن فساد قول من بهت وقال : إنه لم يتخذ بمثل القرآن ، لأن كل مخالف للملة يجحد ظهور ما عداه على يده واحتجاجه به ويقول : إن ما روي من ذلك أخبار آحاد لا يوجب علماً ولا يقوم بها حجة .

فليس هاهنا على قولهم وقول المسلمين أيضًا أمرٌ أظهر من القرآن ولا احتج بشيء أظهر من احتجاجه وكثرة التقرير بالمعجز عن ذلك ؛ فَبَانَ بجميع هذه [١٧٢] الأدلة وجود تحديده بالقرآن وبطلان المكابرة في جحد ذلك .

وكيف يُمكنُ جحدُ تحديده بِمثله مع ظهور ما ظهرَ منهم من قولهم تارة : إنه ﴿أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ أَكْتَبَهَا﴾ [٢٥ الفرقان ٥] وقولهم أخرى : إنه ﴿لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍ﴾ [٣٧ الصافات ٣٦] وقولهم : سلمان يُلقِي ذلك إليه ، حتَّى قالَ الله ، سبحانه : ﴿لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ [١٦ النحل ١٠٣] ، وقالوا : ﴿لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا﴾ [٨ الأنفال ٣١] ؛ فهذا الاضطرار [ب ...] ، منهم ، إمَّا هو جوابُ تحديده لهم . وقوله في نصِّ التلاوة : ﴿لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [١٧ الإسراء ٨٨] .

وكيف تَعْلَمُونَ تحديدهم بِمثله مع قول الأُمِّيَّة^٢ بنِ حَلَفٍ [الجُمَحِيّ : لَوْ] شِئْنَا ، لَجِئْنَا بِمِثْلِهِ . وذلك ظَنٌّ مِنْهُ وتسويفٌ لقومه [وقد] صُدُّهُ إلى إدخالِ الشبهة بهذا القول والوعيد مع علمه بِقصوره عن ذلك .

وقد قال الوليدُ بنُ المغيرة عِنْدَ تحديده ، عليه السلام ، بِمثله : قد سمعتُ شِعْرَ الشعراءِ وَخُطَبَ الخُطَبَاءِ ، وليسَ هذا مِنْهُ . وقد رُوِيَ نحوُ هذا القول عن لبيدٍ والنضرِ بنِ الحارثِ وغيرهما مِنَ الفصحاءِ . وقد قالَ ، سبحانه ، تعالى ، مُبَالِغًا في تَقْرِيعِهِمْ وَحَسْمِ مَادَّتِهِمْ : إِنَّهُ لَوْ أَنْزَلَ فِيهِ أَعْجَمِيًّا ، لَقَالُوا : أَعْرَبِيٌّ وَعَجَمِيٌّ ؟^٣ أي

١ انهدامة في الأصل مقدار كلمة .

٢ ما بين الحاصرتين منهم في الأصل .

٣ هكذا معروفًا في الأصل .

٤ انهدامة في الأصل .

٥ هو قوله ، تعالى ، في سورة فصلت : ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ نَارًا لَّخَبَّرْتَهُ أَغْبِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ [٤٤: ٤١] .

يجب أن يتخذنا بالعربي فقط ولا يخلطه بأعجمي ، لأنه ليس من كلامنا . وقال : ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الْكِتَابَ وَمَا يُتَّبَعِي لَهُ، إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ﴾ [٣٦ يس ٦٩] . وقال : ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذَا لَأَزْتَابُ الْقُرْطَبُونَ﴾ [٢٩ العنكبوت ٤٨] .

وبعض هذا نعلم أنه ، عليه [٧٢ب] السلام ، متخذ بمثله ، وأن الله ، سبحانه ، متخذ لهم بذلك .

وإذا كان ذلك كذلك ، علم بعض ما ذكرناه حصول تحديده ، عليه السلام ، بمثله ؛ فبطلت كل شبهة يوردونها للقدح في ذلك . والله التوفيق .

باب القول في باب ذكر الدليل على أنه ، عليه السلام ، لم يعارض في القرآن
ونقض كل شبهة تدعى في هذا الباب

فإن قال قائل : ما أنكرتم أن يكون ، عليه السلام ، قد عُوِضَ بِمَثَلِ الْقُرْآنِ وَأُبْطِلَ
بذلك كونه معجزاً ؟

قيل : هذا باطلٌ لِمَا قد بَيَّنَّا في كتاب الأخبارِ مِنْ أصولِ الفقه وكتابي الإمامة^١
وغيرهما وما سنذكرُ طرقاً منه فيما بعدُ . وجملته أن الخبر الذي يجب أن يكون
منقولاً نقلاً ظاهراً متواتراً ، متى لم يُنقل نقلاً شائعاً دائماً متصلاً متواتراً ، يُوجب
علمُ الضرورة بصِدْقِ المخبرِ وتقومُ الحجةُ ويزولُ الرَيْبُ والشبهة .

[١٧٣] ولأجل هذا وَجَبَ القطعُ على تكذيبِ مَنْ أَخْبَرَنَا بِمَوْتِ خَلِيفَةِ وَعِزِّ وَزِيَرِ
وَفِتْنَةِ عَظِيمَةٍ صَمَاءَ ، وَقَعَتْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَمَجْتَمَعَ النَّاسُ فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ ،
مَنَعَتِ الْإِمَامَ مِنَ الصَّلَاةِ وَقُتِلَ فِيهَا خَلْقٌ مِنَ النَّاسِ ، إِذَا لَمْ يُنْقَلْ مَا ذَكَرَهُ نَقْلٌ مِثْلِهِ ،
وَتَكْذُوبٌ مَنْ خَبَرَنَا بِخَضِرِ النَّاسِ عَنْ حُجَّتِهِمْ وَمَنْعِهِمْ مِنَ السَّعْيِ وَالْوُصُولِ إِلَى الْحَرَمِ
بِفِتْنَةٍ عَظِيمَةٍ صَدَّتْهُمْ عَنْ ذَلِكَ وَقُتِلَ فِيهَا أُمَّةٌ مِنَ الْحَاجِّ ، إِذَا لَمْ يُنْقَلْ ذَلِكَ نَقْلٌ
مِثْلِهِ ، وَتَكْذُوبٌ مَنْ أَخْبَرَنَا عَنِ الرَّسُولِ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، بِنَصْبِهِ عَلَى نَبِيِّ بَعْدَهُ ، وَأَنَّهُ
خَلَفَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ وَشَرَعَ شَرَائِعَ وَأَدَّعَى هُبُوطَ الْمَلَائِكَةِ عَلَيْهِ بِالْوَحْيِ وَبَقِيَ مُدَّةً كَذَلِكَ
بَعْدَ النَّبِيِّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَفِي أَيَّامِ خِلَافَةِ الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ ، وَإِنْ لَمْ يُنْقَلْ ذَلِكَ .
هَلَّا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ ؟

وكذلك فلو قال قائل : إنه قد كان مع النبي نبي آخر بشريعة أخرى وآياتٍ آخر غير
مُتَّبِعٍ لِنَبِيِّنَا ، وإنَّ النَّاسَ كَانُوا مُخَيَّرِينَ فِي الْقَبُولِ بِشَرْعِهِ أَوْ شَرْعِ مُحَمَّدٍ ، عَلَيْهِ

١ . هما كتاب الإمامة الكبير وكتاب الإمامة الصغير . يُنظر هنا ٤٣٢ . يُقابل هداية المسترشدين ٦٣/١ .

٢ . نقلاً : مثل ، الأصل .

السلام ، وأنه حارب أيضًا قريشًا حربًا طويلةً ، غَيَّرَ أَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ نَقْلُ دَعْوَتِهِ لظُهُورِ
نَقْلِ دَعْوَةِ النَّبِيِّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ؛ فَوَجَبَ الْقَطْعُ عَلَى كَذِبِهِ لَا مُحَالَةَ ، لِأَنَّ مَا يَدَّعِيهِ
مِنْ ذَلِكَ خِلَافٌ مُوجِبٌ الْعَادَةِ وَعَكْسُ مَا فِي الْعُقُولِ .

وَلِذَلِكَ قَطَعْنَا بِكَذِبِ الشَّيْعَةِ فِي قَوْلِهِمْ : إِنَّ النَّبِيَّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، نَصَّ عَلَى عَلِيٍّ
نَصًّا ظَاهِرًا جَلِيًّا وَقَالَ : هَذَا الْإِمَامُ بَعْدِي ؛ فَاسْتَمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا ! [٧٣ب]
وَأَجْلَسَهُ فِي دَسْتٍ وَأَمَرَ الْأُمَّةَ بِالْدُخُولِ عَلَيْهِ وَالسَّلَامِ بِأَمْرِ الْمُؤْمِنِينَ ، وَإِنْ لَمْ يُنْقَلْ
مِثْلُ ذَلِكَ نَقْلًا ، يُعْلَمُ ضَرُورَةُ صِدْقِ نَقْلَتِهِ .

وَلِأَجْلِهِ أَيْضًا وَجَبَ الْقَطْعُ عَلَى كَذِبِ مَنْ خَبَرَنَا عَنْهُ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، بِأَنَّهُ قَدْ كَانَ
فَرَضَ خَمْسَ صَلَوَاتٍ آخَرَ وَصِيَامَ شَهْرٍ آخَرَ وَحَجًّا آخَرَ فِي غَيْرِ شَهْرِ حَجِّنَا هَذَا
وَأَظْهَرَ ذَلِكَ وَأَدَّاعَهُ ، وَإِنْ لَمْ يُنْقَلْ ذَلِكَ إِلَيْنَا نَقْلًا مِثْلِهِ .

وَلِأَجْلِهِ أَيْضًا قَطَعْنَا عَلَى تَكْذُوبِ مَنْ قَالَ : إِنَّ الْقُرْآنَ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَى النَّبِيِّ وَوَقَفَ
الْأُمَّةُ عَلَيْهِ وَعَلِمَهُمْ إِيَّاهُ كَانَ عَشْرَةَ أَضْعَافٍ مَا فِي أَيْدِينَا ، وَأَنَّهُ ذَهَبَ وَدَرَسَ وَوَهَى
نَقْلُهُ وَإِنَّ عِلْمَهُ عِنْدَ الْقَائِمِ الْمُنتَظَرِ وَشِيعَتِهِ .

وَلِأَجْلِهِ أَيْضًا قَطَعْنَا عَلَى تَكْذُوبِ مَنْ قَالَ : إِنَّهُ كَانَ لِلنَّبِيِّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، طَبَقَةٌ مِنْ
خَوَاصِّ صَحَابَتِهِ ، لَهُمْ مِنَ الْهَجْرَةِ وَالْجِهَادِ وَالسَّابِقَةِ أَكْثَرُ مِمَّا لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ
وَعِثْمَانَ وَعَلِيٍّ وَالْعَشْرَةِ وَمَنْ ذُكِرَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ . وَكَانَتْ تَقْدِيمَةُ النَّبِيِّ ،
عَلَيْهِ السَّلَامُ ، لَهُمْ أَكْبَرَ وَإِشْهَارُهُ لِقَضَائِهِمْ وَتَقْدِيمِهِمْ أَعْظَمَ ، وَإِنْ لَمْ يُنْقَلْ إِلَيْنَا
ذِكْرُهُمْ نَقْلًا ، تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ وَتُعْلَمُ صِحَّتُهُ ضَرُورَةً .

وَلِأَجْلِ ذَلِكَ قَطَعْنَا بِتَكْذُوبِ مَنْ قَالَ : إِنَّهُ قَدْ كَانَ لِلنَّبِيِّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، أَلْفُ عَرَاةٍ ،
كُلُّهَا أَعْظَمُ مِنْ بَدْرِ وَأَخْيَدٍ وَالْخَنْدَقِ ، وَأَنَّهُ قُتِلَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْكَافِرِينَ أَكْثَرُ مِنْ

المقتولين والمُسْتَشْهِدِينَ بِدَرْ وَأُخِدَ ، وإن لم يُنْقَلْ ذَلِكَ إلينا نقلهما .

ولأجل هذا أيضاً وَجِبَ العلمُ بِكَذِبِ مَنْ قَالَ لنا : إِنَّهُ قد كَانَ بَيْنَ عَلِيٍّ [٧٤] وأبي بكرٍ وعمرَ وعثمانَ مِنَ الحروبِ والوقائعِ العظيمةِ التي قُتِلَ فيها أَكْثَرُ مَنْ قُتِلَى الجَمَلِ وَصِفِّينَ وَالتَّهْرَوَانِ ، غَيْرَ أَنَّ ذَلِكَ لم يُنْقَلْ نَقْلاً مُتَوَاتِراً ، وإنْ نُقِلَ مُنَارَعَةً الأَنْصَارِ للمهاجرينَ فِي الإمامَةِ فِي السَّقِيفَةِ .

ولأجلِهِ وَجِبَ القطعُ عَلَى تَكْذِبِ مَنْ قَالَ لنا : إِنَّهُ قد كَانَ بَعْدَ وَقْعَةِ الحَلْبَةِ وَقَتْلِ مَنْ قُتِلَ فيها مِنَ الأولياءِ وقائعَ أُخَرُ ، كُلُّهَا أعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ وَأَفْظَعُ ، غَيْرَ أَنَّهَا لم تُنْقَلْ تِلْكَ الوقعةُ .

ولأجلِهِ وَجِبَ القطعُ عَلَى تَكْذِبِ مَنْ قَالَ : إِنَّهُ كَانَتْ دولةُ بَيْنَ الدَّوْلَتَيْنِ الأُمَوِيَّةِ وَالْعَبَّاسِيَّةِ ، وَكَانَتْ دولةٌ لِلْأَزْدِ أَوْ لِجَحْمِ أَوْ لِقَبِيلَةٍ مِنَ العربِ غَيْرِ أُمَيَّةٍ وَهَاشِمٍ ، وَأَنَّهُمْ بَقُوا فيها نَحْوَ سِتِّينَ سَبْعِينَ سَنَةً يَحْبُونَ الأموالَ وَيُؤَلُّونَ الوُلاةَ وَيَخْطُبُونَ عَلَى المنابرِ وَيَتَعَتُونَ البُعُوثَ ، وإنْ وَهَى نَقْلُ ذَلِكَ وَلَمْ يَظْهَرْ ظُهُوراً ، تقومُ بِهِ الحُجَّةُ ، وَإِنَّمَا يَعْرِفُ ذَلِكَ الشُّدُوذُ وَالْآحَادُ .

وكذلكَ فلو قَالَ قَائِلٌ : إِنَّهُ قد كَانَ بَيْنَ أَبِي بكرٍ وعُمَرَ خَلِيفَةً آخَرَ ، نَظَرَ وَأَمَرَ وَنَهَى وَقَلَّدَ وَعَزَلَ مُدَّةً مِنَ الزَّمانِ ، غَيْرَ أَنَّهُ لم يَظْهَرْ نَقْلٌ تَقْلِيدِهِ ، لَوَجِبَ القطعُ عَلَى كَذِبِهِ .

وكذلكَ فلو قَالَ قَائِلٌ : إِنَّ بَيْنَ بَغْدَادَ والبصرةِ وَواسطَ مدينةٍ كَبِيرَةٍ عَظِيمَةٍ ، تَجَمُّعُ النَّاسِ مِثْلَ الَّذِي تَجَمُّعُهُ بَغْدَادُ ، غَيْرَ أَنَّ نَقْلَ وَجُودِهَا لم يَظْهَرْ ظُهُوراً ، تقومُ بِهِ الحُجَّةُ ، لَوَجِبَ القطعُ عَلَى تَكْذِبِهِ .

وإنَّمَا وَجِبَ القطعُ عَلَى كَذِبِ [٧٤ب] كُلِّ مُخَيِّرٍ بِمَا قُلْنَاهُ وَتَقَيَّ ما خَبَرَ عَنْهُ لِأَجْلِ لُزُومِ العلمِ لِقُلُوبِنَا مِنْ جِهَةِ العادةِ بَأَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الأُمُورِ ، إِذَا كَانَ وَحْصَلْ ،

وَجَبَ تَوْفُّرُ الدَّوَاعِي عَلَى ثَقُلِ ذَلِكَ وَظَهْوَرِهِ وَاشْتِهَارِهِ حَتَّى تَعْلَمَهُ الْعِذْرَاءُ فِي خِذْرِهَا وَالنَّاسُ عَلَى طَبَقَاتِهِمْ وَلَوْجَبَ لُزُومُ الْعِلْمِ بِهِ لِلْقُلُوبِ وَدَوَامُ ذِكْرِهِ بِاللِّسَنِ ، وَأَنْ يُنْقَلُ ثَقُلُ مِثْلِهِ وَنَظِيرِهِ . وَمَتَى لَمْ يَكُنْ ثَقُلُهُ كَذَلِكَ ، عَلِمَ بَوَاضِعِ الْعَادَةِ كَذِبُ نَاقِلِهِ وَأَنَّهُ لَا أَصْلَ لَهُ .

وَلِهَذَا وَجَبَ الْقَطْعُ عَلَى كَذِبِ مَنْ قَالَ : إِنَّهُ كَانَ فِي عَصْرِ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ وَالْمَشْهُورِينَ مِنْ أَصْحَابِهِمْ فَقَهَاءً ، صَنَّفُوا وَأَقْتَضُوا وَنَاطَرُوا وَشَدَّتْ إِلَيْهِمُ الرِّخَالُ وَلَمْ يَظْهَرْ الْخَبْرُ عَنْ وُجُودِهِمْ وَكَوْنِهِمْ فِي الْعَالَمِ وَظَهَرَ الْخَبْرُ عَنْ هَلِيهِ الطَّبَقَةِ فِي أَمْثَالِ هَذَا .

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ وَكُنَّا إِنَّمَا نَعْلَمُ اتِّصَالَ الدُّوَلِ وَأَنْقِطَاعَهَا بِأَغْيَارِهَا وَاتِّصَالَ الْبِلَادِ وَأَنْفِصَالِهَا بِالْمَهَامِ وَالْقِفَارِ وَالْبَحَارِ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ ، وَبِأَنَّهُ لَوْ كَانَتْ مُتَّصِلَةً بِأَمْثَالِهَا ، لَوْجَبَ بِمُسْتَقَرِّ الْعَادَةِ ثَقُلُ ذَلِكَ وَظَهْوَرُهُ ، وَأَنْ مَنْ جَوَّزَ غَيْرَ هَذَا فَلَيْسَ بِكَامِلِ الْعَقْلِ وَلَا مِمَّنْ يَعْرِفُ طُرُقَ الْأَخْبَارِ وَمُوجِبِ الْعَادَاتِ فِيهَا وَمِمَّنْ يَلْزِمُهُ الشُّكُّ فِي كَوْنِ جَمِيعِ مَا وَصَفْنَاهُ . وَذَلِكَ خُرُوجٌ عَنِ الْعَادَةِ وَالْمَعْقُولِ وَرُكُوبٌ ، يُنْبِئُ عَنْ جَهْلِ مُقْتَبِحِهِ .

وَجَبَ بِهَذَا أَجْمَعَ الْقَطْعُ عَلَى تَكْذُوبِ مَنْ قَالَ : إِنَّهُ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، قَدْ [١٧٥] غَوَّضَ بِمِثْلِ الْقُرْآنِ لِأَجْلِ أَنَّ ذَلِكَ لَوْ وَقَعَ وَكَانَ ، لَوْجَبَ تَوْفُّرُ الدَّوَاعِي وَالْهَمَمِ مِنْ وُجُودِهِ عَلَى ثَقُلِهِ وَذِكْرِهِ وَاللَّهَجِ بِإِذَاعَتِهِ وَقُوَّةِ الدَّوَاعِي إِلَى نَقْلِهِ وَإِشَاعَتِهِ حَتَّى يَكُونَ نَقْلُهُ كَنْتَقِلِ ظَهْوَرِ الْقُرْآنِ مِنْ جِهَةِ النَّبِيِّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، بَلْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ نَقْلُ مَعَارِضَةِ الْقُرْآنِ أَقْوَى وَأَظْهَرُ وَأَشْهَرُ مِنْ نَقْلِ الْقُرْآنِ لِأُمُورٍ . مِنْهَا عِلْمُ الْمُؤَالِفِ وَالْمُخَالِفِ لِشِدَّةِ عِنَادِ مُخَالِفِيهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، مِنَ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ وَأَهْلِ الْجَمَلِ

المخالفة لدينه وجرصهم على تكذيبه وقصر جمعه وتوهمين أمره ومباغضته وغرته حتى أننا قد علمنا أن شدة بغضهم له وعنادهم إيّاه أخرجهم إلى إطالة حربه وحملهم أنفسهم على الخطر العظيم الذي أدى إلى قتل سادتهم وأسترقاقهم وتلف مهجهم وأرواحهم والجلاء عن ديارهم ومفارقة أوطانهم ودعائهم والصبر على مس الجراح وعظيم العذاب .

وقد علم أنهم إذا كانت هذه حالهم في عنايه ، فإنه يجب بمستقر العادة ، متى وقعت المعارضة ، أن يكون حرصهم وتوفر همهم ودواعيهم على ذكرها وإظهارها وإشهارها بحسب حرصهم على حربه وقصر جمعه ، بل يجب أن يكون حرصهم على ذلك أكبر وأعظم من حرص المسلمين والكافرين على نقل القرآن الناجم من قبله ، عليه السلام ، لأن نقل مخالفتنا للمعارضة هو المخلص لهم من كل ما باءوا [٧٥] به وحملوا أنفسهم عليه في مخالفته ؛ فنقله سبب لدفع ضرر عظيم وخلاص من خطب جسيم .

فكيف يجوز أن يقع منهم الإهمال لذلك حتى يضعف ويهي ولا يجد من يدعيه إلا من بهت وكابر من جهال اليهود ومن جرى مجراهم من مخالفيه من أهل عصرنا ؟ هذا هو الممتنع المحال في وضع العادة .

وإذا كان ذلك كذلك ولم يُنقل ما يُدعى من معارضة القرآن نقل مثله الذي تقوم به الحجة وينقطع به العذر ويجب به العلم ، علم تكذب مدعي ذلك .

فصل

ومِمَّا يُوجِبُ أَيْضًا تَوَفُّرَ الِهِمَمِ عَلَى نَقْلِ مَعَارِضِ الْقُرْآنِ وإظهارها ، لو كَانَتْ وَوَقَعَتْ عَلِمْنَا بِشِدَّةِ عِنَايَةِ أَهْلِ الدِّيَانَاتِ بنقل ما يَصَحُّحُ مِنَ الْأَدْيَانِ الصَّحِيحَةِ وَيُبْطِلُ مَا خَالَفَهَا مِنَ الْأَدْيَانِ الْفَاسِدَةِ الْمُحَرَّمَ الْقَوْلُ بها ، وَأَنَّ عِنَايَتَهُمْ بِذَلِكَ أَشَدُّ مِنْ عِنَايَةِ أَهْلِ الْأَدَبِ وَغَيْرِهِمْ لِنَقْلِ الْأَدَابِ وَكُلِّ مَا لَا يَتَعَلَّقُ بِالْدِّيَانَاتِ وَيُرْجَى بِهِ الثَّوَابُ وَيُنْتَفَى بِهِ الْعِقَابُ . وَهَذَا مَعْلُومٌ مِنْ حَالِ أَهْلِ الدِّيَانَاتِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِبَابِ الدِّينِ .

[١٧٦] وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ وَكَانَتْ الْمَعَارِضُ لِلْقُرْآنِ ، لو وَقَعَتْ ، لكَانَتْ حُجَّةً فِي تَكْذِيبِهِ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَمُوجِبَةً لَكُونِ دَعْوَى إِعْجَازِ الْقُرْآنِ شِبْهَةً لَا مُحَالَءَ . وَجَبَ لِأَجْلِ ذَلِكَ تَوَفُّرُ أَهْلِ الدِّيَانَاتِ الْمَخَالَفَةِ لِدِينِهِ أَنْ يُظْهِرُوا نَقْلَ مَعَارِضِ الْقُرْآنِ وَأَنْ تَجْتَمِعَ هِمَمُهُمْ وَذَوَاعِيهِمْ عَلَى نَقْلِهِ لِإِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ وَإِبْطَالِ شِبْهِتِهِ فِي دَعْوَاهُ ، لِأَنَّ الْعَادَةَ مَوْضُوعَةٌ عَلَى أَنَّ تَوَفُّرَ هِمَمِ النَّاسِ عَلَى نَقْلِ الْحُجَّةِ وَمَا يُبْطِلُ الشِّبْهَةَ أَشَدُّ مِنْ تَوَفُّرِهَا عَلَى نَقْلِ الشُّبْهَةِ وَمَا لَا حُجَّةَ فِيهِ .

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ مُسْتَقَرًّا مَعْلُومًا ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ نَقْلُ مَعَارِضِ الْقُرْآنِ ، لو وَقَعَتْ ، أَظْهَرَ وَأَشْهَرَ مِنْ نَقْلِ الْقُرْآنِ وَلَا أَقْلَ مِنْ أَنْ تُنْقَلَ نَقْلُ الْقُرْآنِ ؛ فَإِذَا عَلِمْنَا أَنَّهَا غَيْرُ مَنْقُولَةٍ كَنَقْلِهِ وَلَا فَوْقَ نَقْلِهِ ، وَجَبَ لِأَجْلِ مَا ذَكَرْنَاهُ الْقَطْعُ عَلَى تَكْذِيبِ الْمَخْبِرِ عَنْ مَعَارِضِهِ . وَهَذَا مَا لَا مَحِيصَ لَهُمْ مِنْهُ وَلَا مَخْرَجَ .

وَقَدْ قَالَ أَهْلُ الْعِرَاقِ مِنْ فَهَائِنَا : إِنَّهُ يَجِبُ الْقَطْعُ عَلَى بُطْلَانِ كُلِّ أَخْبَارِ الْأَحَادِ الْوَارِدَةِ عَنِ الرَّسُولِ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فِيمَا نَعْمُ الْبَلَاوَى بِهِ فِي بَابِ الدِّينِ .

وَقَالُوا : لَمْ يُنْقَلْ ذَلِكَ عَنِ الرَّسُولِ نَقْلَ الصَّلَوَاتِ وَصِيَامِ رَمَضَانَ وَأَمْثَالِ ذَلِكَ مِمَّا

يجب كونه ظاهرًا متواترًا ، وَجَبَ القطعُ على بطلانيه . وأبطلوا الرواية [٧٦ب] في وجوب الوضوء من مَسِّ الذَّكْرِ وأخبار كثيرة في الأحكام التي تَعُمُّ البلوى بها لأجل أنها لم تُنْقَلْ نُقْلَ مِثْلِهَا .

فما ظَنُّكَ بإبطالِ هذه الطبقة للخبر عن معارضة القرآن ، إذا لم تَرِدْ إِلَّا مِنْ جِهَةِ الدَّعْوَى ونُقِلَ الآحاد ؟

هذا على أننا إذا قلنا لِكُلِّ مدَّعٍ لهذه المعارضة : فَأَذْكُرْهَا وَأَذْكُرْ طَرَفًا مِنْهَا وَشَيْئًا نَنْظُرُ فِيهِ ! لم يجدْ إلى ذِكْرِ شيءٍ سَبِيلًا وَرَجَعَ إلى أَنْ يَقُولَ : لَعَلَّهُ قَدْ وَهَى نُقْلُ جَمِيعِهَا حَتَّى لَا نَعْرِفَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا أَصْلًا . وهذا هو الباطلُ الخارجُ عن مُوجبِ العادةِ في نُقْلِ ما يجبُ ظُهُورُهُ .

فصل

وممّا يدلُّ أيضًا على بطلانِ دَعْوَى المعارضة له أنّه لو كان ذلك كذلك ، لَوَجِبَ لا محالة أن يكون تَوَفُّرُ دَوَائِعِهِمْ على نقلِهِ وإظهارِهِ أَشَدَّ مِنْ تَوَفُّرِهَا على حَرْبِ النبيّ ، عليه السلام ، ومطاولتِهِ وَحُمْلِهِمْ أَنْفُسَهُمْ في ذلك على عظيم الأخطارِ الذي أدَّاهُمْ إلى الجلاء والقتل والاسترقاقِ لِعِلْمِهِمْ وَعِلْمِ كُلِّ عَاقِلٍ أَنَّ التَّشَاغُلَ بِذلك معه [١٧٧] لا يدلُّ على كذبه ولا ينقضُ كَوْنَ القرآنِ معجزةً ولا يقدِّحُ في نبوّتِهِ ، وأنَّهُمْ لو غَلَبُوهُ وقتلُوهُ وأتَوْا على جميعِ شِيعَتِهِ وَأَنْصَارِهِ ، لم يَكُنْ ذلك مُخْرِجًا للقرآنِ عن كونه معجزةً ، إذا قال لهم : إنَّكم لا تَقْدِرُونَ على معارضتِهِ أو الإتيانِ بسورةٍ مِنْ مثله ؛ فإذا لم يأتوا بِذلك ، وإنْ غلبوه وقتلوه ، لم يَقْدَحْ ذلك في قصورِهِمْ عن معارضتِهِ . وقد عَلِمُوا أَنَّهُمْ إذا عارضُوهُ وأظهروا المعارضةَ وشَهَرُوهَا وشرَعُوا في إِذَاعَتِهَا ، بَطَلَتْ حُجَّتُهُ وَعَلِمَ بَطْلَانُ معجزِهِ ^١ .

فكان يجبُ ، إذا كان ذلك كذلك وكانتِ المعارضةُ قد حَصَلَتْ ، أن يكونَ تشاغُلُهُم بنقلِهَا وإظهارِهَا والنَّشْرِ لها في البلادِ وبعثِ الرسلِ والبُعُوثِ بها وَكُتِبَ الكُتُبُ والتَّحْمِيلُ وال[تَمَسُّكُ] ^٢ بِكُلِّ سَبَبٍ يقتضي ظُهُورَها وشَهْرَتَها أَوْ[إلى] ^٣ مِنْ تشاغُلِهِمْ بحَرْبِهِ وَسَبِّهِ وَهَجْوِهِ الذي لا يقدِّحُ شيءٌ مِنْهُ في معجزتِهِ ولا في أمرِهِ ^٢

فلَمَّا لَمْ تَظْهَرْ هَذِهِ المعارضةُ ولم نَجِدْهُمْ نَقَلُوا ذلكَ وذكرُوهُ الذِّكْرَ الذي يقتضيه المعلومُ مِنْ أحوالِهِمْ وَتَشَاغُلُوا بِسَبِّهِ وَهَجْوِهِ وَنَضَبِ الحَرْبِ مَعَهُ ، عَلِمَ أَنَّهُ لو كانتِ عِنْدَهُمْ مُعَارَضَةٌ ، تَحُجُّهُ وَتُبْطِلُ معجزتَهُ ، لَعَدَلُوا عَنِ الحَرْبِ إلى فعلِهَا وإظهارِهَا . وهذا أيضًا واضحٌ في أَنَّهُ لا أَصْلَ [٧٧ب] لمعارضةِ القرآنِ .

١ يُقَابِلُ كتاب البيان (للباقلائي) ٢٨ .

٢ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٣ يُقَابِلُ كتاب البيان (للباقلائي) ٢٩-٣٠ .

وكذلك فقد كان يجب بوضع العادة نقل الزنادقة والفلاسفة والبراهمة والمُنَجِّمين واليهود والنصارى والمجوس وكل مخالِفٍ لِمِلَّتِنَا أَنْ تَتَوَفَّرَ هِمَمُهُمْ وَدَوَاعِيهِمْ عَلَى نَقْلِ مَعَارِضِ الْقُرْآنِ وَأَنْ تَقَلَّ دَوَاعِيهِمْ إِلَى نَقْلِ حَرْبٍ قَرِيشٍ لَهُ وَهَجْوِهِمْ وَتَلْقِيهِمْ إِيَّاهُ ، لِأَنَّ نَقْلَ الْحَرْبِ لَا يَقْدَحُ فِي آيَاتِهِ وَنَقْلُ الْمَعَارِضِ هُوَ الَّذِي يُبْطِلُ نُبُوءَتَهُ . وَلَا يَجُوزُ فِي صِفَةِ أَعْدَائِهِ أَنْ يَتَوَفَّرُوا عَلَى نَقْلِ مَا لَا يَضُرُّهُ وَلَا يَقْدَحُ فِي نُبُوءَتِهِ وَأَنْ يُهْمِلُوا كُلَّهُمْ نَقْلَ مَعَارِضِ الْقُرْآنِ الْقَادِحَةِ فِي حُجَّتِهِ ؛ فَكُلُّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى وُجُوبِ تَكْذِيبِ الْخَبَرِ عَنْ وُقُوعِ مَعَارِضَةِ الْقُرْآنِ .

فصل

ومثلاً يدلُّ أَيْضاً^١ على بُطْلانِ هَذِهِ الدَّعْوَى أَنَّهُ لو أُمِكنَ وُقُوعُ المعارضةِ حِينَ وَقَعَتْ خَافِيَةً ، غَيْرَ ظَاهِرَةٍ ، وَإِنْ كَانَتْ معلومةً عِنْدَ السَّيْرِ وَالْقَلِيلِ مِنْ مُخَالَفِيهِ وَمُؤَافِقِيهِ ، لَوَجِبَ فِي مُسْتَقَرِّ العَادَةِ تَحَدُّثُ مَنْ عَلِمَهُ بِهِ وَذَكَرَهُ لَهُ وَإِشَاعَتُهُ وَقُوَّةُ ظُهُورِهِ مع الأَيَّامِ ، سَيِّمًا وما خَلَّتِ الأعْصَارُ بَعْدَهُ مِنْ مُؤَافِقِينَ [١٧٨] وَمُخَالَفِينَ لَهُ ، هُمْ أَهْلُ بَرَاعَةٍ وَبَلَاغَةٍ وَلُسْنٍ وَبَصِيرَةٍ بَعْلِمِ الأَوْزَانِ وَمَقَادِيرِ البَلَاغَاتِ ؛ فَكَانَ يَجِبُ ، لو لم تَظْهَرْ المعارضةُ ، حِينَ وَقَعَتْ ، لَأَنَّهَا لم تَقْعُ إِذْ ذَاكَ على وَجْهِ يَقْتَضِي ظُهُورَهَا على الفَوْرِ ، أَنَّ تَظْهَرَ على التَّرَاخِي وَمَعَ الأَيَّامِ لِلْعِلَّةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا . وَلَمَّا لم يَكُنْ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بَانَ كَذِبُ مَنْ آدَعَى المعارضةَ للقرآنِ .

١ ما بين الحاصرتين منهذمٌ في الأصل .

فصل

ومِمَّا يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى كَذِبِ مُدَّعِي هَذِهِ الدَّعْوَى أَنَّهُ ، لَوْ جَازَ أَنْ يُقَالَ : إِنَّهُ قَدْ غَوِضَ فِي الْقُرْآنِ بِمَثْلِهِ ، وَإِنْ لَمْ تَظْهَرْ الْمَعَارَضَةُ وَتُنْقَلِ كَنْقَلِ الْقُرْآنِ ، وَإِنَّ تَجْوِيزَ ذَلِكَ يُوجِبُ الشَّكَّ فِي كَوْنِ الْقُرْآنِ آيَةً مُعْجَزَةً ، لَجَازَ لَنَا أَيْضًا أَنْ نَدَّعِيَ عَلَى قَائِلِ هَذَا أَنَّهُ قَدْ كَانَ ظَهَرَ مِنْ جِهَةِ النَّبِيِّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، قِرَاءَنَ آخَرَ ، أَطْوَلَ مِنْ هَذَا وَعَشْرَةَ أَضْعَافِهِ ، وَأَنَّهُ كَانَ فِيهِ مِنْ بَدِيعِ النَّظْمِ وَالرِّضْفِ وَعَظِيمِ الْبَلَاغَةِ مَا يَتَجَاوَرُ جَزَالَةَ نَظْمِ الْقُرْآنِ وَقَدَّرَ بِلَاغِيَهُ ، وَأَنَّهُ كَانَ مِثْلًا لَا يَقْدَرُ أَحَدٌ مِنَ الْفَصَحَاءِ وَالْبُلَغَاءِ عَلَى مُقَابَلَةِ التَّيْسِيرِ مِنْهُ ، وَأَنَّ النَّبِيَّ تَحَدَّاهُمْ بِمَثَلِ ذَلِكَ الْقُرْآنِ ، فَعَجَزُوا عَنْ ذَلِكَ ، كَمَا تَحَدَّاهُمْ [٧٨ب] بِمَثَلِ هَذَا الْقُرْآنِ الَّذِي أَدَّعَوْا وَقُوعَ مُعَارَضَتِهِ ، فَلَمْ يُنْقَلْ وَيُظْهَرْ .

فكَذَلِكَ يَدْعِي فِي ذَلِكَ الْقُرْآنِ الثَّانِي أَنَّهُ ظَهَرَ مِنْهُ وَتَحَدَّى الْعَرَبَ بِمِثْلِهِ ، فلم يَقْدِرُوا عَلَى مُعَارَضَتِهِ . وَلَوْ بَطُلَ أَحْتِجَاجُهُ بِهَذَا الْقُرْآنِ لِتَجْوِيزِ حَصُولِ هَذِهِ الْمُعَارَضَةِ ، لَوَجِبَ تَجْوِيزُ ثُبُوتِ نَبَوِيِّهِ لِتَجْوِيزِنَا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ قُرْآنٌ لَمْ يُعَارَضْ أَتْلُغُ وَأَفْصَحُ وَأَحْسَنُ نَظْمًا مِنْ هَذَا . وَذَلِكَ يُوجِبُ تَصْدِيقَهُ وَالْقَدْحَ فِي مُعَارَضَةِ الْقُرْآنِ الَّذِي يَدْعُونَ مُعَارَضَتَهُ ، لِأَنَّا يُمَكِّنُنَا أَنْ نَقُولَ : لَعَلَّهُ لَمْ يَتَّخِذْ بِمُعَارَضَةِ هَذَا ، وَإِنَّمَا تَحَدَّى بِمُعَارَضَةِ ذَلِكَ الْقُرْآنِ الْآخَرِ .

وَكُلُّ هَذَا جَهْلٌ وَخَبْطٌ مِمَّنْ بَلَغَهُ ؛ فَوَجَبَ الْقَطْعُ عَلَى كَذِبِ مُدَّعِيِ الْمَعَارِضَةِ
لِلْقُرْآنِ .

فصل

ومما يدلُّ أيضاً على تَوْفُّرِ هِمَمِ اتِّبَاعِ مُسَيِّلِمَةَ وَمَنْ يقدِّحُ بَشَوْبِ نَبْوَتِهِ فِي نَبْوَةِ نَبِينَا ، عليه السلام ، على نقلِ السَّخِيفِ الرِّكِيكِ مِنْ كَلَامِ مُسَيِّلِمَةَ الَّذِي ادَّعَى أَنَّهُ قَرَأَ ، حَتَّى ظَهَرَ ثَقُلُ ذَلِكَ وَشَهَرٌ ، نَحْوُ قَوْلِهِ : «يَا ضِفْدَعُ بِنْتُ ضِفْدَعَيْنِ ! بَقِي كَمْ تَنْقِيْنِ ! لَا الْمَاءُ تُكْذِرَيْنِ ، وَلَا الشَّرَابُ تَمْنَعَيْنِ . أَغْلَاكِ فِي الْمَاءِ ، وَأَسْقَلُكِ فِي الطِّينِ»^١ . وقوله أيضاً : «أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ [١٧٩] بِالْحَبْلِى ، أَلَمْ يَخْلُقْ فِي بَطْنِهَا وَلَدًا يَسْعَى ، يَبْنِي الصِّقَاقِيَّ وَالْحَشَا»^٢ .

وقوله أيضاً : «وَالطَّاحَنَاتِ طَحْنًا ، وَالزَّارِعَاتِ زَرْعًا ، فَالْخَابِرَاتِ خَبْرًا ، فَالْاَلْقَمَاتِ لَقْمًا ، فَالْكَالِبَاتِ أَكْلًا ، إِهَالَةً وَسَمْنًا ، لَقَدْ فَضَّلْتُمُ الْوَيْرَ ، وَمَا سَبَقَكُمْ أَهْلُ الْبَمْدَرِ ؛ فَمَا لَكُمْ لَا تَعْقِلُونَ»^٣ إلى أمثالِ هذا مِمَّا لَا مَحْصُولَ وَلَا فَائِدَةَ فِيهِ وَمَا يَجِبُ أَنْ يُهْزَلَ بِقَائِلِهِ .

فلو كان القرآنُ قد غُورِضَ بِمَثَلِهِ ، لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ تَوْفُّرُ الْهِمَمِ وَالذَّوْعِي على نَقْلِهِ أَشَدَّ مِنْهَا على نقلِ كَلَامِ مُسَيِّلِمَةَ ، لِأَنَّهُ نَقْلٌ بِحُجَّةٍ وَإِبْطَالٌ شُبْهَةٍ وَلَيْسَ فِي نَقْلِ كَلَامِ مُسَيِّلِمَةَ حُجَّةٌ وَلَا إِِبْطَالٌ لِشُبْهَةٍ .

١ كذلك إعجاز القرآن (للباقلائي) ١٥٧ «كان يقول : يا ضِفْدَعُ بِنْتُ ضِفْدَعَيْنِ ! بَقِي مَا تَنْقِيْنِ ! أَغْلَاكِ فِي الْمَاءِ ، وَأَسْقَلُكِ فِي الطِّينِ . لَا الشَّرَابُ تَمْنَعَيْنِ ، وَلَا الْمَاءُ تُكْذِرَيْنِ . لَنَا نَصْفُ الْأَرْضِ وَلَقَرِيْشِي نَصْفُهَا ، وَلَكِنْ قَرِيْشًا قَوْمٌ يَعْتَدُونَ» . نظيره كتاب تمهيد الأوائل ١٨٢ . تكرر ذكره في موضع لاحق . يُنظر هنا ٣٧٨ .

٢ الصفاق : السقاين ، الأصل .

٣ يُقابل إعجاز القرآن (للباقلائي) ١٥٧ . يُنظر أيضاً هنا ٣٧٨ ، ٣٨٠ .

٤ الوير : على أهل الوير ، تاريخ الرسل والملوك (للطبري) ٢٨٤/٣ وإعجاز القرآن (للباقلائي) البداية والنهاية ٣٢٦/٦/٣ .

٥ يُقابل كتاب تمهيد الأوائل ١٨٢ ، إعجاز القرآن (للباقلائي) ١٥٧ . كذلك يُقابل تاريخ الرسل والملوك ٢٨٤/٣ [سنة ١١هـ] ، البداية والنهاية ٣٢٦/٦/٣ .

فإن قيل : إنما ظَهَرَ نقلُ كلامِ مُسْتَبْلَمَةٍ ، لأنه لا حُجَّةَ فيه ولا فائدةَ ولا يُخَافُ بنقلِهِ قدحٌ في نبوَّةِ ولا إبطالٌ لِعِلَّةٍ ، وفي نقلِ معارضةِ القرآنِ ذلكَ ، فَوَقَعَ الجزعُ من نقلِهِ .

قيل : قد بَيَّنَّا جُوبَ تَوَقُّرِ الدَّوَاعِي على نقلِ ما يَجْرِي مَجْرَى الحُجَّةِ في بابِ الدِّيَّانَاتِ ، وأنَّ الحدثَ ، إنْ حَصَلَ في وقتٍ ومجلسٍ من ذكرِهِ ، لم يَجُزْ أنْ يستمرَّ كتمانُهُ ، بل يجبُ أنْ يَظْهَرَ وَيَقْوَى على الأَيَّامِ وأنْ يَتَخَدَّتْ العَالِمُونَ به ، ولو كانوا في السجونِ والقيودِ والكُيُولِ ، لأنَّ هَذِهِ هي العادةُ في ظهورِ ذلكَ [٧٩ب] والتحدُّثِ به ، وإنْ وَقَعَتِ التَّقِيَّةُ والخوفُ في بعضِ الأوقاتِ عن ذِكْرِهِ ؛ فَبَطَلَ ما يُعْلَلُونَ به أَنْفُسَهُمْ .

فصل

وممّا يدلّ على بطلانِ هذهِ الدعوى أيضًا أنّه لو كانتِ المعارضةُ للقرآنِ قد وقعتْ وَوَهَنَ نَقْلُهَا وَذَثُرَ ذِكْرُهَا وَدَرَسَ أَثَرُهَا حَتَّى لَا يُذَكَّرَ وَلَا يُعْرَفَ شَيْءٌ مِنْهَا بِانْصِرَافِ الْهِمَمِ وَالذَّوْاعِي عَنْ نَقْلِهَا ، لَكَانَ ذَلِكَ خَرَقًا لِلْعَادَةِ وَبِمَثَابَةِ إِظْهَارِهِ ، تَعَالَى ، لِلْمُعْجَزَاتِ عَلَى الْكَذَّابِينَ ، لِأَنَّ صَرْفَ الْهِمَمِ عَنْ فِعْلِ مَعَارِضَةِ الْقُرْآنِ خَرَقٌ لِلْعَادَةِ وَبِمَثَابَةِ أَبْتِدَاءِ خَرَقِ الْعَادَاتِ عَلَى الْكَذَّابِينَ ، لِأَنَّهُ إِذَا ظَهَرَتْ لَنَا وَتَأَدَّى إِلَيْنَا ظُهُورُ الْقُرْآنِ مِنْ جِهَةِ الرُّسُولِ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَأَنَّهُ تَحَدَّاهُمْ بِمِثْلِهِ وَوَقَعَتِ الْمَعَارِضَةُ وَلَمْ تُنْقَلْ ، وَجَبَ عَلَيْنَا أَنْ نَعْتَقِدَ كَوْنَ الْقُرْآنِ مُعْجَزًا ، إِذَا عَلِمْنَا التَّحَدِّيَ بِهِ وَلَمْ نَعْلَمْ مَعَارِضَتَهُ . وَذَلِكَ يُوجِبُ عَلَيْنَا تَصْدِيقَ الْكَاذِبِ ؛ فَهُوَ بِمَعْنَى أَبْتِدَاءِ خَرَقِ الْعَادَاتِ عَلَى الْكَذَّابِينَ فِي دَعْوَاهُمْ النَّبُوَّةَ .

وَلَمَّا لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ لِمَا قَدَّمَاهُ مِنَ الْأَدْلَةِ ، لَمْ يَجْزِ خَرْقُهُ ، تَعَالَى ، الْعَادَةَ بِصَرْفِ الْهِمَمِ عَنْ نَقْلِ مَعَارِضَةِ [١٨٠] الْقُرْآنِ . وَلَوْ جَاوَزَتْ هَذِهِ الدَّعْوَى لِيَهُودِيٍّ أَوْ نَصْرَانِيٍّ أَوْ مَجُوسِيٍّ وَمُشَبِّهٍ لِنَبُوَّةِ أَحَدٍ وَمُنْكَرٍ لِنَبُوَّةِ نَبِيِّنَا ، لَجَازَ لِقَائِلِي أَنْ يَقُولَ لَهُمْ : إِنَّ زَرَادَشْتَ وَمُوسَى وَعِيسَى قَدْ غَوَرُوا فِي كُلِّ شَيْءٍ أَدَّعَوْهُ مُعْجَزًا مِنْ قُلُوبِ الْعَصَا وَفُلُجِ الْبَحْرِ وَإِحْيَاءِ الْمَوْتَى وَإِقَامَةِ الرِّمِيِّ ، وَلَكِنْ لَمْ يَنْظُرْ ثَقُلَ ذَلِكَ . وَهَذَا يُوجِبُ الْقَدْحَ فِي نَبُوَّةِ كُلِّ نَبِيٍّ وَافْسَادَ دِينِ كُلِّ مِلَّةٍ .

وَإِذَا لَمْ يَجْزِ هَذَا عِنْدَهُمْ ، لَمْ يَجْزِ أَعْتِقَادُ تَجْوِيزِ مَعَارِضَةِ الْقُرْآنِ ، وَإِنْ لَمْ يُنْقَلْ ، وَالْقَطْعُ عَلَى وَقْعِ ذَلِكَ . وَلَا جَوَابَ عَلَى هَذَا .

شبهة أخرى

فإن قال قائلٌ من مخالفي المِلَّةِ : ما أنكرتُم أن يكونَ ، عليه السلام ، قد غورِضَ في القرآنِ وإن لم يجب نقلُ ذلك وظهورُهُ لِعِلَّةٍ مِنَ الْعِلَلِ ، وإن لم يلزمنا العلمُ بعينها والتمييزُ لها ، وإن لم يَجْزُ ذلك قَبْلَ ذلك في انقطاعِ الخيرِ عن البلدانِ والوقائعِ وما جَرَى مَجْرَى ذلك مِمَّا ذَكَرُوهُ^١ لأجلِ أَنَّهُ لَا عِلَّةَ تَدْعُو^٢ إِلَى تَرْكِ نَقْلِ وجودِ البلدانِ والإمساكِ عَنْ ذِكْرِهَا ، وفي نقلِ معارضةِ [٨٠ب] القرآنِ إبطالاً لرئاسةِ ودفعِ دَعْوَى نَبَوِّهِ ودفعِ منافعٍ عظيمةٍ وحصولِ مضارٍ مخوفةٍ ، وذلك مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِرَغْبَةٍ وَرَهْبَةٍ . والدَّوَاعِي مَقْصُورَةٌ عَلَى تَرْكِ فِعْلٍ مَا يُخَافُ وَحِيَاظَةُ الرِّثَاسَاتِ وَنَضْبِ الْعَوَائِلِ^٣ وَالْحَبَائِلِ^٤ لِلْمُنَافِسِ فِيهَا وَالْمُحَاوِلِ لِإِبْطَالِهَا ؛ فَافْتَرَقَتِ الْحَالُ فِي نَقْلِ الْمَعَارِضَةِ وَنَقْلِ الْبُلْدَانِ .

يقال له : ما قُلْتُهُ مِنْ هَذَا بَاطِلٌ مِنْ وُجُوهٍ . أَوَّلُهَا أَنَّنَا قَدْ دَلَّلْنَا فِيمَا قَبْلُ أَنَّهُ لَوْ كَانَتِ الْمَعَارِضَةُ وَاقِعَةً مِنْهُمْ ، لَوَجَبَ فِي مَسْتَقَرِّ الْعَادَةِ وَالْحَالِ بَيِّنَةٌ وَبَيِّنَةٌ مَا وَصَفْنَاهُ ظَهُورُ ذَلِكَ وَنَقْلُهُ وَالْعِلْمُ بِهِ ضَرُورَةٌ مِنْذُ عِلْمِ أَنَّ مَا يَحْصُلُ الْعِلْمُ بِهِ أَضْطِرَّارًا لَا يُمَكِّنُ الشَّكَّ بِهِ وَإِدْخَالَ لُبْسٍ وَشَبْهَةٍ فِي حُصُولِهِ .

وإذا كنَّا لَا نَعْرِفُ ضَرُورَةَ وَقُوعِ الْمَعَارِضَةِ مَعَ أَنَّهَا لَوْ وَقَعَتْ ، لَوَجَبَ الْعِلْمُ بِهَا ضَرُورَةً ، بَطَلَنَ مَا قَالَهُ السَّائِلُ وَصَارَ فِي إِرْزَامِهِ ذَلِكَ بِمَثَابَةِ مَنْ أَرَادَ تَشْكِيكَنَا فِي غَزَاةٍ بِدِرٍّ وَأُحْدٍ وَالجَمَلِ وَصِيقَيْنِ وَمَا كَانَ مِنْ غَلْبَةِ عَلِيٍّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، لِأَهْلِ الْبَصْرَةِ وَأَنْصَرَفِهِ مِنْ صِيقَيْنِ . وَقَالَ : لَعَلَّ الْأَمْرَ بِالْعَكْسِ مِنْ كُلِّ مَا نُقِلَ فِي هَذِهِ الْحُرُوبِ ،

١ مما ذكره : إضافة في الهامش .

٢ تدعو : تدعوا ، الأصل .

٣ بمعنى الدواهي ، مفردا الغائلة . يُنْظَرُ تَاجُ الْعُرُوسِ ١٣٠/٣٠ [غول] .

٤ مفردا الجبال بمعنى المصْطَيْدَةِ .

لأنَّه مِنْ بَابِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْأَعْرَاضُ وَالذَّوَاعِي وَالتَّعَصُّبُ وَحُبُّ الرِّجَالِ وَالْقَدْحُ فِي
الْذِيَانَاتِ وَإِبْطَالُ رِثَاسَاتٍ وَمَنَافِعَ وَمَضَارَّ .

فَإِذَا لَمْ يَجْزُ أَنْ يَكُونَ فِي شَبْهَةٍ ، تُوجِبُ تَشْكِيكَنَا فِيمَا كَانَ مِنْهَا وَلَا مِنْ الْأَسْبَابِ
الَّتِي تُوجِبُ أَنْقِطَاعَ الْخَبَرِ عَنِ الظَّاهِرِ الْمُسْتَنَفِيضِ [١٨١] وَتَرُكُ نَقْلِ مَا يَجِبُ
بِمُسْتَقَرِّ الْعَادَةِ فَعَلُهُ وَظُهُورُهُ ، بَطْلَ مَا قَالُوهُ يُطْلَأُ بَيِّنًا .

فصل

ومما يدلُّ على فسادِ هذه المطالبة أنَّه إنَّما كان يجوزُ تركُ نَقْلِ المعارضةِ مع أنَّها متعلِّقةٌ بما ذكرُوهُ ، لو لم يقارنْها من طولِ التَّحْدِي مِنَ النَّبِيِّ ، عليه السلامُ ، وتقريبه لهم بالمعجزِ والزامهم تصديقهُ في النبوةِ واعتقادِ تعظيمه على ظاهره وباطنه والتزام الفرائضِ وبَذَلِ الخُنُوعِ والطاعةِ له وتعويله في وُجُوبِ ذلك أجمع له دُونهم على ظهورِ القرآنِ عليه وعجزهم عن معارضته .

ومعلومٌ بمستقرِّ العادةِ استحالةُ إطباقهم على تركِ المعارضةِ مع القدرة على ذلك . وهم مع ذلك بالصِّقَّةِ التي ذكرناها عنهم مِنْ شِدَّةِ الحَمِيَّةِ والأَنَفَةِ ومرارةِ الأنفُسِ وغلظِ الأكبادِ وشِدَّةِ المُتَارَعَاتِ والمنافساتِ في الرئاسةِ واعتقادِ أكثرهم أنَّ النَّبِيَّ ، عليه السلامُ ، ليس مِنْ أعْظَمِهِمْ شَأْنًا وَأَنَّهُ يَتِيَمُ أَبِي طَالِبٍ ، ومع ما كان يفعلُهُ عند الغلبةِ لهم مِنَ القَتْلِ والاسترقاقِ لهم ، فبعضُ هذه الأحوالِ يقتضي البِدَارَ إلى المعارضةِ واجتماعِ الهَمِّ والدَّوَاعِي على إظهارِها وإشهارِها ودوامِ الذِّكْرِ لها والتحدُّثِ بها والتقريعِ بالكذبِ ، لأنَّه قال لهم لَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِهِ ، وإنَّكم إِنْ أَتَيْتُمْ [٨١ب] بذلك ، كنْتُ كاذِبًا وأنتم صَادِقِينَ ، فأمكنهم مِنْ كَذِبِهِ ، حاشاءُ مِنْ ذلك مِنْ وَجْهَيْنِ . وإذا لم تُنْقَلِ المعارضةُ واليسيرُ مِنْ هذه الأسبابِ يقتضي في وضعِ العادةِ ظُهورَها وحُصُولَ علمِ الاضطرارِ بها وَغَلَبَةَ نَقْلِها على كِتْمَانِها ، عَلِمَ بذلك كَذِبُ مُدَّعِي وَفُوعِها .

وشيءٌ آخَرُ وهو أنَّ العِلْلَ الدَّاعِيَةَ إِلَى كِتْمَانِ الأَمْرِ الظَّاهِرِ الشَّائِعِ والامتناعِ مِنْ فِعْلِهِ لَا بُدَّ والحالُ ما وَصَفْنَاهُ مِنْ أَنْ تَكُونَ معلومةً ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ ذلك لِنَوَاطِئِ ، يَقَعُ بَيْنَ أَهْلِ الكِتْمَانِ لأغراضٍ مُتَفَرِّقَةٍ أو غرضٍ واحدٍ ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَظْهَرَ ذلكَ عليهم وَأَنْ

١ غلبة : عليه ، الأصل .

٢ لتواطؤ : لتواطى ، الأصل .

يَتَّخِذُونَهَا ، إِذَا كَانُوا أَهْلَ تَوَاتُرٍ ، نَعْلَمُ صِدْقَهُمْ ضَرُورَةً ، إِذَا نَقَلُوا عَنْ مَشَاهِدَةٍ عَلَى مَا بَيَّنَّا فِي الْكَلَامِ عَلَى الْأَخْبَارِ ، أَوْ أَنَّ يَكُونُ الطَّيِّبُ وَالْكُتْمَانُ وَإِقَاعًا مِنْ أَهْلِ التَّوَاتُرِ عَنْ قَهْرِ سُلْطَانٍ وَغَلْبَةِ قَاهِرٍ جَبَّارٍ وَإِكْرَاهٍ ظَاهِرٍ .

وَلَا بُدَّ فِي مُسْتَقَرِّ الْعَادَةِ مِنْ أَنْ تَخْتَلِفَ الدَّوَاعِي عِنْدَ ذَلِكَ فِي كُتْمَانٍ مَا يَحْمِلُونُ عَلَى كُتْمَانِهِ ، فَيَكُونُ مِنْهُمْ الْكَاتِمُ وَمِنْهُمْ الْمُتَخَذِثُ وَالْمُظْهَرُ لَهُ . وَهَذَا هُوَ الْعَادَةُ ، وَإِنْ اخْتُمِلَتِ الْمَكَارَةُ فِي ذَلِكَ . عَلَى أَنَّهُ لَوْ صَحَّ اجْتِمَاعُ الْكُلِّ عَلَى الْكُتْمَانِ لِمَوْضِعِ الْخَوْفِ وَالْتَقِيَّةِ ، لَمْ يَتَمَّ ذَلِكَ مِنْهُمْ إِلَّا فِي مَجْلِسِ الْخَوْفِ وَسَاعَةِ الْإِرْهَابِ .

ثُمَّ لَا بُدَّ مِنْ تَحْدِيثِهِمْ بِذَلِكَ وَلَوْ حَصَلُوا فِي السَّجُونِ وَتَحْتَ الْقُبُورِ وَلَقِنَ مَنْ حَمَلَهُمْ عَلَى ذَلِكَ وَذَكَرَ عُذْرَهُمْ فِي الْكُتْمَانِ وَالِاسْتِغْفَارِ مِنْهُ وَإِظْهَارِ التَّعَجُّبِ [١٨٢] مِنْ قَهْرِهِمُ وَاللَّهِجِ بِذِكْرِ ذَلِكَ ، بَلْ رُبَّمَا كَانَ الْإِكْرَاهُ مِنْ أَقْوَى الْأَسْبَابِ الْمَعْرُضَةِ لِذِكْرِ مَا حُمِلُوا عَلَى كُتْمَانِهِ . وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ الْغَالِبُ مِنْ أَحْوَالِ النَّاسِ وَجَزْئِهِمْ عَلَى مَا يُخْتَعُونَ مِنْهُ .

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، لَمْ يَحْصُلْ خَيْرٌ عَنْ هَذِهِ الْمَعَارِضَةِ وَلَا خُذِّتْ بِهِ وَلَا يُقْبَلُ نَقْلًا تَقَوْمُ بِهِ الْحُجَّةُ ، لَا قَبْلَ الْهَجْرَةِ وَلَا بَعْدَهَا وَلَا حِينَ غَلْبَةِ النَّبِيِّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَكَوْنِهِ بِمَكَّةَ وَفِي دَارِ الْكُفْرِ وَلَا حِينَ حُصُولِ الْهَجْرَةِ وَالتَّنَصُّرَةِ ، بَطْلَ مَا ظَنَّهُ السَّائِلُ . هَذَا عَلَى أَنَّ مُخَالَفِيهِ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ رَغْبَةٌ عِنْدَهُ فِي كُتْمَانٍ مَعَارِضِيهِ وَلَا رَهْبَةً مِنْهُ ، لَا قَبْلَ الْهَجْرَةِ وَلَا بَعْدَهَا ، وَلَمْ تَزَلِ الْحَرْبُ مَنْصُوبَةً بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ بَعْدَ الْهَجْرَةِ . وَكَيْفَ يَكُونُ مِنْهُمْ حَمْلٌ لَهُمْ عَلَى الْكُتْمَانِ ؟ وَكُلُّ هَذَا يُبْطِلُ مَا قَالُوهُ .

فَإِنْ قِيلَ : مَا أَنْكَرْتُمْ أَنَّ يَكُونَ الدَّاعِي إِلَى تَرْكِ فِعْلِ مَعَارِضِيهِ شِدَّةَ الْخَوْفِ مِنْ أَنْصَارِهِ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ ؟

يقال لهم : هذا باطلٌ . وأوّل شيء يدلّ على فساده أنّه لو كان ذلك كذلك ، لَمَنَعَ الخوفُ منهم من شتمِهِ وسبِّهِ وهَجْوِهِ المشهورِ وإظهارِ تكذيبِهِ ونسبَتِهِ مرّةً إلى الافتراء ومرّةً إلى السّحرِ ومرّةً إلى الجنونِ إلى غير ذلك ؛ فإذا لم يَمْنَعْ الخوفُ من هذا أجمع ، لم يَمْنَعْ من إظهارِ الحُجّةِ على تكذيبِهِ .

ويدلّ على فساده [٨٢ب] ذلك أيضًا أنّ قريشًا ومُخالفِيهِ مِنَ اليهودِ والنصارى كانت أكبرَ عددًا من مُتَّبِعِيهِ قَبْلَ الهجرةِ وَبَعْدَهَا ؛ فأما قَبْلَ الهجرةِ ، فلا شكّ في ذلك ؛ فإن كانتِ المعارضةُ وقعتْ قَبْلَ الهجرةِ وحُصُولِ النصرَةِ ، وَجَبَ أن تكونَ شائِعَةً ذائِعَةً ؛ فلو حَدَثَ لهم خوفٌ من أصحابِهِ بَعْدَ الهجرةِ وفتحِ مَكَّةَ ، ما وَقَعَ يَوْمَ وَقَعَ قَبْلَ الخوفِ ظاهرًا مُعْلَنًا لأجلِ أنّ الخوفَ إنّما يمنعُ إظهارَ ما لم يَقَعْ ولم يَنْتَشِرْ وَيُظْهَرْ ؛ فأما إذا حَصَلَ الخوفُ بَعْدَ الظهورِ والانتشارِ ، لم يَمْنَعْ من فعلِ ما وَقَعَ ظاهرًا مع عدمِ الخوفِ ؛ فَبَطَلَ ما قالوه .

وأيضًا ، فإنّ الخوفَ والتقِيّةَ لا يَمْنَعانِ من إيقاعِ النقلِ والعلمِ بالأمرِ الظاهرِ ، وإنّما يَمْنَعانِ من إظهارِ النقلِ والمُجَاهَرَةِ بِهِ ؛ فأما أن يَمْنَعَ من التحدّثِ بالشيءِ والذكرِ لَهُ والعلمِ بِهِ والتحدّثِ بَيْنَهُمْ بما يَعْلَمُونَهُ مِنْ ذَلِكَ لِقَوْمِ هُمْ أَهْلُ تَوَاتُرٍ ، بل لا بُدَّ أن يتحدّثُوا بِذَلِكَ الْأَمْرِ ولو كانوا في المطاميرِ وَتَحْتَ الْعَذَابِ الْأَلِيمِ حَتَّى يَظْهَرَ ذَلِكَ عَنْهُمْ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلِ هَذَا ، إن تَمَّ وَقُوعُ تَرْكِ الْإِظْهَارِ مِنْ جَمَاعَتِهِمْ تَقِيّةً وَخَوْفًا ؛ فكيف وأكثرُ الْمُتَّبِعِينَ للتوَاتُرِ يَمْنَعُونَ تَمَامَ ذَلِكَ بَيْنَهُمْ بِعَظِيمِ الْحَمْلِ وَالْإِكْرَاهِ ؟ ويقولونَ : إنّهُ لا بُدَّ مِنْ أن يَكُونَ تَخْتَلَفُ الدَّوَاعِي وَالْهَمَمُ وَأَن يَخَافَ قَوْمٌ وَيَكْتُمُوا ، وَيَنْشُرُهُ آخَرُونَ وَيُظْهِرُوهُ [٨٣أ] وَيَذْكُرُوهُ ، وَسَيِّمًا إِنْ كَانَ شَيْئًا يَتَعَلَّقُ بِالْمَلِكِ وَالِدِيَانِ وَطَلِبِ التَّنَافُسِ وَالرَّئَاسَاتِ ، بل رُبَّمَا كَانَ التَّخْوِيفُ وَالْإِكْرَاهُ

وحملُ الجبابة على الكِثْمَانِ مِنْ أَقْوَى البَوَاعِثِ والأسبابِ الداعيةِ إلى إظهارِ ما يُخَوِّفُونَ مِنْ إظهارِهِ والإعراضِ بذكرِهِ على ما بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ .

ويقال : إِنَّ المعارِضةَ لو وقعت ، لَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ سَبَبًا لِرِوَالِ خَوْفٍ مُخَالِفِيهِ وَفَكِّ الْأَغْلَالِ وَالْكَلْفِ عَنْ أَعْنَاقِهِمْ ، لِأَنَّهُ بِالْقُرْآنِ كَانَ يَحْتَجُّ عَلَيْهِمْ ؛ فَلَوْ عَارِضُوهُ ، لَأَبْطَلُوا حُجَّتَهُ وَلَوَجِبَ فِي مُسْتَقَرِّ الْعَادَةِ أَنْ يَزُولَ بظهورِ ذَلِكَ خَوْفُهُمْ وَتَقْوَى مُنْتَهَهُمْ وَيَشْتَدَّ أَمْرُهُمْ وَتَظْهَرَ حُجَّتُهُمْ ، وَلَا أَقْلَ مِنْ أَنْ يَكُونَ ظَهَرُ الْمَعَارِضَةِ مُلْقِيًا لِلْخِلَافِ وَالْفُرْقَةِ عَلَيْهِ وَخِلَ الْعَزَائِمِ وَالثَّبَاتِ عَنْ نُصْرَتِهِ وَأَنْ يَقُولَ خَلْقٌ مِنْهُمْ : هَذِهِ مَعَارِضَةٌ صَحِيحَةٌ ، لِأَنَّ اللِّسَانَ لِسَانُهُمْ وَاللُّغَةَ لُغَتُهُمْ ، وَيَقُولُ آخَرُونَ ، إِنْ شَكُّوا فِي الْمَسَاوِإِ : هُوَ قَرِيبٌ مِنْهُ ، وَيَقُولُ آخَرُونَ : بَلْ هُوَ أَفْضَحُ وَأَبْلَغُ ، وَتَتَوَقَّفُ فِيهِ آخَرُونَ وَتَخْتَلِفُ آرَاءُ شِيعَتِهِ وَاعْتِقَادَاتُهُمْ ؛ فَإِنَّهُمْ إِنَّمَا كَانُوا يَقْصِدُونَ التَّنْذِيرَ ، لَا الْعَصِيَّةَ وَالْمَيْلَ الَّذِي لَا يَجُوزُ أَنْ يُقْتَلَ فِيهِ وَلَا جِلْدُ الْآبَاءِ وَالْأَوْلَادُ وَالْقَرَابَاتُ وَتُبْدَلَ فِيهِ الدَّمَاءُ وَالْأَمْوَالُ وَالْإِنْتِقَالُ عَنِ الْأَوْطَانِ وَمَفَارِقَةُ الْعَشَائِرِ وَرُكُوبُ الْأَخْطَارِ .

[٨٣ب] وَكُلُّ ذَلِكَ يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ الْخَوْفُ مِنْ اتِّبَاعِهِ يُوجِبُ إِظْهَارَ مَعَارِضَتِهِ ، لِيَزُولَ هَذَا الْخَوْفُ وَلِيَزُولَ أَيْضًا عَنْهُمْ الْكَلْفُ وَالْعِبَادَاتُ وَمَا يَأْخُذُهُمْ بِهِ مِنْ فَرَائِضِ الدِّينِ الشَّاقَّةِ وَالْعُدُولَ بِهِمْ عَنِ الْعَادَةِ الْمَأْلُوفَةِ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بَطَلَ مَا قَالُوهُ .

وَيَقَالُ لِكُلِّ مَعَارِضٍ بِهِذَا مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسِ وَكُلِّ مَثَبٍ لِنَبْوَةٍ وَمُعْجَزَةٍ : لَعَلَّ جَمِيعَ آيَاتِ مَنْ تَبَيَّنَتْ نَبِيُّتُهُ قَدْ قُوبِلَتْ وَغَوِرَتْ ، وَإِنَّمَا مَنَعَ الْخَوْفُ مِنْ اتِّبَاعِهِ مِنْ نَقْلِ ذَلِكَ ؛ فَلَا يَجْدُ فِي ذَلِكَ فَضْلًا . وَكُلُّ شَيْءٍ يَحَاوِلُ بِهِ الْخُرُوجَ مِنْ ذَلِكَ ، فَهُوَ جَوَابُنَا فِيمَا سَأَلَ عَنْهُ .

وبعد ، فكيف لم يبعث مُخَالِفِيهِ الرِّجَاءُ بإظهارِ المعارضةِ لانكشافِ شبهتهِ لموافقيهِ وعلمهم بوقوعِ معارضتهِ وأنفضاضهم لأجلِ ذلكِ عنه وخذلانهم له مع علمهم بأنهم أهلُ ديانةٍ ودعوةٍ إلى دينه وإلى طلبِ الحقِّ . ويجبُ أن يكونَ الطَّمَعُ لزوالِ أمره وتَفَرُّقِ الناسِ عنه بإظهارِ المعارضةِ أقوى مِنَ الخوفِ في إظهارِها ، بل لا خوفَ عليهم في ذلك ؛ فزال ما قالوه .

هذا على أَنَّهُ قد بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ أَنَّ اللهَ ، تعالى ، لا يجوزُ أَنْ يَجْمَعَ الهِمَمَ والدَّوَاعِيَ على نقلِ الشبهةِ ويلطفَ في ذلكِ ويسهلَ سبيلَهُ ويصرفها عن نقلِ الحُجَّةِ التي هي معارضةُ القرآنِ والكَاشِفُ [١٨٤] عن كونهِ شبهةً ، لأنَّ ذلكَ بِمَعْنَى أبتدائهِ إظهارَ المعجزاتِ على الكذَّابِينَ . وذلكَ مُحَالٌ ؛ فَطَلَّ ما قالوه مِنْ كَلِّ وجهٍ .

فإن قال قائلٌ : أَفَلَيْسَ قد حَكَّى اللهُ ، تعالى ، عن أَبِي حُدَيْفَةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ أَنَّهُ قال له ، عليه السلامُ : ﴿لَنْ تُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَبُوعًا ۖ أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّنْ نَّخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتَقْعِرَ الْأَنْهَارُ خِلَالَهَا تَفْجِيرًا﴾ [١٧ الإسراء ٩٠-٩١] إلى قوله : ﴿أَوْ تَرْقَى فِي السَّمَاءِ وَلَنْ تُؤْمِنَ لِزُفْرِكَ حَتَّى تُنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُؤُهُ﴾ [١٧ الإسراء ٩٣] ؟ وهذا في نهايةِ البلاغةِ والفصاحةِ ؛ وهو أكبرُ مِنْ قَدْرِ ثَبَتِ والكُوثرِ وأمثالهما ؛ فهذهِ معارضةٌ ظاهرةٌ .

يقالُ لهم : إِنَّ أبا حذيفةً لم يَطْلُبْ ما ذَكَرَهُ اللهُ ، سبحانه ، عنه بلفظِ التلاوةِ ، وإنما عَبَّرَ اللهُ ، سبحانه ، عنه بالعبارةِ التي هي معجزٌ وأخبرَ عن طلبِهِ . ولعلَّهُ أَنْ

١ هو عبد الله بن أبي أمية بن المغيرة ، أخو أم سلمة ، زوج النبي ، ﷺ . كان شديد الخلاف على المسلمين . ثم أسلم وشهد فتح مكة وحنينا وقتل يوم الطائف مسلماً . عنه جمهرة النسب (لابن الكلبي) ١/١٢٠ ، الاستيعاب في معرفة الأصحاب (لابن عبد البر) ٣/٨٦٨-٨٦٩ (١٤٧٤) .

٢ الاستيعاب ٣/٨٦٨-٨٦٩ (١٤٧٤) . يُنْظَرُ أيضاً تفسير مقاتل بن سليمان ٢/٢٧٢ ، زاد المسير (لابن الجوزي) ٥/٦٠-٦١ .

يَكُونُ طَلَبَ ذَلِكَ بِأُضْعَفِ عِبَارَةٍ وَأَرْكَ نُظْمٍ وَأَخْفِيهِ . وقد يعبرَ الله ، تعالى ، عن أهلِ كلِّ لغةٍ وعن النملةِ والهدهدِ وعن فرعونَ وعن القِيِّ والألكنِ والمُشْحِمِ باللفظِ الجَزَلِ الفصيحِ . وإذا كان ذلك كذلك ، بطل ما تَوَهَّمُوهُ .

ولو كان ما ذكره الله ، تعالى ، هو حكاية لفظ أبي حذيفةَ خَرْفًا بحرفٍ على ترتيبِهِ ، لم يَخَفْ ذَلِكَ على القومِ وقالوا : هَذِهِ مَعَارِضَةٌ وَتَكْذِيبٌ لِقَوْلِكَ : [٨٤ب] لَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِهِ ، وقولِكَ : ﴿ قُلْ لِّئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجُرُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ۚ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ [١٧ الإسراء ٨٨] . ولم يكن ذلك مِمَّا يَخْفَى عليهم ويذهب موضعُ الْحُجَّةِ به ؛ فزَالَ ما قالُوهُ .

شبهة أخرى

فإن قالوا : ما أنكرتم من أنه إنما يجب استئناف معارضة مجتمعة مُتَجَدِّدَةٍ ، لأنه لم يَرَدْ ما وَرَدَ وظَهَرَ مِنْهُ مِنَ الْقُرْآنِ عَلَى وَجْهِ ، يُوجِبُ جَمْعَ معارضةٍ له وإيراد ذلك جملةً بقدر سورة وآية ، لأنه لم يَكُنْ ما يُورَدُهُ مُبَايِنًا لِكَلَامِهِمْ وَقَدَرِ بِلَاغَتِهِمْ وَلَا خَارِجًا عَنْ مَا يَعْرِفُونَهُ مِنَ النَّظْمِ ، وَإِنَّمَا كَانَ مَا يَقَعُ مِنْهُ عَلَى مَدِيدِ الْأَيَّامِ بِمَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ مَا يَقَعُ مِنْهُمْ فِي كُلِّ وَقْتٍ مِثْلُهُ ؛ فَإِنْ أَخْتَصَرَ ، أَخْتَصَرُوا . وَإِنْ أَطَالَ ، أَطَالُوا . وَكُلُّمَا أَوْرَدَ مِنْهُ كَلِمَةً وَقَدَرًا مِنَ النَّظْمِ ، أَوْرَدُوا مِثْلَهُ ؛ فَلَمْ يَخْتَجْ مَعَ ذَلِكَ أَجْمَعُ إِلَى جَمْعِ معارضةٍ له مستأنفة .

ومتى جاز أن تكون هذه حاله وحالهم في مساواة الألفاظ والنظم ، لم يَجُزْ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ : إِنَّ الْحُجَّةَ عَلَى نُبُوَّتِهِ أَنَّهُمْ لَمْ يَعَارِضُوهُ ، لِأَنَّ هَذَا الْقَوْلَ مِنْهُ بِمَنْزِلَةِ مَنْ قَالَ : إِنَّ معجزه أنهم لم يعارضوه في مشيه وخديبه وأكله وشربه ونومه وقعوده وكل فعلٍ له ، كانوا أبدًا يُوقِفُونَ مِثْلَهُ عَلَى مَرِّ الْأَوْقَاتِ . وَقَدْ عَلِمَ لَعُوٌّ مَنِ ادَّعَى كَوْنَ هَذِهِ الْأَعْيَالِ مُعْجَزًا وَالْحَاجَةَ [١٨٥] إِلَى إيقاع معارضةٍ لها . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بَطَلَ مَا قُلْتُمُوهُ .

يقال لهم : ما قُلْتُمُوهُ مِنْ هَذَا سَاقِطٌ مِنْ وَجْهِهِ . أَحَدُهَا أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْأَمْرُ عِنْدَهُ وَعِنْدَهُمْ فِي مَسَاوَاتِهِمْ لَهُ فِي جَمِيعِ مَا أَوْرَدُوهُ مِنْ آيِ الْقُرْآنِ وَسُورِهِ وَبِلَاغَتِهِ ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ يَدَّعِيهِ آيَةً لَهُ وَحُجَّةً لِنُبُوَّتِهِ ، فَقَدْ وَجَبَ الْقَضَاءُ عَلَى اخْتِلَالِهِ وَاخْتِلَالِ عَقُولِ مُخَالِفِيهِ وَمُوافِقِيهِ ، لِأَنَّهُ لَا شُبْهَةَ عَلَيْنَا فِي ضَعْفِ عَقْلِ مَنْ قَالَ لِمِثْلِ قُرَيْشٍ : آيَاتِي أَنَّنِي أَقُومُ [وَأَفْعُدُ] وَأَتَحَرِّكُ وَأَسْكُنُ وَأَكُلُ وَأَشْرَبُ وَأَقُولُ [فُ] وَأُمْشِي [وَأَعْلَمُ

١ ما بين الحاصرتين منهم في الأصل .

٢ انهدامة في الأصل .

وتعلمون تساويننا فيه ؛ فَمُدَّعِي هَذَا مَخْبُولٌ^١ أفني عقله ومُجِيبُهُ لأجلِهِ بمنايبتِهِ [مشارِكٌ]^٢ له على ذلك ومسوِّغُهُ الاحتجاج به في [مَن حاله] أحوال موافقيه ومخالفيه واحدٌ ، لا [يَتَّبِعُهُمْ]^٣ بالتَّقْصِ وضعفِ العقلِ عاقلٌ .

وقد كان يَجِبُ أَنْ يَقُولُوا جميعًا أو بَعْضُهُمْ : كَيْفَ نُطَالِبُنَا بِمَعَارِضَةٍ مَا نَحْنُ مُؤَرِّدُونَ لِمِثْلِهِ فِي كُلِّ وَقْتٍ ، ولم يَكُنْ ذَلِكَ بخافٍ على مُتَّبِعِيهِ ، كما لا يَخْفَى على مخالفِيهِ . وهذا جهلٌ مَرْنٌ بَلَغَ إِلَيْهِ .

وشيء آخرُ

وهو أَنَّهُ قد كان يَجِبُ عَلَيْهِمْ ، لَمَّا جَمَعَ الْقُرْآنَ وَأَطَالَ فِيهِ الْكَلَامَ وَالْأَقَاصِيصَ وَتَخَدَّاهُمْ [٨٥ب] بِمِثْلِهِ أو بَعْشَرِ سُورٍ مِثْلِهِ أو سُورَةٍ مِثْلِهِ أو مِنْ مِثْلِهِ ، أَنْ يَتَكَلَّفُوا مَعَارِضَتَهُ بِمَجْمُوعِ طَوِيلِ مِثْلِهِ . وَإِنْ كَانُوا قد عَارِضُوهُ مَعَ ظُهُورِ كُلِّ كَلِمَةٍ وَحَرْفٍ مِنْهُ ، لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ ذَلِكَ وَتَخَدَّى بِهِ ، وَتَرَكُوا تَجْرِيدَ مَعَارِضَتِهِ لَهُ ، أَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ وَظُنٌّ بِهِمُ الْعَجْزُ عَنْهُ مَعَ كَوْنِهِمْ قَادِرِينَ عَلَيْهِ . هَذَا أَيْضًا يُوجِبُ تَوَقُّرَ ذَوَاعِيهِمْ عَلَى مَعَارِضَتِهِ مُجْتَمِعًا ، كَمَا عَارِضُوهُ مُتَفَرِّقًا . وَلَمَّا لَمْ يَقَعْ ذَلِكَ مِنْهُمْ ، بَطُلَ مَا قَالُوهُ .

ولو أَتَقَّقَ لَجَمِيعِهِمْ أَسْتَقْقَالَ مَعَارِضَةٍ جَمِيعِ ذَلِكَ أو مُعَارِضَةً [عَشْرًا] سُورٍ مِنْ مِثْلِهِ ، لَمْ يَجْزُ أَنْ يَتَّقَ مِنْ جَمِيعِهِمْ أَسْ[تَقْقَالَ الْمُعَا]رِضَةِ ، أَسْتَقْقَالَ مَعَارِضَةٍ سُورَةٍ [مِثْلِهِ

١ انهدامة في الأصل .

٢ انهدامة في الأصل .

٣ انهدامة في الأصل .

٤ ما بين الحاصرتين شبه منهدم في الأصل .

٥ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٦ انهدامة في الأصل .

أَوْ مِنْ مِثْلِهِ^١ أَوْ قِصَارِهَا وَهُوَ قَدْ تَخَذَاهُمْ بِذَلِكَ ، كَمَا [تَخَذَاهُمْ]^٢ بِمِثْلِ جَمِيعِهِ .
وَفِي إِعْرَاضِهِمْ عَنْ ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى عَجْزِهِمْ^٣ .

١ انهدامة في الأصل .

٢ انهدامة في الأصل .

٣ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

فصل

ومما يدلُّ أيضًا على فسادِ هذا القول ما نذكرُهُ ونُدلُّ عليه مِن فضلي بلاغَةِ القرآنِ على جميعِ بلاغاتهم ومفارقةِ نظميهِ لجميعِ نُظُومِ كلاميهِ وأوزانيهِ وظهورِ ذلك فيه لِكُلِّ ذِي معرفةٍ بقدرِ البلاغَةِ وضروبِ النُظُومِ ؛ فإذا لم [١٨٦] يمكن جحدُ ذلك ، بطل ما قالوه . وهذِهِ جملةٌ كافيةٌ في الدلالةِ على أَنَّهُم لم يُعارِضُوهُ .

فأما قولُ مَنْ قال منهم : إِنَّهُمْ إِنَّمَا لم يعارضُوهُ ، لخوفِ دخولِ الشبهةِ على مُتَّبِعِيهِ واعتقادِهِمْ أَنَّهُ غَيْرُ عروضٍ لِمَا أُوْزِدُوهُ أو لَأَنَّهُمْ رَأَوْا الحربَ أَنَجَحَ وَأُخْسَمَ لِمَاذِيهِ أو لَأَنَّهُ أَعْجَلَهُمْ عن ذلك بنصبِ حُرْبِهِمْ أو لَأَنَّهُ خَلَطَ به ألفاظًا أعجميةً غَيْرَ عربيَّةٍ ولم يَتَّخِذْهُمْ بلسانٍ واحدٍ أو لَأَنَّ القادِرَ على معارضتِهِ منهم تَقَصَّبَ له وأَرَادَ إقامةَ سوقِهِ وكان مُتَّعِصِبًا له ومُؤَاطِبًا على طَلَبِ نَأْمُرِهِ ورِثَاسِيهِ أو لغيرِ ذلك ، فهو إقْرَارٌ مِنْهُمْ بِأَنَّ المعارضةَ لم تقع . وإِنَّمَا كَلَامُنَا في هذا الفصلِ على مَنْ يَقُولُ أَنَّهَا وقعت ، وإن لم تَظْهَرْ وتُنْقَلِ نَقْلٌ مِثْلُهَا . ونحن نَتَكَلَّمُ على الْمُتَعَلِّقِ في تركِ المعارضةِ بهذِهِ الضروبِ وَثُبِينُ أَنَّهُمْ إِنَّمَا تَرَكُوْهَا لعدمِ قدرتهم عليها ، إن شاء الله . وباللهِ التوفيقُ .

يتلوهُ :

بابُ الكلامِ على مَنْ زَعَمَ أَنَّ المعارضةَ لم تقع مع القدرةِ عليها لِإِعْلَالِ وَشْبِهِ دَعْتُهُمْ إلى ذلك .

وَصَلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وعلى آلهِ الطَّاهِرِينَ وَسَلَّم . وهو حُسْبُنَا ونِعْمَ الوكيلُ .

[٨٦ب] ...١

١ ظهر هذه الورقة كلّها بياضاً في الأصل على أنّه فاصل بين الجزء المنتهي وبين الذي يليه .

[١٨٧]

العاشر

من النبوات

من هداية المسترشدين والمقنع في معرفة أصول الدين

تصنيف القاضي الجليل

أبي بكر محمد بن الطيّب الأشعريّ

نصّر الله وجهه

[٨٧ب]

بسم الله الرحمن الرحيم

باب الكلام على من زعم أن المعارضة لم تقع منهم مع القدرة عليها لعلّة وشبهة دعتهم إلى ذلك الاعتراض عليها

فإن قال قائلٌ من هذه الفرقة : ما أنكرتم أنهم لم يعارضوه مع القدرة على ذلك لأجل أن دواعيهم لم تتوفّر على معارضته ، وأنما يقع الفعل من القادر عليه أو ممن يصح أن يُقدّر عليه ، إذا أَرَادَهُ ، متى دَعَتْهُ الدَّوَاعِي إلى إيقاعه ؛ فأما إذا [عُدِمَتْ] ، لم يجب ما قلتم .

يقال له : إنَّ جميع ما ذكرناه [من حال] النبي ، عليه السلام ، في دعواه النبوة وطول تحاليله^١ بمثل سورة من القرآن قبل الهجرة وبعدها وفي أيام ضعف [سلطانهِ] وقوّته^٢ وقبُل أمره بقتال المشركين وبعده ودوام تفرّيعهم بالعجز عنه والزامهم لظهور حُجَّتِهِ به مفارقة العادات وتَحْمُلُ المفترضات الشاقّة وإيجاب الحدود العظيمة عليه بالقتل والقطع والجلد في بعض الأفعال التي لَا يَرَوْنَ فيها وجوب شيء من عقوبة أو غيره .

ودعاؤه إلى القطع العُصْمَ مَعَهُم باختلاف الدينين وإبطال المناكحة والموارثة مع توعّده [٨٨أ] على ما يلزمهم اجتنابه تعظيم العقاب في فعله ووَعْدِهِم على امتثال أوامره بالجنة وجزيل الثواب وأخذه لهم بأن يكونوا تبعاً له بعد أن كانوا قادة متبوعين ومأمورين بعد أن كانوا آمرين ورعيّة بعد أن كانوا سلاطين ، وحظره عليهم المقام في

١ ما بين الحاصرين منهم في الأصل .

٢ انهدامه في الأصل .

٣ انهدامه في الأصل .

دار الكفر ومطالبة مَنْ آمَنَ منهم بالهجرة عن داره ومفارقة عشيرته ووطنه إلى غير ذلك مِمَّا شَرَعَهُ وَأَتَى بِهِ مِنَ الْأُمُورِ الْعَظِيمَةِ الشَّاقَّةِ .

وَمَعَ الْمَعْلُومِ مِنْ حَالِهِ [م] وما كانوا عليه مِنْ شِدَّةِ الْحِمِيَّةِ وَعَظِيمِ الْأَنْفَةِ وَتَشَوُّقِهِمْ عَلَى طَلَبِ الرِّئَاسَاتِ وَالْمَنَافَسَاتِ [وَالْبَعْدِ عَنْ] بِنِ أَحْتِمَالِ الدَّلِّ وَالْعَارِ وَطَلَبِ التَّخَلُّصِ مِنْ [أَبْتِدَائِ] ^١ الْمُهْجِ وَالْأُمُودِ وما كانوا عليه مِنْ [قُوَّة] ^٢ الْبَلَاغَةِ وَعَظِيمِ التَّقَدُّمِ فِي الْفَصَاحَةِ وَالْبَيَانِ ^٣ وَسَهُولَةِ ضَرْبِ الْكَلَامِ عَلَيْهِمْ وَلَضْمِ [هِمْ] وَشِدَّةِ [أ] ^٤ نَطْلَاقِ أَلْسِنَتِهِمْ فِي أَيَّامِ الْحَرْبِ وَوَقْتِ السِّلْمِ وَمَعَ زَوَالِ التَّحَدِّيِّ بِهِ وَمَعَ وَقُوعِهِ ، وَأَتَمَّ عِنْدَ التَّحَدِّيِّ وَالتَّقْرِيعِ لَهُمْ بِالْعَجْزِ عَنْهُ أَسْرَعُ إِلَى إِيقَاعِ الْمَعَارِضَةِ وَأَقْوَى دَوَاعٍ إِلَيْهَا إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ جَمِيعِ مَا قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ ، أُمُورٌ يُعْلَمُ بِهَا ضَرُورَةُ وَجُوبُ تَوَقُّرِ هِمَمِهِمْ وَدَوَاعِيهِمْ إِلَى مَعَارِضَتِهِ ، وَأَنَّ ذَلِكَ أَحَقُّ وَأَوْلَى عِنْدَهُمْ [٨٨ب] وَعِنْدَ كُلِّ عَاقِلٍ مِنَ الْإِعْرَاضِ عَنْهَا وَالِاشْتِغَالِ بِالْحَرْبِ وَالسَّيِّئِ لَهُ وَالْهَجْوِ وَنَسْبَتِهِ إِلَى السِّحْرِ وَإِلَى الْجَنُونِ أُخْرَى وَإِلَى قَوْلِ الشَّعْرِ ، وَأَنَّهُ تَلَقُّطُهُ مِنَ أَسَاطِيرِ الْأَوَّلِينَ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَقْدَحُ فِي حُجَّتِهِ وَلَا يَشْعَثُ نَبُوَّتَهُ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بَطَلَ مَا قَالُوهُ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا عَدَّلُوا عَنْ مَعَارِضَتِهِ إِلَى الْحَرْبِ ، لِأَنَّهُمْ لَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُمْ إِذَا عَارِضُوهُ ، أَبْطَلُوا حُجَّتَهُ وَرَأَوْا أَنَّ الْحَرْبَ أَنْجَعُ فِي أَمْرِهِ ؟

قِيلَ لَهُ : هَذَا بَاطِلٌ ، لِأَنَّ إِبْطَالَ الْمَعَارِضَةِ لِلْحُجَّةِ أَمْرٌ ، يُعْلَمُ ضَرُورَةُ وَيَعْلَمُهُ أَهْلُ النِّقْصِ مِنَ الْأَطْفَالِ وَالنِّسَاءِ ، وَهُوَ مُرَكَّبٌ فِي الطَّبَاعِ . وَكُلُّ عَاقِلٍ يَعْلَمُ أَنَّهُ إِذَا

١ انهدامة في الأصل .

٢ انهدامة في الأصل .

٣ انهدامة في الأصل .

٤ انهدامة في الأصل .

٥ انهدامة في الأصل .

تحدّى بخطبة أو شعر أو رسالة أو حُجَّة وصياغة وفُرع بالعجز عن ذلك وأتى بمثله ، فقد فُلِحَ وأُنْظِلَ [مُتَّحِدًا] يَه ؛ فهذا مِمَّا لا يدخلُ به شبهة على عاقل [...]².

فإن قالوا : ما أنكرتم أن يكونوا إنَّما تَرَكُّوا مُ[عارضته خوف]³ دخول شبهة على مُتَّبِعِهِ في أن ذلك معارضة له ؟

[قيل لهم : هذا قولٌ باطل]⁴ من وجوه . أولها أنَّ اللِّسَانَ واحدٌ وموا[ضع القدرة]⁵ في معرفة اللِّسَانِ وتساوي الكلام ومبا[ينته وتفا]وته في النظم والبلاغة وحسن الفصاحة سواء ؛ فلو عُوِرِضَ ، لم يَخُفَ ذلك على موافقيه ولكانَ أكَّدَ الأمور في تفريق جَمْعِهِ ووجوب الإعراض عنه .

وعلى أنه كان يجب أن يكون تأميل معرفة موافقيه لكونه معارضًا لما أتى به داعيًا إلى إيقاع المعارضة لا محالة . وذلك أقوى من داعي الترك لها . هذا ، إن كان عِلْمُهُمْ بِتَسَاوِي الكلام [٨٩] وقَدَّرَ البلاغة والنظم كَسْبِيًّا ؛ فكيف وليس الأمر كذلك ؟ لأنَّهم أهلُ اللِّسَانِ وَمَطْبُوعُونَ على معرفته بعِلْمِهِمْ بِتَسَاوِي الكلام وتفاوتيه عِلْمَ اضطرار ، لا شبهة عليهم فيه ، كما يعلم تَسَاوِي كُلِّ نَظْمَيْنِ وَحُطْبَتَيْنِ وَرِسَالَتَيْنِ مِمَّنْ هو من أهلِ العِلْمِ بذلك اللسانِ ضرورة ؛ فبطلَ بذلك خوفُ دخول الشبهة فيه .

١ انهدامة في الأصل ، مقدار كلمتين .

٢ انهدامة في الأصل .

٣ انهدامة في الأصل .

٤ انهدامة في الأصل .

٥ انهدامة في الأصل .

٦ انهدامة في الأصل .

وعلى أنه قد كان يجب أن يُعارضوه وإن خافوا دخول الشبهة حتى يكونوا قد
 جَمَعُوا بَيِّنَ الحرب والمعارضة ؛ فَلَعَلَّهُ [أن يكون الـ] راجعٌ عِنْدَ سَمَاعِ المعارضةِ
 أَكْثَرَ مِنَ الرَّاجِعِ لِحُوقِ [بِنَصْبِ] الْحَرْبِ ، لا يَقْطَعُهُم عَنِ التَّكَلُّمِ بِمَا يَجِدُونَ
 أَنْفُسَهُمْ [مُتَمَكِّنَةً]^٣ منه ، كما لا يَمْنَعُهُم مِنَ الْخُطَابَةِ وَقَوْلِ الشِّعْرِ وَالْجَزْرِ وَغَيْرِ^٤ ؛
 ذَلِكَ مِنْ ضُرُوبِ مَا وَسَعَهُمُ التَّكَلُّمُ بِهِ ، فَيَطْلُقُونَ أَلْسِنَتَهُمْ^٥ ، وَإِنَّا إِنَّمَا نَحْتَاجُ إِلَى
 إِبْقَاعِ الْحَرْبِ وَالْإِقْدَامِ عَلَى قِتَالِهِ وَالْإِخْطَارِ بِهِ ، إِنْ لَمْ يُمْكِنِ الْمَعَارِضَةُ الَّتِي هِيَ
 [أَيْسَرُ وَأَسْهَلُ]^٦ عَلَيْهِمْ ؛ فَإِذَا قَدَرُوا عَلَى ذَلِكَ ، أَسْتَغْنَوْا بِهَا [عَنِ الْحَرْبِ]^٧ وَرَكُوبِ
 الْغَرَرِ وَالْخَطَرِ فِي الْإِقْدَامِ عَلَيْهِ . وَكُلُّ هَذَا يُبَيِّنُ بُطْلَانَ مَا قَالُوهُ . وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

١ انهدامة في الأصل .

٢ انهدامة في الأصل .

٣ انهدامة في الأصل .

٤ انهدامة في الأصل .

٥ انهدامة في الأصل .

٦ انهدامة في الأصل .

٧ انهدامة في الأصل .

٨ انهدامة في الأصل .

فصل

ومما يدل على بطلان هذا القول أيضًا وفسادُه [٨٩ب] ما قدَّمناه من قول الوليد بن المغيرة الظاهر عند اجتماعهم إليه وطلبهم منه معارضة القرآن وكان من رؤسائهم وفصحائهم ، وقوله لهم : سمعتُ حُطَّابَ الحُطَّاباءِ وشعرَ الشعراءِ ، وليس هذا منه . ثُمَّ إِنَّهُ فَكَّرَ وَأَوَّهَمَهُمْ بَأَنَّهُ مُتَطَلِّبٌ لِلْجِيلَةِ فِي مَعَارِضَتِهِ ؛ فَلَمَّا عَجَزَ عَنْ ذَلِكَ وَعَظَّمْ فِي نَفْسِهِ وَثَقُلَ عَلَيْهِ وَضَاقَ حُطْبُهُ وَأَنْقَطَعَتْ جِيلَتُهُ ، قَالَ لَهُمْ : ﴿ فَقَالَ إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ ﴾ [٧٤ المذتر ٢٤] ، وَنَسَبَهُ إِلَى الْأَمْرِ الْغَايِضِ الَّذِي يَعْتَرِفُ وَيَعْتَرِفُونَ بِأَنَّهُمْ لَا عِلْمَ لَهُمْ بِهِ وَأَنَّهُ [...] ١. قَالَ اللَّهُ ، عَزَّ وَجَلَّ ، عِنْدَ قَوْلِهِ ذَلِكَ : ﴿ ثُمَّ نَظَرَ ۝ ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ۝ ثُمَّ أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ ۝ فَقَالَ إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ ﴾ [٧٤ المذتر ٢١-٢٤] .

[وجاء عن] أُمِّيَّةَ بْنِ خَلْفٍ الْجُمَحِيِّ أَنَّهُ قَالَ : لَوْ شِئْنَا ، لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا . [وهذه] ٢ دَعْوَى كَذِبٍ ، يُمْكِنُ كُلُّ مُتَحَدٍّ وَمُقَرِّعٍ بِالْعَجْزِ أَنْ [يجد] ٤ مِنْ نَفْسِهِ عَجْزَهُ وَقُصُورَهُ عَنْ ذَلِكَ وَإِنْ أَشْتَهَى [ر عنده أم] ٥ . وَلَوْ قَدَّرَ عَلَيْهِ ، لَأَتَى بِهِ . وَلَعَلَّهُ أَرَادَ أَنَّهُ [بادِرٌ عَلَى مِثْلِ] ٦ مُفْرَدَاتِ أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ وَمِثْلِ كَلِمَةٍ وَأَنْتَتَيْنِ وَمَا [نقص عن] ٧ سُورَةٍ أَوْ أَنَّ يَكُونُ قَصْدُهُ التَّمْوِيَّةُ عَلَيْهِمْ بِأَنَّهُ يَقْدِرُ أَنْ يُخَيَّرَ عَنْ أَقَاصِيصِ الْأَوَّلِينَ وَأَخْبَارِ الْمَاضِينَ .

١ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل مقدار كلمة .

٢ انهدامة في الأصل .

٣ انهدامة في الأصل .

٤ انهدامة في الأصل .

٥ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٦ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٧ انهدامة في الأصل .

والنبي لم يتخذهم بهذا وحده ، وإنما اتخذهم بقدر بلاغته في مثل ذلك النظم
المخالف لجميع نظوم كلامهم . ولذلك قال : ﴿فَأَتُوا بِعَشْرِ أَمْثَلِهِ﴾ مَقَرَّيْنِ
وَأَدْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿١١﴾ هود ١٣ ، فَعَلِمَ بِذَلِكَ
بَطْلَانُ دَعَاىَ أُمِّيَّةَ بْنِ خَلْفٍ وَتَمْوِيهَهُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ .

فَأَمَّا النَّصْرُ بْنُ الْحَارِثِ ، [٩٠] فَإِنَّهُ شَهَرَ عَنْهُ هَزْئُهُ إِلَى فَارِسَ ، لِيُطْلَبَ دَعَمُ
أَحْبَارِ الْفُرْسِ وَكُتَيْبِهِمْ وَسَيَرِهِمْ ، لِيَنْقُلَ مِنْهَا مَا يُعَارِضُ الْقُرْآنَ ، لِيُوهِمَ بِذَلِكَ أَنَّ
النَّبِيَّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، إِنَّمَا تَخَدَّاهُمْ بِالْإِخْبَارِ عَنِ الْغُيُوبِ الْمَاضِيَةِ .

وَقَدْ عَلِمَ تَمْوِيهَهُ بِذَلِكَ وَأَنَّهُ تَخَدَّى الْإِنْسَانَ وَالْجَنَّ جَمِيعًا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ ، وَلَوْ كَانَ
كَذِبًا مُفْتَعَلًا ؛ فَكُلُّ هَذَا الْخَوْضِ مِنْهُمْ يَكْشِفُ عَنْ بَطْلَانِ قَوْلِهِمْ : إِنَّهُمْ [عَدَلُوا]^١
عَنِ الْمَعَارِضَةِ إِلَى الْخَرْبِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهَا [...] ^٢ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : مَا أَنْكَرْتُمْ مِنْ أَنْ يَكُونَ [إِعْرَاضُهُمْ عَنِ الْمَعَارِضَةِ] لَالتِّبَاسِ الْحَالِ
عَلَيْهِمْ فِيمَا تَخَدَّاهُمْ بِهِ ؟ [فَهَلْ كَانَ تَخَدًّا] هُمْ يُنْظِمُهُ أَمْ يَبْلَاغُهُ أَمْ بِمَا تَصَمَّنُهُ [مِنْ
الْإِخْبَارِ] ^٣ عَنِ الْغُيُوبِ الَّتِي أَدَّعَاهَا ؟ فَلِذَلِكَ لَمْ يَشْتَغَلُوا بِالْمَعَارِضَةِ ^٤ وَعَدَّلُوا عَنْهَا
إِلَى حِرْبِهِ .

١ انهدامة في الأصل .

٢ انهدامة في الأصل .

٣ انهدامة في الأصل .

٤ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٥ انهدامة في الأصل .

٦ انهدامة في الأصل .

قِيلَ لَهُمْ : إِنَّ قَوْلَهُ ، تعالى ، [فِي نَصِّ الـ] تلاوة^١ : ﴿فَأَتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرِيْنَ﴾ [١١ هود ١٣] أو ﴿بِسُوْرَةٍ مِّثْلِهِ﴾ [١٠ يونس ٣٨] [يَحْوِي]^٢ ما فِيهِ إِخْبَارٌ عَنْ غَيْبٍ وَفِيهِ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ ؛ وَهُوَ ، كَثِيرُهُ وَمَعْظَمُهُ ، أَوْضَحُ دَلِيلٍ عَلَى أَنَّهُ تَحَدَّاهُمْ بِالْبَلَاغَةِ وَالنَّظْمِ أَوْ بِأَحَدِهِمَا .

وَكَانَ يَجِبُ لَوْ كَانُوا عَلَى ذَلِكَ قَادِرِينَ أَنْ يَتَعَرَّضُوا لَهُ وَأَنْ يُعَارِضُوهُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ يُقَدِّرُونَ عَلَيْهِ وَيُبَالِغُونَ وَيَجْتَهِدُونَ فِي ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الْبَلَاغَةِ وَالنَّظْمِ .

عَلَى أَنَّ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ قَوْلِ الْوَلِيدِ وَغَيْرِهِ وَأَنَّهُ أَلَيْسَ مِنَ الْخُطْبِ وَالشِّعْرِ فِي شَيْءٍ [٩٠ب] دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُمْ قَدْ عَلِمُوا أَنَّهُمْ مُتَّحِدُونَ بِالْبَلَاغَةِ وَالنَّظْمِ ، وَإِنْ كَانَ فِيهَا تَضَمُّنُهُ مِنَ الْإِخْبَارِ عَنِ الْغُيُوبِ آيَةً وَإِعْجَازٌ ، لَا مِنْ نَاحِيَةِ نَظْمِهِ وَبَلَاغَتِهِ . وَهَذَا بَيِّنٌ فِي سَقُوطِ مَا قَالُوهُ .

وَعَلَى أَنَّهُ قَدْ كَانَ الْاِشْتِغَالُ بِمُعَارَضَتِهِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ يُقَدِّرُونَ عَلَيْهِ أَوْ مِنْ بَعْضِهَا ، لَوْ أُمَكَّنَهُمْ ذَلِكَ ، أَظْهَرَ وَأَبَيَّنَ فِي إِبْطَالِ أَمْرِهِ وَإِذْخَاصِ حُجَّتِهِ مِنْ اِشْتِغَالِهِمْ بِالشُّتْمِ لَهُ وَالْهَجْوِ وَالْحَرْبِ الَّتِي لَوْ قُتِلَ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فِيهَا ، لَمْ تُبْطَلِ حُجَّتُهُ . وَفِي إِعْرَاضِهِمْ عَنْ ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى قُصُورِ [هـ]^٤ .

١ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٢ انهدامة في الأصل .

٣ وآته : + لم يعارضه أحد من موافقيه ، مشطوب في الأصل .

٤ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

شبهة أخرى لهم ؟

فإن قال قائل : ما أنكرتم من أن [يكون] ^١، عليه السلام ، أو بعضهم قد كانوا قادرين على معارضة [القرآن بما] ^٢هو أقصَح وأبلغ منه وأنهم قد عارضوه ولكنهم [كتموه نَعَصًا] ^٣له وطلبنا لرئاسته وواطؤوه على كتمانِه أو [تركوه] ^٤وعَدَلُوا عن ذلك مع القدرة عليه إقامة لنبؤِه [... والانتفا] ^٥ع^٥ به وطلب الولايات من قبَلِه ؛ فمن أين أنه لم يَكُنْ [أَحَدُ مُتَّبِعِيهِ قَادِرًا] ^٦على ذلك ؟

يقال لهم : ما قلتموه باطل من وجوه . أولها أنه لو كان في قدرة مُتَّبِعِيهِ معارضته ، لَوَجَبَ أن يكون في وَسع مخالفيهِ ، لأنَّ اللغةَ واحدةً والطَّبعَ والبلدَ والمنشأَ واحدًا ؛ فلا يجوز أن يَسْتَبِدَّ بالتَّمَكُّنِ من ذلك مُوَافِقُوهُ دُونَ مُخَالَفِيهِ . وبإزاء هذِهِ الدعوى دَعْوَى [١٩١] مِنْ أَدْعَى أَنَّ مُخَالَفِيهِ ، لَمَّا عَجَزُوا عن ذلك ، ذَلَّ على أَنَّ هَذَا حَالُ مُوَافِقِيهِ ؛ فهذا هو الصحيح مع ما ذكرناه من أحوالِهِمْ .

فأمَّا ما يدلُّ على أنه لم يُعَارِضْهُ أَحَدٌ مِنْ مُوَافِقِيهِ ، وإن واطؤوه^٧ أعلى كتمانِه ، فهو أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يَجِبُ ظُهُورُهُ والتحدُّثُ به على مَرِّ الأوقات ، وإن آسَمَرَ كِتْمَانُهُ

١ انهدامة في الأصل .

٢ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٣ انهدامة في الأصل .

٤ انهدامة في الأصل .

٥ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٦ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٧ قَادِرًا : قادر ، الأصل .

٨ والمنشأ : والمنشئ ، الأصل .

٩ موافقوه : موافعه ، الأصل .

١٠ واطؤوه : واطوه ، الأصل .

الوقتَ البَيسِرَ ، لأنَّ الطَّبَاغَ مَجْبُوءَةٌ عَلَى التَّحَدُّثِ بِمِثْلِ ذَلِكَ وَالإِظْهَارِ لَهُ مَعَ الْأَيَّامِ ؛ فَلَمَّا لَمْ يَظْهَرْ ذَلِكَ ، بَطَلَ مَا قَالُوهُ .

هَذَا عَلَى أَنَّ مُتَّبِعِيهِ كَانُوا أَوَّلًا عَلَى عِدَاوَتِهِ وَمُخَالَفَتِهِ ، ثُمَّ آمَنُوا . ثُمَّ إِنَّ فِرْقَةً مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا قَدْ كَانُوا مَعَهُ عَلَى عَتَبِ وَقَلَّةٍ رِضًا لِأَجْلِ تَقْصِيرِ [...] ^٢ وَتَقْلِيدِ وَوَلَايَاتِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَسْبَابِ الدُّنْيَا وَكَانُوا ^٤ مُظْهِرِينَ لِلْإِيمَانِ أَهْلَ غِلٍّ وَعَدَاوَةٍ وَنَفَا [قِ مَعَ الْإِسَاءَةِ] ^٥ إِلَيْهِ وَطَلَبٍ لِمَا يَغْضُ مِنْهُ وَيَعْرُهُ وَيُوجِبُ التَّخَافِي ؛ فَلَا يَجُوزُ رُفْعُ اجْتِمَاعِ هَؤُلَاءِ مَعَ اخْتِلَافِ أَحْوَالِهِمْ عَلَى كِتْمَانِ [المعارضة ، إِذَا] ^٦ وَقَعَتْ مِنَ الْوَاحِدِ مِنْهُمْ ؛ فَبَطَلَ مَا قَالُوهُ .

فَإِنْ قَالُوا : [إِنَّهُ إِذَا كَانَ يَجِبُ ، لَوْ كَانَ جَمِيعُ مُوَافِقِيهِ أَوْ قَوْمٌ مِنْهُمْ بِهِمْ تَثَبُّتٌ وَائْتِرٌ ، قَدْ تَوَاطَوْا عَلَى ذَلِكَ ، وَإِنْ وَقَعَ مِنْهُمْ ؛ فَأَمَّا إِنْ كَانُوا وَاحِدًا أَوْ أَتْنَيْنِ وَمَنْ جَرَى مَجْرَاهُمَا فِي الْقَلَّةِ الَّتِي يَجُوزُ عَلَى مِثْلِهِمْ أَسْتِمْرَارُ الْكِتْمَانِ مِنْهُمْ وَتَرْكُ الْإِظْهَارِ وَالتَّحَدُّثِ بِهِ ، فَإِنَّ مَا قُلْتُمُوهُ غَيْرٌ وَاجِبٌ .

وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ وَبَعْضَ قَرِيشٍ أَفْصَحُ مِنْ بَعْضٍ وَأَنَّ فِيهِمْ [٩١ ب] مَنْ كَانَ يُضْرَبُ الْمَثَلُ بِقَدْرِ فَصَاحَتِهِ وَبِلَاغَتِهِ وَأَنَّهُم الْقَلِيلُ مِنْهُمْ ؛ فَإِذَا تَوَهَّمْنَا أَنَّ فَصَحَاءَ قَرِيشٍ ، لَوْ جَازَ أَنْ يَكُونَ أَفْصَحُهُمْ وَأَهْلُ التَّقَدُّمِ مِنْهُمْ مَائَةٌ وَأَنْ يَكُونَ أَفْصَحُ الْمَائَةِ عَشْرَةً وَأَفْصَحُ الْعَشْرَةِ وَاحِدًا أَوْ أَتْنَيْنِ مُتَسَاوَيْنَيْنِ ، كَمَا قِيلَ : إِنَّ أَشْعَرَ الشُّعْرَاءِ أَمْرُؤُ

١ عداوته : عدوانته ، الأصل .

٢ قلَّة : إضافة في الهامش الأيسر ، مُشَارٌ إِلَيْهَا فِي الْمَوْضِعِ مِنَ الْأَصْلِ .

٣ انهدامة في الأصل .

٤ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٥ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٦ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٧ انهدامة في الأصل .

القيس وأخطب الخطباء زياد والحجاج وفلان وفلان ، وأهل التقدم من كل ضرب من الكلام هم أبدا قليل من كثير ؛ فإذا كان ذلك كذلك ، لم يؤمن أن يكون القادر على معارضته من فصحايتهم الواحد والاثنين من أصحابه وأن يكونوا تركوا المعارضة تعصبا ومثلا وطلباً لأغراض الدنيا وجرصاً على الرئاسات والولايات أو لإشفاء غيظ وجنا [ية على مخا] لفيه^١ ، تدعوه إلى ترك معارضته ؛ فما الأمانة [على ذلك]؟^٢

يقال لهم : ما قلتموه من هذا أيضا باطل من وجوه . أوّلها [تساوي] العدد القليل والكثير في كثير من الأبواب [والأحوال]؛^٣ ولا يجوز في مستقر العادة على [الواحد أو الاثنين] أو من يجري مجراه في القلة أن يدخل تحت الذل [والطاعة] ويتحمل العبادات ويكون تبعاً ورعية مع كونه من أهل الذكاء والفطنة وشدة الأنفة والحمية ، إذا فرغ ووتج بالعجز والقصور عن أمر ، يجد نفسه قاذرة عليه أن يمسك عن ذلك ويحتمل ذل التحدي والتفريع . هذا ليس مما يجوز أن يتفق وقوعه من قلة ولا كثرة ؛ فوجب أنه لو كان [٩٢] فيهم قادر على المعارضة أن يتسرع إليها .

ويدل على ذلك أيضا أنه لو كان فيهم واحد قادر على ذلك أو عدد قليل ، لكان ما يقدر عليه من المعارضة أمراً ، يتقدم به على سائر أهل عصره وأبناء جنبيه وعلى جميع من تقدم من كافة البلغاء والفصحاء وأهل ال[خطابة والشعر] وضروب النظم .

١ ما بين الحاصرتين منهم في الأصل .

٢ انهدامة في الأصل .

٣ انهدامة في الأصل .

٤ انهدامة في الأصل .

٥ انهدامة في الأصل .

٦ انهدامة في الأصل .

٧ ما بين الحاصرتين منهم في الأصل .

ويكونُ به مُبْطِلًا لِلتَّحَدِّي [ي وينالُ صَيِّئًا] عَظِيمًا وَذَكَرًا بَاقِيًا عَلَى الْأَعْيَانِ بِحُزْوَ
 خِلَالٍ [أَفْضَلُ] . وَمِثْلُ هَذَا لَا يَجُوزُ تَرْكُهُ [مِنْ قَبْلِ أَحَدٍ] ^٣ بِالْأَنْصَرَفِ عَنْهُ ، بَلِ
 الدَّاعِي إِلَى فِعْلِهِ [أَوَّلَى مِمَّا هُوَ] ^٤ دَاعٍ إِلَى تَرْكِهِ وَخِلَافِهِ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ،
 [فَلَا يَحْتَجُّ] ^٥ فِي تَرْكِ ذَلِكَ بِذِكْرِ الْقَلَّةِ . وَلِأَجْلِ هَذَا بَعْدَ [بَيْنِهِ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ] ^٦ الْقَلِيلِ
 مِنَ الْعُقَلَاءِ مِنَ النَّاسِ وَكَثِيرِهِمْ وَجَمِيعِهِمْ [سَوَاءً] ^٧ مَعَ حُصُولِ خِلَالِ الْفَضْلِ وَالتَّجَلُّلِ
 فِيهِمْ فِي أُمُورٍ [...] ^٨ سَوَاءُ أَتَمَّ عَوْرَاتِهِمْ وَتَسْوَدَّ وَجُوهُهُمْ [وَالْتَشَدُّ] ^٩ بِهِ بِأَنْفُسِهِمْ
 ، مَتَى كَانَتْ حَالُهُمْ فِي كِمَالِ الْعَقْلِ وَالْفَضْلِ مَا وَصَفْنَاهُ .

وَهَذَا أَحَدُ مَا يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ أَسْتَوَاءِ أَحْوَالِ الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ مِنَ النَّاسِ فِي أُمُورٍ كَثِيرَةٍ
 وَمِنْهَا مَا وَصَفْنَاهُ ، فَسَقَطَ مَا قَالُوهُ .

هَذَا عَلَى أَنَّ دَعْوَى السَّائِلِ أَنَّ الْفَصِيحَ مِنْ مُتَّبِعِيهِ كَانَ قَلِيلًا مِنْ كَثِيرِ بَاطِلٍ ، بَلِ قَدْ
 كَانَ فِيهِمْ مِنَ الْفُصَحَاءِ وَالشُّعْرَاءِ وَأَهْلِ الْخُطَابَةِ وَالْإِرْتِبَازِ بَيْنَ الصَّقَيْنِ وَالتَّفْهِيمِ
 وَالتَّشَادُقِ [٩٢ب] وَتَشْقِيقِ الْعِبَارَاتِ وَغَرِيبِ الْأَلْفَاظِ مَا لَا يُحْصَى كَثَرَةً ؛ وَكَيْفَ
 وَجَبَ الْقَطْعُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِمْ مَنْ هَذِهِ حَالُهُ فِي الْبَلَاغَةِ إِلَّا الْوَاحِدُ وَمَنْ جَرَى
 مَجْرَاهُ ، لِيَلْفَقَ السَّائِلُونَ بِهِ كَلَامًا بَاطِلًا ، وَأَحْوَالُ الْكَثَرَةِ ^{١٠} فِي مُتَّبِعِيهِ ظَاهِرَةٌ مَعْلُومَةٌ

١ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٢ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٣ انهدامة في الأصل .

٤ انهدامة في الأصل .

٥ انهدامة في الأصل .

٦ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٧ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٨ انهدامة في الأصل .

٩ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

١٠ الكثرة : الكره ، الأصل .

في [الشعر]^١ وخُشِنِ البلاغة والفصاحة ؟ وكيف يجبُ حصولُهُ [ووقوعُهُ]^٢ موجودٌ في موافقيهِ ذُوْنُ مُخَالَفِيهِ [مثل عَمْرٍو بنِ هِشَامٍ]^٣ والنَّضْر بنِ الحَارِثِ والوليدِ بنِ المُغِيرَةِ وأُمَيَّةَ بنِ [خلفِ الجُمَحِيِّ]^٤ وأمثال هؤلاءِ مِنْ المعروفينَ بالبلاغة ؟ فكلُّ هذا [يدلُّ على بَطْلَانِ]^٥ ما قالُوهُ .

١ انهدامة في الأصل .

٢ انهدامة في الأصل .

٣ انهدامة في الأصل .

٤ انهدامة في الأصل .

٥ انهدامة في الأصل .

فصل

[ومما يُنبئ^١ث [إعجا]زُهُ أَيْضًا اتِّفَاقُ الْكَلِمِ وَحُصُولُ الْعِلْمِ [بِأَنَّ أَهْلَ عَصْرِ^٢ النَّبِيِّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَإِنْ بَلَغُوا كُلَّ غَايَةٍ وَنَهَايَةٍ فِي الْبَلَاغَةِ وَاللُّسَنِ ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَزِيدُوا فِيهِمَا^٣أَعْلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الشُّعْرَاءِ وَالْخُطَبَاءِ^٤ ، بَلِ الْمُتَقَدِّمُونَ عَلَيْهِمْ^٥ فِي ذَلِكَ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَهُمْ وَخَطِبَهُمْ وَأَشْعَارَهُمْ تَشْهَدُ بِذَلِكَ .

ولو كان في قُدْرَةِ أَحَدٍ مِنْ مُتَّبِعِيهِ أَوْ مُخَالَفِيهِ مِنْ أَهْلِ عَصْرِهِ مُعَارَضَةٌ مِثْلَ الْقِرَآنِ ، لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مِنْ طَبْعِهِ التَّكَلُّمُ بِهِ . ولو كانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، لَكَانَ فِي طَبْعِ [١٩٣] مَنْ هُوَ أَبْلَغُ وَأَفْصَحُ مِنْهُ التَّكَلُّمُ بِهِ ، لِأَنَّ اللِّسَانَ خِلْقَةٌ وَطَبَاعٌ وَلِأَنَّ أَهْلَ عَصْرِ الرِّسُولِ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، عَنْ مَنْ تَقَدَّمَ لَهُمْ أَصِحَّاءُ اللِّسَانِ وَعَنْ أَلْسِنَتِهِمْ نَطَقُوا . فَلَمَّا عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ نَمَطِ كَلَامٍ وَاحِدٍ مِمَّنْ تَقَدَّمَ وَلَا مَوْجُودٍ فِي شَيْءٍ مِنْ خِطَابِهِمْ ، عَلِمَ أَنَّ مَنْ تَأَخَّرَ وَقَصُرَ عَنْ رُتْبَتِهِمْ أُنْبَعْدُ عَنِ التَّكَلُّمِ بِمِثْلِهِ . فهذا أيضًا دليلٌ قاطِعٌ على بُطْلَانِ مَا يَدَّعُونَ .

فلا يجوزُ أَنْ [يُقَدَّرَ أَحَدًا] مِمَّنْ تَقَدَّمَ وَمَنْ عَاصَرَ الرِّسُولَ التَّكَلُّمُ بِمِثْلِهِ [...] فِي شَيْءٍ مِنْ كَلَامِهِمْ بِحَالٍ كَ[وَنُهُ يِقَارِبُهُ أَوْ يَنَاسِ]جُهُ^٦ وَلَا تَعْجُرِي بِهِ الْأَلْسُنُ وَلِأَنَّ هَذَا

١ ما بين الحاصرتين في الموضعين منهدم في الأصل .

٢ انهدامة في الأصل .

٣ فيهما : قهما ، الأصل .

٤ والخطباء : والحطا ، الأصل .

٥ عليهم : عليهم علمهم ، مكرر في الأصل ، حيث الأول منهما مشطوب .

٦ انهدامة في الأصل .

٧ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٨ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

ليس في] 'مستقرّ العادة ؛ فإذا لم يُوجَدْ [لذ في كلامهم]^١ أو في كلام أهل عصر النبي ،
[عليه السلام ، شيء]^٢ من ذلك أو ما يُقَارِبُهُ وَيُنَاسِبُهُ ، عَلِمَ [بُطْلَانُ ذَلِكَ]^٣ .

ويدلّ على فسادِ هذهِ الدَّعْوَى أيضًا أَنَّهُ ، لو أُثْبِتَ وَتُصَوِّرَ قَدْرَةُ الْوَاحِدِ مِنْ مُتَّبِعِيهِ
وَمَنْ جَرَى مَجْرَاهُمْ عَلَى الْإِتْيَانِ بِمِثْلِ الْقُرْآنِ ، لَوَجِبَ مَعَ تَخْدِيهِ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، أَنْ
يُؤَوِّزَ اللَّهَ ، سُبْحَانَهُ ، هِمَّةَ ذَلِكَ الْوَاحِدِ وَدَوَاعِيهِ وَأَنْ يَخْلُقَ لَهُ مِنَ الْأَسْبَابِ
وَالْأَلْطَافِ الدَّاعِيَةِ [٩٣ب] إِلَى التَّكَلُّمِ بِمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ مَا يُبْطِلُ بِهِ دَعْوَى
النَّبِيِّ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، لِإِعْجَازِ الْقُرْآنِ وَأَنْ تَفْسُدَ هَذِهِ الشَّبْهَةُ ، إِنْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى
مَا قَالُوهُ . وَإِلَّا وَجِبَ قَطْعُنَا نَحْنُ وَكُلُّ مَنْ عَدَا ذَلِكَ الْوَاحِدِ مِنْ أَهْلِ عَصْرِهِ عَلَى
عَجْرِ الْخَلْقِ عَنْ مُعَارَضَتِهِ وَكَوْنِهِ مُعْجَزًا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ ، وَإِلَّا صَارَ هَذَا بِمِثَابَةِ
أَبْتِدَائِهِ ، تَعَالَى ، إِظْهَارَ الْمَعْجَزَاتِ عَلَى الْكَذَّابِينَ . وَذَلِكَ بَاطِلٌ بِمَا قَدَّمْنَاهُ ؛ فَمَا
أَدَّى إِلَيْهِ بَاطِلٌ . وَسَقَطَ بِذَلِكَ مَا قَالُوهُ .

١ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٢ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٣ انهدامة في الأصل .

٤ انهدامة في الأصل .

[فصل]

ومِمَّا يَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ مَا قَالُوهُ] أَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ يَجِبُ تَجْوِيزُ [قدرة البليغ منهم]^١ عَلَى مُعَارَضَتِهِ وَأَنفَرَادِهِ بِالْقُدْرَةِ عَلَى [ذلك]^٢، لَوْ كَانَ إِنَّمَا تَحَدَّاهُمْ بِالْإِتْيَانِ بِمِثْلِ جَمِيعِ [القرآن ...]^٣ عِنْدَ عَجْزِهِمْ عَنْ مُعَارَضَةِ جَمِيعِهِ إِلَى أَنْ [يقول]: ﴿فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ﴾ [١١ هود ١٣]، ثُمَّ يَقُول: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ [١٠ يونس ٣٨]؛ فَأَمَّا إِذَا طَالَبَهُمْ بِمِثْلِ سُورَةٍ مِنْهُ، وَلَمْ يَقُلْ مِنْ طَوَالِهَا، كَالْبَقَرَةِ وَأَلِ عِمْرَانَ وَلَا مِنْ قِصَارِهَا، كَالْفَلَقِ وَالنَّاسِ، وَجَبَ، لَوْ كَانَ فِيهِمْ بَلِيغٌ مُتَقَدِّمٌ يَقْدِرُ عَلَى مُعَارَضَةِ جَمِيعِهِ، أَنْ يَصِحَّ وَيَتَأْتَى مِمَّنْ هُوَ دُونَهُ فِي الْبَلَاغَةِ وَمَنْ الْمُتَوَسِّطُ فِيهَا وَمَنْ دُونَ الْمُتَوَسِّطِ أَيْضًا أَنْ يَأْتِيَ [١٩٤] بِمِثْلِ سُورَةٍ مِنْهُ، كَمَا يَصِحُّ ذَلِكَ وَيَتَأْتَى مِنَ الْمُتَقَدِّمِ الْبَلِيغِ. وَذَلِكَ أَنَّهُ مَعْلُومٌ مِنْ حَالِ الْمُتَوَسِّطِ مِنَ الشُعْرَاءِ وَالْخُطَبَاءِ وَالْمُتَرَسِّلِينَ وَمَنْ هُوَ دُونَ الْمُتَوَسِّطِ وَأَنَّهُ قَدْ تَسَاوَى الْبَلِيغُ الْفَصِيحُ الْمُتَقَدِّمُ فِي كَثَرٍ مِنْ كَلَامِهِ وَيَزِيدُ عَلَيْهِ أَيْضًا فِي كَثَرٍ [...] وَإِنْ كَانَ جَدُّ الْمُتَقَدِّمِ أَكْثَرَ وَفَصَاحَتَهُ [أبلغ وهو على ذلك أقدر]. وَلِذَلِكَ فِي كَثَرٍ مِنْ [شعرهم وشعرا] الْمُتَأَخِّرِينَ مِنَ الْبَلَاغَةِ وَالْفَصَاحَةِ وَجاء [إزالة الألفاظ]^٧ مَا يَزِيدُ عَلَى شِعْرِ مَنْ تَقَدَّمَ. وَلَوْ كَانَ [...] [من شعر المتقدمين وخطبهم هو [...]]^٩ وَجِبَ أَمْتِنَاعُ

١ انهدامة في الأصل .

٢ انهدامة في الأصل .

٣ انهدامة في الأصل .

٤ انهدامة في الأصل .

٥ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٦ انهدامة في الأصل .

٧ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٨ انهدامة في الأصل .

٩ انهدامة في الأصل .

مُساوَاةِ الْمُتَوَسِّطِ لِلْمُتَقَدِّمِ فِي قَدْرِ^١ شَيْءٍ مِنْ بِلَاغَتِهِ ، لاسْتِحَالِ [أَنْ يَكُونَ فِي كَلَامِ] الْمُتَوَسِّطِينَ مَا يُسَاوِي كَلَامَ الْمُنْتَقِذِينَ [...] ^٢. والوجود بِخِلَافِ هَذَا ؛ فَتَبَّتْ مَا قُلْنَاهُ .

وَإِذَا تَبَّتْ [هَذَا] ^٣، وَجَبَ أَنْ يَتَأَتَّى مِنْ بَاقِي مُتَّبِعِيهِ وَمُخَالِفِيهِ مَا هُوَ بِقَدْرِ سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ ، وَإِنْ كَانُوا دُونَ الْمُتَنَاهِي الْبَلِيغِ فِي الطَّبَقَةِ ، لِأَنَّ هَذَا هُوَ مُوجِبُ الْعَادَةِ وَمُقْتَضَى اللَّسَانِ وَالْفَصَاحَةِ فِي تَعْدُّرِ مِثْلِ سُورَةٍ مِنْهُ عَلَى كُلِّ فَصِيحٍ بَلِيغٍ وَشَاعِرٍ مُفْلَقٍ وَخَطِيبٍ يَسْتَفِيعُ وَمُتَرَبِّلٍ مُتَقَدِّمٍ عَلَى كُلِّ مُتَنَاهٍ [٩٤ب] وَمُتَوَسِّطٍ مِنْهُمْ أَوْضَحَ دَلِيلٍ عَلَى فُسَادٍ مَا قَالُوهُ ، لِأَنَّ نَهَايَةَ أَنْفَرَادِ الْوَاحِدِ الْبَلِيغِ بِالْقُدْرَةِ عَلَى مِثْلِ جَمِيعِهِ ؛ فَأَمَّا مَا دُونَ ذَلِكَ ، فَلَا بُدَّ أَنْ يُوجَدَ فِي كَلَامِ الْكُلِّ مِنْ مُتَوَسِّطِيهِمْ .

هَذَا عَلَى أَنَّهُ ، لَوْ لَمْ يَقْدِرِ الْمُتَوَسِّطُ عَلَى مِثْلِ بِلَاغَةِ الْقُرْآنِ ، لَكَانَ لَا بُدَّ أَنْ يَقْدِرَ لِكَوْنِهِ مُتَوَسِّطًا عَلَى مَا يُقَارِبُ وَيُنَاسِبُ بِلَاغَةَ [أَهْلِ عَصْرِهِ ؛ فَلَوْ أَتَى] بِذَلِكَ ، لَكَانَ بِمِثَابَةِ مَنْ يَأْتِي بِمِثْلِهِ سِوَاهُ . وَذَلِكَ [...] وقوع المعارضة . وَفِي تَعْدُّرِ مِثْلِهِ [إِبْطَالُ ذَلِكَ وَدَلِيلُ] عَلَى فُسَادٍ مَا قَالُوهُ .

وَيَدُلُّ عَلَى فُسَادٍ ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّهُ ، لَوْ لَمْ [تَقَعِ الْمَعَارِضَةُ بِهِ] ^٨ لِأَجْلِ الْمُوَاطَّاءَةِ عَلَى

١ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٢ انهدامة في الأصل .

٣ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٤ انهدامة في الأصل .

٥ انهدامة في الأصل .

٦ انهدامة في الأصل .

٧ انهدامة في الأصل .

٨ انهدامة في الأصل .

تَرْكُ [التَحْدِي وَالْغُدُولِ عَنْهُ فِي عَصْرِ الرِّسُولِ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، لَأَتُوا بِمِثْلِهِ] أَوْ
 مَا يُقَارِبُهُ بَعْدَ عَصْرِهِ ، لِأَنَّ أَهْلَ [البَلَاغَاتِ وَالشُّعْرَاءِ] وَالْخُطَبَاءِ وَأَهْلَ الرِّسَالِ
 وَالسَّجِّعِ وَالْإِتِّجَازِ مَوْجُودُونَ فِي كُلِّ عَصْرِ وَفِيهِمْ مَنْ تُضْرِبُ بِهِ الْأَمْثَالُ فِي
 الْبَلَاغَةِ [وَالْبَيَانِ] يَصِحُّ مِنْ بَلِيغِهِمْ وَمُتَوَسِّطِهِمْ مِثْلُ سُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ أَوْ مَا يُقَارِبُهُ ، لِأَنَّ
 الْإِتِّفَاقَ وَالْمُوَاطَأَةَ مِنْ أَهْلِ عَصْرِهِ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، قَدْ بَطَلَتْ وَزَالَتْ . وَأَهْلُ الْعِنَادِ لَهُ
 مِنْ أَهْلِ الْبَلَاغَاتِ فِي كُلِّ عَصْرِ كَثِيرٌ . وَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ سُورَةٍ مِثْلِهِ أَوْ مَا
 يُقَارِبُ ذَلِكَ مِنْهُمْ ؛ فَلَمَّا تَعَدَّرَ هَذَا عَلَى أَهْلِ عَصْرِهِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ ، دَلَّ ذَلِكَ عَلَى
 فسادِ قولِهِمْ . وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

١ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٢ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٣ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٤ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٥ انهدامة في الأصل .

[١٩٥] فصل

وَمِمَّا يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى بُطْلَانِ هَذِهِ الشُّبْهَةِ أَنَّهُ ، لَوْ أُمِكنَ أَنْ لَا يَقْطَعَ [ع] إِلَى التَّعْدِيرِ
 بِمِثْلِ الْقُرْآنِ عَلَى أَهْلِ عَصْرِ الرِّسُولِ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَ[مَنْ] بَعْدَهُمْ لِأَجْلِ دَعْوَى
 الْمُخَالَفِ تَجْوِيزَ كَوْنِ قَادِرٍ عَلَيْهِ ، [فَعَا] رَضَهُ^٢ ، فَأَنْكُتُمْ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَأَنْطَوَى عَلْمُهُ أَوْ
 تَرَكَ م[عارض] تَهُ^٤ أَخْتِيَارًا لِبَعْضِ الْأَغْرَاضِ ، لَوْجَبَ لِمِثْلِ ه[ذا الخبر]^٥ أَنْ لَا يَقْطَعَ
 عَلَى بِلَاغَةٍ أَحَدٍ فِي عَصْرِهِ وَ[...]. وَفِي شَعْرِهِ^٦ وَخِطَابَتِهِ وَلُسْنِهِ عَلَى سَائِرِ أَهْلِ
 [عَصْرِهِ دُونَ] مَنْ يَتَجَاوَزُهُ وَيُقَوِّفُهُ فِي ذَلِكَ .

وَقَدْ أوردَ [...] ^٨بِلَاغَتَهُ وَتَوَوُّطِيَّ عَلَى كِثْمَانِ ذَلِكَ وَطَيِّهِ أَوْ لَع[...]^١ وَفَوْقَهُ فِي
 الْفَصَاحَةِ وَالْبِلَاغَةِ ، لَمْ يوردْ مَا فِي طَبْعِهِ وَوُسْعِهِ مِنْ ذَلِكَ مَعَ الْعِلْمِ بِتَحْدِيدِ الشُّعْرَاءِ
 وَالْبُلَغَاءِ وَصَوْلَتِهِمْ وَتَبَجُّحِهِمْ بِبِلَاغَتِهِمْ وَبِكَوْنِ الْغُرَضِ فِي تَرْكِ مَعَارِضَتِهِمْ وَمُقَابَلَتِهِمْ
 لَيْسَ هُوَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُمَكِّنًا مِمَّنْ قِيلَ : إِنَّهُ دُونَهُمْ فِي الْبِلَاغَةِ ، وَلَكِنْ
 أُمْسَكُوا عَنْهُ لِبَعْضِ الدَّوَاعِي وَأَسْبَابِ الدُّنْيَا . [٩٥ب] وَهَذَا مُسْتَمَرٌّ فِي كُلِّ صَنْعَةٍ
 وَأَمْرٍ عَجِيبٍ ، حَتَّى لَا يُمَكِّنَنَا أَنْ نَقْطَعَ عَلَى أَنَّ أَحَدًا أَفْصَحُ وَأَبْلَغُ أَهْلِ زَمَانِهِ
 وَأَشْعَرُهُمْ وَأَخْطَبُهُمْ وَأَعْلَمُهُمْ وَأَفْقَهُهُمْ مَعَ طَوْلِ الْبَحْثِ وَالتَّحْدِيدِ وَطَلَبِ التَّقْدِيمِ

١ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٢ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٣ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٤ انهدامة في الأصل .

٥ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٦ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٧ انهدامة في الأصل .

٨ انهدامة في الأصل .

٩ انهدامة في الأصل .

والرئاسة والمنافسة بفصاحته وخطابته .

وفي العلم بفساد ذلك وأمتناع إبطال هذه الطريقة إلى العلم ببلاغة البلغاء وعلم العلماء دليل على فساد ما قالوه .

على أن القول مصحح [ح] إما قالوه . وتجوزة يُوجب بطلان طريق العلم بالفصل بين من يتأتى من [ال] فعل^١ ومن يستحيل منه ، بل لا ندري لعل كل من يعرف [عن] تعذر الفعل منه ليس على ما يقوله ، بل لعله ممن يصح ويتأتى منه [وي] كنتم ذلك . ولعل كل من نجده ونراه من [الخاصة ...] كنه أفصح من يغرب ومعدّ وسخبان وإيل ، وإن كان [كتمان بعض] أغراض الدنيا ، بل لعل كل من نراه من العامة [...] أعلم بدقائق أبواب الكلام والفقه من سائر علماء الهندي^٢ والبراهمة ومثكليمي اليهود والنصارى . ولعلهم أن يكونوا أفقه من مالك والشافعي وأبي حنيفة وهم يكتُمون ذلك أو قد ظَهَرَ وَوَقَعَ ما يزيد على علم كل من تقدّم ، غير أنه درس وكتب وطوى وثووطى على طيه وكتمان بعض الأغراض الخافية علينا .

وهذا يُبطل طريق ثقتنا بتقدّم أحد في علم أو بلاغة أو صناعة على من دونه [١٩٦] وأهل عصره . وفي الاتفاق على فساد ذلك دليل على بطلان ما سألوا عنه .

١ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٢ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٣ انهدامة في الأصل .

٤ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٥ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٦ انهدامة في الأصل .

٧ انهدامة في الأصل .

٨ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

وَيُقَالُ لِحَرْنٍ طَالَبٌ بِذَلِكَ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى جَمِيعًا وَكَلِّ مُدَّعٍ لِلنَّبِوَةِ : فَلَقَلَّ مُوسَى وَعِيسَى قَدْ غَوِرَ ضَا فِي آيَاتِهِمَا وَتَوَوَّطِيَّ عَلَى كَيْتَمَانٍ ذَلِكَ ، فَلَمْ يَظْهَرْ وَكَانَ الْمُعَارِضُ لَهُمَا قَلِيلًا مِنْ كَثِيرٍ ، يَجُوزُ عَلَيْهِمُ الْكِتْمَانُ وَالتَّوَوَّاطُؤُ أَوْ لَعَلَّهُ قَدْ كَانَ فِي عَصْرِهِمَا مَنْ يَقْدِرُ عَلَى مُعَارَضَتِهِمَا ، فَلَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مُوَاطَّأَةً لَهُمَا وَإِقَامَةً دَوْلَةٍ وَسُوقٍ لَهُمَا ؛ فَلَا يَجِدُونَ فِي ذَلِكَ قَصْلًا وَلَا مِنْهُ مَخْرَجًا .

فصل

وَجُمْلَةُ الَّذِي بِهِ بَيَّنَّا كَذِبَ مَا طَالَبُوا هُوَ الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِ مَنْ [قَالَ : مَا] أَنْكَرْتُمْ ، إِذَا كَانَ أَهْلُ الْفَصَاحَةِ وَالْبَلَاغَةِ أَبَدًا قَلِيلًا مِنْ كَثِيرٍ ، أَنْ يَكُونَ الْفَصَحَاءُ مِنْ أَهْلِ زَمَانِهِ عَدَدًا يَسِيرًا وَأَنْ يَكُونَ هُوَ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، أَفْصَحُهُمْ وَأَشَدَّهُمْ تَقَدُّمًا فِي الْفَصَاحَةِ وَالْبَلَاغَةِ وَأَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَتَى بِالْقُرْآنِ لِفَضْلِ لُغَتِهِ وَبَلَاغَتِهِ ، لِأَنَّهُ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَأْتِيَ بِمِثْلِ سُورَةٍ مِنْهُ مَنْ هُوَ مُتَوَسِّطٌ فِي الْبَلَاغَةِ وَمَنْ هُوَ دُونَ الْمُتَوَسِّطِ وَأَنْ يَقَعَ فِي كَلَامِهِ مِثْلُ سُورَةِ [٩٦ ب] وما هو أفصح وأبلغ من سورة ، كما بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ .

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ ذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ عُرِفَ نَمَطُ كَلَامِهِ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَأَنَّهُ مِنْ كَلَامِ غَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ عَصْرِهِ وَعُرِفَتْ مَزِيَّةُ الْقُرْآنِ وَفَضْلُ بَلَاغَتِهِ عَلَى بَلَاغَةِ الرَّسُولِ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فِي سَائِرِ مَا كَانَ يَتَكَلَّمُ بِهِ ، كَمَا عُرِفَ فَضْلُ بَلَاغَةِ الْقُرْآنِ عَلَى بَلَاغَةِ سَائِرِ أَهْلِ عَصْرِهِ ، وَأَنَّ مَا كَانَ يَظْهَرُ مِنْهُ وَمِنْهُمْ مِنَ الْكَلَامِ عَادَةً لَهُمْ ، وَأَنَّ مَنْ لَهُ عَادَةٌ وَطَرِيقَةٌ فِي الْكَلَامِ لَا يَتَأَتَّى مِنْهُ مُفَارَقَتُهَا فِي كُلِّ حَالٍ وَكُلِّ مَا يَأْتِي بِهِ مِنَ الْكَلَامِ ، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يُوجَدَ فِي كَلَامِهِ الَّذِي لَمْ يَتَعَمَّلْ لِنَظْمِهِ وَإِرَادِهِ وَالتَّنَاهِي فِيهِ مِثْلُ مَا يَتَعَمَّلُ لَهُ وَمَا يُقَارِبُهُ ، بَلْ رُبَّمَا وَقَعَ مِنْهُ فِي حَالِ الْارْتِجَالِ وَتَرْكِ التَّعَمُّلِ وَالْفِكْرِ وَالرَّوْيَةِ [مَا هُوَ أَبْلَغُ] ^١ وَأَفْصَحُ مِمَّا يَتَعَمَّلُ لِبَلَاغَتِهِ وَلَا بُدَّ أَيْضًا أَنْ يَقَعَ فَجْوةٌ بَيْنَ مَا لَمْ ^٢ يَتَعَمَّلْ بِعَمَلِهِ وَلَمْ يَلْحَقْ فِي الْبَلَاغَةِ وَالْفَصْلِ [بِاحَةِ وَبَيْنَ] ^٣ مِثْلُ كَثِيرٍ مِمَّا يَتَعَمَّلُ ؛ فَلَمَّا لَمْ يُوجَدَ فِي مَنْثُورِ [كَلَامِ] ^٤ رَسُولِ اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، وَمُرْتَجَلِهِ وَفِي

١ انهدامة في الأصل .

٢ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٣ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٤ انهدامة في الأصل .

كلام أهل عصره ما [هو] 'مِثْلُ سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ مَا يُقَارِبُ نَظْمَهُ وَبِلَاغَتَهُ ، عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ مِنْ كَلَامِهِ وَأَنْ يَكُونَ أَذْرَكَ هَذِهِ الْبِلَاغَةَ بِمُضِلِّ عَلَيْهِ وَتَعْلِيمِهِ .

ويدلُّ على ذلك أيضًا أَنَّهُ قَدْ عَلِمَ مِنْ أَحْوَالِ النَّاسِ أَنَّ الْمُتَعَتِّادَ لَطَرِيقَةٍ فِي الْكَلَامِ وَفَصَاحَتِهِ فِيهِ ، مَتَى أَرَادَ الْعُدُولَ عَنْهَا وَإِرَادَ الضَّعِيفَ الْخَفِيفَ مِنَ الْكَلَامِ ، صَغُبَ ذَلِكَ [١٩٧] عَلَيْهِ وَتَعَسَّرَ وَتَعَدَّرَ ، وَإِنْ أَجْتَهَدَ فِي ذَلِكَ .

وإذا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يُقَالَ : إِنَّهُ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، أَتَى بِالْقُرْآنِ لِكَوْنِهِ مُتَعَتِّلاً لِإِيزَادِهِ بُرْهَةً مِنَ الزَّمَانِ ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، لَكَانَ لَا بُدَّ أَنْ يُوجَدَ فِي الْمُرْتَجَلِ مِنْ كَلَامِهِ مِثْلُ الْبَعْضِ مِنْهُ وَمَا يُقَارِبُ الْكَثِيرَ مِنْهُ . هَذَا هِيَ الْعَادَةُ فِي طَرَائِقِ الْكَلَامِ .

وَلَمَّا لَمْ يُوجَدَ فِي كَلَامِهِ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، [مِثْلُ] الْبَعْضِ مِنْهُ وَلَا مَا يُقَارِبُهُ ، كَمَا لَمْ يُوجَدَ فِي [كَلَامِ] آخِرِهِ ، عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ كَلَامِهِ وَلَا مِنْ كَلَامِ [أَخِيهِ] بِلِغَاءٍ مِنْ أَهْلِ عَصْرِهِ وَبَطْلَ مَا قَالُوهُ .

١ انهدامة في الأصل .

٢ انهدامة في الأصل .

٣ انهدامة في الأصل .

٤ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

فصل

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَىٰ بُطْلَانِ قَوْلِ مَنْ قَالَ وَزَعَمَ أَنَّ الْقُرْآنَ مِنْ كَلَامِ الرَّسُولِ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا تَأْتَىٰ لَهُ ، لِأَنَّهُ تَعَمَّلَ لَهُ وَفَكَّرَ فِي نَظْمِهِ وَبِلَاغَتِهِ بَرَهَةً مِنْ عُمَرِهِ ، ثُمَّ تَحَدَّاهُمْ بِمِثْلِهِ وَأَعْجَلَهُمْ بِالْحَرْبِ ، فَشَغَلَهُمْ عَنِ الْفِكْرِ فِيهِ وَالتَّعَمُّلِ لَهُ أَنَّنَا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَمْ يَتَحَدَّاهُمْ بِمِثْلِ جَمِيعِ الْقُرْآنِ ، فَيَحْتَاجُونَ إِلَىٰ إِطَالَةِ الْفِكْرِ ، وَإِنَّمَا تَحَدَّاهُمْ آخِرًا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ . وَذَلِكَ مِمَّا لَا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَىٰ تَعَمُّلٍ مِنَ الْبَلِيغِ وَالْفَصِيحِ [٩٧ب] الَّذِي طَبَعُهُ إِيرَادُ مِثْلِهِ ، وَأَنَّهُ يَتَفَقَّحُ مِمَّنْ دُونَهُ فِي الطَّبَقَةِ ، مِثْلَ كَثِيرٍ مِمَّا يَتَعَمَّلُ لَهُ الْفَصِيحُ الْبَلِيغُ وَمَا يَزِيدُ عَلَيْهِ أَيْضًا عَلَىٰ مَا بَيَّنَّاهُ وَقُلْنَا أَنَّهُمْ ، لَوْ أَتَوْا بِمَا يُقَارِبُهُ ، لَكَانَ بِمِثَابَةِ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِهِ .

وَيَدُلُّ عَلَىٰ فَسَادِ ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّهُ كَانَ يَتَحَدَّاهُمْ بِمِثْلِ الْقُرْآنِ مِنْذُ بُعِثَ إِلَىٰ حَيٍّ وَفَاتِهِ بِمَكَّةَ ثُمَّ بِالْمَدِينَةِ طَوَالَ تِلْكَ الْأَعْوَامِ وَفِي بَعْضِهَا مُهَلَّةٌ طَوِيلَةٌ لِلْفِكْرِ [وَالرَّوْيَةُ]^١ وَقَدَرُوا عَلَىٰ مِثْلِهِ بِاجْتِمَاعِ الْفِكْرِ وَالرَّوْيَةِ ؛ فَبُطِّلَ مَا قَالُوهُ .

أَمَّا قَوْلُهُمْ : إِنَّهُ أَعْجَلَهُمْ عَنِ ذَلِكَ بِالْحَرْبِ ، فَإِنَّهُ بَاطِلٌ [مِنْ وَجْهِ . أَحَدُهَا]^٢ أَنَّهُ قَدْ كَانَ بِمَكَّةَ بِضْعَ عَشْرَةِ سَنَةٍ مَقْهُورًا [مُسْتَضْعًا ، لَا] أَنْصَارَ لَهُ وَلَا حِزْبَ ؛ فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يُعَارِضُوهُ إِذْ ذَاكَ [قَبْلَ] أَمْرِهِ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، بِالْجِهَادِ . كَانَ الْقِتَالُ مِنْهُ فِي الْأَوَّلِ [قَلِيلٌ مِنَ الْأَوْقَاتِ] ، وَكَثُرَ هَا لَا قِتَالٌ فِيهِ ، بَلْ مُتَارِكَةٌ عَنْ هِدْنَةٍ أَوْ بَغِيرِ هِدْنَةٍ .

١ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٢ انهدامة في الأصل .

٣ انهدامة في الأصل .

٤ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٥ انهدامة في الأصل .

٦ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

وعلى أنَّ الحرب ، إذا وقعت ، فليس يشتغل جميع مخالفيه بها . وكان يجب أن يستعملوا الفكر والرؤية في أيام وضع الحرب أوزارها وأن يُفكر في إيراد مثله من لم يحضرها من أهل الشّرك وسائر المخالفين له ، لأنّه لا حرب تشغله عن ذلك ، فيكونوا قد جمّعوا بين الحرب والمعارضة .

على أننا قد بيّنا فيما سلف أنَّ الحرب لا تقطع أهل كلِّ لغة عن التّكلم بما في طبائعهم النطق به . وإذا كان ذلك كذلك ، سقط ما قالوه .

[١٩٨] هذا على أنَّ أبتداء أكثر الحروب كان من المشركين ولم يكن منه ؛ فقد كان يجب أن يُشغلوا أنفسهم بالفكر في معارضته القاذية في بُنوّته دون مُنابذته بحرب ، لا تُقدح في صِدْقِهِ ، ولو قهّروه وغلبوه . وعلى أنّه قد علّم أنَّ الإهاجة بالحرب وإضرارها مُبادأة تُغيّر طباع أكبر البلغاء وتُنتطق ألسنتهم بما لا يبتغون فيه عند السّلم ولا ينتهون إليه إلّا مع الهنيج ونصبه الحرب ، فكان يجب أن تقع المعارضة ممّن حاله مع الحرب ويكون إليها أقرب .

وقد بيّنا أيضًا أنَّ الحرب لم تقطعهم عن قول الشعر والارتجاز بين الصّقّين والخطابة والمُهاجاة له ، عليه السلام . وكذلك يجب أن لا تُقطّعهم عن إيراد [مثل] القرآن ، لو كان ذلك في وُسْعهم ؛ فلمّا لم يُنفع ذلك منهم في الحرب والسلم ، بطل ما قالوه .

١ مبادأة : مباداته الأصل .

٢ انهدامة في الأصل .

فصل

ف[إن] عادوا يقولون : قد كانت المعارضة في وسعهم ، غير أن خوف مُبِيعِهِ وشيئِهِ مَنَعَ القومَ مِنْ معارَظَتِهِ .

قيل لهم : وكانَ يجبُ أنْ يَمْنَعَهُمْ ذَلِكَ مِنْ التصريحِ بتكذيبِهِ وبأنَّه ساجِرٌ ومُعَلَّمٌ مجنونٌ [٩٨ب] وشاعرٌ ومن سبَّه وتلَّبه ومن هَجَّوه ، بل كانَ يجبُ أنْ يَمْنَعَهُمْ خوفُ مُبِيعِهِ مِنْ نَصَبِ الحربِ معه ؛ فإذا لم يَمْنَعَهُمُ الخوفُ مِنْ ذَلِكَ أَجْمَعَ ، وَجِبَ أنْ لَا يَمْنَعَهُمْ مِنْ المعارضةِ المُزِيلَةُ لِحُجَّتِهِ .

هَذَا على أَنَّهُ كَانَ لَا خوفَ عَلَيْهِمْ قَبْلَ هِجْرَتِهِ وَتَجَمُّعِ الْأَنْصَارِ لَهُ ، بل كَانَ إِذْ ذَاكَ مَغْلُوبًا مَقْهُورًا وَمُسْتَضْعَفًا ، فَكَانَ يَجِبُ أنْ يُعَارِضُوهُ إِذْ ذَاكَ لَزُوالِ الخوفِ مِنْهُ أَوْ مِنْ أَتْبَاعِهِ . وَهَذَا وَاضِحٌ فِي إِبْطَالِ هَذَا الْقَوْلِ . وَكَانَ يَجِبُ أَيْضًا أنْ تَحْصُلَ المعارضةُ أَيَّامَ السَّلَامِ وَزوالِ الخوفِ وَأَنْ تَحْصُلَ مِمَّنْ نَأَى عَنْهُ وَأَمِنْ [...] ^٢ . وَكُلُّ ذَلِكَ يُبْطِلُ مَا قَالُوهُ .

وَيَدُلُّ على فسادِهِ أَيْضًا أَنَّ المَعْلُومَ مِنْ حَالِ رَسُولِ اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، أَنَّهُ كَانَ يَدْعُو إلى الخُنُوعِ والخَضُوعِ والاستِكانَةِ وَيَأْخُذُ أَصْحَابَهُ [بِوَدٍّ] ^٣ وَيَأْمُرُ بِتَرْكِ الدُّنْيَا وَيُؤَدِّمُ الدِّعَاءَ إلى الآخِرَةِ ، وَذ[لِ]لْطَرِيقَةِ الرَّفْقِ وَالْمُؤَادَعَةُ ، وَيُجَادِلُ بِالتِّي هِيَ أَحْسَنُ أَمْرًا لِلَّهِ ، تَعَالَى ، وَيَخْفِضُ جَنَاحَهُ لِمَنْ أَتْبَعَهُ وَيَتَعَطَّفُ وَ[يَدْعُو] ^٤ مَنْ خَالَفَهُ

١ من : من م ، مكرّر في الأصل .

٢ كلمة غير مقروءة في الأصل .

٣ انهدامة في الأصل .

٤ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٥ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

وَيَنْتَلِطِفُ كُلُّ التَّلَاطِفِ فِي دُعَائِهِ إِلَى اللَّهِ ، تَعَالَى ؛ فَإِنَّ لَهُ أَقْلَامَ الْحُجَّةِ وَأُظْهَرَ
المعجزة وَأَزَاحَ الْعِلَّةَ ، وَلَمَّا يَقَعِ الْقَبُولُ . حِينَئِذٍ نَصَبَ الْحَرْبَ مَعَهُمْ بَعْدَ الْإِنذَارِ
وَالْإِعْذَارِ إِلَيْهِمْ ، فَلَمْ يَكُنْ يَبْدَأُ بِإِعْجَالِهِمْ وَشَغْلِهِمْ بِالْحَرْبِ .

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، وَجِبَ أَنْ يِعَارِضُوهُ حِينَ دُعَائِهِ وَاسْتِعْمَالِ الرِّفْقِ وَالْأَنَافَةِ
مَعَهُمْ ؛ فَهَذَا أَيْضًا يَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ قَوْلِهِمْ : إِنَّهُ أَعْجَلَهُمْ وَشَغَلَهُمْ بِالْحَرْبِ .

[١٩٩] فصل

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : إِنَّهُ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، لَمَّا أَظْهَرَ مَرْيَّةَ وَرَبِّيَّةَ فِي الْبَلَاغَةِ ، أَحَبُّوا هُمُ أَنْ
يُظْهِرُوا رَبِّيَّةَ وَمَرْيَّةَ فِي الْحَرْبِ وَالْغَلْبَةِ وَالْقَهْرِ ، فَعَدَّلُوا عَنِ الْمَعَارِضَةِ .

قِيلَ لَهُ : هَذَا بَاطِلٌ ، لِأَنَّهُ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، لَمْ يَتَحَدَّثْهُمْ بِالْقَهْرِ لَهُمْ وَأَنَّهُ أَقْوَى مِنْهُمْ
وَأَمْتَلُ قُدْرَةً وَعِزَّةً ، وَإِنَّمَا تَحَدَّثَاهُمْ بِمِثْلِ الْقُرْآنِ . وَقَدْ عَلِمُوا أَنَّهُمْ إِذَا غَلَبُوهُ وَقَهَرُوهُ
وَوَظَّهَرَتْ قُوَّتُهُمْ وَسُلْطَانُهُمْ عَلَيْهِ ، لَمْ تَبْطُلْ مُعْجَزَتُهُ وَلَمْ تَزُلْ شَيْهَتُهُ عَنْهُمْ ؛ فَكَيْفَ
يَجُوزُ عَلَيْهِمْ مَعَ وَقَارَةِ عَقُولِهِمْ وَأَحْلَامِهِمْ أَنْ يَغْدِلُوا عَنْ مَا تَحَدَّثُوا بِالْإِتْيَانِ بِهِ [إِلَى
مَا لَمْ] ^١ يَتَحَدَّثُوا بِهِ ، بَلْ لَوْ اعْتَرَفَ لَهُمْ بِفَضْلِ الْقُوَّةِ وَالْإِعْجَالِ ^٢ ، [لَبَطُلَ] ^٣ كَوْنُ
الْقُرْآنِ مُعْجَزًا ؛ فَبَطُلَ مَا قَالُوهُ .

١ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٢ انهدامة في الأصل .

٣ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٤ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

فصل

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ قَوْلِهِمْ ، إِذَا جَارَ مِنْ قَوْلِ الْكَلِّ ، تَقَدُّمُ الْوَاحِدِ عَلَى جَمِيعِ أَهْلِ عَصْرِهِ فِي الصَّنْعَةِ وَالْعِلْمِ ، وَكَانَ النَّبِيُّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، مِنْ أَفْصَحِ الْعَرَبِ . وَقَدْ رَوَيْتُمْ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : (أَنَا أَفْصَحُ الْعَرَبِ وَلَا فَخْرَ) ؛ فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ مِنْ كَلَامِهِ وَنَظْمِهِ ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا أَمْكَنَهُ ذَلِكَ وَتَأَتَّى لَهُ بِفَضْلِ بِلَاغِيهِ وَبِرَاعِيهِ وَلُسْنِيهِ وَفَصَاحَتِهِ ، وَأَنْ يَكُونَ الْقَوْمُ قَدْ [٩٩ب] عَلِمُوا تَقَدُّمَهُ فِي اللُّسَنِ وَالبَلَاغَةِ عَلَيْهِمْ ، وَأَنَّهُ لَتَقَدُّمِهِ فِي ذَلِكَ يَتَأَتَّى لَهُ مَا يَتَعَدَّرُ عَلَيْهِمْ ، وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، لَوَجِبَ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَتَأَتَّى لَهُمْ سُورَةٌ مِنْهُ وَمَا يُقَارِبُهُ وَيُنَاسِبُهُ حَتَّى يَجْرِيَ مَجْرَى الْقُرْآنِ عَلَى مَا يَبَيَّنُهُ ؟ وَكُلُّ وَجْهِ قَدَمْنَاهُ فِي ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى فُسَادِ هَذَا الْقَوْلِ .

وَيَدُلُّ أَيْضًا عَلَى فُسَادِهِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا طَالَبَ بِهِ السَّائِلُونَ عَنْ ذَلِكَ ، لَوَجِبَ عَلَى أَهْلِ عَصْرِهِ عِنْدَ تَحْدِيثِهِ لَهُمْ بِمِثْلِهِ أَنْ يَغْتَرِفُوا وَيُدْعِنُوا بِأَنَّهُ أَشَدُّ لَهُمْ تَقَدُّمًا^١ فِي الْبَلَاغَةِ وَأَفْصَحُ الْكَلِّ مِنْهُمْ ، وَأَنَّهُمْ يَغْرِفُونَ^٢ [قَدْرًا] بِلَاغِيهِ وَالتَّفَاوُتَ بَيْنَ كَلَامِهِ وَكَلَامِهِمْ ، وَتُمْكِنُهُ مَعَهُ الْإِتْيَانُ بِمِثْلِ الْقُرْآنِ ، وَلَوَجِبَ تَوْفُّرُ دَوَاعِيهِمْ وَهَمَمِهِمْ عَلَى الْاعْتِرَافِ لَهُ بِذَلِكَ ؛ فَإِنَّ الْاعْتِرَافَ لَهُ بِهِ يَقْدَحُ فِي كَوْنِ الْقُرْآنِ مُعْجَزًا ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ مُعْجَزًا ، إِذَا خَرَقَ عَادَةً جَمِيعِهِمْ وَإِذَا كَانَ فِيهِمْ مَنْ التَّكَلَّمَ بِمِثْلِهِ مِنْ طَبْعِهِ وَمَنْ يَتَأَتَّى لَهُ بِفَضْلِ بِلَاغِيهِ ، فَمَا خَرَجَ عَنْ عَادَةِ بَعْضِهِمْ .

فَلَمَّا لَمْ يَقَعْ مِنْهُمْ الْاعْتِرَافُ لَهُ بِذَلِكَ مَعَ كَوْنِهِ أَيْسَرَ وَأَسْهَلَ مِنْ نَصْبِ الْحَرْبِ وَرُكُوبِ الْأَخْطَارِ الْعَظَامِ مِنْ مُجَارَحَتِهِ وَالْأَمْرُ الَّذِي لَا يَقْدَحُ فِي مُعْجَزِهِ وَصِحَّةِ بُهُوتِهِ ، عَلِمَ أَنَّهُمْ قَدْ عَلِمُوا أَنَّ حَالَهُ فِي الْكَلَامِ كَحَالِهِمْ وَتَمَطَّ كَلَامُهُ [١٠٠أ] وَنِجَارُهُ مِنْ

١ وأنه : الأصل .

٢ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٣ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

نَمَطُ كَلَامِهِمْ وَكَوْنُهُ مِنْ أَفْصَحِ الْعَرَبِ لَا يُوجِبُ أَنْ يَأْتِيَ بِنَظْمٍ وَبِلَاغَةٍ ، لَا يَقَعُ مِثْلُهُمَا وَمَا يُقَارِيَهُمَا وَمِثْلُ الْيَسِيرِ مِنْهُمَا مِنْ أَخَذِ مِنَ الْعَرَبِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ ، بَلْ يَجِبُ أَنْ يُوجَدَ فِي كَلَامِ الْمُتَوَسِّطِ مِنْهُمْ وَمَنْ دُونَ طَبَقَتِهِ كَثِيرٌ مِمَّا يُسَاوِي كَلَامَ أَفْصَحِهِمْ وَمَا يَكُونُ زَائِدًا عَلَيْهِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ .

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، وَلَمْ يَرْغُهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ بِأَنَّهُ أَفْصَحُهُمْ وَأَنَّ الْقُرْآنَ مِنْ كَلَامِهِ ، لِأَنَّهُ أَشَدُّهُمْ تَقَدُّمًا فِي الْبِلَاغَةِ ، عَلِيمٌ بِطُلُوعِ مَا قَالُوهُ .

فَإِنْ قِيلَ : [لَ : مَا أَنْ] كَرَّمْتُمْ مِنْ أَنْ يَكُونُوا قَدْ عَلِمُوا وَتَحَقَّقُوا كَوْنَهُ مِنْ [أَفْصَحِهِمْ] وَأَشَدَّهُمْ تَقَدُّمًا فِي الْبِلَاغَةِ وَأَنَّهُ لَفَضْلٍ تَقْدِيمِهِ وَ[شِدَّةِ ذَلِكَ] تَأْتِي لَهُ الْقُرْآنُ وَأَنَّهُمْ لَمْ يَعْتَرَفُوا لَهُ بِذَلِكَ مُنَافَسَةً لَهُ وَأَنْفَقَهُ وَكَرَاهَةً أَنْ يُنْسَبَ إِلَى فَضْلِ عَلَيْهِمْ فِي الْبَيَانِ وَعَلِمَ الْإِنْسَانِ ؟

يَقَالُ لَهُمْ : هَذَا إِنَّمَا يَجُوزُ وَيَصَحُّ ، إِذَا لَمْ يَغْرِضْ مَا يَمْنَعُ مِنَ الْمُنَافَسَةِ وَتَرَكَ هَلَاكِيَةَ الْحَمِيَّةِ وَالْأَنْفَقَةَ وَمَا يَهْوُو ذَلِكَ فِي جَنْبِهِ وَيَصْغُرُ بِالْإِضَافَةِ إِلَيْهِ . وَقَدْ بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ عَظِيمَ مَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنَ التَّوَقُّرِ عَلَى الْعَضْرِ مِنْهُ وَالتَّكْذِيبِ لَهُ وَتَفْرِيقِ النَّاسِ مِنْ حَوْلِهِ وَإِبْطَالِ أَمْرِهِ وَتَطَلُّبِ كُلِّ مَا يَعْرِضُ وَيَحْطُ مِنْ قَدَرِهِ ، وَأَنَّهُمْ بَلَّغُوا فِي ذَلِكَ الْغَايَةَ الْفُضُولَى ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، [١٠٠ب] مَعَ ذَلِكَ يَتَحَدَّاهُمْ وَيَقْرَعُهُمْ بِالْعَجْزِ عَنْ مِثْلِهِ وَيَقُولُ لَهُمْ أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ رَبِّهِ ، تَعَالَى ، وَيَتْلُو عَلَيْهِمْ : ﴿وَإِنَّهُ لَنَنْزِيلُ رَبِّ الْأَعْلَمِينَ ○ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ○ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ﴾ [٢٦ الشعراء ١٩٢-١٩٤] وَقَوْلُهُ ، تَعَالَى : ﴿وَإِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [١٥ الحجر ٩] وَقَوْلُهُ ، تَعَالَى : ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنْزِلُ

١ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٢ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٣ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ ﴿١٦﴾ [النحل ١٠١] فِي أَمْثَالِ هَذِهِ الْآيَاتِ ، وَأَنَّهُ كَانَ مَعَ ذَلِكَ يَجْعَلُهُ آيَةً لِنُبُوَّتِهِ وَيُطَالِبُهُمْ بِطَاعَتِهِ وَالْتِزَامِ الْعِبَادَاتِ الشَّاقَّةِ [وَالصَّدَقَاتِ] وَالزَّكَاةِ فِي أَمْوَالِهِمْ وَبَذْلِ أَنْفُسِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ فِي الْجِهَادِ وَيَدْعُو إِلَى قَتْلِهِمْ وَقِتَالِهِمْ وَأَسْ[تِزْلَالِ] مَنْ أَسِرَ عَلَى مَخَالَفَتِهِ وَتَمَلُّكِ أَرْضِهِمْ وَدِيَارِهِمْ مِنْ بَعْدِهِمْ وَتَوَعُّدِهِمْ بِالنَّوَابِ وَالْعِقَابِ ؛ فَإِذَا عَلِمُوا أَنَّ الْمُخْلِصَ لَهُمْ مِنْ جَمِيعِ ذَلِكَ وَالْمُرْسِلَ لَهُ عَنْ رِقَابِهِمْ أَنْ يَعْتَرِفُوا لَهُ بِفَضْلِ الْبَلَاغَةِ وَالْفَصَاحَةِ ، وَأَنَّ مِثْلَ مَا أُورِدَهُ مَعْتَادٌ مِنْ بِلَاغَتِهِ ، وَأَنَّ ذَلِكَ مُخْرِجٌ لِلْقُرْآنِ عَنْ كَوْنِهِ مُعْجَزًا ، وَجَبَ لِدَلَالِكَ فِي مُسْتَقَرِّ الْعَادَةِ فِي كُلِّ عَاقِلٍ تَرْكُهُ الْمُنَافَسَةَ وَالْإِنْفَاقَ الْمُخْلِصَةَ لَهُ مِنْ جَمِيعِ هَذِهِ الْأُمُورِ الْعِظَامِ ، لِأَنَّ مَا يَلْحَقُهُمْ مِنَ الْمَذَلَّةِ بِالْإِقْيَادِ وَالْاعْتِرَافِ بِالْمُعْجَزِ وَالنَّبُوءِ وَالْجَلَاءِ عَنِ الدِّيَارِ وَتَحْمُلِ مَا نَالَهُمْ أَعْظَمُ مِمَّا يَلْحَقُهُمْ عِنْدَ كُلِّ عَاقِلٍ مِنَ الْاعْتِرَافِ لَهُ بِأَنَّهُ أَبْلَغُهُمْ وَأَفْصَحُهُمْ .

فَلَمَّا لَمْ يَقَعْ مِنْهُمْ [١٠١] الْاعْتِرَافُ لَهُ بِفَضْلِ الْبَلَاغَةِ وَالتَّقْدِيمِ عَلَى سَائِرِهِمْ فِي الْفَصَاحَةِ ، بَطَلَ مَا قَالُوهُ وَوَجَبَ أَنْ يَكُونُوا إِنَّمَا عَدَلُوا عَنِ الْمَعَارِضَةِ لِتَعَذُّرِهَا عَلَيْهِمْ وَعِلْمِهِمْ بِأَنَّهَا خَارِقَةٌ لِلْعَادَةِ لِسَائِرِهِمْ وَأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ كَلَامِهِ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَلَا كَلَامِ أَحَدٍ مِنْ مُتَّبِعِيهِ وَمَخَالَفِيهِ . وَبَطَلَ مَا قَالُوهُ .

وَأِنْ قَالَ مِنْهُمْ قَائِلٌ : مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ الْمَانِعُ لَهُمْ مِنَ الْاعْتِرَافِ بِفَضْلِ [بِلَاغَتِهِ] وَفَصَاحَتِهِ هُوَ أَنَّهُمْ لَوْ اعْتَرَفُوا لَهُ بِذَلِكَ ، [لَاخْرَجَ] الْقُرْآنُ عَنْ كَوْنِهِ مُعْجَزًا وَلَاخْرَجَ هُوَ عَنْ كَوْنِهِ نَبِيًّا [لَهُمْ ، لِأَنَّ] لَهُمْ قَدْ عَلِمُوا أَنَّ بِلَاغَةَ الْقُرْآنِ وَنَظْمَةَ خَارِجَ عَنِ الْعَادَةِ

١ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٢ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٣ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٤ انهدامة في الأصل .

٥ هو : حشو فوق السطر ، الأصل .

٦ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

وخارق لها . والشيء ، إذا خرج عن عادة المتحدّثين ، كان معجزاً لا محالة ؛ فلو
أعترفوا له بفضل البلاغة وأنّ القرآن لفضل بلاغيّه خارج عن العادة ، لم يطلن بذلك
كونه معجزاً دالّاً على النبوة ؛ فلذلك لم يقع منهم الاعتراف له بفضل البلاغة .

يقال له : هذا يوجب أنّهم قد عرّفوا لا محالة أنّ القرآن مُعجزٌ وأنّه قد اختصّ ،
عليه السلام ، في الإتيان به بأمرٍ خارق للعادة . وهذا هو الذي يدُلُّ على أنّه ليس
من كلامه وأنّ الله ، سبحانه ، جعله آيةً له ، لأنّ فضل البلاغة [١٠١ب] لا يتأتّى
به ما يخرق العادة ، وإنّما يقع به المُتقارب وما لا يخرج عن نمط كلام أهل تلك
العادة .

ووجب من هذه الجملة أنّهم إن اعترفوا أنّه أتى به لفضل بلاغيّه ، فليس بمعجزٍ له ،
وإن اعترفوا بأنّه أمرٌ خارق للعادة ، فقد اعترفوا أنّ الله ، تعالى ، صدّقه وخرق بذلك
عادتهم ، وإنّما وقع الاعتراف منهم بأنّ بلاغة القرآن ونظمه خارق للعادة ، لا بأنّه
وقع بفضل البلاغة . وإذا وقع الاعتراف على هذا الوجه ، كان مُستلماً لكونه معجزاً
لا محالة .

فصل

[فإن قيل^١: إذا جاز أن يبلغ الإنسان بالاجتهاد في طلب العلوم واكتسابها وبذل وسعه فيها مبلغًا عظيمًا ، يزيد فيه على جميع أهل عصره من أهل ذلك العلم ، فما أنكرتم من جواز مثل ذلك ومن صحة التقدم في البلاغة واللسان والنظم التقدم التبيين العظيم بالاجتهاد في معرفة اللغة وتصريف الكلام وضروب البلاغة ؟ ومتى جَوِّزْتُمْ ذلك ، عاد الأمر إلى تجويز كون القرآن من كلامه ، عليه السلام ، ومُبايِنًا له بفضل علم باللسان وبلاغة وشدة اجتهاد في تحصيل ذلك .

يقال له : لا يجب ما قلته من وجوه . أحدها أنَّ البلاغة والفصاحة من الكلام ليست تُنال بطلب واكتساب ، وإنما هي خَلْقَةٌ وطَبَاعٌ وضرورة ، يَتَدَبَّعُهَا اللهُ ، تعالى ، في الفصح البليغ . ولذلك ما لو أَجْتَهِدَ الواحدُ مِنَّا أن يكونَ [١٠٢] في الفصاحة والبلاغة في رتبة سَحَابٍ واثِلٍ وَيَعْرَبُ وَمَنْ دُونَهُمَا مِنْ بُلْغَاءِ الْعَرَبِ وفصاحتهم ، لم يجدْ إلى ذلك سبيلًا . ولذلك كان النساء والأطفال من العرب أفصح من كثيرى الرجال ، إذا كان طبعًا وخلقًا له . ولهذا ما لا نجدُ عاقلاً يتعرَّضُ لأن يكونَ في فصاحة الفصحاء منهم ، وإنما يصيرُ فصيحًا بالاحتذاء لكلامهم وتعلُّم ألفاظهم ، وإن كان أعجميًا لا يَعْرِفُ في الأصل ألفاظ العرب ولا الصواب واللحن ، ولكن يصيرُ بالاحتذاء والتعلُّم بمثابة المجلو من المَطْبُوعِينَ على الفصاحة ؛ فَبَانَ أَنَّهَا خَلْقَةٌ وضرورة .

وعلى أنه لو كان فضلُ البلاغة يُدْرَكُ ويُنالُ بالاكْتِسَابِ والاجتهاد ، لَوَجِبَ لا محالة أن يُوجَدَ في كلام مَنْ هُوَ [وَدُونُهُ]^٢ ما يُساوِي بلاغته . وقد يَزيدُ عليها على ما [بيَّناه

١ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٢ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٣ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

من قَبْلِ^١ وَشَرَحْنَاهُ فِي طَرِ [اَيْفِ] الْبَلَاغِ وَالشَّعْرَاءِ وَالْمُتَرَتِّلِينَ .

وقد عَلِمَ تَعَدُّ قَدْرِ سُوْرَةِ [مِثْلِهِ مِنْ جَمِيعِ] مَنْ دُوْنَهُ مِنَ الْبَلَاغِ ، وَذَلِكَ خَرْقُ الْعَادَةِ . وَالتَّقَدُّمُ فِي الْبَلَاغِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى خَدِّ ، يَخْرُقُ الْعَادَةَ ، بَلْ ذَلِكَ لَا يَكُونُ مَعَ التَّحْدِي إِلَّا لِلدَّلِيلِ عَلَى النُّبُوَّةِ عَلَى مَا أَوْضَحْنَاهُ مِنْ قَبْلُ .

وَمِمَّا يَطْلُ ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّنَا قَدْ بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ أَنَّ إِمْكَانَ التَّكْلُمِ بِالْبَلَاغَةِ لَيْسَ مِمَّا يَنْبَأُ بِاِكْتِسَابِ ، وَإِنَّمَا يَحْصُلُ لِأَهْلِ ذَلِكَ اللَّسَانِ ضَرْوَةً [١٠٢ب] وَمِنْ بَعْدِ أَهْلِ الْمَوَاضِعَةِ عَلَى النُّطْقِ بِهِ ، إِنَّمَا يَأْخُذُ الْكَلَامَ عَنْهُمْ وَيَتَعَلَّمُهُ مِنْهُمْ وَيَقْفُو أَثَرَهُمْ وَيَحْكِي أَلْفَاظَهُمْ ؛ فَهُمْ الْمُبْتَدِئُونَ لِلتَّكْلُمِ بِاللِّسَانِ ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ خَاكِ عَنْهُمْ وَمُخْتَذٍ لِأَلْفَاظِهِمْ . وَمَحَالٌّ زِيَادَةُ الْمُخْتَذِي الْحَاكِي عَلَى الْمُبْتَدِي . وَكَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ وَهُوَ عَنْهُ يَأْخُذُ ؟ وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ الرُّسُولَ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، أَخَذَ عَنْ مَنْ نَشَأَ مَعَهُ وَلَقِيَ عَنْهُ اللَّغَةَ وَالنُّطْقَ بِهَا ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَزِيدَ بِلَاغَتُهُ عَلَى بِلَاغَةِ مَنْ أَخَذَ عَنْهُ .

عَلَى أَنَّنَا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَوْ أُمِّكَنَّ أَنْ يَزِيدَ عَلَى الْمُتَقَدِّمِ ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يَزِيدَ عَلَيْهِ إِلَّا بِقَدْرِ زِيَادَةِ بِلَاغَةِ الْخَطِيبِ وَالشَّاعِرِ عَلَى الشَّاعِرِ ؛ وَهُوَ قَدَرٌ يَسِيرٌ ، لَا يَخْرُجُ عَنِ الْعَادَةِ وَلَا يَخْرُقُهَا . وَالْمُقَارَبُ لِلشَّيْءِ بِمِثَابَتِهِ وَجَارٍ مَجْرَاهُ ؛ فَأَمَّا أَنْ يَزِيدَ بِمَا يَكُونُ نَقْضًا لِلْعَادَةِ ، فَذَلِكَ مُحَالٌّ .

وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي التَّقَدُّمِ فِي كُلِّ صَنْعَةٍ وَعِلْمٍ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ بِقَدْرِ يَسِيرٍ ، لَا يَنْقُضُ مِثْلُهُ الْعَادَةَ . وَنَعْنِي بِذَلِكَ أَنَّ مِثْلَ تِلْكَ الْمَزِيَّةِ وَالْعَادَةِ مَعْتَادُ التَّقَدُّمِ بِمِثْلِهَا فِي الشَّعْرِ وَالْخُطَابَةِ وَالتَّرْسُلِ وَكُلِّ صَنْعَةٍ ؛ فَأَمَّا أَنْ يَحْصَلَ بِالتَّقَدُّمِ فِي الْكَلَامِ وَغَيْرِهِ مَا يَنْقُضُ الْعَادَةَ ، فَذَلِكَ مُحَالٌّ .

١ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٢ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٣ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

وهذِهِ سبيلُ التَّقَدُّمِ فِي الْعُلُومِ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَنَالُ مِنْهُ بِالْاجْتِهَادِ وَالْآدَابِ وَكَثْرَةِ التَّعَلُّمِ وَالدَّرْسِ وَالتَّحْفُظِ وَقَدْرِ مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِالتَّقَدُّمِ بِمِثْلِهِ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُنَالَ بِذَلِكَ مَا يَخْرُقُ [١٠٣] الْعَادَةَ . وَكُلُّ مُتَقَدِّمٍ فِي عِلْمٍ بِكَثْرَةِ التَّعَلُّمِ وَالذَّرْسِ وَالطَّلَبِ ، تَمَكَّنَ غَيْرُهُ مِنْ طُلَايِهِ ، إِذَا بَدَلَ مِثْلَ اجْتِهَادِهِ ، أَنْ يُنَالَ بِهِ تِلْكَ الْمَنْزِلَةَ ، وَرَبَّمَا زَادَ وَتَقَدَّمَ عَلَى الْمُتَبَرِّرِ الْمُتَقَدِّمِ . وَهَذَا أَمْرٌ مُوجُودٌ مَعْلُومٌ ؛ فَرَأَى مَا قَالُوهُ .

هَذَا عَلَى أَنَّ الْعُلُومَ إِنَّمَا تَزِيدُ بِكَثْرَةِ الْاسْتِدْلَالِ وَالْحِفْظِ وَالطَّلَبِ وَبِاِكْتِسَابِ كُلِّ عِلْمٍ مِنْهَا مِنْ بَابِهِ وَطَرِيقِهِ . وَكُلَّمَا زَادَ الْاِكْتِسَابُ فِي التَّفَكُّرِ وَالنَّظَرِ وَالطَّلَبِ ، زَادَ عِلْمُهُ .

وَلَيْسَ كَذَلِكَ التَّكْدُّمُ [بِاللُّغَةِ] ، لِأَنَّهُ ثَقُلَ وَثَلَقَيْنِ وَأَحْتِذَاءً عَلَى لَفِظٍ مَنْ تَقَدَّمَ [عَلَى] أَوْجِهَ الْحِكَايَةِ وَالتَّعَلُّمِ ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَزِيدَ الثَّانِي فِيهِ عَلَى الْأَوَّلِ^١ وَالْمَتَأَخِّرُ عَلَى الْمُتَقَدِّمِ ، بَلْ لَوْ تَمَكَّنَ الْمُتَعَلِّمُ وَالْحَاكِي [كِي] الْأُمَمِ مِنْ سَلَفٍ مِنْ مِثْلِ الْقُرْآنِ ، لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْمُتَقَدِّمُ لِلْمَتَأَخِّرِ^٢ مِنْ ذَلِكَ أَقْرَبَ وَأَنْ يُوجَدَ فِي كَلَامِهِمْ مِثْلُ الْقُرْآنِ وَمَا يَقَارِبُهُ . وَلَمْ يَخْزُ فِي مُسْتَقَرِّ الْعَادَةِ أَنْ لَا يَقَعَ فِي كَلَامِهِ [مِثْلُهُ] وَلَا مَنَاسَبٌ لَهُ فِي طَوِيلِهِ أَوْ قَدَرِ سُورَةٍ مِنْهُ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بَطَلَ مَا قَالُوهُ .

١ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٢ انهدامة في الأصل .

٣ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٤ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٥ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٦ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

شبهة لهم أخرى

وإن هم قالوا : ما أنكرتُم من أنَّ مخالفِيهِ ، عليه السلام ، قد كانوا قَادِرِينَ على معارضة القرآن والإنبياءِ بمثلِهِ أو ما يقارِنُهُ [١٠٣ب] وأنَّهم خافوا ، متى عارضُوهُ ، وُفُوعُ الشبهةِ في ذلك وشِدَّةُ الاختلافِ فيه والتباسَ حالِهِ وأن يقولَ قَائِلُونَ : إِنَّهُ مِثْلُهُ وعَرُوضٌ لَهُ ، ويقولَ آخَرُونَ : ليس بمِثْلٍ لَهُ ، وتَحَصَّلَ الشبهةُ لِتَمَنِّ قِيلَ لَهُ : ليس هو عَرُوضًا ، فيحتاجُ في ذلك إلى نظَرٍ وتأمُّلٍ لطيفٍ ، وتبقى الشبهةُ على مُتَّبِعِيهِ ، فيحتاجون عند ذلك إلى الحربِ ؟ فَلَمَّا عَلِمُوا أنَّ الأمرَ ، وإن اتَّوَّأ بالمعارضة ، يؤولُ إلى الحاجةِ إلى الحربِ ، أخبروا بذلك ورَأَوْا أَنَّهُ أَحْسَنُ لِلْمَادَّةِ وَأَقْطَعُ لِلشُّبْهَةِ .

ي[قال] لهم : هذا باطلٌ من وجوه . أَوَّلُهَا أَنَّا قد قُلْنَا من قَبْلُ أَنَّ العَرَبَ [رَبَّ] تَقَاضِيلِ الكلامِ في قدرِ الفصاحةِ والبلاغةِ ما [تناو] له أهلُ البلاغةِ واللسانِ ومَن له دُرَّةٌ وعادةٌ وتكرار [التركيب] كَلَّمَ^٣ بالبلغَةِ ضرورةً من غيرِ نظَرٍ واستدلالٍ .

[وأدُل] ما يدلُّ على ذلك أَنَّهُ لو كان ذلك معلومًا بطريقِ [النَّظَر] والاستدلالِ ، لجازَ أن يَذْهَبَ على البلغاءِ والفصحاءِ من أهلِ اللُّغَةِ العِلْمُ بفضلِ أَحَدِ الكلامَيْنِ الفصيحَيْنِ على الآخرِ وأن لَا يُفَرِّقُوا بَيْنَ شِعْرِ أَمْرِئِ القيسِ وشِعْرِ أَرَاكِ الناسِ شِعْرًا ولا بَيْنَ خُطَابَةِ زِيَادٍ والحَجَّاجِ وخُطَابَةِ أَغْبَى الخطباءِ وَالْكُتَيْبِ ، إذا غَدَلُوا عن طريقِ النظرِ في ذلك وقَصَّروا فيه .

١ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٢ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٣ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٤ انهدامة في الأصل .

٥ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

وَلَمَّا عَلِمَ يُطْلَانُ ذَلِكَ وَأَنَّنا نَحْنُ وَمَنْ جَرَى مَجْرَانَا ، وَإِنْ قَصَرْنَا عَنْ الْبَلَاغَةِ
 بِاللِّسَانِ ، فَإِنَّا نَفَرِّقُ بَيْنَ سَمَاعِ الْبَلِيغِ الْفَصِيحِ مِنَ الْكَلَامِ وَبَيْنَ مَا قَصَرَ عَنْهُ
 [١٠٤] مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ وَرَوِيَّةٍ ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ أَرْبَابُ اللِّسَانِ وَمَنْ عَادَتْهُمْ وَدَرَبَتْهُمْ
 التَّكَلُّمُ بِهِ وَضُرُوبُ التَّصَرُّفِ فِيهِ أَقْرَبَ إِلَى الْعِلْمِ بِذَلِكَ ضَرُورَةً مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ .

فصل

ولسنا نعني بقولنا : إنَّ ذلك معلومٌ لأهل العلم باللسانِ ضرورةً ، أنَّ ذلك معلومٌ بكمالِ العقلِ وجارٍ مَجْرَى العلمِ بأنَّ الضَّئِنِ لا يجتمعانِ وأنَّ العشرةَ أكثرُ من الخمسةِ وأنَّ الموجودَ لا [يُغْلَمُ] من قَدَمٍ أو حَدَثٍ وما يَجْرِي مَجْرَى ذلكِ ومَا يُغْلَمُ بِأَوَّلٍ في^١ العقلِ ، وإنَّما نعني به أنَّ أهلَ العلمِ بالبلاغةِ والفصاحةِ ومقاييرِ الكلامِ وبفضلِ بعضِهِ على بعضٍ والناشِئُونَ على التَّكَلُّمِ باللُّغَةِ والتَّصَرُّفِ في ضُرُوبِ الكلامِ بها يعرفُونَ ذلكَ ضرورةً ، إذا كانتِ هذِهِ حالهم . ولا يجبُ أن يضطرَّ إلى عِلْمِ ذلكَ مَنْ ليسَ مِنْ أهلِ العلمِ بهذا اللسانِ .

وليسَ يمتنعُ أن يكونَ مِنَ العلومِ الضروريةِ ما لا يحصلُ العلمُ به بِمُجَرَّدِ كمالِ العقلِ فقط دون حصولِ أسبابٍ أُخَرَ ، يقعُ عِنْدَهَا العلمُ بذلكِ الشيءِ ؛ فلهذا لم يجبِ العلمُ بالمدرِكِ مع عدمِ الإدراكِ له ، وإن كان العقلُ ثابتاً ، بل إنَّما يقعُ للعاقلِ العلمُ به عِنْدَ الإدراكِ له . وكذلكَ العلمُ بترتيبِ آيِ القرآنِ وحفظِهِ والعلمُ بالشعرِ وكُلِّ محفوظٍ والعلمُ بالصنائعِ عند الممارسةِ والتعلُّمِ ، وإنَّ أكثرَ الناسِ يقولُ : إنَّ ذلكَ علمٌ ضروريٌّ ، غَيْرُ أنَّه لا يحصلُ بكمالِ العقلِ دون الاختلافِ إلى أهلِ العلمِ والممارسةِ وتعاطِي [١٠٤ب] الصنعةِ .

فأمَّا الحفظُ للقرآنِ والشعرِ وما جَرَى مَجْرَاهُما ، فالظاهرُ مِنْ أمرِهِ أنَّه يحصلُ عِنْدَ تَكَرُّرِ الدَّرْسِ والسَّمَاعِ ضرورةً للحافظِ ؛ فلذلكَ ما يحصلُ العلمُ به للأطفالِ والنساءِ والعامَّةِ والمستضعفينَ وَمَنْ ليسَ مِنْ أهلِ النَّظَرِ والنَّجِبِ .

وإذا كان ذلكَ كذلكَ ، وَجِبَ أن يكونَ العلمُ بمقاييرِ البلاغةِ وتساويها أو تفاوتها

١ انهدامة في الأصل .

٢ في : حشو فوق السطر .

أو تقايرها بما يحصل لأهل العلم باللسان والعادة والذرية للتكلم به وضروب التصرف فيه أضراراً .

وإذا ثبتت هذه الجملة وعلم أن أهل عصر رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، من متبعيه ومخالفيه من أعلم الناس بأعاريض الكلام وأوزانه والبليغ منه والخفيف السخيف والمتوسط وما يقارب البليغ ويشبهه به ولا يباينه المابينة الظاهرة ، وجب لأجل كونهم كذلك أن يعلموا أن من أتى بما يكون غرضاً للقرآن ، فقد أتى بمثله من حيث لا يشبه ذلك عليهم ولا يحتاجون فيه إلى دليل .

فلا وجه ، إذا كان ذلك كذلك ، لقول من قال : إنما عدلوا عن المعارضة له خوف دخول الشبهة وأن يقول قائل : إنه مشبه له ، ويعتقد ذلك ، ويظن آخر أنه غير مشبه له ، لأن هذا إنما يشبهه يلتبس فيما يعلم بنظر وأستدلال وعلى من ليس من أهل العلم بتصاريف الكلام والبليغ منه وما ليس ببليغ ؛ فأما على أهل العلم بذلك وضروب النظم والأعاريض ، فإنه لا يجوز اشتباه ذلك عليهم . وهذا واضح في إبطال ما قالوه .

[١٠٥] وعلى هذا ما وجب أن يعرف نقاد الشعر وكلام الخطباء من أهل العلم باللسان الفضل بين بليغ الشعر وجده وبين زديده والفرق بين الخطيب المصنّع وبين من دونه ، وإن لم يعرف ذلك من ليس من أهل العلم بهذا الشأن . وإذا كان ذلك كذلك ، ثبت ما قلناه .

فإن قال قائل : فيجب أن لا تلزم حجة النبي ، عليه السلام ، إلا البلغاء والفصحاء من أهل عصره المتكلمين بلسانه وأهل الذرية والعادة بالتطقي به والنشوء عليه والمعرفة بأعاريض الكلام ونظمه ، ليعلم بفضل بلاغة القرآن على جميع بلاغات أهل اللسان ، وأن لا تلزمنا نحن وكل من لم يبلغ درجتهم في علم اللسان .

يقال له : لا يجب ما قلته ، لأن لنا إلى العلم بذلك ولكل أعجمي لا يفصح باللسان العربي طريقين . أحدهما ضرورة والآخر اكتسابي . فأما الضروري منهما ، فهو بأن يُخبر جماعة من أهل اللسان والعلم بضروب التصرف فيه ، يكونون أهل تواتر ، يقع بخبرهم العلم ضرورة ، إذا كانوا مضطرين إلى العلم بما أخبروا عنه .

فأما خبر من هذه حاله ، وليس من أهل العلم بقدر البلاغات أن القرآن قد تجاوز بلاغة جميع العرب وخرج عن عاديهم فيها وهم يعلمون ذلك ضرورة ، حصل للمخبرين بذلك علم الاضطرار بتجاوز بلاغة القرآن لكل البلاغات من خبر أهل التواتر بذلك ، فيكون أهل اللغة يعلمون ذلك ضرورة لما هم عليه من العلم والذرية ومعرفة الأوزان [١٠٥ب] والبلاغات ويعرف ذلك ضرورة من أخبروه به من ناحية إخبارهم .

وكذلك سبيل العلم بكل ما يُخبر عنه أهل التواتر مما هم إلى العلم به مضطرون على ما بيناه في كتاب الأخبار وما سنذكره من بعد .

وأما طريق اكتسابهم العلم بذلك ، فهو أن يعلموا طول تحذي الرسول لقومه الذين هم النهاية في البلاغة بأن يأتوا بمثله ، ونعرف أحوالهم التي ذكرناها في الحرص والتوفر على إبطال أمره ، وما هم عليه من الحيية والأتفة والفرار من العار ، وما حملهم الرسول عليه من أتباعه ، وكونهم رعية والانقياد والطاعة له والقطع على ظاهره وباطنه ، وأنه رسول الله إليهم ، وتحميلهم العبادات الشاقة ومفارقة العادات ، إلى غير ذلك مما ذكرناه .

فيعلم عند العلم بذلك والنظر أن القوم ، لو قدروا على معارضته أو بعضهم أو الإتيان بما يقاربه ويدخل في عاديهم مثله ، لتسارعوا إليه ولكان أسهل عليهم وأيسر من نصب الحرب والتغريب بالنفوس والأموال والحصول في الاسترقاق والجلاء

عن الديار ، فيعرض بذلك عدم قدرتهم على التكلم بمثل القرآن في بلاغته ونظمه ، كما يعلم من ليس بساجر ولا طبيب عجز السحرة والأطباء عن إحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرص وقلب العصا حية أن ذلك أمر خارق للعادة ومما لا يدرك بتطبيب وسحر وحكمة ، كما يعلم ذلك الأطباء والسحرة . وإذا كان ذلك كذلك ، بطل ما قالوه .

وبالله نستعين .

[١٠٦] فصل

فإن قال قائلٌ : فإذا علمتُم أنتم وكلَّ من قصرَ عن رتبةِ قريشٍ وأهلِ عصرِ النبيِّ ، عليه السلامُ ، في البلاغةِ ضرورةَ تجاوُزِ بلاغةِ القرآنِ لجميعِ بلاغاتِ أهلِ اللغةِ عند إخبارهم لكم بذلك ، وجبَ أن يكونوا عارفينَ بقدرِ بلاغَتِهِ التي بها فَازَ قَاصِدُ بلاغاتِ العربِ على التفصيلِ . وإذا وجبَ ذلك ، وجبَ أن يكونوا في العلمِ بذلك على جهةِ التفصيلِ بمثابةِ البُلَغَاءِ والفصحاءِ من أهلِ عصرِ الرسولِ ، وفي طبقَتِهِم في العلمِ بِتَسَاوِيِ البلاغاتِ وتفاوتِها وتقاوُرها .

وإذا لم يجز ذلك وكنتم معترفين بقصورهم عن تلك الرتبة ، بطل أن تكونوا مُضْطَرِّين إلى العلمِ بِتَجَاوُزِ بلاغةِ القرآنِ لجميعِ البلاغاتِ مِنْ ناحيةِ إخبارهم بذلك .

يقالُ له : لا يجبُ ما قُلْتُهُ ، لأنَّهُ إِنَّمَا يحصلُ لنا العلمُ بتجاوُزِ بلاغةِ القرآنِ لبلاغاتِ العربِ بخبرهم عن ذلك على وجهِ الجملةِ دونِ التفصيلِ وعلى الوجهِ الذي يحصلُ لَمَنْ ليس بعالمٍ بالشعرِ والخطابةِ والترسلِ العلمُ بمزيةِ شعرِ امرئِ القيسِ وطبقتهِ على شعرِ المُحَدِّثِينَ والمُنَوِّسِطِينَ ، وإن لم يَكُنْ مِنْ ثَقَاةِ الشعرِ ومعرفةِ نظميهِ ومعانيهِ ، وإِنَّمَا يحصلُ لَمَنْ ليس مِنْ أهلِ العلمِ بذلك العلمُ بِقُصْلِ شعرِ امرئِ القيسِ على شعرٍ مِنْ دونه على وجهِ الجملةِ دونِ التفصيلِ ، وكما يعلمُ كلُّ أحدٍ بالخبرِ المتواترِ المتقدِّمِ في كلِّ علمٍ وصنعةٍ أعلم الجماعةُ ، وإن لم [١٠٦ب] تكن معلوماته ومعلومات مَنْ هو أعلمُ منه على وجهِ التفصيلِ ، وإِنَّمَا يعلمُ ذلك على وجهِ الجملةِ . وإذا كان ذلك كذلك ، بطل ما توهموه .

وصلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وعلى آلهِ الطَّاهِرِينَ وَسَلَّم .

يتلوه : فصل وإن قال قائلٌ : فإذا علمتُم ضرورةَ بخبرِ أهلِ التواترِ .

[١٠٧]

الحادي عشر

من النبوات

من هداية المسترشدين

تصنيف القاضي الجليل

أبي بكر محمد بن الطيّب الأشعريّ

رحمة الله عليه

[١٠٧ب]

بسم الله الرحمن الرحيم

فصل

فإن قال قائلٌ : فإذا علمتم ضرورةً بخيرِ أهلِ التواترِ مِنَ الْبُلَغَاءِ الْفَصَحَاءِ تجاوزَ بلاغةِ القرآنِ لسائرِ البلاغاتِ ، وَجَبَ أَنْ تكونوا عَالِمِينَ ضرورةً بنبوةِ النبيِّ ، عليه السلامُ ، وكونِ القرآنِ معجزاً له . ولو كان ذلك كذلك ، لَوَجَبَ أَشْرَاكُ الْعُقَلَاءِ كُلِّهِمْ فِي الْعِلْمِ بِذَلِكَ . وهذا باطلٌ بِاتِّفَاقٍ ؛ فبطل ما قلتم .

يقالُ له : لا يجبُ ما قلتم ، لأننا نعلم نحن ضرورةً تجاوزَ بلاغةِ القرآنِ لسائرِ البلاغاتِ ، وخروجه في ذلك عن حَدِّ الْمَعْتَادِ مِنْ بِلَاغَاتِهِمْ بخيرِ أهلِ العلمِ بهذا الشأنِ . ويعلم الْبُلَغَاءُ الْمُخَيَّرُونَ لنا عن ذلك تجاوزَ بلاغته بما ذكرناه مِنْ نشوئهم وَيُذَرِّبُهُمْ وَفَضَّلَ عِلْمُهُمْ بِضُرُوبِ الْكَلَامِ وَالْأَوْزَانِ وَمَقَادِيرِ الْبِلَاغَاتِ .

فأما العلمُ بأنَّ فَضْلَ بِلَاغَةِ الْقُرْآنِ إِلَى حَدِّ يَخْرُجُ بِهِ عَنِ الْمَعْتَادِ معجزٌ لا يظهرهُ اللهُ وَيُمْكِّنُ مِنْهُ أَوْ يَخْلُقُ الْعِلْمَ بِهِ وَالْقُدْرَةَ عَلَى وَجْهِ خَرَقِ الْعَادَةِ إِلَّا لِلدَّلَالَةِ عَلَى صَدَقِ الرِّسُولِ فِي دَعْوَى النُّبُوَّةِ ، فمعلومٌ بِدَقِيقِ النَّظَرِ الَّذِي قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ . فإنَّ إخراجَ الْيَدِ بِيضَاءٍ وَفَلَقَ الْبَحْرِ وَإِبْرَاءَ الْأَكْمَةِ وَالْأَبْرَصِ ، إِذَا وُجِدَ وَفُعِلَ معلومٌ ضرورةً ، وأَنَّ آيَةَ معجزةً ودلالةً عَلَى صَدَقِ الرِّسُولِ معلومٌ بنظرٍ وأستدلالٍ . فإذا كان ذلك كذلك ، بطل ما قالوه .

وممَّا يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى بُطْلَانِ قَوْلِهِمْ أَنَّهُمْ إِنَّمَا عَدَّلُوا عَنْ مَعَارِضَةِ الْقُرْآنِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى ذَلِكَ ، لَخَوْفِ بَقَاءِ الشُّبْهَةِ فِي كَوْنِهِ غَيْرِ مَسَاوٍ [١٠٨أ] له ، أَنَّهُ لو جازَ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِمُ الشُّبْهَةُ فِي ذَلِكَ ، لَوَجَبَ أَنْ لَا تَدْخُلَ عَلَيْهِمُ الشُّبْهَةُ فِيهِ إِلَّا بِأَنْ يَكُونَ طَرِيقُ عِلْمِهِمْ بِتَفَاضُلِ الْكَلَامِ وَالْبِلَاغَاتِ ضرورةً . وقد بَيَّنَّا قَسَادَ ذَلِكَ .

على أنه ، لو لم يكن العلم بذلك ضرورة ، لم يجز أن تدخل عليهم الشبهة في كون معارضة القرآن عروضاً له إلا وهي إذا فعلت مفارقة لنظم القرآن وبلاغته ، لأنها كانت مبانئة له المبانية الظاهرة المتفاوتة ، لم يجز أن يشك مُتَبِعُوهُ وَلَا مُخَالِفُوهُ في أنها ليست بعروض له . كما لا يخفى عليهم الفرق ما بين كل كلامين متفاوتين في البلاغة والفصاحة ، والفرق بين كلام المقحم العي ، وبين كلام البليغ الفصيح الْمُشَادِق .

وإذا كان ذلك كذلك ، فقد وَجَبَ مِنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ أَنَّهُ قَدْ كَانَ فِي قَدَرْتِهِمْ مَا لَوْ فَعَلُوهُ ، لكان مقاربا لبلاغة القرآن ونظمه ولمقاربتيه له وشبهه به تقع الشبهة . ومتى كان في إمكانهم ، وَجَبَ أَنْ يُسَارِعُوا إِلَيْهِ وَيَعْدِلُوا عَنْ إجابة بعضهم له وحرب البعض له ، لِأَجْلِ أَنَّ تَقَارُبَ الْقُرْآنِ فِي الْبَلَاغَةِ بِمِثَابَةِ الْقُرْآنِ ، لَأَنَّهُ يُخْرِجُ الْقُرْآنَ عَنْ حَدٍّ مَا يَخْرُقُ الْعَادَةَ فِي الْبَلَاغَةِ وَيُدْخِلُهُ فِي جُمْلَةِ الْمَعْتَادِ ، كما أَنَّ تَجَاوُزَ شَعْرِ الشَّاعِرِ لَشَعْرِ مَنْ يُقَارِبُهُ بِالْقَدْرِ الْيَسِيرِ لَا يَجْعَلُهُ خَارِجًا عَنِ الْمَعْتَادِ عَلَى مَا قَدْ شَرَحْنَاهُ وَيَبَيَّنَاهُ مِنْ قَبْلُ .

وهذا يوجب لا محالة أَنَّهُ قَدْ كَانَ فِي وَسْعِهِمْ مَا لَوْ أَتَوْا بِهِ ، لِأَبْطَلُوا حُجَّتَهُ [١٠٨ب] وَيَبَيَّنُوا بِهِ أَنَّ مَا جَاءَ بِهِ لَيْسَ بِمُقَارِبٍ وَلَا خَارِقٍ لِلْعَادَةِ . وتعلُّقهم عليه بذلك وإبطال شبهته به أيسر وأسهل مِنْ نَصْبِ الْحَرْبِ مَعَهُ ، وَالتَّشَاغُلِ بِذَلِكَ الَّذِي لَا حُجَّةَ عَلَيْهِ فِيهِ ، غَلْبُوهُ أَوْ غَلَبَتْهُمُ .

وإذا كان ذلك كذلك ، وَعُلِمَ أَنَّهُمْ لَمْ يَتَعَاطَوْا شَيْئًا يَعَارِضُونَهُ بِهِ أَوْ بَعْضُهُ ، عُلِمَ أَنَّهُمْ إِنَّمَا عَدَلُوا عَنْ ذَلِكَ لِإِعْلَامِهِمْ بِأَنَّهُ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ فِي وَسْعِهِمْ وَإِمَّاكَانِهِمُ الْإِتْيَانُ بِمِثْلِهِ وَلَا بِمَا يُقَارِبُهُ ، وَيُوجِبُ وَقُوعَ الشُّكِّ فِي أَنَّهُ عَرُوضٌ لَهُ . وبطل ما قالوه بطلاناً بَيِّنًا .

وممّا يَدُلُّ أيضًا على كونه القرآن معجزًا وخروج نظميّه وبلاغتيّه عن المعتاد من بلاغاتهم وأنّه لا يخلو حاله من ثلاثة أقسام : إمّا أن يكون مثل بلاغتهم والمعتاد من كلامهم ومساويًا له أو أن يكون مقاربًا لكلامهم وغير مُباین له المبانيّة الخارقة للعادة أو أن يكون مُباینًا لضرور بلاغتهم المبانيّة الظاهرة البَيِّنَة الشديدة الخارقة لعادتهم ؛ فإن كان مُباینًا لكلامهم المبانيّة الظاهرة الشديدة الخارقة عن العادة ، استحال في صفة مُتبعيه ومخالفيه أن لا يعلموا ذلك .

وسواء كان طريق علمهم الاضطراب أو الاستدلال ، فإنّ ذلك غير خافٍ عليهم ، لأنّه من المُحال أن لا يخفى علينا نحن وعلى من هو دونهم في العلم بالإنسان وضرور الكلام الفرق بين الكلامين المتقاربين في [١١٠٩] البلاغة ويخفى ذلك عليهم مع أنّهم الأئمة والقُدوة في هذا الباب . ولو جاز ذلك عليهم ، لجاز أن لا يَفْصِلُوا بين شيء من الكلام وبين غيره . وهذا جهلٌ ، لا يبلّغه عارفٌ بأحوالهم .

على أنّه ، إن كان القرآن مُتَجَاوِزًا في بلاغيّه لسائر بلاغاتهم بهذا القدر العظيم الخارج عن عادتهم ، فقد ثَبَتَ أنّه معجزٌ ، خارقٌ للعادة ، وأنهم لأجل علمهم بذلك أمرَ من أمرَ منهم به واستجاب له ، عليه السلام ، ولأجله أيضًا حازب من حازبته وعدل عن الشّاعِلِ بتعاطي معارضة لما ليس في وسعه وما هو خارقٌ للعادة ولأجله مَوَّة بعضهم ورَحَلَ إلى فارس ، لِيُوهِمَهُمْ أنّه يَدْرُسُ الكُتُبَ والأخبار ، فيتمكّن مع معرفة القصص من نظم مثله والإتيان بمثل بلاغيّه . وهذا هو الذي نقوله ونذهب إليه . ومن هذه الجملة يثبت كونه معجزًا .

وكذلك لو كان القرآن مُساويًا لبلاغتهم والمعتاد من كلامهم ، وَجَبَ أيضًا أن لا يخفى ذلك على مُتبعيه ومخالفيه وأن لا يَعدِلُوا عن الاحتجاج عليه بمساواته

لكلامهم إلى الحرب وجميع ما ذكرناه وأن لا يَتَعَدَّرَ عليهم الإتيانُ بمثله ، إذا كان مُستأوياً لكلامهم ومن نمطه ونجاره .

كما أنه لو تَخَدَّاهُمْ بكلام هو شعرٌ وخطابةٌ وسجعٌ ، لَتَسَرَّعُوا إلى معارضته ولقالوا : قد سَبَقْنَا إلى مثل هذا ونحن نورد أمثاله ، ولكانَ هذا أسهلَّ وأيسرَ عليهم من نَصَبِ الحربِ معه ؛ فعلم بذلك [١٠٩ب] أنه ليس بِمُستأوٍ لبلاغتهم . وإن كان مقارِباً لكلامهم وبلاغتهم وغيَّرَ مُفَارِقٍ له بقدرٍ من البلاغةِ ناقِضٍ لعادتهم ، وَجَبَ لذلك خروجهُ عن كونه معجزاً أو أن يكونَ بمثابةِ ما يَدْخُلُ تَحْتَ قُدْرِهِمْ وَيَعْتَادُونَ النطقَ بمثله .

وقد بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ أَنَّ ما قَارَبَ كلامهم ولم يُبَايِنُهُ بما تَجْرِي العادةُ كان بمثابةِ ما يساوي كلامهم وخرج بذلك عن كونه معجزاً . وكان يجبُ ، إذا كان ذلك كذلك ، أن يحتجُّوا عليه بأنَّ ما أتى به ليس بخارقٍ للعادة ولا بخارجٍ عن قُدْرِ بلاغتهم ، ولكان ذلك أسهلَّ وأيسرَ مِنَ الحربِ له والتَّعَرُّضِ لتلك الأمورِ الخطرةِ العظيمةِ ؛ فلمَّا عَدَّلُوا عن قولٍ ذلك وذكره إلى الحربِ ، عَلِمَ أَنَّهُ لا يجوزُ أن يكونَ مقارِباً لبلاغاتهم وجارِباً مَجْرَاهَا .

دليل على أنه يجوز أن يكون حدّ بلاغة القرآن وبلاغة أبلغ المتكلمين باللسان قدرًا متقاربًا ملتبسًا

إنّ ذلك ، إن كان كذلك ، لم تُلزم حُجَّتُهُ جميع العرب وأهل العصر ، لأنّه كان لا بُدَّ أن يخفى ذلك على بعضهم ويظنّ أنّه مثل بلاغتهم ، ويظنّ البعض أنّ في بلاغتهم ما هو أبلغ من القرآن ، وأن ثلثيّ الحال في ذلك ولا تقوم له الحُجَّة على الجميع . ولأنّه كان يكون بمثابة تقدّم أشعر الشعراء على من دونه في أنّ ذلك لا يصيرُ معجزًا ، إذا كان تقدّمه يقدرُ يسير ، لأنّ التقدّم في الصنعة بالقدر اليسير ليس معجزًا ولا خرقًا للعادة ، وإنّما يكون خرقها بالأمر الظاهر العظيم . ولا بُدَّ من وقوع الخلاف فيما [١١٠] يتقارب ولا يتفاوت ، كخلاف جرير والفرزدق لأبي تمام والبخريّ وزيايد والحجاج . وهم لا يختلفون في جرير وأمرئ القيس ولبيد وفي الأمر الظاهر المتفاوت ؛ فلو كان قدرُ فضل بلاغة القرآن قدرًا قريبًا يسيرًا ، لقالوا له ذلك ، ولبطلت حُجَّتُهُ . وذلك فاسدٌ .

وهذا الذي ذكرناه هو الجواب لمن قال لنا : ما أنكرتم من أنّهم إنّما لم يتقاطوا معارضة القرآن وعدّلوا [إلى الحرب]¹ ، لأنّهم كانوا شاكيين في أنّه مثل كلامهم [ليس مقاربًا له]² أو مبأيًا له المبأيّة الخارقة لعادتهم ، [لمنعهم شكّهم]³ في ذلك عن تعاطي المعارضة وعدّلوا [لأجه إلى]⁴ الحرب ، لأنّهم إنّما يتقاطون معارضة ما [قد حصل لهم]⁵ علمه بحالِهِ وتميّزه من غيره . فإذا ألتبس أمره ، لم

١ ما بين الحاصرتين شبه منهدم في الأصل .

٢ ليس مقاربًا له : انهدامة في الأصل .

٣ انهدامة في الأصل .

٤ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٥ انهدامة في الأصل .

تَكْنِي^١ المعارضة ، وذلك أننا إذا كنّا قد بَيَّنّا [أَن طريق^٢] العلم بتساوي الكلامين البليغين أو تفاؤلهما [أو تقا^٣] رُبهما^٤ الضرورة دُونَ النظر والاستدلال [عند^٥] التباس الحال عليهم في ذلك .

على أَنَّهُ لا يجوزُ أَنَّ م[ا أَل] تَبَسَّ عليهم الحال فيه مَعَ ظُهورِ مُساواتِهِ لكلامهم ولا مَعَ ظُهورِ مُبايَنَتِهِ له وتفاوت ما بينه وبينه ، وإنما يجوزُ ذلك ، إذا كان مقارِبًا له المقاربة إلى تلبسِ الحالِ معها .

وهذا يُوجبُ أَنَّهُ ليس بخارجٍ عن عاداتهم في البلاغة ، بل هو بمشابهته وموجبُ لإبطالِ حُجَّتِهِ ، وتوفّرِ دَواعِيهم على الاحتجاجِ عليه بذلك [١١٠ب] على ما بَيَّنّا^٦ ؛ فبطل ما قالوه .

وَيَدُلُّ على أَنَّهُمْ لم يكونوا شَاكِرِينَ في حالِ القرآنِ وتجاوزِ بلاغَتِهِ لجميعِ البلاغاتِ أَنَّهُ لو كان ذلك كذلك ، لَوَجَبَ لأوليائِهِ وَمُتَبِعِيهِ مثلُ هذا الشكِّ ، لأنَّ لسانَهُم واحدٌ وطريقُ معرفَتِهِم بمقاديرِ بلاغةِ الكلامِ طريقٌ واحدٌ مُتَسَاوٍ . ولو شكَّ أولياؤُهُ في ذلك ، كَشَكِّ مُخَالَفِيهِ ، [لَمَّا أَتَبَعُوا^٧ وصاروا رعيَّةً وَتَبَعًا بعد أن كانوا قادة^٨] ورؤساء ، وَلَمَّا قُتِلُوا في أَتْبَاعِهِ ونَصْرَتِهِ [وفارقوا] الأُخُوَّةَ والأولادَ ، ولا تَحَمَّلُوا [ثقالَ العباداتِ]^٩ وصِيَامَ الهَوَاجِرِ وغيرِ ذلك مِنَ [الأُمُورِ الشاقَّةِ]^{١٠} والامتناعِ مِنَ الشهواتِ

١ انهدامة في الأصل .

٢ انهدامة في الأصل .

٣ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٤ مكانه انهدامة في الأصل .

٥ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٦ انهدامة في الأصل .

٧ انهدامة في الأصل .

٨ انهدامة في الأصل .

والْمَلْدَاتِ ، لَوْجَبْ أَنْ يَقُولُوا لَهُ وَالْمُخَالَفُونَ لَهُ : نحن مُ[نَكِرُونَ مَا] تَدْعِيهِ مِنْ خُرُوجِ بِلَاغَةِ الْقُرْآنِ إِلَى حَدِّ خُرْقِ عَادَتِنَا وَنَمِطِ كَلَامِنَا . ولا يَجِبُ أَنْ يَتَّبَعَهُ أَحَدٌ بِشَيْءٍ يَشْكُ فِي أَنَّهُ مُعْجَزٌ ، ولا يَذَرِي لَعَلَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ .

وَلَوْجَبَ أَنْ يَقُولُوا لَهُ أَيْضًا : إِنَّ حَالَنَا وَحَالَكَ فِي الْعِلْمِ بِاللِّسَانِ وَالْفَصْلِ بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ الْبَلِيغَيْنِ وَمَعْرِفَةِ أَفْضَلِهِمَا مُتَسَاوِيَةٌ . ومتى عَلِمْنَا مِنْ أَنْفُسِنَا أَنَّنَا شَاكُونَ فِي تَجَاوُزِ بِلَاغَتِهِ لِبِلَاغَتِنَا ، وَجَبَ أَنْ تَكُونَ أَنْتَ أَيْضًا شَاكًا فِي ذَلِكَ كَشَكِّنَا ، كما يَجِبُ مُسَاوَاتُكَ لَنَا فِي الْعِلْمِ بِتَسَاوِيِ الْمُتَسَاوِيِ فِي الْبِلَاغَةِ وَتَقَارُبِ [١١١] الْمُتَقَارِبِينَ . وإذا كُنْتَ شَاكًا فِي ذَلِكَ ، لم يَجُزْ لَكَ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ وَدَعْوَى لَكُونِهِ خَارِقًا لِلْعَادَةِ ، ولم يَجُزْ لَنَا قَبُولُ ذَلِكَ مِنْكَ وَتَصْدِيقُكَ عَلَيْهِ ، وَلَكِنْ هَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْحُجَجِ عَلَيْهِ وَأَبْطَلُهَا لِأَمْرِهِ . وفي عُذُولِهِمْ عَنْ ذَلِكَ أَوْضَحُ دَلِيلٍ عَلَى أَنَّهُ لَا شَكَّ عَلَيْهِمْ فِي حَالِهِ .

فَأَمَّا مَثَلُ مَنْ لَعَلَّهُ أَنْ يَقُولَ : إِنَّهُمْ غَدَلُوا عَنِ الْمَعَارِضَةِ إِلَى [شَرِّ الْأُمُورِ] الْجَهْلِيَّةِ بِمَا أَدْعَاهُ مِنْ تَجَاوُزِ بِلَاغَتِهِ لِسَائِرِ الْبِلَاغَاتِ ، فَإِنَّهُ قَدْ أَعْظَمَ الثَّلَبَ وَالسَّبَّ ، [لأنَّه مِنْ بَابِ] الْجَهْلِ بِالضَّرُورَاتِ .

وعلى أَنَّ هَذِهِ الد[َعْوَى ... هَا] مِنْ دَعْوَى الشُّكِّ بِمُثَابَةِ دَعْوَى مَنْ أَدَّعَى [فِي كُلِّ مَعْلُومٍ] بِالْفَرْقِ بَيْنَ سَائِرِ ضُرُوبِ الْكَلَامِ وَالْبِلَاغَاتِ [وَبَيْنَ الشُّكِّ] فِي ذَلِكَ . وإذا

١ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٢ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٣ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٤ انهدامة في الأصل .

٥ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٦ انهدامة في الأصل .

٧ انهدامة في الأصل .

لم يَجْزِ اعتقادُ ذلكَ فيهم ، [لم يَجْزِ ادَّعَاؤُهُ] ، لأنَّه لا يجوزُ جهلُهم بذلكَ أو شكُّهم فيه [إلا مع] ^١نقصِ العقلِ وفسادِ طريقِ العلمِ بالضروراتِ ، وذلكَ مُنتَفٍ عنهم وهو على مدَّعِيهِ عليهم أَجُوزٌ وبه أَلْبَقَى وَالصَّحُّ . ولو جاز أن يُدَّعَى عليهم الجهلُ والشكُّ بما طريقُ معرفتِهِ الضروراتِ ومعرفةُ العاداتِ ، لجازَ أن يُدَّعَى مثلُ ذلكَ على جميعِ العقلاءِ في جميعِ المعلوماتِ التي طريقُ العلمِ بها الضروراتُ ، حتَّى يكونَ خلقٌ منهم يلتبسُ عليهم وَيَجْهَلُوا وَيَشْكُوا في كثيرٍ مِنَ الضروراتِ ؛ [١١١ب] فإذا بطلَ ذلكَ ، بطلَ ما قالوه .

وأيضًا ، فإنَّه لا بُدَّ أن يكونَ للعلمِ بفضلِ بلاغةِ القرآنِ وفصاحتهِ أو مساواتِهِ لكلامِهِم أو قربه مِنْهُ طريقٌ ، ولا بُدَّ مِنْ أن يكونَ ذلكَ معلومًا . وليس يجوزُ أن يكونَ العالمُونَ به قومًا غَيْرَ العربِ والمُكْتَسِبِينَ للعلمِ بلغتهمِ والآخِذِينَ عنهم ، لأنَّ مَنْ غَدَا هؤلاءِ هُمُ الْعَجْزُ الَّذِينَ لَا يَتَكَلَّمُونَ بِاللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ . وذلكَ باطلٌ بِاتِّفَاقٍ .

ولا يجوزُ أيضًا أن يكونَ العالمُونَ بذلكِ العائِمَّةُ وأهلُ اللَّكْنِ والعِي وَمَنْ لَا عِلْمَ لَهُ بِبِلاغةِ الكلامِ ونظمِهِ ، بل يجبُ بِاتِّفَاقٍ أن يكونَ العالمُونَ بذلكِ هم أهلُ العلمِ بالعربيةِ ومقاديرِ البلاغاتِ والنُّظُومِ والأوزانِ .

وإذا كانَ ذلكَ كذلكِ وقد عُلِمَ أنَّ أَهْلَ عَصْرِ النَّبِيِّ ، عليه السلامُ ، أَعْلَمُ بِاللِّسَانِ وضروبِ الخطابِ ومقاديرِ الفصاحةِ والبلاغةِ مِنْ سَائِرِ مَنْ بَعْدَهُمْ ، وَجَبَ أن يكونوا أَعْلَمَ بِذلكِ مِنَّا وَمِنْ سَائِرِ مَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْأَعْصَارِ .

وإذا كانَ ذلكَ كذلكِ ، بطلت دَعْوَى شَكِّهِمْ في بلاغةِ القرآنِ وجهلِهِمْ بتجاوزِ قَدْرِ

١ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٢ انهدامة في الأصل .

٣ من : من من ، مكرر في الأصل .

بلاغته لسائر البلاغات .

وكيف يجوز أن يكون من بعدهم منّا ومن قبلنا وبعدها يفصل بين التليغين الفصيحين من الكلام ويخفى ذلك عليهم وهم الأصل والعماد في هذا الباب ؟ [١١٢] فكلُّ هذا يُبطل ما يُدعى من شكهم في ذلك وجهلهم به .

فإن قال قائل : ما أنكرتم من أنّه لا طريق للعلم بالفصل بين بلاغة القرآن وبلاغة ما قصر عنه ؟ وكذلك ، فلا طريق للعلم بالفصل بين كلّ تليغين وفصيحين من الكلام ، لا من جهة الاضطرار ولا من طريق الاكتساب ، وأن يكون الفصل بين كلّ فصيحين إنّما طريقه غالب الظنّ دون العلم ؛ فلم قلتم : إنّ لا بُدَّ أن يكون ذلك معلوماً ؟

قيل له : إنّ هذه الدعوى بمثابة دعوى من ادّعى في كلّ معلوم أنّه متوّهم ومظنون وبمنزلة دعوى الشؤفسطائيّ كونه ظاناً للمحسوسات ، بيد أنّنا نجد من أنفسنا العلم بالفرق بين بلاغة الفصيح المنطوي وبين الخطيب المسقع^١ والشاعر المُقلّي والمُترسّل المُتفهميّ الطلبيّ وبين كلام من دونهم . ونعلم ذلك ، كما نعلم الفرق بين القريب والبعيد والمتحرّك والساكن والأسود والأبيض ؛ فدعوى كون ذلك مظنوناً غير معلوم بمنزلة دعوى من ادّعى ذلك في كلّ معلوم . وإذا لم يجز ذلك ، لم يجز ما قالوه .

على أنّه لو كان الأمر على ما ادّعاه المطالب ، لم يجز أن يكون هذا الظنّ موقوفاً على العجز ومن لا يفصح باللغة ولا يعرف ضروب الكلام بها وعلى أهل العمى والكُنّة ومن هو في [١١٢ب] طبقة العامة الجفّة ، بل يجب أن لا يقع ويحصل هذا الظنّ إلا عن أمانة ، تُؤدّي إليه . ومتى حصل من غير أمانة ، استوت فيه حال العامة وخواص أهل العلم باللسان . وهذا باطل باتّفاق .

وإذا كان إنّما يجب كونه موقوفاً على أهل العلم بهذا الشأن ، وجب أن يكون أحقُّ

١ المسقع : هكذا بالسين في الأصل ؛ وهي لغة في المصنّع بالصاد .

مَنْ حَصَلَ لَهُ الظَّنُّ لِذَلِكَ وَأَوَّلَاهُمْ بِهِ أَهْلَ عَصْرِ النَّبِيِّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، لَكُونِهِمْ أَعْلَمُ النَّاسِ بِاللُّغَةِ وَضُرُوبِ الْكَلَامِ . وَلَوْ ظَنُّوا ذَلِكَ وَقَوِيَ الْأَمْرُ عِنْدَهُمْ فِيهِ ، لَزَالَ عَنْهُمْ الشُّكُّ فِي بِلَاغَةِ الْقُرْآنِ ، لِأَنَّ الشُّكَّ وَاللَّصْرَ [فَ] مُضَادٌّ لِعَلَبَةِ الظَّنِّ بِحَصُولِ الشَّيْءِ ، كَمَا أَنَّ الْعِلْمَ بِحَصُولِهِ مُضَادٌّ لِلشُّكِّ فِيهِ .

وهذا يُوجِبُ كَوْنَ أَهْلِ عَصْرِ النَّبِيِّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، غَيْرَ شَاكِّينَ فِي بِلَاغَةِ الْقُرْآنِ الْخَارِقَةِ لِلْعَادَةِ أَوْ فِي مُسَاوَاتِهِ لِكَلَامِهِمْ أَوْ تَفَاوُتِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ . وَذَلِكَ مُسْقِطٌ لِمَا قَالُوهُ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : إِذَا كَانَتْ حَالُ الْقُرْآنِ فِي تَجَاوُزِ بِلَاغَتِهِ لِسَائِرِ بِلَاغَاتِ الْعَرَبِ قَدْ يَلْتَمِسُ عَلَيْكُمْ وَعَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ ، مَتَى لَمْ يَتَأَمَّلْ قَدْرَ بِلَاغَتِهِ وَمَعَ كُلِّ كَلِمَةٍ مِنْهُ فِي حَقِّهَا وَمُطَابَقَتِهَا لِلْمَعْنَى وَيُعْمِلِ النَّظَرَ فِي ذَلِكَ .

وَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَدَّعُوا أَنَّ الْعِلْمَ يَتَجَاوَزُ قَدْرَ بِلَاغَتِهِ لِسَائِرِ الْبِلَاغَاتِ مَعْلُومٌ بِأَضْطِرَارٍ ؟ وَمَا أَنْكَرْتُمْ ، إِذَا كَانَتْ هَذِهِ حَالُكُمْ فِي الْحَاجَةِ إِلَى تَأَمُّلِ حَالِ الْقُرْآنِ وَجَوَازِ دُخُولِ الشَّبَهَةِ فِي ذَلِكَ عَلَى مَنْ لَمْ يَنْظُرْ [١١٣] وَأَعْتَقَادِ خَلْقِ مِنَ النَّاسِ أَنَّ الْأَسْجَاعَ أَحْسَنُ مِنْهُ وَأَبْلَغُ وَأَنَّ الشَّعْرَ وَالنَّخْبَاتِ أَجْسَدُ وَأَفْصَحُ وَأَبْلَغُ مِنْهُ ؟ وَإِنَّمَا يَعْلَمُ بِطِلَانِ الْقَوْلِ بِذَلِكَ بِنَظَرٍ وَتَأَمُّلٍ ؛ فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ حَالُ الْعَرَبِ مِنْ أَهْلِ عَصْرِ النَّبِيِّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ؟ وَلَا وَجْهَ لِدَفْعِكُمْ شَكَّ بَعْضِهِمْ فِي ذَلِكَ وَجَهْلَ الْبَعْضِ بِهِ .

يَقَالُ لَهُ : نَحْنُ لَمْ نَدَّعِ أَنَّ طَرِيقَ عِلْمِ كُلِّ أَحَدٍ بِفَضْلِ بِلَاغَتِهِ الضَّرُورَةُ ، وَإِنَّمَا أَدَّعَيْنَا ذَلِكَ عَلَى الْعَرَبِ الْعَارِبَةِ وَأَهْلِ عَصْرِ النَّبِيِّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، الَّذِينَ هُمُ الْغَايَةُ وَالنِّهَايَةُ فِي عِلْمِ اللَّسَانِ وَضُرُوبِ الْكَلَامِ وَمَقَادِيرِ الْبِلَاغَاتِ فِي التَّسَاوِيِ وَالتَّقَارُبِ لِأَجْلِ تَقْدِيمِهِمْ ، وَلِأَنَّ الْكَلَامَ بِضُرُوبِ الْبِلَاغَاتِ عَادَةً لَهُمْ مُسْتَمَرَّةً وَدَيَّدَنَ مَعْرُوفٌ ، فَقَدْ

تقدّم علمهم بذلك وأعتيادهم له بطول التجربة والدُّرّة في معرفة مقادير البلاغة .
ولكونهم كذلك لم يكونوا محتاجين عند سماعه وتلقّيه عن الرسول إلى استئناف
عادة وتجربة وتأمل مُتجدِّدين . وإن كنّا نحن وكلُّ من قصر عن حالهم في العلم
بهذا اللسان نحتاج إلى نظير وتأمل وتجربة .

وهذا كما لا يحتاج العالم المُبرِّر بنظم الشعر ومعانيه وصحيحه وسقيمه وجزله
وخفيه وقويّه وضعيفه ، إذا سمع الجزل والضعيف ، إلى استئناف تجربة ونظير في
ذلك لتقدّم [١١٣ب] علمه ودُرّته وعادته في معرفة ذلك ، وإن احتاج في نقديه
ومعرفة هذه الأمور من حاله إلى نظير وتجربة وفضل تأمل من لم يتقدّم له معرفة
بذلك ونقد الشعر ومعرفة ضروبه . وإذا كان ذلك كذلك ، سقط هذا السؤال .

ومع هذا ، فلسنا نُكرِّ أن يكون من أهل عصر الرسول والتقدّم في البلاغة من توهّم
وظنّ أنه يقدّر أن يأتي بمثل القرآن ، إن تَعَمَّلَ لذلك وقصد إليه ، ويكون فضّل
علمه وبلاغته تُحِيلُ له ذلك ؛ فلما رآه مثله أو ما يُقَارِبُهُ ، تعدّر ذلك عليه وأعوّزه ؛
فَعَلِمَ عند تعدّره عليه كونه خارقاً للعادة وأنه غير مُتمكِّن من مثله أو ما يُقَارِبُهُ ، وإن
كان قبل محاولته لذلك عالماً بتجاوز بلاغته لسائر البلاغات ، غير أنه ظنّ أنه
سَيَنَاقِي له مثله ، ثم تعدّر ذلك عليه .

وفي الجملة ، فإننا لا ندّعي أن العلم بفضيل بلاغة القرآن ضرورة ، تقع عن ذلك
الحواس ، وكما تُدرك الأصوات والألوان وغيرهما من المحسوسات ، وإنما تقع
ضرورة لمن اللسان طبعه ونشؤه ومن سبق علمه بقدر بلاغات البلغاء وتفاوت ما
بين الكلامين . وأعلم الناس بذلك أهل عصر الرُّسُول الذين سلموا البلاغة وأعرضوا
عنها إلى الحرب وما ذكرناه من أحوالهم .

فأما اعتقاد من يعتقد من الخطباء ومن يقرض الشعر ويميل إليه ويلدّ سماعة

وَيَنْدَرُبُ بِقَوْلِهِ وَإِنْشَادِهِ وَبِالْخُطَابَةِ وَالسَّجْعِ مِنْ أَهْلِ [١١٤] عَصْرِنَا الَّذِينَ^١ يَكْتَسِبُونَ الْعِلْمَ بِمَا تَكَلَّمْتُ بِهِ الْعَرَبُ وَتَبَعًا لِحُجُوزِ ذَلِكَ وَبِنَقْصِ مَنْزِلَتِهِمْ عَنْ رَتَبَةِ أَهْلِ عَصْرِ الرِّسُولِ وَمَنْ قَبْلَهُمْ فِي الْبَلَاغَةِ وَالْعِلْمِ بِاللِّسَانِ أَنَّ الشِّعْرَ وَالْخُطَابَةَ أُبْلَغُ وَأَفْصَحُ مِنَ الْقُرْآنِ ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَتَوَهَّمُ ذَلِكَ لِأَلْفِهِ الشِّعْرَ وَمِثْلِهِ إِلَيْهِ وَشَهَوَتِهِ لِقَوْلِهِ وَسَمَاعِهِ ، فَيَتِيحُ لَهُ ذَلِكَ الشَّبَهَةُ وَيَشُوبُ طَرِيقَ الْعِلْمِ الْهَوَى ، فَيَقْطَعُ عَنْ صَحِيحِ النَّظَرِ [وَالنَّامِلِ]^٢.

وَأَلَّا فَقَدْ أَتَّفَقَ الْكُلُّ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِهَذَا اللَّسَانِ [عَلَى أَنَّ]^٣ بَيِّنَ الْكَلَامِ مَا هُوَ أَفْصَحُ وَأُبْلَغُ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الْأَشْعَارِ الْمَوْزُونَةِ الْمُقَفَّاةِ وَمِنْ الْخُطَبِ الْمَنْظُومَةِ وَالْأَلْفَاظِ [سَجًّا] ع^٤ الْمَعْتَمِدَةِ الْمَقْصُودَةِ الَّتِي إِنَّمَا تَرْكُبُ مَعَانِيهَا عَلَى أَلْفَاظِهَا . وَمِنْ حَقِّ الْأَلْفَاظِ ، مُقَفَّاةٌ كَانَتْ أَوْ مَسْجُوعَةٌ ، أَنْ تَكُونَ تَبَعًا لِلْمَعَانِي .

وَأَمَّا يَعْرِفُ هَذَا أَهْلُ الْعِلْمِ بِهَذَا الشَّأْنِ عِنْدَ التَّأَمُّلِ وَالْحُلُوفِ مِنَ الْهَوَى وَالشَّهْوَةِ . وَكُلُّ مَنْ نَأْتِلُ كَلِمَاتِ الْقُرْآنِ وَأَلْفَاظِهِ الَّتِي لَعَلَّنَا أَنْ نَذْكُرَ جُمْلَةً مِنْهَا مِنْ بَعْدُ وَعَرَفَ حَالَ الصَّحَابَةِ وَقَدَّرَ بِلَاغَتِهِمْ وَطَوَّلَ التَّحْدِي بِمِثْلِ سُورَةِ مِنْ لَهُمْ وَعُدُّوْلَهُمْ عَنِ التَّعَرُّضِ لَذَلِكَ إِلَى مَا خَرَجُوا إِلَيْهِ فِي إِعْجَازِ الْقُرْآنِ ، عَلِمَ فَضْلَ بِلَاغَةِ الْقُرْآنِ عَلَى جَمِيعِ الْبَلَاغَاتِ . وَهَذَا وَاضِحٌ فِي سُقُوطِ مَا قَالُوهُ وَزَامُوا الْقَدْحَ بِهِ^٥ . وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

١ الذين : اللذين ، الأصل .

٢ انهدامة في الأصل .

٣ انهدامة في الأصل .

٤ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٥ عَلِمَ ... القدح به : إضافة في هامش الأصل .

باب ذكر الدلالة على تجاوز بلاغة [١٤١ب] القرآن وفصاحته لسائر البلاغات المعتادة من كلام أهل اللسان

فإن قال قائل : فما الدليل في الجملة في باب ما يدَّعونه من تجاوز فصاحة القرآن وبلاغته لسائر البلاغات مع مخالفة من يُنكر ذلك ممن يُخالف [يُؤن] عنه من أهل الملة وغيرهم ؟

قيل له : ما نعرف [من أهل] الملة من يُنكر كون القرآن معجزاً ، وإن اختلفت في جهة كونه معجزاً الاختلاف الذي سندكره من بعد .

على أنه لو وجب أن منهم قائل بذلك ، لكانت الحجة عليه وعلى مخالف الملة متوجهة . والذي يدل على ذلك ما قدّمناه من العلم بتقدم أهل عصر الرسول على سائر أهل الفصاحة والبلاغة ومفارقتهم في ذلك لِمَن بعدهم ، وأن منهم الشعراء والخطباء وأهل السجع والنظم والنثر وضروب التصريف في الكلام وطول تحديده ، عليه السلام ، لهم ولجميع معهم بأن يأتوا بمثله أو عشر سور مثله مفتريات أو بسورة من مثله وما هم عليه من الحيية والأنفة وعزة الأنفس ؛ [١١٥] فلو لم تتجاوز بلاغة القرآن قَدَر بلاغتهم وكانت من المعتاد من بلاغتهم أو قريباً منها ، لَسَارَعُوا إلى معارضته وإبطال حجته ؛ فَعُدُّوْهُم عن ذلك مع حرصهم على تكذيبه وإبطال حجته وتوفر دواعيهم على ذلك بما ذكرناه من الأدلة أوضح دليل على تعذر المعارضة عليهم ، ولن تَعْتَدِرْ إلّا لخروجها عن عادتهم [وتجاوز قُلُوبهم] وعليهم بذلك .

١ ما بين الحاصرتين منهم في الأصل .

٢ ما بين الحاصرتين منهم في الأصل .

٣ ما بين الحاصرتين منهم في الأصل .

وكذلك ، فإنَّ فضلَ بلاغيتهِ وخروجهِ عن عاديتهِ دليلٌ على تَعَدُّرِ المعارضةِ لهم ؛ فضلُ بلاغيتهِ هو الذي دَلَّ على تَعَدُّرِهِ عليهم لخروجهِ عن عاديتهِ وتَعَدُّرُهُ عليهم دَالٌّ على تجاوزِهِ لِقَدْرِ بلاغيتهِ . وكلُّ واحدٍ مِنَ الأمرَيْنِ دَلِيلٌ على الآخرِ ، إذا تَوَقَّلَ^١ .

ويَدُلُّ على ذلك أيضاً ما ذكرناه عنهم مِنْ تَشْتَبِثِ آرائِهِم واعتقاداتِهِم فيه وقول بعضهم : إِنَّهُ شعْرٌ وخطابةٌ ، وقول آخَرِينَ منهم : إِنَّهُ ليس مِنْ ذلك في شيءٍ ، وقول آخَرِينَ : إِنَّهُ إِنَّمَا تَمَكَّنَ مِنْ ذلك لِأَجْلِ تَلْقِيَنِ سلمانَ له القصصَ وأخذه ذلك عن أهلِ العلمِ . ولو كان مِنْ نِجَارِ بلاغيتهِم أو مقارِبًا لها ، لَمَا اختلفوا فيه هذا الاختلافَ .

ويَدُلُّ على ذلك تَكَرُّرُهُ ، عَزَّ وَجَلَّ ، قِصَّةَ موسى ونوحٍ ولوطٍ وإبراهيمَ وغيرِهِمْ مِنَ الرُّسُلِ ، عليهم السلامُ ، بالألفاظِ المختلفةِ والإطالةِ فيه مرَّةً والاختصارُ أُخْرَى [١١٥ب] وتغيُّرُ اللَّفْظِ واختلافُ النَّظْمِ .

وإِنَّمَا جَعَلَ العبارةَ عن كلامِهِ ، تعالى ، كذلك وتَحَدَّاهُمْ بِمِثْلِهِ بالألفاظِ المختلفةِ ، لِقَلَّ يَقُولُوا : لو أَوْرَدَهُ بلفظٍ وَنَمَطٍ واحدٍ ليس لهذِهِ القِصَّةُ في لغَتِنَا عبارةً ولفظٌ غير هذا الذي سبقت إليه ؛ فإن حاولنا غَيْرُهُ ، أَسْتَحَالَ . ومطالَبُنا بذلك مطالبةٌ بِمَحَالٍ ، إذ ليس في اللغةِ عبارةٌ عن تِلْكَ المعاني غير ما سبقت إليه . وإن أتينا بها بَعَيْنِهَا ، قلت : هذِهِ حكايةٌ وأَحْتِذاءٌ على ما يُرَادُ به . فَجَعَلَ ، سبحانه ، العبارةَ عن هذِهِ القصصِ متكرِّرةً مختلفةً ، لِيُزِيلَ بِذلك هذِهِ الشبهةَ وَلِيَعْلَمَهُمْ أَنَّ هَذَا التصرُّفَ في ذكرِ القصصِ بالألفاظِ المختلفةِ والتوسُّعِ والانبساطِ وعظيمِ التصرُّفِ في ذلك ليس مِنْ نمطِ كلامِهِمْ ولا مِمَّا جَرَتْ لَهُمْ به عادةٌ ؛ فَتَبَّتِ الإعجازُ فيه .

١ وكلٌّ : + هذا ، مشطوب في الأصل .

٢ توتل : بامل ، الأصل .

ولذلك أيضًا استعمل في الإطالة والاختصار والحقيقة والمجاز والكناية والصريح وما يعقل من كُنه معناه المقصود به وسائر ضروب كلامهم . ولأجله لم يُدخل فيه شيئًا بغير لغة العرب ، إقلًا يقولوا ، لو استعمل في طريقة واحدة : إنه ليس هذه طريقتنا وحدها في الكلام ، فكان يجب أن يتخذنا بكلام ، يُدخل فيه أنواع كلامنا وسائر ضروبه وأقسامه حتى يبين فضل [١١٦] بلاغة ما يأتي به على ضروب كلامنا .

وكذلك ، فلو أدخل فيه شيئًا بغير لغتهم ، لقالوا : أعربني وعجمي ! إننا لا نقدر أن نُعَارِضَكَ بِلِسَانَيْنِ ، أحدهما ليس من كلامنا ؛ فألا جعله عربيًا كُلُّهُ ! على حد ما قد بيَّناه وُصِّلناه في إبطال القراءة بالفارسية من كتاب الانتصار لنقل القرآن ، وأُشْبَعْنَا القول في ذلك بما يُغني عن الإطالة به هاهنا .

فكل ما ذكرناه دليل على تجاوز القرآن لجميع بلاغاتهم وما جرت به عادتهم .

سؤال لهم

فإن قال قائل : إذا قلتم : «إن القرآن عربي وإنه بلغة القوم ولسانهم» ، فكيف يجوز أن تقولوا : إنه ليس في إمكانهم الإتيان بمثله ؟ وإذا [لم يكن] ذلك في وسعهم ، فيجب أن لا يكون القرآن نازلًا بلغتهم . والمناقضة من قولكم ظاهرة .

يقال له : ليس الأمر على ما تُورده ، لأننا لا نعني بقولنا : «إن القرآن عربي وإنه نزل بلسان العرب» أن بلاغته ونظمه الخارجين عن عادتهم وقدر بلاغتهم والمفارق لسائر أوزان كلامهم مما تكلمت به قط العرب أو بما يقاربه لأجل ما بيَّناه من قبل ، وإنما المراد بقولنا : «إنه عربي» أن مفردات ألفاظه عربية وأن أهل اللسان قد سبقوا

إلى التكلم بها والتواضع على معانيها . فأما نَظْمُ تلك الكلمات على نمطِ نَظْمِ القرآنِ وضُمُّ لفظَةٍ إلى أخرى ، إذا ضُمَّتْ إليها ، كانت [١١٦ب] لَفَقَ المعنى وطبَعُهُ ، غَيْرَ زائِدَةٍ عليه ولا ناقصة عنه وموصلة إلى العلم بالمقصود بالكلام في أحسنِ معرضٍ وأحلاه في القلوب والأسماع . ولو بُدِّلَتِ الكلمةُ بغيرِها ، لم يَكُنْ لها ذلك الموقعُ مِنَ النفوس والأسماعِ على ما نُبَيِّنُهُ مِنْ بَعْدُ في مَعْنَى وَصْفِ الكلامِ بأنه بليغٌ وأنه في نهايةِ البلاغةِ والحُسْنِ الخارجِ عن عاداتِهِمْ ؛ فليس ذلك ممَّا تَكَلَّمُوا به . وإذا كان ذلك كذلك ، بطل هذا الاعتراضُ .

ولو كان هذا لازماً ومُخْرِجاً للقرآن عن أن يكون له مزيةٌ وفضيلةٌ في النظمِ والبلاغةِ ، لَوَجَبَ أن لا يكونَ لِسُحْبَانِ واثِلٍ^١ وَيَعْرَبٍ^٢ وَقَحْطَانَ^٣ وَمَعَدِّ بْنِ عَدْنَانَ^٤ والشاعرِ الْمُفْلَقِ^٥ والخطيبِ المِصْطَفِ^٦ والمُتَرَبِّلِ الْمُتَفَيِّهِقِ^٧ في كلامِهِمْ فضيلةٌ على باقِلٍ^٨ وعلى العِبيّ^٩ منهم^{١٠} [وأَسْخَفَ وَأَخَفَ العَامَّةِ كلامًا ، لأنَّ جميعَ ما يَسْتَبِيدُ عليه الشعْرُ والخطابةُ والسجعُ وسائرُ البلاغاتِ مِنَ الحروفِ الدائرةِ في كلامِ الناسِ والألفاظِ التي ينطقُ بها العامةُ وتَدَوَّرُ في كلامِ الطَّعَامِ وأهلِ العِبيّ والأسواقِ . وفي العلمِ والاتِّفَاقِ على جهلِ مُعْتَقِدِ هذا ودَفْعِهِ للضروراتِ دليلٌ على سقوطِ ما قالوه .

١ نظم : إضافة في الهامش .

٢ من خطباء العرب وبلغاتها . يُضْرَبُ به المثلُ في البلاغة ، فيقال : أبلغ من سحبان واثل . يُنْظَرُ سوائر الأمثال على أفعال (للأصفهاني) ٧٤-٧٥ (٤٠) .

٣ كذا في الأصل ، أي الابن والوالد على حدة . لعلَّه سهو ، إذا كان المراد (يعرب بن قحطان) .

٤ من أحفاد إسماعيل ، عليه السلام . عنه جمهرة النسب (لابن الكلبي) ١/٢٠١ ، الأعلام ٧/٢٦٥-٢٦٦ .

٥ يُضْرَبُ به المثلُ في العِبيّ ، فيقال : أعْيَا من باقِلٍ . يُنْظَرُ سوائر الأمثال على أفعال (٢٧٣) (٤٢٣) .

٦ ما بين الحاصرتين منهم في الأصل .

فإن قالوا : ليس البلاغةُ في نفسِ الكلماتِ والحروفِ ، وإنّما هي في السَّجْعِ والنَّظْمِ دون الكلامِ وسلامةِ القَوَافِي .

قيل لهم : وكذلك الإعجازُ في القرآنِ إنّما هو لِمَا هو عليه [١١٧] مِنَ البلاغةِ والنَّظْمِ الخارجِينِ عن عاديّتهم ، وإنّ كانت نفسُ الكلماتِ دائرةً مستعملةً في كلامِ الناسِ .

وعلى أنّ هذا الإلزامَ يُبْطِلُ فضيلةَ كلّ صانعٍ متقدِّمٍ ، إنّ كانتِ الصنعةُ هي الحركاتُ والاعتماداتُ المباشرةُ في محلِّ القدرةِ ، وما يوجدُ عند المخالفِ مِنَ التصويرِ والتخطيطِ ومُتَوَلِّدَا عن الأسبابِ ، لأنّ إحكامَ الصنعةِ لا يخرجُ عن جنسِ الحركاتِ والاعتماداتِ أو تأليفِ المصنوعاتِ . وذلك أجمعُ في قدرةٍ مَنْ ليس بصانعٍ ولا عالِمٍ بالكتابةِ وغيره .

فإن مرّوا على هذا ، تَجَاهَلُوا . وإن قالوا : ترتيبُ هَذِهِ الأفعالِ وتتابُعُها على وجهٍ لكونِها عليه ، تكونُ محكمةً ومفارقةً لِمَا لا إحكامَ فيه ، هو الذي به تحصلُ المبانةُ والفضيلةُ ، قيل لهم مثْلُ ذلك في نظمِ القرآنِ وبلاغِيهِ . ولا جوابَ عن ذلك .

فصل

وهذا الكلام الذي بيَّنناه هو جوابُ مَنْ قال لنا : خَيَّرُونَا عَنْ مَاذَا تَعَدَّرَ عَلَى الْعَرَبِ عِنْدَ التَّخَذِي بِمَثَلِ الْقُرْآنِ ؟ أَغْنَى إِبْرَارِ نَفْسِ الْأَحْرَفِ أَمْ عَنْ نَظْمِ الْأَحْرَفِ وَالْكَلِمَاتِ أَمْ عَنْ الْحِكَايَةِ لَمَّا تُحَدَّثُوا بِالْإِتْيَانِ بِمَثَلِهِ ؟ فَإِنْ قُلْتُمْ : عَنْ نَفْسِ الْكَلِمَاتِ وَالْأَحْرَفِ ، أَخَلَّيْتُمْ ، لَأَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا وَمُتَكَلِّمُونَ بِهَا . وَإِنْ قُلْتُمْ : عَنْ نَفْسِ النِّظْمِ وَالتَّأْلِيفِ وَالضَّمِّ ، فَذَلِكَ أَيْضًا بَاطِلٌ ، لِأَنَّ التَّأْلِيفَ وَالنِّظْمَ فِي قُدْرِهِمْ . وَإِنْ قُلْتُمْ : عَنْ [١١٧ب] نَفْسِ الْحِكَايَةِ لِلْقُرْآنِ ، أَخَلَّيْتُمْ ، لَأَنَّهُمْ قَدْ يَحْفَظُونَهُ وَيَحْكُونَهُ .

فَلَا مَعْنَى لِقَوْلِكُمْ أَنَّهُمْ عَجَزُوا عَنْ مَعَارَضَتِهِ ، لِأَنَّا إِنَّمَا نَعْنِي بِذَلِكَ عَدَمَ قُدْرِهِمْ عَلَى إِبْرَادِ الْكَلِمَاتِ مُتَتَابِعَةً عَلَى وَجْهِ تَكُونِ بَوَاقِعِهَا عَلَيْهِ مَنْظُومَةُ نَظْمِ الْقُرْآنِ الْخَارِجِ عَنْ جَمِيعِ مَا تَعْرِفُهُ الْعَرَبُ مِنَ النُّظُومِ وَالْأَوْزَانِ ، وَعَنْ ضَمِّ الْكَلِمَةِ إِلَى أُخْرَى تَكُونُ يَضَمُّهَا إِلَيْهَا دُونَ غَيْرِهَا مِمَّا مَعْنَاهَا فِي نِهَايَةِ الْبَلَاغَةِ وَالْحُسْنِ وَالرُّؤْيَى وَالطَّلَاوَةِ الْمُؤَثِّرَةِ فِي النَّفْسِ وَالْأَسْمَاعِ . وَهُمْ غَيْرُ قَادِرِينَ عِنْدَنَا عَلَى ذَلِكَ ، وَإِنْ قَدَرُوا عَلَى نَفْسِ الْكَلِمَاتِ وَالْحُرُوفِ وَعَلَى النَّظْمِ عَلَى وَجْهِ يُفَارِقُ نَظْمَ الْقُرْآنِ وَعَلَى إِبْرَادِهَا غَيْرَ مَنْظُومَةٍ وَلَا مُقَفَّاةٍ موزونة وَزْنَ الشَّعْرِ .

وَلَا نَعْنِي بِذَلِكَ أَنَّهُمْ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى حِكَايَتِهِ وَالْإِتْيَانِ بِمَثَلِهِ عَلَى وَجْهِ الْإِحْتِدَاءِ وَالْحِفْظِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ مُمْكِنٌ مُتَأَتٍ مِنَ الطِّفْلِ وَالْمُعْجِزِ الْأَلَكْنِيِّ وَالْأَعْجَمِيِّ الَّذِي لَا يَعْرِفُ الْعَرَبِيَّةَ أَصْلًا ، وَإِنَّمَا يَتَأَتَّى لَهُمْ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْحِفْظِ وَالْإِحْتِدَاءِ وَالتَّلْقِينِ وَالْفَرْقُ بَيْنَ عِلْمِ الْمَبْتَدِئِ بِنَظْمِ الشَّعْرِ وَغَيْرِهِ ، وَبَيْنَ عِلْمِ الْمُتَحَدِّثِ الْحَافِظِ مَعْلُومَ

١ أَيْضًا ، إِضَافَةٌ فِي الْهَامِشِ .

٢ مَعْنَاهَا ، مَكْرَرٌ فِي الْأَصْلِ .

بالضرورة . وكذلك ، فإننا لا نعني أنهم لا يقدِّرون على نفسي الكلمات ونظمها نظماً يُخالفُ نظمَ القرآن ؛ فزال ما تَوَهَّمُوهُ .

فلو كانت هذه المُطالَبَةُ لازمةً ومبطلَةٌ لفضيلة القرآن على سائر الكلام ، لكانت بعينها [١١٨] مبطلَةٌ لفضيلة الشاعر المتقدم والخطيب المصقع ومخرجةً لكلاهما عن أن يكون له فضيلة على كلام العامة وأهل العي . ولبطل قولنا : إنه لا قدرة للعامي على قول الشعر والخطابة والسجع ، لأنَّ لقائل أن يقول : أعنيتم بذلك أنَّ العامي لا يقدِّر على نفسي الكلمات ؟ أم أنه لا يقدِّر على تأليفها ؟ أم أنه لا يقدِّر على حكاية الشعر والخطابة ؟ وأي ذلك فلتهم ، كنتم فيه مُحِيلِينَ .

فإن لم يُبطلْ هذا بلاغة الخطباء والشعراء وفضيلة كلامهم على كلام أهل العي واللكني ، فقد بطلَ الإلزام وزال الاعتراض . فإن عاذ المُطالِبُ بذلك يقول : إنَّما لا يقدِّر العامة على نظمِ ابتداء على وجه ، يكونُ سجعًا وخطابةً وشعرًا ، وإن قدرت على نفسي الأحرف والكلمات وعلى تأليفه على وجه لكونه عليه يكونُ خطابًا وشعرًا بليغًا ، قيل لهم مثل ذلك فيما طالَبُوا به .

فصل

قال ، رضي الله عنه : وأعلموا ، وفقكم الله ، أننا لا نقول : إن العرب عجزت عن مثل نظم القرآن ، ولكننا نقول : هم كانوا غير قادرين عليه . والفرق بين القولين أن العجز عندنا لا يكون عجزاً إلا عن موجود على ما بينناؤه في باب الاستطاعة من هذا الكتاب وغيره ؛ فلو عجزوا على هذا الأصل عن مبدأ نظم القرآن ، [١١٨ب] وجب مثل ذلك النظم منهم . وقد علم بطلان ذلك .

وإذا قلنا : إنهم غير قادرين عليه ، وجب تعدد وقوع ما لا يقدرُونَ عليه ، لعدم القدرة عليه ، وإن لم يكن من عُدِمَتْ قدرته عليه عاجزاً على هذا الوجه ، قلنا : إن الكافر غير قادرٍ على الإيمان ، وإن لم يكن عاجزاً عنه ، وإن القادر منا لا يقدرُ على الأجسام والألوان ، وإن لم يكن عاجزاً عنها .

فليس كلُّ مَنْ نَقَيْنَا قدرته على الشيء ، وجب وصفه بالعجز عنه ؛ فوجه الإعجاز في القرآن رَفَعُ قُدْرِهِمْ على الإتيان بمثله في بلاغته ونظمه مع طول التَّحْدِي بذلك وكون مفردات ألفاظه من كلامهم وما تَوَاضَعُوا على ما معناه ودلالته وجرث ألسنتهم به .

وبيّن هذا الذي قلناه حكم الكلِّ بأفراق مراتب الناس من أهل النظم والنثر والخطابة والسجع في قدر الفصاحة وكون بعضها أفصح وأبلغ من بعض ، وكون سائرهم بلغاء دون العامة والسوقة ، وإن كانوا جميعاً والعامة معهم مشتركين في التكلم بمفردات الألفاظ .

فثبت بذلك أن ما تختلف منازلهم به غير الذي هم فيه مُتَّفِقُونَ ومشتركون من التكلم بمفردات الألفاظ العربية . وسقط ما قالوه .

وليس لأحدٍ أيضاً أن يقول لنا : فإذا قدرنا عندكم على نظم مفردات ألفاظ القرآن

على وجه يكون لكونه عليه يكون حكاية وسجعا وشعرا ورجزا وطويلا وقصيرا
ومزدوجا [١١٩] وغير ذلك من النظم ؛ فما أنكرتم أن يكونوا قادرين بتلك
القدرة على نظمها وتأليفه على وجه ، يكون بوقوعه عليه كنظم القرآن سواء ، لأن
القدرة على التكلم بضرب من النظم قدرة على جميع النظم والأوزان والنثر
والحكاية وغير ذلك ، لأن هذا الإلزام باطل على أصولنا من حيث كانت القدرة
عندنا على كل فعل ، من نظم كلام أو غيره ، غير القدرة على غيره من الأفعال لما
بيناه من قبل في أحكام الاستطاعة ، وإن كانت هذه المطالبة لازمة للقدرة ،
لقولهم : إن القدرة على ضرب من التصرف في الكلام قدرة على جميع التصرف
فيه .

فصل

وَأَعْلَمُوا ، رَحِمَكُمُ اللَّهُ ، أَنَّ الْقُدْرِيَّةَ قَدْ رَكِبَتِ الْقَوْلَ بِهَذَا . وَزَعَمَتْ أَنَّ الْعَرَبَ ، بِلِ
الْعَجْمِ وَالْعَتَمِ وَأَغْبِيَاءِ الْعَامَةِ يَقْدِرُونَ عَلَى نَظْمِ مِثْلِ الْقُرْآنِ فِي بِلَاغِيهِ وَفَصَاحَتِهِ
وَوُزْنِهِ وَعَلَى مَا هُوَ أَفْضَحُ وَأَبْلَغُ مِنْهُ وَأَحْسَنُ وَأَجْزَلُ ، لِأَجْلِ قَوْلِهِمْ أَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى
ضَرْبِ مِنَ الْأَفْعَالِ وَوُجْهِ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي الْكَلَامِ قُدْرَةٌ عَلَى جَمِيعِ ضُرُوبِ التَّصَرُّفِ
فِيهِ وَعَلَى سَائِرِ مَا يَصِحُّ كَوْنُهُ مَقْدُورًا لِلْمَحْدَثِ ، إِلَّا مَنْ قَالَ مِنْهُمْ : إِنَّ قُدْرَ
الْجَوَارِحِ لَيْسَتْ [١٩١ب] بِقُدْرٍ عَلَى أَفْعَالِ الْقُلُوبِ ، وَهِيَ الْأَقْلُوبُ .

وَأَكْثَرُهُمْ يَقُولُ : إِنَّ قُدْرَ الْجَوَارِحِ قُدْرٌ عَلَى الْإِعْجَازِ وَالْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ وَالتَّنْظِيرِ
وَجَمِيعِ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ ، غَيْرَ أَنَّهُ يَتَعَدَّرُ فِعْلُ ذَلِكَ بِهَا فِي الْجَوَارِحِ ، لِغَدَمِ الْبِنْيَةِ فِيهَا
الَّتِي تَحْتَاجُ هَذِهِ الصِّفَاتِ إِلَيْهَا . وَكَذَلِكَ قُدْرُ الْقُلُوبِ يَقْدِرُهَا عَلَى الْإِعْجَازِ
وَالْحَرَكَاتِ ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا آلَةَ هُنَاكَ تُمَكِّنُ تَحْرِيكَ الْقَلْبِ وَتُسَكِّنُهُ وَالْإِعْجَازَ بِهِ ،
وَلِقْفَ الْآلَةِ لَا يَقَعُ بِهَا ذَلِكَ .

قَالُوا : فَلَيْسَ وَجْهُ الْإِعْجَازِ فِي الْقُرْآنِ غَدَمُ الْقُدْرَةِ عَلَى نَظْمِ مِثْلِهِ وَمَا هُوَ أَحْسَنُ مِنْهُ ،
إِذَا كَانَ الْكَلَامُ يَحْتَمِلُ مِنَ الْبِلَاغَةِ مَا يَتَجَاوَزُ قُدْرَ بِلَاغَةِ الْقُرْآنِ .

قَالُوا : وَإِنَّمَا وَجْهُ الْإِعْجَازِ فِيهِ عَدَمُ عِلْمِ الْعَرَبِ وَمَنْ تَحَدَّى النِّظْمَ [...] ^١ وَبِلَاغَتَهُ
وَتَأْلِيفَهُ وَضَمَّهُ عَلَى وَجْهِ ، إِذَا [نُظِمَ] عَلَيْهِ ، كَانَ فِي مِثْلِ نَظْمِ الْقُرْآنِ وَبِلَاغِيهِ .

قَالُوا : لِأَنَّ مِنَ الْأَفْعَالِ مَا يَصِحُّ فِعْلُهُ بِالْقُدْرَةِ فَقَطْ مُبْتَدَأُ بِهِ فِي مَحَلِّهِ ، وَمِنْهَا مَا
يَحْتَاجُ إِلَى آلَةٍ فِي إِيقَاعِهِ وَعِلْمِهِ بِهِ وَعَدَمُ إِصْدَارِهِ لَهُ وَغَيْرِ ذَلِكَ يَمَّا قَدْ شَرَحْنَاهُ
وَتَقْصِينَاهُ وَنَقَضَهُ فِي نَقْضِ النِّقْضِ عَلَى الْهَمْدَانِيِّ ^٢ .

١ انهدامة في الأصل .

٢ هو القاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الأسدي (ت ٤١٥هـ / ١٠٢٥م) ، شيخ المعتزلة في عصره .

فإذا كَانَ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ كَذَلِكَ ، وَكُنَّا نَعْلَمُ رَعْمُوا أَنَّ كُلَّ ضَرْبٍ مِنْ ضُرُوبِ نَظْمِ الْكَلَامِ يَحْتَاجُ إِلَى عِلْمٍ مَخْصُوصٍ بِذَلِكَ النِّظْمِ ، وَيَحْتَاجُ فَضْلَ الْفَصَاحَةِ وَالْبَلَاغَةِ [١٢٠] فِيهِ إِلَى فَضْلِ عِلْمٍ بِالنِّظْمِ وَالْبَلَاغَةِ ، كَمَا يَحْتَاجُ الْكَاتِبُ وَالصَّانِعُ إِلَى عِلْمٍ بِتَأْلِيفِ الصَّنِيعَةِ ، وَيَحْتَاجُ فِي الْحَذَقِ وَالتَّقْدُّعِ فِيهَا إِلَى فَضْلِ عِلْمٍ ، يَزِيدُ بِهِ عَلَى الدُّوْنِ وَالْمُتَوَسِّطِ مِنْهَا ، فَكَذَلِكَ نَظْمُ كَمَثَلِ الْقُرْآنِ يَحْتَاجُ إِلَى فَضْلِ عِلْمٍ بِالْبَلَاغَةِ وَالتَّأْلِيفِ لَهُ عَلَى وَجْهِ ، إِذَا وَقَعَ عَلَيْهِ ، صَارَ مِثْلَ نَظْمِ الْقُرْآنِ فِي بِلَاغَتِهِ ؛ فَلَمَّا لَمْ يُخْلَقْ لَهُمُ الْعِلْمُ بِذَلِكَ ضُرُورَةً وَضَرُفُوا أَيْضًا عَنْ اِكْتِسَابِ الْعِلْمِ بِذَلِكَ وَتَوَفُّرِ الْهَيْمَةِ وَالذَّوَاعِي عَلَى تَحْصِيلِهِ بِضُرُوبِ الصُّوَارِفِ بِأَنْ جُعِلَتْ هَيْمَةٌ بَعْضُهُمْ فِي نَظْمِ الشَّعْرِ وَآخَرُ فِي الْخُطَابَةِ وَآخَرُ فِي السَّجْعِ وَآخَرُ فِي التَّرْمِيلِ وَآخَرُ فِي الطَّغْنِ بِالرُّمَحِ وَضَرْبِ السِّيفِ وَآخَرُ فِي الْقَنْصِ وَحَبِّ الصَّيْدِ وَآخَرُ فِي الْحَرْبِ وَالصَّنَاعِ ، كَانَتْ هَلْزِهِ الصَّرْفَةُ عَنْ فِعْلٍ مَا فِي قُدْرِهِمْ فَعَلَهُ ، وَيَصْخُ مِنْهُمْ وَقَوْعُهُ إِنْ عَلِمُوهُ آيَةً مُعْجَزَةً .

وَحِكْمِي أَنَّ النَّظَّمَ مِنْهُمْ قَالَ : مَا أَعْلَمُ أَنَّ الْعَرَبَ لَمْ تَتَكَلَّمْ بِمِثْلِ الْقُرْآنِ قَبْلَ التَّحْدِي بِهِ ، بَلْ لَعَلَّهَا أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ بِمِثْلِهِ عَادَةً لَهُمْ ، غَيْرَ أَنَّهَا تَقْصُصَتْ عِنْدَ التَّحْدِي بِذَلِكَ أَوْ عُذِمُوا الْعِلْمَ بِهِ وَضَرُفُوا عَنْهُ ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَعْلَمُوا ذَلِكَ أَيْضًا بَعْدَ اِنْقِضَاءِ التَّحْدِي وَمَوْتِ النَّبِيِّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ .

وَقَدْ بَيَّنَّا نَحْنُ مِنْ قَبْلُ بَطْلَانَ هَذَا الْقَوْلِ ، وَقَوْلِ جَمِيعِهِمْ فِي أَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى ضُرُوبِ التَّصَرُّفِ قُدْرَةٌ عَلَى جَمِيعِ [١٢٠ب] ضُرُوبِهِ ؛ فَلَا مُغْتَرَّزَ عِنْدَنَا بِهَذَا الْقَوْلِ .

وَقَدْ بَيَّنَّا أَيْضًا فِي الْكَلَامِ فِي الْاِسْتِطَاعَةِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مِنَ الْأَفْعَالِ مَا لَا يَصْخُ وَقَوْعُهُ مِنَ الْقَادِرِ عَلَيْهِ بِنَفْسِ الْقُدْرَةِ ، بَلْ يَحْتَاجُ إِلَى عِلْمٍ وَآلَةٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَذْكُرُونَهُ ، لَوْجِبَ لَا مُحَالَةً اِسْتِحَالَةَ وَقْعِ الْفِعْلِ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ مِنْ أَكْثَرِ الْقَادِرِينَ ، إِذَا عَدِمُوا مِنَ الْعِلْمِ وَالْآلَةِ مَا لَا يَصْخُ وَقَوْعُ الْمَقْدُورِ دُونَ حَصُولِهِ ، وَإِذَا وُجِدَ فِي مُحَلِّ

مقدورهم ضيئه وحصل المنع منه ، وبَيَّنَّا أَنَّ هَذَا يُوجِبُ التَّيَاسَّ حَالَ الْقَادِرِ الَّذِي
يَسْتَحِيلُ مِنْهُ فِعْلٌ مَا يَقْدَرُ عَلَيْهِ ، وَيَمْتَنِعُ بِحَالِ الْمَيْتِ وَالْعَاجِزِ اللَّذَيْنِ يَسْتَحِيلُ
وَقَوْعُ الْفَعْلِ مِنْهُمَا ، وَيُقْسَدُ طَرِيقُ الْعِلْمِ بِالْفَضْلِ بَيِّنُ الْقَادِرِ وَمَنْ لَيْسَ بِقَادِرٍ ، وَأَنَّهُ
أَيْضًا قَوْلٌ يُوجِبُ جَوَازَ مُقَارَنَةِ الْعَجْزِ عَنِ الْفَعْلِ لِلْقُدْرَةِ عَلَيْهِ ، وَإِنْ أَسْتَحَالَ وَقَوْعُ
الْفَعْلِ مَعَ الْعَجْزِ ، وَأَنَّهُ يَجِبُ مَسَاوَاةُ حَالِ الْعَجْزِ وَحَالِ الْمَنْعِ لِكُلِّ سَبَبٍ يُجْحِلُ
وُقُوعَ الْفَعْلِ .

وأوضحنا أيضًا أَنَّهُ مَذْهَبُ يَبْطُلُ قَوْلُهُمْ أَنَّ حَقِيقَةَ الْقَادِرِ وَمَعْنَاهُ مَنْ يَصْحُ مِنْهُ فِعْلٌ
مَقْدُورُهُ ، إِذَا قَالُوا مَعَ ذَلِكَ : إِنَّ أَكْثَرَ الْقَادِرِينَ عَلَى الْفَعْلِ يَسْتَحِيلُ مِنْهُمْ وَقَوْعُهُ ،
كَمَا يَسْتَحِيلُ مِمَّنْ لَيْسَ بِقَادِرٍ عَلَيْهِ ، وَأَنَّهُ لَا يَعْصِمُ أَيْضًا مِنْ هَذَا الْإِلْزَامِ قَوْلُهُمْ :
حَقِيقَةُ الْقَادِرِ أَنَّهُ الَّذِي يَصْحُ مِنْهُ الْفِعْلُ مَعَ زَوَالِ الْمَانِعِ مِنْهُ ، لِأَنَّ عَدَمَ الْعِلْمِ بِهِ
وَالْآلَةَ فِيهِ عِنْدَهُمْ لَيْسَ بِمَمْنُوعٍ فِي الْحَقِيقَةِ مِنَ الْفَعْلِ ، لِأَنَّ الْمَنْعَ الْحَقِيقِيَّ
[١٢١] هُوَ ضِيءُ مَقْدُورِ الْقَادِرِ . وَعَدَمُ الْعِلْمِ وَالْآلَةُ لَيْسَ بِضِدٍّ لِمَقْدُورِهِ .

عَلَى أَنَّ هَذَا قَوْلٌ لَا يَأْتُرُ قَائِلُهُ أَنْ يَكُونَ الْعَاجِزُ قَادِرًا عَلَى الْفَعْلِ ، وَكَذَلِكَ الْعَرَضُ
وَالْمَيْتُ ، غَيْرَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَحِيلُ مِنْهُ الْفِعْلُ لِضَرْبٍ مِنَ الْمَنْعِ وَمَا جَرَى مَجْرَى
الْمَنْعِ .

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، فَسَدَ الْقَوْلُ بِأَنَّ مِنَ الْقَادِرِينَ مَنَّا وَمِنْ غَيْرِنَا مَنْ لَا يَصْحُ مِنْهُ
الْفِعْلُ بَوَاجِهِ يَحِيلُهُ وَفَسَدَ بِذَلِكَ قَوْلُهُمْ أَنَّ كُلَّ مُتَكَلِّمٍ نَاطِقٍ قَادِرٍ عَلَى التَّصَرُّفِ فِي
جَمِيعِ ضُرُوبِ الْكَلَامِ وَالْبَلَاغَاتِ ، غَيْرَ أَنَّ ذَلِكَ مُتَعَذِّرٌ مِنْهُمْ لِقُدْرَةِ الْعِلْمِ بِذَلِكَ .

وَقَدْ بَيَّنَّا أَيْضًا فَسَادَ دَعْوَاهُمْ أَنَّ الْقَدِيمَ ، سَبْحَانَهُ ، لَمْ يَزَلْ قَادِرًا عَلَى أَنْ يَكُونَ لَمْ
يَزَلْ فَاعِلًا وَأَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ فِي الْقَدَمِ وَاقِعًا وَإِنْ أَسْتَحَالَ ، وَأَنَّ الْكَائِنَ يَبْغِدَادَ قَادِرٌ
عَلَى فِعْلِ الْكَوْنِ بِالْبَصْرَةِ وَإِنْ أَسْتَحَالَ مِنْهُ فِعْلُ الْكَوْنِ بِالْبَصْرَةِ وَهُوَ بِبَغْدَادَ ، وَأَنَّ

القادر على الفعل يُقَدِّرُ بقدرته تلك على أن يُفَعِّلَ بها في الثالث والرابع والعاشر وإن استحال أن يُفَعِّلَ بها' [١٢١ب] في الثالث ما مِنْ حَقِّهِ أن يَفْعَلَ بها في العاشر ، وأنَّ الْمُقَدِّرَ المربوطَ قادرٌ على البُطْشِ والمَشْيِ ، وإن تَعَدَّرَ ذلك عليه . كلُّ هذِهِ عِنْدَنَا دَعَاوٍ باطلة وموجبة لفسادِ طريقِ العلمِ بالفصلِ بَيْنَ القادرِ ومَنْ ليسَ بقادرٍ ، وما أَدَّى إلى ذلك ، فباطلٌ بآتِفائِي ؛ فَبَطُلَ ما قالُوهُ .

على أنَّ هَذَا قولٌ يبطُلُ كَوْنَ القرآنِ معجزًا على أوضاعِهِمُ الفاسدةِ ، لأنَّ الصِّرَافَةَ عِنْدَهُم عن الإتيانِ بِمِثْلِهِ ، وإذا لم يَكُنْ رَفْعُ القدرةِ على ذلك ، وإنَّما هي صِرَافَةٌ عن العلمِ به . وهم أيضًا قادِرُونَ على فِعْلِ العلمِ بذلكِ واكتسابِهِ والتوصُّلِ إليه وتَعَرُّفِ الطريقةِ فيه ، كما أنَّ مَنْ ليسَ بشاعرٍ ولا خطيبٍ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ والمُتَكَلِّمِينَ بها يَصْخُ مِنْهُ قولُ الشعرِ ونظمُهُ إذا فَكَّرَ في ذلك وأَخَذَ نَفْسَهُ به وبطريقِ يَعْرِفُ نَظْمَهُ .

وإذا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، فما تُنكَرُ القَدْرِيَّةُ أن لا يَكُونَ أَنْصَرَفَتْ أَهْلُ اللُّغَةِ عن معارَضَتِهِ وفِعْلِ مِثْلِهِ مع قدرتهم على ذلكِ هو لِأَجْلِ أَنَّ اللَّهَ ، تعالى ، صَرَّفَهُمْ عن فِعْلِ الْعِلْمِ بذلكِ والتَّوَصُّلِ إليه والبحثِ عن طريقِهِ وإطالةِ الْفِكْرِ فيه ، بل هم أَنْصَرَفُوا عن ذلكِ ، لِضَجَرِهِم بِالْفِكْرِ فيه وثِقَلِ ذلكِ عَلَيْهِمْ [١٢٢أ] واعتقادِهِمْ طُولَ الْمُدَّةِ التي يُحْتَاجُ إليها في الْفِكْرِ فيه والتَّعَقُّلِ له والتَّوَصُّلِ والتَّسَبُّبِ إلى معرفَتِهِ ، ورَأَوْا أَنَّ مُنَاجَزَتَهُ بِالْحَرْبِ أَنْجَعُ وَأَحْسَمُ لِلْمَادَّةِ وَأَقْصَرُ الْأَزْمَنَةِ في إبطالِ أَمْرِه ، فيكونونَ هم المعترضينَ والمنصرفينَ عن ذلكِ بغيرِ شيءٍ ولا سببٍ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ ، تعالى ، صَرَّفَهُمْ به عن فِعْلِهِ ما يُقَدِّرُونَ عليه مِنْ معارَضَةِ القرآنِ وقَصْدِ بفعلي تلكِ الصِّرَافَةِ فيهم تصديقِ الرُّسُلِ وجعلِ ما أَتَى به معجزًا .

وإذا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بَطُلَ ما يَهْدُونَ به مِنْ أَنَّ الصِّرَافَةَ مِنْ قِبَلِهِ ، تعالى ، هي

المقتضية لِقْضْدِهِ جعل القرآن معجزًا وتصديق الرسول به .

وليس لهم أن يقولوا : لا بُدَّ أن يكون في قدرته فعل ما ينصرفون به عن فعل المعارضة التي يَقْدِرُونَ عليها ، لأجل أن الصَّارِفَ عن الفعل والدَّاعِي إليه ليس يكون صادقًا وداعيًا لجنسه ، وإنما يكون كذلك لا تَفْقَاقِي كونه في المعلوم داعيًا وصارفًا . وكما قالوا : إنه ليس في المقدور فعل لُطْفٍ يُؤْمِنُ الكفَّارُ عنده ، وإن قدر على جميع أجناس الأفعال والتي ليس فيها ما قد اتَّفَقَ كونه لطفًا في فعل الإيمان . وكما قالوا : إنه ليس في العقل ما يقتضي كونه قادرًا على فعل لُطْفٍ في الكفر والفساد يختار ذلك عنده ، وإنما عُلِمَ ذلك بالسَّمْعِ والإجماع . وقوله : [١٢٢ب] ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ﴾ [٤٢ الشورى ٢٧] ، وقوله : ﴿وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوبِئَهُمْ سُقُفًا مِنْ فضةٍ وَمَتَاعٍ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ﴾ [٤٣ الزخرف ٣٣] ، وأمثال ذلك من الأخبار دُونَ قضيَّةِ العقل .

فما يُنكرون أيضًا أن لا يكون في قدرته فعل صارفٍ لهم عن ما يقدرُونَ عليه من مُعَارَضَةِ القرآن ، إذ ليس هو صارفًا لجنسه ، وإن لم يُوجب ذلك رَفْعَ قدرته على إحداث بعض الأجناس .

وإذا كان ذلك كذلك ، لم يَكُنْ لهم طريق إلى العلم بأنه هو ، تعالى ، الصَّارِفُ لهم عن فعل ما يقدرُونَ عليه من ذلك ، حتَّى تكون تلك الصِّرَافَةُ دلالةً مِنْ قِبَلِهِ ، تعالى ، وشهادةً بصَدَقِ الرسول أو جارية مَجْرَى الشهادة له بذلك دُونَ أن يكونوا هم المنصرفين بصوارف من أفعالهم واختياراتهم .

فإن قالوا : لا بُدَّ أن يكون ، تعالى ، قادرًا على أن يخلق فيهم جنس الإرادة للانصراف عن معارضة القرآن وجنس الدَّوَاعِي إلى ترك ذلك ونفس الإرادة

للاصْرافِ عن فِعْلِ العِلْمِ بنظْمِهِ ونفس الدَّواعي إلى تَرْكِ فِعْلِ العِلْمِ بنظْمِهِ وطريق بلاغته ؛ فَوَجِبَ بِذَلِكَ صِحَّةُ ما قُلْنَاهُ .

يقالُ لهم : إذا اضْطَرَرُّمُ إلى إرادةِ فِعْلٍ ما يَصْرِفُ عن العِلْمِ بِمِثْلِ نَظْمِ الْقُرْآنِ وبِلاغَتِهِ إلى الدَّاعي لِلانْصِرَافِ عن فِعْلِ العِلْمِ بِذَلِكَ ، لم تَكُنْ اخْتِيَارَهُمْ وإِرَادَتَهُمْ مُطْلَقَةً في تَرْكِ الشَّيْءِ وَفِعْلِهِ ، [١٢٣] وَخَرَجُوا بِذَلِكَ عن كَوْنِهِمْ على صِفَةِ الْمُكَلَّفِينَ .

على أَنَّهُ لو لم يُخْرِجْهُمْ اضْطِرَارُهُ ، تعالى ، لهم إرادةِ فِعْلٍ ما يَصْرِفُ عن العِلْمِ بنَظْمِ الْقُرْآنِ والدَّاعي إلى ذَلِكَ ، لم يَكُنْ في أَيْدِيهِمْ دَلِيلٌ على أَنَّهُ ، تعالى ، قد اضْطَرَّعُهم إلى فِعْلِ إرادةِ لِالصَّارِفِ عن فِعْلِ العِلْمِ بنَظْمِ مِثْلِ الْقُرْآنِ وبِلاغَتِهِ والدَّاعي إلى ذَلِكَ وجَعَلَ هَذِهِ الإِرادةَ والدَّاعي دَلِيلًا على إعْجَازِ الْقُرْآنِ ، لَأَنَّهُمْ قَادِرُونَ على أَنْ يَفْعَلُوا مِنْ الإِرادةِ والدَّاعي إلى فِعْلٍ ما يَصْرِفُهم عن العِلْمِ بِذَلِكَ ، فيَكُونُ ما يَقَعُ مِنْهُمْ مِنَ الإِرادةِ لِذَلِكَ والدَّاعي إِلَيْهِ مِنْ جَنْسٍ ما يَفْعَلُهُ فِيهِمْ وَيَضْطَرُّهُمْ إِلَيْهِ ؛ فَمِنْ أَيْنَ لَهُمْ أَنَّهُ هُوَ ، تعالى ، الْفَاعِلُ لِلإِرادةِ لِذَلِكَ الدَّاعي ، والدَّاعي إِلَيْهِ دُونَهُمْ ؟ فلا يَجْدُونَ في ذَلِكَ مُتَعَلِّقًا .

ومِمَّا يَدُلُّ على بُطْلَانِ قَوْلِهِمْ أَنَّهُ يَضْطَرُّهم إلى الإِرادةِ لِفِعْلِ ما يَصْرِفُ عن فِعْلِ مِثْلِ الْقُرْآنِ والدَّاعي إلى ذَلِكَ أَنَّ الْعِلْمَ بنَظْمِ الْقُرْآنِ حَسَنٌ ، لو حَصَلَ مِنْ فِعْلِهِمْ ، وفِعْلُ ما يَصْرِفُ عن الْحَسَنِ قَبِيحٌ على أَوْضَاعِهِمْ . وَكَذَلِكَ فِعْلُ الإِرادةِ [١٢٣ب] لِمَا يَصْرِفُ عن الْحَسَنِ قَبِيحٌ وَمِثَابَةُ فِعْلِ الْكَرَاهَةِ عن فِعْلِ الْحَسَنِ وَالنَّهْيِ عَنْهُ . وَاللَّهُ ، سُبْحَانَهُ ، لا يَصْحُحُ عِنْدَهُمْ أَنْ يَقْعَلَ الْقَبِيحُ ؛ فَاسْتَحَالَ على هَذَا أَنْ يَقْعَلَ الصَّارِفُ عن فِعْلِ الْحَسَنِ والدَّاعي إِلَيْهِ .

ولو جاز لقائل أن يقول : إنَّ فِعْلَ الإرَادَةِ لِلصَّارِفِ عَنْ ذَلِكَ وَالذَّاعِي إِلَيْهِ لَيْسَ بِقَبِيحٍ ، لَجَازٍ لآخر أن يقول : إنَّ فِعْلَ الكَرَاهَةِ لِكُلِّ حَسَنٍ وَالنَّهْيِ عَنْهُ لَيْسَ بِقَبِيحٍ وَإِرَادَةُ الْقَبِيحِ وَفِعْلُ الذَّاعِي إِلَيْهِ وَالْأَمْرُ بِهِ لَيْسَ بِقَبِيحٍ .

وَإِذَا قَسَدَ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ ، وَجَبَ لَا مُحَالَاةَ أَنْ يَكُونَ فِعْلُ الإرَادَةِ وَالذَّاعِي إِلَيْهِ الْإِنْصِرَافُ عَنْ فِعْلِ الْإِنْصِرَافِ عَنْ فِعْلِ الْعِلْمِ بِنَظْمِ مِثْلِ الْقُرْآنِ فَيُحْيِي لِكُونِ الْعِلْمِ بِذَلِكَ حَسَنًا وَفَضْلُهُ مُتَّفَقًا عَلَيْهَا .

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، قَسَدَ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ بِأَنَّ جِهَةَ كَوْنِ الْقُرْآنِ مُعْجَزًا فِعْلُ اللَّهِ ، سُبْحَانَهُ ، فِيهِمُ الصِّرَافَةُ عَنْهُ ، وَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ جِهَةُ كَوْنِهِ مُعْجَزًا رَفَعَهُ ، تَعَالَى ، قُدْرَتُهُمْ عَلَى ذَلِكَ وَمَنْعُهُمْ مِنْهَا عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ .

فصل

فإن قال من القدرة قائل : فأنتم ، إذا زعمتم أن القدرة على الفعل موجبة له وأن العبد لا يحدث الكلام ولا غيره من الأفعال ، وإنما يكتسب ذلك ، متى أقدر عليه ؛ فما الذي يؤمنكم من أن تكون العبارة من كلام الله ، تعالى ، الذي يذهبون إلى قديمه من كلام الرسول ، صلى الله عليه ، وكسب له بأن خلق فيه وأقدر عليه وأن لا يصح تحدي العرب بالإتيان بمثله ، إذا لم يخلق فيهم ولم يكونوا قادرين [١٢٤] عليه ، وأن يكون حال النبي وحالهم سواء وأن لا يكونوا محجوجين بتعذر مثل القرآن عليهم لأجل أنه لم يخلق ذلك فيهم ولا أقدرهم عليه ؟

يقال له : هذا بُعد منكم وما قلتموه غير لازم ، لأن جهة كون القرآن معجزا كونه خارقا لعادتهم ، لأنها لم تجر بخلق مثله فيهم وإقذارهم عليه ؛ فإذا خلقه في بعضهم وأقدره عليه دونهم ، كان ذلك آية له عظيمة لتخصيصه له بما منعه من مثله . وإذا أوجده هو ، تعالى ، وأنزله على نبيه ، عليه السلام ، كان أيضا ظهوره من قبلة محتذيا لما لقنه جبريل وأبتدأ ، سبحانه ، به آية ، لكونه خارقا في البلاغة لعادتهم . ولولا أن الرسول ، عليه السلام ، قد أخبر عن الله ، سبحانه ، بأنه أنزله عليه وأنه ليس من قبلة ، وقوله ، تعالى : ﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ۝ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴾ [٢٦ الشعراء ١٩٣-١٩٤] وقوله : ﴿ وَفَرَأَانَا فَرَاقِنَا يُتَفَرَّأَهُ ۝ عَلَى النَّاسِ عَلَى مَكْثٍ ﴾ [١٧ الإسراء ١٠٦] وقوله : ﴿ عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى ۝ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى ﴾ [٥٣ النجم ٥-٦] وقوله : ﴿ لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتُجَازِلَ بِهِ ﴾ [٧٥ القيامة ١٦] وقوله : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [١٥ الحجر ٩] وقوله : ﴿ قُلْ لِّبِنِ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ﴾ [١٧ الإسراء ٨٨] ، فكيف يجوز مع هذا أن يكون من كلام النبي أو غيره من الإنس ؟ في أمثال هذه الأخبار .

ولولاها لأَجَزْنَا خُلُقَ مثل هذه العبارة في النبي وإقداره عليها ومنعهم من القدرة على مثله ، ولم يُخْرِجْ بذلك عن كونه [١٢٤ب] آية له ، لأَجَلِ أَنَّهُمْ غَيْرُ قَادِرِينَ عَلَى مِثْلِهِ . ولو كَانَ مَا قَالُوهُ وَاجِبًا ، لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ إِحْيَاءُ الْمَوْتَى وَخُلُقُ الْأَجْسَامِ عِنْدَ آدِعَاءِ الرُّسُولِ ذَلِكَ آيَةٌ لَهُ وَتَحْدِيثُهُ بِهِ لَيْسَ بِمُعْجَزٍ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَقْدُورَاتِ الْعِبَادِ وَلَا مِمَّا يَصِحُّ كَوْنُهُ مَقْدُورًا لَهُمْ ، وَلَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَقُولُوا : إِنَّمَا لَا نَفْعُ ذَلِكَ ، لِأَنَّا غَيْرُ قَادِرِينَ عَلَيْهِ ، وَإِنَّهُ مِنْ فَعْلِ اللَّهِ ، عَزَّ وَجَلَّ . وَهَذَا بُعْدٌ وَغَاوَةٌ مِنَ الْمُعْتَرِضِ بِهِ .

وكَذَلِكَ فَقَدْ كَانَ يَجِبُ عَلَى هَذَا أَنْ لَا يَكُونَ حَمْلُ النَّبِيِّ الْجِبَالِ الرَّؤَاسِيَّ وَطَفْرُ الْبَحَارِ وَالصَّعُودُ إِلَى السَّمَاءِ آيَةً لَهُ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا اكْتَسَبَ ذَلِكَ بِأَنْ خُلِقَ فِيهِ وَأُقْدِرَ عَلَيْهِ .

فَإِذَا قَالَ لَهُمْ : أَتُنْتَوِ بِمِثْلَةٍ ! قَالُوا : لَا يَصِحُّ التَّحْدِيثُ بِذَلِكَ ، لِأَنَّا لَمْ نُقْدِرْ عَلَيْهِ وَلَمْ يُخْلَقْ فِيْنَا .

وَهَذَا بَاطِلٌ بِاتِّفَاقٍ ، لِأَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يُخْلَقْ فِيهِمْ وَلَمْ يُقْدَرُوا عَلَيْهِ أَوْ لَمْ يُقْدَرُوا عَلَيْهِ فَقَطْ عَلَى أَصُولِهِمْ دُونَ ذِكْرِ خَلْقِهِ ، فَإِنَّهُ لَا يُخْرِجُ فَعْلَ النَّبِيِّ لَهُ عَنْ كَوْنِهِ مُعْجَزًا ، لِكَوْنِهِ خَارِقًا لِلْعَادَةِ ، وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا يَفْعَلُهُ بَزِيَادَةِ قُدْرَةِ لَمْ يُخْلَقْ فِيهِمْ مِثْلُهَا . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بَانَ سَقُوطُ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ بِغَيْرِ طَرِيقٍ .

فصل

وَأَعْلَشُوا ، وَفَقَّكُمْ اللَّهُ ، أَنَّ الْوَاجِبَ مَعَ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْمَعْجَزَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ شَهَادَةً مِنْ قِبَلِ اللَّهِ ، عَزَّ وَجَلَّ ، بِصَدَقِ الرُّسُولِ مِنَ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ لَوْ خُصَّ النَّبِيُّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، بِالْقُدْرَةِ عَلَى التَّكَلُّمِ بِمِثْلِ الْقُرْآنِ وَمُنِيعُوا مِنْ ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ نَفْسَ الْقُرْآنِ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ كَسْبِ النَّبِيِّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، لِأَنَّهُ لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ [١٢٥] بِإِيجَادٍ مِثْلِ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ فِي نَظْمِهَا وَبَلَاغَتِهَا ، وَوَجِبَ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ الْإِعْجَازَ أَيْضًا إِقْدَارُهُ عَلَى ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ لَمْ تَجْرِ عَادَةُ الْإِقْدَارِ عَلَى اكْتِسَابِ مِثْلِهِ أَبَدًا .

فَإِنْ قِيلَ : فَيَجِبُ عَلَى هَذَا أَنْ يَقُولُوا : إِنَّهُ لَوْ أُقْدِرَ النَّبِيُّ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، عَلَى طَفْرِ الْبَحَارِ وَالصُّعُودِ إِلَى السَّمَاءِ أَنْ يَكُونَ نَفْسُ طَفَرِهِ وَصُعُودِهِ إِلَى السَّمَاءِ مُعْجَزًا ، وَأَنَّ نَفْسَ إِقْدَارِهِ عَلَى ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ خَرْقِ الْعَادَةِ مُعْجَزٌ .

قِيلَ لَهُ : لَا يَمْتَنِعُ الْقَوْلُ بِذَلِكَ ، وَإِنَّمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَحْرِيكُ النَّبِيِّ لِيَدِهِ وَمَشِيهِ الْمَعْتَادِ مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ مُعْجَزًا ، إِذَا أُقْدِرَ عَلَيْهِ وَمُنِيعُوا مِنْهُ ، لِأَنَّ إِقْدَارَهُ عَلَيْهِ مُعْتَادٌ ، وَإِنَّمَا مَنَعَهُمْ مِنْهُ هُوَ الْخَارِقُ لِلْعَادَةِ ؛ فَأَمَّا خَلْقُ الصُّعُودِ إِلَى السَّمَاءِ وَطَفْرِ الْبَحْرِ ، فَإِنَّهُ نَفْسُهُ خَرَقَ لِلْعَادَةِ ، وَإِنْ كَانَ كَسْبًا لِلنَّبِيِّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ . وَمَتَابَعَةُ خَلْقِ الْقُدْرِ عَلَى اكْتِسَابِ ذَلِكَ خَرَقَ لِلْعَادَةِ .

وَمَتَى قِيلَ : إِنَّ الْإِعْجَازَ فِي مِثْلِ هَذَا مِنْهُمْ مِنَ الْقُدْرَةِ عَلَى مِثْلِ الْقُرْآنِ ، خَرَجَ نَفْسُ الْقُرْآنِ عَنْ كَوْنِهِ مُعْجَزًا وَصَارَ الْإِعْجَازُ مِنْهُمْ مِنْ ذَلِكَ ؛ فَيَجِبُ تَرْتِيبُ الْجَوَابِ عَنْ هَذَا الْفَصْلِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْقَوْلَيْنِ ، لِئَلَّا يَخْتَلِطَ الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ .

وَيُقَالُ أَيْضًا لِلْقُدْرَةِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ مَعَارِضَةَ الْقُرْآنِ بِمِثْلِهِ وَمَا هُوَ أَشْرَفُ مِنْ لَفْظِهِ وَأَحْسَنُ مَعْنَى وَنَظْمًا كَانَتْ مُسَكَّنَةً لِلْعَرَبِ ، وَإِنَّمَا صُرِفُوا عَنْ ذَلِكَ : مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ

يكونوا إنما لم يُعَارِضُوهُ ، لأنهم أنصرفوا عنه بصوارف من أفعالهم واختياراتهم ، لا لشيء [١٢٥ب] فَعَلَهُ اللهُ ، عَزَّ وَجَلَّ ، فيهم على ما بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ ؟ فلا يجدون من ذلك مَخْرَجًا .

فإن قالوا : إنما صَرَفَهُمُ اللهُ بَعْدَ عن معارَضَتِهِ بخلق الشهوة فيهم لِقَوْلِ الشعرِ والخطابة والنثر والحرب والصيد والمتاجر والصنائع والحرف ، وَعَلَبَةُ الشهوة للشيء تدعو إلى فِعْلِهِ وَتَصْرِفُ عن فِعْلِ ضِدِّهِ وتركه .

قيل لهم : إنَّ الشهوة للشيء ، وإن دَعَتْ إلى فِعْلِهِ ، فإنَّها غير موجبة لإيقاعه ولا لِفِعْلِهِ بدلًا من تركه ، بل الدَّوَاعِي والإرادات مع الشهوة للشيء مطلقة فيه وفي تركه . ولذلك يُنْصَرَفُ مُشْتَهِي الطعام والشراب عن الأكل والشرب ، إذا لم يَكُنْ مُكْرَمًا وكانت دَوَاعِيهِ وإراداتِهِ مطلقة ، وأن يَحْتَارَ ترك ما تدعو الدواعي إليه .

وإذا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، لم يَكُنْ فِعْلُ الشهوة لترك المعارضة موجبةً لجنسها ترك المعارضة .

وإذا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، فما أنكرتم أن لا يكون ما خُلِقَ فيهم من الشهوات لِضِدِّ المعارضة وتركها موجبًا لانصرافهم عنها ؟ بل ما أنكرتم أن يكونوا ، إنما أنصرفوا من تلقاء نفوسهم لغير صارفٍ ومُسْتَبِ من قِبَلِهِ ، تعالى ؟

ومتى لم يَكُنْ مع هذا القول أن يكون قد فَعَلَ فيهم معنى صَرَفَهُمْ وَقَصَدَ بفعله إلى كون القرآن معجزًا ، بطلَ كونه حجةً للرسول ، ولم يَأْمَنْ قائل ذلك أن يكونوا إنما أنصرفوا عن المعارضة مع إمكانها ، لا لشيء من قِبَلِ اللهِ ، تعالى . ولا خلاص من ذلك .

١ تدعو : ندعوا ، الأصل .

٢ تدعو : ندعوا ، الأصل .

[١٢٦] يقال لهم أيضا : كيف يجوز أن يقال : إن الله ، تعالى ، صرّفهم بشهوات ودّوا وإرادات عن معارضة القرآن مع قول كافة الأمة : إن دّوا عيهم كانت متوقّرة على معارضته وتكذيبه وإبطال أمره مع طول التّخدي والتّفريع ؟ وأنهم كانوا يَظَلُّونَ وَيَتَوَصَّلُونَ بكلِّ مُمكنٍ إلى فضِّ جمعيه وإخماد أمره ، وأنهم كانوا أشدّ الناس حِرْصًا على معارضته ، لو كانت مُمكنة ومُتأتية لهم .

الكلُّ مِنَ الْأُمَّةِ يَسْتَدِلُّ بهذه النكته على أنّهم ، إنّما أنصرفتوا عن المعارضة وعدّلوا عنها إلى الحرب وغير ذلك لإيائهم مِنَ القدرة على ذلك والتّمكن منه ، وأنّه مُتَنَبِّعٌ ومُتَعَدِّرٌ عليهم . ولولا علمهم بذلك مِنْ حَالِ القرآن ، ما أنصرفتوا عن المعارضة ولا عدّلوا عنها إلى حرب أو غيره مع علمهم بأنّها أوضّح الأمور في كسْرِ حُجَّتِهِ وإبطال أمره ؛ فكيف يكون الحريصُ على الشيء والمُتَوَقِّرُ الدّواعي على فعله لِيَتَخَلَّصَ بِهِ مِنَ الدُّلَالِ وَالْقَهْرِ وَالْغَلْبَةِ وَالْعَارِ وَالتَّعْبُدِ وَتَحْمِلِ فِعْلِ التَّكْلِيفِ والعبادات وكونه رعيّة تَبَعًا وهو راعٍ مُتَبَوِّعٍ منصرف الهمة وحاله هذه عن المعارضة مع التّمكن منها ؟

وإنّما يقال : إنّهُ مُنْصَرَفٌ عنها ، لا على مَعْنَى أَنْصَرَفَ الْإِنْسَانُ عَنْ التُّطْقِ إِلَى السُّكُوتِ وَعَنِ الْقِيَامِ إِلَى الْقُعُودِ وَعَنِ الْحَرَكَةِ إِلَى السُّكُونِ ، مع صِحّة ذلك منه وعلمه [١٢٦ب] بأنّه ممّا في وُسْعِهِ ، إذا زامَهُ وما قد جَرَبَ الْعَادَةُ بِتَمَكُّنِهِ مِنْهُ ، إذا حاوله ، لأنّ العربَ لَمْ يَكُنْ فِي وُسْعِهَا مَعَارِضَةُ الْقُرْآنِ بِمِثْلِهِ أَوْ بِمَا يُقَارِبُهُ .

وإنّما يقال : أنصرفت عنه بِمَعْنَى أَنَّهَا لَمْ تَتَعَرَّضْ لَهُ وَلَمْ تُحَاوِلْهُ وَتَرُومُهُ عِلْمًا مِنْهَا بِتَعَدُّهِ عَلَيْهَا . كما يقال فِيمَنْ لَا يُمَكِّنُهُ الْإِنْفَاقُ وَالْإِتْسَاعُ وَالتَّمَتُّعُ بِاللَّذَاتِ : هو مُنْصَرَفٌ عَنْ ذَلِكَ . يُرَادُ أَنَّهُ مِمَّنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ وَلَا يَرُومُهُ لِلْعَجْزِ عَنْهُ ،

وكما يقال في المعصوب والزمن ومن لا يطيق الصيام : إِنَّهُ مُنْصَرَفٌ عَنِ الْحَجِّ والصيام . نَغْنِي بِذَلِكَ أَنَّهُ غَيْرُ قَاصِدٍ إِلَيْهِ وَلَا مُحَاوِلٍ لَهُ ، عَلِمًا مِنْهُ بِامْتِنَاعِهِ عَلَيْهِ وَتَعَدُّرِهِ مِنْهُ .

وإذا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، لَمْ يَجْزُ عَلَى التَّحْقِيقِ أَنْ يَقَالَ : إِنَّ قَرِيشًا أَنْصَرَفَتْ عَنْ مَعَارِضَةِ الْقُرْآنِ أَنْصِرَافَ مَنْ لَوْ حَاوَلَهُ ، لَعَلِمَ أَنَّهُ فِي إِمْكَانِهِ وَمِمَّا جَرَتْ عَادَتُهُ بِالْقُدْرَةِ عَلَى مِثْلِهِ ، وَإِنَّمَا يُرَادُ أَنَّهُمْ لَمْ يَزُومُوا ذَلِكَ وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لَهُ لِغَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ . وَهَذَا مُبْطِلٌ لِمَا قَالُوهُ .

فصل

ويقال لهم : إذا جازَ أن يُنصَرِفَ المُنصَرِفُ عن فِعْلِ الشَّيْءِ لا اختيارِهِ الانصَرافَ عنه مع القدرة عليه لو رآه وجريان عادته بِفِعْلِهِ وَالتَّامُّنُ منه وِجَارَ أن يُنصَرِفَ عنه تارةً لكونه عالِمًا بِتَعَدُّهِ عليه وأَمْتِناعِهِ منه ، وأَنَّهُ مِمَّا لَمْ تَجِرْ له عادةً بِالتَّامُّنِ مِنْ مِثْلِهِ ؛ فَمِنْ أَيْنَ لَكُمْ أَنَّهُمْ أَنْصَرَفُوا عن المَعَارِضَةِ أَنْصَرَفَ غَيْرَ قَادِرٍ عَلَيْهَا [١٢٧] وَمُتَمَكِّنٍ مِنْهَا دُونَ أن يَكُونَ أَنْصَرَفَ مَنْ يَغْلُمُ تَعَدُّرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَكونه مَمْتَنًّا مِنْهُ ؟

فإن قالوا : إِنَّمَا قُلْنَا هَذَا لِأَجْلِ أَنَّ القدرةَ على طَرِيقَةٍ مِنَ التَّطْقِي والكَلَامِ قدرة على طَرِيقَةٍ وعلى ضَرْوبِ التَّطْقِي ؛ فَقَدْ مَرَّ مِنْ بَعْضِ هَذَا الْقَوْلِ وَذَكَرَ الْخِلَافَ فِيهِ مَا يُغْنِي عن رَدِّهِ .

ويقال لهم : فَقَدْ كَانَ يَجِبُ على قَوْلِكُمْ هَذَا أن يُسَارِعُوا إلى ما يَقْدِرُونَ عليه مِنَ المَعَارِضَاتِ له ، مع عِلْمِهِمْ بِأَنَّهُمْ إِنْ عَارِضُوهُ ، أَنْبَطَلُوا مَعْجَزَتُهُ وَكَذَّبُوهُ فِي تِلَاوَةِ قَوْلِهِ : ﴿لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ [١٧ الإسراء ٨٨] ، لِأَنَّ الْعَادَةَ مَوْضُوعَةٌ على أَنَّ الْعَالَمَ بِكَوْنِهِ قَادِرًا على مَعَارِضَةِ مُتَخَذِيهِ بِمِثْلِ ما يَتَخَذِي بِهِ وَيَقْرَعُ بِتَعَدُّرِهِ وَالْعَجْزَ عَنْهُ ، لَا بُدَّ أن تَتَوَفَّرَ هِجَّتُهُ وَدَوَائِعِيهِ على فِعْلِ ما يَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ وَيُنصَرِفَ إلى المِبادَرَةِ إِلَيْهِ لِيُزِيلَ عن نَفْسِهِ الْعَارَ وَالتَّقْرِيعَ بِالْعَجْزِ . هَذَا مَعْلُومٌ لِمَعْرِفَةِ الْعَادَةِ .

فإذا قُلْتُمْ : إِنَّهُمْ عَالِمُونَ بِأَنَّ مَعَارِضَتَهُ مُبْطِلَةٌ لِحُجَّتِهِ ، وَأَنَّهُمْ مع ذَلِكَ مُنصَرِفُونَ عن فِعْلِهَا ، صَرُتْ بِذَلِكَ إلى الْقَوْلِ بِنَقْضِ هَذِهِ الْعَادَةِ الْمُسْتَقَرَّةِ ، لَا لِيُذَلَّ ، سَبْحَانَهُ ، بِهَا على صِدْقِ نَبِيِّ وَلَا على شَيْءٍ له بِذَلِكَ تَعَلُّقٌ . وَلَا وَجْهَ لِتَصْدِيقِكُمْ على دَعْوَى نَقْضِ هَذِهِ الْعَادَةِ وَلَا دَلِيلَ عَلَيْهِ . وَإِذَا صِرْتُمْ فِي هَذِهِ الدَّعْوَى إلى مَخَالَفَةِ الْمَعْلُومِ بِضُرُورَاتِ الْعُقُولِ وَالْعَادَاتِ ، وَجَبَ إِبْطَالُ قَوْلِكُمْ وَرَدَّ دَعْوَانَكُمْ .

هَذَا عَلَى أَنَّنَا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْأَمْرَ بِالضَّيْدِ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ وَأَنَّ دَوَاعِيَ الْعَرَبِ كَانَتْ مُتَوَقِّفَةً
 عَلَى [١٢٧ب] مَعَارِضِ الْقُرْآنِ وَهَمَمَهُمْ مَنْصَرِفَةٌ إِلَى ذَلِكَ ، وَلَكِنَّهُمْ عَذَّلُوا عَنْ
 رُؤْمِ ذَلِكَ لِيَعْلَمِيهِمْ بِتَعَذُّرِهِ عَلَيْهِمْ . وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الْأَوَّلَى ، لِأَنَّهُ مُوَافِقٌ لِلْمَعْلُومِ
 بِضُرُورَاتِ الْعَادَةِ وَالْعَقُولِ . وَسَقَطَ بِذَلِكَ مَا قَالُوهُ .

فصل

وَأَعْلَمُوا ، أَحَسَّنَ اللَّهُ تَوْفِيقَكُمْ ، أَنَّهُ لَمَّا ضَاقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِمْ فِي هَذَا الْبَابِ وَفِي التَّعْوِيلِ عَلَى الصِّرَافَةِ ، قَالَ بَعْضُ مُتَأَجِّرِيهِمْ : إِنَّ الْأَمْرَ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا قُلْنَا مِنْ أَنَّ الْعَرَبَ إِنَّمَا أَنْصَرَفَتْ عَنْ مَعَارِضَةِ الْقُرْآنِ لِإِعْلَامِهَا بِتَعَدُّرِ ذَلِكَ عَلَيْهَا ، وَأَنَّهُ لَيْسَ فِي إِمكَانِهَا فِعْلُ مِثْلِهِ فِي قَدْرِ بِلَاغِيهِ . وَلَوْ قَدَرُوا عَلَى ذَلِكَ ، لَسَارَعُوا إِلَيْهِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ .

وهذا الإذعانُ منهم ، وإن كانَ موافقاً لِجُمْلَةِ قولِ المسلمين في إعجازِ القرآنِ وكونه خارقاً لعادةِ العربِ بِفَضْلِ بِلَاغِيهِ ، فَإِنَّهُ نَاقِضٌ لِأَصُولِهِمْ وَالْقَوْلِ بِأَنَّ الْقَادِرَ عَلَى الْكَلَامِ بِالْعَرَبِيَّةِ يَقْدِرُ بِنَفْسِ تِلْكَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْكَلَامِ بِالْفَارْسِيَّةِ ، وَإِنَّمَا يَتَعَدَّرُ ذَلِكَ عَلَيْهِ لِقُدْرِ عِلْمِهِ بِتَرْتِيبِهِ وَبَطْرِيقِ التَّكَلُّمِ بِهِ ، وَأَنَّ الْقَادِرَ عَلَى النَّثْرِ يَقْدِرُ أَنْ يَجْعَلَهُ بِتِلْكَ الْقُدْرَةِ شِعْراً وَخُطَابَةً وَنِظْماً ، وَإِنَّمَا يَتَعَدَّرُ عَلَيْهِ جَعْلُهُ كَذَلِكَ لِقُدْرِ الْعِلْمِ بِهِ .

وَلَا بُدَّ عِنْدَهُمْ مَعَ مَذْهَبِهِمْ فِي أَحْكَامِ الْقُدْرَةِ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْقَادِرُ عَلَى اللَّفْظِ [١٢٨] السَّخِيفِ الضَّعِيفِ قَادِراً عَلَى الْجَزْلِ الشَّرِيفِ بَدَلاً مِنْهُ بِتِلْكَ الْقُدْرَةِ . وَالْقَادِرُ عَلَى التَّكَلُّمِ بِمَا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى حَسَنِ ، قَادِرٌ بِهَا عَلَى مَا لَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ ، بَلْ عَلَى الْقَبِيحِ مِنَ الْمَعْنَى ، وَإِنَّمَا لَا يَأْتِي بِالشَّرِيفِ الْمُنْتَظَمِ لِحُسْنِ الْمَعْنَى ، لِأَجْلِ فَقْدِ عِلْمِهِ بِطَرِيقَةِ الْبِلَاغَةِ وَإِرَادِ الْكَلَامِ عَلَى وَجْهِ ، إِذَا أَوْقَعَهُ عَلَيْهِ ، كَانَ بَلِيقاً مُسْتَحْسَناً .

وَإِنَّمَا خَالَفَتْ هَذِهِ الْفِرْقَةُ الثَّانِيَةَ أَسْلَافَهُمْ مِنْ شُبُوخِ الْقُدْرَةِ فِي هَذَا الْإِطْلَاقِ خَوْفاً مِنَ السَّيْفِ وَإِظْهَارِ مَخَالَفَةِ الْأُمَّةِ وَمُوَافَقَةِ [مُخَالِفِي] الرُّسُولِ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فِي قَوْلِهِمْ : إِنَّ الْعَرَبَ [أَمْتَعُوا] عَنْ مَعَارِضَةِ الْقُرْآنِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى ذَلِكَ وَالتَّمَكُّنِ مِنْهُ

[...] عَدَلُوا عنها لِشُبُهٍ وأسبابٍ دَعَتْهُمْ إلى تركِ المعارضةِ مع القدرةِ عليها .

وهذه هي النكتة التي بها فَازَقَ المسلمونَ مَنْ خَالَفَهُمْ مِنْ سَائِرِ الْكُفَّارِ فِي قَوْلِهِمْ أَنَّ الْقُرْآنَ لَيْسَ بِمُعْجَزٍ ، وَأَنَّ الْعَرَبَ لَمْ تُنْصَرِفْ عَنْ مَعَارِضِهِ عَجْزًا عَنْ ذَلِكَ وَعِلْمًا بِتَعَدُّرِهِ عَلَيْهَا ، فَالْقَائِلُ بِهَذَا مُخَالِفٌ لِلْأُمَّةِ ، وَهُوَ حَقِيقَةُ دِينِ الْقَدَرِيَّةِ .

وَكُلُّ مَنْ خَالَفَهُمْ مِنَ الْأُمَّةِ قَائِلٌ بِأَنَّهُمْ إِنَّمَا عَدَلُوا عَنْ الْمَعَارِضَةِ لِإِلْمِهِمْ بِتَعَدُّرِهَا عَلَيْهِمْ . وَإِلَّا ، فَالْمُسْلِمُونَ وَكُلُّ مُخَالِفٍ لِلْمِلَّةِ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ قَرِيشًا أَنْصَرَفَتْ عَنْ تَعَاطِي مَعَارِضَةِ الْقُرْآنِ ، غَيْرَ أَنَّ مُخَالِفِي الْمِلَّةِ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ أَنْصَرَفُوا عَنْ ذَلِكَ لِأَسْبَابٍ وَدَوَاعٍ أُوجِبَتْ ذَلِكَ مَعَ قَدَرَتِهِمْ [١٢٨ب] عَلَى مِثْلِهِ وَمَا يَزِيدُ عَلَى قَدْرِ بِلَاغَتِهِ .

وَالْمُسْلِمُونَ يَقُولُونَ : لَا بَلْ إِنَّمَا صَرَفَهُمْ عَنْ ذَلِكَ عِلْمُهُمْ بِخَرَفِهِ لِعَادَتِهِمْ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ مِثْلُهُ أَوْ مَا يُقَارِنُهُ فِي قَدَرَتِهِمْ ، فَيَجِبُ ضَبْطُ هَذَا وَالْعِلْمُ^٢ بِأَنَّ الْقَائِلَ بِالصَّرَفَةِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى مِثْلِهِ خَارِجٌ عَنْ دِينِ الْأُمَّةِ .

يتلوه :

فَصَلْ وَمِمَّا يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى فَسَادِ مَذْهَبِ الْقَائِلِ بِذَلِكَ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ مُخَالِفِي الْمِلَّةِ .

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ حَقٌّ حَمِيدٌ . وَصَلَوَاتُهُ عَلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ الطَّاهِرِينَ ؛ وَهُوَ حَسْبُنَا وَنِعْمَ الْوَكِيلُ .

١ انهدامة في الأصل .

٢ والعلم : إضافة في هامش الأصل .

[١٢٩]

الثاني عشر

من كتاب النبوات

من هداية المسترشدين والمقنع في معرفة أصول الدين

تصنيف القاضي الجليل

أبي بكر محمد بن الطيب الأشعري

رضي الله عنه

[١٢٩ب]

بسم الله الرحمن الرحيم

فصل

ومما يدلُّ أيضًا على فسادِ مذهبِ القائلِ بذلك من القدرةِ وغيرهم من مخالفي الملة أنَّه قولٌ يُوجبُ أحدَ أمرينِ باطلينِ باتِّفاقٍ ، لأنَّهم إذا قالوا : إنَّهم عدلوا عن معارضةِ القرآنِ مع العلمِ بالقدرةِ عليه وتحديِّ الرسولِ به وقوله : إنَّكم لا تقدرون على الإتيانِ بمثله . إن أنيتم بذلك ، فلكنتم وكنتم محجوجًا ، لأنَّهم لو لم يعلموا أنَّهم ، إن عارضوه ، كذبوه وأبطلوا معجزته ، أخرجوهُم بذلك عن كمالِ العقلِ ، لأنَّ هذا القولَ معلومٌ بكماله ومما تعلمه العامةُ والنساءُ والصبيانُ ، بل كنتم من المنتقصين على [...] وألا ، فمضيفُ الجاهلِ بذلك إلى العربِ مُخرِجٌ لهم [عن كمال^١] العقلِ .

وقوله : إنَّ دواعيهم أنصرفت عن معارضته مع سماعِ تحديِّه والقدرةِ على ذلك مُضيفٌ إليهم من النقصِ والجهلِ أمرًا عظيمًا ، وهم لا شكَّ أعقلُ ممَّن ينسبُ ذلك إليهم وهم أقربُ إلى ضعفِ النجيزةِ والعقلِ . وقد علِمَ أنَّهم قومٌ ، له خصمٌ ، وأهلُ عقولٍ وافرةٍ وأحلامٍ صادقةٍ ؛ فبطل هذا القولُ .

على أنَّ مدَّعيَ أنصرافِ هممهم عن المعارضةِ مع طولِ التحديِّ والتمكُّنِ من ذلك مدَّعٍ لأمرٍ ، يخرقُ العادةَ في العقلاءِ . وذلك باطلٌ على ما بيَّناه أو أن يقولَ القائلُ بأنَّهم أنصرفوا [١٣٢أ] عن المعارضةِ مع التمكنِ منها والقدرةِ عليها وأعرضوا عن ذلك مع توفرِ دواعيهم على معارضته وحرصهم عليها .

١ انهدامة في الأصل .

٢ انهدامة في الأصل .

وهذا أيضًا في غاية الإحالة ، لأنه قولٌ يُوجبُ اجتماعَ الدَّواعي المتناقضةِ ووجودَ الدَّواعي إلى فِعْلِ الشيء والدَّاعي إلى تركِهِ والحرص على فِعْلِهِ والإعراض عنه . وهذا غاية الإحالة .

فإذا لم يَجْزُ ذلك ، بطل قولُ كلِّ مَنْ قال : إنَّهم أَعْرَضُوا عن المَعَارِضِ للقرآنِ مع القدرةِ على ذلك والتَّمَكُّنِ منه . وهذا واضحٌ ، لا إشكالَ فيه . وبالله التوفيق .

فصل

فإن قال قائلٌ مِنَ القدرةِ : ما أنكرتُم أن تكون آيةُ التَّحْدِي وقوله ، تعالى : ﴿قُلْ لِّمَنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنَّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [١٧ الإسراء ٨٨] دَالَّةٌ على أَنَّهُمْ يُعْرِضُونَ عن ذلك وَيُنْصَرِفُونَ في المعارِضَةِ مع القدرة عليها ، لأنَّه لا يجوزُ في حكمِ اللَّسَانِ أن يُقَالَ في الجماعةِ الممنوعةِ مِنَ فِعْلِ الشيء والعجزة عنه : إِنَّهُمْ لا يَأْتُونَ بما هُم ممنوعُونَ منه وعجزه عنه ولو كان بعضهم لبعضٍ ظهيرًا ، لأنَّ المظاهرةَ معاونةً على الفعلِ المقصودِ ، والعَجَزَةُ عن الفعلِ والممنوعونُ منه لا يصحُّ منهم معاونةٌ ومظاهرةٌ عليه ، وإنَّما يُقَالُ ذلك في القادرين على الفعلِ الذي [١٣٢ب] يتعدَّرُ منهم مع التعاونِ عليه لِفَقْدِ علمٍ به أو سببٍ ، يحتاجونُ إليه في فعله مع القدرة عليه ؛ فهذه الآيةُ دَالَّةٌ على أَنَّهُمْ أَنْصَرَفُوا عن المعارِضَةِ مع القدرة عليها لِفَقْدِ العِلْمِ بطريقةِ بلاغةِ القرآنِ .

يُقَالُ لهم : تعلُّقكم بهذا باطلٌ مِنَ وجوهٍ . أوَّلُها أَنَّهُ يُوجِبُ وَصَفَ القديمِ ، سبحانه ، لهم بالبَلِّ والنَّقْصِ المُخْرِجِ عن كمالِ العقلِ من حيثِ بَيِّنًا أَنَّ كمالَ العقلِ لا يقتضي الانصرافَ عن ذلك مع القدرة عليه ، بل يقتضي تَوْقُرَ الهِمَّةِ على فِعْلِهِ والدَّوَاعِي إليه . وليس يجوزُ أن ينسبهم الله ، تعالى ، إلى الجنونِ مِن قولنا وقولكم ولا أَنَّ ينقضَ بهذه الآيةِ قوله : ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [٤٣ الزخرف ٥٨] ؛ فبطلَ ما تَوَهَّمْتُمْ .

والجوابُ الآخرُ أَنَّهُ إِنْ كان ظاهرُ الكلامِ يقتضي ما وصفتم ، وأنَّ ذلك لا يطلقُ إِلَّا في القادرِ أو مَنْ هو في حكمِ القادرِ ومَنْ يصحُّ منه الفعلُ ، إذا رَأَتْهُ ، دونِ العاجِزِ والممنوعِ ، وَجَبَ الانصرافُ عن هذا الظاهرِ لجميعِ ما ذكرناه مِنَ الأدلَّةِ

على أنهم غير قَادِرِينَ على ذلك . فكأنه قال ، تعالى : إِنَّ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ لَا تَقْدِرُ
على معارضة القرآن وإن تظاهروا على ذلك لكونهم غير قَادِرِينَ عليه . وأراد بقوله :
﴿وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [١٧ الإسراء ٨٨] في إعمال الرأي والتشبيب إلى
ذلك والتَّحْمُلِ فيه وظَنِّهِمْ أنهم [١٣٣] سيقْدِرُونَ على ذلك ، وإن لم تكن هذه
حالهم ؛ فأرادَ المظاهرةَ في المشورة والرأي .

ولسنا ننكر أن يظن جماعة من الإنسي والجنّي عند سماع القرآن مِنَّن لم يتقدّم لهم
علمٌ بالبلاغة ومراتبها وتفاوتها ودرجته بذلك وتَحَقَّقَ له أنهم إن رَأَوْا نظمَ مثل القرآن
وفي قدرِ بلاغته ، تأثّر بذلك ، فيتشاورُونَ عند ذلك ويَرْتَوُونَ ويقولُونَ : يجب أن
تَتَعَمَّلَ لمثلِهِ ونرومُهُ . فإذا سَرَعُوا فيه ، عَلِمُوا تَعَدَّرَ ذلك منهم وأَمْتِنَاعَهُ عليهم ؛
فيكون هذا هو المقصودُ بِذِكْرِ الشُّظَاهَرَةِ والتعاونِ دون ما قالوه .

على أننا لا نسلّم أنه لا يجوز أن يُقَالَ في العَجَزَةِ عن الشيء والممنوعُونَ منه أنهم
لا يأتُونَ به وإن تظاهروا ، بل ذلك مستعملٌ فيَمَن يَتَأَتَّى منه الشيءُ ومَن لا يَتَأَتَّى
منه . وإذا لم نسلّم ما قالوه ، فقد بطلَ أيضًا التعلُّقُ بالآية . ولا حُجَّةَ معهم في
ذلك عن أهْلِ اللغة ؛ فزال ما قالوه .

فصل

ومما يدل على بطلان هذا القول ما ذكرناه من أعراف من أعرَفَ منهم بفضيل بلاغة القرآن وقوله : قد سمعتُ الشعرَ والخطابةَ وليس [١٣٣ب] هو منه في شيء ، وإسلام من أسلمَ لعلمه بتعذره عليه وعلى أمثاله من أهل اللُّغَةِ وِغْدُول البعض منهم إلى الحرب ؛ فكلُّ هذا يدلُّ على ما قلناه .

ولو كان في قدره المتكلم بضرٍ من ضروب الكلام التكلم به على جميع طرائقه ، لبطلت فضيلة الخطيب والشاعر والبلغ على الألكن والعامي .

وفي العلم ببطلان ذلك دليلٌ على صحَّةِ تأتي البلاغة من بعضهم وهو البليغ الفصيح منهم وتعذُّرها على من دونه . ولو كانوا جميعًا قادرين على ذلك ، لا يَبْنُونَ منازلَ الناس في القدرة على التكلم بكلِّ نوعٍ وضرٍ وطريقةٍ من الكلام . وهذا ممَّا قد بيَّنَّا بطلانه بغير وجهٍ وما يُعلمُ خلافه ؛ فسقط ما قالوه .

سؤال

فإن قال قائلٌ منهم : إننا وإن قلنا : إنهم عدلوا عن المعارضة للقرآن مع القدرة عليها وعلمهم بأنهم لو عارضوه ، لأبطلوا حجَّته ، لأنَّ الله ، تعالى ، صرَّفَ هِمَمَهُمْ وهذِهِ حالهم عن المعارضة وخرقَ بذلك العادةَ في الصِرْفَةِ لهم عنها ، ليدلَّ بذلك على صدقِ الرسول ، لأنَّ هذِهِ الصِرْفَةُ قد دَخَلَتْ في بابٍ ما يخرقُ العادةَ .

يقالُ : إذا قيلَ : إنَّ كمالَ العقلِ يُوجبُ توقُّرَ الدَّواعي على فعلِ ذلك ، وَجِبَ أن تكونَ الصِرْفَةُ لهم عنه مخرجةً لهم عن كمالِ العقلِ . وذلك باطلٌ .

على أنَّه قد قيلَ : إنَّه لو ثَبَتَ [١٣٤أ] أنَّهم أنصرفوا عن معارضة القرآن مع القدرة عليه ، لكانتِ الصِرْفَةُ لهم عن ذلك دليلًا على النبوة من حيث صرَفَهُمْ وشَغَلَهُمْ عن

فَعِلْ ما جَرَبَ العادَةُ بفعلهم به ، فيكون ذلك آيَةً له . وفي هذا نظرٌ ، لأنَّهُ لا سبيلَ إلى العلمِ بأنَّ الصِّرفَةَ عن ذلك مِنْ جَهَّتِهِ ، بل لعلَّها مِنْ قِبَلِهِمْ لِجَبِّهِ وَعَوَارِضَ وأسبابٍ ؛ فلا سبيلَ لتحقيقِ ذلك على ما بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ .

وفي الجملة فقد عُلِمَ أَنَّ قَرِيشًا لم يكونوا مُنْصَرِفِي الهممِ عن معارَضَةِ القرآنِ لِمَا بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ بغيرِ وَجْهِ ، بل كانتْ دواعيهم إلى فعلِ ذلك قائمةً ومتوقِّرةً ؛ فوجبَ أَنَّهُمْ إِنَّمَا عَدَّلُوا عنها للعلمِ بأنَّها ليس في قُدْرِهِمْ وإيَّاسِهِمْ وأنقطاعِ آمالِهِمْ مِنْ التَّمَكُّنِ منها ؛ فبطل ما قالوه . وباللهِ التوفيقُ .

فصل

وَأَعْلَمُوا ، أَحْسَنَ اللَّهُ تَوْفِيقَكُمْ ، أَنَّهُ قَدْ كَثُرَ اضْطِرَابُ الْقَدَرِيَّةِ عِنْدَ هَذِهِ الْمَطَالِبَةِ .

يَقَالُ لَهُمْ فِي مَعْنَى الصِّرَافَةِ وَإِعْلَامِهِمْ^١ وَإِقْرَارِهِمْ بِأَنَّ الْقَوْلَ بِهَا ، مُخْرِجٌ لِلْقُرْآنِ عَنْ كَوْنِهِ مُعْجَزًا ؛ فَقَالَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ : إِنَّ الصِّرَافَةَ عَنْ مَعَارِضَةٍ مَا قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ [١٣٤ب] مِنْ الشُّغْلِ لَهُمْ عَنْ ذَلِكَ بِصَرْفِ دَوَاعِيهِمْ إِلَى الْمَعَارِضَةِ وَخُلُقِ الدَّوَاعِي وَالشَّهَوَاتِ لِفِعْلِ تَرْكِهَا وَالْإِهْتِمَامِ بِالْقَوَاطِعِ عَنْهَا مِنْ ضُرُوبِ الْكَلَامِ وَالْمَتَاجِرِ وَالْحُرُوبِ وَالْقَنْصِ وَحَبِّ الصَّيْدِ وَأَمْثَالِ ذَلِكَ . وَقَدْ بَيَّنَّا فُسَادَ الْقَوْلِ بِهَذَا فِيمَا سَلَفَ بِغَيْرِ وَجْهِ .

وَأَنَّ أَوَّلَ^٢ مَا فِيهِ أَنَّهُ قَوْلٌ مُخَالِفٌ لِقَوْلِ جَمِيعِ الْأُمَّةِ فِي قَوْلِهَا : إِنَّ دَوَاعِيَ الْعَرَبِ كَانَتْ مُتَوَفِّرَةً عَلَى مَعَارِضَتِهِ وَإِنَّهُ ، مَتَى لَمْ يَثْبُتْ كَوْنُهُمْ كَذَلِكَ ، لَمْ يَصَحَّ كَوْنُ الْقُرْآنِ مُعْجَزًا ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَبِينُ تَعَذُّرُهُ عَلَيْهِمْ ، مَتَى تَوَفَّرَتْ دَوَاعِيهِمْ عَلَى مَعَارِضَتِهِ وَرَأَوْا ذَلِكَ وَحَرَصُوا عَلَيْهِ ، فَأَمْتَنَعَ وَتَعَذَّرَ عَلَيْهِمْ . فَأَمَّا إِنْ لَمْ يَتَّبِعْ ذَلِكَ مِنْ حَالِهِمْ ، لَمْ يَكُنِ الْقُرْآنُ مُعْجَزًا عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ . وَقَدْ تَقَصَّيْنَا ذَلِكَ أَيْضًا بِغَيْرِ وَجْهِ سَلَفَ يُغْنِي عَنْ إِعَادَتِهِ .

وَقَالَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ ، لَمَّا عَلِمُوا فُسَادَ الْقَوْلِ بِذَلِكَ وَأَنْتَقَاضَهُ : لَسْنَا نَقُولُ : إِنَّ الصِّرَافَةَ لَهُمْ عَنْ مَعَارِضَتِهِ صُرْفَةً لِدَوَاعِيهِمْ إِلَيْهَا عَنْ ذَلِكَ وَحَرَصِهِمْ عَلَيْهِ ، بَلِ الْأَمْرُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا قَالَتْهُ الْأُمَّةُ مِنْ حَرَصِهِمْ عَلَى الْمَعَارِضَةِ وَتَوَفُّرِ دَوَاعِيهِمْ إِلَيْهَا وَظُهُورِ ذَلِكَ مِنْهُمْ وَثُبُوتِ الْعِلْمِ بِهِ مِنْ أَحْوَالِهِمْ ؛ فَلَا يَجُوزُ الْقَوْلُ بِخِلَافِهِ ، وَإِنَّمَا نَعْنِي بِالصِّرَافَةِ عَنْ مَعَارِضَتِهِ الصَّرْفَةَ عَنِ الْعِلْمِ بِنَظْمِ مِثْلِهِ فِي بِلَاغَتِهِ . قَالُوا : وَلَا نَعْنِي بِذَلِكَ أَنَّهُ شَعَلَهُمْ وَصَرَّفَهُمْ عَنْ فِعْلِ الْعِلْمِ بِذَلِكَ وَأَقْتَطَعَهُمْ عَنْهُ ، لِأَنَّ الْقَوْلَ بِهَذَا فَاسِدٌ عَلَى مَا

١ وإعلامهم : إضافة في الهامش ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل .

٢ أول : الأول ، الأصل .

وصفتم ، وإنما نعني [١٣٥] بذلك أنه صرفهم عن العلم بنظم القرآن وبلاغيه بأن لم يضطرهم إلى العلم بذلك لأجل أن علم كل بلّغ من العرب بالبلاغة التي ينتهي إليها في قول الشعر أو الخطابة والسجع أو الترسّل إنما تحصل للبلّغ ضرورة ، لا كسباً ؛ فيجوز أن يقال : إنه صرف عن العلم باكتساب ذلك بضروب الشواغل والصوارف .

فإذا كان العلم بكلّ ضرب من ضروب البلاغة ضرورياً ، وكانت بلاغة القرآن من أحسن البلاغات ومن أعلى رتبها وخارقة لعادتهم ، منعهم الله ، سبحانه ، عند التحدي بمثليه العلم بذلك ولم يضطرهم إليه ولم يكن قد أجرى العادة بمنع العلم بضرب من ضروب البلاغات عند تحدي بعضهم لبعض فيها ، كان منعهم من العلم بذلك مع طول التحدي به ورفعته من قلوبهم خرقاً للعادة ؛ فهذا هو الصرف والأمر الخارق للعادة . فأما قدرهم على فعل ذلك ، فمتأتية ، وإن أفقدوا العلم به .

فيقال لهم : هذا أيضاً باطل من قولكم ، لأنه ليس العلم بالبلاغة والنظم ممّا يقع ضرورة لأهل اللغة والبلاء والفصحاء ، وإنما يعلمون ذلك وينتهون إلى كل طبقة ورتبة منه بطريقة التدريج فيه والتعلم والترقي من منزلة إلى منزلة بالفكر والتأمل لطريقة الكلام والتدرب به وأخذ المرء منهم نفسه بالكشف [١٣٥ب] عن تلك الطرق والتوصل بلطف فكره وصحة فهمه ونجيزته إلى معرفة الطريقة في الكلام . ولهذا نجد من ليس بشاعرٍ منهم ولا خطيبٍ في ابتداء أمره والتكلم ينثر الكلام لا علم له بالشعر والخطابة ؛ فإذا تأمل وتصنّع وقرأ وتدرّب وتدبّر وأخذ نفسه بطريقة الشعر ، عرّف ذلك ، فصار بعد الكد والتعب شاعراً . وربما تنأى في ذلك وربما بلّغ منزلة التوسط دون النهاية وربما لم يتأت له ذلك .

وكلّ هذا يدلّ على أن العلم بالنظم والبلاغة ممّا يقع اكتساباً وعن تطلب له وفكرٍ

في طرائقه وتوصل إليه . وإذا كان ذلك كذلك ، بطلت دَعَوَاهُمْ أَنَّ الْعِلْمَ بِالْبَلَاغَةِ والنظوم إنما يقع لأهلها ضرورةً وَأَنَّ اللَّهَ ، سبحانه ، سَلَبَ أَهْلَ عَصْرِ النَّبِيِّ ، عليه السلام ، العلمَ الضروريَّ وجَعَلَ سَلْبَهُمْ إِيَّاهُ نَقْضًا لِلْعَادَةِ .

وليس هذا القولُ بنقضٍ لقولنا : إِنَّ الْعِلْمَ يَقْدِرُ تَفَاوُتٍ مَا بَيْنَ الْبَلَاغَاتِ لِأَهْلِ الْعِلْمِ بهذا الشَّانِ يَقَعُ ضَرُورَةٌ ، لَأَنَّ بِلْوَعَ دَرَجَةِ الْبَلْغَاءِ فِي الْبَلَاغَةِ غَيْرُ الْعِلْمِ بِالْفَرْقِ بَيْنَ الْبَلَاغَتَيْنِ ، لَأَنَّ الْعِلْمَ بِتِلْكَ الْبَلَاغَةِ الَّتِي يَنْتَهُوْنَ إِلَيْهَا تَقَعُ لِأَهْلِ اللِّسَانِ اكْتِسَابًا وَعَنْ تَأَمُّلٍ وَتَدْرُبٍ وَتَفَكُّرٍ وَتَدْرُجٍ إِلَيْهَا عَلَى مَا قَلْنَاهُ وَعِلْمٌ هَذِهِ الطَّبَقَةِ مِنَ الْبَلْغَاءِ بِالْفَرْقِ بَيْنَ الْبَلَاغَتَيْنِ يَقَعُ أَصْطِرَاقًا ؛ فَهُمَا عِلْمَانِ غَيْرَانِ .

فإن قالوا : الذي يدلُّ على أَنَّ الْعِلْمَ بِضُرُوبِ الْبَلَاغَاتِ [١٣٦أ] يَقَعُ ضَرُورَةٌ لِأَهْلِهَا عِلْمُنَا بِتَفَاوُتِ عُلُومِهِمْ بِذَلِكَ وَتَفَاوُتِ مَنَازِلِهِمْ فِيهِ ، وَأَنَّ مِنْهُمْ مَنْ يَبْلُغُ عِنْدَ تَعَاطِي ذَلِكَ النِّهَايَةِ فِيهِ وَمِنْهُمْ الْمُتَوَسِّطُ وَمِنْهُمْ الْبَلِيدُ الْمُقْصِرُ وَمِنْهُمْ الْمُسْتَدْرِكُ لِذَلِكَ فِي الْوَقْتِ الْبَاسِرِ وَمِنْهُمْ الْعَالِمُ بِهِ فِي الدَّهْرِ الطَّوِيلِ ؛ فَذَلِكَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُمْ مُلْهُمُونَ وَمُضْطَرُونَ إِلَى الْعِلْمِ بِذَلِكَ ، لَأَنَّهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ذَلِكَ نَظَرًا ، لَكَانُوا إِذَا نَظَرُوا كُلَّهُمْ وَطَلَبُوا الْعِلْمَ بِهِ ، وَقَعَ لَهُمْ عَلَى طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ غَيْرِ مُخْتَلِفَةٍ وَلَا مُتَفَاوِتَةٍ ، وَلِأَنَّ طَرِيقَ الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ تُوجِبُ ، إِذَا سُلِكَ ، وَقُوعَهُ عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ .

قيل لهم : لم قلتم : إِنَّ هَذَا الَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُمْ مُضْطَرُونَ ؟ وما أنكرتم أن يكونوا مُسْتَدْرِكِينَ عَلَى مَعْرِفَةِ طَرِيقِ الْبَلَاغَاتِ وَمُكْتَسِبُونَ لِلْعِلْمِ بِهَا ؟ فلا يجدون في ذلك فصلًا .

ويقال لهم : إِنَّ هَذَا الْاِعْتِلَالُ يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ الْعُلُومِ الْكُتُبِيَّةِ النَّظَرِيَّةِ ضَرُورِيَّةً لِأَجْلِ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَكْتَسِبَةً ، لَمْ يَقَعِ التَّفَاوُتُ فِيهَا حَتَّى يَعْلَمَ الْبَعْضُ ، إِذَا

نَظَرَ ، ولا يعلم البعض ويكون بعضُ الناظرين أقرب إلى فعلِ العلمِ بالمَنْظُورِ فيه وأسرِعَ . ولم يَجْزُ أن يَعْلَمَ البعضُ ، إذا نَظَرَ ، ولا يَعْلَمُ البعضُ ؛ فجميعُ الذي ذكرْتُمُوهُ في تفاوُتِ العلومِ وأوقَاتِهَا بالبلاغاتِ وحصولِهَا لبعضِ الطالبينَ لها دون بعضٍ موجودٌ حاصلٌ في جميعِ علومِ النظرِ والاستدلالِ ؛ فيجبُ [١٣٦ب] أن تكونَ كُلُّهَا ضروريَّةً . وإذا بطلَ هذا باتِّفَاقٍ ، بطلَ ما قُلْتُمُوهُ .

فأمَّا قولكم : لو كان العلمُ بذلك يقعُ عن نظري ، لاستَوَتْ أحوالُ الطالبينَ لِعِلْمِ البلاغاتِ ، إذا نظروا ، فهو كذلك . وإمَّا يجبُ استواءُ أحوالِهِم في العِلْمِ ، إذا استوت أحوالُهُم في النَّظَرِ وترتيب ذلك على حَقِّهِ وواجِبِهِ وأستيفائِهِ وأنتفاءِ الفتورِ عنهم والتقصيرِ والاستبعادِ والقطعِ دون البلوغِ غايته وترتيبه على غيرِ حَقِّهِ .

فأمَّا إذا اختلفت أحوالُهُم في النظرِ ، اختلفت في استدراكِ العُلُومِ ، كما أنَّه إذا اختلفت أحوالُ الناظرينَ في الأدلَّةِ العقليَّةِ والتحقُّقِ لمعرفَتِهَا وطرقِهَا وترتيبِ النَّظَرِ فيها على واجِبِهِ ، اختلفت أحوالُهُم في العلومِ ، فعلمَ البعضُ ولم يعلمَ البعضُ ، وعِلِمَ النَّقَرُ منهم ذلك في اليومِ والآخرُ في الشهرِ والخَوَلِ .

وإذا كان ذلك كذلك ، لم يجبِ استواءُ أحوالِ البُلَغَاءِ في بلوغِ النهاياتِ في البلاغةِ مع اختلافِ أحوالِهِم في كَدِّ أنفسهم في النظرِ وفي الاستقبالِ وفي الشواغِلِ والعوارضِ وغيرِ ذلك من الأسبابِ ؛ فبطلَ ما قالوه .

وإن قالوا : ما ننكرُ أن لا يحصلَ العلمُ بالبلاغةِ والتَّرَقِّي إليها وإلى النهايةِ فيها إلَّا عن تَدَرُّجٍ وتأَمُّلٍ بطريقةِ الكلامِ وفِكْرٍ فيه وأخذِ النفسِ بِتَطَلُّبِ طرقِ ذلك ، غيرَ أنَّ هاذِهِ أسبابٌ ، يفعلُ اللهُ ، سبحانه ، العلمَ عندها ضرورةً بجَزْئِ العادةِ ، لا أنَّه واقعٌ عن ذلك الفِكْرِ والتأمُّلِ [١٣٧أ] والتَدَرُّجِ والتَّذَرُّبِ والكَدِّ ، كما يفعلُ العلمُ بمُوجِبِ الخبرِ المتواترِ عند طَلَبِ الخبرِ وسَماعِهِ والإصغاءِ إليه ، وكما يفعلُ العلمُ

بالمُذْرِكِ عند الإدراك .

يقال لهم : إن سَأَعَتْ لَكُمْ هَذِهِ الدَّعْوَى بِغَيْرِ حُجَّةٍ ، فَمَا أَنْكَرْتُمْ مَعْنَى قَالَ أَنَّ الْعِلْمَ بِالتَّوْحِيدِ وَالتَّبَوُّةِ وَجَمِيعِ الْقَضَايَا الْعَقْلِيَّةِ إِنَّمَا تَقَعُ عِنْدَ التَّأَمُّلِ وَالنَّظَرِ وَطَوِيلِ الرُّؤْيَةِ وَالْفَكْرِ ضَرُورَةً مِنْ فِعْلِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، بِجَزَائِ الْعَادَةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ وَاقِعًا عَنِ النَّظَرِ يَتَضَمَّنُ النَّظَرَ لَهُ وَلَا بَأْنَ يَكُونَ مُتَوَلِّدًا لَهُ عَلَى مَا تَدَّعُونَ ؟ وَأَنْ يَكُونَ سَبِيلُهُ سَبِيلَ الْعِلْمِ الْحَاصِلِ بِمُخَيَّرِ الْخَيْرِ الْمُتَوَاتِرِ وَلِلْعِلْمِ بِالْمَدْرَكَاتِ عِنْدَ الْإِدْرَاكِ ؛ فَإِنْ مَرُّوا عَلَى ذَلِكَ ، تَرَكَوا قَوْلَهُمْ . وَإِنْ أَبَوْهُ ، لَمْ يَجِدُوا فَصْلًا . وَلَا مَحِيصَ مِنْ ذَلِكَ .

وَهَذَا يَكْشِفُ عَنْ فِسَادِ دَعْوَاهُمْ كَوْنَ الْعِلْمِ بِطُرُقِ الْبَلَاغَاتِ ضَرُورَةً ، وَمَا بَنُوهُ عَلَيْهِ مِنْ الْإِنْفِصَالِ مِنَ الْمَطَالِبَةِ لَهُمْ بِخُرُوجِ الْقُرْآنِ عَنْ كَوْنِهِ مُعْجَزًا .

وَيَقَالُ لَهُمْ أَيْضًا : إِذَا كَانَ الْعِلْمُ بِطُرُقِ الْبَلَاغَاتِ يَقَعُ لِلْمُتَكَلِّمِينَ بِاللَّسَانِ ضَرُورَةً مِنْ غَيْرِ سَمَاعٍ خَيْرٍ وَلَا إِدْرَاكِ لَتِلْكَ الطَّرِيقِ بِيَعْضِي الْحَوَاسِّ ، وَجَبَّ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْ كَمَالِ الْعَقْلِ وَبِمَنْزِلَةِ الْعِلْمِ بِأَنَّ الْعَشْرَةَ أَكْثَرَ مِنَ الْوَاحِدِ ، وَأَنَّ الضِّدَّيْنِ لَا يَجْتَمِعَانِ ، وَأَنَّ الْمَوْجُودَ لَا يَنْفَكُ مِنْ قَدَمِهِ أَوْ حَدَثٍ ، وَيَجِبُ [١٣٧ب] أَنْ يَكُونَ مَنْ لَيْسَ بِعَالِمٍ بِالْبَلَاغَةِ ، فَلَيْسَ بِكَامِلٍ الْعَقْلِي . وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، عَلِمَ أَنَّ الْعِلْمَ بِذَلِكَ وَاقِعٌ عَنْ نَظَرٍ وَآكْتِسَابٍ .

وَيَقَالُ لَهُمْ : إِذَا جَازَ أَنْ يَكُونَ مَا يَقَعُ مِنَ الْعُلُومِ عِنْدَ التَّعَلُّمِ وَالتَّنْدُرُجِ وَإِطَالَةِ الْفَكْرِ وَأَسْبَابِ مِنْ آكْتِسَابِ الْعِبَادِ يَقَعُ ضَرُورَةً مِنْ فِعْلِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، بِجَزَائِ الْعَادَةِ ، فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ سَبِيلُ كُلِّ عِلْمٍ يَقَعُ عِنْدَ النَّظَرِ وَكُلِّ سَبَبٍ يَكُونُ مِنَ الْعَبْدِ حَتَّى تَكُونَ الْعُلُومُ كُلُّهَا ضَرُورَةً إِلَهَامِيَّةً ؟ وَهَذَا مَا لَا مَخْرَجَ لَهُمْ مِنْهُ ؛ بَاطِلٌ مَا قَالُوهُ . وَتَبَيَّنَ بَيِّطَانِ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا وَجْهَ عَلَى قَوْلِهِمْ لَكُونِ الْقُرْآنِ مُعْجَزًا لِقَوْلِهِمْ : إِنَّهُ مُقَدَّرٌ لِلْعِبَادِ ، ثُمَّ مِثْلُهُ فِي بِلَاغَتِهِ وَمُقَدَّرٌ لَهُمْ فِعْلُ الْعِلْمِ بِذَلِكَ ، وَأَنَّهُ عَلَى قَوْلِ هَذَا

الفريق منهم لم يَصْرِفِ العربَ عن معارضتيه بشواغل وصَرَفَ هِمَّتَهُمْ ودَوَائِعِيهِمْ إلى تَرْكِ المعارضةِ . وهذا واضحٌ في وجوب خروج القرآن عن كونه معجزاً على أوضاعهم الباطلة .

ويقال لهم جميعاً ، مع اختلافهم الذي ذكرناه في معنى الصِّفَةِ وإيقافهم على أنهم يَقْدِرُونَ على معارضة القرآن بمثله وما هو أَوْجَزُ وَأَفْصَحُ وأَحْسَنُ منه : إذا كان المعجزُ هو الأمرُ الخارقُ للعادة [١٣٨] وكان ما خَرَقَ الله ، تعالى ، به العادةَ إنما هو صرفهم وشغلهم بضروب الشواغلِ والصَّوَارِفِ عن معارضتيه أو بمنعهم من الاضطرارِ إلى العلمِ بطريقةِ نظميهِ وبلاغتيهِ وخلق لا يكون نفسُ القرآن هو المعجزُ للرسول ، عليه السلام ، وإنما المعجزُ شيءٌ غيره ومنفصلٌ عنه أو في حكم المنفصلِ منه . فالمنفصلُ عنه هو الشواغلُ والصَّوَارِفُ وصرفُ الدَّوَاعِيِ إلى معارضتيه ، لأنه بذلك خَرَقَ عَادَتَهُمْ على قول مَنْ قال ذلك منكم . والذي هو في حكم المنفصلِ منه أنه لم يضطرهم إلى العلمِ ببلاغتيهِ ونظميهِ على قول مَنْ قال منكم : إِنَّ العلمَ بالبلاغاتِ ضرورةٌ لا أَسْتَدِلُّهَا .

وهذا يوجبُ على القولين أن يكونَ نفسُ القرآنِ ليس بمعجزٍ ، كما أَنَّ حركةَ يدِ النبي ، عليه السلام ، ونطقَهُ إذا قال : آتيني أَنَّنِي أَتَكَلَّمُ وأَحْرِكُ يَدِي ، وليس فيكم مَنْ يَقْدِرُ على ذلك أو مَنْ يَتَأَنَّى منه ، إِنَّمَا لِقَدَمِ القُدْرَةِ أو لِتَشَاغُلِ منه عنه وصارِفِ وغير ذلك ، إِنَّمَا هو رَفْعُ قَدْرِهِمْ على النطقِ والحركةِ أو صرفهم على ذلك بصرفِ الدواعي والهممِ وضروبِ الشواغلِ والقواطعِ ، لا نفسُ نُطْقِ النبي وحركة يده ، لأنَّ رَفْعَ قَدْرِهِمْ على ذلك وصرفهم هو الخارقُ للعادة ، دون نطقِ النبي وتحريكِ يده [١٣٨ب] المعتاد منه .

وإذا أجمعَ المسلمونَ على كونِ القرآنِ معجزاً ، وإن اختلفوا في جهةِ إعجازه ،

وكان القول بالصيرفة يُخرجه عن كونه معجزاً ، بطل ما قلتموه بطلاناً ظاهراً .

فإن قالوا : فمثل هذا لازم لكم ، لأنكم تزعمون أن جهة إعجاز القرآن رُفِعَ قدرهم على مثله ورفُعَ قدرهم في حكم المنفصل عن القرآن .

يقال لهم : لا يجب ما قلتم ، لأننا نقول : إن رُفِعَ إقدارهم على مثله معجز ، وأنه في نفسه معجز من حيث كان في النظم والفصاحة والبلاغة بحيث لم نجد لهم عادة بالتكلم بمثله . ويجب أن يكون هذا الإلزام لهم الذي ذكرناه متوجهاً على من قال : إن العرب قد كانت تتكلم بمثل بلاغة القرآن ، ولا ندري هل تكلمت مثله أم لا ؟ غير أن ذلك جائز بينهم ، لأنه إذا كان ذلك معتاداً منهم أو يجوز كونه معتاداً ، لم يكن ورودُهُ من جهة النبي خرقاً لعادتهم .

وفيما قدّمناه من نقض قولهم قبل هذا الفصل بلاغ وإقناع . وهذه جملة كافية من القول في نقض قولهم بالصرفة . وبالله التوفيق .

ثم رجع بنا الكلام إلى ذكر ما نقوله في جهة إعجاز القرآن بيدع نظمه وقدر بلاغته .

باب ذكر خلاف الناس في هذا الباب

[١٣٩] قد اتَّفَقَتِ الأُمَّةُ بغيرِ اختلافٍ بينها في كونِ القرآنِ معجزًا ، وأخْتَلَفُوا في جهةِ كونهِ كذلك ، ومن أيِّ ناحيةِ صار معجزًا ؟

فقلنا نحن والجمهورُ مِنَ الناسِ : إنّ جهةَ كونهِ معجزًا ما هو عليه مِنْ بديعِ النظمِ وعجيبِ التاليفِ والرّصْفِ المُشْتَمِلِ على المعاني الصحيحةِ المعلومةِ الخارجِ عن جميعِ أوزانِ كلامهم ونظومهم التي كثرتِ عاداتهم بالتكليمِ بها ، وما هو عليه مع ذلك من البلاغةِ وشرَفِ اللفظِ على ما تُبَيِّنُهُ مِنْ بعدِ في بابِ معنى البلاغةِ ، فهو لذلك معجزٌ مِنْ جهةِ نظميهِ وجهةِ بلاغيهِ .

وقد قال بعضُ القدريةِ : إنّ جهةَ إعجازهِ ما هو عليه مِنْ النظمِ المُشْتَمِلِ على هذهِ المعاني الصحيحةِ ، ولم يعتبرِ بذكرِ البلاغةِ وشرَفِ اللفظِ .

وقال بعضهم : بل الإعجازُ فيه ما هو عليه مِنْ البلاغةِ والجزالةِ ، وإن قَصُرُوا في تفسيرِ معنى البلاغةِ ولم يحدّوها بشيءٍ يُمَيِّزُ به .

فالذي نقوله : إنّهُ معجزٌ مِنْ جهةِ نظميهِ وجهةِ بلاغيهِ . ونحن نتكلّمُ على كلّ واحدٍ مِنَ الفريقينِ .

وقال النّظّامُ ومَنْ قال بقولهِ مِنَ القدريةِ : إنّ جهةَ إعجازهِ إنّما هو المنعُ مِنْ معارضتِهِ والصِّرفَةُ عنها عندِ التحديِ بمثلهِ ، فالمنعُ والصِّرفَةُ هما المعجزُ ، دون ذاتِ القرآنِ ، لأنَّهُ معتادٌ عندهم التكلّمُ بمثلهِ . ولعلّهم أن يكونوا قد تكلموا بما [١٣٩ب] هو أفصح وأبلغ منه .

وقال بعضهم : إنّهُ إنّما صارَ معجزًا لِمُرُورِهِ مع طولِهِ مِنَ التناقضي والاختلافِ وبهذهِ الجهةِ خَرَقَ العادةَ ، لأنَّ المعلومَ مِنْ عادةِ الخَلْقِ متى طَالَ كلامُ الواحدِ إلى مثلِ

حدّ القرآن دخول التناقض والاختلاف فيه ، وما يدلّ على السّهو عن بعضه والجهل بنقض بعضه لبعض ، فخلّو القرآن من ذلك مع طولِهِ وكثرة آدابه وقصصِهِ وأحكامِهِ ونواحيهِ وأوامره وضرب الأمثال فيه والمواعظ وغير ذلك خرقٌ للعادة .

وقال بعضهم : إنّما صار معجزًا من جهة مطابقة أخباره في القضايا العقلية والأمور المعلومة لما هي عليه في أنفسها وقضايا العقول .

وحكى قومٌ من القدرة عن بعض أهل الحقّ أنّه إنّما صار معجزًا من حيث كان قديمًا ، والعرب لا تقدّر على الإتيان بمثل كلام قديم .

وأنّ بعض أهل الحقّ قال : إنّما صار معجزًا لكونه حكاية عن كلام الله القديم . وهذان القولان غير ثابتين عن أحدٍ من أهل الحقّ الثّافين لخلق القرآن . ثمّ لو ثبت ، لم يجب القول به لما نذكره من بعد .

وقال بعضهم : إنّما جهة كون القرآن معجزًا تضمّنه الاخبار عن الغيوب ممّا كان ويكون .

وقد نقول : إنّ معجز من هذا الوجه على تفسير ما ثبتته ونذكره من بعد وما يرجع إليه معنى هذا القول . هذا جملة ما قاله الناس في هذا الباب .

[١٤٠] ونحن نفيد جميع ما خالف قولنا ، ثمّ نرجع ، فنبيّن نحن معنى البلاغة ، وأنّ نظم القرآن مخالف لجميع نظوم كلام العرب والأوزان .

فأمّا قول من قال : إنّ جهة إعجازه ما هو عليه من رتبة البلاغة المتجاوزة لبلاغات العرب ، دون ما هو عليه من النظم ، فإنّه قول باطل ، لأنّه جامع لعظيم البلاغة وعجيب النظم المنفارق لسائر النظم ، فهو لذلك خارق للعادة من الوجهين .

فإنّ قال قائل : بلاغته هي الخارقة للعادة دون نظمه ، أحوال وكان بمثابة من قال :

بل نظمُهُ هو الخارقُ للعادَةِ دون بلاغيّهِ . هذا على أَنَّ الناسَ تقول لسببِ البلاغةِ التي فيه خارقةٌ للعادَةِ ، لأنّها راجعةٌ إلى شرفِ اللَّفْظِ وجزاليّهِ وحُسْنِيهِ . وكلُّ لفظَةٍ بليغةٍ قد سبقَتْ إلى التكلُّمِ بها والتواضعِ على معناها وهم المبتدئون بالنظرِ بها ، دون الأخذِ لها عنهم . فكيف يقال : إنّ بلاغةَ اللَّفْظِ خارقٌ للعادَةِ ؟ فيجب على هذا أن يكونَ النظمُ البديعُ الخارجُ عن أوزانِ كلامِ العربِ هو الخارقُ للعادَةِ ، دون البلاغةِ . وظاهرُ هذا القولِ أوّلَى ، ولكن ليست جزالةُ اللفظةِ وشرفُها فقط ، ولكن ضمّتها إلى أخرى وإفرادها على وجهٍ يكونُ ، إنّ وَقَعَ في النفسِ لو أُورِدَتْ على غيره وضُمَّتْ سوى ما قرنت به على ما نبّئته من بعد .

[١٤٠ب] وإذا تكافأ القولانِ ، وَجَبَ أن تكون جهةُ إعجازهِ فضل بلاغيّهِ على سائرِ البلاغاتِ ونظمه على وجهٍ وطريقةٍ تُخالفُ سائرَ النظمِ والأوزانِ ، ومثل الذي قد جاء به في قول مَنْ قال : إنّ الإعجازَ في بلاغيّهِ دون نظميّهِ قادمٌ في قول مَنْ قال : بل هو في نظميّهِ دون بلاغيّهِ ؛ فلا وَجْهَ للقولينِ جميعاً .

وقد بَيَّنّا مِنْ قَبْلُ أَنَّهُ لا يجوزُ أن تكونَ جهةُ الإعجازِ فيه مفرداتُ ألفاظِهِ الدائرةِ في سائرِ ضروبِ الكلامِ وعلى لسانِ العميِّ المُعْجَمِ والفصيحِ المُفَوِّهِ ، ولأنّهم معتادونٌ للنطقِ بكلِّ كلمةٍ منه على وجهِ الإيرادِ لها في النظمِ والنثرِ ؛ فبطل هذا الوجهُ .

ولا يجوزُ أن يكونَ الإعجازُ فيه معانيه الصحيحةُ التي اشتمَلَ القرآنُ عليها ، لأنَّ المعاني يشتركُ في إيرادِها والتعبيرِ عنها العَجْمُ والفصيحُ والألكنُّ وكلُّ ذي عقلٍ سليمٍ .

ولا يجوزُ أن تكونَ جهةُ الإعجازِ فيه كونه منظوماً مُؤَلَّفاً فقط ، لأنَّ النظمَ والتأليفَ جارٍ على الألسنةِ قبل البعثةِ ، وذلك عادةٌ لهم ، فيجب لأجلِ ذلك أن تكونَ جهةُ الإعجازِ فيه تظهرُ على وجهٍ يُفارقُ جميعَ الأوزانِ والنظمِ ، وقدر ما فيه من البلاغةِ

الرائقة الرائعة المؤثرة في النفوس والأسماع على ما نشرحه فيما بعد من ضروب
 البلاغات في فصوله ومقاطع كلماته وتشبيهاته وضربه الأمثال إلى غير ذلك من
 ضروب البلاغات .

[١٤١] فصل

ومما يدلُّ على أنَّ التَّخَدِّيَ إِنَّمَا وَقَعَ بطلبِ النظمِ المشتملِ على البلاغةِ دونِ نفسِ الألفاظِ الفصيحةِ البليغةِ علمنا بأنَّ الشاعرَ والخطيبَ إذا تحدَّثا بمثلِ الشعرِ والخطابةِ ، فليس يتحدَّثانِ بنفسِ الألفاظِ الفصيحةِ ، حتَّى لو أتى بها المُتحدِّثُ مفرداتٍ وغير منظومةٍ نَظَّمَ الشعرِ والخطابةِ ، لم يَعُدُّوه معارضًا للشاعرِ مِنْ حيث لم يأتِ بالألفاظِ الشريفةِ البليغةِ بوزنِ الشعرِ وطريقةِ الخطابةِ ، وإنَّما يكون معارضًا إذا أتى بالبلاغةِ شعراً أو خطابةً .

وإذا كان ذلك كذلك ، عَلِمَ أيضًا أنَّ النبيَّ ، عليه السلامُ ، لم يَتَّخِذْ بالبلاغةِ عاريةً مِنَ النظمِ البليغِ البديعِ الذي هو نظمُ القرآنِ . فلو أَنَّهُم أتوا بالألفاظِ البليغةِ الفصيحةِ على غيرِ وزنِ القرآنِ ، لم يكونوا معارضينَ له ، كما لا يُعارضُ الشاعرُ في شعرهِ بأن يُؤْتى بالألفاظِ البليغةِ عاريةً مِنَ الوزنِ وصِحَّةِ الرُّوْيِ والقافيةِ . فهذا يدلُّ على أَنَّهُ مُتَّخِذًا [١٤١ب] بالبلاغةِ على نظامٍ مخصوصٍ هو نظمُ القرآنِ . وذلك هو الذي تَعَدَّرَ وَاُمْتَنَعَ عليهم . وهذا القدحُ داخِلٌ على مَنْ قال : إِنَّ البلاغةَ هي جَزَائِلُ اللَّفْظِ وحُسْنُهُ فقط .

فأما إذا قيل : إِنَّهُ استعمَالُ لَفْظٍ لمعنى مكانَ لَفْظٍ عنه يَسُدُّ في الكشفِ عن المعنى مسدَّهُ ، إلَّا أَنَّهُ لا يحلُّ في الشرفِ في النفوسِ والأسماعِ محلَّ البليغِ أو أَنَّهُ ضَمُّ لَفْظَةٍ إلى لَفْظَةٍ أخرى يكونانِ بالضَّمِّ بلاغةً رائعةً على ما سَنَبِّهُهُ من بعد ؛ فَإِنَّهُ لا يدخلُ عليه هذا الكلامُ .

ويجبُ على هذا القولِ أن يكونَ القومُ أَتَوْا بمثلِ نظْمِهِ مشتملاً على مثلِ معانيهِ بغيرِ بلاغةٍ مثل بلاغةِ القرآنِ أن يكونوا قد عارضوه من هذا الوجهِ لمساواتِهِمْ له في

النظم . ولو أنهم أتوا بالبلاغة عارية من النظم وسأووه فيها ، لن يكونوا قد عارضوه إذا كان مُتَحَدِّيًا بكل واحدٍ من الأمرين .

وهذا القول ليس ببعيد ، إذا قيل : نظمُه وبلاغته معجز ، وقد تحدى بكل واحدٍ من الأمرين . وإن قيل : إنما تحدى بهما جميعًا ، وأن يوردَ على طريقة من البلاغة في رتبة بلاغته ومنظومًا مع ذلك مثل نظمِه ، لم يجز أن يكون من أتى بأحد الأمرين معارضًا له ، كما أنه إذا تحدى الشاعرُ بمثل شعره في بلاغة ألفاظه وعلى وزنه ورويّه وجمّع في تحديّه [١٤٢] بين الأمرين ، لم يكن من أتى بمثل أحدهما معارضًا . وهذا واضح ؛ فيجب ترتيب القول في ذلك على ما نزلناه .

وليس لأحد أن يقول : إن كان إنما تحدّاهم بنظم خارج عن جميع أوزانهم ، فيجب لو أتى بعضهم بكلام وألفاظٍ عربيّة منظومةً نظمًا يُخَالِفُ جميعَ نظوم كلام العرب وأوزانهم أن يكون ذلك معارضًا للنبي ، صلى الله عليه ، وإن كان ما أتى به المعارضُ ركيكًا وخفيفًا سخيفًا ، لأنّ النبي ، عليه السلام ، لم يتحدّ بنظم خارج عن جميع نظومهم غير مخصوص معنى ، وإنما تحدّاهم أن يأتوا بمثل نظم يكون كنظم القرآنٍ مشتملاً على المعاني والبلاغات التي يشتملُ عليها القرآن . فإذا أتى في معارضته بنظمٍ مخالفٍ لنظم القرآن وكان مع ذلك ركيكًا خفيفًا ضعيفًا ، لم تكن معارضةً للقرآن ، لأنّه ليس على نظمِه ولا على بلاغته ، بل لو أنّ سابقًا سبق إلى نظم كلامٍ بليغٍ مشتملٍ على معاني صحيحة ، غير أنّه مخالفٌ لنظم القرآن ، لم يكن معارضًا له ، لأنّه إنما تحدى بمثل نظمِه ، لا بنظمٍ يخالفه ، وإن كان خارجًا عن جميع النظم والأوزان .

فإذا كان ذلك كذلك ، فالآتي بنظمٍ سخيفٍ ركيكٍ خفيفٍ يُخَالِفُ نظم القرآن وجميع الأوزان أبعد عن أن [١٤٢ب] يكون معارضًا للقرآن .

وهذا بيّن في إبطال قول من قدّح بهذا في أنّ نظم القرآن معجز .

فصل

وقد بيّنا قبل هذا بطلان قول من قال : إنّ جهة الإعجاز فيه الصّرفه عن معارضته ، إن جعلت الصّرفه صرف الدّواعي والقطع بالتشاغل عنها أعني المعارضة ، وإن جعلت الصّرفه رفع العلم الضروري بنظمه ، وأشبعنا القول في نقض مذهبهم فيها بما يغني عن الإطالة برّده .

فصل

فأما ما يدل على فساد قول من قال : إنّ جهة الإعجاز في القرآن عرّؤه من التناقض والاختلاف ، وأستدلاله على ذلك بقوله ، تعالى : ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [٤ النساء ٨٢] ، وقوله : إنّ العادة لم تحجر بسلامة المطيل في كلامه وضروب خطابه ، وفي المضيف للكتاب الطويل البالغ في الطول إلى حد طول القرآن من التناقض والاختلاف ، حتّى لا يوجد فيه [١٤٣] ما قل من ذلك ولا ما كثر ، وإن استعمل نهاية التحدي والتجوّز وأطال التهذيب والتّتبّع .

فصار مجيء القرآن مع طول وكثرة أحكامه وقصصه وأمثاله وتشبيهاته وفواصله ومقاطع الكلام فيه مع سلامته من التناقض والاختلاف دليلاً على أنّه كلام الله ، عز وجل .

ولذلك قال ، سبحانه : ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [٤ النساء ٨٢] ، فأحلّ ، سبحانه ، هذه الآية في التحدي بإيراد مثله في طول عارياً سليماً من التناقض والاختلاف محلّ التّحدي بقوله : ﴿قُلْ لِّهِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [١٧ الإسراء ٨٨] ، فهو أنّا لا يمكننا من جهة العقل أن ندعي أنّا قد

تَتَبَعْنَا كَلَامَ كُلِّ مَبْطِلٍ مُتَّبِعِي فِي الْكَلَامِ ، نَثَرًا كَانَ أَوْ نَظْمًا ، فَلَمْ نَجِدْهُ خَالِيًا مِنْ التَّنَاقُضِ وَالْإِخْتِلَافِ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ وَأَهْلِ النُّثْرِ وَالنَّظْمِ . فَإِذَا لَمْ يُمْكِنْ مَعْرِفَةُ اسْتِقْرَارِ هَذِهِ الْعَادَةِ فِي كَلَامِ الْمَبْطِلِ فِي كَلَامِهِ وَتَصْنِيفِهِ ، لَمْ يُمْكِنْ أَنْ يَعْلَمَ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ أَنَّ عُرْوَةَ الْقُرْآنِ مِنَ التَّنَاقُضِ وَالْإِخْتِلَافِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ كَلَامِ الْخَلْقِ ، بَلْ مِنْ كَلَامِ مَنْ هُوَ عَالِمٌ بِكُلِّ مَعْلُومٍ ، وَمَنْ لَا [١٤٣ب] يَجُوزُ عَلَيْهِ الْعَلْطُ وَالسَّهْوُ وَالتَّنَاقُضُ وَالْإِغْفَالُ ، لِمَا لَا يَأْمُنُ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ أَنْ يَكُونَ فِي الْخَلْقِ مَبْطِلٌ قَدْ سَلِمَ كَلَامُهُ مِنَ الْإِطَالَةِ مِنْ قَلِيلِ التَّنَاقُضِ وَالْإِخْتِلَافِ وَكَثِيرِهِ .

فَلَمْ يَجُزْ أَنْ يُعْلَمَ بِالْعَقْلِ أَنَّ خُلُوءَ الْكَلَامِ مَعَ طَوِيلِهِ مِنَ التَّنَاقُضِ وَالْإِخْتِلَافِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ كَلَامٌ لَخَالِقٍ غَيْرِ مَخْلُوقٍ . وَمَعَ أَنَّا لَا نَعْلَمُ ذَلِكَ عَقْلًا ، فَإِنَّا قَدْ عَلِمْنَا مِنْ جِهَةِ السَّمْعِ الَّذِي هُوَ قَوْلُهُ ، عَزَّ وَجَلَّ : ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [٤ النساء ٨٢] .

فَيَعْلَمُ بَعْدَ الْعِلْمِ بِأَنَّ هَذَا الْقُرْآنَ خَيْرٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ أَنَّ الْأَمْرَ عَلَى مَا آخِرُ ، سُبْحَانَهُ ، لَامْتِنَاعِ الْحَلْفِ وَالْكَذِبِ فِي صِفَتِهِ .

وَكَذَلِكَ صَنَعْنَا أَيْضًا فِي آيَةِ التَّخَذِّي وَقَوْلِهِ : ﴿قُلْ لِّنَّاسٍ أَجْتَمَعَتْ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [١٧ الإسراء ٨٨] ، لِأَنَّا لَمْ نَعْلَمْ تَعَدُّرَ الْإِتْيَانِ بِمِثْلِهِ عَلَى الْإِنْسِ وَالْجِنِّ بِهَذَا الْقَوْلِ ، وَإِنَّمَا عَلِمْنَا ذَلِكَ بِدَلِيلِ الْعَقْلِ وَإِعْرَاضِ الْقَوْمِ عَنْ تَعَاطِيِ الْمَعَارِضَةِ مَعَ طَوِيلِ التَّخَذِّيِ وَالتَّقْرِيعِ ؛ فَعَلِمْنَا بِذَلِكَ [١٤٤أ] أَنَّهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، وَأَنَّ قَوْلَهُ : ﴿لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ حَقٌّ وَصِدْقٌ مُطَابِقٌ لِمَا عَلِمْنَاهُ بِدَلِيلِ الْعَقْلِ وَالتَّأَمُّلِ مِنْ تَعَدُّرِ مِثْلِهِ عَلَى الْعَرَبِ .

وَلَوْ أَنَّ مُقْتَصِرًا اقْتَصَرَ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَ لَا تَأْتِي بِمِثْلِهِ ، وَلَا يُمْكِنُهَا ذَلِكَ عَلَى هَذِهِ

الآية ، لقليل له : بل الإنسانُ والجَنُّ يَقْدِرُونَ على ذلك ؛ فما الدليلُ على صدق هذا القول ؟

فَعَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ مِنَ اللَّهِ ، عَزَّ وَجَلَّ ، مُؤَكَّدٌ لِمَا عَلِمْنَاهُ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ ، وَأَنَّهُ تَحَدَّى بِنَفْسِ الْقُرْآنِ . وَلَيْسَ نَفْسُ التَّحَدِّي حُجَّةً ، وَإِنَّمَا الْحُجَّةُ الْعِلْمُ بِتَعَدُّي مِثْلِ الْمُتَحَدِّي .

وإذا كان ذلك كذلك ، بطل التعلُّقُ في إعجازِ القرآنِ بهذا .

فإن قيل : أفتعلمون بقوله : ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [٤ النساء ٨٢] أَنَّ عَادَةَ الْمُطِيلِينَ فِي التَّصْنِيفِ وَالْكَلَامِ أَمْتِنَاعُ حُلُوِّ كَلَامِهِمْ مِنَ التَّنَاقُضِ وَالْاِخْتِلَافِ .

قيل : أَجَلٌ نَعْلَمُ أَنَّ هَذَا هُوَ الْعَادَةُ فِي كَلَامِ الْخَلْقِ بِهَذَا الْخَبَرِ ، لَا بِاخْتِيَارِ أَحْوَالِ جَمِيعِ الْمُطِيلِينَ ، وَعَلِمْنَا بِذَلِكَ عَقْلًا ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ بِهَذَا الْخَبَرِ أَنَّ هَذِهِ عَادَةُ الْخَلْقِ فِي الْإِطَالَةِ إِلَّا بَعْدَ الْعِلْمِ بِأَنَّ الْقُرْآنَ مُعْجَزٌ ، وَأَنَّهُ وَارِدٌ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ ، تَعَالَى ؛ فَصَحَّ بِذَلِكَ مَا قُلْنَاهُ .

وإنما نعرفُ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ قِلَّةَ الْاِخْتِلَافِ وَالتَّنَاقُضِ فِي كَلَامِ بَعْضِ [٤٤ أ ب] الْمُطِيلِينَ وَكَثْرَتَهُ وَتَتَابُعَهُ فِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ عَلَى قَدْرِ أَفْهَامِهِمْ وَاجْتِمَاعِ عُلُومِهِمْ وَشِدَّةِ تَحَرِّيهِمْ وَتَحَذَّرِهِمْ وَأَعْتِمَادِ التَّهْذِيبِ وَالتَّثْقِيفِ لِمَا يُورَدُونَهُ ، فَأَمَّا أَنْ يُعْلَمَ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ أَنَّهُ لَا مَطِيلَ إِلَّا وَكَلَامَهُ مَنْسُوبٌ بِمَا قُلَّ أَوْ كَثُرَ مِنَ الْاِخْتِلَافِ وَالتَّنَاقُضِ ، فَإِنَّهُ بَعِيدٌ ، بَلْ فِي النَّاسِ مَنْ يَدَّعِي فِي كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ جَمِيعَ كَلَامِهِ وَكُتُبِهِ ، وَإِنْ طَالَتْ سَلِيمَةٌ مِنْ كُلِّ تَنَاقُضٍ وَاِخْتِلَافٍ ؛ فَعَلِمَ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ الرُّجُوعُ فِي مَعْرِفَةِ هَذِهِ الْعَادَةِ فِي كَلَامِ الْخَلْقِ وَاسْتِقْرَارِهَا مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ .

وأيضًا ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ : إِنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ ، تَعَالَى ، بِقَوْلِهِ : ﴿لَوْجَدُوا فِيهِ

أَخْبِلْنَا كَثِيرًا ﴿٤﴾ [النساء ٨٢] اختلفَ النظم والبلاغة التي قيل : إنه كان يجبُ مع طوله أن يوجدَ فيه الجزلُ الرَّصِينُ والخفيفُ السخيفُ والحسنُ المُستَحْلِي والعتُّ الضعيفُ ، كما يوجدُ من ذلك في كلام المُطِيل في شعره وخطبه المكثُر في كلامه ، فيكونُ إنَّما نفى عنه اختلافُ النظم وتفاوت البلاغة . وذلك يوجبُ الرجوعَ إلى أنَّ الإعجازَ فيه نظمُهُ وبلاغتُهُ .

فإذا احتملَ أن يُحتمَلَ على هذا التأويل ، بطلَ التعلُّقُ بالآية . والواجبُ عندنا أنَّه قد يعني ، سبحانه ، الاختلافَ في الأمرينِ جميعًا ، في النظم والبلاغة والجزالة وفي التناقض والتنافي .

[١٤٥] ويقال للقائل بهذا القول في إعجازه : أفتقولون مع ذلك أنَّه خارقٌ لعادة العرب في نظمِهِ وفصاحتهِ وبلاغتهِ ، كما أنَّه خارقٌ لعادة اليسرِ في عُرُوهِ وسلامتهِ من التناقض والاختلافِ ؟

فإن قالوا : أجل ، فقد أثبتوه معجزًا من حيث قلنا وزادوا وجهًا ثالثًا فيه وهو عُرُوهُ من التناقض والفساد عند النظرِ والتتبعِ على ما وصفناه . وإن قالوا : لا ، بيَّنَّا لهم بجميع ما سلفَ أنَّه خارقٌ لعادة العرب في نظمِهِ وبلاغتهِ . فإذا أسرتهم الحجة في ذلك ، وجبَ القولُ بأنَّه معجزٌ من جهةِ نظمِهِ ومن جهةِ بلاغتهِ ومن جهةِ نفْيِ التناقض والاختلافِ عنه . ولا جوابَ عن ذلك .

فإن ثبتَ أنَّه معجزٌ من حيث قالوه ، لم يمنع ذلك كونه أيضًا معجزًا من حيث قلنا ، بل فيه تسليمٌ لِمَا قلناه وزيادة وجهٍ آخر في إعجازه ، فما نصرنا سلامة هذا الوجه إذا صحَّ .

وقد ذكرنا في كتاب الانتصار لصحة نقل القرآن جميعَ مطاعنِ المُلْحِذَةِ وكلِّ من خالفَ المِلَّةَ على القرآن ، وكشفنا عن فسادِ توهمِهِم وتمويهِهِم ودعواهِم لتناقضِ

آيات منه وأختلافها ، وما طَعَنُوا به مِنْ كثرة التكرار ، وما قَالُوهُ مِنْ أَنَّهُ قد ذُكِرَ فيه أشياء لا يعرفها أهل اللغة ، مِنْ نحو قوله : ﴿وَوَكَيْهَةً وَأَبًا﴾ [عبس ٣١] . وقولهم : إِنَّ فيه ما ليس مِنْ لغة العرب . وقولهم : إِنَّ فيه كلمات ملحونة ، لا تجوزُ في الإعراب ، [١٤٥ب] وأبطلنا أيضًا قَدْخَهُمْ فيه بكونه مثنى على غير تاريخ نزوله ، وَأَنَّهُ قد قُدِّمَ منه ما يجب تأخيرُهُ ، وأُخِّرَ ما يجب تقديمُهُ .

وأفسدنا أيضًا قَدْخَهُمْ فيه بإنزال بعضِهِ متشابهًا ، مع الإخبارِ بالحادِ قومه فيه وأتباع المتشابهِ منه ، وأبطلنا أيضًا قولَ مَنْ قال : إِنَّ فيه تحريفًا وتغييرًا وتبديلًا وزيادة ونقصًا ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا أَثْبَتَهُ السلفُ بأخبارِ الأحادِ وشهادةِ الاثنينِ وَمَنْ جرى مجراهما ، وَأَنَّ الدَّاجِنَ والغنمَ أَكَلَ كثيرًا منه ، فضاعَ ودَثِرَ .

وأبطلنا أيضًا قولَ مَنْ قال : إِنَّه ليس فيه ما يدلُّ على شيء بظاهره ، وَأَنَّ علمَ ذلك يجبُ أخذهُ عن الرسولِ والإمام ، ولا يسوغُ أن يفسره سواهما ، وما تقوله الباطنيةُ وتهذي به وتُؤمِّدُهُ في هذا الباب .

وأعترضنا أيضًا على قولِ مَنْ زَعَمَ أَنَّ القرآنَ يجبُ الإيمانُ به والتسليمُ لِصِحَّتِهِ دون معرفة معناه وتأويله ، وأبطلنا أيضًا طعنَهُمْ على القرآنِ بأختلافِ خطوطِ المصاحفِ وأختلافِ القراءاتِ وذِكْرِ الشَوَادِّ ، وَبَيَّنَّا ما يثبتُ مِنْ ذلكِ وما يجبُ إبطاله ، وَذَكَّرْنَا قَدْخَهُمْ فيه بما رُوِيَ مِنْ قولِهِ ، عليه السلامُ : تلكَ الغرائقُ العُلاُ وَإِنَّ شفاعتَهُنَّ لَتُرْتَجَى إلى غيرِ ذلكِ مِنْ وجوهِ اعتراضاتِهِمْ على صِحَّةِ القرآنِ ، وأوردناه في ذلكِ الكتابِ وطرفًا منه في أصولِ الفقهِ بما يُغْنِي سيرةَ الناظرِ فيه . إِنْ شاء الله .

وَأِنَّمَا لم يذكر ذلك هاهنا ، لِأَنَّهُ ليس مِنْ غَرَضِنَا في وضعِ الكتابِ . فليس لأحدٍ ، إِذَا كانَ ذلكَ [١٤٦أ] كَذَلِكَ أَنْ يَدَّعِي وجودَ إِحالةٍ وتناقضٍ وأختلافٍ في

القرآن .

باب الكلام على من قال : إِنَّ جهة إعجاز القرآن ما تَضَمَّنَه ودَلَّ عليه من صحة المعلومات والأحكام التي إذا أُعْمِلَ النظر فيها صَحَّت وسلمت كُلُّها على السبر والامتحان

أَعْلَمُوا ، رحمكم الله ، أَنَّ هذا الذي قالوه مِنْ أَوْضَحِ الأدلَّةِ على عَظِيمِ مَزِيَةِ الْقُرْآنِ ، وَأَنَّهُ مِنْ كَلَامِ عَلِيٍّ حَكِيمٍ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الشُّكُّ وَالْجَهْلُ بِشَيْءٍ مِنَ الْمَعْلُومَاتِ وَلَا الْغَلَطُ فِي ذِكْرِ أدِلَّتِهَا وَطَرَفِهَا ، وَأَنَّهُ عَرِيٌّ سَلِيمٌ مِنْ كُلِّ خَطَأٍ وَتَخْلِيضٍ ، فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ لِذَلِكَ مُعْجَزًا خَارِقًا لِلْعَادَةِ ، فَبَعِيدٌ .

وَأَحَدُ [١٤٦ب] مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ سَبِيلُ كَلَامِ النَّبِيِّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَجَمِيعِ رُسُلِ اللَّهِ ، عَزَّ وَجَلَّ ، فِي الْإِخْبَارِ عَنْ حَقَائِقِ الْأُمُورِ وَالتَّنْبِيهِ عَلَى طُرُقِهَا وَالْحَثُّ عَلَى النَّظَرِ فِيهَا وَالْإِخْبَارِ عَنِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ ، ثُمَّ لَمْ يَجِبْ مَتَى سَبَرْنَا كَلَامَ النَّبِيِّ وَأَخْبَارَهُ وَتَنْبِيهَاتِهِ وَذَكَرَهُ طَرُقَ الأدلَّةِ عَلَى الْقَضَايَا الْعَقْلِيَّةِ وَالشَّرْعِيَّةِ ، فَوَجَدْنَاهُ كُلَّهُ صَحِيحًا سَلِيمًا مُسْتَمِرًّا عَلَى طَرِيقَةِ النَّظَرِ وَمُوَافِقًا لِلأَدلَّةِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مُعْجَزًا لَهُ ، وَإِنَّمَا يَدُلُّ ذَلِكَ [على بلاغته] وحكمته .

ولذلك ما لو كان القرآن من كلام رسول [الله ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] ، وَأَدْعَى ذَلِكَ قَوْلًا لَهُ عَلَى التَّقْدِيرِ ، وَكَانَ قَدْرُ بَلَاغَتِهِ وَنَظْمِهِ وَفَصَاحَتِهِ مِمَّا قَدْ جَزَتْ عَادَةُ قَوْمِهِ بِالتَّكَلُّمِ بِمِثْلِهِ ، لَمْ يَكُنْ مُعْجَزًا ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْإِعْجَازَ مِنْهُ مَا خَرَقَ بِهِ الْعَادَةَ ، وَإِنَّمَا خَرَقَتْ بِقَدْرِ فَصَاحَتِهِ وَبَلَاغَتِهِ وَمَا هُوَ عَلَيْهِ مِنَ النَّظْمِ . فَأَمَّا تَضَمُّنُهُ الْإِخْبَارَ عَنِ الْغُيُوبِ ، فَإِنَّمَا مُعْجَزُ الرُّسُولِ مِنْهُ عِلْمُهُ بِالْغَيْبِ عَلَى التَّفْصِيلِ الَّذِي لَمْ تَعْبُرْ عَادَةُ الْعِبَادِ بِعِلْمِهِ وَالْإِصَابَةِ فِي مِثْلِهِ عَلَى مَا نَذَكُرُهُ مِنْ بَعْدُ ؛ فَتَبَّتْ أَنَّ الْإِعْجَازَ فِيهِ مِنْ

١ ما بين الحاصرتين منهم في الأصل .

٢ انهدامة في الأصل .

حيث قلناهُ دون جميع ما ذكرُوهُ .

فإن قالوا : إنّ سلامةَ القرآنِ فيما تضمَّنَهُ ذكر الأدلّةِ والأمثالِ والتشبيهاتِ على السّيرِ والامتنحانِ خرقٍ للعادةِ ، [١٤٧أ] لأنّه لا يجوزُ فيها سلامةٌ مثله مع طولِهِ وكثرة ما تضمَّنَهُ ذلك من الخطأ والغلط ، فصارت سلامته من ذلك خرقٌ للعادة .

قيل له : ما نعرفُ أنّ هذه العادة غيرُ ثابتةٍ في كلامِ أحدٍ من الحكماء ، فبطلَ ما قلّتم ، ولأنّها دعوى ، تَبْطُلُ بكلامِ الأنبياءِ ، عليهم السلامُ ، وإنّما يدلُّ ذلك على علمِ المتكليمِ به وزوالِ الجهلِ والنقصِ عنه ؛ فزال ما قلّتم .

وإذا تدبّرَ العقلاءُ قولَهُ ، تعالى : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [٢١ الأنبياء] وقولَهُ : ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَدَّهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [٢٣ المؤمنون ٩١] وقولَهُ : ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [٣٠ الروم ٢٧] وقولَهُ : ﴿فَلَنْ يُخْلِيَهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [٣٦ يس ٧٩] وقولَهُ : ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَدِيرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَى وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾ [٣٦ يس ٨١] وقولَهُ : ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَآخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [٣ آل عمران ١٩٠] وقولَهُ : ﴿وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مُتَجَاوِرَاتٍ﴾ إلى قولِهِ : ﴿يُسْفَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفْضِلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأُكُلِ﴾ [١٣ الرعد ٤] وقولَهُ : ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي﴾ الآية [٦ الأنعام ٧٦] وأمثال هذا مِمَّا نَبَّهَ فِيهِ ، تعالى ، على الأدلّةِ على صِحّةِ ما تضمَّنَهُ القرآنُ من ذلك وَبَّهَ وَذَلَّ عليه ، [١٤٧ب] وأنّه من كلامِ عليمٍ حكيمٍ ، لا يجوزُ عليه الجهلُ بشيءٍ من حقائقِ الأمور . وهذا أحد ما يدلُّ على فَضْلِ القرآنِ على كلامِ الخلقِ ، وإن لم يَكُنْ معجزاً من هذِهِ الجهةِ ، وإنّما كان كذلك من حيثِ ذكرناهُ .

باب إبطال قول من حكى أن جهة كون القرآن معجزاً كونه قديماً

أَعْلَمُوا ، وَفَقَّكُمْ اللَّهُ ، أَنَّ الْقَدْرِيَّةَ لَمَّا اسْتَدَلَّتْ عَلَى خَلْقِ كَلَامِ اللَّهِ ، عَزَّ وَجَلَّ ، بِأَنَّ
الرَّسُولَ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، تَحَدَّى الْعَرَبَ بِأَن تَأْتِي بِمِثْلِهِ ، ذَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ مَقْدُورٌ
لِلَّهِ وَمَخْلُوقٌ وَأَنَّ لَهُ مِثْلًا يَقْدُرُ ، سُبْحَانَهُ ، عَلَيْهِ .

قالوا : لأنهم ، لو قالوا له : ليس هذا من كلام الله ولا ممّا أنزلهُ عليك ، وإنّما هو
من كلام بعضي البُلغَاء الذين قد آتتهوا في حدِّ البلاغة إلى الغاية القصوى ، وإلا فإن
كان من كلام رَبِّكَ ، فَاسْأَلُهُ أَنْ يُنْزِلَ عَلَيْكَ مِثْلَهُ وَأَمْثَالَهُ ، فَكَانَ لَا يَخْلُو^١ عِنْدَ ذَلِكَ
مِنْ أَنْ يَكُونَ ، تَعَالَى ، قَادِرًا عَلَى مِثْلِهِ أَوْ غَيْرِ قَادِرٍ ؛ فَإِنْ كَانَ عَلَى ذَلِكَ قَادِرًا ،
وَجَبَّ أَنْ لِلْقُرْآنِ مِثْلًا مَقْدُورًا وَأَنْ يَكُونَ لِذَلِكَ مُحَدَّثًا مَخْلُوقًا ، لِأَنَّ مَا لَهُ مِثْلٌ
[١٤٨] مَخْلُوقٌ لَا يَكُونُ إِلَّا مَخْلُوقًا . وَإِنْ كَانَ الْقَدِيمُ ، تَعَالَى ، لَا يَقْدُرُ عَلَى
مِثْلِهِ ، لَوْ طَالِبُوهُ بِهَؤُلَاءِ الْمَطَالِبَةِ ، وَجَبَّ أَنْ يَصِيرَ مُحْجُوجًا وَأَنْ يَقَعَ الشَّكُّ وَاللَّيْسُ
فِيمَا ادَّعَاهُ مِنْ أَنَّهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ .

فَقَالَ لَهُمْ شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ ، نَضَّرَ اللَّهُ وَجْهَهُ ، وَغَيْرُهُ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ ، لَمَّا تَلَّى عَلَيْهِمْ كَلَامَ اللَّهِ ، سَمِعُوهُ مَتْلُوءًا وَسَمِعُوا التَّلَاوَةَ لَهُ وَأَخْبَرَهُمْ أَنَّ
الْمَتْلُوءَ^٢ مِنْ كَلَامِهِ لَا مِثْلَ لَهُ ؛ فَقَالُوا : بَلْ لَهُ مِثْلٌ ، وَهُوَ مِنْ قَوْلِ الْبَشَرِ وَأَسَاطِيرِ
الْأَوَّلِينَ وَافُكُّ^٣ أَتَى بِهِ إِلَى أَمْثَالِ ذَلِكَ ؛ فَلَمَّا ادَّعَوْا هَذَا الْبَاطِلَ ، قَالَ لَهُمْ : فَأَتُوا
بِمِثْلِهِ ، إِنْ كَانَ لَهُ مِثْلٌ ، كَمَا تَدْعُونَ وَكَانَ مِنْ قِبَلِ الْبَشَرِ وَسِحْرًا يُؤَثَّرُ ؛ فَتَحَدَّاهُمْ
بِمِثْلِهِ لاعتقادهم أَنَّ لَهُ مِثْلًا .

١ فاسأله : فسئله ، الأصل .

٢ يخلو : يخلوا ، الأصل .

٣ المتلو : المتلوا ، الأصل .

فأما هو ، فقد قال ، عليه السلام : إِنَّهُ لَا مِثْلَ لِكَلَامِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، الْمَقْرُوءِ الْمَتْلُوقِ .
قال : وهذا جارٍ مجزئ تحديده الكفار بإقامة البرهان على كفرهم لَمَّا ادَّعَوْا أَنَّهُ حَقٌّ
وصدق ، فقال : ﴿هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [٢ البقرة ١١١] ؛ فلو قالوا له :
ما نقدُر نحن على إقامة برهانٍ على الكفر ، فأقيم أنت عليه برهاناً ، إن كنت على
ذلك قادراً ، وإلا فقد استوت حائنا وحالك في أَنَّهُ لَا قُدْرَةَ لَنَا عَلَى إِقَامَةِ بَرَهَانٍ عَلَى
الكفر ، لم يَكُن ، تَعَالَى ، ورسولُهُ ، عليه السلام ، [١٤٨ ب] بذلك مُحْجُوجِينَ ،
لأنهما أخبرا بأنَّ الكفر باطلٌ . ومُحالٌ قيام برهانٍ عليه ، وإنما تحدَّاهم لِدَعْوَاهُمْ
أَنَّهُ حَقٌّ وَصِدْقٌ .

وعلى هذا وَرَدَ قَوْلُهُ : ﴿فَإِنْ كَانَ لَكُمْ كَيْدٌ فَكِيدُوا﴾ [٧٧ المرسلات ٣٩] وقوله :
﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [٢٨ القصص ٧٤/٦٢] ؛ فلو قالوا : ما نقدُر
على إكاذبك وإلتيان بشريك لَكَ ، فَكَذَّبْتَ نَفْسَكَ وَأَتَيْتَ لَهَا بِشْرِيكَ ، إن كنت
على ذلك قادراً ، لم يَكُنْ بِذَلِكَ مُحْجُوجًا ، لأنَّهُ قَدْ أَخْبَرَ بِأَسْتِحَالَةِ الْكَيْدِ
وَالشَّرِيكِ عَلَيْهِ .

وإذا كان ذلك كذلك ، بطل التعلُّقُ في خلقِهِ بوقوع التَّخْذِي بِمِثْلِهِ .

فصل

وَأَعْلَمُوا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ : إِنَّ اللَّهَ ، سُبْحَانَهُ ، تَخَدَّاهُمْ بِمَثَلِ كَلَامِهِ الْقَدِيمِ ، دُونَ أَنْ يَقُولَ أَنَّهُمْ قَدْ سَمِعُوا ذَلِكَ الْكَلَامَ الْقَدِيمَ عِنْدَ التَّلَاوَةِ لَهُ ، وَأَنَّهُمْ أَدْرَكُوا التَّلَاوَةَ وَالْمَثَلُوجَ جَمِيعًا وَتَحَدَّثُوا بِمَثَلِهِمَا . فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَقُلْ أَنَّهُمْ سَمِعُوا الْمَعْبَرِ عَنْهُ ، وَأَنَّهُمْ سَمِعُوا الْعِبَارَةَ ، أَسْتَحَالَ الْقَوْلُ بِأَنَّهُمْ تَحَدَّثُوا بِمَثَلِ شَيْءٍ لَمْ يَسْمَعُوهُ . وَالْأَوَّلَى عِنْدَنَا أَنَّهُمْ إِنَّمَا سَمِعُوا الْعِبَارَةَ دُونَ الْمَعْبَرِ .

وَأَحَدُ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قِيَامُ الدَّلِيلِ عَلَى مَخَالَفَةِ كَلَامِهِ الْقَدِيمِ لِسَائِرِ أَجْنَاسِ الْأَصْوَاتِ ، وَأَنَّهُ مَعَ ذَلِكَ مَدْرَكٌ بِحَاسَّةِ السَّمْعِ . فَلَوْ سَمِعَ كَلَامَ اللَّهِ الْقَدِيمِ مَعَ الْعِبَارَةِ عَنْهُ ، لَوَجَبَ أَنْ يَعْلَمَ السَّامِعُونَ لَهَا أَنَّهُمْ قَدْ أَدْرَكُوا شَيْئَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ ، كَمَا يَفْرُقُ السَّامِعُ بَيْنَ الْعَرَبِيَّةِ وَالْأَعْجَمِيَّةِ [١١٤٩] وَصَوْتِ الْعُودِ وَنَقْرِ الطَّابَةِ وَكُلِّ مَسْمُوعَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ وَمَدْرَكَيْنِ عَلَى صِفَتَيْنِ مُخْتَلَفَتَيْنِ .

وَأَمَّا يَلْتَبَسُ عَلَى الْمَدْرَكِ الصَّوْتَانِ ، فَيُظَنُّ أَنَّهُمَا صَوْتُ وَاحِدٍ إِذَا كَانَا مِثْلَيْنِ مُشْتَبِهَيْنِ الصَّوْرَةَ . فَأَمَّا إِذَا كَانَا مُخْتَلَفَيْنِ ، فَلَا شَبَهَةَ عَلَى الْمَدْرَكِ لَهَا فِي أَنَّهُ مَدْرَكٌ لِشَيْئَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ . وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي كُلِّ مَدْرَكَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ بِحَاسَّةٍ مِنْ الْحَوَاسِّ .

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، ثَبَتَ أَنَّ الْعَرَبَ ، إِنَّمَا أَدْرَكَتِ الْعِبَارَةَ عَنْ كَلَامِ اللَّهِ ، عَزَّ وَجَلَّ ، وَبِمَثَلِهَا وَفِي بِلَاغَتِهَا وَفَصَاحَتِهَا وَنَظْمِهَا تُحَدَّثُوا دُونَ مَا حَكِي عِبَارَةً عَنْهُ ، وَإِنَّمَا جَعَلَ اللَّهُ ، سُبْحَانَهُ ، الْعِبَارَةَ عَنْهُ بِهِذِهِ الصِّفَةِ مِنَ الْبِلَاغَةِ وَالنَّظْمِ لِيَكُونَ آيَةً لِلرَّسُولِ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ . وَلَوْ جَعَلَهُ أَبْلَغَ وَأَفْصَحَ مِنْ ذَلِكَ ، لَجَازَ وَصَحَّ عَلَى مَا تُبَيِّنُهُ مِنْ بَعْدِ . هَذَا هُوَ الَّذِي يَجِبُ الْاعْتِمَادُ عَلَيْهِ .

ولا يجوزُ على التَّحْقِيقِ أن يُقالَ : إِنَّ العبارةَ عن كلامِهِ ، تعالى ، حكايةٌ له . وإن قيلَ ذلك ، فعلى طريقِ المجازِ ونعني به أَنَّهُ عبارةٌ عنه وتلاوةٌ له ، وإنما أمتنعَ كونُ العبارةِ عنه حكايةً له ، لأجلِ أَنَّ الحكايةَ في وضعِ اللَّغَةِ يجبُ أن تكونَ مثلَ المحكيِّ أو مقارِبًا له . فلذلك يُقالُ : حكيتُ حُطَّ فلانٍ ومشيتُهُ وركبتهُ ، إذا فعلتُ مثلَ ذلك أو ما يقاربهُ .

فإذا ثَبَتَ أَنَّهُ لا مثلَ لكلامِهِ ، تعالى ، من المخلوقاتِ [١٤٩ب] على ما بيَّنناه في بابِ نَفْيِ خَلْقِ القرآنِ ، بطلَ كونُ العبارةِ حكايةً له ؛ فيجبُ تنزيلُ ذلك على ما قلناه .

باب الكلام على من يحكى عنه من أهل الحق أو غيرهم أنَّ جهة إعجاز القرآن كونه عبارة عن كلام الله ، تعالى

فإنَّما القولُ بأنَّه إنَّما يكونُ معجزاً من حيثُ كان عبارةً عن الكلام القديم ، فإنَّه قولٌ باطلٌ من وجوه . أحدها أنَّه كان يجبُ أن تكونَ العبارةُ عنه على وجهِ الاحتذاءِ والحفظِ معجزاً . لأنَّها وإن كانت كذلك ، فهي عبارة عنه ، كما أنَّ العبارةَ المُبتدأةَ عنه عبارة عنه ؛ فلمَّا اتَّفَقَ على أنَّ العبارةَ على وجهِ الاحتذاءِ والحكايةِ ليس بمعجزٍ ، بطلَ أن تكونَ العبارةُ عنه على سبيلِ الابتداءِ معجزاً من حيث كانت عبارة عنه ، وإنَّما يكونُ معجزاً لِمَا تَضَمَّنَهُ مِن قَدْرِ الفصاحةِ والنظمِ .

فإن قالوا : إنَّما تكونُ العبارةُ عنه معجزاً إذا كانت بِقَدْرِ سورةٍ في براعتها وبلاغتها ونظُمها على وجهِ [١٣١ب] الابتداءِ بذلك دون الحفظِ والحكايةِ ، نَقَضُوا قولَهُم وعادوا إلى أنَّ جهةَ الإعجازِ ما هو عليه مِنَ النظمِ والبلاغةِ ، لا لكونِهِ عبارةً عن كلامِ الله ، عزَّ وجلَّ .

فصل

وممّا يدلُّ أيضًا على فسادِ هذا القول علمُنا بأنّه ، تعالى ، لو جَعَلَ العبارةَ عنه تبدأ وتقدّر من البلاغةِ قد جرت عادةُ العربِ بالتكلّمِ بمثله ، لم يكن معجزًا ، وإن كان عبارةً عن كلامِهِ .

وكذلك لو جَعَلَ العبارةَ عن كلامِهِ ينظّمُ الشعرَ الذي في قُذْرِهِمْ مثله ، لم يكن معجزًا ، وإن كان عبارةً عن كلامِهِ حتّى إذا جَعَلَهُ بصفةٍ ما ذكرناه ، صار لذلك معجزًا .

ويدلُّ على ذلك أيضًا أنّ التوراةَ والإنجيلَ وكلَّ كتابٍ أنزلهُ اللهُ ، تعالى ، عبارة عن كلامِهِ ، كما أنّ العربيَّ عبارة عن كلامِهِ ، وإن لم تكن العبرانيّةُ والسريانيّةُ والنبطيّةُ معجزًا لكونِهِ عبارة عن كلامِهِ ، فَوَجَبَ أن يكونَ المعجزُ ممّا هو عبارة عن كلامِهِ ما اختصَّ بما ذكرناه من البلاغةِ والنظمِ لاختصاصِهِ بذلك ، لا لكونِهِ عبارة عن الكلامِ القديمِ .

يتلوه : ويدلُّ على بطلانِ هذا القول . وصلى الله على محمّد النبي وعلى آله وسلّم .

[١٣٠ب] ...١

١ ظهر هذه الورقة كلّها بياضاً في الأصل على أنّه فاصل بين الجزء المنتهي وبين الذي يليه .

[١٣١]

الثالث عشر

من كتاب النبوات

من هداية المسترشدين والمقنع في معرفة أصول الدين

تصنيف القاضي الجليل

أبي بكر محمد بن الطيّب الأشعريّ

رضوان الله عليه

[١٣١ب]

بسم الله الرحمن الرحيم

ويدلُّ على بطلانِ هذا القول أيضًا أنَّه يجبُ أن يكونَ الحرفُ والحرفانِ والكلمةُ والكلمتانِ وما قصرَ عن قَدْرِ سورةٍ مِنَ القرآنِ معجزًا لكونه عبارةً عن كلامِ الله ، فلمَّا [...] ^١ما يقدرُون عليه ممَّا قصرَ عن قَدْرِ سورةٍ [...] ^٢وعن كلامِ الله ، سبحانه ، كما أنَّ السورةَ [...] ^٣قصرَ عنها ، وهو مع ذلك ليس بمعجزٍ [...] ^٤معجزًا من حيثُ كان عبارةً عن الكلام [...] ^٥إنَّما يكونُ معجزًا لاختصاصِهِ بال [...] ^٦البلاغةِ والفصاحةِ ، وإلَّا وَجَبَ أن [...] ^٧بقليلِ التَّنَزُّرِ من العبارةِ عنه والطويلِ [الكثيرِ] .

كلُّ هذا يوضحُ أنَّه لا يجوزُ أن تكونَ العبارةُ كلامَ الله ، عزَّ وجلَّ ، معجزًا مِنْ حيثُ كانت عبارةً عنه ، وإنَّما يكونُ معجزًا من حيثُ وصفناهُ وبَيَّنَّاهُ .

١ انهدامة في الأصل .

٢ انهدامة في الأصل .

٣ انهدامة في الأصل .

٤ انهدامة في الأصل .

٥ انهدامة في الأصل .

٦ انهدامة في الأصل .

٧ انهدامة في الأصل .

باب الكلام في أنَّ القرآن معجز من حيث أشتمل على الأخبار عن الغيوب

[١٥٠] اَعْلَمُوا ، وَفَقَّكُمْ اللَّهُ ، أَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْأُمَّةِ فِي أَنَّ إِبْخَارَ الْبَشَرِ عَنِ الْغَيْبِ الَّذِي لَا يَجُوزُ اتِّفَاقُ الْإِصَابَةِ فِي مِثْلِهِ مِنْ جِهَةِ الظَّنِّ وَالتَّخْمِينِ أَنَّهُ مُعْجَزَةٌ لِمَنْ خَبَّرَ بِذَلِكَ . وَسَوَاءٌ كَانَ الْإِبْخَارُ عَنْهُ مِنْ كَلَامِهِ أَوْ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ ، عَزَّ وَجَلَّ ، وَسَوَاءٌ كَانَ فِيهِ مِنَ الْبَلَاغَةِ وَالنَّظْمِ الْبَدِيعِ مَا فِي الْقُرْآنِ أَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ ، بَلْ بِكَلَامٍ قَدْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِالتَّكْلُمِ بِمِثْلِهِ ، لِأَنَّ الْإِعْجَازَ مِنْ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ عِلْمُ النَّبِيِّ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، بِمَا يُخْبِرُ بِهِ دُونَ نَفْسِ الْخَبَرِ ، إِنْ كَانَ مِنْ قَوْلِهِ أَوْ قَوْلِ اللَّهِ ، عَزَّ وَجَلَّ .

والدليل على وجوب كون العلم بذلك معجزًا هو أنَّ ما يُخْبِرُ عَنْهُ الْمَخْلُوقُ عَلَى ضَرْبَيْنِ . ضَرَبٌ مِنْهُ خَبَرٌ عَنْ عِلْمٍ وَيَقِينٍ وَضَرَبٌ آخَرُ يَقَعُ الْخَبَرُ عَنْهُ عَنِ ظَنٍّ [وَتَخْمِينٍ] ^١ وَعِلْمٍ بِمُسْتَقَرِّ الْعَادَةِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ اتِّفَاقُ الصَّدَفِ [فِيهِ] ^٢ ، فَيَمْنَعُ مَا يُخْبِرُ عَنْهُ الظَّانُّ وَالْمُخَيَّنُ ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يَقَعَ [عِدْلُ] ^٣ الْخَبَرِ عَنِ الْأُمُورِ الْغَائِبَةِ عَلَى وَجْهِ التَّفْصِيلِ ، فَيَتَّفِقُ لَهُمُ الْإِصَابَةُ فِيهِ ، وَإِنَّمَا يُصِيبُ الْمُخَيَّنُ وَالْحَادِثُ فِي الْقَلِيلِ مِنْ أَخْبَارِهِ وَيُخْطِئُ فِي الْكَثِيرِ مِنْهَا . وَمَا يَتَّفِقُ لَهُ الْإِصَابَةُ فِيهِ لَا يَتَنَاوَلُ الْمَخْبِرُ عَلَى جِهَةِ التَّفْصِيلِ وَقَدَرُ مَا يَعْلَمُهُ النَّاسُ مِنَ الْأُمُورِ الْمُسْتَقْبَلِيَّةِ الَّتِي تَكُونُ إِنَّمَا هُوَ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ وَعُلِمَ اسْتِمْرَارُهُ عَلَى وَتِيرَةٍ وَاحِدَةٍ ، نَحْوُ الْعِلْمِ بِخُرُوجِ الزَّوْجِ عِنْدَ الْبَدْرِ وَتَعَاقِبِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَجِيءِ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ فِي زَمَانِهِمَا وَخُرُوجِ الشَّمْسِ فِي أَوَانِهَا [١٥٠ب] وَطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَشْرِقِهَا وَغُرُوبِهَا فِي مَغْرِبِهَا وَأَمْثَالِ ذَلِكَ مِمَّا قَدْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِهِ وَاسْتَمَرَّتْ .

١ انهدامة في الأصل .

٢ انهدامة في الأصل .

٣ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

فَأَمَّا أَنْ يَغْلُمُوا حَدُوثَ الْأُمُورِ الْمُسْتَقْبَلَةِ الَّتِي لَمْ تَجْرِ عَادَةً بِحُدُوثِهَا ، فَإِنَّهُ مُحَالٌ ،
وَأَمَّا يَغْلُمُ النَّاسُ حَدُوثَ مَا يَحْدُثُ مِنْ أَكْثَرِ مَا ذَكَرْنَاهُ عَلَى جِهَةِ الْجُمْلَةِ دُونَ
التَّفْصِيلِ . فَأَمَّا أَنْ يَغْلُمُوا قَدْرَ مَا تُرْبِعُهُ الْأَرْضُ وَعَدَدَ مَا يَحْمِلُهُ الشَّجَرُ وَالنَّخْلُ
وَتَفْصِيلَ مَقَادِيرِ مَا يَحْدُثُ مِنَ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ وَأَيَّ يَوْمٍ يَنْقُصُ وَأَيَّ يَوْمٍ يَزِيدُ إِلَى أَمْثَالِ
هَذَا مِنَ التَّفْصِيلِ ، فَإِنَّهُ مُحَالٌ أَتَّفَاقُ الْإِصَابَةِ فِيهِ عَلَى جِهَةِ التَّحْمِينِ فِي مُسْتَقَرِّ
الْعَادَةِ . وَهَذِهِ حَالُ إِصَابَةِ الْأَطْبَاءِ وَالْمُنَجِّمِينَ وَالْكُهَنَةِ .

فَأَمَّا الْمُنَجِّمُونَ ، فَخَطَأُؤُهُمْ أَكْثَرُ [وَقَوْعًا مِنْهُمْ] ، وَأَمَّا يُصِيبُونَ الْكَثِيرَ مِنَ
الْكُشُوفَاتِ وَتَسِيرِ النُّجُومِ وَتَنْقُلِ الْكَوَاكِبِ فِي الْمَسَارِ . وَذَلِكَ أَمْرٌ مُعْتَادٌ ، يَجْرِي
مَجْرَى عِلْمٍ مَنْ لَيْسَ بِمَنْجَمٍ بِظُلُوعِ الشَّمْسِ وَغُرُوبِهَا .

فَأَمَّا أَحْكَائُهُمْ بِالْمَوْتِ وَالْحَيَاةِ وَالصِّحَّةِ وَالسَّقَمِ وَالرُّخْصِ وَالْغَلَاءِ وَالْهَيْجِ وَالسَّكُونِ
وَرِاقَةِ الدَّمَاءِ وَسُكُونِ الدِّهْمَاءِ وَالْفَقْرِ وَالْغِنَى وَأَمْثَالِ ذَلِكَ ، فَالْخَطَأُ فِيهِ أَبَدًا أَكْثَرُ
وَصَوَائِهِمْ فِيهِ أَقَلُّ .

وَأِنْ حَكَّمُوا عِنْدَ مِقَابِلَةِ بَيْنَ كَوَكَبَيْنِ أَوْ تَرْبِيعِ كَوَكَبٍ وَتَسْدِيدِهِ^١ وَنَظَرِهِ وَكُونَ الْوَتْدِ
تَحْتَ الْأَرْضِ وَفَوْقَهَا وَأَمْثَالِ هَذَا ، فَإِنَّمَا يَحْكُمُونَ بِحُدُوثِ أَمْرٍ عَلَى جِهَةِ الْجُمْلَةِ
دُونَ التَّفْصِيلِ ، وَرَبَّمَا كَانَتِ الْجُمْلَةُ وَكَثِيرٌ مَا لَا يَكُونُ ، وَرَبَّمَا حَكَمُوا بِشُرُوطِ
[١٥١] يَشْرُطُونَهَا ، لَا يَعْلَمُونَ أَنَّهَا تَحْصُلُ أَمْ لَا ؟

وَقَدْ بَيَّنَّا جَمِيعَ هَذَا وَتَفْصِيلَنَا الْكَلَامَ فِيهِ عَلَيْهِمْ فِي جَمِيعِ الْأَبْوَابِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِصَنَعَتِهِمْ
فِي كِتَابِ دَقَائِقِ الْكَلَامِ وَالرَّدِّ عَلَى مَنْ خَالَفَ الْحَقَّ مِنَ الْأَوَائِلِ وَمُنْتَهَايِ الْإِسْلَامِ

١ ما بين الحاصرتين منهم في الأصل .

٢ وتسديسه : وتسديده ، الأصل .

٣ وفوقها : وفوقه ، الأصل .

بما يُغْنِي سِيرُهُ النَّظَرُ فِيهِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

فَأَمَّا الْأَطْبَاءُ ، فَكُلُّهُمْ مُخْبِرُونَ عَلَى أَنَّهُمْ يُعَالِجُونَ وَيَصِفُونَ عَلَى وَجهِ التَّخْمِينِ
وَالْعَمَلِ عَلَى الْعَادَاتِ فِي كَثِيرٍ مِنْ ذَلِكَ . وَكُلُّهُمْ يَقُولُونَ : إِنَّ الطَّبَّ إِنَّمَا هُوَ مُقَابَلَةُ
الصِّدِّ بِصِدِّهِ . وَهَذَا قَدَرٌ ، يَعْلَمُهُ كُلُّ أَحَدٍ بِجَزْئِ الْعَادَةِ .

فَإِذَا قِيلَ لَهُمْ : تَعْلَمُونَ كَمِيَّةَ مَا عَرَضَ مِنَ الْحُمَى وَالْبُرُودَةِ حِينَ تُقَابِلُونَهُ بِمِثْلِهِ وَمَا
يَزِيدُهُ وَيُزِيلُهُ .

قَالُوا : إِنَّمَا نَقْدِرُ ذَلِكَ ظَنًّا وَتَخْمِينًا .

فَأَمَّا خَيْرُ الْكَاهِنِ ، فَإِنَّهُ أَيْضًا إِنَّمَا يُخْبِرُ عَنِ الْجُمْلَةِ وَيُخَبِّرُ فِي أَكْثَرِ مَا يُخْبِرُ بِهِ
وَمَا يُصِيبُ فِيهِ بِذِكْرِهِ عَلَى وَجهِ الْجُمْلَةِ دُونَ التَّفْصِيلِ . وَلَا بُدَّ أَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ ،
سُبْحَانَهُ ، آيَةً تُبَيِّنُهُ مِنْ جِهَةِ الْخَيْرِ إِخْبَارًا لَهُ عَنْ غُيُوبٍ عَلَى جِهَةِ التَّفْصِيلِ الَّذِي لَا
يَجُوزُ إِصَابَةُ طَبِيبٍ وَلَا كَاهِنٍ وَلَا مَخْبِرٍ وَمُنْتَجِمٍ فِي مِثْلِهِ ، نَحْوُ أَنْ يَقُولَ : يَدْرُكُ
الزَّرْعُ وَقَتَ كَذَا وَيَرْبِعُ كَذَا وَكَذَا قَفِيرًا وَحَبَّةً ، وَهَذِهِ النُّخْلَةُ تَحْمِلُ فِي الْعَامِ الْمُقْبِلِ
كَذَا وَكَذَا بُشْرَةً ، وَيُخْبِثُ اللَّهُ ، تَعَالَى ، فِي يَوْمٍ كَذَا وَكَذَا بَرْدًا شَدِيدًا زَائِدًا مَفْرَطًا ،
يَمُوتُ مِنْهُ كَذَا وَكَذَا نَفْسًا ، وَيَتَخَذُثُ يَوْمَ كَذَا فِي وَقْتِ [١٥١ب] كَذَا خَرٌّ مُثْلِفٌ ،
يَمُوتُ مِنْهُ كَذَا وَكَذَا أَمْرًا وَكَذَا رَجُلًا ، وَيَخْبِرُ بِمَا يُضْمِرُهُ الْإِنْسَانُ وَمَا أَكَلَهُ
وَأَذْخَرَهُ وَمَا يَنْطَوِي عَلَيْهِ ضَمِيرُهُ عَلَى وَجهِ التَّفْصِيلِ ، وَيَخْبِرُهُ بِمَا يُخَبِّرُهُ وَيَكْتُمُهُ
بِتَفْصِيلِ أَجْنَابِهِ وَعَدِيدِهِ وَمَوْضِعِهِ وَوَقْتِ خَبْرِهِ وَحِينَ إِخْرَاجِهِ لَهُ وَرَدَّهُ إِلَى أُمُثَالِ هَذَا
مِنَ التَّفْصِيلِ الَّذِي لَا يَجُوزُ فِي مُسْتَقَرِّ الْعَادَةِ إِصَابَةُ حَادِسٍ فِيهِ .

وَأَمَّا صَارَ إِخْبَارُ الرِّسْلِ ، عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ، عَنْ هَذِهِ الْغُيُوبِ آيَةً مُعْجَزَةً لَهُمْ لِأَجْلِ
عِلْمِنَا بِأَسْتِحَالَةِ إِدْرَاكِ الْخَلْقِ لِعِلْمِ ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِمَّا يُعْلَمُ ضَرُورَةً ، فَيَشْتَرِكُ

الناس في علمه ، ولا هو مِمَّا عليه دليل ، ثَنَالُ معرفته بالنظر في دليبه ، ولم تجرِ العادة بالإصابة في مثله على وجه التَّخمين ، فيعلم بذلك أَنَّ النبيَّ الْمُخْبِرَ عن هذه الأمور إِنَّمَا يُخْبِرُ بها عن الله ، عزَّ وجلَّ ، وَأَنَّهُ قد أَغْلَمَهُ ذَلِكَ وَأَطْلَعَهُ عليه بالوحي ، وَأَنَّهُ لا يجوزُ أن يعلمهُ إِلَّا عَلامُ الغيوبِ وَمَنْ أَطْلَعَهُ عليه . ولذلك قال ، تعالى : ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا ۝ إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ﴾ [٧٢ الجن ٢٦-٢٧] وقال : ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ عَذًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ [٣١ لقمان ٣٤] وقال : ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ﴾ [٣١ لقمان ٣٤] في أمثال هذه الآيات والأخبار .

فإذا أَخْبَرَ الرسولُ عن نَبَأٍ في بَطُونِ الحوامِلِ وعن ما يَكْتَسِبُهُ الناسُ وما يَكُونُ مِنَ الجماعاتِ والآحادِ وما يحدثُ من تفصيلِ البدعِ والاختلافِ [١٥٢أ] والاتِّفَاقِ ، عَلِمَ بذلك أَنَّهُ إِنَّمَا يُخْبِرُ عن الله ، تعالى ، عَلامُ الغيوبِ ، وَأَنَّهُ لم يُطْلَعُهُ على ذلك وبأَمْرِهِ بالإخبارِ عنه إِلَّا لِيَجْعَلَ ذلك آيَةً وَأَمْرًا مِنْ جِهَتِهِ خَارِقًا للعادة . وهذا واضحٌ في دلالةِ الإخبارِ عن الغيوبِ على صِدْقِ الرسولِ ، عليه السلامُ ، وثبوتِ نبوّتهِ .

وقد عَلِمَ أَنَّهُ ، عليه السلامُ ، لم يُعْرِفْ بِصُحْبَةِ الْمُتَحَمِّينِ والكهنةِ ومداخلَةِ الأطباءِ ودرسِ الكُتُبِ ولقاءِ الأَخْبَارِ والرهبانِ ، فيكونُ بتَلْبِيسِهِ بذلكِ وَاسْتِكْثَارِهِ مِنْهُ مَلَقِيًا للشبهةِ في أمرِهِ . ولذلك قال ، سبحانه : ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذًا لِآرْتَابِ الْمُبْطِلُونَ﴾ [٢٩ العنكبوت ٤٨] وقال : ﴿تِلْكَ مِنْ أَتْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا﴾ [١١ هود ٤٩] وقال : ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا﴾ [٢٨ القصص ٤٦] في أمثال هذه الآيات ؛ فإخبارُهُ عن الغيوبِ على هذا الوجوهِ مِنَ التفصيلِ والإصابةِ فيها خرقٌ للعادةِ وأوضحٌ دلالةٌ على أَنَّهُ مُخْبِرٌ عن الوحيِ النازلِ عليه ؛ فَتَبَّتْ بذلكِ ما قلناه .

فصل

فإن قال قائلٌ : فلم لا يجوز أن يكون قد اتَّفَقَتِ الإصابةُ في جميع ما أخبر عنه من الماضي والمستقبل ؟ وإن أخبر عن ظنٍّ وتخمينٍ ، فمن أين أنه لا بُدَّ أن يكون ذلك عن وحي ؟

قيل له : قد بيَّناهُ من قَبْلُ ، وأنَّ ذلك ممَّا يمتنع في العادة ، وإن كان في المُمكِن من جهة العقلِ اتِّفَاقُ الإصابةِ في ذلك ، غيرَ أنَّه ممَّا لم تَجِرْ عادةً به ، فيجبُ منْعُهُ ، كما يجبُ منْعُ كُلِّ ما لم تَجِرْ به العادةُ .

على أنَّه لو اتَّفَقَ له الإصابةُ [١٥٢ب] في كُلِّ ما يُخبرُ عنه عن ظنٍّ وتخمينٍ ، وإن كانت أخبارًا كثيرةً مُتَّصِلَةً عن الأمورِ على جهةِ التفصيلِ ، لَوَجِبَ أن تكونَ إصابَتُهُ فيها من جهةِ الظنِّ خرقًا للعادةِ أيضًا وأمرًا عجيبًا ، قد حُصِّ وأُقرِّد به ، لأنَّ العادةَ لم تَجِرْ بالإصابةِ في ذلك عن تخمينٍ ، ولكن قد أخبرَ ، صَلَّى اللهُ عليه ، أنه إنما يُخبرُ بذلك عن الوحي والتوقيفِ ؛ فَوَجِبَ القولُ بذلكِ .

فإن قيل : ومن أين يُعْلَمُ أنَّ الإصابةَ في مثلي ذلك لم تَجِرْ به عادةً ؟ وما أنكرتم من اتِّفَاقِ ذلك لكثيرٍ من الناسِ ، وإن لم يَظْهَرْ ذلك ويُعْلَمَ ؟ لأنكم لم تَسْتَفْرِئُوا أحوالَ الناسِ المُخْبِرِينَ مِمَّنْ مضى وَمِنَ الموجودينَ ؛ فلعلَّ كثيرًا من الناسِ قد اتَّفَقَ لهم مثْلُ هذا .

قيل له : هذا باطلٌ من وجهَيْنِ . أحدهما أنَّ ذلك لو كان كذلك ، لَوَجِبَ أن يعلنَ ويَظْهَرُ وتحصلَ الأخبارُ عنه والحديثُ به ، لأنَّه ممَّا يكثرُ التعجُّبُ منه وتَدْعُو الدَّوَاعِي إليه وتَتَوَقَّرُ على ذكرِهِ واللَّهَجُ بالإخبارِ عنه ، لأنَّه قد عُلِمَ بالعادةِ تَوَقُّرُ الدَّوَاعِي على إصابةِ مُنْجِمٍ في حكمِهِ وطبيبٍ في صفَتِهِ وكاهنٍ يُخبرُ بخبرٍ أو اثنين

على جهة الجملة ، وأنَّ ذلك ممَّا لا ينكتم ، فيجب أن يكون توفُّر الدَّواعي على الحديث بالأخبار الكثيرة عن الغيوب على جهة التَّفصيل أشدَّ توفُّراً وأقرب إلى الظهور والانتشار والحديث به . وإذا كان ذلك كذلك ، بطل ما قالوه .

ويُدلُّ على امتناع اتِّفاق ذلك أنَّه قد علِّم أنَّ العلم بذلك لا يحصل ضرورةً لاشتراك الناس في الضرورات ، ولا عليه دليلٌ يُوصلُ النظر فيه إلى العلم به ، فلم [١٥٣] يَجْزُ إدراك الخلقِ لِعِلْمِ ذلك ؛ فما قلناه من الجواب أُولَى ، لأنَّ السائل ليس يُطالبُ بأن يكون المصيبُ في ذلك عالِماً بما أخبر عنه ، وإنَّما يلزم اتِّفاق الإصابة له فيه من جهة الظنِّ والتَّحمين . وذلك أمرٌ لا يمتنع وقوعه من جهة العقل ، وإنَّما يمتنع بالعادة من وقوعه ؛ فلو كان ممَّا قد وقَّع واتَّفَق ، لَوَجِبَ ظهوره والحديث به وإضافته إلى المصيب فيه ، ولم يَجْزُ في مُستَقَرِّ العادة تركُ نقل ذلك وأنصافُ الهمم عنه ؛ فصار ما قلناه وقَدَّمناه أُولَى .

فصل من الكلام في هذا الباب يجب الوقوف عليه

فإن قال قائل : فَخَيَّرُونَا ما المعجز في الإخبار عن الغيوب ! أهو عندكم نفس الخير عن الأمور على وجه التفصيل أو كون الخير صدقًا أو وقوع المخير عنه ؟

ولا يمكنكم أن تقولوا : إن نفس الخير عن ذلك المعجز هو نفس الخير ممّا يُدْخَلُ تحت قُدْرِ العبادِ مِنْهُ ويُقَدَّرُ كُلُّ ناطِقٍ أن يُخَيَّرَ بمثليه .

ولا يمكنكم أن تقولوا : إن كونه صدقًا هو المعجز ، لأن كونه صدقًا رجوع إلى نفس الخير أو إلى أمر ، لا ينفصل عنه . وكيف يكون ذلك كذلك وسامعُه لا يعلمُه صدقًا حين سماعه ، ولا يمكنه أن يَسْتَدِلَّ به على النبوة دون تأمل حال المخير عنه في وقوعه وتمايه ؟ [١٥٣ب] فلو كان كونه صدقًا هو المعجز ، لم يمكن مَنْ سَمِعَهُ أن يَسْتَدِلَّ به ، لأنه لا يعلم بنفسه ولا بكونه صدقًا أنه صدق ؛ فبطلَ هذا الوجه .

ولا يسوغ لكم أن تقولوا : إن المعجز هو وقوع المخير عنه ، لأن ذلك المخير عنه قد يكون أكثره من أفعال العباد ومقدوراتهم وممّا قد جَرَتْ عادتهم بوقوع مثليه وما هو من مقدورات العباد وما هو معتاد ، لا يصح كونه معجزًا ، ولأن المخير عنه قد يكُونُ مُتَقَدِّمًا وَقَوَعُهُ عَلَى دَعْوَى النّبوةِ بِالذَّهْرِ الطَوِيلِ وَيَكُونُ [مُتَأَخِّرًا عَنْهَا] أَيْضًا بِالذَّهْرِ الطَوِيلِ . وما هذِهِ حالُهُ لَا يُعْلَمُ [تَعَلُّفُهُ بِدَعْوَى النّبوةِ] . وإذا كان ذلك كذلك ، بطلَ كونُ الإخبارِ عن [الغيوبِ خارقًا للعادة] .

١ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٢ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٣ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٤ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

يقال لهم : ليس المعجز في الإخبار عن الغيوب شيئاً مما ذكرتموه ، وإنما المعجز من ذلك هو خرقُ العادة بعلم النبي بالغيب وأُطْلَاعِهِ عليه على وجه ، يخرقُ بكونه عليه وعالمًا به العادة . وعلمُهُ بذلك غيرُ جميع ما قلتم وتوهمتم .

وقد بيّنا من قبلُ أنَّ العادة لم تَجْرَ بحصول العلم بذلك لأحدٍ من الخلق ، لا عن ضرورة ولا عن دليل ، لأنَّه لا دليل على ذلك . وبيّنا أنَّه لا يجوزُ في مستقرِّ العادة أن تحصل الإصابة فيه من جهة التَّخمين ؛ فلو اتَّفقت له في ذلك الإصابة ، لكان ذلك خرقاً للعادة .

فأما قولُ من قال : إنَّ الإعجاز في ذلك قدرةُ النبي ، صَلَّى اللهُ عليه ، على الصديق في الإخبار عن الغيوب ، فإنه بعيدٌ ، لأنَّ مثلَ ذلك الخيرِ مقدورٌ للعباد ، وكون الخيرِ صدقاً ليس برجوع إلى شيءٍ ينفصلُ عنه ، بل كونه صدقاً من جهة أنَّه خيرٌ عن العلم بوقوع ما هو خيرٌ عنه ، [١٥٤] إنَّما يرجعُ عند التحصيل إلى علمه بوقوع ذلك وأُطْلَاعِهِ عليه . وإذا كان ذلك كذلك ، ثَبَتَ ما قلناه وبَطُلَ ما توهموه .

وإذا جَعَلْنَا عِلْمَهُ ، عليه السلام ، بوقوع ما أَخْبَرَ عنه من الغيوب هو المعجز ، فليس ذلك العلمُ مُتَقَدِّماً على دعوى النبوة ولا متأخراً عنها ، بل هو مقاربٌ لها ومتعلِّقٌ بها ؛ فَبَطُلَ أيضاً تعلُّقُهم بذكرِ التَّقدُّم والتَّأخُّر .

فصل

وَأَعْلَمُوا ، أَحْسَنَ اللَّهُ تَوْفِيقَكُمْ ، أَنَّ إِبْخَارَ النَّبِيِّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، عَنِ الْغُيُوبِ عَلَى ضَرِيئَيْنِ . خَيْرٌ عَنْ غَيْبٍ وَاقِعٍ حَاصِلٍ ، نَحْوِ الْإِبْخَارِ عَنْ مَا حَدَّثَ الْمَرْءُ بِهِ نَفْسَهُ وَعَنْ مَا أَكَلَهُ وَأَذْخَرَهُ وَأَضْمَرَهُ ، وَنَحْوِ هَذَا مِمَّا كَانَتْ هَذِهِ حَالُهُ ، كَانَ دَلَالَةُ فِي حَالٍ وَقَوَعِهِ عَلَى النَّبُوءَةِ مِنْ حَيْثُ دَلَّ عَلَى عِلْمِ النَّبِيِّ بِالْوَاقِعِ الْحَاصِلِ .

وَكَذَلِكَ سَبِيلُ الْخَبَرِ عَنْ مَا تَقَدَّمَ وَقَوَعُهُ وَخَصَلَ عَلَى التَّفْصِيلِ مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ ذَلِكَ إِلَّا بِدِرَاسَتِهِ الْكُتُبَ وَمَدَاخِلَةِ أَهْلِ السِّيَرِ وَالْكُهْنَةِ وَأَصْحَابِ الْأَخْبَارِ ؛ فَإِذَا عُلِمَ ذَلِكَ مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ هَذَا الشَّانِ وَلَا مِمَّنْ دَاخَلَهُمْ وَعُرِفَ بِعَشْرَتِهِمْ وَالْأَخْذِ عَنْهُمْ ، كَانَ عِلْمُهُ بِذَلِكَ خَارِجًا لِلْعَادَةِ .

وَالضَّرْبُ الْآخِرُ خَيْرٌ عَنْ غَيْبٍ مُسْتَقْبِلٍ ، يَحْدُثُ فِيمَا بَعْدُ ؛ فَهَذَا الْخَيْرُ إِنَّمَا يَصِيرُ مُعْجَزًا وَدَالًّا عَلَى عِلْمِ النَّبِيِّ بِمَا أَخْبَرَ عَنْهُ عِنْدَ حَدُوثِ الْمُخْبَرِ عَنْهُ وَحُصُولِهِ ؛ فَيَجِبُ تَرْتِيبُ ذَلِكَ عَلَى مَا نَزَّلْنَاهُ .

باب ذكر ما ورد من الأخبار عن الغيوب في نص القرآن المنزل عليه ، صلى الله عليه ، وما أخبر عنه بكلامه ، عليه السلام

[١٥٤ب] فِيمَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ قَوْلُهُ ، عَزَّ وَجَلَّ : ﴿فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ۝ وَلَنْ يَتَمَنَّوَهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ﴾ [٢ البقرة ٩٤-٩٥] ، فَلَمْ يَقَعْ مِنْهُمْ التَّمَنِّي لِذَلِكَ عَلَى مَا أَخْبَرَ عَلَمًا مِنْهُ بِأَنَّهُمْ إِنْ تَمَنَّوْهُ ، مَاتُوا .

ومنه قَوْلُهُ ، تَعَالَى : ﴿الْم ۝ غُلِبَتِ الرُّومُ ۝ فِي أَذْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلِبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ۝ فِي بَضْعِ سِنِينَ﴾ [٣٠ الروم ١-٤] . وَكَانَ عَلَى مَا أَخْبَرَ وَأَنْهَزَمَ الرُّومُ ، ثُمَّ مَا كَانَ مِنْ غَلَبَةِ الرُّومِ لِفَارِسَ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرٌ مَعْلُومٌ عِنْدَ أَهْلِ السِّيَرَةِ .

ومنه قَوْلُهُ : ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [٢ البقرة ٢٤] وَقَوْلُهُ : ﴿قُلْ لِّهِ أَجْتَمَعَتْ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ [١٧ الإسراء ٨٨] ، فَكَانَ مِنْ عَجْزِهِمْ عَلَى ذَلِكَ مَا أَخْبَرَ عَنْهُ .

ومن ذلك قَوْلُهُ ، تَعَالَى : ﴿لَقَدْ صَدَّقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الْرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ [٤٨ الفتح ٢٧] ، فَدَخَلُوهُ عَلَى مَا أَخْبَرَ بَعْدَ أَنْ رُويَ أَنَّ قَوْمًا آرَتَابُوا وَقَالُوا : أَلَيْسَ وَعَدَنَا اللَّهُ دَخُولَهُ ؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : مَا قَالَ فِي عَامِنَا هَذَا سَيَكُونُ بَعْدَ ذَلِكَ ؛ فَكَانَ مَا أَخْبَرَ وَزَالَ الشُّكُّ وَالرَّيْبُ فِيهِ .

ومن قوله ، تَعَالَى : ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظَاهِرَهُ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ [٩ التوبة ٣٣] ، فَأُظَاهِرَهُ ، تَعَالَى ، عَلَى سَائِرِ الْأَدْيَانِ وَأَذَلَّ بِهِ الْمُلُوكَ وَالْجَبَّارَةَ وَمُلْكَتِ دِيَارَهُمْ وَأَزِيلَتِ مَمَالِكَهُمْ وَخَنَعَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ لِلْحَقِّ وَأَسْتَجَابَ .

ومنه قوله ، تعالى : ﴿سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ ... ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلِمَ اللَّهِ [١٥٥] قُلْ لَنْ تَتَّبِعُونَا﴾ إلى قوله : ﴿سَتَدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولَى بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ فَإِنْ تُطِيعُوا يُؤَيِّدْكُمْ اللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا وَإِنْ تَتَوَلَّوْا كَمَا تَوَلَّيْتُمْ مِنْ قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [٤٨ الفتح ١٥-١٦] ، فدعاهم أبو بكر إلى قتال أهل الردّة . وقيل : دعاهم عمر إلى قتال فارس . وأراد بقوله : ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلِمَ اللَّهِ﴾ [١٥: ٤٨] وهو قوله ، سبحانه : ﴿قُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا إِنَّكُمْ رَضِيتُمْ بِالْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَاقْعُدُوا مَعَ الْخُلَفَاءِ﴾ [٩ التوبة ٨٣] ؛ وهذا إخبار عن التفصيل عجيب .

ومن ذلك قوله ، تعالى : ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ﴾ [٨ الأنفال ٧] ، فكان ذلك على ما خبر عنه ، تعالى . ولما أرسل رسول الله في طلب العير ، قال [له العباس] ^١ ، رضي الله عنه : إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ وَقَدْ آغَظَاكُمَا وَعَدَكَ ؛ فَمَا تَتَّبِعُ فِي طَلَبِ الْعَيْرِ ؟!

ومن ذلك قوله ، تعالى : ﴿وَعَدَكُمْ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا فَعَجَّلَ لَكُمْ هَذِهِ وَكَفَّ أَيْدِيَ النَّاسِ عَنْكُمْ وَلِتَكُونَ آيَةً لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [٤٨ الفتح ٢٠] ، فكان الأمر في ذلك على ما أخبر عنه ، و[حصل] اللهم من الغنيمة وهزيمة المشركين ما ذكره ، ثم

١ ذلك : + هذا ، مشطوب في الأصل .

٢ شبه منهدم في الأصل .

٣ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٤ يُقَابِلُ الجامع الصحيح للترمذي ٢٥١/٥ (٣٠٨٠) [٤٨-كتاب التفسير ، ٨-باب «ومن سورة الأنفال»] .

كذلك تفسير آين أبي حاتم ١٦٦٠/٥ (٨٨١٣) ، الدر المنثور في التفسير المأثور للسيوطي ٣٠٨/٣ .

٥ في ذلك : إضافة في الهامش ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل .

٦ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

قال : ﴿وَأُخْرَى لَمْ تَقْدِرُوا عَلَيْهَا قَدْ أَحَاطَ اللَّهُ بِهَا﴾ [٤٨ الفتح ٢١] ، وحصول ذلك على ما قاله .

ومن ذلك أيضاً قوله ، عزَّ وجلَّ : ﴿سَيَهْزِمُ الْجَمْعُ وَيُولُونَ الدُّبُرَ﴾ [٥٤ القمر ٤٥] . وكان من هزيمتهم وظهور الرسول والمسلمين عليهم ما أخبر عنه ، تعالى ، في أمثال هذا ، مِمَّا لَعَلَّهُ لَوْ تَتَّبَعَ ، لَكَثُرَ .

فأما إخباره عن قصَّة نوح وإبراهيم ولوط وموسى وهارون وداود [١٥٥ب] وسليمان وعيسى والياس وما كان من آياتهم وتشاجر قومهم وما نزل بهم من الخسف والزحف والمسح على وجه التفصيل الذي لا يعرفه إلا أهل السيرة والأخبار مع قوله : ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ﴾ [٢٩ العنكبوت ٤٨] وقوله : ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا﴾ [٢٨ القصص ٤٦] و﴿تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا﴾ [١١ هود ٤٩] إلى أمثال هذا ، مِمَّا كَثُرَ فيه القول بأنه قد أُوْحِيَ إليه ما لم يكن يَعْلَمُهُ ولا قَوْمُهُ ، وذلك يَجْرِي مَجْرَى الإخبار عن الضمائر وما يقع في المستقبل ومجيئه من قبيله آية عظيمة وأمر يخرق العادة .

فصل

[...] التي [أخبر عن]ها الرسول ، عليه السلام ، فكثيرة ، منها إخباره عن خروج الخوارج ومروقهم عن الدين وعن صفاتهم وقراءتهم القرآن لا يتلغ تراقيمهم ، وأنهم يَمْرُقُونَ من الدين ، كما يَمْرُقُ السَّهْمُ من الرميَّة ، وأن من علاماتهم أن فيهم رجلاً مجذع^١ اليد وهو ذو اليدَيَّة . فَوُجِدَ ذلك على ما قال ، عليه السلام ، وظَهَرَ الحديث عنه .^٥

ومنه قوله : (بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيْبًا وَسَيَعُوْدُ كَمَا بَدَأَ)^٦ . يُرِيدُ به الضعْف [١٥٦] وقِلَّة الأمانات وجَوَزَ السلطانِ وسوءَ الإمرة . وذلك موجودٌ ظاهرٌ .

ومنه إخباره عن فتنة كَقَطْعِ الليل وقوله : (الْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنْ الْقَائِمِ . وَالْمَاشِي خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي)^٧ . وكانت الفتنة في الجمل وصيْقِنَ وخَزَوْاء والنهروان على ما ذكر وخَيْرٌ .

ومنه إخباره عن الفتنة بقتل عثمان وقوله : (هَذَا يَوْمِيذٍ وَأَصْحَابُهُ عَلَى الْحَقِّ) ودخول عثمان عليه وعليه قناعٌ وقوله : (سَيَذْعُوْنَكَ إِلَى الْخُلْعِ ؛ فَلَا تَخْلَعْ قَمِيصًا ،

١ انهدامة في الأصل .

٢ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٣ الدين كما يمرق ؛ إضافة في الهامش ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل .

٤ مجذع ؛ + عد ، مشطوب في الأصل .

٥ يُظَرِّف نفائس الدرر ١١٩٤/٤ .

٦ تنتمته : (غريبًا ؛ فطوبى للغرباء !) ، كما في صحيح مسلم ٧٤-٧٥ [٢٣٢-١٤٥] [١- كتاب الإيمان ،

٦٥- باب بيان أن الإسلام بدأ غريبًا وسيعود غريبًا وأنه يارز بين المسجدين] .

٧ صحيح مسلم ١٢٤٨-١٢٤٩ [١٣/١٢/١٠- (٢٨٨٦-٢٨٨٧)] [٥٢- كتاب الفتن ، ٣- باب نزول الفتن

كمواقع القطر] .

كَسَاكَ اللَّهُ إِثَاءً !) ونحو هذا اللفظ ^١.

وما رُوي من تَبَحَّ كلابِ الخَوَّابِ^٢ العائشة ، رضوانُ الله عليها ،^٣ وذَلِكَ لا [...] ^٤ والمعصية في مسيرها ، لو صَحَّ الخبرُ [...] ^٥ .

ومنه إخبارُهُ عن قتلِ عَمَّارٍ ، رحمةُ الله عليه ، وقولُ [لَهُ] ^٦ : (تَقْتُلُكَ أَلْفَيْتُهُ الْبَاغِيَّةُ) ^٧ . وكان ذَلِكَ على ما [أَخْبَرَ] ^٨ . وإِنَّمَا أراد بالباغيةِ النَّفَرُ الذين ولو [أَقَاتَلَهُ] ^٩ وَتَنَازَعُوا سَلْبُهُ ، حَتَّى قال بعضهم : إِنَّمَا يَتَنَازَعُونَ في النارِ . ولقد سمعتُ رسولَ الله ، صَلَّى الله عليه ، يقول : (تَقْتُلُكَ أَلْفَيْتُهُ الْبَاغِيَّةُ) . وليس جميعُ أهلِ الشامِ قَتَلُوهُ .

ومنه إخبارُهُ ، عليه السلام ، عن أَصَابَةِ قَوْمِهِ وَأُمَّتِهِ كَنُوزَ كِسْرَى ^{١٠} ؛ فَأَصَابُوهَا وَأَنفَقُوهَا في سبيلِ الله ، تعالى ، كما أَخبرهم .

١ يُنْظَرُ نفائس الدرر ١١٩١/٤ .

٢ الخَوَّابُ : الحور ، الأصل . هو موضع قريب من البصرة ، يقع على طريق القادم من مكة إلى البصرة . يُرَاجَع معجم البلدان (لباقت الحموي) ٣١٤/٢ .

٣ يُنْظَرُ معجم البلدان (لباقت الحموي) ٣١٤/٢ نفائس الدرر ١١٨٨/٤ .

٤ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٥ المقصودة بهذا الخبر في قول سيف بن عمر التميمي (ت ٢٠٠ هـ) هي أُمُّ زُمْلَ سَلَمَى بنت مالك بن حذيفة بن بدر الفزاريّة . للمزيد عن ذلك يُرَاجَع معجم البلدان ٣١٤/٢ .

٦ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٧ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٨ صحيح مسلم ١٢٦٢ [٢٢- (٢٩١٦)] [٥٢- كتاب الفتن ، ١٨- باب لا تقوم الساعةُ حتى يمرَّ الرجلُ بغيرِ الرجلِ ، فيتمنّى أن يكون مكانَ الميتِ من البلاء] . كذلك نفائس الدرر ١١٨٩/٤ .

٩ انهدامة في الأصل .

١٠ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

١١ يُنْظَرُ نفائس الدرر ١١٣/٤-١١٨٤ .

ومنه إخباره بأنه [١٥٦ب] 'سيكون بعده أثره وأمره السوء' (وَيَفْشُوا الْكَذِبَ حَتَّى
 إِنَّ الرَّجُلَ يَشْهَدُ وَمَا اسْتَشْهَدَ وَيَخْلِفُ وَمَا اسْتَخْلَفَ ؛ فَمَنْ سَرَّهُ بُخْبُوحَةُ الْحَقَّةِ ،
 فَلْيَلْزِمِ الْجَمَاعَةَ ! فَإِنَّ دَعْوَتَهُمْ تُحِيطُ مِنْ وَرَائِهِمْ)^٢ . وهذا ظاهر موجود .

ولو تُتَّبَعَ هذا أيضًا في أخباره ، لُوَجِدَ الكثير منه . وقد تَفَصَّيْنَا الكلامَ في الأُسُولةِ ؛
 على هذه الآيات والأخبار وما يتصل بها في كتاب الانتصار لنقل القرآن بما يُغْنِي
 متأمله . وفيما ذكرناه بلاغ وإفناع .

١ إخباره بأنه : إخبارهم بأنه [١٥٦ب] إخبارهم بأنه ، مكرر مع ضمير الجمع (هم) في الأصل . لقد جاء ذلك
 في موقع التعقبة ، لكنّ الناسخ لم يستعمل البتّة تعقيبات في نسخته هذه النسخة .

٢ ويفشو : ويفشوا ، الأصل .

٣ يُقَابِلُ النهاية في غريب الحديث والأثر (لابن الأثير) ٩٩/١ [بحر] .

٤ جمع السُّؤال بضمّ السين وكسرهما ، لغة في (السُّؤال) الذي جمعه (الأنبياء) بالهمز . يُرَاجَع تاج العروس
 (للزبيدي) ٢٤١/٢٩ [سول] .

باب اعتراض المحتجّين على إعجاز القرآن باختلاف المسلمين في جهة إعجازه والجواب عن ذلك

[١٥٧] فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : كَيْفَ يَصِحُّ لَكُمْ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْقُرْآنَ مُعْجَزٌ مَعَ مَا وَصَفْتُمُوهُ مِنْ اخْتِلَافِ الْأُمَّةِ فِي جِهَةِ كَوْنِهِ مُعْجَزًا وَرَدَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَمُنَاقِضَةً بَعْضُهُمْ بَعْضًا ؟ وَمَا أَنْكَرْتُمْ ، إِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، أَنْ يَكُونَ هَذَا الْخِلَافُ مُخْرِجًا لِلْقُرْآنِ عَنْ كَوْنِهِ مُعْجَزًا ؟

يَقَالُ لَهُ : لَا يَجِبُ مَا قُلْتَهُ ، لِأَنَّ الْمُسْلِمِينَ مَعَ اخْتِلَافِ مَذَاهِبِهِمْ فِي ذَلِكَ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ مُعْجَزٌ . وَالْكَلِّ مِنْهُمْ قَدْ اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى صَدَقِ الرَّسُولِ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَثُبُوتِ نُبُوَّتِهِ . وَإِنَّمَا صَارَ مُعْجَزًا لَهُ مِنْ حَيْثُ بَيَّنَّا وَوَصَفْنَا مِنْ فَضْلِ بِلَاغَتِهِ وَبَدِيعِ نَظْمِهِ وَتَعَذُّرِ الْمَعَارِضَةِ لَهُ [بِمِثْلِهِ] أَوْ مَا يِقَارِبُهُ مَعَ طُولِ التَّحْدِيدِ وَالتَّقْرِيعِ وَمَا وَصَفْنَاهُ مِنْ أَحْوَالِ مُحَالِفِيهِ .

وَلَيْسَ يَجِبُ ، وَإِنْ وَقَعَ الْخِلَافُ فِي ذَلِكَ ، أَنْ يَخْرُجَ عَنْ كَوْنِهِ دَلِيلًا لِأَجْلِ أَنَّ فِيهِمْ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ كَوْنَهُ دَالًّا مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ ، بَلْ أَشْكِلَ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَالْأُتَيْسَ ، وَإِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يُوَصِّلَ صَحِيحُ النَّظَرِ فِي الدَّلِيلِ إِلَى الْعِلْمِ بِمَدْلُولِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَسْبِقْ عِلْمُ النَّاظِرِ فِيهِ بِأَنَّهُ دَلِيلٌ وَمِنْ أَيْ وَجْهِ يَدُلُّ وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ الْوَجْهَ الَّذِي بَيْنَهُ تَعَلَّقَ بِمَدْلُولِهِ هُوَ جِهَةٌ [١٥٧ب] كَوْنِهِ دَلِيلًا . وَلِذَلِكَ صَحَّ أَنْ يَنْظُرَ وَيُسْتَدِلَّ وَيَقْيِسَ مَنْ يَنْظُرُ وَيَتَوَهَّمُ أَنَّهُ غَيْرُ قَائِسٍ وَلَا مُسْتَدِلٍّ وَيَصِلُ مَعَ ذَلِكَ بِنَظَرِهِ إِلَى الْعِلْمِ بِالْمَنْظُورِ فِيهِ ، وَإِنْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ لَمْ يَقْيِسْ وَلَمْ يَنْظُرْ لَشَبْهَةٍ تَدْخُلُ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ ، غَيْرَ أَنَّ هَذَا لَا يَمْنَعُهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ نَازِلًا وَمُسْتَدِلًّا وَوَاصِلًا إِلَى الْعِلْمِ بِالْمَدْلُولِ عَلَيْهِ .

ولأجل هذا اختلف الناس في الدليل ما هو ؛ فقال قائلون : الدليل هو علمك بالدليل ، وليس العلم بالدليل هو الدليل ، لأنه يثبت مع عدم العلم به جملة وعدم العلم بأنه دليل .

وقال بعضهم : الدليل هو نظرنا في الشيء ، يوصل النظر فيه إلى العلم . وهذا أيضاً خطأ ، لأن الدليل هو المتعلق بمدلوله من الوجه الذي حصل عليه ، نظر في ذلك ناظر وعلمه أو لم ينظر فيه ولم يعلمه .

وقال بعضهم : إن الدليل هو الدال نفسه الذكور للطريق الموصول إلى العلم ، لأنه هو المرشد ومن قبله يعلم المدلول عليه .

وهذا ظاهر البطلان ، لأن الرجل ، لو ذكر ما ليس بدليل في نفسه وما لا يمكن أن يوصل بالنظر فيه إلى علم ما هو دليل عليه ، لم يمكن تذكره شيئاً .

وقال المحققون لعلم هذا الباب : إن الدليل هو الأمر الذي يتعلق بمدلوله ويتم عليه ويوصل بالنظر فيه إلى علم ما هو متعلق به . ولم يكن هذا الاختلاف الواقع بينهم فيما للدليل بمانع لهم جميعاً من العلم بالمدلول عليه ، إذا نظروا في الدليل ، وإن التبس [١٥٨] الحال على بعضهم في الدليل ما هو . وإنما كان ذلك كذلك لأجل أن الدليل إنما يدل بطريق الصحة والإيجاب ، كما أن العلم إنما يتعلق بالمعلوم على ما هو ؛ فإذا نظر الناظر في الدليل النظر الصحيح ، أداه إلى العلم بمدلوله ، وإن شك في الوجه الذي منه صار دليلاً . ولو كان الشك في جهة كونه دليلاً يمنع عند النظر من العلم بمدلوله ، لوجب أن يكون الشك في ذلك يمنع من الاستدلال بالدليل وبال[نظر] فيه . ولما لم يكن ذلك كذلك ، بطل ما قالوه .

وما أختلفهم في ذلك إلا بمثابة اختلاف الناس في العلم بأنَّ القادر [رَف] قادرٌ^١ والعالم عالمٌ ، وهل متعلقٌ بهذا العلم نفسُ العالم [التي] ^٢حصلَ عليها أو معنى منفصل عنها ؟ وأختلا [فهم في] ^٣متعلق العلم لا يخرجهم عن كونهم علماءً بأنَّ العالم عالمٌ ومَن ظهرت منه الأفعال المحكمةُ بأنه عالمٌ قادرٌ وإن اختلفوا في معلوم العلم ومتعلقه ما هو . وإذا كان ذلك كذلك ، بطلَ ما ظنُّوا القدحَ به في إعجاز القرآن .

ثمَّ لو قال قائلٌ : إنَّ العالمَ مِنَ المسلمين يَكُونُ القرآنَ معجزاً هو مَنْ عِلْمٌ قَدَرُ فصاحته وبلاغته وخروجُ نظمه عن جميع أوزان كلامهم ووقوع التَّخَدِّي به والتقرُّع بالعجز عنه [١٥٨ب] وتعدُّر معارضته وخلاف مَنْ خالفَ في ذلك إنَّما يُؤدِّي إلى الجهل بكونه معجزاً ولا يُخرِج القرآنَ عن كونه معجزاً وحاصلاً على وجه ، يخرقُ العادة . وليس جهلُ بعض المسلمين وغيرهم بجهة كونه معجزاً بمانعٍ من كونه كذلك . وإذا كان هذا هكذا ، بطلَ ما ظنُّوه وثبَّت كَوْنُ القرآنِ معجزاً ، اتَّفَقَ على جهة كونه كذلك أو اختلفَ فيها .

١ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٢ انهدامة في الأصل .

٣ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٤ معجزاً : + من المسلمين ، الأصل .

فصل

ومما يدل على أنَّ جهة الإعجاز في القرآن ما هو عليه من بدیع نظمِهِ وتجاوزِ بلاغِيهِ بقدرِ بلاغَةِ أهلِ اللِّسانِ الذَّيْنَ تحدُّوا بمثْلِهِ وأنَّ التَّحدِّيَ لَهُمْ بِذَلِكَ وَقَعَ وَتَعَدَّرَ الْإِتْيَانُ بِمِثْلِهِ أَتَّفَاقَ الْمُسْلِمِينَ وَأَهْلَ كُلِّ مِلَّةٍ تُخَالِفُ مِلَّةَ الْإِسْلَامِ عَلَى أَنَّ الرِّسُولَ لَمْ يَدَّعِ الرِّسَالَةَ بِغَيْرِ شَيْءٍ يَدَّعِيهِ وَيَدَّعِي التَّمَيُّزَ بِهِ مِنْهُمْ ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ مِثْلُ هَذَا عَلَيْهِ مَعَ كَمَالِهِ وَلَا عَلَى قَرِيشٍ تَسْوِغُهُ ذَلِكَ ، وَهُمْ بِأَمْرِهِمْ بِأَعْتِقَادِ نُبُوَّتِهِ وَطَهَارَةِ سِرِّيَّتِهِ وَصِدْقِهِ عَلَى اللَّهِ ، [١٥٩] تعالى ، وَتَعَبُّدِهِ لَهُمْ بِفِعْلِ التَّكْلِيفِ وَالْعِبَادَاتِ الشَّاقَّةِ وَالْوَعْدَ لَهُمْ عَلَيْهَا بِالْجَنَّةِ وَعَلَى تَرْكِهَا بِالْخُلُودِ فِي النَّارِ وَأَلِيمِ الْعَذَابِ وَتَعَاجُلِ قَتْلِهِمْ وَقَتْلِهِمُ الْجَلَاءَ عَنْ دِيَارِهِمْ وَأَسْتِرْقَاقِهِمُ وَالْأَخْذَ لَهُمْ بِالْهَجْرَةِ وَمُفَارَقَةَ الْأَوْطَانِ وَالْعَادَاتِ وَالشَّهَوَاتِ وَمُفَارَقَةَ الْأَزْوَاجِ وَالْأَحْبَابِ وَقَتْلِ الْأَهْلِ وَالْعَشِيرَةِ عَلَى مَخَالَفَةِ مَا يَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ وَيَأْمُرُهُمْ بِهِ وَيَأْخُذُهُمْ بِهِ بِغَيْرِ حُجَّةٍ يَدَّعِيهَا ، وَلَا تَسْوِغُ دَعْوَى مِثْلِهِ قَوْمَ عَقْلَاءَ فِي دُونِ أَحْلَامِ قَرِيشٍ وَوَفَازَةِ عَقُولِهَا .

وَأَهْلُ الْجِلَالِ يُنْكِرُونَ أَنْ يَكُونَ لَهُ مُعْجَزٌ سِوَى الْقُرْآنِ مِنْ نَحْوِ كَلَامِ الذَّنْبِ وَخَيْنِ الْجَذَعِ وَتَسْبِيحِ الْحَصَى وَجَعْلِ قَلِيلِ الطَّعَامِ كَثِيرًا وَأَنْشِقَاقِ الْقَمَرِ وَأَمْثَالِ ذَلِكَ .

وَمِنْ مُنْتَحِيلِي الْإِسْلَامِ الْقَائِلِينَ بِالْقُرْآنِ مُعْجَزًا لِلرِّسُولِ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، مَنْ يُنْكِرُ أَنْ يَكُونَ لَهُ مُعْجَزٌ غَيْرُ الْقُرْآنِ ، وَإِنْ كَانَ مَخْطُوفًا فِي ذَلِكَ ، لِمَا نُبَيِّنُهُ مِنْ بَعْدُ .

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، فَظَاهِرُ شَيْءٍ مِنْ آيَاتِهِ وَمُعْجَزَاتِهِ عَلَى قَوْلِ الْكُلِّ الْقُرْآنُ . وَقَدْ بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ ظُهُورَ تَحْدِيثِهِ بِمِثْلِهِ وَبِمِثْلِ عَشْرِ سُورٍ مِثْلَهُ مَفْتَرِيَاتٍ وَبِمِثْلِ سُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ ، وَأَنَّهُ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، أَدَّعَى الْقُرْآنَ مُعْجَزًا لَكُونِهِ عَلَى صِفَةِ تَرْجِعُ إِلَيْهِ وَأَمْرٍ

١ التَّكْلِيفُ : الْكَلْفُ ، الْأَصْلُ .

٢ مَخْطُوفًا : مَخْطًى ، الْأَصْلُ .

هو في نفسه عليه ، لا يشترك فيه كلامه وكلام غيره ممّا ليس بمعجز ، لأنّه لو كان [١٥٩ب] ذلك كذلك ، لم يكن القرآن معجزاً ، ولكان المعجز هو المعنى المذكور فيه الذي يُفكر في ذكره في كلام الرسول ، عليه السلام ، وكلام غيره من النظم والنثر .

وإذا كان ذلك كذلك وكُنّا قد بيّنا فيما سلف أنّه لا يجوز أن يكون التّخدي وقع بمثل مفردات ألفاظه العربيّة ولا بمثل صحّة معانيه التي يُعبّر عنها بكلّ لسانٍ ونهيج في نفس كلّ عاقلٍ من الناس ويُعبّر عنها بالنظم تارةً وبالنثر أخرى ، لأنّه لا أعجوبة ولا إعجاز في ذلك ، ولا بكلام في مثل طولهِ سليماً من المناقضة والإحالة ودخول السّهو والغلط فيه ، لأنّ ذلك مُمكن لمن أطال في كلامه وتحرّز من هذه الأمور على ما بيّناه من قبل ، ولا أن يكون التّخدي وقع بكونه خيراً عن الغيب ، لأنّ دعوى الإخبار عن الغيب نصيح وتأتى في كلام الرسول ، ولا يختصّ بذلك القرآن . ولو أخبرتم بكلامه عن كلّ غيب ، وزد القرآن بالإخبار عنه ، صحّ خبره عن ذلك وكان معجزاً ، وإن لم يكن على نظم القرآن ؛ فبطل هذا الوجه بما قلناه من ذلك وما قدّمناه من قبل في هذا الباب على من قال : إنّ جهة إعجازه كونه خيراً عن غيبٍ عن ربه^١ .

وكيف يكون ذلك جهة الإعجاز فيه وهو ، سبحانه ، يقول لهم في نصّ تلاوته : ﴿قَاتُوا بَعَثَ سُوْرٌ مِّثْلِهِ مُفْتَرِيَتٌ وَأَدْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [١١ هود ١٣] ؛ فكيف يتخدّى بالخبر عن الغيب على وجه ، يصحّ ويكون صدقاً ، من يقول لهم : آتوا بمثل كذباً ومفترى ؛ [١٦٠] فإن قلتم ذلك ، فلوختم ؛ فهذا ظاهر السقوط .

وقد بَيَّنَّا أَيْضًا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ جِهَةٌ إِعْجَازُهُ كَوْنُ الْقُرْآنِ قَدِيمًا ، وَلَا أَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنْ كَلَامٍ قَدِيمٍ .

فَإِذَا بَطُلَتْ كُلُّ هَذِهِ الْوُجُوهِ ، ثُبُتَ بِذَلِكَ أَنَّ جِهَةَ كَوْنِهِ مُعْجَزًا مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ بَدِيعِ نَظْمِهِ وَتَجَاوُزِ بِلَاغَتِهِ لِقُدْرِ جَمِيعِ بِلَاغَاتِ الْعَرَبِ . وَهَذِهِ دَلَالَةٌ قَاطِعَةٌ عَلَى صِحَّةِ مَا قُلْنَا ، وَإِنْ عَانَدَ فِي ذَلِكَ مُعَانِدٌ أَوْ اَلْتَبَسَتْ الْحَالُ فِي جِهَةِ كَوْنِهِ مُعْجَزًا عَلَى جَاهِلٍ بِذَلِكَ لَتَقْصِيرِهِ فِي ذَلِكَ وَتَرْتِيبِهِ عَلَى وَاجِبِهِ .

فصل

ومما يدل على صحة ما قلناه أنه لا يجوز باتِّفَاقٍ أن يدَّعي ، عليه السلام ، كون القرآن معجزاً له ودالاً على صدِّقه من وجه لا يُثبت ولا يكشفه ، وأنه لا يجوز على العرب وقريش ومجاوريها مع طول تحديده لهم بمثله أن لا يقولوا أو الجمهور منهم : بأي شيء تطالبنا أن نأتي به ؟ وما مرادك بقولك : أثبتوا بمثله ؟ أتريد مثله في مفردات ألفاظه أو في أنه أصوات مسموعة أو بمثل معانيه الدائرة في سائر كلام الناس [١٦٠ب] أو بمثله في سلامته من المناقضة والغلط ، وكونه خيراً عن بعض الأمور على خلاف ما هو به ؟ أم تُطالب بمثله في كونه منظوماً أو مثل نظمه المخصوص الذي هو عليه وبلاغته ؟ هذا ما لا يجوز إيهامهم له ولا إغفالهم للمطالبة له بذكر ما يتحدّاهم به منه . وإذا كان ذلك كذلك ، وجب أن لا بد أن يكون قد بين الوجه الذي منه صار معجزاً له ، وأنه هو المُتَعَدِّر عليهم دون غيره وأن يكون ذلك ظاهراً معلوماً قد قامت به الحجّة بينهم وعرفوه من دعواه ، لأنه لا يجوز أن يدَّعي كون القرآن معجزاً بكل وجه هو عليه ، ولا أن لا يُبين الوجه الذي يدَّعي كونه معجزاً من جهته ، كما أنه لا يجوز أن يدَّعي في الجملة معجزاً ثم لا يُبينه ؛ فذلك لا يجوز أن يدَّعي الإعجاز في شيء من وجه مُجْمَل لا يُبينه . وهذا معلوم من حاله وحاليهم وحال كل العقلاء بأول في العقل . وإذا كان ذلك كذلك ، وجب أن يكون الوجه الذي ادَّعى كونه معجزاً من جهته ظاهراً فيهم وبينهم ، وإن اختلف الناس فيه من بعد عصرهم لأمرٍ يعرض في النقل أو لشبهة عارضة عنه ، من نحو ما قدّمناه عن المُخْتَلِفِينَ في جهة كونه معجزاً ووجب أن يكون ذلك الوجه الذي ظهر فيهم وعلم أنه كان يدّعيه معجزاً من جهته هو بديع نظمه المفارق لجميع أوزان كلامهم ، وما هو عليه من البلاغة المُتَجَاوِزَة [١٦١]

لسائر بلاغاتهم بدلالة فساد كل ما عدا ذلك من الوجوه ، لأنه لا يجوز أن ينسب

إليه واليهم ثبوت كونه معجزًا مِنْ جهةٍ هو مُتَأَبِّهٌ لَهم مثله وتشاركه فيه سائر ضروب الكلام ؛ فَتَبَيَّنَتْ بِذَلِكَ مَا قُلْنَا .

وإن كان الواجبُ أن يكونَ الوجهُ الذي ادَّعى كونه معجزًا منه ظاهرًا منقولًا نقلًا مُتَوَاتِرًا في جميع الأعصارِ ، فلا وجهَ يُمكنُ أن يدَّعي ذلكَ فيه إلَّا ما عليه القرآنُ مِنْ بديعِ النظمِ وعظيمِ البلاغةِ . وهذا هو الظاهرُ الموجودُ من حاله ، والذي فَارَقَ به لسائر الكلام ؛ فَتَبَيَّنَتْ بِذَلِكَ أَنَّهُ هو جهةُ الإعجازِ ، وإن تَوَهَّمْ قَوْمٌ مع وجودِ هذا النقلِ في الجُمْلَةِ أو جهةِ الإعجازِ فيه غير ذلك .

وقد بَيَّنَّا أَنَّ الاختلافَ في الدليل وفي جهة كونه دليلًا لا يُخرِجُه عن كونه دليلًا ولا يُخرِجُ الوجهَ الذي مِنْ ناحِيَتِهِ ذَلَّ على أَنَّهُ هو الوجهُ الذي منه صارَ دليلًا . وهذا يُبْطِلُ قَدَحَهُمْ في كَوْنِ القرآنِ معجزًا باختلافِ الناسِ في جهة كونه كذلك .

فإن قيل : أفليس قد رُوِيَ أَنَّ الوليدَ بْنَ المغيرةِ أو النضرَ بْنَ الحارثِ رَخَلَ إلى فارسٍ لِيَطْلُبَ الكتبَ ويسألَ عن أخبارِ الرُّسُلِ والسِّيَرِ ، لِيَتَمَكَّنَ بِذَلِكَ مِنْ مَعَارَضَةِ القرآنِ ؟ وهذا يدلُّ على أَنَّهُ لم يَتَحَدَّثْهُمْ بالنظمِ ، وإنما تحدَّاهُمْ أن يأتوا بالأخبارِ عن الغيوبِ وعن سِيَرِ الرُّسُلِ وما سَلَفَ مِنَ القصصِ [١٦١ب] والأخبارِ السالفةِ التي لا يعلمُها إلَّا أهلُ الكتبِ والأخبارِ ونَقَلَهُ الآثَارُ والسِّيَرُ ؛ فزالَ ما قُلْتُمْ .

قيل : هذا ساقطٌ مِنْ وَجْهِهِ . أحدها أَنَّا لا نَعْلَمُ رَجُلًا أَحَدًا مِنْ قَرِيبٍ إلى فارسٍ لِيَطْلُبَ هَذِهِ الأخبارَ ، وإنما هذا الخيرُ مِنْ أخبارِ الآخِادِ التي لا سبيلَ إلى العلمِ بِصِحَّتِهِ ؛ فزالَ ما قُلْتُمْ .

ثم لو عَلِمَ رَجُلٌ مِنْهُمْ إلى فارسٍ بخبرٍ تقومُ به الحُجَّةُ علينا ، لم يَعْلَمْ أَنَّهُ رَخَلَ لِيَطْلُبَ عِلْمَ هَذَا البابِ . وقد يَرَحُلُ لغيرِ ذَلِكَ مِنَ الأمورِ والأعراضِ ؛ فَبَطُلَ ما قُلْتُمْ .

١ الاختلاف : اختلاف في الأصل وال التعريف إضافة من الهامش ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل .

وقد يجوز أيضا لو عُلِمَ رَحِيلُهُ إِلَى فَارِسَ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا رَحَلَ إِلَيْهَا ظَنًّا مِنْهُ أَنَّ بِهَا غَرِيبًا ، قَدْ عَرَفَ هَذِهِ الْأَخْبَارَ وَنَظَّمَهَا وَسَبَقَ إِلَى التَّكَلُّمِ بِمَا أَتَى بِهِ النَّبِيُّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فَخَرَجَ لِلْبَحْثِ عَنْ ذَلِكَ وَظَنَّ أَنَّهُ لَا يَكُونُ هَذَا إِلَّا مِنْ كَلَامِ عَرَبِيٍّ ، قَدْ عَرَفَ السِّيَرَةَ وَخَصَلَتْ لَهُ هَذِهِ الْبَلَاغَةُ ، وَأَنَّهَا وَقَعَتْ إِلَى مُحَمَّدٍ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فَخَرَجَ لِلْقَدْحِ فِي الْقُرْآنِ مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ دُونَ أَنْ يَطْلُبَ عِلْمَ السِّيَرَةِ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بَطُلَ وَفَسَدَ مَا أَدَّعَوْهُ .

فصل

وَيُوضِحُ فسادُ هذا وبطلانهُ أَنَّا قد بَيَّنَّا فيما سَلَفَ أَنَّهُ ، عليه السلام ، إِنَّمَا ادَّعَى كَوْنَ الْقُرْآنِ مُعْجَزًا [١٦٢] لشيءٍ ، يرجعُ إلى صِفَةِ الْقُرْآنِ وَيَتَمَيَّزُ به عن سائرِ الكلامِ مِن كلامِ العربِ وكلامِ غيره ، فلو قَصَرَ التَّحْدِيهِ عَلَى الْإِخْبَارِ عَنِ السِّتْرِ الْأَوَّلِينَ ، لاقْتَصَرَ عَلَى إِيخْبَارِهِمْ عَنِ ذَلِكَ بِكَلَامِهِمْ نَحْنًا ، وَلَكِنْ بِذَلِكَ مُطَالِبًا لَهُمْ بِالْإِخْبَارِ عَنِ السِّتْرِ وَلَمْ يَكُنْ لِقَوْلِهِ : ﴿فَأَتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرِيْنَ﴾ [١١ هود ١٣] مَعْنَى وَهُوَ يَرِيدُ الْإِخْبَارَ عَنِ السِّتْرِ أَنَّهُمْ لَوْ أَخْبَرُوهُ عَنْهَا بِكَلَامِهِمْ نَحْنًا وَنَظْمًا ، لَكَانُوا قَدْ أَتَوْا بِمِثْلِ خَبَرِهِ ؛ فَبَانَ بِذَلِكَ فسادُ ما قالوه .

وَلأنَّهُ لو طَالَبْتَهُم بِالْإِخْبَارِ عَنِ مَا سَلَفَ مِنَ الْأُمُورِ ، لَجَازَ أَنْ يَقُولُوا لَهُ : مَا سَلَفَ مِنْهَا هُوَ الَّذِي سَبَقَتْ بِالْإِخْبَارِ عَنْهُ ، فَإِنْ أَخْبَرْنَاكَ عَنْهَا ، قُلْتَ : هَذَا عَنِّي أَخَذْتُمُوهُ وَأَنَا السَّابِقُ إِلَيْهِ ، وَإِنْ أَرَدْتَ الْإِخْبَارَ عَنْ غَيْرِهَا ، فَلَا غَيْرَ لَهَا تُخْبِرُكَ عَنْهُ ؛ فَيَكُونُ ذَلِكَ قَدْحًا فِي حُجَّتِهِ . وَمِثْلُ هَذَا لَا يَذْهَبُ عَلَى مَنْ هُوَ دُونَهُمْ .

وَكَانَ يَجُوزُ لَهُمْ أَيْضًا أَنْ يَقُولُوا لَهُ : مَا نَعْلَمُ أَنَّ مَا أَخْبَرْتَ عَنْهُ عَلَى مَا ذَكَرْتَهُ ، وَلَا أَنَّ مَنْ يُصَدِّقُكَ عَلَى ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ السِّتْرِ وَالنَّقْلِ صَادِقُونَ فِي تَصْدِيقِهِمْ لَكَ ؛ فَيَكُونُ هَذَا أَيْضًا قَدْحًا فِي حُجَّتِهِ .

وَيَجِبُ أَيْضًا عَلَى هَذَا الْجَوَابِ أَنْ يَقَالَ : إِنَّ قَوْلَهُ : ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا﴾ [٢٨ القصص ٤٦] و﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْأَفْرَیْ إِذْ قَضَيْنَا إِلَى مُوسَى الْأَمْرَ﴾ [٢٨ القصص ٤٤] وَقَوْلُهُ : ﴿تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ﴾ [١٦٢ب] مِنْ قَبْلِ هَذَا ﴿[١١ هود ٤٩] لَمْ يَزِدْ عَلَى وَجْهِ التَّحْدِيهِ لَهُمْ بِالْإِخْبَارِ عَنِ الْأُمُورِ السَّالِفَةِ وَالسِّتْرِ ، وَإِنَّمَا وَزَدَ إِذْكَارًا لَهُ وَحْدَهُ ، عَلَيْهِ

السلام ، وإعلاماً بأنه يُوحى إليك علم ذلك ، وإن كنت عالماً بأنك لم تكن عالماً به ولا طلبته ولا عرفته من أحد من الخلق تقويةً لنفسه وعلمه بتلقي الوحي عن رسل الله إليه . وهذا بين في بطلان ما توهّموه .

فإن قيل : فقد كانت قريش تقول : فلان اليهودي ، وفلان الفارسي يُعلمك وعنه تأخذ ؛ فقد نسبوه إلى تعلم ذلك .

قيل : لو ثبت هذا ، لم يقدح في كون القرآن معجزاً لصفة ترجع إليه يفارق بها سائر الكلام على ما بيناه من قبل . وقد أجاب الله ، عز وجل ، عن نسبتهم له إلى العلم من سلمان بقوله : ﴿لَسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِي وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ [١٦ النحل ١٠٣] ؛ فأمّا نسبتهم له إلى التعلم من يهودي ، فباطل من أخبار الآحاد . ويدل على ذلك جزئ اليهود على محاربتهم مع قريش ؛ فكان يجب ، لو كان الأمر على ما قالوه ، أن يقصد اليهود وقريش ذلك الرجل ، فتتعرّف منه ما يتعرفه وتبذل له وتأخذ ذلك عنه بالرغبة أو التحدي والرغبة أو يأتي على نفسه ، إذا كان هو السبب في سوقيه وتورك الشبهة له على مخالفته . ولم يكن يتعدّر عليهم سدّ هذا الباب عليه من [١٦٣] جهة ذلك اليهودي .

وبعد ، فما وجه تعصّب اليهودي له وقصد ظهوره بما يُلقيه إليه على سائر اليهود وغيرهم من أهل الممل حتى يقتل مُوافقيه على دينه ويخرب حصونهم ويسبي ذراريهم ويستبيح حرّمهم . كل هذا بعيد ومن أمانى النفوس والأباطيل التي يلجئ إلى التعليق بها ضيق الطعن والمخرج من لزوم الحجة ؛ فبان بهلذه الجملة أن اختلاف الناس في جهة إعجاز القرآن وجميع ما ذكره في هذا الباب لا يقدح في كونه معجزاً دالاً على صدقه . وبالله التوفيق وعليه نتوكل .

باب الكلام في الإخبار عن رتبة القرآن وقدر بلاغته وهل يجب أن تكون محدودة ومعلومة على جهة التفصيل أم لا ؟

[١٦٣ب] فإن قال قائلٌ من المخالِفينَ لِلْمِلَّةِ : قَدِ ادَّعَيْتُمْ تَجَاوُزَ بِلَاغَةِ الْقُرْآنِ وقدر فصاحته لسانه ما جَرَتْ به العادة من بلاغات العرب ، فما الدليل على ذلك ؟ وهل تعرفون قَدْرَ ما أَنْفَصَلَ به وزاد من البلاغة ، حتى تعلموا بذلك أنه خارق للعادة ؟ وأنَّ قَدْرَ ما انتهى إليه في البلاغة قَدْرَ خَرَقَ به عادة العرب ؟ ومتى تَعَدَّرَ ذلك عليهم ، بطلَ كونُ القرآنِ معجزًا . وكذلك يجب أن يشبها مقارنة نظمه لسانه نظوم كلامهم ، وأنه لا شيء فيه بوزن الشعر ، لِيَتَبَيَّنَ بذلك كونه معجزًا .

يقال له : أمّا ما يدلُّ على تجاؤز قَدْرِ بلاغته لسانه بلاغات العرب ، فهو ما قَدَّمناه من طول تحديدهم بمثل سورة منه وتقريرهم بالعجز عن ذلك مع تقدّمهم في الفصاحة وما هم عليه من عِزَّةِ النفوس والفرار من العار وما دعاهم إليه من الطاعة والاتباع وما ثبت من استقرار العادة بتوثير الدواعي على المسارعة إلى المعارضة عند القدرة عليها .

فإذا عَلِمْنَا هذه الجملة وَعَلِمْنَا عدول العرب عن المعارضة إلى الحرب والهَجْوِ ونسبته إلى التَّكْذِبِ وَتَطَلُّبِ الْعِلَلِ التي لا تقدح في حجّته ، عَلِمْنَا بذلك تجاؤز قَدْرِ بلاغته لسانه بلاغاتهم وخروج نظمه عن جميع أوزان كلامهم ، وأنّهم لو قدروا على ذلك ، لعارضوه .

ولو كان من بعض أوزان كلامهم ، لوافقوه ولقالوا ذلك له . ولو تَوَهَّمُ تَعَدَّرَ ذلك [١٦٤أ] عليهم لقصورهم في البلاغة عن رُتْبَةٍ مَن كان قَبْلَهُم ، لاختجوا عليه بكلام مَن سَلَفَ مِنْ بُلَغَائِهِمْ ولقالوا له : مثل هذا قد سبقك إليه مَن كان مثلك في

الفصاحة والبلاغة . وَلَوْجِبَ ظهورُ ذلك ، لو كان ، وانتشاره .

وفي إعراضهم عن هذا أوضح دليل على تجاوز بلاغة القرآن لِمَا جَرَتْ به عادتهم وعادة مَنْ كَانَ قَبْلَهُمْ . وهذه دلالة مقنعة في هذا الباب إلى أن نَبْلُغَ إلى ذِكْرِ وجوه بلاغته ، إن شاء الله .

فصل

فإن قيل : فيجب أن تعرفوا قدر ما فارق وتجاوز به من البلاغة ، لتعلموا بعلمكم بذلك القدر أنه متجاوز لبلغات العرب .

يقال له : لا يجب هذا باتفاق ، وإنما يجب أن يعلم أنه متجاوز لقدر بلاغتهم وخارق للعادة ، وإن لم يجب معرفة ذلك القدر من التجاوز على التفصيل ، كما يجب ، لو يعلم أن عدد أهل التواتر عدد يتجاوزون عدة من لا يقع العلم بخبره ضرورة ، وإن لم يعرف ذلك القدر على التفصيل ، وكما يعلم أن إحكام الفعل يدل على أن فاعله عالم وأنه مفارق للمشيح وما لا يدل على ذلك من حال فاعله ، وإن لم يعلم قدر تلك المفارقة على التفصيل والتحديد ، وكما يعلم أن أبلغ البلغين وأشعر الشاعرين عند سماع كلامهما أبلغ من الآخر ، وإن لم يجب معرفة قدر ما أفرقا فيه على التعيين والتحديد الذي يمكن نعتة [١٦٤ب] ووصفه .

ومما يبين هذا ويوضحه حصول علم كل عاقل ، تكلم باللسان وكان من أهل العلم بطريقة التكلم باللغة ، بأن بعض أهل اللغة أبلغ وأفصح من بعض وأنهم لا بد مع كونهم كذلك من أن يفترقوا فيما به صار بعضهم أفصح وأبلغ من بعض وفي القدرة على ذلك والعلم به وأنهم لا يجوز أن يفترقوا في هذا الباب لأجل ما هم مشتركون ومتساوون فيه ، وإن لم يمكن العلم بقدر علومهم باللسان وطريقة الكلام وتحديد كل شيء منها ومعرفة القدر الذي يجاوز به علم غيره ولا معرفة القدر الزائد على التحديد وكم جزء هي ، وإن علم تجاوز بعضهم لبعض في البلاغة ؛ فصار العلم بهذه الجملة لا يفترق إلى العلم بالتحديد والتفصيل .

وكذلك فقد عُلِمَ أَنَّ كُلَّ حَادِثٍ فِي شِعْرِهِ وَصَنَعَتِهِ وَخِطَابَتِهِ وَسَائِرِ أَعْمَالِهِ الْمُحْكَمَةِ
 قَدْ تَجَاوَزَ قَدْرُ عِلْمِهِ وَقَدْرَتِهِ عَلَى ذَلِكَ الْحَدِّقِ عِلْمٌ مِّنْ قَصَرَ عَنْ مَنَزِلَتِهِ وَرُتْبَتِهِ ، وَإِنْ
 لَمْ يُمَكِّنْ أَنْ يَعْلَمَ قَدْرَ ذَلِكَ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ الزَّائِدَيْنِ عَلَى جِهَةِ التَّفْصِيلِ فِي أَمْثَالِ هَذَا
 مِمَّا يَطُولُ تَتَبُّعُهُ وَيُعْلَمُ عَلَى الْجُمْلَةِ دُونَ التَّفْصِيلِ .

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بَطَلَتْ مُطَالَبَتُهُمْ بِوَجوبِ مَعْرِفَتِنَا لِقَدْرِ بِلَاغَةِ الْقُرْآنِ الزَّائِدَةِ
 الْخَارِقَةِ لِلْعَادَةِ ، كَمَا بَطَلَتْ مُطَالَبَةُ مَنْ طَالَبَنَا وَإِيَّاهُمْ بِوَجوبِ مَعْرِفَةِ قَدْرِ الْعُلُومِ
 وَالْقَدْرِ الزَّائِدَةِ عَلَى [١١٦٥] فِعْلِ ذَلِكَ الْقَدْرِ مِنَ الْبِلَاغَةِ . وَهَذَا وَاضِحٌ لَا إِشْكَالَ
 فِيهِ .

فصل من القول في ذلك

فإن قال قائل : فهل تقولون بين أن تكون بلاغة القرآن وفصاحته متجاوزة لقدر ما جرت عادة العرب بالكثير العظيم من البلاغة أو بالقدر اليسير الذي لا يتأتى منهم مثله وإن قل .

قيل له : الذي يجب أن يقال في هذا : إنه يجب أن يكون قدر التجاوز ما جرت به عادتهم ، وأن يكون بيننا ولا يكون قدرا يلتبس مثله بما جرت عادتهم بالتكلم بمثله ، فإنه إذا لم يتجاوز إلا بهذا القدر ، ألتبس حاله ووقع الشك فيه على ما بينناه من قبل . وهذا هو الذي أردنا بقولنا فيما سلف : إنه لو كان متجاوزا لقدر بلاغتهم بما يقارب ويشبه ، لجرى مجرى ما جرت به عادتهم وأزيلت الحجة به ؛ فوجب بذلك أن يتجاوز قدر بلاغتهم بامر بين يظهر فيه تجاوزه لما جرت به عادتهم ويزول معه الإشكال والالتباس .

ثم لا فرق بعد ذلك بين أن تكون تلك الزيادة قليلة أو كثيرة ، لأجل أن الكثير من الزيادة إنما يكون بها معجزا لكونه بحصوله عليها خارقا للعادة . فإذا كان القليل منها أيضا خارقا للعادة ، استوى في ذلك حكم قليل ما يخرق العادة وكثيره .

يدل عليه [١٦٥ب] أنه لا فرق بين أن يكون معجز النبي ، عليه السلام ، طفر جدول ودجلة الذي لم تجر عادتهم بالتمكن من ذلك وبين أن يكون معجزه طفر البحر وبين أن يكون معجزه الصعود في جهة السماء مائة ذراع ، لم تجر عادتهم بالقدر على مثله وبين صعوده القوس والانتين وتلوعه إلى السماء وأغنيابها ، لأن ذلك أجمع خارق للعادة .

ولهذا أيضًا ما وَجِبَ أن يكونَ لا فَرْقَ بَيْنَ إِحْيَاءِ فِيلٍ وَإِنْسَانٍ عِنْدَ دَعْوَةِ النَّبِيِّ وَبَيْنَ إِحْيَاءِ نَمْلَةٍ وَبِعَوْضَةٍ ، لِأَنَّ كِلَيْهِمَا خَارِقٌ لِلْعَادَةِ .

ولاجلِ هذا صَحَّ أن يُقَالَ : إِنَّ الْكَلَامَ يَحْتَمِلُ مِنَ الْبَلَاغَةِ قَدْرًا ، يَتَجَاوَزُ بِلَاغَةَ الْقُرْآنِ ، لَوْ جَعَلَهُ ، سُبْحَانَهُ ، كَذَلِكَ ، غَيْرَ أَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ تِلْكَ الْغَايَةَ ، فَإِنَّهُ مُعْجَزٌ لِكُونِهِ خَارِقًا لِلْعَادَةِ .

وكذلكَ فلو جَعَلَهُ ، سُبْحَانَهُ ، فِي أَقْصَى نَهَايَةِ الْبَلَاغَةِ الَّتِي لَا مَزِيدَ عَلَيْهَا وَلَا بِلَاغَةَ تُجَاوِزُهَا ، لَكَانَ مُعْجَزًا ، إِذَا كَانَ الْكَلَامُ يَبْلُغُ إِلَى حَدٍّ فِي الْبَلَاغَةِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مَا هُوَ أَتْلَعُ مِنْهُ عَلَى خِلَافٍ فِي ذَلِكَ ؛ فَإِذَا اقْتَصَرَ فِيهِ عَلَى دُونَ الْغَايَةِ الْقُصْوَى فِي الْبَلَاغَةِ ، لَمْ يُخْرِجْهُ عَنْ كَوْنِهِ مُعْجَزًا .

وكذلكَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَلِيلُ مَا يَخْرُقُ الْعَادَةَ وَكَثِيرُهُ مِنَ الْبَلَاغَةِ آيَةً مُعْجَزَةً عِنْدَ التَّحْدِي والتَفْرِيعِ وتَعُدُّرِ الْإِتْيَانِ بِمِثْلِ ذَلِكَ الْقَلِيلِ .

فإن قيل : فَهَلْ تَزْعُمُونَ أَنَّ الْكَلَامَ يَنْتَهِي فِي الْبَلَاغَةِ إِلَى حَدٍّ ، لَا يُمَكِّنُ وَجُودَ مَا هُوَ أَتْلَعُ مِنْهُ ؟

قيلَ له : لَا يَمْتَنِعُ ذَلِكَ ، [١٦٦] لِأَنَّهُ إِذَا وَزَدَ اللَّفْظُ الشَّرِيفُ الرَّائِقُ الَّذِي قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا لُطْفَ يُعَبَّرُ بِهِ عَنْ ذَلِكَ الْمَعْنَى أَشْرَفَ وَأَحْسَنَ مِنْهُ وَأَوْقَعَ فِي النَفُوسِ وَالْأَسْمَاعِ مُطَابِقًا لِلْمَعْنَى ، غَيْرَ زَائِدٍ عَلَيْهِ بِفَضْلِ ، لَا بَعِيدٍ وَلَا نَاقِصٍ عَنْهُ نَقْصَانًا يَضُرُّ بِالْمَعْنَى أَوْ يَجْعَلُهُ مُشْكِلًا مُتَلَبِّسًا ، يَحْتَاجُ إِلَى نَظَرٍ وَتَفْسِيرٍ ، وَجِبَ أَنْ يُقَالَ : إِنَّهُ قَدْ بَلَغَ فِي الْبَلَاغَةِ وَالْفَصَاحَةِ إِلَى حَدِّ النِّهَايَةِ الَّتِي لَا يَتَوَهَّمُ ثُبُوتُ زَائِدٍ عَلَيْهَا .

فإن جُعِلَ مُعْجَزُ النَّبِيِّ هَذَا الْحَدُّ مِنْهَا ، وَقَدْ بَلَغَ بِهِ أَقْصَى غَايَةٍ ، تُخْرِقُ بِهَا عَادَةُ الْبَلْغَاءِ ، وَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى دُونَ ذَلِكَ مِمَّا يَخْرُقُ بِهِ عَادَتَهُمْ ، كَانَ ذَلِكَ أَيْضًا مُعْجَزًا وَعِلْمًا قَاهِرًا .

فإن قال قائلٌ : فيجبُ على هذا ، لو تَخَدَّى النبي بِحِمْلِ ثَقِيلٍ مِنَ الأجسام أثقل ممَّا يَقدِرُ القومُ على حَمْلِهِ بالشيءِ اليسيرِ ، أن يكونَ ذلكَ معجزًا له وأن يكونَ بمنزلةِ تَحَدِّيهِ بِحِمْلِ الجبالِ الرَّواسي .

قيلَ له : أجل ، كذلكَ نقولُ . لو عُرِفَتْ عادةُ أهلِ القُوَى في حَمْلِ الثَّقِيلِ وأنها تنتهي إلى قَدْرِ معلومٍ لا يجاوزُهُ ، لَوَجِبَ أن يكونَ رفعُ الله ، سبحانه ، للجسمِ الزائدِ في الثَّقَلِ باليسيرِ خارجًا لعادتهمُ وأن يستويَ في ذلكَ القليلُ والكثيرُ . ولكن المعلومُ أنَّ هذا لا يَتَمَيَّزُ ولا يَنْضَبِطُ لاختلافِ أحوالِ الناسِ وَقَدْرِ قُوَاهُمْ ، وأنَّ الدَّوَاعِيَ لا تَدْعُوا جميعَ مَنْ كَثُرَتْ قُوَاهُ وَأَسْتَطَاعَ أن يَحْمِلَ الثَّقِيلَ إلى إظهارِ ذلكَ والحديثِ به ، كما يعلمُ [١٦٦ب] تَوَفُّرُها على إظهارِ القدرةِ على البلاغةِ والفصاحةِ والتَّبَجُّحِ بها والافتخارِ والمنافسةِ فيها ، بل معلومٌ أنَّ في كثيرٍ من أهلِ العلمِ والمُرُواتِ ودَوِي الأخطارِ والآدابِ مِنَ القَدْرِ أَكْثَرُ ممَّا في أصحابِ العلاجِ ورفعِ الأعمدةِ وسَبَلِ الثَّقِيلِ ، غَيْرَ أَنَّهُمْ لا يَظْهَرُونَ ذلكَ ولا دَاعِيَ لَهُم إلى التَّمَدُّحِ والافتخارِ به ، بل يَرَوْنَ ذلكَ عارًا ومُسْتَقْبَحًا .

وإذا كَانَ ذلكَ كذلكَ ، لم تَكُنِ العادةُ في تَفَاضُلِ قُوَى الناسِ في هذا البابِ معلومةً ولا ظاهرةً . وليستْ هَذِهِ حَالُ التفاضلِ في البلاغاتِ ؛ فَأَفْتَرَقَ الحالُ في ذلكَ لِمَا قُلْنَا .

سؤال والجواب عنه

فإن قال قائل: ما أنكرتم أن يكون الرسول، عليه السلام، إنما تحدى العرب أن تأتي ببلاغة ونظم خارج عن جميع نظوم كلامهم المعروفة ومشتجلاً على مثل معاني القرآن، وإن لم يكن على نظم القرآن ونجاريه، وأراد بقوله: فاتوا بمثله، أي بنظم خارج عن جميع أوزان كلامهم، وإن كان مخالفاً [١١٦٧] لنظم القرآن.

يقال لهم: عن هذا ثلاثة أجوبة. أحدها أن من يقول: إن الكلام وأعاريضه لا يحتمل من البلاغة والنظم والتأليف أكثر من بلاغتهم ونظومهم. ونظم القرآن، فإنه قد بلغ في البلاغة والنظم الرتبة التي لا مزيد عليها، فإنه يحتمل تحديهم بنظم، ليس في إمكانهم ولا إمكانه ولا يصح دخوله تحت قدرة قادر؛ فلا مطالبة على قائل هذا، وإن كنا لا نرى هذا الجواب، لأننا، وإن قلنا: إن البلاغة تنتهي إلى حد، لا مزيد عليه، فإنه لا يمكننا ذلك في النظم والتأليف، بل لا دليل على أنه لا تحتمل كلمات القرآن من النظم إلا بقدر نظم القرآن وما سبق إليه أهل اللغة من النظم والأوزان؛ فلا وجه للقول بذلك.

والجواب الآخر أن ظاهر قوله: ﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ [٢ البقرة ٢٣] وقوله: ﴿لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ [١٧ الإسراء ٨٨] يقتضي المماثلة في نظميه، لأنه إذا لم يرز مثل مفردات الكلام الدائر في سائر كلامهم، ولا مثل المعاني التي أشتمل عليها، لأنها في وسع كل أحد من أهل اللسان وغيرهم التعبير عنها. ولا يجوز أن يتحداهم بمثل ما لم يسمعه ولم يحصل القرآن عليه من النظم. وكانت المطالبة [١٦٧ب] لهم بمثل ما لم يسمعه ولم يعرفوه محالاً؛ فثبت من جهة الظاهر

١ التعبير: والتعبير، الأصل.

٢ ولم: ولم، مكرر في الأصل.

وبهذا الاعتبار أَنَّهُ تَحَدَّاهُمْ بِمِثْلِهِ فِي نَظْمِهِ وَبِجَارِهِ وَطَرِيقَتِهِ دُونَ مَا خَالَفَهُ .

والجواب الثالث أَنَّهُ لو كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا أَدَّعَوْهُ ، لَمْ يَخْرِجِ الْقُرْآنُ عَنْ كَوْنِهِ مُعْجَزًا ، لِأَنَّهُمْ لَمْ يَأْتُوا بِمِثْلِهِ وَلَا أَتَوْا أَيْضًا بِنَظْمٍ آخَرَ ، يَجْرِي مَجْرَاهُ فِي مَخَالَفَتِهِ لِسَائِرِ النَّظُومِ وَالْأَوْزَانِ الْمُعْتَادِ فِي لُغَتِهِمْ وَتَكَلُّمِهِمْ ؛ فَعَلَى كُلِّ حَالٍ مَا أَتَوْا بِمَا تَحَدَّاهُمْ بِهِ ، فَيَجِبُ لِذَلِكَ كَوْنُ الْقُرْآنِ مُعْجَزًا لِكَوْنِهِ خَارِجًا لِلْعَادَةِ وَتَعَدُّرًا بِمِثْلِهِ عَلَيْهِمْ فِي كَوْنِهِ خَارِجًا لِلْعَادَةِ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بَطَلَ الْقَدْحُ فِي إِعْجَازِ الْقُرْآنِ بِهَذَا السُّؤَالِ .

وَأَيْضًا فَإِنَّمَا نَعْلَمُ بِالنَّقْلِ الْمُتَوَاتِرِ أَنَّ الرَّسُولَ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، مَا تَحَدَّاهُمْ بِمِثْلِهِ فِي نَظْمِهِ وَبِلَاغَتِهِ دُونَ نَظْمٍ يُخَالِفُهُ . وَهَذَا مِنْقُولٌ مَعْلُومٌ مِنْ قَصْدِ الرَّسُولِ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، بِالتَّحْدِي ؛ فَبَطَلَ مَا قَالُوهُ .

عَلَى أَنَّنَا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْكَلَامَيْنِ ، مَتَى اخْتَلَفَ وَزْنُهُمَا وَطَرِيقُهُمَا ، وَإِنْ اتَّفَقَ مَعْنَاهُمَا ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يُقَالَ عَلَى التَّحْقِيقِ : إِنَّهُمَا مِثْلَانِ . وَكَذَلِكَ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ الشَّعْرَ كَالْحُطْبِ وَالْمَقْصُورِ وَالْمُزْدَوِجِ مِثْلَ الطَّوِيلِ النَّاتِمِ ، وَإِنْ اتَّفَقَ مَعْنَى ذَلِكَ ، إِذَا اخْتَلَفَتْ نَظْمُهُ وَتَبَايَنَتْ أَوْزَانُهُ . وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ مَا يُخَالِفُ نَظْمَهُ نَظْمُ الْقُرْآنِ [١٦٨] مِثْلٌ لَهُ . وَإِنْ قِيلَ ذَلِكَ ، فَعَلَى وَجْهِ الْمَجَازِ وَالِاتِّسَاعِ . وَهَذَا وَاضِحٌ فِي سَقُوطِ مَا قَالُوهُ .

سؤال آخر والجواب عنه

فإن قيل : ما أنكرتم أن لا يوصف الكلام بأنه عربيّ دون أن يكون على وزن وطريقة من طرائق كلامهم ؛ فإذا قلتم : إن القرآن مفارقٌ بنظمه لسائر ما يعرفه العرب من النظم والأوزان ، خرج بذلك عن كونه عربيًّا ، فكأنه إذا إنما تحدّاهم بما ليس بعربيّ من الكلام . وذلك باطلٌ ، غيرَ لازمٍ لهم .

يُقالُ له : إنَّ الله ، عزَّ وجلَّ ، ورسوله ، عليه السلام ، أعلمُ بما تواضع عليه أهل اللغة ؛ فإذا ثبتَ صدقُ النبيِّ ، عليه السلام ، على الله ، عزَّ وجلَّ ، وثبوتُ نبوّته ، وأخير ، سبحانه ، ورسوله ، عليه السلام ، أنَّ القرآنَ عربيٌّ ويُسمّى بهذه التسمية ، وجبَ القطعُ على أنَّ وصفَ الكلامِ بأنه عربيٌّ إنما يُفيدُ أنَّ مفرداتِ ألفاظِهِ وكلماتِهِ عربيَّةٌ ، وإن اختلفتْ نُظُمُهُ وَأَوْزَانُهُ . ولذلك كان كلُّ نظمٍ منه عربيًّا ، وإن خالفَ غيره ؛ فعلمَ بذلك أنَّهم لم يَضَعُوا قولهم عربيٌّ لنظمٍ من النُّظُمِ مخصوصٍ ، وإنما أفادوا بذلك أنَّ مفرداتِ ألفاظِهِ عربيَّةٌ . على أنه لو سلّمَ للمطالبِ بهذا ما رامه ، لكان أكثر ما فيه أن يكون تسميتهُ ، تعالى ، وتسميةُ رسوله له عربيٌّ مجازًا واتِّساعًا وعلى معنى أنَّ مفرداتِ ألفاظِهِ عربيَّةٌ ، ولم يخرجْ بذلك عن كونه [١٦٨ب] معجزًا خارقًا للعادة ، ومن أن يكونوا غير قادرين على معارضته والإتيانِ بمثله . وإذا كان ذلك كذلك ، بطلَ ما قالوه .

يتلوه :

سؤال لهم آخر والجواب عنه .

وصلواته على محمدٍ النبي وعلى آله وسلّم .

[١٦٩]

الرابع عشر

من كتاب النبوات

من هداية المسترشدين

تصنيف القاضي الجليل

أبي بكر محمد بن الطيب الأشعري

رضوان الله عليه

[١٦٩ب]

بسم الله الرحمن الرحيم

سؤال لهم آخر والجواب عنه

فإن قال قائل : إذا كان الله ، تعالى ، ورسوله ، عليه السلام ، إنما تحدّثا العرب بأن تأتي بمثله مجتمعين ومتفرقين ، ولم يلزمنا كل واحد منهم أن يأتي وحده بمثل جميعه . ولذلك قال : ﴿وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [١٧ الإسراء ٨٨] ، يعني مماليا معينًا ، وجب لذلك خروج القرآن عن كونه معجزًا لأجل أن كل واحد منهم يقدر على مثل الكلمة والكلمتين والآية والآيتين ؛ فلو أتى الواحد منهم بمثل ذلك وأتى آخر بمثل ما يقدر عليه من ذلك ثم ضمّ بعضه إلى بعض ، وجب كونه معجزًا أو مساوئله للقرآن .

يقال لهم : لا يجب ما قلتموه من وجوه ، لأننا نحن لم نكسر جواز إقدار الله ، سبحانه ، لجميعهم وأحاديهم على نظم ، بخري مجزى نظم القرآن ، لأن ذلك ممّا يصحّ دخوله تحت قدر العباد ، وإنما أنكرنا كونهم قادرين على ذلك .

وقد قام واضح الدليل الذي قدّمناه في باب الاستطاعة من هذا الكتاب على أن القدرة مع الفعل وأنه محال كون المحدث قادرًا على ما ليس بفاعل له ليمنع منه أو غير ذلك .

إذا ثبت هذا ، علمنا أنهم غير قادرين مجتمعين ولا متفرقين على نظم مثل القرآن ، وإن حرصوا على ذلك ونظّاهروا وأطالوا الفكر والرؤية ، لأن الله ، تعالى ، قد رفع قدرهم مجتمعين [١٧٠] ومتفرقين على تأليف مثله وإيزاده على ذلك الحد من

البلاغة ، وأنهم لَفَقِد قُدْرِهِمْ عَلَى ذَلِكَ عَدَلُوا عَنِ المَعَارِضَةِ إِلَى الحَرْبِ والمُهَاجَةِ والسَّبِّ وَبَطَلَتِ الحِيلُ والخِثْلُ ونُسِبَتْهُ إِلَى الشَّعْرِ والجنون وغير ذلك مِمَّا لَا يَفْدُخُ فِي آيَتِهِ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَلَأَنَّهُمْ قَدْ عَلِمُوا أَنَّ ذَلِكَ لَا يُنَالُ بِالطَّلَبِ وَاكتِسَابِ العِلْمِ بِهِ ، وَإِنَّمَا التَّكَلُّمُ بِالْبَلَاغَةِ خِلْقَةٌ وَأَمْرٌ ، يَتَّبَعُ اللهُ ، سُبْحَانَهُ ، الْقُدْرَةَ عَلَى فَعْلِهِ مِنْ غَيْرِ اِكْتِسَابٍ لِلْعِلْمِ وَتَطْلِيهِ .

فإن قيل : فهذا مِثْلُ قولِ القَدْرِيةِ بالصَّرْفَةِ عن فعلِ مِثْلِهِ .

قيل : مَعَادَ اللهِ ، لِأَنَّ القَدْرِيةَ تَدَّعِي الصَّرْفَةَ للعرب عن ما هم قَادِرُونَ عَلَيْهِ وَمُتَعَكِّنُونَ مِنْهُ ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : قَدْ كَانُوا يَتَكَلَّمُونَ بِمِثْلِهِ ، وَإِنَّمَا صُرِفُوا عَنْهُ وَقَتَ التَّخَذِي . وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : قَدْ كَانَ فِي قُدْرِهِمُ الْإِتْيَانُ بِمِثْلِهِ ، وَلَكِنَّهُمْ صُرِفُوا عَنْ تَكَلُّفِ ذَلِكَ بِصَرْفِ الدَّوَاعِي والشَّوَاغِلِ عَنْهُ . وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : صُرِفُوا عَنْهُ بِرَفْعِ العِلْمِ الصَّرُورِيِّ عَنْ قُلُوبِهِمْ بِقَدْرِ بَلَاغَتِهِ وَنَظْمِهِ لاعتقادهم أَنَّ العِلْمَ بِذَلِكَ يَقَعُ لِلْبَلْغَاءِ وَأَهْلِ الفَصَاحَةِ ضرورةً ، لَا اِكْتِسَابًا .

وقد بَيَّنَّا فسادَ جميعِ هذهِ الأقاويلِ مِنْ قَبْلِ بِمَا يُغْنِي النَّاظِرُ فِيهِ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، أَفَرَّقْ قَوْلُنَا وَقَوْلَهُمْ .

ولو قالوا بالصَّرْفَةِ وأرادوا بِهَا رَفَعَ قُدْرِهِمْ عَلَى التَّكَلُّمِ بِمِثْلِهِ ، وَإِنْ صَحَّ إِقْدَارُهُمْ عَلَى ذَلِكَ ، لَكَانُوا مُصِيبِينَ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بَطَلَ مَا قَالُوهُ وَتَبَيَّنَ الفَرْقُ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ .

فإن قيل : فما مَعْنَى قَوْلِهِ : ﴿لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ [١٧ الإسراء ٨٨] وَكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ كَانَ يَقْدِرُ أَنْ يَأْتِيَ بِمِثْلِ كَلِمَةٍ مِنْهُ وَكُلِّ حَرْفٍ .

قيل : [١٧٠ب] أَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّهُمْ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِ قَدْرِ بَلَاغَتِهِ وَنَظْمِهِ الخَارِجِ عَنْ جَمِيعِ أَوْزَانِ كَلَامِهِمْ ، وَلَمْ يُرْذَ بِمِثْلِ مَفْرَدَاتِ الألفاظِ الدائِرَةِ فِي جَمِيعِ ضُرُوبِ

الكلام . وهذا كما يتَّخَذُ الشاعرُ المُفْلِقُ والخطيبُ المِصْقَعُ جماعاتِ الناسِ بِمِثْلِ شِعْرِهِ وَخِطَابَتِهِ ويقولُ : إِنَّكُمْ لَنْ تَقْدِرُوا عَلَى مِثْلِهِمَا مُجْتَمِعِينَ وَلَا مُتَفَرِّقِينَ ، وَإِنْ تَمَالَيْتُمْ وَتَظَاهَرْتُمْ . وَهُوَ يَعْنِي بِذَلِكَ أَنَّكُمْ لَا تَقْدِرُونَ عَلَى مِثْلِهِمَا فِي الْفَصَاحَةِ وَالتَّظْمِ . وَلَا يَعْنِي مُفْرَدَاتِ الْكَلَامِ وَنَفْسَ الْحُرُوفِ . وَهَذَا ظَاهِرٌ ، لَا إِشْكَالَ فِيهِ .

وَيُقَالُ لِلْسَائِلِ عَنِ السُّؤَالِ الْأَوَّلِ : لَوْ لَمْ يَحْصُلْ لِلْقُرْآنِ فَضِيلَةٌ وَمَزِيَّةٌ فِي النِّظْمِ وَالبَلَاغَةِ ، وَلَمْ يَكُنْ بِمَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْهُمَا خَارِقًا لِلْعَادَةِ لِقُدْرَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْعَرَبِ عَلَى مِثْلِ الْكَلِمَةِ وَالْحَرْفِ مِنْهُ وَالْكَلِمَتَيْنِ ، لَمْ يَكُنْ لِلشَّاعِرِ الْمُتَقَدِّمِ فَضِيلَةٌ عَلَى مَنْ لَيْسَ بِشَاعِرٍ ، وَلَمْ يَخْسُنْ مِنْهُ أَنْ يَقُولَ لِأُمَّةٍ مِنَ النَّاسِ لَيْسُوا شُعْرَاءَ : إِنَّكُمْ لَا تَقْدِرُونَ عَلَى مِثْلِ هَذَا الشَّعْرِ وَلَا تُخَسِّنُونَهُ وَلَا تَسْتَطِيعُونَ مُعَارَضَتَهُ لِأَجْلِ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَقْدِرُ عَلَى مِثْلِ كُلِّ لَفْظَةٍ وَحَرْفٍ وَكَلِمَةٍ مِنْهُ .

وَلَمَّا لَمْ يَقُلْ هَذَا أَحَدٌ وَلَمْ تَكُنْ قُدْرَتُهُمْ عَلَى ذَلِكَ بِمُوجِبَةٍ لِكُونِهِمْ شُعْرَاءَ وَخُطَبَاءَ وَمُخْرِجَ لِلشَّعْرِ عَنْ فَضِيلَتِهِ ، بَطَلَ مَا قَالُوهُ بُطْلَانًا ظَاهِرًا .

سؤال آخر والجواب عنه

[١٧١] فإن قيل : ما أنكرتم أن لا يكون إغراض العرب عن معارضة الرسول ، عليه السلام ، للعجز عن ذلك وتعدّره ، وإنما هو لإيقار تزيك والإعراض عنه ، كما أنهم قد أغرضوا عن النظر في التوحيد وصحّة الدين ووجوب ترك عبادة الأصنام وتحصيل العلم بما يجب عليهم ممّا لهم فيه أعظم الحظّ ، لأجل اختيارهم ترك النظر والعلم بذلك ، لا لأنهم غير قادرين عليه ؛ فما المانع من هذا ؟

يقال لهم : عن هذا جوابان . أحدهما أنّ جميع العرب وكلّ تارك للعلم بالشيء والنظر فيه غير قادرٍ عليه ، وإن كان ممّا لو زامه لتأتى له بحجزي العادة . والعرب كانت تزوم المعارضة ، فيتعدّر ذلك عليها مع شدّة الجزص وتوفّر الدواعي وطول التحدّي والتفريع لهم بالعجز عن ذلك ، فهم لذلك ممنوعون عن مثله . وحالهم في ترك العلم والنظر ، كحالهم في ترك المعارضة في أنهم غير قادرين على الأمرين ، غير أنهم لو زاموا ففعل النظر والعلم ، لتأتى لهم بحجزي العادة . ولم تكن هذه حالهم في تأتّي مثل القرآن لهم وقدرتهم عليه لو راموه .

والجواب الآخر أنّ العادة جارية بين الناس بترك التعب وإيقار الراحة واستئصال النظر وغير ذلك . ولو كانوا قادرين على فعل العلم والنظر عند بعض الناس أو ممّن لو زاموا ذلك ، لأقديروا عليه . وليست هذه هي العادة في تركهم معارضة ما يتحدّون بمثله مع وجود قدرتهم عليه وعليهم [١٧١ب] بالتأمّن منه ، لو راموه ، بل في طباع كلّ أحد من الملوك والشوفا والعامة والخاصة والنساء والرجال وطبقات الناس المستارعة إلى الإتيان بما يُفرغ بالعجز ويتحدّى بمثله وزوال الشبهة عنهم في الفلح بذلك ، إذا فعلوه .

فإنما أنّ يقع الإغراض منهم مع القدرة عليه أو العلم بأنهم ، إن راموه ، قدروا عليه ،

فإنَّه باطلٌ محالٌ . ولذلك جَوَزْنَا اجتماعَ جماعةٍ على الكَيْثَمَانِ والافْتِغَالِ لِزُغْبَةٍ وَرَهْبَةٍ تَظْهَرُ عَلَيْهِمْ . ولم يَجْزُ في مُسْتَقَرِّ العادةِ تركُّهم لِمُعَارَضَةٍ ما يَقْدِرُونَ على معارضتِهِ ، لأنَّ العادةَ في هذا مُفْتَرَقَةٌ .

وليسَ يجوزُ أن يُقالَ : تركُّوا معارضتَهُ تَقِيَّةً وَرَهْبَةً ، لأنَّه قد كَانَ حالُهُ ذَهْرًا طويلاً مقهورًا مغلوبًا . ولمَّا أُمِرَ بالجهادِ ، كانوا أيضًا في غيرِ تَقِيَّةٍ معه ، بل في مُسَاجَلَةٍ ومحارَبَةٍ ؛ فأَيُّ شيءٍ مَنَعَهُمْ مِنَ المعارضةِ ، لو قدرُوا عليها ؟ وإذا كَانَ ذلكَ كذلكَ ، بَطُلَ ما قالُوهُ .

فإن قيلَ : ما أنكرتُم مِن أَنَّهُ إذا ظَهَرَ القرآنُ مِن جهةِ الرسولِ ، عليه السلامُ ، جَوَزَتِ العربُ أن يَكُونَ مِن قِبَلِهِ ومِمَّا قَدَرَ عليه ، وجَوَزَتِ أيضًا أن يَكُونَ مِن كلامِ غيره مِن البُلَغَاءِ . ومتى جَوَزَتِ قُدْرَةُ غَيْرِهِ على مثلهِ وَلَمْ يَأْمَنْ أن يَكُونَ مِنَ البُلَغَاءِ مَنْ قد أَتَى أو يَأْتِي بِمِثْلِهِ ، وذلكَ يُخْرِجُهُ عن كونه معجزًا .

يقالُ لهم : بل ذلكَ يُوجِبُ كونه مُعْجَزًا . وسواءَ أَدَّعَاهُ الرسولُ كلامًا له خُصَّ بالعلمِ به والقدرةِ عليه دونهم أو عبارةً عن كلامِ الله أَنزَلَهُ عليه ، فَإِنَّهُمْ [١٧٢] إذا زُفَعَتْ قُدْرَتُهُمْ على مثلهِ مع طولِ التَّحْدِي والتَّقْرِيعِ ، عَلِمَ أَنَّهُ ليسَ في قُدْرِهِمْ ذلكَ وَعَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ أَحَدٌ بِمِثْلِهِ .

وأيضًا ، فَإِنَّهُ لو كَانَ ذلكَ كذلكَ ، لَوَجَبَ ظهورُهُ ونَقْلُهُ في مُسْتَقَرِّ العادةِ وتَوَقُّرِ الدَّوَاعِي والهَمَمِ على ذلكَ على ما قَدَّمْنَا القولَ فيه . وإذا كَانَ ذلكَ كذلكَ ، بَطُلَ ما قالُوهُ .

وقد بَيَّنَّا فيما سَلَفَ أَنَّ دخولَ مثلِ المعجزِ في الجنسي تحتَ قُدْرِ بعضِ العبادِ لا يُخْرِجُهُ عن كونه معجزًا . وإذا كَانَ ذلكَ كذلكَ ، بَطُلَ ما قالُوهُ .

سؤال من معتمداتهم والجواب عنه

فإن قالوا : إذا زَعَمْتُمْ أَنَّ القرآنَ لا يثبتُ ويصحُّ كونه معجزًا إلَّا بمخالفةٍ مَنْ خَالَفَ الرسولَ وخَرِبَ مَنْ حَارَزَهُ وَكُفِّرَ مَنْ كَفَرَ وَعَدَلَ إِلَى عَصِيَانِهِ وَخَرَبَهُ . وهذا يُوجِبُ خروجَ القرآنِ عن كونه معجزًا وَحُجَّةً وآيَةً للرسولِ ، عليه السلامُ ، لأنَّهُ عِنْدَهُمْ مبعوثٌ إلى الناسِ كافةً . ويجبُ أن يكونَ دليلُ ثبوته صحيحًا دالًّا بطريقِ الوجوبِ والصحةِ وأن يكونَ دليلًا ، كيف تصرَّفتَ به الحالُ ، إن وافقه الكلُّ أو خالفه الكلُّ أو اتَّبَعَهُ البعضُ وخالفه البعضُ .

وهذا الذي قلَّمُوهُ يُوجِبُ أَنَّهُ لو اتَّبَعَهُ الكلُّ ، فلم يَكُنْ له مخالِفٌ ومحارِبٌ ، أن لا يكونَ دليلُهُ ثابتًا ولا يكونَ القرآنُ معجزًا .

وبعد ، فكيف [١٧٢ب] تكونُ جهةُ كونِ القرآنِ مُعْجَزًا كُفِّرَ مَنْ كَفَرَ بالرسولِ وخالفه ؟ وليسَ ذلكَ بِرَاجِعٍ إِلَى نَفْسِ القرآنِ ولا صفةٍ هو عليها مِنْ نَظْمِهِ وبلاغَتِهِ ولا كونه صِدْقًا ولا كونه خبرًا عن غَيْبٍ ولا كونه عبارةً عن كلامِ الله ، تعالى ، ولا غير ذلكَ مِمَّا قِيلَ : إِنَّهُ معجَزٌ لِحُصُولِهِ عليه ، وَكُفْرُ مَنْ خَالَفَ الرسولَ فَعَلَّ لَهُمْ ومعتادٌ منهم ومُتَكَرِّرٌ وقوعُهُ . وما هذِهِ حالُهُ ، لا يجوزُ أن يكونَ معجزًا .

يقالُ لهم : قد أَبْعَدْتُمْ فيما تَوَهَّمْتُمُوهُ مِنْ ذلكَ . وذاكَ أَنَّا لا نقولُ : إِنَّ القرآنَ لا يَمُكُّ كونه معجزًا إلَّا بخلافِ مَنْ خَالَفَ الرسولَ وحربهم وعصيانهم ، لأنَّ ذلكَ فَعَلُّهُمْ وَمِنْ مقدوراتِهِمْ ، وإنَّما جهةُ إعْجَازِهِ كونه خارقًا للعادةِ في نَظْمِهِ وقدرِ بلاغَتِهِ .

ونحنُ نَسْتَدِلُّ على ذلكَ مِنْ حالِهِ بإِجَابَةِ مَنْ أَجَابَ الرسولَ مِنْ قُصَّاصَتِهِمْ ، وَأَنَّهُمْ لو كانوا قَادِرِينَ على مثلهِ ، لَمَّا اتَّفَعَاذُوا وصاروا رَعِيَّةً وَتَبَعًا وَتَحَمَّلُوا ثِقَلِ العباداتِ والجهادِ بأموالِهِمْ وأنفُسِهِمْ لأجلِ الاحتِجَاجِ عليهم بِعَجْزِهِمْ عن أمرٍ ، يَجِدُونُ أَنْفُسَهُمْ قَادِرَةً عليه عَالِمَةً مع العلمِ بما ذكرناه مِنْ أحوالِهِمْ .

ونستدل أيضا على خرقه للعادة وتعدّر مثله على العرب قاطبة بتعدّر ذلك على مخالفيه ونصّبهم الحرب معه وركوب الأهوال والأخطار في فضّ جمعه وإبطال أمره ، وأنهم لو قدروا على معارضته ، لستارعوا إليها وكان أسهل وأيسر عليهم ؛ فليس حربهم وعصيانهم هو الخارق للعادة ، لكن ذلك [١٧٣] يدلّ على تعدّر مثل القرآن عليهم وكونه خارقا لعادتهم . وقد نستدلّ على ذلك بإخبار الكافرين والمؤمنين بتعدّر ذلك عليهم مع حرصهم على المعارضة وتركهم لها .

فهذه الأمور أدلّة على كونه خارقا للعادة . وكونه على هذه الصفة هو الذي له صار معجزا كون حرب الرسول وعصيانه .

وإذا كان ذلك كذلك ، بطل ما قالوه وعلم أنه لو استجاب جميعهم ، لكان ذلك أكذ وأظهر في الاعتراف بثصورهم عن معارضته وتعدّر مثله عليهم ؛ فكيف يُظنّ خروجه عن كونه معجزا ، لو استجاب الكلّ ، لولا النقص والعقل ، لكنّ استجابة الكلّ له تكثيف عن خرقه لعادتهم وتعدّره على سائرهم ؛ فصار لذلك أكذ في الدلالة على حال القرآن .

وما هذه المطالبة إلا بمثابة من قال : إذا كان وقوع الفعل المحكم يدلّ على قذرة من وقع منه وعلمه لعلمنا بتعدّر وقوعه من غيره من الأحياء المريدين لإيقاعه ، فليس الدليل إذن على علم الفاعل وقدرته وقوع الفعل منه ، وإنما هو تعدّره على الجاهل العاجز . وهذا محال باتّفاق .

وإنما يتبيّن علم العاجز الجاهل بأنّ من تأتى منه قد فازق من تعدّر عليه بكونه عالما قادرا ، وباختصاصه بصفتين ، تخالفان صفة العاجز والجاهل . وليس الدليل على علمه وقدرته [١٧٣ب] تعدّر الفعل من غيره ولا جهله به وعجزه عنه ، وإن تبين بذلك مفارقة لحال من تأتى منه الفعل . وهذا واضح في إبطال ما قالوه .

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ : لَوْ سَلِمَ لَكُمْ أَنَّهُ لَوِ اتَّفَقَ الْكُلُّ عَلَى مُوَافَقَةِ الرُّسُولِ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَاتِّبَاعِهِ وَتَرْكِ خُزْبِهِ وَمُخَالَفَتِهِ ، لَخَرَجَ بِذَلِكَ الْقُرْآنُ عَنْ كَوْنِهِ مُعْجَزًا ، إِذَا قَدَّرَ أَنَّهُ لَا يَصِيرُ مُعْجَزًا إِلَّا بِالْمُخَالَفَةِ ، وَأَنَّهُ مِنْ هَذِهِ النَّاحِيَةِ يَتِمُّ كَوْنُهُ مُعْجَزًا ، لَوْجَبَ أَنْ يَدُلَّ اللَّهُ ، سُبْحَانَهُ ، عَلَى ثُبُوتِهِ بِدَلِيلٍ آخَرَ غَيْرِ الْقُرْآنِ ، فَإِنَّهُ يَقْدُرُ مِنَ الْآيَاتِ عَلَى مَا لَا نِهَآيَةَ لَهُ ، وَلَمْ يَسُدَّ بِذَلِكَ طَرِيقَةَ مَعْرِفَةِ نُبُوَّتِهِ ؛ فَكَيْفَ وَقَدْ أَوْضَحْنَا أَنَّهُ لَيْسَ يَكُونُ مُعْجَزًا لَوْ قَوَّعَ الْحَرْبِ وَالْمُخَالَفَةِ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ كَذَلِكَ لَصِفَاتٍ ، تَرْجِعُ إِلَيْهِ ، هُوَ حَاصِلٌ عَلَيْهَا وَإِلَى الْعِلْمِ بِهَا سَبِيلٌ وَطَرِيقٌ ، وَافَقَ الْكُلُّ أَوْ خَالَفُوا أَوْ وَافَقَ الْبَعْضُ وَخَالَفَ الْبَعْضُ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، سَقَطَ مَا ظَنُّوهُ .

وَقَدْ بَيَّنَّا أَيْضًا مِنْ قَبْلُ الْخِلَافَ بِمِثْلِ هَذَا وَنَحْوِهِ عَنْ قَوْلِهِمْ ، لَوْ عَارِضُوهُ .

وَأَخْتَلَفَتِ الْعَرَبُ ؛ فَقَالَ بَعْضُهُمْ : هُوَ عَرُوضٌ لَهُ . وَقَالَ آخَرُونَ : لَيْسَ بِعَرُوضٍ لَهُ إِلَى مَنْ كَانَ يَجِبُ الرُّجُوعُ مِنْهُمْ فِي تَعَرُّفِ ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ الْمُعْتَبَرُ فِي هَذَا بِالذَّعَاوِي ، وَإِنَّمَا الْمُعْتَبَرُ بِأَنْ نَعْلَمَ بِالْدَّلِيلِ الَّذِي وَصَفْنَاهُ تَعَدُّهُ عَلَيْهِمْ وَكَوْنَهُ خَارِقًا لِعَادَتِهِمْ وَالطَّرِيقُ إِلَيْهِ مَعْلُومٌ ، اخْتَلَفُوا أَوْ اتَّفَقُوا ؛ فَزَالَ مَا يَهْتَدُونَ بِهِ مِنْ ذَلِكَ .

[١٧٤] فصل في ذكر مطاعنهم في إعجاز القرآن والجواب عنها

فإن قال قائل : ما أنكرتم من أنه لا سبيل لكم إلى كون القرآن معجزاً ، لأن الله ، سبحانه ، إنما تحدّى الإنسان والجنّ بالإتيان بمثله في قوله : ﴿قُلْ لِّإِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [١٧ الإسراء ٨٨] ، فيجب أن لا يُعلم كونه مُعْجِزاً حتّى يُعلم تعذّر مثله على الجنّ والإنس . وإذا لم يكن لكم سبيل إلى أن تَعْلَمُوا تَعَذُّرَهُ على الجنّ من جهة العقل ، وإنما تعلمون تَعَذُّرَهُ عليهم بخبر الرسول والقرآن . وأنتم لا تعلمون كون الرسول رسولاً وكون القرآن الذي فيه الجمع بين التحدّي بمثل القرآن بين الجنّ والإنس إلاّ بعد معرفة صِدْقِ الرسول وثبوت نبوّته ، ولا تعذر ذلك على الجنّ ووجب أن لا تَعْلَمُوا كونه معجزاً ؛ فهذا يُوجب بطلان كون القرآن معجزاً .

يقال لهم : هذا باطل ، لأنه إنمّا يجب أن نعلم كونه معجزاً بتَعَذُّرِهِ على الإنس وكونه خارقاً لعادتهم ، لأنه من حيث كان خارقاً للعادة [١٧٤ب] يثبت كونه معجزاً ، وإنمّا يجب اعتبار عادة من تُعرف ذواتهم ووجودهم ، ثم تُعرف بعد ذلك عادتهم وما يتَعَذَّرُ عليهم ممّا هو مُتَنَبِّئٌ لهم ومعتادٌ منهم .

وقد علّم أنّ العلم بعادة أهل العادات فرعٌ للعلم بوجودهم ، لأنه علّم بطرائقهم وصفاتهم وما يتأتّى منهم ويكونُ معتاداً من أفعالهم وما يتَعَذَّرُ عليهم في العادة . وذلك لا يُمكن العلم به إلا بعد معرفتهم والعلم بهم .

وإذا كان ذلك كذلك وكُنّا لا نعرف بضرورة العقل ولا بدليل وجود الجنّ ، وإنمّا نعرف ذلك بخبر الله ، تعالى ، وخبر رسوله ، وجب أن لا يُضَرَّ بكون القرآن معجزاً أن لا يُعلم وجود الجنّ وتَعَذُّرُ مثالي القرآن عليهم ، لأنّ الله ، سبحانه ، لو لم يُخبرنا عن وجود الجنّ والملائكة في كتابه وعلى لسان رسوله ، لمّا عَلِمْنَا وجودهم .

وَإِذَا ثَبِتَ ذَلِكَ ، وَجِبَ ، إِذَا تَحَدَّى الْإِنْسَ بِمِثْلِهِ وَعَلِمَ تَعَدَّرَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ مَقَمًا وَصَفْنَاهُ مِنْ أَحْوَالِهِمْ ، أَنْ يَثْبُتَ بِذَلِكَ كَوْنُهُ مُعْجَزًا خَارِقًا لِغَادَتِهِمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ صِدْقُ الرِّسُولِ ؛ فَإِذَا أَخْبَرَ بَعْدَ ذَلِكَ عَنْ وُجُودِ الْجَنِّ وَعَنْ تَعَدُّرِ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ ، عَلَّمْنَا أَنَّهُ صَادِقٌ فِي ذَلِكَ بِخَيْرِهِ .

وَأَمَّا أَرَادَ اللَّهُ ، تَعَالَى ، أَنْ يُعَلِّمَنَا أَنَّهُ قَدْ جَعَلَ الْعِبَارَةَ عَنْ كَلَامِهِ عَلَى وَجْهِ مِنَ الْبَلَاغَةِ وَالنَّظْمِ ، لَا يُقْدِرُ عَلَى مِثْلِهِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ ، وَإِنْ كَانَ هُوَ عَالِمًا بِهِمْ وَيُقَدِّرُ قَوَائِمَهُمْ وَنَحْنُ لَا نَعْلَمُهُمْ ، لَا لِأَنَّهُ [١٧٥] لَوْ لَمْ يَذْكُرْهُمْ وَيُخْبِرْ عَنْهُمْ وَعَنْ تَعَدُّرِ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ ، لَمْ يُعْلَمْ بِتَعَدُّرِ ذَلِكَ عَلَى الْإِنْسِ كَوْنُهُ مُعْجَزًا . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، سَقَطَ مَا قَالُوهُ مِنْ أَنَّ الْعِلْمَ بِأَنَّهُ مُعْجَزٌ ، مُحْتَاجٌ إِلَى الْعِلْمِ بِوُجُودِ الْجَنِّ وَبِتَعَدُّرِهِ عَلَيْهِمْ .

ولهذا ما وَجِبَ أَنْ يَقَالَ : إِنَّهُ لَوْ جَعَلَ آيَةَ النَّبِيِّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، قَفَزَ الْبَحَارِ وَالصُّعُودَ إِلَى السَّمَاءِ وَخَفَلَ الْجِبَالِ الرَّوَاسِي ، لَكَانَ ذَلِكَ حُجَّةً لَهُ وَخَارِقًا لِلْعَادَةِ ، وَإِنْ جَوَّزْنَا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي قَدْرِ خَلْقِ آخَرٍ مِنَ الْجَنِّ وَالْمَلَائِكَةِ ، وَإِنْ لَمْ نَعْرِفُهُمْ .

فَإِذَا قَالُوا لَنَا بَعْدَ قَفَزِ النَّبِيِّ الْبَحْرَ وَصُعُودِهِ إِلَى السَّمَاءِ : قُلْ لَنْ أَجْتَمِعَ الْجَنِّ وَالْمَلَائِكَةُ وَالْإِنْسُ عَلَى فِعْلِ ذَلِكَ ، لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ ، لَمْ يَكُنْ بِقَادِرٍ فِي كَوْنِهِ مُعْجَزًا ، لِأَنَّا إِنَّمَا نَعْرِفُ الْمَلَائِكَةَ وَالْجَنِّ بِخَيْرِهِ عَنْهُمْ بِهِ وَالْعِلْمَ بِصِدْقِهِ وَتَعَدُّرِ مُعَارَضَةِ الْإِنْسِ لَهُ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بَطُلَ مَا قَالُوهُ .

عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُظَنَّ أَنَّ الْقُرْآنَ مِنْ بَلَاغَةِ الْجَنِّ وَنَظْمِهِمْ ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، لَوَجِبَ أَنْ يُؤَفِّرَ اللَّهُ ، سُبْحَانَهُ ، دَوَاعِيَهُمْ عَلَى الْإِقَاءِ أَمْثَالِهِ عَلَى أَلْسِنَةِ الْإِنْسِ وَحَدِيثِهِمْ بِهِ حَتَّى يَظْهَرَ ذَلِكَ عَلَى يَدِ جَمَاعَةٍ مِنَ الْإِنْسِ ، إِذَا أَدَّعَاهُ مُعْجَزًا لَهُ مَنْ هُوَ كَاذِبٌ عَلَيْهِ ، أَوْ لَوَجِبَ أَنْ يَنْفَعِ الْجَنِّيَّ مِنَ الْإِقَائِهِ إِلَى الْإِنْسِيِّ أَوْ أَنْ

يُنْسِيهِ الْإِنْسِيَّ ، كُلَّمَا أَلْقَاهُ إِلَيْهِ الْجَنِيُّ ، وَيُذْهِبُ بِحِفْظِ ذَلِكَ عَنْ قَلْبِهِ ، أَوْ لَوْجِبَ أَنْ يَقْدَرَ كَثِيرًا [١٧٥ب] مِنَ الْإِنْسِي عَلَى مِثْلِهِ وَتَوَفَّرَ دَوَائِعِهِمْ عَلَى مَعَارِضَتِهِ ، لِيُبْطِلَ بِذَلِكَ دَعْوَى الْكَاذِبِ فِي أَنَّهُ مُنْزَلٌ عَلَيْهِ أَوْ مُقَدَّرٌ بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ وَالْعِلْمُ بِهِ حَتَّى تُبْطَلَ بِذَلِكَ الشَّبْهَةُ ، وَإِلَّا صَارَ تَرْكُهُ إِفْسَادَ ذَلِكَ بِمِثَالَةِ آبَتَدَائِهِ إِظْهَارَ الْمَعْجَزَاتِ عَلَى يَدِ الْكَذَّابِينَ . وَذَلِكَ مُحَالٌ لِمَا قَدَّمْنَا الْقَوْلَ فِيهِ .

وَقَدْ نَقَضْنَا الْكَلَامَ فِي هَذَا الْفَصْلِ فِي كِتَابِ الْإِنْتِصَارِ لِنُقِلِ الْقُرْآنَ بِمَا يُغْنِي عَنْ الْإِطَالَةِ ؛ فَلِذَلِكَ أَقْتَصَرْنَا هَاهُنَا عَلَى هَذِهِ الْجُمْلَةِ . وَبِاللَّهِ نَسْتَعِينُ .

فصل

وقد بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ كَيْفَ طَرِيقُ عِلْمِ الْعَجَمِ بِكُورِ الْقُرْآنِ مُعْجَزًا وَخَارِقًا لِعَادَةِ الْعَرَبِ ، وَأَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ ذَلِكَ تَارَةً بِإِخْبَارِ الْعَرَبِ لَهُمْ بِذَلِكَ أَوْ خَيْرَ مَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ التَّوَاتُرِ مِنْهُمْ ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا سَائِرُهُمْ ، وَتَارَةً بِالِاسْتِدْلَالِ عَلَى ذَلِكَ بِعِلْمِهِمْ مِنْ جِهَةِ الْخَبَرِ لِتَحْدِيثِ الرَّسُولِ لَهُمْ وَتَقْرِيعِهِ إِيَّاهُمْ بِالْعَجَزِ عَنْ ذَلِكَ وَمَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْعِلْمِ بِاللِّسَانِ وَالتَّقَدُّمِ فِي الْبَيَانِ وَعِزَّةِ الْأَنْفُسِ وَالْأَنْفَقِ مِنَ الْعَارِ وَعَدُولِهِمْ مَعَ ذَلِكَ إِلَى الْحَرْبِ وَرُكُوبِ الْهَوْلِ الَّذِي أَذَاهُمْ إِلَى الْقَتْلِ وَالْجَلَاءِ وَالِاسْتِرْقَاقِ ، وَبِمَا يُخَيَّرُونَ بِهِ مِنَ الْجَلَّةِ الْعِظَمَاءِ الْفُصَحَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ لِلرَّسُولِ وَشِدَّةِ الْانْقِيَادِ وَالِاتِّبَاعِ لَهُ وَالْخُتُوعِ لَطَاعَتِهِ وَتَحْمِلِ ثِقَلِ الْعِبَادَاتِ وَمُفَارَقَةِ الْأَجْبَاءِ وَالرِّضَا بِكُونِهِمْ رَعِيَّةً بَعْدَ أَنْ كَانُوا رِعَاةً مُتَّبَعِينَ وَسَادَةً مُطَاعِينَ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ . [١٧٦] فَإِذَا عَلِمَ^٢ ذَلِكَ ، عَلِمُوا كُورَ الْقُرْآنِ مُعْجَزًا وَخَارِقًا لِعَادَةِ الْعَرَبِ ، وَأَنَّهُ آيَةٌ لِلرَّسُولِ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ .

سؤال آخر

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : قَلِمَ جَعَلَ اللَّهُ ، سُبْحَانَهُ ، آيَاتِ مُوسَى وَعِيسَى وَصَالِحِ وَلُوطٍ مِنَ الْخُسْفِ وَالرَّجْفِ وَالْمَسْخِ وَقُلُقِ الْبَحْرِ وَقُلُبِ الْعَصَا حَيَّةً وَإِحْيَاءِ الْمَيِّتِ وَإِبْرَاءِ الْأَكْمَةِ وَالْأَبْرَصِ أَخْرَقَ لِلْعَادَةِ وَأَعْظَمَ شَأْنًا فِي كُورِ ذَلِكَ مُعْجَزًا مِنْ نَظْمِ الْقُرْآنِ وَبِلَاعَتِهِ الَّتِي إِنَّمَا يَقِفُ عَلَى قَدْرِ فَضْلِهِ وَمُبَايَنَتِهِ لِسَائِرِ ضُرُوبِ الْكَلَامِ خَاصَّةً النَّاسِ وَأَهْلُ الْعِلْمِ بِهَذَا الشَّأْنِ مَعَ كُورِ النَّبِيِّ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، أَفْضَلُ الْأَنْبِيَاءِ ؟

قِيلَ لَهُ : لَيْسَ هَذَا مِمَّا يَقْدَحُ فِي كُورِ النَّبِيِّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، أَفْضَلُ الْأَنْبِيَاءِ وَلَا فِي

١ الأحياء : العبادات ، الأصل .

٢ علم : علموا ، الأصل .

كون القرآن معجزاً . ولا يجبُ الاثباتُ على الله ، سبحانه ، فيما يدلُّ به على صدق الرسول ، وأن يتخَيَّرَ عليه نهاية ما يخرقُ العادة وأعظم الأمور التي يشترك في عِلْمِهَا والاستعظام لها الخاصَّة والعامة .

ولعلَّه أن يكونَ جَعَلَ ذلك آيةً رسوله تغليظاً للمِحنةِ لِعَظِيمِ المَثُوبَةِ إذا بَالَعَ الإنسانُ ودَقَّقَ في النظرِ ، فَعَلِمَ كَوْنَ القرآنِ معجزاً خارقاً للعادة . وإن كانَ الطريقُ إليه أغمضَ وألطفَ مِنَ الطريقِ إلى العلمِ بخروجِ الناقةِ مِنَ الصخرةِ وَقَلْبِ العصاةِ حِيَّةً وفلقِ البحرِ وإبراءِ الأكمه والأبرص .

على أنَّه لا يَبْعُدُ أن يقالَ : إنَّما أَقْتَصَرَ بالعربِ على ذلك [١٧٦ب] لَوْفُورِ عقولهم وصِحَّةِ أَخْلَامِهِمْ وَجَوْدَةِ قَرَائِحِهِمْ وَأَذْهَانِهِمْ ، وأنَّ مِثْلَهُمْ لا يَحْتَاجُ إلى الأمرِ العظيمِ الذي مثله يكفي منه التيسيرُ .

وإنَّما صارتُ آياتُ مَنْ تَقَدَّمَ مِنَ الرُّسُلِ ما ذَكَرْنَا لضعفِ آرائهم ونقصِهم وتزكُّبهم استعمالَ عقولهم فيما وَجَبَ عليهم . وقومُ موسى عَبَدُوا فِرْعَوْنَ سِنِينَ ، وكانَ يقولُ : أنا ربُّكُمْ الأعلى . وقومُ عيسى أَعْتَقَدُوا أَنَّ رَبَّهُمْ خالٌّ في جَسَدِهِ ، وأنَّه يُصَافِيهِمْ وَيَحْتَلِطُ بِهِمْ ، وأنَّ اللاهوتَ انْقَلَبَتْ طَبِيعَتُهُ إلى طَبِيعَةِ النَّاسُوتِ ، فصارَ إنساناً .

وهذا العقولُ الضعيفةُ لا يَفْعَلُ فيها قدر ما يَعمَلُ في عقول قريشٍ مع ما هم عليه مِنْ صِحَّةِ النَّجَائِزِ والأفهامِ والحجاجِ يَوْمَ الخِصَامِ ، وما وَصَفَهُمُ اللهُ ، سبحانه ، به مِنْ كَوْنِهِمْ لَدَا خَصَمِينَ . ولو ادَّعى مُدَّعٍ مِنْهُمْ الرُّبُوبِيَّةَ أو أَعْتَقَدَ أَنَّ الإلهَ خَلَّ جَسَدَهُ ودَبَّرَ على يَدِهِ ، لِلْحَقِّ مِنْهُمْ أَمْرٌ عَظِيمٌ ، ولكانَ مِنْ مِثْلِهِمْ به وهزلهم بقوله ما يَزِدُّعُ أمثاله عن ذلك .

فهذه أيضاً أحدُ العِلَلِ في اختلافِ الآياتِ ، وإن كانتْ كُلُّها مجتمعة في أنَّها

خارقة للعادة ، وإن كان بعضها أعظم في النفوس وأوقع من بعضي .
 على أنه قد قيل : إن تحدي الأمم بما يدخل مثله تحت قدر البشر أعظم في
 الإعجاز مما لا يدخل جنسه تحت قدرهم ، لأنهم حينئذ يعلمون أنهم ممنوعون
 [١٧٧أ] من فعل مثله مع اعتباره أو أن المتحدي به مخصوص من بينهم بما قد
 أُفرد به ليكون ذلك آية له .

وقد شرحنا هذا الفصل من قبل بما يغني عن إعادته . وبالله التوفيق .

باب الكلام في الإخبار عن وجوه بلاغة القرآن ومفارقة نظمه لجميع النظم والأوزان

فإن قال قائلٌ : خَبَرْنَا أَوَّلًا عَنْ مَعْنَى الْبَلَاغَةِ فِي الْكَلَامِ ! وَمَا هِيَ ؟ ثُمَّ بَيَّنَّا مَزِيَّةَ الْقُرْآنِ وَتَجَاوَزَ بِلَاغَتِهِ لَسَانِ بَلَاغَاتِ الْعَرَبِ ! لَيْتَمَ لَكُمْ مَا تَعْتَقِدُونَهُ فِي بِلَاغَتِهِ وَخَرَقَهُ عَادَةُ الْعَرَبِ بِمَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ .

يَقَالُ لَهُمْ : قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا سَلَفَ أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ فِي الْعِلْمِ بِكُونَ الْقُرْآنِ مُعْجَزًا خَارِقًا لِلْعَادَةِ إِلَى الْعِلْمِ بِقَدْرِ بِلَاغَتِهِ عَلَى التَّفْصِيلِ وَالتَّحْدِيدِ وَأَوْضَحْنَا ذَلِكَ بِغَيْرِ وَجْهِ ، وَأَنَّهُ يَكْفِي فِي عِلْمِنَا بِتَجَاوُزِ بِلَاغَتِهِ لَسَانِ الْبَلَاغَاتِ إِغْرَاضُ الْعَرَبِ مَعَ مَا وَصَفْنَاهُ مِنْ أَخْوَالِهِمْ عَنِ^١ [١٧٧ب] تَغَاطِي مُغَارَضَتِهِ ، فَأَغْنَى عَنْ رَدِّهِ ، وَإِنَّمَا نَذْكُرُ مَا نَذْكُرُهُ الْآنَ عَلَى سَبِيلِ التَّأَكِيدِ وَالْكَشْفِ عَنْ وَجْهِهِ بِلَاغَتِهِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى الْعِلْمِ بِتَفْصِيلِ ذَلِكَ .

فإن قيل : مَا مَعْنَى الْبَلَاغَةِ فِي الْكَلَامِ ؟

قِيلَ لَهُمْ : قَدْ اخْتَلَفَتْ عِبَارَاتُ النَّاسِ عَنْ ذَلِكَ وَمَعَانِيهِمْ أَيْضًا فِيهِ . وَالَّذِي نَحْنَارُهُ مِنْهُ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْبَلَاغَةَ هِيَ التَّعْبِيرُ عَنِ الْمَعْنَى الصَّحِيحِ بِمَا هُوَ أَفْقَهُ وَطَبَقَهُ مِنَ اللَّفْظِ الشَّرِيفِ الرَّائِقِ الَّذِي لَهُ عَظِيمُ الْمَوْقِعِ مِنَ الثُّقُوسِ وَالْأَسْمَاعِ ، فَإِنَّ لِلتَّعْبِيرِ عَنِ الْمَعْنَى بِشَرِيفِ اللَّفْظِ مِنْ حُسْنِ الْمَوْقِعِ فِي الْقُلُوبِ وَالْأَسْمَاعِ مَا لَيْسَ لَهُ بِالتَّعْبِيرِ عَنْهُ بِلَفْظٍ لَيْسَ لَهُ مِنَ الشَّرَفِ وَالْحُسْنِ مِثْلَ حُسْنِهِ وَشَرَفِهِ . فَإِذَا جُمِعَ فِي اللَّفْظِ مِنْ حُسْنِ الْمَعْنَى وَشَرَفِ اللَّفْظِ ، كَانَ بَلِغًا . فَإِنْ غَيَّرَ عَنْهُ بِمَا هُوَ أَشْرَفُ مِنْ ذَلِكَ ، كَانَ أَحْسَنَ وَأَبْلَغَ . وَلَيْسَ كُلُّ كَلِمَةٍ ضُمَّتْ إِلَى كَلِمَةٍ تَكُونَانِ بِالضَّمِّ عِبَارَةً عَنِ الْمَعْنَى ، تَحُلُّ فِي الْبَلَاغَةِ مَحَلًّا ضَمِّيَهَا إِلَى أُخْرَى هِيَ أَشْرَفُ مِنْهَا ؛ فَإِذَا ضُمَّتْ

إلى ما هو أشرف لفظ ، يُعَبَّرُ به عن ذَلِكَ الْمَعْنَى ، كَانَ الْكَلَامُ فِي نَهَايَةِ الْبَلَاغَةِ .
وإنْ أَقْتَصَرَ فِي التَّعْبِيرِ عَلَى مَا هُوَ دُونَ ذَلِكَ الْلفظ والشرف والحسن ، كَانَ دُونَ
النَّهَائِيَةِ فِي الْبَلَاغَةِ . وَهَذَا مَعْلُومٌ مِنْ حَالِ الْكَلَامِ وَتَفَاضُلِ النَّاسِ فِيهِ .

[١٧٨أ] وَقَدْ يُعَبَّرُ عَنْ هَذَا الْمَعْنَى بِأَنْ يَقُولَ : إِنَّ الْبَلَاغَةَ فِي الْكَلَامِ هُوَ التَّعْبِيرُ
عَنِ الْمَعْنَى بِمَا هُوَ لَفْظُهُ وَطَبَقُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ فَاضِلًا عَنْهُ وَلَا مُقْصِرًا وَلَا مُشْتَرِكًا
بَيْنَهُمَا وَلَا خَفِيًّا مُضْمَرًا ، بَلْ عَرِيًّا مِنْ قُضُولِ الْكَلَامِ وَمُشْتَرَكَاتِ الْأَلْفَاظِ مَعَ تَصْحِيحِ
أَقْسَامِ الْخُطَابِ وَاخْتِيَارِ شَرِيفِ الْأَلْفَاظِ ، وَأَنْ يَكُونَ ، إِذَا أُمْتُدَّ وَطَالَ مَعَ الْمَضِيِّ فِيهِ ،
جَارِيًا عَلَى سَنَنِهِ ، غَيْرَ مُجَانِبٍ لِمَا عَقَدَ الْمُتَكَلِّمُ عَلَيْهِ أَوَّلَ كَلَامِهِ وَلَا مُنْتَبِرٍ مِنْهُ .

وَزَادَ بَعْضُهُمْ فِي ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ إِنْهَامًا لِكُلِّ قَوْمٍ يَقْدِرُ طَائِفَتُهُمْ وَحَمَلُ عَلَيْهِمْ فِي
الْبَيَانِ يَقْدِرُ مَنَازِلُهُمْ ، طَالَ الْكَلَامُ أَمْ قَصَرَ ، بَعْدَ أَنْ تَكُونَ صِفَتُهُ مَا ذُكِّرْنَا .

وَهَذَا كُلُّهُ يُؤَوَّلُ إِلَى مَا بَدَأْنَا بِذِكْرِهِ فِي مَعْنَى الْبَلَاغَةِ وَلَا يَجِبُ أَنْ يُضَافَ إِلَى ذَلِكَ
أَنْ يَكُونَ إِنْهَامًا لِكُلِّ قَوْمٍ يَقْدِرُ طَائِفَتُهُمْ ، فَإِنَّهُ قَدْ لَا يُمَكِّنُ إِنْهَامُ السُّوقَةِ وَالرَّعَاعِ
وَالْجُفَاءَةِ وَالْأَجْلَافِ الْمَعْنَى بِاللَّفْظِ الشَّرِيفِ ، بَلْ لَا يَفْهَمُونَهُ أَصْلًا وَلَا يَعْرِفُونَ
الْمَعْنَى إِلَّا بِاللَّفْظِ الْخَفِيفِ وَكَلَامِ السُّوقَةِ وَالْعَامَّةِ ؛ فَإِذَا أَفْهَمَهُمُ الْمُتَكَلِّمُ ذَلِكَ بِمَا
يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى مِنَ اللَّفْظِ ، لَمْ يَكُنْ [١٧٨ب] بِهِ بَلِيغًا وَلَا بَانًا مَا قَالَهُ بَلَاغَةً ،
بَلْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى حِكْمَتِهِ وَعِلْمِهِ بِمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ طَبَقَاتُ النَّاسِ
مِنَ الْكَلَامِ فِي إِنْهَامِهِمْ وَاتِّسَاعِ عِلْمِهِ بِالْعِبَارَاتِ عَنِ الْمَعْنَى ، شَرِيفًا وَضَعِيفًا
وَبَلِيغًا ، وَمَا دُونَ الْبَلَاغَةِ مِنْهَا وَعَلَى تَمَكُّنِهِ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي ضُرُوبِ الْبَلِيغِ مِنْهُ وَغَيْرِ
الْبَلِيغِ . هَذَا مَا لَا بُدَّ مِنْهُ ؛ فَلَمْ يَكُنْ لِيَصْمَ مَا قَالَهُ إِلَى مَعْنَى الْبَلَاغَةِ وَجْهًا ، وَإِنَّمَا
يَجِبُ أَيْضًا أَنْ يُشْتَرَطَ فِيهَا جُزْئِي الْكَلَامِ عَلَى سَنَنِهِ ، غَيْرَ مُجَانِبَةٍ لِمَا عَقَدَ عَلَيْهِ أَوَّلَ
الْكَلَامِ وَفِي الْكَلِمَةِ وَالْاِثْنَتَيْنِ ؛ فَلَا يَحْتَاجُ فِي ذِكْرِ خَدِّ الْبَلَاغَةِ إِلَى ذِكْرِ الْأَلَّةِ ،

لأنّها قد تكون إطالة وتكون إيجازًا واختصارًا وعبارة عن معنى ، لا يحتمل الإطالة ، بل تُعدّ الإطالة فيه عيبًا وفخرًا ؛ فلم يجب أيضًا ذكر ذلك .

والمراد بذكر تصحيح أقسام الكلام أن لا يُخلط كل شيء منه بغيره ويُعبّر عن المعنى الواحد بكلام متفاوٍت ، مختلف النظم والأوزان حتّى يحقّق لذلك سماعه ويُلبّس معناه ويكون غير مُتشاكل ولا مُتناسب ولا مُعتدل الوزن وقدر العبارة عن كلّ شيء منه ، إن كان كلامًا طويلًا ، لأنّ الكلام ، إذا وُرد كذلك ، بطلت بهجته وجفا [١٧٩] سماعه وأختلفت أقسامه ، وربما ألبّس معناه وعسر الوصول إليه إلّا بفكرة وروية .

ومعنى قولنا : مع تحيّر الألفاظ أن لا يُعبّر عن المعنى باللفظ الجافّي الخفيف وله لفظ نبية شريف .

ومعنى قولنا : وأن يكون لفق المعنى وطبقة ، فهو أن يكون عاريًا عن فضول الكلام والألفاظ التي لا يحتاج إليها ولا ناقص عمدًا يحتاج إليه ولا يُراد فيه أو يُنقص منه ما يجعل المعنى مُلتبسًا . ولو عبّر عنه بغيره ، لكان جليًا واضحًا .

وقد عبّر قوم عن معنى البلاغة بأنّها الإيجاز في غير عجز والإطناب في غير خطل^١ . وقالوا : معنى الإيجاز حذف فضول الألفاظ وتقريب الوصول إلى المراد .

وقال بعضهم : البلاغة إفهام الحاجة من غير إعادة ولا حُبسة ولا استعانة . فأما الحُبسة والإعادة ، فمعروفان ، إذا قلت : أسمع ، أسمع ! أفهم ، أفهم ! وتعمل التوقّف وما يجري مجرى التتبع من الكلام . والاستعانة هي الإعادة . وقولك : حصّل ، حصّل ! وأنظر ، أنظر ! وما يجري مجرى ذلك .

وقال آخرون : لا يكون الكلام بليغاً حتى يُسابق معناه لفظه ولا يسبق إلى سمعك منه ما لا [١٧٩ب] يسبق إلى قلبك .

وقال آخرون : معنى البلاغة في الكلام أن يكون اللفظ مُحيطاً بمعناك ومُخيراً عن مغزائك ، ولا تستعين عليه بالتذكُّر والفكرة .

وقال آخرون : البلاغة في الكلام هي أن يكون القول سليماً من التكلُّف ، بعيداً من الصنعة ، بريئاً من التعقُّد ، غنياً عن التأويل . قال القائل بهذا : وهذا هو تأويل قول الأصمعي : البليغ من كَشَفَ عن المعنى وأغْنَاكَ عن التفسير . وفي هذا نظر ، لأنَّه قد يكشف عن المعنى ويغني عن التفسير من يستعمل خفيف اللفظ وعامية ويعيدل عن شريفه ، فلا يكون ما أتى به بلاغة ، وإنَّ ألقهم المعنى وأغنى عن التفسير بأن يكون لفظاً مُتَخَيِّراً شريفاً . والعرب تقول في إصابة المعنى بالكلام الشريف الموجز : فلان يقلُّ الخزُّ ويصيب المِفْصَل . وقيل : إنهم أخذوا ذلك من صفة الجزار الحاذق الذي يفصل بالضربة السهلة والخز اليسير بين العظمين ، وأستشهدوا على ذلك بقول لبيد بن ربيعة^١ :

يَا هَرِمَ يَا أَبَنَ الْأَكْرَمِينَ مَنْصَبًا ۝ إِنَّكَ قَدْ أَتَيْتَ حُكْمًا مُعْجَبًا

فَطَبَّيَ الْمَفْصِلَ وَأَغْنَمَ طَبَّيَا

إذا حَكَمَ بَيْنَ الخصوم بكلمة فُصِّل ، تفرق بَيْنَ الحقِّ والباطل ، كما يفصل الجزار الحاذق بَيْنَ العَظْمَيْنِ .

وقد ذكر أنه [١٨٠أ] قيل لليوناني : ما البلاغة ؟ قال : تصحيح الأقسام واختيار الكلام .

١ بعيدا : بعيد ، الأصل .

٢ يُنْظَرُ البيان والتبيين ١/١٠٩ .

وقيل للفارسي : ما البلاغة ؟ قال : معرفة الفصل من الوصل .

وقيل للرومي : ما البلاغة ؟ قال : حُسْنُ الاختصارِ عِنْدَ البِدِيْهِةِ والعَزَازَةِ يَوْمَ الإِطَالَةِ .

وقيل للهندي : ما البلاغة ؟ قال : وَضُوحُ الدَّلَالَةِ وَأَنْتِهَازُ الْفُرْصَةِ ^١ .

وجميعُ الذي حَكَيْنَاهُ عن الناسِ في مَعْنَى البلاغةِ إِنَّمَا هو عبارةٌ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ ، وإن كان في أَلْفَاظِ بعضهم ما هو زيادةٌ على الحاجةِ في الحَدِّ وما لا يصحُّ أن يكونَ من حَدِّ البلاغةِ . وكثيرٌ مِنَ الناسِ لا ينظرُ في حَدِّ الحَدِّ لِلْمُتَكَلِّمِينَ ولا يُحَرِّزُهُ تحريرُ المقرِّرِ لأحكامِ الدِّينِ وما يحتاجُ إليه ، فربَّما يَسْتَمَحُّ بالزيادةِ والنقصانِ في الحَدِّ . وما قَدَّمْنَاهُ أَوَّلَى ما قِيلَ في مَعْنَى البلاغةِ .

وقال بعضُ مَنْ تكلَّم في هذا البابِ ^٢ : يجبُ أن يكونَ البليغُ مِنَ المتكَلِّمِينَ في ثلاثِ مَنَازِلَ ؛ فَأَوَّلُهَا أن يكونَ لَقْظُكَ رَشِيْقًا عَذْبًا ومَحَلًّا ^٣ سَهْلًا وَمَعْنَاكَ ظاهرًا مكشوفًا وقريبًا معروفًا ، إِنَّمَا عِنْدَ الْخَاصَّةِ ، إن كُنْتَ لِلْخَاصَّةِ قَصَدْتَ ، وَإِنَّمَا لِلْعَامَّةِ ، إن كُنْتَ لِلْعَامَّةِ أَرَدْتَ ^٤ .

قال ^٥ : وَالْمَعْنَى لَيْسَ يَشْرُفُ بِأن يكونَ مِنْ معاني الْخَاصَّةِ وكذالكِ لَيْسَ يَتَضَيِّعُ بِأن يكونَ مِنْ معاني الْعَامَّةِ ، وَإِنَّمَا [١٨٠ ب] مَدَارُ الشَّرَفِ على الصَّوَابِ وإِحْزَارُ الْمُنْفَعَةِ مَعَ مُوَافَقَةِ الْحَالِ وما يجبُ لِكُلِّ مَقَامٍ مِنَ الْمَقَالِ واللفظِ الْعَامِّيِ وَالْخَاصِّيِ ؛

١ يُنْظَرُ الْبَيَانُ وَالتَّبْيِيْنُ ٨٨/١ .

٢ هو بشر بن المعتمر (ت ٢١٠هـ) ، صاحبُ البشْرِيةِ ، من معتزلة بغداد .

٣ محَلًّا : فُحْمًا ، كما في مطبوع الْبَيَانِ وَالتَّبْيِيْنِ ١٣٦/١ .

٤ يُنْظَرُ الْبَيَانُ وَالتَّبْيِيْنُ ١٣٦/١ .

٥ هو بشر بن المعتمر .

٦ مع موافقة : ومع وواقفه ، الْأَصْلُ . الْمُثَبَّتُ أَغْلَاهُ مِنَ الْبَيَانِ وَالتَّبْيِيْنِ ١٣٦/١ .

فَإِنْ أَمْكَنْتَكَ أَنْ تُبْلَغَ بَيَانُ لِسَانِكَ وَبَلَاغَةُ قَلْبِكَ^١ وَلُطْفُ مَدْخَلَتِكَ^٢ وَأَقْدَارُكَ فِي^٣ نَفْسِكَ عَلَى^٤ أَنْ تُفْهَمَ الْعَامَّةُ مَعَانِي الْخَاصَّةِ وَتُكْسَوْهَا الْأَلْفَاظُ الْمَتَوَسِّطَةُ^٥ الَّتِي لَا تُلْطَفُ عَلَى^٦ الدَّهْمَاءِ وَلَا تَجْفُو عَلَى^٧ الْأَثْقَاءِ^٨ ؛ فَأَنْتَ الْبَلِغُ النَّامُ^٩.

وهذا الكلام كله حسن وصواب ، ولكن ليس هو من حدّ البلاغة في شيء ، وإنما هو إخبار عن حكم المتكلم وإجزاره الخط والنفع بالكلام ومعرفة لكل مقام وما يصلح له من الألفاظ . وقد لا يصلح لكثير من المقامات استعمال البلاغة والتبسيط في الفصاحة ، بل ربما كان ذلك مضراً وعن الخطأ قاطعاً . وكان ما يصادف البلاغة فيه أجدى وأنفع للمتكلم وأوصل له بمراده . وذلك أمر معلوم ، يُعْنِي عن الدلالة عليه .

وقال بعضهم^{١٠} في معنى البلاغة مثل الذي قدّمناه ؛ فقال : وينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات ، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاماً ولكل حالة من ذلك مقاماً ، حتى يقسم أقدار الألفاظ^{١١} على أقدار المعاني ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات وأقدار

١ تبلغ : + من ، كما في مطبوع البيان والتبيين ١٣٦/١ .

٢ قلبك : قلمك ، كما في مطبوع البيان والتبيين ١٣٦/١ .

٣ مداخلتك : مداخلك ، كما في مطبوع البيان والتبيين ١٣٦/١ .

٤ في : على ، كما في مطبوع البيان والتبيين ١٣٦/١ .

٥ على : إلى ، كما في مطبوع البيان والتبيين ١٣٦/١ .

٦ المتوسطة : الواسطة ، كما في مطبوع البيان والتبيين ١٣٦/١ .

٧ على : عن ، كما في مطبوع البيان والتبيين ١٣٦/١ .

٨ على : عن ، كما في مطبوع البيان والتبيين ١٣٦/١ .

٩ البيان والتبيين ١٣٦/١ .

١٠ هو بشر بن المعتمر .

١١ الألفاظ : الكلام ، كما في مطبوع البيان والتبيين ١٣٩/١ .

المُسْتَمِيعِينَ عَلَى تِلْكَ الْحَالَاتِ ٢.

وهذا يطول في حَدِّ البلاغةِ وكثيرٍ من صفاتِ المتكليمِ الدَّرِيِّ الحكيمِ الْمُتَحَرِّزِ مِنَ الضَّرَرِ . وقد يكونُ ذَٰلِكَ منه [١٨١] لغيرِ البليغِ الشريفِ من الكلامِ ، إذا لم يكنْ ذَٰلِكَ المقامُ مِمَّا يَصْلُحُ لَهُ .

ولا خلافَ في أَنَّ البليغَ يكونُ مُطِيلًا مرَّةً ومُقَصِّرًا أُخْرَى وعلى قَدْرِ ما يحتاجُ إليه مِنَ الكلامِ في القَصْدِ والإخبارِ عن المَعْنَى . وريِّمَا كانَ المدُّ في الكلامِ والتفخيمُ لَهُ وَتَشْقِيقُ العبارةِ أَبْلَغَ في الوصولِ إِلَى القَصْدِ وَأَحْسَنَ مَوْقَعًا فِي القلبِ والنفسِ وَكَانَتْ الحاجةُ إِلَيْهِ أَمْسَ ؛ فلا تُعَدُّ هَذِهِ الإطالةُ عَيْبًا ولا لَكُنَّا ؛ فيجبُ ، إذا كانَ ذَٰلِكَ كذَٰلِكَ ، أَنْ يُؤْفَى كُلُّ مقامٍ حَقُّهُ ، فيُطِيلُ ، إذا كانتِ الإطالةُ أَبْلَغَ فيما يَقْصِدُ لَهُ ، وَيُقْتَصِرُ في موضعِ الإقتصارِ .

ولذَٰلِكَ ما قَالَ الكلُّ بفضلِ البلاغةِ وَحُسْنِهَا في الإطالةِ وَبَسْطِ القولِ في صلاحِ ذَاتِ البَيِّنِ وإطفاءِ النائرةِ والدعاءِ إِلَى العَفْوِ والمُؤَادَعَةِ والصَّفْحِ والمُؤَاهَبَةِ وفي الحِمَالَةِ وعلى منبرِ الجماعةِ والخطابةِ فِي تَحْمِيلِ جَرِيرَةٍ وإصلاحِ بَيْنِ العشيرةِ وفي الدعاءِ إِلَى اللَّهِ ، تعالى ، وإطالةِ الموعظةِ وأَقْتِصَاصِ سِيَرِ الْأَوَّلِينَ والانتقامِ مِنَ الْمُذْنِبِينَ والعَفْوِ عَنِ التَّوَابِينَ والمستغفرِينَ ووصفِ الجنةِ والنارِ والثوابِ والعقابِ ووصفِ حُبِّ اللَّهِ والبراهينِ وَوُجُوهِ القُدْحِ فِي شُبِّهِ المُلْحِدِينَ .

[١٨١ب] وَإِنَّمَا تُكْرَهُ الإطالةُ ، متى أَخْوَجَتْ إِلَى تَكْلِيفِ الإِسْهَابِ وخطلي التزئدِ وَثُضُولِ القولِ الْمُضِرِّ بِالْقَائِلِ والمُسْتَمِيعِ . ولا تُؤَثِّرُ لِمَنْ يُخَافُ عَلَيْهِ السَّقَطَاتُ والعُجْبُ بِكَلَامِهِ وَلَيْ أَشْدَاقِهِ والتورُّطُ فِي التَّقْصِيرِ والجهلِ بفرطِ آستحسانِهِ لآلفاظِهِ

١ على : + أقدار ، كما في مطبوع البيان والتبيين ١/١٣٩ .

٢ يُنْظَرُ الْبَيَانُ وَالتَّبْيِينُ ١/١٣٨-١٣٩ .

مَنْ قَلَّ عِلْمُهُ بِمَوَاقِعِ الْكَلَامِ وَآخْتِيَارِ شَرِيفِ الْأَلْفَاظِ . فَأَمَّا مَنْ خِيفَتْ عَلَيْهِ هَذِهِ
الْأَسْبَابُ عِنْدَ الْإِطَالَةِ ، فَيَجِبُ أَنْ يَتَجَنَّبَ الْإِطَالَةَ .

وهي عَزْرٌ مخوفةٌ على أربابِ الكلامِ والمعرفةِ بهذا الشأنِ وأهلِ التوقِّيِ والمحاسبةِ
لأنفسِهِمْ على يَسِيرِ الْغَلَطِ وَالزَّلَلِ . وَمَنْ قَدْ تَذَرَّبَ بِالْبَيَانِ وَالِاتِّسَاعِ فِي الْمَقَالِ
والتَّشَادُقِ وَالِإِطَالَةِ مَعَ سُكُونِ الْخَاسِرِ وَضَبْطِ النَّفْسِ وَزُفُورِ الْفَهْمِ وَالِاسْتِقَامَةِ مَعَ
الدِّيَانَةِ وَحُسْنِ الْفَهْمِ وَالْمُسْكَنَةِ ، فَإِنَّهُ بَعِيدٌ عَنِ الْعَبَثِ وَخَوْفِ السَّقَطَاتِ وَفُضُولِ
الْكَلَامِ .

وقد قيلَ لبعضِ مَنْ يمدحُ الإطالةَ في غيرِ خطإٍ ولا تَزْيِيدٍ ولا تَكْلُفٍ : فَإِنْ مَلَأَ
الْمُسْتَمِيعُ الْإِطَالَةَ الَّتِي ذَكَرْتَ أَنَّهَا صَوَابٌ وَحَقٌّ ذَلِكَ الْمَوْقِفُ وَمَوْجِبُ الْحَالِ ؟
فَقَالَ مُجِيبًا : إِذَا أُعْطِيَتْ كُلُّ مَقَامٍ حَقُّهُ وَقُمْتُ بِالَّذِي يَجِبُ مِنْ سِيَاسَةِ الْكَلَامِ
وَأَرْضِيَتْ مَنْ يَعْرِفُ حُدُودَ الْمُنَطِقِ ، فَلَا تَهْتَمُّ بِمَا قَاتَكَ مِنْ رِضَا الْحَايِدِ وَالْعَدُوِّ ،
فَإِنَّهُمَا لَا يُرْضِيهِمَا شَيْءٌ . فَأَمَّا الْجَاهِلُ ، فَلَسْتُ مِنْهُ وَلَيْسَ مِنْكَ . [١٨٢] وَرِضَا
جَمِيعِ النَّاسِ لَا يُنَالُ ١ .

وهذا لَعَمْرِي على ما قال ، لَأَنَّ الْكُلَّ مُتَّفِقُونَ عَلَى حُسْنِ الْإِطَالَةِ فِي مَوْضِعِهَا ، وَإِنْ
مَلَأَهَا مَنْ لَا عِلْمَ لَهُ ، كَمَا يُسْتَخَسَّنُ الْإِيجَارُ ، وَإِنْ أُنْضَعُ عِنْدَ مَنْ لَا فَهْمَ لَهُ وَلَا عِلْمَ
بِمَوَاقِعِ الْكَلَامِ .

وقد قال داودُ بْنُ حَرْيَزٍ يَمْدَحُ الْإِطَالَةَ وَالِإِيجَارَ جَمِيعًا :

يَزْمُونُ بِالْخَطْبِ الطَّوَالَ وَنَارَهُ وَخَيَ الْمَلَا حِظَّ خَيْفَةِ الرَّقَبَاءِ

١ يُقَاتِلُ الْبَيَانَ وَالتَّبْيِينَ ١١٦/١ .

٢ داود بن حريز : داود بن حريز ، الأصل .

فَمَدَحَ الإِطَالََةَ وَالْإِيجَازَ ، إِذَا وُضِعَا فِي حَقِّهِمَا وَأُصِيبَ مَوْضِعُهُمَا ^١ .

وَأَفْضَلُ مَا اسْتُعْمِلَتْ فِيهِ الْبَلَاغَةُ تَقْرِيرُ حُجَّةِ اللَّهِ ، عَزَّ وَجَلَّ ، وَتَخْفِيفُ الْمَوْثُوتَةِ عَلَى الْمُسْتَمِيعِينَ وَتَزْيِينُ الْمَعَانِي فِي قُلُوبِ الْمُرِيدِينَ رَغْبَةً فِي سُرْعَةِ اسْتِجَابَتِهِمْ وَنُفْيِ الشُّبُهَةِ وَالشُّوَاعِلِ عَنْ قُلُوبِهِمْ بِالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ^٢ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : كَيْفَ يَسْتَوْحُ اسْتِخْصَانُ الْإِطَالََةِ وَالْقَوْلُ بِأَنَّهَا بَلَاغَةٌ مَمْدُوحَةٌ مَعَ مَا ظَهَرَ عَنِ الرَّسُولِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، وَالصَّحَابَةِ ، رِضَاؤُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ ، وَكَافَّةُ الْعَرَبِ مِنْ كَرَاهِيَةِ الْهَذَرِ وَالسَّلَاطَةِ بِاللِّسَانِ وَالْإِكْثَارِ وَالْإِسْهَابِ ؟ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ التَّكْلِيفِ وَالْمُبَاهَاةِ وَالْمَحَازِيَةِ ^٣ وَالْمُلَاحَاةِ وَاتِّبَاعِ الْهَوَى وَطَلَبِ الْمَنَافَسَةِ وَالْمِرَاءِ وَالتَّشَادُقِ وَالتَّفْهِيْقِ ، وَكُلُّ ذَلِكَ مَذْمُومٌ ، وَالْإِطَالََةُ مَبْدَأُ [١٨٢ب] وَأَوَّلُ أَسْبَابِهِ الدَّوَاعِي إِلَى الْمَوْزِطِ فِيهِ .

وَقَدْ قَالُوا : مُقْتَلُ الْمَرْءِ بَيْنَ لَحْيَيْهِ . وَقَالُوا : إِنَّمَا يُهْلِكُ فَضُولُ الْكَلَامِ وَفُضُولُ الْمَالِ . وَقَالُوا : لَيْسَ شَيْءٌ أَحَقُّ بِسَجْنٍ مِنْ لِسَانٍ . وَقَالُوا : إِنَّمَا أَهْلَكَ النَّاسَ حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ . وَقَالُوا : اللِّسَانُ سَبْعُ عُمُورٍ .

وَرُوِيَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ ، صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ ، أَخَذَ طَرَفَ لِسَانِهِ وَقَالَ : هَذَا أَوْرَدَنِي الْمَوَارِدَ .

١ يُقَابَلُ الْبَيَانُ وَالتَّبْيِينُ ١٥٥/١ «هناك» [قول أبي دؤاد بن خريز الإيادي] ، بينما كنيته مضبوطة بشكل مغاير في موضعين متقدمين في البيان والتبيين ٤٢/١ «لأبي دؤاد بن خريز الإيادي» ، ٤٣/١ «أبي دؤاد بن خريز الإيادي» . البيت مذکور في الكشف (للزمخشري) ٢٠٧/١ [بالتعويل مباشرة على الجاحظ] والإتقان في علوم القرآن (للسيوطي) ١٥٨٤/٥ [النوع السادس والخمسون في الإيجاز والإطناب] [بالتعويل على الكشف] .

٢ يُقَابَلُ الْبَيَانُ وَالتَّبْيِينُ ١١٤/١ .

٣ المحاذية : الحادة ، الأصل .

وروي عن النبي ، صلى الله عليه ، أنه قال : (وَهَلْ يَكُفُّ النَّاسَ عَلَى مَنَاجِرِهِمْ إِلَّا خَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ)^١ ، وَأَنَّ رَجُلًا تَكَلَّمَ عِنْدَ النَّبِيِّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فَخَطَلَ فِي كَلَامِهِ ، فَقَالَ ، صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ : (مَا أُعْطِيَ الْعَبْدُ شَرًّا مِنْ طَلَاقٍ لِسَانِهِ)^٢ . وَرُوي عَنْهُ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، أَنَّهُ قَالَ : (شُعْبَتَانِ مِنْ شَعْبِ الْبَقَايِ : أَلْبَدَاءُ وَالْبَيَّانُ . وَشُعْبَتَانِ مِنْ شَعْبِ الْإِيمَانِ : الْخَيَاءُ وَالْعَيْشُ)^٣ .

وروي أَنَّ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ، رضوان الله عليه ، كان يُجْلِسُ الْأَحْنَفَ بْنَ قَيْسٍ عَلَى بَابِهِ ، إِذَا شَخَصَ إِلَيْهِ ، فيَقَالُ لَهُ : بِالْبَصَرَةِ حَاجَةٌ إِلَيْهِ ؛ فيَقُولُ : إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ، صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ ، يَقُولُ : (اتَّقُوا كُلَّ مَنَافِقٍ ، عَلِيمُ اللَّسَانِ !) ، وَإِنِّي أَرَاهُ عَلِيمُ اللِّسَانِ ؛ فَكَيْفَ يَجُوزُ مَعَ ذَلِكَ مَدْحُ الْإِطَالَةِ وَالطَّلَاقِ ؟

فَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا بِإِلَهِ التَّوْفِيقِ أَنَّ النَّبِيَّ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، وَكَلَّ مَنْ ذُكِرَ عَنْهُ دَمُ الْإِكْثَارِ وَالطَّلَاقِ إِنَّمَا دَمُوا ذَلِكَ ، إِذَا وَقَعَ فِيهِ تَكَلُّفُ الْإِسْنَهَابِ وَالتَّرَائِدُ الْفَاضِلِ وَتَجَاوُزُ الْمِقْدَارِ [١٨٣] حَتَّى يَخْرُجَ إِلَى الْخَطْلِ وَفُضُولِ الْمُضِيرِ . وَلِلْبَلَاغَةِ حَدٌّ وَمِقْدَارٌ ، وَلِلْإِكْثَارِ وَالتَّجَاوُزِ حَدٌّ وَمِقْدَارٌ ؛ فَالْعَيْشُ مَذْمُومٌ وَالْخَطْلُ مَذْمُومٌ . وَالْإِطَالَةُ فِي حَقِّهَا مَمْدُوحَةٌ ، كَمَا أَنَّهَا فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا مَذْمُومَةٌ .

١ مناخرهم : + في نار جهنم ، كما في مطبوع البيان والتبيين ١/ ١٩٤ ، ٢٥٦ .

٢ البيان والتبيين ١/ ١٩٤ ، ٢٥٦ .

٣ شر : الأصل .

٤ البيان والتبيين ١/ ١٩٤ [هناك «طلاقة اللسان»] .

٥ البيان والتبيين ١/ ٢٠٢ .

٦ يُقَابَلُ الْبَيَانُ وَالتَّبَيُّنُ ١/ ٢٥٤-٢٥٥ «إِنَّ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، لَمْ يُقَلِّ لِلْأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ بَعْدَ أَنْ أَحْبَسَهُ حَوْلًا مُجَرَّمًا ، لِيَسْتَكْتَرِ مِنْهُ وَلِيَبَالِغَ فِي تَصْفُحِ حَالِهِ وَالتَّنْفِيرِ عَنْ شَأْنِهِ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ، ﷺ ، قَدْ كَانَ خَوْفًا كُلَّ مَنَافِقٍ عَلِيمٍ ، وَقَدْ خِفْتُ أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ إِلَّا لَمَّا كَانَ [٢٥٥] رَاغَةً مِنْ حُسْنِ مَنْطِقِهِ وَمَثَلُ إِلَيْهِ لَمَّا رَأَى مِنْ رَفِيقِهِ وَقَلَّةَ تَكَلُّفِهِ» .

ولم يُردْ ، عليه السلام ، بهذا الذمِّ والتَّهْيِ أربابَ الكلامِ المَطْبُوعَيْنِ على صوابِ
المَقَالِ والوَاضِعَيْنِ له في حَقِّهِ ، ولم يُردْ أيضًا أهلَ التحصيلِ والمطالبةِ لأنفسِهِم
بالواجبِ والمحاسبةِ لها الذين يَتَكَلَّمُونَ لله وَمِنْ أَجْلِهِ وَيُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَيَنْصُرُونَ دينَهُ
وَيَدْعُونَ إلى سبيلِهِ .

والعبيُّ الذي عَنَاهُ الرسولُ ، عليه السلام ، بالمدحِ والثناءِ إنَّما هو تَرْكُ قُضُولِ القولِ
والخَوْضِ فيما يُؤَدِّي إلى قُدْحِ الشبهاتِ وإبطالِ الحقوقِ ، ولم يُردْ به تَرْكُ التَّقْصِي
والإِطْائِ فيما يجبُ بيبانهُ والدعاءُ إليه وترتيبُهُ بِكُلِّ مُمَكِّنٍ مِنَ القولِ .

وكيفَ يريدُ ذلِكَ وهو ، عليه السلام ، يقولُ : (أَنَا أَفْصَحُ الْعَرَبِ وَأَوْتَيْتُ جَوَامِعَ
الْكَلِمِ وَأَخْتَصِرَ لِي الْأَمْرُ اخْتِصَارًا) وَخُطْبُهُ ، عليه السلام ، وإِطْنائُهُ فيها مشهورةٌ ؟
وكذلك الصحابةُ مِنْ بَعْدِهِ وما سَبَقَ وسبقُوا إليه مِنَ الألفاظِ العربيَّةِ الفصيحةِ
الْمُتَخَيَّرَةِ .

ولو ذمَّ النبيُّ ، عليه السلام ، هذهَ الفرقةَ مِنْ أهلِ الفصاحةِ ، لَوَجِبَ [١٨٣ب] أن
يكونَ هو والأئمَّةُ مِنْ بَعْدِهِ والفصحاءُ مِنْ نَسَابَةِ زِيَادٍ والحجَّاجِ وعمرو بنِ سعيدٍ وكلِّ
شاعرٍ مُجيدٍ وخطيبٍ فصيحٍ مذمومينَ باللسنِ والفصاحةِ ، لأنَّهُ ، عليه السلام ،^١ وَمَنْ
ذَكَرْنَاهُ بَعْدَهُ أَفْصَحُ الْعَرَبِ وَأَبْلَغُهُمْ وَأَطْوَلُهُمْ فِي الْكَلَامِ عَنَّا وَأَكْثَرُهُمْ بَيَانًا وَعَرَبِيًّا
وَتَصَرُّفًا . وَلَمَّا بَطَلَ هَذَا ، عَلِمَ أَنَّ التَّأْوِيلَ فِي ذَلِكَ مَا قُلْنَاهُ .

وكيفَ يَذمُّ اللهُ ، سبحانه ، ورسولُهُ ، عليه السلام ، البلاغةَ وهو يقولُ في مُحْكَمِ
كِتَابِهِ فِي قِصَّةِ دَاوُدَ ، عليه السلام : ﴿وَأَتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَّلَ الْخِطَابِ﴾ [٣٨ ص
٢٠] ويقولُ : ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ ۖ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ [٥٥ الرحمن ٣-٤] ويقولُ :
﴿لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [١٦ النحل ٤٤] وَقَالَ : ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ﴾ [٣ آل

عمران ١٣٨] .

وقال ، عليه السلام ، وقد ذُكِرَ شُعَيْبُ النَّبِيِّ ، فقال : (ذَلِكَ خَطِيبُ الْأَنْبِيَاءِ) ١ .

وقال ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : (إِنَّ مِنْ أَلْبَيِّنِ لِحِكْمَةٍ . وَإِنَّ مِنْ أَلْبَيِّنِ لِسِحْرًا) ٢ .

وقال أهل اللغة : الْبَيَانُ بَصَرٌ وَالْعَيْ عَمَى ٣ ، كما أَنَّ الْجَهْلَ بَصَرٌ وَالْعَيْ عَمَى ٤ .

والبَيَانُ مِنْ نَتَاجِ الْعِلْمِ . وقالوا : اللِّسَانُ تُرْجِمَانُ الْعِلْمِ . وقالوا : ليس لَعَيْبِي مُرُوءَةٌ وَلَا

لَمَنْقُوصِ الْبَيَانِ بَهَاءٌ . وقالوا : الْبَيَانُ عِمَادُ الْعِلْمِ . وقالوا : حياة العلم الْبَيَانُ ٥ .

وقال ، سبحانه : ﴿ هُنَّ وَأَلْقَلَمٌ وَمَا يَسْطُرُونَ ﴾ [٦٨ القلم ١] ، فَأَقْسَمَ بِالْبَيَانِ مِنَ

الْخَطِّ وَالْخِطَابِ . وقال لِنَبِيِّهِ ، عليه السلام : ﴿ أَقْرَأُ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ○ الَّذِي عَلَّمَ

بِأَلْقَلَمٍ ○ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ [٩٦ العلق ٣-٥] .

وكذلك قالوا : الْقَلَمُ أَخَذُ اللَّسَانَيْنِ ٦ . وقالوا : اللِّسَانُ مَقْصُورٌ عَلَى الْقَرِيبِ وَالْحَاضِرِ

وَالْقَلَمُ مُطْلَقٌ فِي الشَّاهِدِ وَالْغَائِبِ ٧ . [١٨٤أ] ولو تَتَبَعَ مَذْهَبُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالصَّالِحِينَ

١ تفسير الطبري ٦/٦ (١٤٨٧٧) [٧ سورة الأعراف ٩١] ، تفسير ابن أبي حاتم ١٥٢٢/٥ (٨٧٢٦) [٧ سورة الأعراف ٨٦] .

٢ أخرجه الإمام البخاري (٢٥٦هـ) في صحيحه من حديث عبد الله بن عمر ، رضي الله عنهما ، ١٦٧/٦/٣ (٥١٤٦) [٦٧- كتاب النكاح ، ٤٨- باب الْخُطْبَةِ] ، ٣٩/٧/٤ (٥٧٦٧) [٧٦- كتاب الخطب ، ٥١-

باب (إِنَّ مِنْ أَلْبَيِّنِ لِسِحْرًا)] .

٣ عَمَى : عما ، الأصل .

٤ عَمَى : عما ، الأصل .

٥ يُقَاتِلُ الْبَيَانَ وَالتَّبْيِينَ ٧٧/١ . كذلك يُقَاتِلُ الْعَقْدَ الْفَرِيدَ (لابن عبد ربه) ٣/٢ .

٦ القلم : العلم ، الأصل .

٧ البيان والتبيين ٧٩/١ .

٨ والقلم : والعلم ، الأصل .

٩ البيان والتبيين ٨٠/١ .

من عبادِه وقَادَة دينِه للبلاغَةِ والبَيَانِ ، لَطَالَ وَلَحَرَجْنَا بِهِ عَنْ غَرَضِ الْكِتَابِ . وَفِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ إِقْنَاعٌ فِي مَعْنَى الْبَلَاغَةِ وَفَضْلِ الْفَصَاحَةِ .

وَقَدْ ذَكَّرْنَا فِي كِتَابِ أَصُولِ الْفَقْهِ الْكَلَامَ فِي أَقْسَامِ الْبَيَانِ وَمَا هُوَ وَجَمِيعَ أَنْحَائِهِ وَمَرَاتِبِهِ وَمَا بِهِ يَقَعُ وَأَنْوَاعُ الْكَلَامِ وَمَرَاتِبُ الْخُطَابِ وَالْمُفِيدُ مِنْهُ وَالْمُبْهَمُ^١ الَّذِي لَا يُفِيدُ وَلَا يُسْتَعْمَلُ وَمَا يُفِيدُ بِنَصِّهِ وَضَرْيَحِهِ وَمَا يُفِيدُ مِنْهُ بَلَّخْنِهِ وَمَقْهُومِهِ وَمَا يُقَالُ : «إِنَّهُ دَلِيلُ الْخُطَابِ» وَخِلَافُ النَّاسِ فِيهِ وَمَا هُوَ مُسْتَقِلٌّ مِنْهُ بِنَفْسِهِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ وَمَا يَسْتَقِلُّ مِنْ وَجْهِ وَلَا يَسْتَقِلُّ مِنْ وَجْهِ وَالْمَجَازُ الَّذِي لَا يَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ فِي الْكَشْفِ عَنِ الْمَرَادِ ، بَلْ يَخْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ ، يَكْشِفُ عَنْ الْقَصْدِ بِهِ ، وَمَا يَصْحُ دُخُولُ الْمَجَازِ فِيهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَمَا لَا يَصْحُ ذَلِكَ فِيهِ وَضُرُوبُ الْمَجَازِ وَمَعْنَى الْحَقِيقَةِ فِي الْكَلَامِ وَحَدُّ الْمَجَازِ وَمَا هُوَ مَجَازٌ^٢ بِالْحَذْفِ وَالزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَحْكَامِهِ وَذَكَرَ الْعُمُومَ وَالْخُصُوصَ وَالْمُجْمَلِ وَالْمُقَسَّرِ وَالْمُقَيَّدِ وَالْمُطْلَقِ وَالْمُخَكَّمِ وَالْمُتَشَابِهِ وَالظَّاهِرِ وَالْمَكْنِيِّ وَالْمَشْتَرَكِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَمَا بُيِّنَ لِأَمْرِ وَاجِدٍ وَمَا هُوَ أَعْمُ الْعَامِّ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَأَخْصُ الْخَاصِّ وَمَا بَيْنَهُمَا وَأَحْكَامُ الْقَرَائِنِ وَالِاسْتِثْنَاءَاتِ^٣ وَالشُّرُوطِ وَالْفَاضِلِ ذَلِكَ وَالْحُرُوفُ [١٨٤ب] الْمَفِيدَةُ لِلْمَعْنَى وَطَرِيقُ إِفَادَةِ الْكَلَامِ وَالْعِلْمُ بِمُرَادِ الْمُخَاطَبِينَ وَأَهْلُ التَّكَلُّمِ بِاللُّغَةِ وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَحْصَلَ عَنْ تَوْقِيفٍ وَمُوَاضَعَةٍ وَهَلْ لِلْقِيَاسِ مَدْخَلٌ فِي اللُّغَةِ أَمْ لَا وَطَرِيقُ مَعْرِفَةِ مَرَادِ اللَّهِ وَمَرَادِ رَسُولِهِ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، بِالْكَلَامِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَحْكَامِ الْخُطَابِ وَأَقْسَامِ الْبَيَانِ وَجَوَازِ تَأْخِيرِهِ إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ .

١ والمبهم : والمنهم ، الأصل .

٢ مجاز : إضافة فوق السطر ، الأصل .

٣ والاستثناءات : والاستنثيات ، الأصل .

وَبَيَّنَّا الْقَوْلَ فِي هَذِهِ الْأَبْوَابِ بَيَانًا ، يُغْنِي بِسِيرِهِ الْمُتَأَمِّلُ ؛ فَأَعْنَى ذَلِكَ عَنِ الْإِطَالَةِ بِهِ هَاهُنَا . وَكُلُّ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِي فَضْلِ بِلَاغَةِ أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ الْمُتَجَاوِزَةِ لِجَمِيعِ بِلَاغَاتِ فَصَحَاءِ الْعَرَبِ إِنَّمَا ذَكَرْنَاهُ تَطَوُّعًا مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَيْهِ ، مَتَى قُلْنَا : إِنَّ الْإِعْجَازَ فِي الْقُرْآنِ الَّذِي طَوَّلَتِ الْعَرَبُ بِمِثْلِهِ إِنَّمَا هُوَ نَظْمُهُ الْخَارِجُ عَنْ جَمِيعِ نَظْمٍ كَلَامِيهِمْ وَأَجْزَائِهِ مُشْتَمِلًا عَلَى مِثْلِ تِلْكَ الْمَعَانِي .

وَقَدْ بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ أَنَّ نَظْمَهُ مُفَارِقٌ لِنَظْمِ الْخُطْبِ وَالرِّسَالِ وَالْأَسْجَاعِ وَمُبَايِنٌ لِجَمِيعِ أَوْزَانِ الشَّعْرِ وَبَحْرِهِ وَمَزْدُوجِهِ وَطَوِيلِهِ وَأَنَّهُ لَيْسَ بِمُقَفًى وَلَا مُؤَزَّوْنٍ وَزْنَ الشَّعْرِ وَلَا وَارِدٌ عَلَى رَوِيٍّ وَاحِدٍ . وَذَلِكَ مُحَسُّوسٌ وَمَعْلُومٌ ، لَا مِرَاءَ فِيهِ ؛ فَهُوَ لِذَلِكَ مُفَارِقٌ لِجَمِيعِ نَظْمٍ كَلَامِيهِمْ وَأَوْزَانِهِ .

فَإِذَا قُلْنَا : إِنَّ التَّخَدِّيَ بِمِثْلِ نَظْمِهِ وَقَعَ دُونَ بِلَاغَةِ أَلْفَاظِهِ ، لَمْ يُخْتَجِ إِلَى ذِكْرِ فَضْلِ بِلَاغَتِهِ عَلَى بِلَاغَتِهِمْ . [١٨٥] وَجَازَ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ : إِنَّ الْأَلْفَاظَ وَمُفْرَدَاتِ الْكَلَامِ دَائِرٌ فِي سَائِرِ كَلَامِ الْعَرَبِ وَأَنَّهُمْ هُمُ السَّابِقُونَ إِلَى التَّكَلُّمِ بِهَا وَالنَّاسُ بَعْدَهُمْ تَبَعَ لَهُمْ فِيهَا ؛ فَإِنَّ الْكَلِمَةَ الْبَلِيغَةَ حَالُهَا فِي الْبِلَاغَةِ ، إِذَا وَقَعَتْ فِي الْقُرْآنِ وَكَانَتْ فِيهِ كَحَالِهَا ، إِذَا وَقَعَتْ فِي الشَّعْرِ وَالْخُطَابَةِ وَالتَّرْسُلِ وَالسَّجْعِ وَالشَّرِّ ، غَيْرَ مُخْتَلِفَةٍ فِي الْبِلَاغَةِ لِاخْتِلَافِ مَا وَقَعَتْ فِيهِ .

فَإِذَا أُجِيبَ بِهَذَا ، جَازَ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ بِلَاغَةَ أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ كِبَالَاغَةِ أَلْفَاظِ غَيْرِهِ مِنْ أَقْسَامِ الْكَلَامِ . وَإِنَّمَا الْإِعْجَازُ فِيهِ عَجِيبٌ نَظْمِيٌّ وَرِصْفِيٌّ الْخَارِجُ عَنْ جَمِيعِ أَوْزَانِ كَلَامِ الْعَرَبِ وَنَظْمِيٍّ ؛ فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْكَلَامُ عَلَى ذِكْرِ فَضْلِ بِلَاغَتِهِ تَكْلُفٌ وَتَطَوُّعٌ .

وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الَّذِي قُلْنَا مُفْسِدًا لِقَوْلِ مَنْ قَالَ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ : إِنَّ الْإِعْجَازَ إِنَّمَا هُوَ فِي بِلَاغَتِهِ دُونَ نَظْمِهِ ، إِذَا كَانَتْ الْبِلَاغَةُ دَائِرَةً مُسْتَعْمَلَةً فِي سَائِرِ أَقْسَامِ كَلَامِهِمْ . وَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِعْجَازَ فِيهِ هُوَ النَّظْمُ دُونَ الْبِلَاغَةِ .

وقد قلنا من قبل : إنه لا يمتنع أن يُقال : إن الإعجاز فيه نظمُهُ وبلاغتهُ جميعًا .
ويجبُ على هذا الجواب أن تُجعلَ بلاغةُ ألفاظِهِ أمرًا زائدًا على نفسِ اللَّفْظَةِ التي
يستعملُها أهلُ اللغةِ في سائرِ أقسامِ كلامِهِمْ ، بل نقولُ : إنها ضُمُّ لفظَةٍ
[١٨٥ب] إلى قَرِينَةٍ لها ومُنَاسِبَةٍ لِمَخْرَجِهَا ، لا تُنبِئَانِ في التَّقْسِيسِ والسَّمْعِ ؛ فإنَّ
اللفظةَ ، إذا قُرِنتْ إلى مثلها في الشرفِ والجزالةِ وكانت مُنَاسِبَةً وقريبةَ المخرجِ من
مَخْرَجِهَا ، كان لهما بالضمِّ والاجتماعِ ما لا يكونُ لكلِّ واحدٍ منها ، إذا أُفْرِدَتْ
عن نَظِيرِ لها وقُرِنتْ بغيرِ شَكْلِهَا ومِمَّا يَجْفُو وَيُنْبُو ضَمُّهَا إليه . وهذا أيضًا معلومٌ
ومحمسوسٌ من حالِ الألفاظِ الشريفةِ ، إذا ضُمَّ بعضها إلى بعضٍ .

فصل

فإن قال قائلٌ : أفليس قد يوجد في كثيرٍ من كلام العرب بلاغةٌ ، هذِهِ حالُها ؟ بل قد قال خلقٌ من أهلِ عصرنا : إنَّ في بلاغاتهم وبلاغَةِ مَنْ تقدَّمهم من العرب ما هو أبلغُ من ألفاظِ القرآن ؛ فكيف تكونُ البلاغةُ معجزًا والحالُ هذِهِ ؟

قيل : إنَّنا لا نُكَيِّرُ أن يوجد في بعضِ كلامهم بلاغةٌ ، تُشبهُ بعضَ بلاغةِ القرآن ، غيرَ أنَّ ذلكَ إنَّما يَقَعُ قليلًا يسيرًا ، كما أنَّه لا يَمْتَنِعُ أن يوجد في بعضِ شِعْرِ الْمُحَضَّرِينَ والمُخَدِّثِينَ بيتٌ وَبَيْتَانِ يُساوِي شِعْرَ مَنْ تقدَّمَ مِنَ الشعراءِ ، كَأَمْرِي القَيْسِ والتَّابِغَةِ وطَرْفَةُ وتلكَ الطبقةُ ، وإن كُنَّا نَعْلَمُ أنَّ المُخَدِّثِينَ مَعَ بَذْلِ نهايةِ ما عندهم مِنَ الاجتهادِ لا يُمكنُ والعادةُ على ما هي عليه أن يأتوا بمثلِ «قَفَا نَبْلِكِ» و«أَلَا هُبَيْي» وأمثالهما .

وكذلكَ [١٨٦] قد يُمكنُ العربيُّ الفصيحُ من أهلِ هذا العصرِ وَمَنْ قبْلَهُ أن يَأْتِيَ بكلماتٍ بليغةٍ مُشْتَحَسَنَةٍ وإن كانت نزرَةً يسيرةً . ولا يَقْدِرُ أَحَدٌ من أفصحِ الفصحاءِ أن يَأْتِيَ ببلاغةٍ في كلامٍ بطولِ سورةِ البقرةِ وآلِ عمرانَ ، بل لا يَقْدِرُ أن يَأْتِيَ ببلاغةٍ في قدرِ سورةٍ من قِصارِ سورِ القرآنِ أو آيةٍ ، تُبْلَغُ قَدْرُ ما هو قَدْرُ سورةٍ منه . والنبِيُّ ، عليه السلامُ ، لَمْ يَقُلْ لهم : إِنَّكُمْ تَعْجِزُونَ عن بلاغةٍ ما قَدْرُهُ أَقلُّ من قَدْرِ سورةٍ ونَظْمٍ ما قَدْرُهُ أَقلُّ من قَدْرِ سورةٍ ، وإنَّما قالَ : إِنَّكُمْ لا تَقْدِرُونَ على قَدْرِ سورةٍ في بلاغِها مَعَ طولِها ونَظْمِها ؛ فكانَ الأمرُ على ما قالَ ، عليه السلامُ .

وكذلكَ فَإِنَّا لا ندَّعي أنَّ العربَ والفصحاءَ من أهلِ اللغةِ أَقْرَأُوا له بأنهم لا يَقْدِرُونَ على الإتيانِ بفصاحةٍ ونَظْمٍ فيما هو أَقلُّ من قَدْرِ سورةٍ ، وإنَّما اعْتَرَفُوا بالعجزِ عن فصاحةٍ ، يَأْتُونَ بها في قَدْرِ سورةٍ وقَدْرِ القرآنِ بطولِهِ . وإذا كانَ ذلكَ كذلكَ ، بَطَلَّ ما اعْتَرَضُوا به .

فصل

فإن قال قائل : قد كررتم في غير فصل القول بأن بلاغة الألفاظ الواقعة في القرآن وغيره من الكلام معنى غير نظم الكلام ورصفه ووزنه وإيراده على قافية وزوي واحد ، إن كان شعراً ؛ فما الدليل على ما تدعونه من ذلك ؟

قيل له : من أثبت ما يدل عليه أننا نعلم أن العلم بالبلاغة والفصاحة [١٨٦ب] في الكلام غير العلم بنظم الكلام ورصفه وتعديل أفسامه حتى يصير شعراً مققىً موزوناً هو أننا نجد من البلغاء الفصحاء من يعلم الألفاظ الفصيحة البليغة وكيف تكون بلاغة ، إذا أوزعها ، وإن كان مع ذلك مما لا يحسن نظم تلك الكلمات وجعلها شعراً موزوناً ، وأن من البلغاء من يقرط الشعر ويقولهُ ، غير أننا نعلم أن فيهم من يتعذر عليه النظم ولا يتأتى لهم .

وكذلك فإننا قد نجد في الشعراء من يقمى الشعر ويزنه وينظمه على روي مستقيم ، وإن لم يكن له علم بيلين الكلام وجزالة الألفاظ ، وإن لم يمتنع أن يكون من الشعراء من قد جمع العلم بالنظم والبلاغة جميعاً . ولا شبهة على كل ذي علم بهذا الشأن ، وأنه قد يكون في الشعراء وأهل النظم من ليس بيلين ولا متخير ومستحسن الألفاظ الواقعة في شعره ، ومن لا يعرف فضل البليغ من الكلام على غيره ، وأن في البلغاء الفصحاء من ينثر البلاغة نثرًا ويأتي بالفصاحة العجيبة في كلامه ومناظرته على وجه ، يزوق في السماع وتشهد له النفوس بفضل بلاغته وفصاحته ، وإن كان يشن لا يحسن قول الشعر ولا يمكنه نظم بيت ولو أجتهد في ذلك .

١ مقفى : مقفا ، الأصل .

٢ الشعر : إضافة في الهامش الأيمن ، مشار إليها في هذا الموضع من الأصل .

ولهذا كَانَ النَّبِيُّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، مِنْ أَفْصَحِ الْعَرَبِ وَأَبْلَغَهَا كَلَامًا ، وَإِنْ كَانَ الشَّعْرُ مِمَّا يَتَعَدَّرُ عَلَيْهِ ، بَلْ تَتَعَدَّرُ حِكَايَتُهُ وَرَوَايَتُهُ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ ، وَأَنَّهُ كَانَ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، [١٨٧] إِذَا حَاوَلَ إِنْشَادَ الشَّعْرِ ، قَدَّمَ وَأَخَّرَ وَأَوْرَدَهُ بِغَيْرِ النِّظْمِ ، نَحْوَ مَا رُوِيَ عَنْهُ مِنْ أَنَّهُ قَالَ : وَيَأْتِيكَ مَنْ لَمْ تُزَوِّدْ بِالْأَخْبَارِ ، مَكَانَ قَوْلِ الشَّاعِرِ : وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدْ ، فِي أَمْثَالٍ مِمَّا رُوِيَ عَنْهُ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ .

وَقَالَ قَالَ اللَّهُ ، سُبْحَانَهُ : ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الْكِتَابَ وَمَا يُنَبِّئُنِي لَهُ﴾ [٣٦ يس ٦٩] . وَهُوَ يَقُولُ : (أَنَا أَفْصَحُ الْعَرَبِ وَأَوْتَيْتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ وَأَخْتَصِرُ لِي الْأَمْرَ اخْتِصَارًا) .

وَأَمَّا ذَكَرْنَا النَّبِيَّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فِي هَذَا الْكَلَامِ وَمَا وَرَدَ مِنَ الْقُرْآنِ فِي أَنَّهُ غَيْرُ عَالِمٍ بِالشَّعْرِ مُتَأَنِّسِينَ بِذَلِكَ ، فَإِنَّهُ دِينَ جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ ، وَإِلَّا فَقِيمًا قَدْ بَيَّنَّاهُ كِفَايَةً مِنْ ثُبُوتِ الْعِلْمِ بِأَنَّ فِي الشَّعْرِ الْبَلِغِ وَغَيْرِ الْبَلِغِ وَفِي الْبُلْغَاءِ الْفَصَحَاءِ الشَّاعِرِ وَمَنْ لَيْسَ بِشَاعِرٍ .

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، ثَبَتَ أَنَّ الْبَلَاغَةَ فِي الْكَلَامِ سُرْعَةُ النِّظْمِ وَالرِّصْفِ لَهُ وَوُزْنُهُ وَتَعْدِيلُ أَقْسَامِهِ وَتَصْرِيفُهُ وَتَقْوِيَتُهُ .

وَكَذَلِكَ فَقَدْ نَجَدُ فِي الْخُطَبَاءِ الْبَلِغِ وَالْخُطِيبِ الْمِصْنَعِ الْمَشْهُودِ لَهُ بِفَضْلِ الْبَلَاغَةِ وَالْفَصَاحَةِ فِي الْخُطَابَةِ ، وَإِنْ كَانَ نَظْمُ الشَّعْرِ مُتَعَدِّرًا عَلَيْهِ ، كَمَا أَنَّ فِي الْخُطَبَاءِ مَنْ يَتَأَنَّى لَهُ نَظْمُ الشَّعْرِ . وَكُلُّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْبَلَاغَةَ أَمْرٌ زَائِدٌ عَلَى النِّظْمِ ؛ فَثَبَتَ مَا قُلْنَا .

وَقَدْ نَجَدُ الْبُلْغَاءَ يَتَفَاوَتُونَ فِي قَدْرِ الْبَلَاغَةِ ، فَيَكُونُ مَنْ هُوَ أَبْلَغُ الْبُلْغَاءِ وَأَفْصَحُ الْفَصَحَاءِ [١٨٧ب] وَفِيهِمُ الْمُتَوَسِّطُ فِي الطَّبَقَةِ وَفِيهِمُ مَنْ هُوَ دُونَهُمَا .

فَيَجُوزُ عَلَى هَذَا أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ : مَا أَنْكَرْتُمْ أَنَّ تَكُونَ بَلَاغَةُ الْقُرْآنِ لَاحِقَةً بِبَلَاغَةِ أَبْلَغِ بُلْغَاءِ الْعَرَبِ وَأَفْصَحِهِمْ وَغَيْرِ مُتَجَاوِزَةٍ لِذَلِكَ ؟

وهذا باطلٌ بما بيَّنناه من تجاوزِ قَدْرِ بلاغةِ القرآنِ لبلاغةِ أفصحِ العربِ وأبلغهم بِقَدْرِ يُجَاوِزُ بلاغةَ أبلغهم لبلاغةَ أذونهم طبقةً في البلاغةِ .

فهذا التفاوتُ الذي بينَ بلاغةِ القرآنِ وبينَ بلاغةِ أبلغِ الفصحاءِ ، صارتْ بلاغةُ القرآنِ آيةً للنبيِّ ، عليه السلامُ ، حتَّى قالَتِ الأُمّةُ : إِنَّ الإعجازَ فيه بلاغتهُ دُونَ نظميهِ ، وإن كُنَّا قد أَبْطَلْنَا هذا القولَ . وذلك أنَّ أبلغَ بُلغاءِ العربِ لا يَقْدِرُ أن يأتِيَ ببلاغةٍ في كلامٍ يَقْدِرُ سورةُ البقرةِ وأمثالها ولا يَقْدِرُ البلاغةُ التي في جميعِ القرآنِ بطولهِ ولا يَقْدِرُ بلاغةُ سورةٍ منه ؛ فلذلك كانتْ بلاغتهُ مُتَجَاوِزَةً لبلاغةِ أبلغهم وَأَفْصَحِهِمْ .

ومتى حَقَّقَ هذا الكلامُ ، لم يَمْتَنِعْ أن يقولَ قائلٌ : إِنَّ بلاغتهُ آيةٌ للرسولِ ، عليه السلامُ ، وأنَّ نظمَهُ أيضًا المُفَارِقَ لجميعِ نُظُومِهِمْ آيةٌ له ، وأنَّه مُتَحَدٍّ بِالْأَمْزِنِ .

فإن قالَ مع هذا : إِنَّه جَمَعَ في التَّحَدِّي بينَ النَّظْمِ والبلاغةِ ، لم يجبَ ، لو عَارَضُوهُ في البلاغةِ دُونَ النَّظْمِ أو في النَّظْمِ دُونَ البلاغةِ ، أن يكونوا مُعَارِضِينَ له ، لأنَّه تَحَدَّى بِالْجَمْعِ بَيْنَهُمَا ؛ فالآتي بأحدهما مُقَصِّرٌ عن الجَمْعِ بينَ ما تُحَدِّي به .

وإن قيلَ : إِنَّ كُلَّ واحدٍ منهما آيةٌ بنفسِهِ ، وَجَبَ أن يُقالَ : إِنَّه ليسَ في قُدْرَةِ أبلغهم أن [١٨٨] يأتِيَ بمثلِ بلاغةِ القرآنِ مفردةً عن النظمِ ولا أن يأتِيَ بمثلِ نَظْمِ القرآنِ مُفْرَدًا عَنِ البلاغةِ .

ولا مُعْتَبَرٌ يقولُ مَنْ قالَ : إِنَّ العربَ كانتْ تُقَدِّرُ على النظمِ ، وإنما عجزتْ عن البلاغةِ ، لأنَّ ذلك باطلٌ ، لأنَّها لم تقدِرْ قَطُّ على نظمٍ مِثْلِ نَظْمِ القرآنِ الخارجِ عن جميعِ النُّظُومِ والأوزانِ ، ورتبما كانتْ تُنْظِمُ الحُطَبَ والأشعارَ والأشجاعَ ؛ فأما نَظْمُ القرآنِ ، فلم تُقَدِّرْ عليه قَطُّ ولا عَرَفْتَهُ .

وكذلك فلا وَجْهَ لِقَوْلٍ مَنْ قَالَ : إِنَّ البلاغةَ كَانَتْ موجودةً ظاهرةً عندهم وفي كلامهم ، وإنما عجزوا عن النظم دُونَ البلاغةِ ، لأنَّهم لم يقدروا قَطُّ على بلاغةٍ يُؤَدُّونها في مثْلِ كلامِ بطُولِ القرآنِ وطُولِ سورةٍ منه ، وإن قدروا على البلاغةِ في الألفاظِ النَّزْوَةِ الْيَسِيرَةِ الْقَاصِرَةِ عن قَدْرِ بلاغةِ ألفاظِ سورةٍ مِنَ القرآنِ .

وإذا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بَطُلَ الْقَوْلَانِ جَمِيعًا وَوَجَبَ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْقُرْآنَ مُشْتَمِلٌ عَلَى آيَاتٍ يُنْتَبِهُنَّ : البلاغةُ والنظمُ ، وأنه إذا لم يجمع في التَّحْدِيدِ الْإِتْيَانُ بِهِمَا ، كَانَ الْمُعَارِضُ لِإِحْدَاهُمَا مُعَارِضًا لِلْقُرْآنِ ، وَلَكِنْ أَنَّى لِأَحَدٍ بِذَلِكَ وَقَدْ جَعَلَهُ اللَّهُ ، سَبْحَانَهُ ، عَلَى حَدٍّ مِنَ الْبَلَاغَةِ وَالنَّظْمِ ، لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ مِنَ الْفُصَحَاءِ عَلَى الْإِتْيَانِ بِمَثْلِهِمَا وَلَا بِمَثَلٍ إِحْدَاهُمَا ؛ فَيَجِبُ تَنْزِيلُ ذَلِكَ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ .

يتلوه :

فصل

فإن قال قائلٌ : قد ادَّعَيْتُمْ تَفَاوُتَ النَّاسِ فِي قَدْرِ الْبَلَاغَةِ .

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وَعَلَى آلِهِ الطَّاهِرِينَ وَسَلَّم .

[١٨٨ب] ...١

١ ظهر هذه الورقة كله بياض في الأصل على أنه فاصل بين الجزء المنتهي وبين الذي يليه .

[١٨٩]

الخامس عشر

من النبوات

من هداية المسترشدين

تصنيف القاضي الجليل

أبي بكر محمد بن الطيّب الأشعري

رحمة الله عليه

[١٨٩ب]

بسم الله الرحمن الرحيم

فإن قال قائلٌ : قد ادَّعَيْتُمْ تَفَاوُتَ النَّاسِ فِي قَدْرِ الْبَلَاغَةِ وَقُلْتُمْ : إِنَّ قَدْرَ مَا بَيْنَ
بَلَاغَةِ الْقُرْآنِ وَمَا بَيْنَ بَلَاغَةِ أَلْبَغِ الْبَلْغَاءِ أَمْرٌ ظَاهِرٌ مَعْلُومٌ ، وَإِنَّهُ كَقَدْرِ مَا بَيْنَ بَلَاغَةِ
أَلْبَغِ الْعَرَبِ وَبَيْنَ بَلَاغَةِ أَذْوَنِهِمْ وَأَقْلَبِهِمْ بَلَاغَةً وَفَصَاحَةً ؛ فَخَيَّرُونَا عَنْ تَحْدِيدِ تَفَاوُتِ
قَدْرِ الْبَلَاغَاتِ وَقَدَّرِ تَجَاوُزَ بَلَاغَةِ الْقُرْآنِ لَسَائِرِهَا ! لِكَيْ يَصِحَّ مَا قُلْتُمْ .

قِيلَ لَهُ : قَدْ بَيَّنَّا فِي جَوَابِ هَذَا مَا يُغْنِي عَنْ رَدِّهِ وَبَيَّنَّا أَنَّهُ لَا يَجِبُ أَنْ لَا يَعْلَمَ
فَضْلَ بَلَاغَةِ كَلَامِ بَعْضِ الْمُتَكَلِّمِ عَلَى بَلَاغَةِ مَنْ هُوَ دُونَهُ إِلَّا مَنْ عَرَفَ قَدْرَ فَضْلِ
الْبَلَاغَةِ عَلَى التَّحْدِيدِ وَالتَّفْصِيلِ وَوَجْهٍ ، يُمَكِّنُهُ التَّعْبِيرُ عَنْهُ بِعَيْنِهِ وَالتَّمْيِيزُ لَهُ بِاللَّفْظِ
وَالصِّقَّةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ .

وكَذَلِكَ الْقَوْلُ بِتَفَاضُلِ نَظْمِ الشَّعْرِ وَالْعِلْمِ بِطَبْعِ كُلِّ شَاعِرٍ وَسَجِيَّتِهِ وَالْفَرْقِ بَيْنَ شَعْرِهِ
وَشَعْرِ مَنْ هُوَ دُونُ طَبَقَتِهِ أَوْ مُتَقَارِبٍ لَهُ أَمْرٌ مَعْلُومٌ عِنْدَ الشُّعْرَاءِ وَأَهْلِ الْبَلَاغَةِ
وَاللُّسْنِ ، وَإِنْ لَمْ يَنْحَصِرْ ذَلِكَ لَهُمْ بِحَدٍّ ، يَتَمَيَّزُ ، وَقَدَّرِ مَعْلُومٌ عَلَى التَّحْدِيدِ
وَالتَّفْصِيلِ ، يُمْكِنُ نَعْتُهُ وَإِرَادُ نَعْتٍ وَلَفْظٍ لَهُ . وَلِذَلِكَ يُفَرِّقُ الْعُلَمَاءُ بِالشَّعْرِ بَيْنَ
شَعْرِ الشَّاعِرِ وَبَيْنَ شَعْرِ غَيْرِهِ الَّذِي يُخْلَطُ بِهِ وَيَعْرِفُونَ مُبَايَنَّتَهُ لَهُ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَعْرِ
مَنْ تَحَلَّهُ إِلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ ذَلِكَ مَنْ لَيْسَ بِعَالِمٍ بِالشَّعْرِ وَلَا عَارِفٍ بِطَبْعِ ذَلِكَ
الشَّاعِرِ وَالنَّظَرِ فِيهِ وَالْقِرَاءَةِ لَهُ وَالتَّدْبِيرِ وَالتَّأَمُّلِ لَهُ .

[١٩٠أ] كَذَلِكَ الْعِلْمُ بِتَفَاوُتِ مَا بَيْنَ بَلَاغَةِ الْبَلْغَاءِ وَالْخُطْبَاءِ وَأَهْلِ السَّجْعِ
وَالْتَرْسِيلِ غَيْرِ مَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالصَّنْعَةِ . وَكَذَلِكَ الْعُلُومُ بِتَفَاضُلِ خُطُوطِ الْكُتُبَةِ

وتفاوتها معلوم ، وربما لَطُفَ ذلكَ وأشكَلَ حتى يحتاج إلى تأملٍ وجمع بين الخطئين . وكذلك القول في سائر الصَّنائع وفي العلم بتفاضلها ، وإن لم يكن في ذلك حدودٌ محدودةٌ وأمورٌ ، لها عباراتٌ مخصوصة ، تُخصُّها وتُنبي عليها .

وإذا كانَ ذلكَ كذلكَ ، سَقَطَ ما قالوهُ وكانتِ الحجَّةُ في تجاوزِ بلاغةِ القرآنِ لسائرِ بلاغاتِ أهلِ اللسانِ بتسليمِ أهلِ الرسولِ ، عليه السلامُ ، لذلكَ مع طولِ التَّخَدِّي بمثلهِ ومثلِ سورةٍ منه ؛ وهُمُ القُدوةُ والحجَّةُ في هذا البابِ .

وقد ذَكَرْنَا مِنْ خَوْضِهِمْ فِي ذَلِكَ وَدَحْشَتِهِمْ فِي نَظْمِهِ وَبلاغَتِهِ ما يَدُلُّ اليَسِيرُ منه على تسليمِهِمْ لِقُضْلِ نَظْمِهِ وَبلاغَتِهِ ، وأنه لا مُعْتَبَرَ بِدَعْوَى مَنْ يَدَّعِي مَعْنَى بَعْدَهُمْ أُنْ في كلامِ البُلغَاءِ ما هو بِنَظْمِ القرآنِ وَبلاغَتِهِ . والخَلْفُ مِنْ مُدَّعِي ذَلِكَ مَخْجُوجٌ بِتسليمِ السَّلَفِ .

فصل

فإن قال قائل : فإذا كان أهل البلاغة من أهل عصره ، عليه السلام ، عددًا يسيرًا ، كالوليد بن المغيرة والنضر بن الحارث وليد وكعب بن زهير وحسان بن ثابت ومن جازى مجزأهم في قلة العدد وجواز التواطئ على الباطل وكتمان ما هم به عالمون ، فما أنكرتم من أنهم تواطؤوا على التسليم له مع العلم بأن في كلامهم مثله وأنهم يقدرون على ذلك ، لو تباطؤوا وراؤوه ؟

قيل لهم : إن هؤلاء النفر ، إن [١٩٠ب] كانوا مشهورين فيهم بالبلاغة ، فما نقول : إن بينهم وبين غيرهم من بلغاء العرب وأهل عصرهم من أبي بكر وعمر وعثمان وعليّ والعشرة وفصحاء المهاجرين والأنصار وفصحاء الكفار ، مثل عتبة وربيعة وشيبة وأبي لهب وأبي جهل بن هشام والقاصي بن وائل السهجي وأمثالهم ، من اللغات في قدر البلاغة ما كانوا لا يعرفون معه الفرق بين بلاغة القرآن ونظمه وبين غيره من البلغات والنظوم ، حتى يحتاجوا في العلم بذلك إلى إعلام هؤلاء النفر لهم ذلك ، بل قد كان في كثير من كلام هؤلاء ما هو أبلغ وأجزل من كلام الوليد والنضر وأماليهما ؛ فبطل ما قلتم .

ولأن من هؤلاء البلغاء من أسلم بعد القتال وشدة العناد وأدعن ، وفيهم من أقام على كفره ونصب العناد والحرب معه وهجأه ، وعلم من حاله ضرورة شدة تأليه عليه وجرصه على إبطال أمره وتفريق جمعيه وما غرض منه ، وقد قتل ، عليه السلام ، لهم الآباء والأبناء والإخوان والعشيرة . ومخال في مستقر العادة إذعان من هذه حاله بحججه وإظهار العجز عن معارضته مع إمكان ذلك ؛ فبطل ما قالوه .

والحجة على من دون هذه الطبقة من البلغاء تسليم هذه الطبقة لبلاغته والقصور عن معارضته ، لأنهم إذا عجزوا عن ذلك ، فمن دونهم في البلاغة عنه أضعف

وَأَعْجَزُ .

وهذا الذي قلناه هو الجواب عن مَنْ قَالَ لَنَا : إِذَا كَانَتْ الْفَصَاحَةُ فِي أَهْلِ عَصْرِ النَّبِيِّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، قَدْ أَتَتْهُ إِلَى هَؤُلَاءِ النَّقْرِ [١٩٩] الأربعة أو الخمسة وبتسليم إِبْرَاهِيمَ بِبَلَاغَةِ الْقُرْآنِ وَنَظْمِهِ وَشَهَادَتِهِمْ بِذَلِكَ ، قَامَتِ الْحُجَّةُ عَلَى بَاقِي النَّاسِ وَمَنْ قَصَرَ عَنْ طَبَقَتِهِمْ فِي الْبَلَاغَةِ وَالْعِلْمِ بِأَقْسَامِ الْكَلَامِ وَمَوَاقِعِ الْبَلَاغَةِ وَالتَّنْظِيمِ ؛ فَمَا يَقُولُونَ ، لَوْ شَهِدَ هَؤُلَاءِ النَّقْرِ أَنَّ كَلَامَ بَعْضِ الْبُلَغَاءِ مِثْلُ الْقُرْآنِ وَعَرُوضٌ لَهُ وَعَلَى وَزْنِهِ ؟ أَوْ قَالُوا : بَلْ هُوَ مِثْلُ كَلَامِ سَائِرِ الْبُلَغَاءِ وَأَهْلِ التَّنْظِيمِ ، لَا تَفَاوُتُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ . كَيْفَ كَانَتْ تَقَوْمُ الْحُجَّةُ بِبَلَاغَةِ الْقُرْآنِ مَعَ أَلْبَاسِ الْحَالِ وَوُفُوعِ هَذِهِ الشَّهَادَةِ ؟ لَأَنَّا لَا نَقُولُ : إِنَّ بَيْنَ هَذِهِ الطَّبَقَةِ وَبَيْنَ مُؤْمِنِي قُرَيْشٍ وَكُفَّارِهِمْ وَمُؤْمِنِي الْأَنْصَارِ وَكُفَّارِهِمْ مِنَ التَّفَاوُتِ مِقْدَارٌ مَا يَقْصُرُ كُلُّ مَنْ دُونَهُمْ عَنْ مَعْرِفَةِ فَضْلِ بَلَاغَةِ الْقُرْآنِ وَمَا هُوَ دُونَ بَلَاغَتِهِ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْبَلَاغَاتِ ، بَلِ الْكُلُّ كَانُوا أَهْلَ بَرَاعَةٍ وَلُسْنٍ وَخَطَابَةٍ وَزَجَرٍ وَنَثَرٍ وَنَظْمٍ وَأَرْتَجَازٍ وَضَرْبِ الْأَمْثَالِ وَتَصَرُّفٍ فِي ضُرُوبِ الْبَلَاغَاتِ . وَلَعَلَّهُ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ هَذِهِ الطَّبَقَةِ فِي الْبَلَاغَةِ إِلَّا قَدَرٌ خَفِيفٌ يَسِيرٌ .

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، فَلَوْ شَهِدَ هَؤُلَاءِ النَّقْرِ لَشِعْرٍ أَمْرِي الْقَيْسِ وَغَيْرِهِ وَبَلَاغَةِ الْوَلِيدِ بْنِ الْمُغِيرَةِ أَوْ غَيْرِهِ أَنَّهَا مِثْلُ الْقُرْآنِ ، لَمْ يَلْبِثْ أَنْ يَعْلَمَ مُؤْمِنُوا الْعَرَبِ وَكُفَّارُهُمْ وَقُرَيْشٌ وَمُجَازِيرُهُمْ مِنْ هَذَا بَلٍ وَغَيْرِهَا كَذِبَ مُدَّعِي ذَلِكَ وَالشَّاهِدُ بِهِ ، لَأَنَّ اللِّسَانَ لِسَانُهُمُ وَالطَّبْعُ وَالنَّشْوءُ [١٩٩ب] وَاحِدٌ وَالدَّارُ دَارُهُمْ ؛ فَتَفَاوُتِ الْبَلَاغَاتِ لِذَلِكَ غَيْرُ خَافِيَةٍ عَلَيْهِمْ ؛ فَبَطُلَ بِذَلِكَ ظَنُّ مَنْ تَوَهَّمَ أَنَّ الْعِلْمَ بِتَفَاضُلِ الْبَلَاغَاتِ وَالتَّنْظِيمِ مَقْصُورٌ عَلَى هَذِهِ الْفِرْقَةِ الْيَسِيرَةِ . وَسَقَطَ الْإِعْتِرَاضُ بِمَا قَالُوهُ .

على أنه لو سلم أن علم ذلك مقصور على هذه الفرقة وأن جميع ما عداهم لا يعرف الفرق بين مقادير البلاغات والنظوم ، لم يجوز من الله ، سبحانه ، إذا أراد جعل القرآن آيةً لنبيه ، عليه السلام ، أن يُقدّر هذه الفرقة على النطق بهذه الشهادة الباطلة ولا أن يُؤفّر لهم داعياً إلى ذلك . ولهذا لم يقع منهم ما سألوا عنه ، لأنه لو وقعت منهم هذه الشهادة ، لالتبس الحال في إعجاز القرآن وزالت الحجة بإعجازه ولم يعلم الباقلاني مفارقة بلاغة القرآن ونظمه لغيره من البلاغات .

فإذا أراد حراسة هذه الآية من هذه الشبهة ، لتقوم بها الحجة ، منع هؤلاء التفرقة القدرة على النطق بهذه الشهادة ، لتتم الحجة وينقطع العذر . ويكفي على أصول أهل الحق في أن لا يقع النطق منهم بذلك رفع القدرة عليه ، وإن أقدرهم على النطق بغيره .

ولسنا نقول : إن القدرة على ضرب من النطق قدرة على غيره ، حتى إذا رُفعت قدرتهم على الشهادة بالباطل والزور ، رُفعت على الشهادة بالحق . ولو قلنا بقول القدرة في ذلك ، لجاز أن يقال : إنهم إن كانوا قادرين على الشهادة بأن القرآن كغيره من ضروب [١٩٢] البلاغات والنظوم ، فإن الله ، تعالى ، يضرّفهم عن ذلك ويمنّهم منه بضروب الشواغل والصّوارف ، وإن علم أن ذلك لا بد أن يقع منهم بأن يعلم أنه ليس في مقدوره عندهم ما يضرّفهم به عن هذه الشهادة ، لوجب أن يجعل حجة النبي ، عليه السلام ، غير بلاغة القرآن ، إذا وقع فيها عنده هذه الشكوك والالتباس .

وإذا كان ذلك كذلك ، سقطت هذه المعارضة من كلّ وجه وطريق . والله التوفيق .

سؤال آخر والجواب عنه

فإن قال قائل : ما أنكرتم أن يكون في فصحاء العرب وبلغائهم من أهل عصر الرسول ، عليه السلام ، من كان يُقدِّر على مثل نظم القرآن وبلاغته ومن لو رام ذلك ، لَنَأْتَى له مثله وما هو أبلغ منه ، وأنهم مع تمكينهم من ذلك ، أَعْرَضُوا عنه ولم يَتَعَاطُوا ذلك لغرض من الأغراض وشاغل وصارف من الصّارف ، فمن أين أنه لا أَحَدٌ منهم يُقدِّر على ذلك ؟

يُقَالُ للسائل عن هذا : إن كَانَ مِلًّا أو مُلْحِدًا غير مِلِّيٍّ ، لو سَاعَتْ هذه الدَّعْوَى وَجَوَزْنَا مَا قُلْتُمْ ، لم يَأْمَنَ أن يكون في عصر موسى وعيسى وصالح وهود من كان يُقدِّر [١٩٢ب] على قُلُقِ البحرِ وقُلُبِ العصا ثعبانًا وإخراج يده بيضاء وعلى إحياء الموتى وإقامة الرِّمَيِّ وإبراء الأَكْمَةِ والأَبْرَصِ ، ومن لو رام ذلك لم يَتَعَذَّرْ عليه ، غيرَ أَنَّهُمْ كانوا يُعْرَضُونَ عن ذلك وَيَعْدِلُونَ عن تَعَاطِيهِ لِإِيثارِهِمْ كِنَمَانِ أمرِهِمْ وَحُمُولِ ذِكْرِهِمْ أو لِذَاعِ وَعَرَضِ بَعَثِهِمْ على ذلك لا تَقِفُ عليه ؛ فإن مَرُّوا على ذلك ، أَبْطَلُوا جميعَ آيَاتِ الرُّسُلِ ولم يَكُنْ ما قالوه قُدْحًا في نُبُوَّةِ نَبِيِّنا ، عليه السلام ، وَخَدَهُ . وإن رامُوا مِنْ ذلك فصلًا ، لم يَجْدُوهُ .

وإن قال مُلْحِدٌ أو بَرَهَمِيٌّ : يُبْطِلُ النُّبُوءَاتِ جُمْلَةً ما أنكرتم من جواز ذلك في جميع آيَاتِ الرُّسُلِ وكلِّما قَرَعُوا أُمَمَهُمْ بالعجز عنه .

قيلَ لهم : إن أَجَزْنَا ذلك ، وَجَبَ أن نقولَ : إنَّه لا أَمْرَ مِنَ الأمورِ العظيمةِ الخارقةِ للعادةِ إِلَّا وفي العبادِ مَنْ يَجُوزُ كَوْنُهُ قَادِرًا عليه وعلى ما أُبْلَغَ منه ، ولم يُمكنْ مع تجويز ذلك أن نقولَ : إنَّ مِنَ الحوادثِ والأفعالِ شَيْئًا ، لا يُقدِّرُ العبادُ عليه ولا على مثلِ له . ولم يَأْمَنَ لذلك أن يكونَ مِنَ الخَلْقِ مَنْ يُقدِّرُ على قُلُبِ المُدْنِ وقُلُقِ البحارِ وشُرْبِ جميعِ ماءِ دِجْلَةَ والفُرَاتِ وسائرِ الأنهارِ وعلى زَلْزَلَةِ الأرضِ وقُلْعِ

الجبالِ وَالْتِقَاطِ النجومِ وَتَسْيِيرِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَالْكَوَاكِبِ وَحَبْسِهَا عَنْ ذَلِكَ ، إِذَا شَاءَ ، بَلْ لَا يَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُمْ مَنْ يَقْدِرُ عَلَى إِحْيَاءِ الْمَوْتَى وَخَلْقِ مِثْلِ الْعَالَمِ ، وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ ذَلِكَ [١٩٣] عَلَيْهِمْ لَعَزَضٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ وَدَاعٍ مِنَ الدَّوَاعِي لَا نَعْرِفُهُ ؛ فَإِنْ رَأَوْا فَضْلًا مِنْ ذَلِكَ ، لَمْ يَجِدُوهُ بِحَالٍ . وَإِنْ مَرُّوا عَلَيْهِ ، حَقَّتْ مُؤَوَّنَتُهُمْ وَقُبِحَتْ مَنَاطِرُهُمْ . وَلَا أَخَذَ يَقُولُ : إِنَّهُ لَا شَيْءَ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا وَفِي الْعِبَادِ مَنْ هُوَ قَادِرٌ عَلَيْهِ وَعَلَى مِثْلِهِ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بَطَلَ مَا قَالُوهُ .

سؤال آخر والجواب عنه

وإن قال قائل : ما أنكرتم السبب الداعي لمخالفته ، عليه السلام ، إلى ترك معارضته مع قدرتهم على ذلك وتمكينهم منه أنهم رأوا أن استيفائه بالحرب والفلبة أقرب في كشف أمره وتكذيبه وإبطال دعواه وقوله من تكلف معارضة ، ربما أشكل أثرها ووقع الخلاف فيها ؛ فعذلوا لذلك إلى مناجزته والتكذيب له بما لا شبهة فيه ، وذلك أنه كان كثيراً ما يُخبرهم بأنه سيغلثهم ويصّر عليهم ويظهر ويقوى دينه ويملك أرضهم وديارهم ويدخل وأصحابه مكة والمسجد الحرام آمين ، وأنه سيهزم [١٩٣ب] جمعتهم يوم اللقاء ويولون الذبر ، وأنه إن يكن من أصحابه مائة ، يغلبوا مائتي ، وإن يكونوا ألفاً ، يغلبوا ألفين ، ويثقلو عليهم قوله ، تعالى : ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِينَ مُحِلِّينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقْصِرِينَ لَا تَخَافُونَ﴾ [٤٨ الفتح ٢٧] وقوله : ﴿سَيَهْزِمُ الْجَمْعُ وَيُولُونَ الذَّبْرَ﴾ [٥٤ القمر ٤٥] وقوله : ﴿وَيَصْرُكَ اللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا﴾ [٤٨ الفتح ٣] وقوله : ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ [٩ التوبة ٣٣] في أمثال هذه الآيات التي أخبرهم فيها بالظفر والاستظهار عليهم ، فقصدوا قتاله ، لينعلم بغلبتهم له بطلان قوله وزوال حجتهم . وذلك أقرب من تكلف معارضته بمثل القرآن ؛ فوجب أنه لا حجة في تركهم لمعارضته مع طول التحدي والتفريع بالعجز عن مثله .

يقال له : ما قلته باطل ، ظاهر السقوط من قبل أننا نعلم جميعاً أن القوم لئد ، خصمون ودوي نجائز سليمة وأفهام صحيحة وعقول راجحة وأحلام وإفرة ، وأن مثلهم ومن دونهم في هذه الصفات لا يجوز أن يعدل عن إبطال قول خصمو

١ إشارة إلى قوله ، تعالى : ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ نَبَأٌ صَادِرٌ يَقُولُ يَا أَتَيْنُوا بِآيَاتِنَا إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ آتٍ يَقُولُوا آتَيْنَا بِالْآيَاتِ﴾ [٨ الأنعام ٦٦] .

بالتيسير الخفيف المتين زوال الحجّة به إلى محاولة إبطاله بالصعب الشديد الشاق الذي ليس بمعلوم ولا متيقن الظفر به وإبطال الحجّة بحصوله^١. هذا معلوم من حال كل ذي عقل ورأي سليم .

وإذا كان ذلك كذلك ، وكان من خالفه ونصب الحزب معه غير متيقن للظفر ولا عالم بذلك ، [١٩٤] بل مجوز أن يكون الظفر لهم وليس في محاربتهم له زوال حجتهم ، لأنه لم يقل لهم : إني أظفر بكم وأستظهر عليكم بغير حرب ، وإنكم لا تغدروا على حزبي وقاتلي ، فلا شك أن حربهم له ليس بتكذيب له ولا مبطّل لحجته ، وإنما المبطّل لها غلبتهم له وظفرهم به . وذلك ما لا سبيل لهم إلى علمه ، وإن ظنوه وجزّوه .

وقد علموا مع ظنهم لذلك والطمع فيه أنه في حربهم له مع عدم العلم بغلبتهم ركوب خطر عظيم وتغريب بالأنفس ، وربما كان ما ظنوه من الظفر به ، وربما كانت الغلبة له . وقد علموا يقينا أنهم لو عارضوه في سورة من القرآن مع قوله : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾ [٢ البقرة ٢٤] ، لكانوا قد فلقوا عليه وكشفوا أمره وأزالوا تعلقه ؛ فلا يجوز مع ما وصفناه من كمال عقولهم وأخلاصهم أن يغدّوا عن إبطال أمره بمعارضة سورة منه مع وجودهم أنفسهم قادرة على ذلك ومتمكنة منه ومع طلاقة السنتهم وسهولة الكلام عليهم وكونه طبعاً لهم وتيقنهم لزوال حجتهم ، لو فعلوا ذلك ، وأن يغدّوا إلى تكليف الحرب والتغريب بالأنفس ومقارعة الخوف والأحزان والصبر على ألم الجراح وما يؤول إلى هلاك الأنفس والأموال والجلاء عن الديار والتملك والاسترقاق . هذا ما لا يختاره ويُقدّم عليه جهال الناس . ولا يجوز [١٩٤ب] العقله فيه على العدد القليل من أهل التخصيل ؛ فكيف بعدد كفار

١ بحصوله : مكرر في الأصل .

٢ أنه : ان ، الأصل .

قريشي وأهل العقول والأخلام وكل عاقل عليم أنه يصل إلى حاجته وينال بُعَيْتَهُ ويُذَرِكُ غَرْضَهُ بأمرين معلومين على حَدِّ سواءٍ ويعلم أنَّ أحدهما أخفُّ عليه من الآخر بالشَّيء الظاهر الكثير ، فإنه لا يَغْدِلُ في تحصيل غَرْضِهِ إلى الأصعب الشاق ويترك التَّوَصُّلَ عليه بالسَّهْلِ الخفيف .

هذا ، إذا اسْتَوَيَا في العلم بحصول الغَرْضِ بكلِّ واحدٍ منهما على الوجه الواحد ؛ فأما إذا كانَ التفاوُثُ بَيْنَهُم في الكُلْفَةِ والمشَقَّةِ بَيِّنًا ظاهرًا وقَدَّرُ التفاوُثُ بَيْنَهُمَا غَيْرَ ملتبسٍ ولا مُشْكِلٍ مُتْقَارِبٍ ، كان التَّوَصُّلُ إلى الغَرْضِ بالأمرِ الأسهلِ مُتَيَقِّنًا معلومًا . والتَّوَصُّلُ إليه بالأصعبِ الأشَقِّ مُظَنُّونَ مُتَوَقِّمٍ وَمُحْجُوزٍ في تَكَلُّفِهِ عَطَبُ النَّفُوسِ والتَّعْرِيرُ بالأهلِ والمالِ والجَلَاءِ عن الديارِ ومُفَارَقَةُ الأوطانِ ؛ فلا يجوزُ على عاقلٍ ركوْبُهُ للتَّوَصُّلِ به إلى غَرْضِهِ مع أنَّه على غررٍ من الوصولِ إليه والعُدُولِ عن الأسهلِ الذي لا كُلْفَةَ فيه الذي يَعْلَمُ قطعًا وَتَيَقُّنًا حصولَ غَرْضِهِ به والظَّفَرِ بِحُصْمِهِ وإبطالِ أمرِهِ وزوالِ حُجَّتِهِ .

وإذا كانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، ظَهَرَ بَطْلَانُ ما قالُوهُ وفَسَادُ ما تَوَقَّعُوهُ . والذي يَحِبُّ أنْ نَذْكُرَ جُمْلَةً مِنْهُ وَجُوهَ بلاغَةِ القرآنِ وضُرُوبَ فَصَاحَتِهِ . واللهِ نستعينُ ؛ وعليه التَّكْلَانُ .

[١٩٥] باب ذكر جملة من ذلك

قد ذكرنا من قبل معنى البلاغة . وذلك يكشف عن معنى البلاغة في الإيجاز وفي الإطالة جميعاً . فأما البلاغة في الإيجاز ، فهي العبارة المُساوِية لغيرها في قلة الألفاظ والاختصار وإفادة المعنى الواحد مع جزالة اللفظ وحسن التأليف والنظم الرائق الرائع . فإذا استوت العبارات عن المعنى في القدر وكان لإحدهما من الخلاوة والطلاوة وحسن الموقع في القلوب والأسماع ما ليس للأخرى ، كانت هي البلاغة واللسن والقدرة على التصرف في الكلام . وقد شتت الإطالة بسلوك الطريق الشاق والبعيد الطويل ، والاختصار بسلوك الطريق السهل القريب الموصِل إلى نفس ما يُوصِلُ إليه البعيد . وهذا لعمري مثلٌ صحيح .

وقد قال بعضهم : إن الإيجاز تهذيب الألفاظ . وقال بعضهم : تصفية الألفاظ . وذلك راجع إلى حذف الإطالة والإكثار في غير موضعه أو استعمال جيد الكلام ورصينه بحسن تأليف ونظام مكان استعمال خفيفه ومُشترِكِه . والأول أولى ، لأنه يجب أن يرجع إلى حذف [١٩٥ب] زوائد الألفاظ . وقد يكون الكلام الخفيف الركيك أخصر خروجا من البليغ الجزل ، وإن لم يكن بليغا على ما بيناه من قبل .

فأما الطويل ، فعلى ضربين ؛ فضرب منه مُستَعْت ، مُتَعَسِّف ، مُتَنَافِر ، مُسْتَقْبَح التأليف . وهذا هو العي واللكنة ، وصاحبه به معيب . ومن أهل اللغة من لا يسمي الكلام طويلا ، إذا كانت هذه حاله .

والضرب الثاني منه كلام مُتَمَتِّم ، جَزَل ، رَصِين ، حسن التأليف والموقع في النفوس والأسماع ، مُتَقَاوِثُ المخارج ، عظيم الخطر في يوم الخطابة والمجتمع ووصف الوقائع والحروب والنصر والخذلان والدماء والحمالات والمختد والأنساب والدعاء إلى نصر الجار وحماية البيعة والدمار والمواهب وسكون الدهماء ، وكل كلام حسن

وطال في وصف معنى من هذه المعاني وأفاد بإطالته تفصيل المعنى وتفخيمه على وجهه ، لا يحصل له أبداً بقليل الكلام ونزير الألفاظ ، وإن كانت بليغة ، فإنه بلاغة وفصاحة . ويسمى إسهاباً وإطناباً من حيث عاذ بتفصيل المعنى وتمظيمه .

ومن تأمل حال القرآن وألفاظه ومواضع الفصول منه وما أنطوى عليه من ضروب الكلام الدائر بين أهل اللغة من القواصِل في الكلام وقرب مخارج الألفاظ وحسن الترتيب والتأليف وما فيه من الحذف والاختصار والتخريج والاستيعاز والتجاسي والتضمين والتصريف [١٩٦] والتثنيات والتشبيهات وغير ذلك من التجويز بالحذف ، نحو قوله ، عز وجل : ﴿وَسُئِلَ الْقُرَيْةُ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [١٢ يوسف ٨٢] يعني أهل القرية وأصحاب العير ، فحذفت «أهل» و«أصحاب» في حُسن تأليف ونظام ، وهو أبلغ معنى وأحسن ألفاظاً من قولهم : سَلِ الدَّيَّارَ وَسَائِلِ الْأَطْلَالِ وَالرَّيْعَ وما جرى مجرى ذلك من ألفاظهم المقصود بها هذا المعنى ، ونحو قوله ، تعالى ، في حذف الجواب بينه والقصد إليه : ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلِمَةٌ بِهِ أَلْمُوتَى﴾ [١٣ الرعد ٣١] ، يريد لكان هذا القرآن .^١

وأمثال هذا وكل ما ورد من الكلام العربي في هذا المعنى دون بلاغة القرآن ، لأنه قد عُلِمَ أنَّ حذف الجواب زُيماً كان أبلغ من ذكره بكلام مختل ، تنصّرف فيه الظنون . ولذلك صار قول القائل : لو رأيت الخليفة جالساً في ديبته ، ولو رأيت زيداً في مستاجلته ومناظرته ، ولو رأيت عليّاً بين الصّفّين ، فحذف الجواب أبلغ من قولهم : لو رأيت عليّاً ، لرأيت شجاعاً وفارساً^٢ بطلاً^٣ ، إلا أنَّ هذا الكلام المحذوف

١ يُقابل النكت في إعجاز القرآن (للرمانى) ٧٦ .

٢ فارساً : إضافة في الهامش ، مُشار إليها في هذا الموضع من الأصل .

٣ يُقابل النكت في إعجاز القرآن (للرمانى) ٧٧ .

جوابه في ألفاظه لا يحل في النفوس محل قوله : ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلِمَ بِهِ الْمَوْتَى﴾ [١٣ الرعد ٣١] لما قد جُمع فيه من عظيم هذه الأمور من تسيير الجبال به وتقطيع الأرض واستجابة الموتى له .

[١٩٦ب] وكل عاقل يعرف فضل نظم هذا الكلام وشرف هذه الألفاظ والمعاني وفخامة الأمر فيه . وكذلك حال الاستعارات التي في القرآن في أنها أحسن وأبلغ من جميع استعارات العرب ، لأن الأصل في الاستعارة نقل الكلام عما وُضِعَ له إلى غيره ؛ فإذا نُقل نُقلًا مفيدًا ، مُستحسنًا باللفظ الشريف الجزل ، فتلك البلاغة .

ومن قوله : ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ﴾ [٦٩ الحاقة ١١] يريد بقوله : ﴿طَغَا﴾ غلا ، وهو أبلغ من قولهم : غلا الماء ، لأن طغيانه يُفيد غلوا مضمرًا ، فاهرًا ، يُغور إيقافه وتلافي الأمر فيه . وقد لا يكون غلوه طغيانًا ، إذا لم يكن كذلك .

ومن قوله ، تعالى : ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [١٥ الحجر ٩٤] يعني بَلِّغ تبليغًا ، يكون له من التأثير والموقع من البيان في النفس تأثيرًا ، يصدع الزجاجاة وكل مُتَكَبِّرٍ أو فيه الكسر ونقص شكله وبنيته . ومثل هذا قوله ، تعالى : ﴿سَمِعُوا لَهَا شَهِيقًا﴾ [٦٧ الملك ٧] و﴿سَمِعُوا لَهَا تَغِيظًا وَزَفِيرًا﴾ [٢٥ الفرقان ١٢] وقوله : ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ [٢٥ الفرقان ٢٣] وقوله : ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضِبُ﴾ [٧ الأعراف ١٥٤] ونحوه من الاستعارات ونقل اللفظ عما وُضِعَ له إلى غيره المتخير الشريف .

ومن ذلك التشبيهات التي في القرآن وشرف ألفاظها والبلاغة التي فيها ، لأنها متجاوزة لسائر تشبيهاتهم ، أعني ألفاظها وبلاغتها . والتشبيه إما أن يكون تشبيهًا

[١٩٧] لذات الشيء بذات غيره الذي هو من جنسه ، وإثنا أن يكون تشبيها بين مختلفين في معنى ، يجمعهما ، وحقيقة ، يشتركان فيها ؛ فالأول نحو تشبيه البياض وكل متجانسي الذاتين ، والثاني نحو تشبيه الجهل بمعنى الأبصار وأعمال الكافرين بالرماذ والشراب ، وتشبيه الشدة بالموت وما جرى مجرى هذا .

وكل ما في القرآن من ذلك أحسن وأجزل من سائر ما تم في تشبيهات العرب ؛ فمنه قوله ، تعالى : ﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا يَرَوْهُمْ أَعْمَلُهم كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لَا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَى شَيْءٍ﴾ [١٤ إبراهيم ١٨] وقوله : ﴿أَعْمَلُهم كَسْرَابٍ بِقِيَعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمَانُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فَوْقَهُ حِسَابُهُ﴾ [٢٤ النور ٣٩] . ومنه قوله : ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ إِلَّا كَبْهِيطٌ كَثِيفٌ إِلَى الْمَاءِ يَنْبُلُغُ فَأَهُوَ بِسُلْبِهِ﴾ [١٣ الرعد ١٤] . ومنه قوله : ﴿كَمَا أُنزِلَتْ مِنَ السَّمَاءِ فَأَخْلَطَ بِهِ نَبَاتَ الْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيحُ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقْتَدِرًا﴾ [١٨ الكهف ٤٥] . ومنه قوله : ﴿كَزْزَعٍ أَخْرَجَ شَطْطُهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لَيَغِيْظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾ [٤٨ الفتح ٢٩] وقوله : ﴿كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَأَهْلَكْتَهُ﴾ [٣ آل عمران ١١٧] إلى أمثال [١٩٧ب] هذا مما يطول تتبعه وأقتصاه ؛ فمتأمل هذه التشبيهات عالم بحسبها وتجاوز بلاغة ألفاظها لجميع تشبيهاتهم وبلاغتهم . وكذلك حال التجانس الذي في القرآن أبلغ وأحسن من جميع ما يجري في كلامهم .

وجميع التجانس الجاري في لغتهم على ضربين : مُناسَبة ومُزاوِجة ؛ فالمناسبة تُستعمل في جميع المعاني ؛ فكل من جانس بين لفظين وكلمتين ، ترجعان إلى

معنى واحد ، فقد أتى من الكلام ما يُستقى مجانسة وهو مناسبة في المعنى ^١ .
 ومن ذلك قوله ، تعالى : ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ الصَّدَقَاتِ﴾ [البقرة ٢٧٦] .
 والربا في الجاهلية والتفاضل المحرم في الجنس في الشرع أصل ، معناه واحد وهو
 الزيادة ، غير أن زيادة الربا المحرم مذمومة وزيادة الصدقة حسنة ممدوحة ^١ .

ومنه قوله ، تعالى : ﴿وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ هَلْ يَرِيكُمْ مِنْ
 أَخَدٍ ثُمَّ أَنْصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهِ قُلُوبَهُمْ﴾ [التوبة ١٢٧] ، فجانس ، عز وجل ، بين
 أنصرف قلوبهم عن الذكر وبين أنصرفهم عن الحق والاتباع . والأصل واحد ؛ وهو
 الذهاب عن الشيء ^١ .

ومن ذلك قوله ، تعالى : ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ﴾ [النور
 ٣٧] ، فجانس بين تقلب القلوب بالخواطير والأفكار والهموم والأحزان وبين تقلب
 الأبصار في المدركات . والأصل في ذلك واحد ؛ وهو التصرف [١٩٨] وتغير
 الحالات ^١ .

فصل

فأما المجانسة التي تُسمَّى عندهم مُرَاوِجَةً ، فإنما تقع في الجزاء . وأهل اللغة يقولون : الجزاء بالجزاء ، والأوَّل ليس بجزءٍ ، ويقولون : كما تُدينُ تُدَانُ ، والأوَّل ليس بِدَيْنٍ والثاني دَيْنٌ ، لأنه جَزَاءٌ .^١ ومنه قوله : ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [١ الفاتحة ٤] ، يريدُ يومَ الجزاءِ والجَسَابِ . وهذا التجانسُ يَدْخُلُ في باب الاستعارة ، وهو مختلفُ المعنى مع أَشْتَبَاهِ لَفْظِهِ . وهو في الثاني حقيقةٌ وفي الأوَّل مجازٌ وَاتِّسَاعٌ .

ومنه قوله ، تعالى : ﴿وَجَزَّوْا سَيِّئَةً سَبَيْتَ مَثَلُهَا﴾ [٤٢ الشورى ٤٠] والأوَّل سَبَيْتُهُ والثاني جَزَاءٌ ، ليس بسببه ، وقوله : ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [٢ البقرة ١٥] يريدُ أَنَّهُ يُجَازِيهِمْ على أَستهزائِهِمْ ، وقوله : ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِينَ﴾ [٨ الأنفال ٣٠] وقوله : ﴿إِنَّ الْمُنْتَفِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ﴾ [٤ النساء ١٤٢] يعني بذلك أَجْمَعَ الجزاءِ على خداعِهِمْ ومكرِهِمْ وَأستهزائِهِمْ .^٢ وحقيقةُ المكرِ إِنما هو الحِيلُ والاحتِيالُ . وذلك محالٌ في صِفَتِهِ . وكذلك الهُزْلُ والاستهزاءُ مُمْتَنِعٌ عليه ، تعالى .

ومن ذلك قوله ، تعالى : ﴿فَمَنْ أَعْتَدى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ يَمِئِلُ مَا أَعْتَدى [١٩٨ب] عَلَيْكُمْ﴾ [٢ البقرة ١٩٤] يريدُ فَجَاوَزُهُ بِأَعْتَادِهِ وعلى قدرِهِ . وذلك عَدْلٌ منهم . وموضعُ الأمرِ مِنْ هَذَا بِالْعَدْلِ قوله : ﴿يَمِئِلُ مَا أَعْتَدى عَلَيْكُمْ﴾ ، لأنه أَمَرْنَا بِالمساواةِ والمعادلةِ . ولو قَالَ : أَعْتَدى مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ المُمَائِلَةِ ، لم يَكُنْ فيه بَيَانُ الأمرِ بِالْعَدْلِ في الجزاءِ .^٣

١ يُقَابِلُ النِّكَتَ في إعجاز القرآن (للرَّمَانِي) ٩٩ .

٢ الجزاء : + والاخسار : مشطوب في الأصل .

٣ يُقَابِلُ النِّكَتَ في إعجاز القرآن (للرَّمَانِي) ٩٩ ، إعجاز القرآن (للِبَاقَلَانِي) ٢٧١ .

٤ يُقَابِلُ النِّكَتَ في إعجاز القرآن (للرَّمَانِي) ٩٩ ، إعجاز القرآن (للِبَاقَلَانِي) ٢٧١ .

وليسَ هذا في البلاغةِ جاريًا مَجْرَى قولِ عَمْرٍو بنِ كُلثُومٍ^١، حيثُ يقولُ :

أَلَا لَا يَجْهَلُنْ أَحَدٌ عَلَيْنَا فَتَجْهَلْ فَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينَ

لأنَّه ليسَ مِنْ نَمَطِ بلاغةِ القرآنِ وَنَظْمِهِ في شيءٍ ، ولا فيه إخبارٌ عن العدلِ في الجزاءِ ، وإنَّما هو إخبارٌ عن إيقاعِ الجزاءِ على الجَهِلِ بالتجاهلِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ العدلِ .

ومن بلاغاتِ القرآنِ أيضًا التضمينُ الذي في كتابِ الله ، تعالى ، ومواضعه التي فيها استعملَ وَمَعْنَى التضمينِ في الكلامِ . وهو في الأصلِ على ضَرِيحَيْنِ . تضمينٌ^٢ ثَوْبُهُ وتقتضيه بِنْيَةُ اللفظِ ، وتضمينٌ يقتضيه ويُوجِبُهُ مَعْنَى الكلامِ دُونَ صورته وصيغته^٣ ؛ فالأوَّلُ مثلُ محدثٍ ومحسوسٍ ومعلومٍ ومقدورٍ ومضروبٍ وما جَرَى مَجْرَى ذَلِكَ . وهذا مِمَّا يقتضي تعلُّقه بِغَيْرِهِ ، لأنَّه لا بُدَّ للمعلومِ والمقدورِ مِنْ تعلُّقِهِ بعالمٍ وقادرٍ وَمِنْ تعلُّقِ المضروبِ والمذكورِ بضاربٍ وذاكِرٍ ، فهذا متعلِّقٌ مِنْ لفظهِ وصيغته .

وأما التضمينُ بِمَعْنَى الكلامِ دُونَ صيغته ، فنحو الأسماءِ المشتقةِ المتعلِّقةِ بِالْمَعْنَى الذي لا بُدَّ للمذكورِ منه والمشتقِّ ، نحو عالمٍ وضاربٍ [١٩٩أ] وقاتِلٍ . ولا بُدَّ للقاتِلِ من مقتولٍ وللضاربِ مِنْ مَضْرُوبٍ . وضاربٌ وقاتِلٌ مُشْتَقَّانِ مِنَ الْقَتْلِ والضربِ المتعلِّقَيْنِ بالمقتولِ والمضروبِ . والمتعلِّقُ بما يتضمَّنُهُ ، فنحو قبلُ وبعدُ

١ التغلبي ، شاعر جاهلي . عنه طبقات فحول الشعراء (للجمحي) ١٥١/١ (١٨٨) ، الشعر والشعراء (لابن قتيبة) ١٣٧-١٣٩ ، الأعلام ٨٤/٥ . أمَّا بينه المذكور في المعن أعلاه ، فوارد في العقد الفريد ٣١٣/٥ ، النكت في إعجاز القرآن (للرثاني) ١٠٠ ، إعجاز القرآن (للباقلاني) ٢٧١ . كذلك هو وارد في شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات (للنحاس) ١٢٥/٢/١ (٩٣) ، الدرر المصون (للسمين الحلبي) ١٥٠/١ (٢٠١) ، ٤٩٨/٨ (٣٤٩٥) .

٢ تضمين - : الأصل .

٣ يُقَاتِلُ النكت في إعجاز القرآن (للرثاني) ١٠٤ ، إعجاز القرآن (للباقلاني) ٢٧٢-٢٧٣ .

وَأَوَّلَ وَآخِرَ وَظَاهِرَ وَبَاطِنَ وَفَوْقَ وَتَحْتَ وَغَيْرَ وَخِلَافَ وَمَا يَجْزِي مَجْزَى ذَلِكَ .
وقد دَكَّرْنَا فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ حَالَ كُلِّمَا يَتَضَمَّنُ وَيَتَعَلَّقُ مِنَ الْأَلْفَاظِ وَالْأَسْمَاءِ
وَأَقْسَامِ تِلْكَ الْأُمُورِ وَمَا هُوَ مِنْهَا صِفَةٌ وَمَا يَجْزِي مَجْزَى الصِّفَةِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ بِمَا
يُعْنِي عَنِ الْإِطَالَةِ .

وَمِنَ التَّضْمِينِ الَّذِي فِي الْكِتَابِ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [١ الْفَاتِحَةُ ١] ، لِأَنَّهُ
أَرَادَ : بِسْمِ اللَّهِ أَتَيْدِي وَأَسْتَعِيذُ وَأَسْتَفْتِيحُ ، فَحَذَفَهُ وَضَمَّنَهُ الْكَلَامَ إِجْزَاءً وَاختِصَارًا .
وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : ﴿وَالْمَلِكُ بَاسِطٌ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [٦ الْأَنْعَامُ ٩٣] يَرِيدُ
يَقُولُونَ : أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمْ . وَقَوْلُهُ : ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ
وَيَتَذَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا﴾ [٣ آلِ عِمْرَانَ
١٩١] يَرِيدُ يَقُولُونَ : رَبَّنَا . وَقَدْ يُوصَفُ هَذَا بِأَنَّهُ مُضَمَّنٌ مِنَ الْقَوْلِ وَمَحذُوفٌ .
والتَّضْمِينُ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، كَثِيرٌ أَنْ يَتَّبَعَ .

وَمِنَ بَلَاغَاتِ الْقُرْآنِ اسْتِعْمَالُ التَّصْرِيفِ فِيهِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ مَعْنَى تَصْرِيفِ الْعَرَضِ فِي
طَرَفٍ مِنَ اللَّفْظِ . وَالْعَرَضُ هُوَ الْمَعْنَى الَّذِي يَظْهَرُ وَيَعْرَضُ وَيَقْرُبُ زَوَالُهُ وَبَطْلَانُهُ ،
لِأَنَّهُ قَدْ صَرَفَ فِي الْإِعْرَاضِ [١٩٩ب] وَالْإِعْتِرَاضِ وَالْمَعْرَضِ وَالتَّعْرِضِ وَالْإِسْتِعْرَاضِ
وَالْمَعَارِضَةِ وَالْعُرُوضِ .

وَكُلُّ ذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى الظُّهُورِ مِنْ قَوْلِهِمْ : اعْتَزَصَتِ الْجَارِيَةُ ، إِذَا ظَهَرَتْ .
وَعَرَضَ الشَّخْصُ ، إِذَا ظَهَرَ . وَمِنَ التَّعْرِضِ لِلنَّفْعِ . وَمِنَ اعْتِرَاضِ الْجَارِيَةِ الَّذِي هُوَ
ظُهُورُهَا . وَمِنَ الْمَعَارِضَةِ ، لِأَنَّهَا مُقَابِلَةٌ تَظْهَرُ مَعَهَا الْمُسَاوَاةُ . وَمِنَ الْإِعْرَاضِ عَنِ
الْأَمْرِ ، وَهُوَ وَجُودُ مَا يَصُدُّ وَيَقْطَعُ عَنْهُ .

وَقَدْ ذَكَرَ اللَّهُ ، سُبْحَانَهُ ، مِنْهُ غَيْرُ شَيْءٍ . فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ : ﴿يُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا

وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ﴿٨﴾ [الأنفال ٦٧] ، فسَمَّى الأموالَ أَعْرَاضًا لَمَّا كَانَ آخِرُهَا إِلَى الزَّوَالِ وَالْبَطْلَانِ . ومنه قوله ، تعالى ، حكايةً عن الكَفَّارِ : ﴿قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُنْظَرٌ﴾ [٤٦] [الأحقاف ٢٤] يعنونُ سَحَابَ قَرِيبِ الزَّوَالِ لَا ضَرَرَ فِيهِ ، وَلَمَّا لَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ عَذَابٌ مُقِيمٌ . وقوله : ﴿فَاعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ [٤] [النساء ٦٣] وغيرها . وقوله : ﴿إِذْ عَرِضَ عَلَيْهِ بِالْعِثِيِ الصَّفِيفَتُ الْجَبَادُ﴾ [٣٨ ص ٣١] في أمثالِ هَذَا مِمَّا لَعَلَّهُ يَكْثُرُ ، إِذَا تَتَبَعَ . وَلَفْظُهُ أَشْرَفُ وَأَحْسَنُ مَوْقِعًا مِنْ جَمِيعِ تَصْرِيفَاتِهِمْ وَأُبْلَغَ .

ومن بلاغاتِ القرآنِ ما فيه من ضروبِ البلاغاتِ بِاللَّفْظِ الْجَزْلِ الشَّرِيفِ . وَأَصْلُ الْمَبَالِغَةِ أَنَّهُ كَلَامٌ دَالٌّ عَلَى كَثْرَةِ الْمَعْنَى وَقُوَّتِهِ وَفَضْلِهِ وَمَزِيدِهِ عَلَى غَيْرِهِ ، وَلَهَا فِي اللُّغَةِ أَيْبَنَةُ مُخْتَلِفَةٌ ، نَحْوُ فَعَالٍ وَمِفْعَلٍ^٢ [١٢٠٠] وَمُتَفَعِّلٍ وَفَعْلَانٍ وَفَعْلَانٌ . وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ : ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ﴾ [٢٠ طه ٨٢] وَقَوْلُهُ : ﴿إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [٢] [البقرة ٣٧/٥٤] وَقَوْلُهُ : ﴿عَلَّمَ الْغُيُوبِ﴾ [٥] [المائدة ١٠٩] وَعَدَلَ بِذَلِكَ عَنْ غَافِرٍ وَتَائِبٍ وَعَالِمٍ لَمَّا فِي ذَلِكَ مِنَ الْمَبَالِغَةِ وَالتَّكْثِيرِ الَّتِي لَيْسَتْ فِي الْقَوْلِ : عَالِمٌ وَتَائِبٌ وَغَافِرٌ . وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : عَفُورٌ وَشَكُورٌ وَوَدُودٌ . وَمِمَّا وَرَدَ عَلَى تَقْدِيرِ فَعِيلٍ : رَحِيمٌ وَعَلِيمٌ وَقَدِيرٌ وَسَمِيعٌ وَنَحْوُ ذَلِكَ . وَهَذَا كَثِيرٌ فِي الْقُرْآنِ بِأَجْزَلِ لَفْظٍ وَأَشْرَفِهِ .

وَالثَّانِي مِنَ الْمَبَالِغَةِ مَبَالِغَةُ بِالصِّفَةِ وَالِاسْمِ الْعَامِّينِ فِي مَوْضِعِ الْخَاصِّ ، إِذَا أُريدَ بِهِ تَكْثِيرُ ذَلِكَ الْخَاصِّ وَتَعْظِيمُ عَدَدِهِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ ، تعالى : ﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [٦]

١ يُقَابِلُ إِعْجَازَ الْقُرْآنِ (لِلْبَقْلَانِي) ٢٧٣ «أَنَا الْمَبَالِغَةُ ، فَهِيَ الدَّلَالَةُ عَلَى كَثْرَةِ الْمَعْنَى» .

٢ نَحْوُ بَدْعِي بِمَعْنَى الطَّرِيقِ الَّذِي يَكْثُرُ عَلَيْهِ الْمُرُورُ أَوْ يَطْعَنُ بِمَعْنَى كَثَرِ الطَّعْنِ لِلْعَدُوِّ .

٣ وَفَعْلَانٌ : وَفَعْلَاتٌ ، الْأَصْلُ . مِثَالُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ : ﴿الرَّحْمَنُ﴾ [١] [الْفَاتِحَةُ ١] .

٤ كَقَوْلِهِ : ﴿لَهُنَّ الْخَيَاطَانُ﴾ [٢٩] [النَّكَبُوتُ ٦٤] .

٥ يُقَابِلُ النِّكَتَ فِي إِعْجَازِ الْقُرْآنِ (لِلرَّمْثَانِي) ١٠٤ .

الأنعام ١٠٢] و﴿تُذَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [٤٦ الأحقاف ٢٥] و﴿يُجَنِّبُ إِلَيْهِ نَعْمَاتِ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [٢٨ القصص ٥٧] و﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [٣ آل عمران ٢٩] .

وكل ذلك مخصوص ، وإنما أتى فيه بلفظ العموم عند من قال به وأثبتته أو بما يستعمل في العام كثيرًا غالبًا لتكثير تلك الأشياء المذكورة المخصوصة . ومن ذلك قول العرب : «لقيت كلَّ شِدَّةٍ» و«رأيت كلَّ الناس» و«جاءني كلُّ من أخبئت» و«لقيت كلَّ من عرفت» . وذلك كله واردٌ على جهة المبالغة والتكثير دون العموم والاستغراق .

ومن المبالغة خذف الأجوية . [٢٠٠ب] ومنه قوله : ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ﴾ الآية [١٣ الرعد ٣١] وقوله : ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرْزَوْنَ الْعَذَابَ﴾ [٢ البقرة ١٦٥] و﴿ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾ [٣٨ ص ١] وقوله : ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وَفَقُوا عَلَى النَّارِ﴾ [٦ الأنعام ٢٧] يريدُ صاد والقرآن لقد جاء الحقُّ أو اقترَب أو صَحَّ ونحو ذلك . وكذلك أراد بقوله : ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وَفَقُوا عَلَى النَّارِ﴾ لرأيت أمرًا هائلًا عظيمًا . ومن ذلك عليهم وحليمٌ وأعلمٌ وأحلمٌ وهي ألفٌ مبالغة . ومنه قوله : ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [٤ النساء ٨٧] و﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ [٤ النساء ١٢٢] وقوله : ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [٢٣ المؤمنون ١٤] . وأمثال هذا في القرآن كثيرٌ .

ومن ضروب المبالغة أيضًا إلحاق الجائز بالمُحال الممتنع على سبيل المبالغة في تبعيد كونه مع كونه مقدورًا ، وذلك كقوله ، تعالى : ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ

١ يُعَاذِلُ النَكَتَ فِي إعجاز القرآن (للرمانى) ١٠٤ «المبالغة بالصيغة العامة في موضع الخاصة ، كقوله ، تعالى :

﴿خَلِقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ ، إعجاز القرآن (للهاقاني) ٢٧٤ «من ذلك أن يبالغ باللفظة التي هي صفة عامة ، كقوله : ﴿خَلِقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ .

٢ يُعَاذِلُ النَكَتَ فِي إعجاز القرآن (للرمانى) ١٠٥-١٠٦ .

الْجَمَلُ فِي سَمِ الْخِيَاطِ ﴿٧﴾ [الأعراف ٤٠] على التبعية لذلك . 'ودخولُ الجَنَّةِ مُفَكِّرٌ ، وَوُلُوجُ الْجَمَلِ فِي سَمِ الْخِيَاطِ مُحَالٌ . وعلى هذا وَرَدَ قَوْلُ الْخَنَسَاءِ^٢ :

وَلَنْ أَصَالِحَ قَوْمًا كُنْتَ خَزَنَهُمْ حَتَّى تَعُودَ بَيَاضًا حُلُكَةً الْقَارِ

على وجهِ المبالغةِ في تبعيةِ صلحِ مَنْ كان لأخيها حربًا . ومنه قولُ الآخر^٣ :

إِذَا شَابَ الْغُرَابُ أَتَيْتُ أَهْلِي وَصَارَ الْقَسَارُ كَاللَّبَنِ الْخَلِيبِ

على وجهِ تبعيةِ عَوْدِهِ إِلَى أَهْلِهِ . وَشَيْبُ الْغُرَابِ وَأَبْيَضُ الْقَارِ مُحَالٌ فِي الْعَادَةِ ، لَا فِي الْمَقْدُورِ . وَوُلُوجُ الْجَمَلِ فِي سَمِ الْخِيَاطِ عَلَى وَجْهِ مُحَالٍ .

ومن ضُرُوبِ المبالغةِ أيضًا [١٢٠١] إخراجُ الكلامِ مَخْرَجَ الشَّنَكِ لِلتَّظَاهِرِ وَالِاقْتِرَانِ فِي الْحَبَّةِ . ومنه قوله : ﴿وَأَنَا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [٣٤ سبأ ٢٤] ؛ وهو جارٍ مَجْرَى قولهم : إِنَّمَا أَنْ أَكُونَ أَنَا النَاقِصُ الْعَاجِزُ أَوْ أَنْتَ . ومنه قوله : ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَبْدِينَ﴾ [٤٣ الزخرف ٨١] . وهذا خَارِجٌ مَخْرَجَ التَّشْكُكِ ، وَإِنَّمَا الْقَصْدُ بِهِ الْمِبَالِغَةُ فِي تَكْذِيبِ قَائِلِ ذَلِكَ . ومنه قوله ، تعالى : ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [٣٠ الروم ٢٧] ، يعني وهو هَيِّنٌ عَلَيْهِ ، وَلَكِنْ صَدَرَ عَلَى مِثْلِ التَّسْلِيمِ لِمَا سَبَقَ فِي عَقُولِ الْخَلْقِ وَاعْتِقَادَاتِهِمْ مِنْ أَنْ يَبْدَأَ خَلْقَ الشَّيْءِ لَا مِنْ شَيْءٍ وَلَا عَلَى مِثَالِ أَشَقِّ وَأَصْعَبِ عَلَيْهِمْ مِنْ إِعَادَتِهِ عَلَى مِثَالِ ، قَدَرْتِي وَشَوْهَدَ وَغَرَفَ ؛ وَهُوَ يَتَعَالَى عَنْ ذَلِكَ . ثُمَّ

١ يُقَابَلُ النِّكَتُ فِي إِعْجَازِ الْفَرَّانِ (لِلرَّمَانِي) ١٠٥ .

٢ هِيَ ثَمَاضُ بِنْتُ عَمْرِو السُّلَمِيَّةِ (ت ٢٢٤) ، مِنْ أَشْهُرِ شَوَاعِرِ الْعَرَبِ . عَنْهَا طَبَقَاتُ فُحُولِ الشُّعْرَاءِ (لِلجَمْعِيِّ) ٢٠٣/١ (٢٦٩) ، ٢١٠ (٢٨٢) ، الشُّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ (لَا بِن قُتَيْبَةَ) ٢١٣-٢١٥ ، الْأَعْلَامُ ٨٦/٢ . أَمَّا بَيْتُهَا الْمَذْكُورُ أَغْلَاهُ ، فَوَارِدٌ فِي كِتَابِ الْأَضْدَادِ (لِأَبِي حَاتِمِ السَّجِسْتَانِيِّ) ٩١-٩٢ .

٣ بَيْتُهُ الْمَذْكُورُ أَغْلَاهُ وَارِدٌ فِي النِّكَتِ وَالْعَيُونِ (لِلْمَاوَرِدِيِّ) ٢٢٣/٢ [٧ الْأَعْرَافُ ٤٠] ، الدَّرَجَةُ الْمَصُونُ (لِلسَّعْمَنِ الْحَلَبِيِّ) ٣٢٠/٥ [٧ الْأَعْرَافُ ٤٠] .

عقبه بقوله ، تعالى : ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [٣٠ الروم ٢٧] أي أجل عن أن يكون شيء عليه أهون من شيء .^١

وقد قيل : إنه واردة على وجه المبالغة حقيقة ، وإنما أراد أن إعادة المخلوق أهون عليه من ابتدائه نطفة ثم علقه ثم مضغه ثم طفلاً ونقله من الأضلاب إلى ظلمة الأرحام ونقله خلقاً بعد ذلك ، لأنه يقال له يوم القيامة : كُنْ إنساناً كاملاً ! فيعود كذلك من غير انتقالٍ من حالٍ إلى حالٍ .

ومن المبالغات [٢٠١ب] أيضاً إخراج الكلام مخرج الأعظم الأكبر ؛ وهو قوله ، تعالى : ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ﴾ [٢ البقرة ٢١٠] وقوله : ﴿وَجَاءَ رُؤُكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [٨٩ الفجر ٢٢] وقوله : ﴿فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ﴾ [١٦ النحل ٢٦]^٢ يريد أنه جاءهم ، تعالى ، بعظيم بأسه وسلطانه وأليم عذابه . ومثله من كلامهم : جاءهم الملك بنفسه وجاءهم بجنديه وخيله ورجله ، أي جاءهم في عظيم من الأمر .^٤ وألفاظ القرآن في كل ذلك أفخم وأعظم وأشرف وأبلغ .

ومن المبالغة التي في القرآن التلاؤم الذي فيه ، لأنه أبلغ وأحسن وأشد تناسباً من جميع المتناسب من كلام العرب منظومه ومنثوره . وذلك أن التلاؤم في الكلام إنما هو تعديل الحروف في التأليف وجعلها متناسبة متشاكلة أو متقاربة المخارج غير

١ يُقَابَل النكت في إعجاز القرآن (للرثماني) ١٠٥ .

٢ هو : إضافة فوق السطر .

٣ يُقَابَل إعجاز القرآن (للإفريقي) ٢٧٤ .

٤ يُقَابَل النكت في إعجاز القرآن (للرثماني) ١٠٤-١٠٥ .

٥ يُقَابَل النكت في إعجاز القرآن (للرثماني) ٩٤ «التلاؤم نقيض التناثر ؛ والتلاؤم تعديل الحروف في التأليف» ، إعجاز القرآن (للإفريقي) ٢٦٩ «أما التلاؤم ، فهو تعديل الحروف في التأليف ؛ وهو نقيض التناثر» .

مُتَبَايِنَةٌ تَبَايُنًا ، يُوجِبُ الاسْتِثْقَالَ وَتَنَافُرَ الْأَفَاطِ . وَكَذَلِكَ الْفَوَاصِلُ الَّتِي فِي الْقُرْآنِ يَعْرِفُ كُلُّ مَنْ أَمِلَ لَهَا مَوْقِعَ الْبَلَاغَةِ فِيهَا الْمَتَجَاوِزَةَ لِجَمِيعِ مَا تَكَلَّمَتْ بِهِ الْعَرَبُ مِنْ ذَلِكَ ، لِأَنَّ الْفَوَاصِلَ حُرُوفَ مُتَشَاكِكَةً ، وَقَعَتْ فِي مَقَاطِعِ الْكَلَامِ فِي حُسْنِ صَوْرَةٍ وَشَرَفٍ لَفْظٍ وَتَأْلِيفٍ لِلْحُرُوفِ الْمُتَنَاسِبَةِ الَّتِي تَحْسُنُ دِيبَاجَةَ الْكَلَامِ مَعَهَا . وَلَوْ ضُمَّتْ إِلَى غَيْرِهَا ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ خَالَهَا .

وفائدة استعمال الفواصل في الكلام دلالتها على مواضع المقاطع فيه وترتيبها [٢٠٢] وتحسينها له بالتشاكل والتناسب في السجع والخطب والرسائل ، ولا تختص بالدخول في نوع من الكلام دون غيره ، ولا تعد تكرارًا ، إذا أفاد كل فصل منها غير الذي يفيد الآخر .

فأما فواصل السجع من الكلام ، فإنها عيّت فيه . ولذلك ضُعِفَ حال السجع واستثقل أكثره وقصر حاله عن حال غيره من الكلام ذوات الفواصل المختلفة المعاني ، وذلك لأن الفواصل بلاغة ، لأنها تابعة للمعاني . ويجيء كل فصل منها لإفادة المعنى الذي يقتضيه الكلام . وجعلت تبعًا لفوائد الكلام ، لا لشيء سوى ذلك ، فهي لأجل هذا في نقيض فواصل الأسجاع ، لأن فواصلها ومعانيها تابعة له . وليس يستعمل ويورد إلا لتكرار المعنى تابعًا له . وهذا خلاف الواجب ، لأن من حق الصواب جعل ألفاظ تابعة للمعاني ، لأنها إنما وضعت ، لتفيد المعاني ، لا لتكون المعاني تابعة لها .

وقد قيل : إن وصف السجع بأنه سجع أخذ من سجع الحمامة ، لأنه ليس فيه إلا الحروف المتشاككة ، كما أنه ليس في سجع الحمامة أكثر من الأصوات المتشاككة .^١ وليس هذا حال فواصل القرآن ، إذا تأملت .

والفواصل على ضربين . أحدهما فواصل بالحروف المتناسبة والمتشاكلة والآخر بالحروف المتقاربة والمتجانسي منها ، نحو قوله ، تعالى : ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا ○ وَالْقَمَرُ إِذَا تَلَّهَا [٢٠٢ب] تَلَّهَا ○ وَالنَّهَارُ إِذَا جَلَّهَا ○ وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَاهَا ○ وَالسَّمَاءُ وَمَا بَنَاهَا﴾ [٩١ الشمس ٥-١] إلى آخرها . ومنه قوله : ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ○ وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ ○ وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ﴾ [٨١ التكويد ١-٣] وقوله : ﴿وَالطُّورُ ○ وَكَتَبَ مُسْطُورٌ ○ فِي زَيْ مَنشُورٍ ○ وَالْبَيْتُ الْمَعْمُورُ﴾ [٥٢ الطور ١-٤] . وأمثاله في القرآن كثير .

والفواصل بالحروف المتقاربة المخارج ، نحو قوله : ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ ○ بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ فَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ [٥٠ ق ١-٢] . وإنما قيل : إنَّ هذا متقارب الحروف لقرب مخرج الدال من الذال ومخرج التاء من مخرج التاء ، وإن لم يكن تقارباً شديداً . وتناسب الحرفين في السماع ، كالفضل بالميم والنون ، نحو قوله : ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ○ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [١ الفاتحة ٣-٤] . وأمثال هذا أيضاً في القرآن كثير ، وإرد باللفظ الجزل الشريف المؤلف مع ما يجري في الجزالة والحسن مجراه . وذلك بيّن عند التأمل .

فصل

فإن قال قائل : فيجب لأجل هذا أن يقولوا : إنَّ كلامَ مُسْتَلِمَةٍ آيةٌ معجزةٌ ، لِتَشَاكُلِ مقاطعهِ وفواصلهِ ، نحو قوله : «أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِالْحَبْلَى ، أَخْرَجَ مِنْهَا وَلَدًا يَسْعَى - وقيل : أَخْرَجَ مِنْ بَطْنِهَا نَسْمَةً تَسْعَى - مِنْ بَيْنِ صِقَاقٍ وَحَشَا ، وَشَرَّاسِيفٍ^١ وَأَخْشَا^٢» ، وما رُوِيَ مِنْ قَوْلِهِ أَوْ قَوْلِ غَيْرِهِ : «أَلْفِيلُ ، وما أدراك ما أَلْفِيلُ ، له [٢٠٣] ذَنْبٌ وَتِيلٌ وَمِشْقَرٌ طَوِيلٌ ، وَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ خَلْقِ رَبِّنَا لَلْفِيلِ»^٣ ، وقوله : «يا ضِفْدَعُ ابْنَتِ ضِفْدَعَيْنِ ! يَبْقَى^٤ كَمْ تَبْقَيْنِ ، لَا أَلْمَاءَ تُكْذِرِينَ ، وَلَا أَلْشَّارِبَ تَمْنَعِينَ»^٥ .

١ صفاق : سفاق ، الأصل ؛ وهي جلدة رقيقة تحت الجلد الأعلى وفوق اللحم .

٢ واحدُها شُرُوشُوفٌ ؛ وهي أطراف الأضلاع المشرفة على البطن . وقيل : هي غضاريف معلقة بالبطن .

٣ هو أخشاة ، جمع حشأ . أعملت الهمزة لأجل السجع .

٤ يُقَابَلُ بيان إعجاز القرآن (للخطابي) ٥٥ «كما حكى عن بعضهم من قوله : ألم تَرَ إلى ربك كيف فعل بالحبلَى ، أخرج منها نسمة تسعى ، بَيْنَ شَرَّاسِيفٍ وَحَشَى» [اللفظ الأخير يُكْتَبُ هكذا ، أي بالالف المقصورة ، كما يُكْتَبُ أيضًا بالالف (حشأ)] ، ٥٧ «قَوْلُ صاحبِ ألم تَرَ إلى ربك كيف فعل بالحبلَى» ، ٦٩ «قال : ألم تَرَ إلى ربك كيف فعل بالحبلَى» .

٥ يُقَابَلُ بيان إعجاز القرآن (للخطابي) ٥٥ «وكما قال آخر منهم : الفيلُ وما الفيلُ وما أدراك ما الفيلُ ، له مشقَرٌ طويلٌ ، وذنبٌ أُنَيْلٌ ، وما ذاكُ مِنْ خَلْقِ رَبِّنَا بَقْلِيلٍ» ، ٥٧ «قول الآخر : الفيلُ وما الفيلُ وما أدراك ما الفيلُ» ، ٦٦ «الفيلُ ، ما الفيلُ ، وما أدراك ما الفيلُ» .

٦ على وزن دَرُغَمٍ أَوْ ضِفْدَعٍ أَوْ ضِفْدَعٍ ، كما في تاج العروس ٤١٥/٢١-٤١٦ [ضفدع] .

٧ هو من التَّبْقِي ، صوت الضفدع .

٨ يُقَابَلُ تاريخ الرسل والملوك (للطبري) ٢٨٤/٣ [سنة ١١هـ] «كان يقول : يَا ضِفْدَعُ ابْنَةُ ضِفْدَعٍ ، يَبْقَى مَا تَبْقَيْنِ ، أَغْلَاكِ فِي أَلْمَاءٍ وَأَسْفَلَكِ فِي أَلْطَيْنِ ، لَا أَلْشَّارِبَ تَمْنَعِينَ ، وَلَا أَلْمَاءَ تُكْذِرِينَ» ، النكت في إعجاز القرآن (للرمانى) ٩٨ «منه ما يحكى عن مسيلة الكذاب : يَا ضِفْدَعُ ! يَبْقَى مَا تَبْقَيْنِ ! لَا أَلْمَاءَ تُكْذِرِينَ ، وَلَا أَلْتَهْرُ تُفَارِقِينَ» ، بيان إعجاز القرآن (للخطابي) ٥٥ «نحو ما حكى عن مسيلة من قوله : يَا ضِفْدَعُ ! يَبْقَى كَمْ تَبْقَيْنِ ، لَا أَلْمَاءَ تُكْذِرِينَ ، وَلَا أَلْوَارِدَ تُفَرِّقِينَ» و ٥٦ «قال : يَا ضِفْدَعُ ! يَبْقَى ! فَإِنَّكَ نَعَمَ مَا تَبْقَيْنِ ، لَا وَارِدًا تُفَرِّقِينَ ، وَلَا مَاءً تُكْذِرِينَ» ، بصائر ذوي التمييز (للفهرزادى) ٧٦-٧٥/١ «يَا ضِفْدَعُ ! يَبْقَى ، يَبْقَى ! إِلَى كَمْ تَبْقَيْنِ ! لَا أَلْمَاءَ تُكْذِرِينَ ، [٧٦] وَلَا أَلْطَيْنِ تُفَارِقِينَ ، وَلَا أَلْعُدُونَ تَمْنَعِينَ» .

يقال له : هذا جهلٌ وحُفٌّ مِن قائلِهِ ومُتَوَجِّهِ كونه معارضةً للقرآن . وأوَّلُ ما في ذلك أَنَّ كُلَّ سامِعٍ لكلام مُسَيَّلَمَةٍ يُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رُؤُوفِ القرآنِ وحُسنِ دِياجِيهِ وعجيبِ معانيهِ وشرِيفِ ألفاظهِ وعظيمِ موقعِهِ مِنَ الأسماعِ والقلوبِ . ولَمَّا لم يَقْدِرْ أَحَدٌ مِنَ البُلَغَاءِ والفُصَحَاءِ لِلتَّعَرُّضِ لِلشُّورِ الطُّوَالِ ، كالبقرةِ وآلِ عمرانَ وأمثالِهِما ، تَعَرَّضُوا لِقِصَارِ الشُّورِ ، لِيُوهِمُوا الْجَهَّالَ وَمَنْ لَا عِلْمَ لَهُ بِهَذَا الشَّانِ وما يُورِدُونَهُ مِنْ سَخِيفِ السَّنَجِ وَزَكِيكِ عَرُوضِ للقرآنِ . وقد ظهرت الروايةُ أَنَّهُ لَمَّا ذُكِرَ لِأَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ، رضوانُ اللهِ عليه ، كلامُ مُسَيَّلَمَةٍ : «يا ضِفْدَعُ بنتِ ضِفْدَعَيْنِ ! نَقِي كَمْ تَبْقَيْنِ» ، قال : هذا لم يَخْرُجْ مِنْ إِيَّاي . يعني من ذي عَقْلٍ^٢ .

ومن أَذَلٍّ وأَوْضَحٍ ما يدلُّ على ذلك العلمُ بأنَّ أَهْلَ عَصْرِ النَّبِيِّ ، عليه السلامُ ، من أَهْلِ مَكَّةَ من قُرَيْشٍ وخِزَاعَةٍ وَهَذِيلٍ وفصحائِهِم وأئمَّةِ البلاغةِ وأهلِ القُدْرَةِ على الشَّرِّ والنَّظْمِ والخُطْبِ كان أَقَلُّ مَنْ فِيهِمْ أَبْلَغُ وَأَفْصَحُ من مُسَيَّلَمَةٍ وأَعْرَفَ بمواقعِ الكلامِ وصوابِ [٢٠٣ب] القولِ وضروبِ الأوزانِ وإيرادِ الأَشْجَاعِ واستعمالِ الفواصِلِ في الكلامِ مِنْ مُسَيَّلَمَةٍ وأَقْدَرُ على مِثْلِ ما أَوْرَدَهُ وما هو أَشْبَهُ مِنْهُ مع المعلومِ بِجودَةِ طباعِها وَصِحَّةِ قرائِحِها وأفهامِها ودرايَةِ أَلْسِنِها وَلُصُوقِ الكلامِ بها ؛ فلو كانت عالِمةً بأنَّ مِثْلَ كلامِ مُسَيَّلَمَةٍ هذا عَرُوضٌ للقرآنِ ، كانت أَلْسِنَتُهُمْ بِأَمْثالِهِ وما هو

١ هناك تفسيرات عديدة لمعنى الإلّ ، ذكرها ابن الأثير الجزري (ت ٦١٠هـ) حين ذكر هذه الرواية في النهاية في غريب الحديث والأثر ٦٣/١ «في حديث الصّدّيق ، لَمَّا عَرَضَ عَلَيْهِ كلامُ مُسَيَّلَمَةٍ ، قال : إِنَّ هَذَا لم يَخْرُجْ مِنْ إِيَّاي ، أَي من رُؤُوفِي . والإلّ بالكسر هو اللهُ ، تعالى ؛ وقيل : الإلّ هو الأصلُ الجيّد ، أَي لم يَجِئْ من الأصلِ الَّذِي جاءَ مِنْه القرآنُ ؛ وقيل : الإلّ التَّسْبُ والقراءة ؛ فيكون المعنى : إِنَّ هَذَا كلامٌ ، غَيْرُ صادِرٍ عن مُنَاسَبَةِ الحَقِّ والإدلاء» إلخ .

٢ بصائر ذوي التمييز (للفيروزآبادي) ٧٥/١-٧٦ «يُحَكِّي أَنَّ جماعةً من أَهْلِ الإمامَةِ قَدِمُوا على الصّدّيقِ ، رضي اللهُ عَنْهُ ، فسألَهُمْ عن مُسَيَّلَمَةٍ وَعَمَّا يَدَّعِي أَنَّهُ مِنَ الوحيِ النازلِ عَلَيْهِ ، ففَرَّوْا عَلَيْهِ مِنْ هَذِهِ السُّورَةِ : "يا ضِفْدَعُ ! نَقِي ، نَقِي ! إلى كَمْ تَبْقَيْنِ ! لا أَلْمَاءُ تُكْذِبُنَ ، [٧٦] وَلَا أَطْلُيْنِ تُفَارِقَيْنِ ، وَلَا أَلْقُدُونَ تُشْنَعَيْنِ" ؛ فقال الصّدّيقُ ، رضي اللهُ عَنْهُ : واللهُ ، إِنَّ هَذَا الكلامَ لم يَخْرُجْ مِنْ إِيَّاي .»

أشبه منه أجرى وعليه أقدر . وفي تركيهم التعرض لمثل هذا دليل على علمهم بسقوط كلام مُسيلمَة وركبته وأنه بمثابة ما يهزل بصاحبه .

هذا على أن مُسيلمَة لم يدع قط هذا الكلام معجزاً ، وإنما كان يدعي أنه من بلاغته وقبله . ولو ادعاه معجزاً ، لظهر بذلك الخبر ولم يلبث أن يُعارضه العامة والأوغاد وأقل الناس تصرفاً في الكلام .

ولم نقل نحن : إن البلاغة مقصورة على تجانس المقاطع وتشاكل الفواصل ، بل قلنا : إن هذا من البلاغة ، إذا تلاءمت الألفاظ ذوات الفواصل وشرفت المعاني وحسنت ، وسلمت من التكرار والاختلاف وخرجت عن التلازم^٢ ، وكانت مع ذلك واردة على حسن نظم وتأليف .

وأسجاء مُسيلمَة عارية من ذلك كله والعيوب فيها ظاهرة والركاكه في ألفاظها مدركة ؛ فمن الثيوب التي فيها قوله : « أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ [٢٠٤] رَبُّكَ بِالْخُبْلَى » . وهذا كلام ، فيه تعظيم شديد ، يجب أن يأتي بعده أمر عجيب ، فصاد ذلك ، وهو قوله : « أَخْرَجَ مِنْهَا وَلَدًا يَسْعَى » . وقد علم أنه لا عجب في خروج الولد من الخبلى ، بل ذلك أمر معتاد . وهذا أيضاً من مقدرات العباد ، مما يعتقد الأكثرون من الناس أنهم يُخرجون النسمة من الخبلى ، كما يُخرجها الله ، عز وجل ؛ فلا عجب في ذلك . ولو قال : أَلَمْ تَجْعَلْهَا مَوْضِعًا وَمَعْدِنًا لِلْوَلَدِ ، لَكَانَ أَوْلَى ، لأن ذلك مما يُنفرد الله ، سبحانه ، بالقدرة عليه دون خلقه .

١ تلاءمت : تلامت ، الأصل .

٢ التلازم : التلام ، الأصل .

٣ التي : إضافة فوق السطر .

٤ فصاد : فصد ، الأصل .

وكذلك قوله : « أَخْرَجَ مِنْهَا نَسْمَةً تَسْقَى » كلام ، لا معنى له إلا طلب السَّجْع ، لأنَّ الحُبْلَى إِنَّمَا تحبلُ بما يَسْقَى . وكذلك النسمة لا بُدَّ أن تكون مِمَّا يَسْقَى ؛ فأَيُّ فائدة في ذلك ؟

فإن قيل : قد تكون النسمة حيَّة وميتة وساعية وزمينة .

قيل : فكأنَّه أراد أن يعلم بذلك ما هو معلوم ؛ فأَيُّ فائدة في قوله : إِنَّ الحُبْلَى تَلِدُ مَرَّةً مَيِّتًا ومَرَّةً حَيًّا ومَرَّةً صحيحًا ومَرَّةً زَمِنًا ؟ هذا في نهاية الغثائَةِ .

فإن قيل : أراد بقوله : « تَسْقَى » التصرُّف والاحتراف واختلاف المنافع .

قيل : هذا خطأ ، لأنَّه قد لا يكون كذلك ، ولأنَّه قد يكون ترك التصرُّف هو النفع ، والشروع فيه هو العطب . وما عدا هذا من كلامه أسخف وأزك من هذا .

وقد حُفِظَ مِنْ أسجاع طبقات الناس المُسْتَحْسَنَةِ ومن كلامهم ذوات الفواصل ما هو أحسن وأشبه بالبلاغة من كلام مُسَيَّلَمَةَ . [٢٠٤ب] وقد كان المختار بن أبي عبيد الثقفي^١ ، الداعي إلى محمَّد بن الحنفية ، الكذاب عليه في دعوى النبوة ، تارة يسجع أسجاعا ، هي أمثل من كلام مُسَيَّلَمَةَ ، وما أدعاه قط ولا أدعت له معجرا . وكان ، إذا تكلم بشيء من ذلك ، قال الناس : قد أقبل أبو إسحاق ؛ فَيَسْجَعُ^٢ .

١ صاحب المختارة (ت ٥٦٧هـ) . عنه الكامل في اللغة والأدب (للميرد) ١٩٣/٣ - ١٩٧ ، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب (للعالي) ٩٠ - ٩٢ (١٣٣) ، الملل والنحل (لشهرستاني) ١٥٦/١ - ١٥٨ ، تاريخ الإسلام ط ٢٢٦/٧ - ٢٢٧ (٩٦) ، الأعلام ١٩٢/٧ .

٢ يُقَابِلُ الكامل في اللغة والأدب ١٩٣/٣ «إِنَّ المختار كان يدعي أن يُلْقَهُمُ ضَرْبًا مِنَ السَّجَاعِ لِأُمُورٍ تَكُونُ ، ثُمَّ يَحْتَالُ ، فَيُوقِعُهَا ؛ فيقول الناس : هذا من عند الله ، عز وجل ؛ فمن ذلك قوله ذات يوم : تَنْتَلِزُ مِنَ السَّمَاءِ ، نَارٌ دُخَانٌ ، فَتُخْرِقُ دَارَ أَسْمَاءَ ؛ فَذِكْرُ ذَلِكَ لِأَسْمَاءَ بِنِ خَارِجَةَ ؛ فَقَالَ : أَقَدْ سَجَعَ بِي أَبُو إِسْحَاقَ ؟ هُوَ وَاللَّهِ مُخْرِقٌ دَارٍ ؛ فَتَرَكَهُ وَالِدَارَ وَغَرِبَ مِنَ الْكُوفَةِ » . كذلك ثمار القلوب ١٩٦ . راجع أيضا أنساب الأشراف ١٨٣/٢/٤ - ١٨٤ .

ومن أشجاعه المشهورة قوله: أما ومُنْشِي السحاب، شديد العقاب، سريع المآب، منزل الكتاب، العزيز الوهاب، القدير الغلاب، لأَنْبَشَنَّ قَبْرَ كَثِيرِ بْنِ شِهَاب^١، الْمُفْزَرِي الكذاب، المتعيب المعتاب، المَخْزِي^٢ المُرْتَاب، ثُمَّ لأَبْعَثَنَّ الأحزاب، إلى دور الأعراب، ولَأُورِثَنَّ دورهم وقصورهم، وحجالهم وأموالهم، المؤمنين المُصْطَفِينَ الصادقين، السامعين الوادعين المُطِيعِينَ، الذين رَضُوا وَارْتَضُوا وَأَجَابُوا، إِذْ دُعُوا^٣.

ومن قبيله أيضا قوله: أما والذي جعلني بصيرا، وبَعَثَنِي نَذِيرًا، وَتَوَرَّ قَلْبِي تَنْوِيرًا، لَأَخْرِقَنَّ بِالْبَصْرِ دُورًا، وَلَأَنْبَشَنَّ بِهَا قُبُورًا، وَلَأَقْتُلَنَّ بِهَا جَبَّارًا كَفُورًا^٤.

وقال أيضا: أما ورب العالمين، وخُزْمَةِ طُورِ سَيْنٍ، لَأَقْتُلَنَّ الشاعِرَ الهَجِينِ^٥، أَغْشَى بني الناعطين^٦، وشَوْبَعِ الخَنْظَلِينَ، أبن الأَمَةِ مِن جُلُولَاءِ وَخَانِقِينَ^٧، الذي مَنَنْتُ عليه فَكَفَّرَ، وَتَابَعَنِي وَغَدَرَ، وَغَدَا يُلْقَى وَيُنْحَرُ^٨، ثُمَّ لَا يُكْفَنُ وَلَا يُقْبَرُ، ثُمَّ

١ ومنشي: وممشى، كما في مطبوع الفرق بين الفرق (للبغدادي) ٤٧.

٢ الحارثي المذحجي، من أشيع بني أُمَيَّة بالكوفة. ذهب بكتاب زياد بن أبيه إلى معاوية بن أبي سفيان بشأن حُجْر بن عدي، شخص معه سبعون رجلاً للشهادة على حُجْر وأصحابه. يُراجع نسب معد واليمن الكبير (لابن الكلبي) ٥٣٠/٢، تاريخ الطبري ٢٧٠/٥-٢٧١.

٣ المنخزي: المجرم، كما في مطبوع الفرق بين الفرق ٤٨.

٤ يُقابل كتاب جمل من أنساب الأشراف (للبلاذري) ٤٠٣/٦، الفتوح (لابن أعمش) ٢٦٥/٣، الفرق بين الفرق ٤٨-٤٧.

٥ يُقابل كتاب جمل من أنساب الأشراف ٤٠٣/٦، الفتوح (لابن أعمش) ٢٦٦/٣، الفرق بين الفرق ٤٨.

٦ الهجين: التوهين، كما في مطبوع الفرق بين الفرق ٤٨.

٧ أعشى بني الناعطين: كذا في الأصل؛ أعشى الناعطين، كما في كتاب جمل من أنساب الأشراف ٤٠٣/٦؛ أعسى الباغضين، كم في الفتوح (لابن أعمش) ٢٦٥/٣.

٨ وخانقين: خانقين، كما في كتاب جمل من أنساب الأشراف ٤٠٣/٦.

٩ وينحر: ينحر، كما في كتاب جمل من أنساب الأشراف ٤٠٣/٦.

يَصِيرُ إِلَى سَقَرٍ ، لَا تُبْقَى وَلَا تَذَرُ ، فِيهَا الْعَذَابُ الْأَكْبَرُ ، ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يُنْشَرُ^١.

وَمَنْ قِيلَهِ أَيْضًا قَوْلُهُ : وَيُلْ لَابْنِ هَمَامٍ^٢ اللَّعِينِ ، أَخُو^٣ الْأَسَدِيِّينَ^٤ ، وَسُوَيْدُ التَّغْلِبِيِّينَ ،
أُولِيَاءِ الْكَافِرِينَ ، وَإِخْوَانِ [٢٠٥] الشَّيَاطِينِ ، الَّذِينَ قَرَأُوا عَلَى^٥ الْأَبَاطِيلِ ، وَتَقَوَّلُوا
عَلَيَّ الْأَقَاوِيلَ ، فَسَمَوْنِي كَذِبًا وَأَنَا الصَّادِقُ الْأَمِينُ ، وَسَمَوْنِي كَاهِنًا وَأَنَا الْمُجِيبُ^٦
الْمُيِّنُ^٧.

وَقَالَ إِذْ ذَاكَ أَيْضًا : أَمَّا وَرَبِّ الْقَلَمِ ، لَتَذَيِّنَنَّ لِي^٨ الْأُمَمُ ، مِنْ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ ، ثُمَّ
لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ خَدَمَ^٩.

وَقَالَ : أَمَّا وَالسَّمِيعِ الْعَلِيمِ ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ، رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ،
لَأُعْرِكَنَّ عُمَانَ^{١٠} عَزَّكَ الْأَدِيمِ ، وَلَأَتَّخِذَنَّ خَدَمًا مِنْ بَنِي تَمِيمٍ^{١١}.

١ يُقَابِلُ كِتَابَ جَمَلٍ مِنْ أَنْسَابِ الْأَشْرَافِ ٤٠٣/٦ ، الْفَتْوح (لَا بِنِ أَعْم) ٢٦٥/٣ ، الْفَرْقُ بَيْنَ الْفَرْقِ ٤٨ .

٢ هُوَ الشَّاعِرُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَمَامٍ السَّلُولِيُّ . عَنْهُ أَنْسَابُ الْأَشْرَافِ ١٦٦/٢-١٦٧ ، تَارِيخُ الطَّرِيقِ ٣٨-٣٥/٦ [سنة ٤٦٦هـ] .

٣ أَخُو : كَذَا فِي الْأَصْلِ ؛ وَأَخِي ، كَمَا فِي مَطْبُوعِ أَنْسَابِ الْأَشْرَافِ ١٧٦/٢-٤ / كِتَابُ جَمَلٍ مِنْ أَنْسَابِ
الْأَشْرَافِ ٤٠٣/٦ .

٤ الْأَسَدِيِّينَ : الْأَسَدَسُ ، الْأَصْلُ .

٥ قَرَأُوا عَلَى : اجْتَمَعُوا عَلَى ، كَمَا فِي الْفَتْوح (لَا بِنِ أَعْم) ٢٦٥/٣ .

٦ الْمَجِيبُ : الْمَحَبُ ، الْأَصْلُ / كِتَابُ جَمَلٍ مِنْ أَنْسَابِ الْأَشْرَافِ ٤٠٣/٦ ؛ التَّجِيبُ ، كَمَا فِي مَطْبُوعِ أَنْسَابِ
الْأَشْرَافِ ١٧٦/٢-٤ .

٧ يُقَابِلُ كِتَابَ جَمَلٍ مِنْ أَنْسَابِ الْأَشْرَافِ ٤٠٣/٦ ، الْفَتْوح (لَا بِنِ أَعْم) ٢٦٥/٣ .

٨ يُقَابِلُ أَنْسَابَ الْأَشْرَافِ ١٧٦/٢-٤ [هناك «تَتَّخِذَنَّ مِنْ تَمِيمٍ خَدَمَ»] ، كِتَابُ جَمَلٍ مِنْ أَنْسَابِ الْأَشْرَافِ
٤٠٤/٦ .

٩ عَمَانُ : عُثْمَانُ ، الْأَصْلُ .

١٠ يُقَابِلُ أَنْسَابَ الْأَشْرَافِ ١٧٧/٢-٤ ، كِتَابُ جَمَلٍ مِنْ أَنْسَابِ الْأَشْرَافِ ٤٠٤/٦ ، الْفَرْقُ بَيْنَ الْفَرْقِ (لِلْبَغْدَادِيِّ)

وقال أيضًا : أَمَا وَرَبِّ الْجِبَالِ الصُّمِّ ، الشَّوَامِخِ الشُّمِّ ، الَّذِي نَزَّلَ الْفِرْقَانَ وَشَرَعَ الْأَدْيَانَ ، وَحَبَّبَ إِلَيْنَا الْإِيمَانَ ، وَكَرَّهَ إِلَيْنَا الْعِصْيَانَ ، لَا قُتْلَ أَرْذَا عُمَانَ ، وَلَا سَبِيَّ الْجُودِ الْحَسَنَ ، بَكْلٍ زَائِلٍ وَبَاتِرٍ يَمَانَ ، مِنْ مَذْجِجٍ وَهَمْدَانَ ، وَكُلَيْبٍ وَسَهْوَانَ ، وَمَنْ نَهْدٍ وَخَوْلَانَ ، وَلَأُيُورِ عَبَسًا وَدُبْيَانَ ، وَقَيْسَ عَيْلَانَ ، وَعَامِرًا وَزَهْوَانَ^١ ، وَتَغْلِبَنَا وَتُبْهَانَ ، وَتَمِيمًا^٢ أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ ، حَاشَا النَجِيبَ ظَبْيَانَ^٣ .

وكان أيضًا كَتَبَ إِلَى مَالِكِ بْنِ مِسْمَعٍ وَزِيَادِ بْنِ عَمْرِو الْعَتَكِيِّ : سَلَامٌ عَلَيْكُمَا ! أَمَّا بَعْدُ ، فَاسْمَعَا وَأَطِيعَا ! وَآتِيكُمَا مِنَ الدُّنْيَا مَا شِئْتُمَا ، وَأَضْمَنْ لَكُمَا الْجَنَّةَ ، إِذَا تَوَفَّيْتُمَا . وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمَا ؛ فَلَمَّا قَرَأَ^٤ كِتَابَهُ ، ضَحِكَ مَالِكٌ . وَقَالَ زِيَادٌ : لَقَدْ أَكْثَرَ أَخُو نَقِيفٍ وَأَكْبَرَ ، أَعْطَاكَ دُنْيَا وَآخِرَةً ! فَقَالَ مَالِكٌ وَضَحِكَ : إِنَّا لَا نُقَاتِلُ بِنَسِيقَةٍ . مَنْ عَجَلَ الدَّرَاهِمَ ، كُنَّا مَعَهُ^٥ .

وكب [٢٠٥ب] أيضًا إِلَى بَعْضِ عُمَالِ نَوَاجِيهِ الَّتِي تَغَلَّبَ عَلَيْهَا : إِنَّ الْعَالِمَ لَيْسَ كَالْجَاهِلِ وَالْحَقُّ لَيْسَ كَالْبَاطِلِ . وَإِنِّي أُخِيرُكَ خَيْرَ مَنْ لَمْ يَكْذِبْ ، وَلَمْ يُخَالِفْ وَلَمْ يَرْتَبْ . وَإِنَّا الْمُؤْمِنُونَ الْمُتَابِعُونَ الْغَالِبُونَ . وَإِنَّكَ لَصَاحِبُ الْخَيْلِ الَّتِي تَجْرُ

١ أزد : اسد ، الأصل .

٢ نهـد : نند ، الأصل .

٣ وزهوان : كذا في الأصل ؛ وقُرَّان ، كما في مطبوع الفرق بين الفرق ٤٧ .

٤ وتميمًا ، وتميم ، الأصل .

٥ هو ظبيان بن عمارة التميمي . جاء في الكامل في اللغة والأدب (للمبرد) ١٩٣/٣ «فكان ظبيان النجيب يقول : لم أزل في عُثْرِ الْمُخْتَارِ أَتَقَلَّبُ آمِنًا» . مثله ثمار القلوب ٩١ «فكان ظبيان يقول : لم أزل في عصر المختار أَتَقَلَّبُ آمِنًا» .

٦ يُقَابِلُ أَنْسَابَ الْأَشْرَافِ ١٧٦/٢/٤ ، كتاب جمل من أنساب الأشراف ٤٠٤/٦ ، ثمار القلوب ٤٦-٤٧ ، الفرق بين الفرق ٤٦-٤٧ .

٧ قرأ : فرا ، الأصل . هو إملاء صحيح ، كما هو صحيح نقيضه (قرأ) بالالف الممدودة .

٨ يُقَابِلُ أَنْسَابَ الْأَشْرَافِ ١٩٠/٢/٤ ، كتاب جمل من أنساب الأشراف ٤١٧/٦-٤١٨ .

جعاها ، وتضفر أذنانها ، حتى تُوردها منابت الزيتون ، غائرة عيونها ، لاحقة^١ بطونها^٢.

ومن قبيله أيضا : أما وزب البحار ، والنخل والأشجار ، والمهائم القفار ، والملائكة الأبرار ، والمصطفين الأخيار ، لأقتلن كل جبار ، بكل لذن حطار ، ومهند بتار ، في جموع من الأنصار ، ليسوا بويل ولا أغمار ، ولا يفرل أشرار ، حتى إذا قمت بعمود الدين ، وزأنت صدغ المسلمين ، وأشفقت غليل صدور المؤمنين ، وأذركت نأر أولاد النبيين ، لم تغظم علي زوال الدنيا ، ولا أحفل بالموت ، إذا أتى^٣.

ولما عمل على قتل عمر بن سعد بن أبي وقاص ، قال لجلسائه : لأقتلن غدا رجلا عظيم القدمين ، غائر العينين ، مشرف الحاجبين . يسر بقتله المؤمنون والملائكة المقربون . فبلغ عمر ، قال : قد سجع أبو إسحاق . وأخذ في أهبة الهرب منه^٤. وبلغه أنه أرتاب به قوم وأكذبوه في أنه صاحب محمد بن الحنفية ، رضوان الله عليه ، فقام بالكوفة ، فقال : إن نفرا منكم أرتابوا وتحيروا وخابوا ؛ فإن هم أصابوا ، أقبلوا وتابوا . وإن هم رهبوا وهابوا ، أعترضوا . [٢٠٦] وإن خافوا ، فقد خسروا وخابوا .

فكل هذه الأسجاع أشبه وأجزل لفظا من ألفاظ مسيلمة . وكل من تعمّل لامثالها وجد تأتبي ذلك له . وما استعجز المختار دعوى كون ذلك معجزا ولا حفظ عليه

١ لاحقة : + بظهورها ، مطلوب في الأصل .

٢ يقابل الطبري ٣٩/٦ (سنة ٦٦هـ) .

٣ يقابل أنساب الأشراف ١٥١/٢/٤ ، كتاب جمل من أنساب الأشراف ٤٠٤/٦ ، تاريخ الطبري ٥٨١/٥ - ٥٨٢ ، الفتوح (لابن أعثم) ٢٤٢-٢٤٦/٦ ، البداية والنهاية ٢٥٠/٨/٤ .

٤ يقابل أنساب الأشراف ١٧٨/٢/٤ ، كتاب جمل من أنساب الأشراف ٤٠٦/٦ ، تاريخ الطبري ٦٠/٦ [سنة ٦٦هـ] ، البداية والنهاية ٢٧٣/٨/٤ .

ولا على أحدٍ من شيعته أنه قال : إنَّ ذلك معارضةٌ للقرآن ، علماً منه يتأتَّى ذلك لكلِّ من رآه ، وأنَّ أهلَ عصرِ الرسول ، عليه السلام ، كانوا أقدرَ على ذلك وأسرعَ إليه ، لو كانوا يعتقدون فيه وفي أمثاله أنه عروضٌ للقرآن ، وإنَّما بسطنا ذكرَ ما روي عن المختارِ من هذه الأسجاع ، ليُعَلِّمَ به سُخْفُ كلامِ مسيلمة وأشباهه ؛ فَبَانَ سقوطُ الاعتراضِ بكلامِهِ . ولولا قَصْدُ مسيلمة والمختارِ وأمثالهما إلى إدخالِ شبهةٍ على مَنْ ليس من أهلِ العلمِ باللغة وطريقِ التكليم بها وقدرِ البلاغةِ فيها ، لم يتعرَّضُوا لتشبيهِ كلامهم بقصائرِ السُّورِ ، بل كان يَجِبُ أن يتعرَّضُوا لمعارضةِ مثلِ النساءِ والمائدةِ والأنعامِ وأمثالهما من السُّورِ الطِّوَالِ ، ليظهرَ منهم ما يكونُ أوضحَ وأدَلَّ للعامَّةِ على جهلهم وبُعْدِهِم عن القدرةِ على مثلِ ذلك ؛ فإنَّ الأسجاعَ واسعةٌ ، مُتَبَايِنَةٌ ، كثيرةٌ ، ولكن ليست من نظمِ القرآنِ في شيء .

ومن الأسجاعِ المُسْتَحْسَنَةِ [٢٠٦ب] المَرْوِيُّ عَنِ الرسولِ ، عليه السلام ، وهو قوله : (يَقُولُ الْعَبْدُ : مَالِي ، مَالِي . وَمَا لَهُ مِنْ مَالِهِ إِلَّا مَا أَكَلْتُ فَأَقْنَى أَوْ لَيْسَ فَأَبْلَى أَوْ أَعْطَى فَأَمْضَى)^١ .

ومنها المَرْوِيُّ عن أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ فِي وَصِيَّتِهِ لعائشةَ ، رضي الله عنهما ، عِنْدَ وفاته وقوله : إذا أنا مِتُّ ، فَكَفِّينِي فِي مَلَأَتِي هَاتِنِ ! فَإِنَّ الْحَيَّ أَخْوَجُ إِلَى الْجَدِيدِ . وَإِنَّمَا هُمَا لِلْمُهَلَّةِ وَالصِّدِيدِ^٢ .

١ أو أعطى : واعطى ، الأصل .

٢ أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ١٢٨٢ (٧٤٢٢) [٥٣-كتاب الزهد] .

٣ يُقَابَلُ الطبقات الكبرى ٢٠١/٣ ، ٢٠٦ ، ٢٠٤-٢٠٦ ، تاريخ الطبري ٤٢١/٣ .

وَرُوي أَنَّهُ لَمَّا مَدَّخَ عَتِيْدُ بْنُ مِرْدَاسٍ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ ، قَالَ : لَا أُعْطِي مَنْ يَغْصِي
الرَّحْمَنَ وَيُطِيعُ الشَّيْطَانَ وَيَقُولُ الْبُهْتَانَ ^١ .

وَرُوي عَنْ بَعْضِ الْعَبَادِ أَنَّهُ نَظَرَ إِلَى بَعْضِ أَبْوَابِ الْمُلُوكِ ، فَقَالَ : بَابٌ حَدِيدٌ وَمَوْتُ
عَتِيْدٍ وَسَقَرٌ بَعِيْدٌ ^٢ .

وَمِنْ حُسْنِ الْأَشْجَاعِ وَشَرَفِهِ مَا جَرَى بَيْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَسَيْفِ بْنِ ذِي يَزَنَ ، لَمَّا
دَخَلَ عَلَيْهِ مَعَ وَفْدٍ قَرِيشٍ وَاسْتَأْذَنَهُ فِي الْكَلَامِ ؛ فَقَالَ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ : أَيُّهَا الْمَلِكُ !
إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَلَّكَ مَحَلًّا رَفِيعًا ، صَعْبًا مَنِيْعًا ، شَامِحًا بَازِخًا ، وَأَنْتَبَذَكَ مَنَبَأًا ، طَابَتْ
أَرْوَمَتُهُ ، وَعَزَزَتْ جُرُومَتُهُ ، وَبَيَّتْ أَصْلُهُ ، وَبَسَقَ فَرْعُهُ ، فِي أَكْرَمِ مَعْدِنٍ ، وَأَطْيَبِ
مَوْطِنٍ ؛ فَأَنْتَ بَيْتُ الْعَرَبِ وَرَأْسُ الْعَرَبِ الَّذِي لَهُ تَنْقَادُ ، وَدُزُؤُهَا الَّذِي بِهِ تَسَادُ
وَعُمُوْدُهَا الَّذِي عَلَيْهِ الْعِمَادُ ، وَمَعْقَلُهَا الَّذِي يَلْجَأُ إِلَيْهِ الْعَبَادُ . سَلَفُكَ لَنَا خَيْرٌ سَلَفٍ ،
فَأَنْتَ لَنَا مِنْهُ خَيْرٌ خَلَفٍ ؛ فَلَنْ يَحْمَلَ ذِكْرُ مَنْ أَنْتَ سَلَفُهُ ، وَلَنْ يَهْلِكَ ذِكْرُ مَنْ أَنْتَ
خَلَفُهُ . نَحْنُ ، أَيُّهَا الْمَلِكُ ، أَهْلُ حَرَمِ اللَّهِ وَسَدَنُهُ [٢٠٧] بَنِيهِ . أَشْخَصْنَا إِلَيْكَ
الَّذِي أَبْهَجْنَا ، لِيَكْشِفَ بِكَ الَّذِي قَدَحْنَا ؛ فَنَحْنُ وَفْدُ التَّهْنِئَةِ ، لَا وَفْدُ الْمَرْزُوقَةِ .

قَالَ سَيْفُ بْنُ ذِي يَزَنَ : وَأَيُّهُمْ أَنْتَ ؟ أَيُّهَا الْمُتَكَلِّمُ ! قَالَ : أَنَا عَبْدُ الْمُطَّلِبِ بْنُ
هَاشِمِ بْنِ عَبْدِ مَنَاظٍ . قَالَ : آبِنُ أُخْتِنَا ؟ قَالَ : نَعَمْ ؛ فَقَالَ : مَرْحَبًا وَأَهْلًا ، وَنَاقَةٌ
وَرَحَلًا ، وَمَسْتَنَاحًا سَهْلًا ، وَمَلِكًا رَتَحَلًا ؛ يُعْطَى عَطَاءُ جَزَلًا . قَدْ سَمِعَ الْمَلِكُ
مَقَالَاتِكُمْ ، وَعَرَفَ قَرَابَتَكُمْ ، وَقَبِلَ وَسِيْلَتَكُمْ ؛ فَأَنْتُمْ أَهْلُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، وَلَكُمْ
الْكِرَامَةُ ، مَا أَفْضَلُكُمْ ، وَالْحَبَاءُ ، إِذَا طَعَنْتُمْ .

١ البيان والنبين ٢٨٤/١ .

٢ البيان والنبين ٢٨٦/١ .

٣ يلجأ : يلجئ ، الأصل .

٤ رحلًا : وسحلا ، الأصل .

ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَى عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بَعْدَ أَنْصَرَفِ الْقَوْمِ ، فَأَدَانَهُ وَأَخْلَى مَجْلِسَهُ ، ثُمَّ قَالَ :
 يَا عَبْدَ الْمُطَّلِبِ ! إِنِّي مُفَوِّضٌ إِلَيْكَ مِنْ سِرِّ عَلَمِي أَمْرًا . لَوْ أَنَّ غَيْرَكَ يَكُونُ ، لَمْ
 أُبَيِّحْ بِهِ ، وَلَكِنْ وَجَدْتُكَ مَعْدِنَةً ، فَأَطْلَعْتُكَ طَلِيعَهُ ؛ فَلْيَكُنْ عِنْدَكَ مَصُونًا حَتَّى يَأْذَنَ
 اللَّهُ فِيهِ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ بِالْغِ الْأَمْرَهُ . إِنِّي أَجِدُ فِي الْكِتَابِ الْمَكْنُونِ ، وَالْعِلْمِ الْمَخْزُونِ الَّذِي
 أَخْتَرْنَاهُ لَأَنْفُسِنَا ، وَأَخْتَجِبْنَاهُ دُونَ غَيْرِنَا ، خَيْرًا عَظِيمًا ، وَخَطَرًا جَسِيمًا . شَرَفُ
 الْحَيَاةِ ، وَفَضِيلَةُ الْوَفَاةِ ، لِلنَّاسِ عَائِمَةٌ ، وَلَكَ خَاصَّةٌ ، وَلِرَهْطِكَ أَكَافَةٌ ؛ فَقَالَ عَبْدُ
 الْمُطَّلِبِ : أَيُّهَا الْمَلِكُ ! مِثْلُكَ سَرٌّ وَبَرٌّ ؛ فَمَا ذَاكَ ؟ فَذَاكَ أَهْلُ الْوَبَرِ ، زُمَرًا بَعْدَ
 زُمَرٍ . قَالَ : إِذَا وُلِدَ بَيْتُهُمَا ، غَلَامٌ بَيْنَ كَيْفَيْهِ شَامَةٌ ، وَلَكُمْ بِهِ الزَّعَامَةُ ، إِلَى يَوْمِ
 الْقِيَامَةِ . قَالَ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ : عَزَّ جَدُّكَ ، وَطَالَ عُمُرُكَ ، وَدَامَ مُلْكُكَ ! فَهَلِ الْمَلِكُ
 مُخْبِرِي بِإِفْصَاحٍ ؟ فَقَدْ أَوْضَحَ لِي بَعْضَ الْإِبْضَاحِ . [٢٠٧ب] قَالَ : هَذَا حِينُهُ
 الَّذِي يُوَلَّدُ فِيهِ أَوْ قَدْ وُلِدَ . أَسْمُهُ مُحَمَّدٌ . يَمُوتُ أَبُوهُ وَأُمُّهُ ، وَيَكْفُلُهُ جَدُّهُ وَعَمُّهُ .
 وَقَدْ وَلَدْنَاهُ أَمْرَارًا . وَاللَّهُ بَاعِثُهُ جَهَارًا ، وَجَاعِلٌ لَهُ أَنْصَارًا . يُعَزُّ بِهِمُ أَوْلِيَائُهُ ، وَيَذَلُّ
 بِهِمُ أَعْدَائُهُ ، وَيَضْرِبُ بِهِ النَّاسَ عَنْ عُرْضٍ ، وَيَسْتَبِيحُ بِهِ كَرَائِمَ الْأَرْضِ . يَعْبُدُ
 الرَّحْمَنَ ، وَيَذْخَرُ الشَّيْطَانَ ، وَيُحْمِدُ النَّبِيَّ ، وَيَكْسِرُ الْأَوْتَانَ . قَوْلُهُ فَضْلٌ ،
 وَحُكْمُهُ عَدْلٌ . يَأْتُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْفَعُهُ ، وَيَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُبْطِلُهُ ؛ فَخَرَّ عَبْدُ
 الْمُطَّلِبِ سَاجِدًا .

فَقَالَ لَهُ سَيْفٌ : أَرْفَعُ رَأْسَكَ ! تَلِجَ صَدْرُكَ ، وَعَلَا كَعْبُكَ ؛ فَهَلْ أَحْسَنْتَ مِنْ أَمْرِهِ
 شَيْئًا ؟ قَالَ : نَعَمْ ، أَصْلَحَ اللَّهُ الْمَلِكُ . كَانَ لِي أَبْنٌ ، وَكُنْتُ بِهِ مُعْجَبًا ، وَعَلَيْهِ رَفِيقًا ؛
 فَزَوَّجْتُهُ كَرِيمَةً مِنْ كَرَائِمِ قَوْمِي ، أَمَنَةُ بِنْتُ وَهَبِ بْنِ عَبْدِ مَنَاظٍ ، فَجَاءَتْ بِغَلَامٍ ،
 سَمَّيْتُهُ مُحَمَّدًا . مَاتَ أَبُوهُ وَأُمُّهُ ، وَكَفَلْتُهُ أَنَا وَعَمُّهُ .

١ ولرَهطك : ولرَهك ، الأصل .

٢ ولدناه : وجدناه ، مطبوع المقد الفريد ١/٢٤٤ .

قال سيفٌ : والبيتُ ذِي الحُجُبِ^١ ، والعلاماتُ على النُصْبِ^٢ ، يا عَبْدَ الْمُطَلِّبِ ، لَأَنْتَ جَدُّهُ غَيْرَ الكَذِبِ ؛ فَاحْفَظْ بِأَيْنِكَ ! وَاحْذَرْ عَلَيْهِ الْيَهُودَ ! فَإِنَّهُمْ لَهُ أَعْدَاءُ . وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُمْ إِلَهَ سِوَا . وَأَطِوْ مَا ذَكَرْتُ لَكَ ذُوْنَ هَوْلٍ الرُّقِيطِ ! فَإِنِّي لَسْتُ أَمْرٌ أَنْ تَدْخُلَهُمُ النِّفَاسُ ، بَأَنْ تَكُونَ لَكَ الرِّثَاسَةُ ؛ فَيَبْغُونَ لَكَ الْعَوَائِلَ ، وَيَنْصِبُونَ لَكَ الْحَبَائِلَ ، وَهُمْ فَاعِلُونَ وَأَبْنَاؤُهُمْ . وَلَوْلا أَنَّ الْمَوْتَ مُجْتَاجِي قَبْلِ مَبْعَثِهِ ، لَسِرْتُ إِلَيْهِ بِخَيْلٍ وَرَجُلٍ ، حَتَّى أَصَيِّرَ بَدَارَ يَثْرِبَ مَمْلَكَتِي ؛ فَإِنِّي أَجِدُ فِي الْكِتَابِ النَّاطِقِي [٢٠٨] والعِلْمِ السَّائِقِ أَنَّ يَثْرِبَ اسْتَحْكَمَ أَمْرِهِ ، وَأَهْلَ نَصْرَتِهِ ، وَمَوْضِعَ قَبْرِهِ . وَلَوْلا أَنَّ أَقْبِيَةَ الْأَفَاتِ ، وَاحْذَرْ عَلَيْهِ الْعَاهَاتِ ، لِأَوْطَأْتُ أَسْنَانَ الْعَرَبِ كَعَبَةِ^٣ ، وَلَأَعْلَنْتُ عَلَى حَدَائِثِ سِنِّهِ ذِكْرَهُ ، وَلَكِنِّي سَأَصْرِفُ إِلَيْكَ ذَلِكَ عَنْ غَيْرِ تَقْصِيرٍ مِمَّنْ مَعَكَ^٤ .

وكلُّ هذا السَّجْعِ فِيهِمَا دَاخِلٌ فِي نَهَايَةِ الْبَلَاغَةِ وَغَايَةِ الْبَرَاغَةِ وَالْفَصَاحَةِ . وَسَجْعٌ مُسْتَلَمَةٌ بَعِيدٌ مِنْهُ جَدًّا ، وَإِنَّمَا اقْتَصَصْنَا الْخَيْرَ ، لِأَنَّ مَعْظَمَهُ سَجْعٌ بَلْفُظٌ مُسْتَحْسَنٌ شَرِيفٌ .

وَقِيلَ لَصَعْصَعَةَ بْنِ صُوحَانَ الْعَبْدِيِّ : مِنْ أَيْنَ أَقْبَلْتُ ؟ قَالَ : مِنْ الْفَجِّ الْعَمِيقِ . قَالُوا : وَأَيْنَ تَرِيدُ ؟ قَالَ : الْبَيْتَ الْعَيْقَى . قَالُوا : فَهَلْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، حَتَّى عَفَى الْأَثَرُ وَأَنْصَرَ الشَّجَرُ وَذَهَبَ الْحَجَرُ^٥ .

١ الحُجُبِ : الطُّبُبِ ، مطبوع العقد الفريد ٢٤٤/١ .

٢ على النُصْبِ : على التُّقُبِ ، مطبوع هواتف الجنان ٦٨ ؛ والنُصْبِ ، مطبوع العقد الفريد ٢٤٣/١ .

٣ لأَوْطَأْتُ أَسْنَانَ الْعَرَبِ كَعَبَةِ : وَأَوْطَأْتُ أَفْدَامَ الْعَرَبِ غَعْبَةَ ، مطبوع العقد الفريد ٢٤٤/١ .

٤ هَوَاتِفُ الْجَنَانِ (لِلخَرَطَمِيِّ) ٦٦-٦٩ . كَذَلِكَ الْعَقْدُ الْفَرِيدُ ٢٤٢-٢٤٤ ، الْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ ٢/١-٣٢٨-

٣٣٠ [نَقْلًا مِنْ هَوَاتِفِ الْجَنَانِ] .

٥ دَعَاهُ بِمَعْنَى دَحْرَجَ .

٦ الْبَيَانُ وَالتَّبَيُّنُ ٢٨٥/١ .

وسئِلَ عونُ بنُ عبدِ الله بنِ عتبةَ بنِ مسعودٍ عن نصيبين ، فقال : كثيرةُ العقاربِ ، قليلةُ الأقاربِ .^١ يعني أنَّه لا قَرِيبَ بها .

وسئِلَ أعرابيٌّ عن رجلٍ ، فقال : صَغِيرُ القَدْرِ ، قَصِيرُ الشَّئْرِ ، ضَيِّقُ الصَّدْرِ ، لَيْيَمُ النَّجْرِ ، عَظِيمُ الكَيْدِ .^٢

وصلَّى اللهُ على سَيِّدِ المُرْسَلِينَ وإمامِ المُتَّقِينَ ورسولِ رَبِّ العالمِينَ ، مُحَمَّدٍ الأمينِ ، وعلى آلِهِ الطاهِرِينَ .

يتلوه :

وسأَلُ بعضُ الأُمَرَاءِ رجلاً قَدِمَ عليه .

١ البيان والتبيين ٢٨٥/١ .

٢ البيان والتبيين ٢٨٥/١ .

[٢٠٨ ب] ...^١

١ ظهر هذه الورقة كلّها بياضاً في الأصل على أنّه فاصل بين الجزء المنتهي وبين الذي يليه .

[١٢٠٩]

السادس عشر

من كتاب النبوات

من هداية المسترشدين

تصنيف القاضي الجليل

أبي بكر محمد بن الطيب الأشعري

رحمة الله عليه ورضوانه

[٢٠٩ ب]

بسم الله الرحمن الرحيم

وَسَأَلَ بَعْضُ الْأُمَرَاءِ رَجُلًا ، قَدِمَ عَلَيْهِ مِنْ نَاحِيَةِ الشَّيْثِ ، عَنِ الْبِلَادِ ؛ فَقَالَ : مَاؤُهَا
وَسَلَّ وَلِصُّهَا بَطَلٌ وَتَمَرُهَا دَقْلٌ . إِنْ كَثُرَ بِهَا الْجَنْدُ ، جَاعُوا ، وَإِنْ قَلَّ ، ضَاعُوا ^١ .
وَقِيلَ لآخر وقد صَلَّى رَكَعَتَيْنِ وَأَطَالَ فِيهِمَا الْجَزَعُ مِنَ الْمَوْتِ وَقَدْ كَانَ أَمَرَ بِقَتْلِهِ ،
فَقَالَ : إِنْ أَجَزَعُ ، فَقَدْ أَرَى كَفَفْنَا مَنْشُورًا وَسَبَقًا مَشْهُورًا وَقَبْرًا مَحْفُورًا ^٢ .

وَمِنْ الْأَسْجَاعِ الْبَلِيغَةِ الْمُسْتَجَادَةِ قَوْلُ أُيُوبَ بْنِ الْقِرْتَبِيِّ أَكْلَامَ الْحَجَّاجِ وَمَا جَرَى
بَيْنَهُمَا عِنْدَ تَصْدِيرِ أُيُوبَ لِبَعْضِ عُثْمَالِ الْحَجَّاجِ كِتَابًا ، وَرَدَّ عَلَيْهِ مِنَ الْحَجَّاجِ ، لَمْ
يَقِفْ عَلَيْهِ الْعَامِلُ وَلَا أَهْلُ مَجْلِسِهِ . وَخَضَرَ أُيُوبُ ، فَعَرَفَهُ وَتَذَلَّ لِلْعَامِلِ الْجَوَابَ
عَنْهُ ؛ فَلَمَّا وَصَلَ الْكِتَابُ إِلَى الْحَجَّاجِ ، أَمَرَ غَامِلَهُ بِتَصْرِيحِ مُصَدَّرِهِ إِلَيْهِ ؛ فَلَمَّا دَخَلَ
أُيُوبُ عَلَيْهِ ، قَالَ لَهُ الْحَجَّاجُ : مَا أَسْمُكَ ؟ قَالَ : أَسْمِي أُيُوبُ . قَالَ : أَسْمُ نَبِيِّ
كَرِيمٍ . وَأَظُنُّكَ أُمِّيًّا ، تُحَاوِلُ الْبَلَاغَةَ وَيَسْتَصْعِبُ عَلَيْكَ الْمَقَالَةُ . أَصَاحِبُ الرِّسَالَةِ
أَنْتَ الَّتِي صَدَّرْتَهَا عَلَى ظَنِّي مَدْرِجَهَا ؟ قَالَ : لِيَأْذَنَ الْأَمِيرُ ، أَصْلَحَهُ اللَّهُ ، فِي
الْكَلَامِ ! قَالَ : تَكَلَّمْ ! قَالَ : أَصْلَحَكَ اللَّهُ ! خَرَجْتُ عَلَى عَرَضٍ مِنْ جِهَلٍ
وَمُخَصَّصَةٍ مَوْسِمَةٍ ، حَتَّى خَلَلْتُ بِخَضْرَةٍ مَنْ كَتَبَتْ إِلَيْهِ ؛ فَمَاجُوا عِنْدَ قُدُومِ الْكِتَابِ ،
فِي تَرَاجُعٍ فِي الْأَرْتَابِ . وَتِلْكَ مِنْهُمْ هَمِّمَةٌ يَتَنَازَعُونَهَا . دَوِّيْ عَلَى حَضَرٍ وَكَاتِبَةٍ

١ البيان والنبين ٢٨٥/١ .

٢ * البيان والنبين ٢٨٦/١ .

٣ هو أُيُوبُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ قَيْسِ الثَّقَفِيِّ (ت ٨٤هـ) . كَانَ أَعْرَابِيًّا أُمِّيًّا . صَحِبَ الْحَجَّاجَ وَوَفَدَ عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ
مُرْوَانَ . كَانَ يُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ فِي الْفَصَاحَةِ وَالْبَيَانِ . عَنْهُ تَارِيخُ مَدِينَةِ دِمَشْقَ (لَا بَنَ عَسَاكِر) ١٤٠/١-١٤١
(٨٧١) ، وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ (لَا بَنَ خُلُكَانَ) ٢٥١/١-٢٥٥ (١٠٦) ، تَارِيخُ الْإِسْلَامِ ط ٤٣/٩-٤٤ (٧) ، سِيرُ
أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ١٩٧/٤ (٨٠) وَ ٣٤٦/٤ (١١٩) ، الْبِدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ ٥٢/٥ وَ ٥٤ .

مَنْ نَظَرَ . يَرُدُّدُونَ فِي أَوَّلِهَا وَيَتَحَيَّرُونَ فِي آخِرِهَا . لَا يَعْرِفُونَ لَهَا عِلْمًا وَلَا يُبْزِرُونَ لَهَا قَلَمًا . اسْتَشْيَأُوا بِخَوْفِكَ ، وَوَثَقَتْ بِرُؤُوفِكَ . حَاوَلْتُ مِنْ رَدِّهِ رَجَاءَ لِقَاءِ الْأَمِيرِ ، أَصْلَحَهُ اللَّهُ . [٢١٠] قَالَ : فَمَا حَاجَتُكَ ، إِذْ لَقِيتُ ؟ قَالَ : نَفَائِحُكَ مِنْ فَضْلِ عَوَائِدِكَ وَأَرْتِيحَ شَمَائِلِكَ . قَالَ الْحَجَّاجُ : أَصَبْتُ وَأَخْصَبْتُ ؛ فَأَرْبِعَ لِعَوْدِكَ وَتَمَكَّنْتُ فِي غَضَاةٍ مِنْ عَيْشِكَ ! فَأَنْتَ إِلَيَّ ذَوَاجِدَةٌ ، وَهِيَ عَلَيْكَ مُتَهَدِّلَةٌ . وَإِيَّاكَ وَالْبَغْيَ لِقَوْلِكَ وَالتَّصْدِيرَ لِعَتْرِكَ ! وَإِنْ يَسْتَنْطِقُكَ مُنَافِقٌ أَوْ جَاحِدٌ فَاسِيقٌ ، فَيُسْقِطْكَ بَاطِلًا وَيَجْتَزِيكَ حَائِلًا ، فَتَكُونَ جَائِزَتُكَ الَّتِي يُحِيطُ بِهَا دَمُكَ ؛ فَالتَّعَدُّمُ قَبْلَ التَّنَدُّمِ ! وَوَصَلَهُ وَأَجَاةَهُ .

ثُمَّ إِنَّهُ وَقَدَّ عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ ؛ فَسَأَلَهُ عَبْدُ الْمَلِكِ عَنِ الْحَجَّاجِ أَوَّلَ قُدَمَةٍ قَدِمَهَا عَلَيْهِ ؛ فَقَالَ : أَصْلَحَ اللَّهُ ، أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ! ذَلِكَ سَهْمُ الْمُتَجَبَّرِ ، وَنَصْرُ الْمُتَجَبَّرِ ؛ وَسَمًا بِالْإِنْذَارِ ، وَرَامَ بِأَهْلِ الطَّاعَةِ الْمَقَالَ . طَرَّقَ الْأُمُورَ عَلَى طَرَائِقَ ، وَصَفَهَا عَلَى حَقَائِقَ ، وَأَثْبَتَهَا فِي وَثَائِقَ ؛ فَمَنْ زَاغَ مِنْ طَاعٍ أَوْ زَاغَ مِنْ بَاغٍ أَوْ عَنَّا فِي جُحُودٍ وَتَطَلَّعَ لِلْجُنُودِ ، عَرَفَهُ سَبِيلُهُ وَخَرَمَهُ نَيْلُهُ ، فَأَوْرَدَهُ الْبَلَاءَ وَأَفْقَدَهُ الْمَلَأَ ؛ فَاسْتَفَرَّتْ الْأُمُورُ عَلَى مَرَاتِبِهَا ، وَالْأَبْطَالُ عَلَى أَمَاكِينِهَا ؛ فَالِدَّيْنِ مَنْصُورٌ ، وَالْحَقُّ مَظْهُورٌ . لَمْ يَبْقَ إِلَّا الشُّكْرُ لِلَّهِ عَلَى صَنَائِعِهِ ، وَالْعَدْلُ عَلَى شُكْرِ نِعَمِهِ .

فَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ : هَلْ سَمِعْتُمْ بِمِثْلِهِ خَطِيئًا أَوْ قَائِلًا مُصِيبًا ؟

ثُمَّ قَالَ لَهُ : أَيْنَ تَكُونُ ؟ فَقَالَ : إِنَّمَا أَنَا نَصَبُ بَرِيدٍ ، وَتَهْدِيدُ لِلْجُنُودِ ، وَقَائِمٌ عَلَى عُودٍ . ابْتُئْتُ نَعْمَاكَ ، [٢١٠ب] وَأَصِيفُ هَذَاكَ ، وَأَشْتُمُ أَعْدَاءَكَ ، وَأُحِبُّ أَوْلِيَاءَكَ ، فِي الْفَضْلِ مِنْ بِلَاغَتِي ، وَالْحَقِّ مِنْ مَقَالَتِي .

ثُمَّ سَأَلَهُ عَنِ الْأَرْضِ ، كَيْفَ تَرَكَّهَا وَرَاءَهُ ؟ فَقَالَ : قَدْ عَقَا الْأَثَرُ ، وَابْتَلَّ الْمَدَرُ ،

وَأَرْقَطَ الشَّجَرُ ، وَأَمْطَرَتِ الْأَرْضُ عَامًا شَامًا طَبَقًا دَقَقًا مُتَدَافِقًا . أَشْفَى مِنْ أَرَوَى ، وَأَخْلَا مِنْ كَلَا تَسَاطِرَ ، وَرِيَابٍ وَجْهَامٍ وَغَمَامٍ ، تَمَرُّ بِهَا رِيَاخُهَا وَتَسْتَهْلُ سَحَابُهَا فِي قَاصِفِ الرِّعْدِ وَأَنْهَمَارٍ مِنْ بَعْدِ سَاطِعِ السَّمَاءِ ، مُتَدَافِعِ الْمَاءِ ، فَيَلُكُ أَمْطَارُنَا بِمَخْلَةٍ قَرَارِنَا . لَمْ يَنْقُ إِلَّا الشُّكْرُ لِلَّهِ فِيهَا وَالْحَمْدُ لَهُ عَلَيْهَا .

وبعضُ هذهِ البلاغةِ والأسجاعِ لم يَكُنْ في قُدْرَةِ مسيلمةَ . وليس في هؤلاءِ مُدْعٍ للنبوةِ وَكَوْنُ مَا يُورِدُهُ آيَةٌ معجزةٌ .

وَحَطَبَ يَزِيدُ بْنُ الْمُثَلِّبِ ، فَقَالَ : إِنِّي أَسْمَعُ قَوْلَ الرَّعَاعِ^١ : قَدْ جَاءَ مَسْلَمَةُ^٢ ، قَدْ جَاءَ الْعَبَّاسُ^٣ ، وَجَاءَ أَهْلُ الشَّامِ . وَمَا أَهْلُ الشَّامِ ! وَإِنَّمَا مَسْلَمَةُ جَزَادَةٌ صَفْرَاءُ ، وَإِنَّمَا الْعَبَّاسُ نَسْطُوسُ بْنُ نَسْطُوسٍ . أَتَاكُمْ فِي بَرَابرةٍ وَصَفَالِيَةٍ وَجَرَامَقَةٍ ، أَقْبَاطُ أَنْبَاطٍ وَأَخْلَاطٍ . أَقْبَلْ إِلَيْكُمْ الْفَلَاحُونَ^٤ وَالْأَوْثَانُ^٥ . وَاللَّهُ مَا أَكْثَرُ قَطُّ كَحَدِيثِكُمْ وَحَدِيثِكُمْ وَعَدِيدِكُمْ . أَعِيرُونِي سَوَاعِدَكُمْ سَاعَةً ، تَصْفِيُونُ بِهَا خَرَاطِيمَهُمْ ! فَإِنَّمَا هِيَ غَدَوَةٌ أَوْ رَوْحَةٌ ، حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَنَا ؛ وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ^٥ .

وقد كان ذِكْرُ الْيَسِيرِ مِنْ هَذِهِ الْأَسْجَاعِ يُجْزِئُ فِي ذِكْرِ مَعْرِفَةِ أَهْلِهَا وَكَوْنِ سَائِرِهِمْ أَمْثَلُ فِيهَا مِنْ مُسَيْلِمَةَ وَأَضْرَابِهِ ، وَإِنَّمَا بَسَطْنَا ذَلِكَ ، لِئَلَّا يُظَنَّ أَنَّ الْقَادِرَ عَلَى هَذَا الضَّرْبِ مِنَ الْبَلَاغَةِ فِي السَّجْعِ قَلِيلٌ ، وَأَنَّ مَا أَوْرَدَهُ مَسْلَمَةُ نَادِرٌ عَجِيبٌ

١ يعني رَعَاعِ النَّاسِ ، أَيِ سِفْلَتِهِمْ وَسَقَاطِهِمْ .

٢ هو مسلمة بن عبد الملك . عنه المعارف ٣٥٩ [هناك «أما مسلمة ، فكان يكنى أبا سعيد ويُلقَّبُ الْخِرَادَةُ الصَّفْرَاءُ لَصَفْرِه ، كَانَتْ تَعْلُوهُ . وَكَانَ شَجَاعًا . وَأَفْتَحَ فَتْوحًا كَثِيرَةً بِالرُّومِ ، مِنْهَا طُورَانَةٌ . وَوَلَّى الْعِرَاقَ أَشْهُرًا . وَلَهُ عَقَبٌ كَثِيرٌ»] .

٣ هو العباس بن الوليد بن عبد الملك . عنه المعارف ٣٥٩ [هناك «العباس بن الوليد ، فَارِسُ بَنِي مَرْوَانَ . وَكَانَتْ أُمَّهُ نَصْرَانِيَّةً»] .

٤ الْفَلَاحُونَ : الْمَلَاحُونَ ، الْأَصْلُ .

٥ الْبَيَانُ وَالتَّبْيِينُ ٢٩٢/١ - ٢٩٣ .

وَمُسَيِّطَرٌ وَغَرِيبٌ ، وَلِيُعْلَمَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْبَلَاغَةِ فِي شَيْءٍ [٢١١] وَلَا مِنْ مُسْتَحْسِنِ الْأَسْجَاعِ وَلَا فُصُولِ كَلَامِهِ مِنْ قَوَاصِلِ الْكَلَامِ الَّتِي تَكُونُ بَلَاغَةً وَمُسْتَحْسَنَةً شَرِيفَةً ، بَلْ هِيَ بِضَيْدٌ ذَلِكَ وَنَقِيضُهُ ؛ فَهَذَا هُوَ الْعُدْرُ فِي الْإِكْثَارِ مِنْ ذِكْرِ ذَلِكَ .

وَمَنْ تَأَمَّلَ ، رَحِمَكُمُ اللَّهُ ، مَا أَنْطَوَى عَلَيْهِ الْقُرْآنُ مِنْ ضُرُوبِ الْبَلَاغَاتِ بِالْأَلْفَاظِ الشَّرِيفَةِ وَالْمَعَانِي الْمُسْتَحْسَنَةِ الصَّحِيحَةِ ، عَرَفَ عِنْدَ سَمَاعِهِ قَبْلَ تَأَمُّلِهِ فَضِيلَةَ الْقُرْآنِ وَشَرَفَ أَلْفَاظِهِ وَمَعَانِيهِ ؛ فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ ، تَعَالَى : ﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ وَيَسْمَأْ أَقْلِمِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ ﴾ [١١ هود ٤٤] وَقَوْلُهُ : ﴿ إِنَّا لَمَّا طَغَا الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ ﴾ [٦٩ الحاقة ١١] ؛ فَأَيُّنَ هَذَا مِنْ كَلَامِ مَسِيلِمَةَ ؟ وَأَيُّنَ كَلَامُهُ مِنْ قَوْلِهِ ، تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُنْتَلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴾ [٥ المائدة ١] ؟

وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ الْوَلِيدَ بْنَ الْمُهَافِرَةِ ، لَمَّا سَمِعَ ذَلِكَ ، حَزَّكَ رَأْسُهُ تَعَجُّبًا وَقَالَ : بَيْتٌ وَاحِدٌ ، جَمَعَ فِيهِ الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ وَالْخَبَرَ وَالِاسْتِخْبَارَ وَالْحَظَرَ وَالْإِبَاحَةَ وَالتَّرْغِيبَ وَالتَّرْهيبَ وَالدَّعَاءَ وَالْجَوَابَ ! أَشْهَدُ أَنَّ هَذَا مَا خَرَجَ مِنْ فَلَكَ بَشَرٍ . ثُمَّ اسْتَرْجَعَ ، ﴿ فَقَالَ إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ ۝ إِنَّ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ ﴾ [٧٤ المدثر ٢٤-٢٥] .^١ وهذا الاستعظامُ مِنْهُ وَمِنْ أَمْثَالِهِ مِنْ فَصَحَائِهِمُ الَّذِينَ قَدَّمْنَا ذِكْرَهُمْ عَظِيمٌ ؛ وَهُمْ الْأَيْمَةُ الْقُدُوءُ فِي [٢١١ ب] هذا البابِ دُونَ مَسِيلِمَةَ وَالْمَخْتَارِ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ وَمَنْ جَرَى مَجْرَاهُمَا .

١ فَايِنَ هَذَا : إِضَافَةٌ فِي الْهَامِشِ ، مُشَارٌ إِلَيْهَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِنَ الْأَصْلِ .

٢ يُقَابَلُ السِّيرَةُ النَّبَوِيَّةُ (لَايِنَ هِشَام) ١/١-٢١٦-٢١٧ ، تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ١٢/٣٠٨-٣١٠ .

وَأَيُّ الْكَلَامِ مِنْ هَذِهِ الطَّبَقَةِ مِنْ قَوْلِهِ ، تعالى : ﴿وَأَوْخِنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا ذَخِنَتْ عَلَيْهِ فَالْقِيَهُ فِي الْأَيْمِ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي إِنَّا زَادُوهُ إِبْرَاهِيمَ وَجَاعِلُوهُ مِنْ الْمُرْسَلِينَ﴾ [٢٨ القصص ٧] ؟ فَجَمَعَ هَذَا الْقَدْرُ مِنَ الْكَلَامِ أَمْرًا وَخَيْرًا بِالْوَحْيِ إِلَيْهَا وَخَيْرًا عَنْ إِرْسَالِهِ وَحَيْثُ لَهَا عَلَى الْفَائِدَةِ وَنَفْيِ الْخَوْفِ عَنْهَا فِي ذَلِكَ وَوَعْدُ لَهَا بِرَدِّهِ إِلَيْهَا .

وَأَيُّ كَلَامِهِمْ مِنْ قَوْلِهِ ، تعالى : ﴿فَلَمَّا اسْتَنَاسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا﴾ [١٢ يوسف ٨٠] وما تَحْتَ هَذَا الْقَوْلِ مِنَ الْمَعَانِي الْكَثِيرَةِ فِي شَرْفِ اللَّفْظِ وَقَوْلِهِ ، عَزَّ وَجَلَّ : ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ [٧ الأعراف ١٩٩] وما جَمَعَ فِي هَذَا الْكَلَامِ مِنَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْأَدَبِ ؟

وَمِنْ أَيْنِ يَتَوَهَّمُ قَدْرُ الْعَرَبِ عَلَى مِثْلِ قَوْلِهِ : ﴿مَا كَانَ لِلْأَهْلِ الْأَلْمَدِيَّةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ تَعْبِهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطَلُونَ مَوْطِنًا يَبْتَغِ الْكُفَّارُ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ٠ وَلَا يُفْقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [٩ التوبة ١٢٠-١٢١] ؟ وَالْمُتَأَمِّلُ لَشَرْفِ هَذِهِ الْأَلْفَافِ وَالْمَعَانِي يَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ نَمِطِ بِلَاغَتِهِمْ فِي شَيْءٍ .

وَكَذَلِكَ حَالُ قَوْلِهِ : ﴿وَأَصْحَابُ الْأَيْمَنِ مَا أَصْحَابُ الْأَيْمَنِ ٠ فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ ٠ وَطَلْحٍ مَّنْضُودٍ ٠ وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ ٠ وَمَاءٍ مَّسْكُوبٍ ٠ وَكُفَّةٍ كَثِيرَةٍ ٠ لَا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ﴾ [٥٦ الواقعة ٢٧-٣٣] ؛ فَخَبَّرَ عَنْ دَوَائِبِهَا وَزَوَالِ الْمَوَانِعِ مِنْهَا بِالْمَرْضَى وَالْهَالِكِ لَهَا أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْقَنَاءِ وَمَا يَجْرِي مَجْرَى الْمَنْعِ .

وكذلك وَصَفُ لِلْحَمْرِ التي وَعَدَ بِهَا فِي قَوْلِهِ : ﴿لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُزْفُونَ﴾ [٥٦ الواقعة ١٩] ، وَأَنَّهَا وَإِنْ جَمَعَتْ تِلْكَ اللَّذَاتِ ، فَإِنَّهَا لَا تُسَكِّرُ وَلَا تَضُرُّ وَلَا تُزِيلُ الْعَقْلَ .

وَكُلُّ الْقُرْآنِ ، إِذَا تَأَمَّلَ^١ ، يُوجَدُ عَلَى هَذِهِ الْقِصَّةِ مِنْ جِزَالَةِ اللَّفْظِ وَشَرْفِهِ وَحُسْنِ التَّالِيفِ وَبِدِيعِهِ مَعَ الْإِشْتِمَالِ عَلَى صَحِيحِ الْمَعَانِي الْمُسْتَحْسَنَةِ ؛ فَالْمُنْصِفُ لِنَفْسِهِ يُعْلَمُ فَضِيلَةَ الْقُرْآنِ بِقُدْرِ بِلَاغَتِهِ وَعَجِيبِ نَظْمِهِ وَطِلَاوَةِ الْقَصَصِ الَّذِي فِيهِ فِي الْكَهْفِ وَالْقَصَصِ وَيُوسُفَ وَهُودَ وَأَمْثَالِ هَذِهِ السُّورِ الَّتِي قَدْ ذُكِرَ فِيهَا قَصَصُ الرُّسُلِ وَسَيَرُ قَوْمِهِمْ وَغَيْرِ ذَلِكَ بِالْأَلْفَاظِ الْمُخْتَلِفَةِ ؛ فَأَمَّا مَنْ يَسْتَعْمِلُ الْبُهْتِ وَالتَّجَاهُلَ فِي دَعْوَاهُ مُسَاوَاةَ بِلَاغَةِ الْقُرْآنِ وَنَظْمِهِ لِسَائِرِ الْكَلَامِ ، فَلَا يُنْتَفَعُ بِكَلَامِهِ ، وَهُوَ كَمَنْ أَدَّعَى تَسَاوِيَّ جَمِيعِ الْمُتَكَلِّمِينَ بِالْأَلْفَاظِ الْعَرَبِيَّةِ فِي رُتْبَةِ الْبِلَاغَةِ وَتَسَاوِيَّ النَّظْمِ . وَهَذَا حَدٌّ مِنَ الْجَهْلِ عَظِيمٌ ، لَا وَجْهَ لِمُكَالَمَةِ رَاكِبِهِ . وَبِاللَّهِ نَسْتَعِينُ .

١ وعد : إضافة من الهامش ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل .

٢ إذا تأمل : إذا تأمل ، كذا في الأصل . هذا على تقدير : إذا تأمل المتأمل في القرآن .

[٢١٢ب] باب الكلام في الدلالة على مفارقة نظم القرآن لنظم الشعر وسائر النظم المعتادة والأوزان

قد قلنا في بيان بلاغة كلمات القرآن وتجاوزها لسائر البلاغات قولاً بئناً .

فإن قال قائل من مخالفي الملة : ما أنكرتم أن يكون القرآن شِعْراً وبوزن الشِعْرِ ، وأن تكون آياته بمثابة أبيات القصيدة الطوال من الأبيات والقصار ، وأن تكون سُوْرُهُ بمنزلة القصائد من الشعر ، طولها وقصرها ، وأن تكون الشبهة إنما دخلت على من لم يتأمل ذلك ، لِمَا وَجَدُوهُ عليه من شريف النظم والألفاظ ، فيتوهموا لذلك أنه شيء يُخالِفُ الشعرَ وسائر النظم ، وأن يكون أحد الأدلة القوية على ذلك وجودنا في القرآن ما هو شِعْرٌ مُتَزَنٌ من حيث لا يُمكنُ دفع ذلك ، وإنما حُوْلِفَ بَيْنَ أسماء أبياتهِ وقصائده ، فسمي البيث منه آيةً والقصيدة سورةً .

وقد تُنَبَّحُ ، فَوُجِدَ كثيرٌ منه بوزن الشعر ؛ فمن ذلك - زَعَمُوا - قوله ، سبحانه : ﴿وَجَعَلْنَا كَذَلِكَ جَوَابَ وَقُدُورٍ رَاسِيَتٍ﴾ [٣٤ سبا ١٣] .

قالوا : وهو بوزن قول الشاعر^١ :

[٢١٣أ] زهير ٠٠ مَوْلَعٌ بِالْفَتَيَاتِ

وبمثابة قول الآخر :

سَاكِنُ الْكَرِيحِ نَطُوفُ آلٍ ٠٠ مُزِنٌ مُنْعَلُ الْعَزَالِي^٢

١ من قول امرئ القيس . تمام صدره : أَمُرُّ الْقَيْسِ زَهْرَيْنِ . يُنْظَرُ الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان (لابن قيم الجوزية) ٢١٩ .

٢ العزالي : العزال ، الأصل ؛ وهو جمعٌ عزلاء ، مصب الماء من الراوية والقرية . يقال للسحابة ، إذا أنههر المطر منها : حَلَّتْ عزاليها . هذا البيت وارد في إعجاز القرآن (للبيهقي) ٥١-٥٢ .

قالوا : ومنه أيضاً قوله ، تعالى : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا﴾ [٢] البقرة [١١] ، وهو على وزن قول الشاعر^١ :

مُفْقِرَاتٌ دَارِسَاتٌ ٠٠ مِثْلُ آيَاتِ الرَّبِّورِ

قالوا : ومن هذا قوله ، تعالى : ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلُّهَا وَذَلَّلتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا﴾ [٧٦] الإنسان [١٤] ؛ وهو بوزن قول الشاعر^٢ :

أَلْقَلْبُ مِنْهَا مُسْتَرِيحٌ سَالِمٌ وَأَلْقَلْبُ مِنِّي جَاهِدٌ مَجْهُودٌ
قالوا : وقد ضَمَّنَهُ أَبُو نُؤَاسٍ ، فقال^٣ :

وَفَتِيَّةٌ فِي مَجْلِسٍ وَجُوهُهُمْ رَيْحَانُهُمْ قَدْ عَدِمُوا الثَّقِيلَا
دَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا وَذَلَّلتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلَا

قالوا : ومن ذلك أيضاً قوله ، تعالى : ﴿وَمَنْ تَزَكَّى فَإِنَّمَا يَتَزَكَّى لِنَفْسِهِ﴾ [٣٥] فاطر [١٨] .

قالوا : وهو مُقَمَّى ، مُتَزَّنٌ عَلَى وَزْنِ قَوْلِ الشَّاعِرِ^٤ :

اسْلَمِي أُمَّ خَالِدٍ ٠٠ رَبِّ سَاعٍ لِقَاعِدِ

١ من بحر الرُّنْدَل . هو وارد في العقد الفريد ٢٧٣/٦ .

٢ من بحر الرجز . هو وارد في العقد الفريد ٢٧٠/٦ .

٣ من بحر الرجز . كلاهما وارد في إعجاز القرآن (للباقلاني) ٥٢ .

٤ مجزوء الخفيف . هو قول يزيد بن معاوية لزوجه من أبيات ، كما في تمثال الأمثال (للشيباني) ٤٤٠/٢ .

كذلك المستقصى في أمثال العرب (للزمخشري) ٩٥/٢ . عجزه مضربٌ للنقل ، كما في المستقصى ٩٥/٢ .

(٣٣٤) ، تمثال الأمثال ٤٣٩/٢ - ٤٤٠ (٢٥٧) .

وقد ضَمَّنَهُ أيضًا بعضُ الشعراءِ شِعْرًا ، فقال^١ :

كُلُّ يَوْمٍ بِشَمْسِهِ ٠٠ وَغَدٌ مِثْلُ أَشْيِهِ

مَنْ تَرَكَّى فَلِنَّمَا يَتَرَكَّى لِنَفْسِهِ

قالوا : ومن ذلك قوله ، تعالى : ﴿سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ﴾ [٤٣ الزخرف ١٣] ؛ وهو على وزنِ قولِ الشاعرِ :

قَدْ قُلْتُ إِذْ صِرْتُ عَلَى ظَهْرِهِ كَقَوْلٍ قَسَمٌ رَخَلُوا ظَاعِنِينَ

وَتَضَمَّنَهُ هذا الشاعرُ مُتَمَثِّلًا بالبيتِ الأولِ ، فقال^٢ :

سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ هَذَا لَنَا حَقًّا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ

قالوا : ومن هذا أيضًا قوله : ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ٠ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [٦٥ الطلاق ٢-٣] ؛ وهو مُتَرَنَّ ، غيرُ مُشْكِلٍ .

قالوا : ومنه قوله ، تعالى : ﴿وَلَقَدْ أَنْذَرَهُمْ بَطْشَتَنَا فَتَمَارَوْا بِالنُّذُرِ﴾ [٥٤ القمر ٣٦] ؛ وهو مُتَرَنَّ بِاتِّفَاقٍ .

ومنه قوله أيضًا ، عَزَّ وَجَلَّ : [٢١٣ ب] ﴿وَيُخَذِّبُهُمْ وَيُنصِّرُهُمْ عَلَيْهِمْ وَيُشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ﴾ [٩ التوبة ١٤] .

قالوا : وهو مُؤَزَّوْنٌ حَسَبَ تَسْمِيَةِ أَهْلِ الْعُرُوضِ الوافر ، نحو قولِ الشاعرِ^٣ :

١ من بحر الخفيف . هو وارد دون المقطع الأخير في إعجاز القرآن (للإقلائي) ٥٢ .

٢ قوله وارد في إعجاز القرآن (للإقلائي) ٥٣ [هناك «من» بدل «الذي» ، «مُقرِّنِينَ» مكان «مُقرِّنِينَ»] .

٣ من قول امرئ القيس . البيت وارد في العقد الفريد ٢٩٠/٦ ، إعجاز القرآن (للإقلائي) ٥٢ [هناك «عَصِي» غير معرُوف] ، لسان العرب ١٠/١٦٦ [سوق] . أتأ في ديوان امرئ القيس ١٣٦ (٢٢) ، فالعجز واحد ، كما هو أعلاه في المتن ، بينما صدره مغاير تمامًا ، كالتالي : أَلَا إِنَّ لَا تُكُنَّ إِلَّا فِعْمَزِي .

لَنَا عَنْهُمْ نُسُوقُهَا غِرَارٌ كَأَنَّ قُرُونًا جَلَّتْهَا أَلْعِصِيُّ

قالوا : ومن ذلك قوله ، تعالى : ﴿وَالذَّارِيَاتِ ذُرُورًا ۝ فَالْحُمِلَتِ وُقُورًا ۝ فَالْجُرِيتِ يُسْتَرًّا﴾ [٥١ الذاريات ١-٣] .

ومثله - زَعَمُوا - قوله ، تعالى : ﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا ۝ وَالنَّاشِطَاتِ نَشْطًا ۝ وَالسَّيِّخَاتِ سَبْحًا ۝ فَالسَّيِّئَاتِ سَبَقًا ۝ فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا﴾ [٧٩ النازعات ١-٥] .

قالوا : وكذلك قوله : ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالذِّينِ ۝ فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ﴾ [١٠٧ الماعون ١-٢] .

قالوا : وهو في قَدْرِ بَيْتٍ ، يُسَبِّحُهُ أَصْحَابُ الْعُرُوضِ الْخَفِيفِ ، مثل قول الشاعر^١ :

وَقُوَادِي كَعَهْدِهِ بِسُلَيْمَى بِهَوَى لَمْ يَحُلْ وَلَمْ يَتَغَيَّرْ

قالوا : وقد ضَمَّنَهُ أَبُو نُؤَاسٍ ، فقال :

وَقَرَأَ مُغَلِّيًا لِيَصْدَعَ قَلْبِي وَالْهَوَى يَصْدَعُ الْفُوَادَ السَّقِيمَا

أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالذِّينِ نِ فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَا^٢

قالوا : ولو تُتَبَّعَ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، لَطَالَ وَكَثُرَ . ولو لم يُوجَدْ فِيهِ إِلَّا مَا هُوَ بِوَزْنِ

بَيْتٍ وَاحِدٍ ، لَبَطَلَ قَوْلُهُ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ : إِنَّهُ لَيْسَ بِشَعْرٍ وَمَا تَلَاهُ مِنْ قَوْلِهِ : ﴿وَمَا

عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾ [٣٦ يس ٦٩] .

١ هو في إعجاز القرآن (للباقلاني) ٥٣ . كذلك هو وارد في العقد الفريد ٣٠٠/٦ ومفتاح العلوم (للسكاكي)

٥٥٦ [فيهما «لم يزل» مكان «لم يحل»] . كلاهما من بحر الخفيف .

٢ ذكرهما دون نسبة في كتاب تهديد الأوائل (للباقلاني) ١٨٢ ومع نسبتها إليه في إعجاز القرآن له ٥٢ .

قالوا : إِنَّهُ قَدْ أَشْهَرَ قَوْلُهُ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ : (مَا أَنْتَ إِلَّا إِصْبَغُ ذَمِيَّتٍ ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا لَقِيتَ)^١ . وهذا شعرٌ مُتَرَنَّزٌ .

وكذلك قوله : (أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ)^٢ .

وقد قالوا لَهُ ، لَمَّا سَمِعُوا هَذَا وَنَحْوَهُ ، وَمَا ذَكَرَ بِهِ جُنْدَبٌ ، ضَارِبِ السَّاحِرِ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! مَا سَمِعْنَا مُرْتَجِزًا أَحْسَنَ مِنْكَ اللَّيْلَةَ ؛ [٢١٤] فَمَنْ جُنْدَبٌ وَالْخَيْرِ الْخَيْرِ^٣ .

وقد رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ مُتَمَتِّلًا :

سَتُبْدِي لَكَ الْأَيَّامَ مَا كُنْتَ جَاهِلًا وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تَزُودْ

وهذا نقيضُ قوله : ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ﴾ [٣٦ يس ٦٩] .

فَيُقَالُ لَهُمْ : إِنَّ جَمِيعَ مَا قُلْتُمُوهُ بَاطِلٌ ، غَيْرُ لَازِمٍ مِنْ وَجُوهٍ . وَأَوَّلُ مَا يَجِبُ أَنْ يُقَالَ فِي ذَلِكَ : إِنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، أَطَالَ تَحْدِيثِي الْعَرَبِ مُجْتَمِعِينَ

١ أخرجه الإمام البخاري (ت ٢٥٦هـ) في صحيحه ٢٦٩/٣ (٢٨٠٢) [٥٦-كتاب الجهاد والسير ، ٩-باب من يُكَبِّ أو يُطْعَم في سبيل الله] . كذلك يُنْظَرُ الْبَيَانُ وَالتَّيْبِينَ ٢٨٨/١ ، لِسَانُ الْعَرَبِ ٣٥١/٥ [رجز] «المشطور» كقوله في رواية جُنْدَب : إِنَّهُ ، ﷺ ، ذَمِيَّتٌ إِصْبَغُهُ ، فَقَالَ : (هَلْ أَنْتَ إِلَّا إِصْبَغُ ذَمِيَّتٍ ؟ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا لَقِيتَ) .

٢ أخرجه الإمام البخاري (ت ٢٥٦هـ) في صحيحه ٣٠٧/٣ (٢٩٣٠) [٥٦-كتاب الجهاد والسير ، ٩٧-باب من صَفَّ أَصْحَابَهُ عِنْدَ الْهَزِيمَةِ وَتَزَلَّ عَنْ دَائِيهِ وَأَسْتَنْصَرَ] . يُنْظَرُ الطَّبَقَاتُ الْكُورِيُّ ١٥١/٢ [غزوة حنين] ، لِسَانُ الْعَرَبِ ٣٥٠/٥ و ٣٥١ [رجز] .

٣ هو جُنْدَبُ الْخَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَزْدِيِّ ؛ وَهُوَ قَاتِلُ السَّاحِرِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ . وَالحديث الذي رواه (خَدُّ السَّاحِرِ ضَرْبَةٌ بِالشَّيْفِ) مُخْتَلَفٌ فِيهِ ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ رَفَعَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ وَقَفَهُ عَلَيْهِ . يُنْظَرُ الْجَامِعُ الصَّحِيحُ (لِلتِّرْمِذِيِّ) ٤٩٩-٥٠٠ (١٤٦٠) [١٥-كتاب الحدود ، ٢٧-باب ما جَاءَ فِي حَدِّ السَّاحِرِ] ، أَسَدُ الْغَايَةِ ٥٦٨/١-٥٦٩ (٨٠٦) .

٤ البيت لِطَرَفَةَ بْنِ الْقُبَيْدِ الْبَكْرِئِيِّ مِنْ أَصْحَابِ الْمُعَلَّقَاتِ ، وَارِدٌ فِي شَرْحِ الْقَصَائِدِ الْمَشْهُورَاتِ (لِلنَّخَاسِ) ٩٤/١/١ (١٠١) .

وَمُقْتَرَقِينَ وفيهم الشعراء والبُلَغَاءُ وأهلُ اللُّسَنِ والفصاحةِ وقرعهم بالعجزِ عنه وقال لهم في نفسِ القرآنِ : إِنَّهُ ليس بشعرٍ ، ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾ [٣٦ يس ٦٩] ؛ فلو كان القرآنُ كُلُّهُ شعراً ومنهُ ما هو شِعْرٌ ، لقالوا له : إِنَّهُ شِعْرٌ ، وفيه ما هو شِعْرٌ ، وإنَّه مِن بحرٍ كذا أو وزنٍ كذا ، ومثل قولِ فلانٍ ، ومن نِجَارٍ قولِ فلانٍ على الرُّيِّ القُلَانِي ، ولكانوا أَسْرَعَ الناسِ إلى ذلكِ وأَعْلَمَ بهذا الذي قالوه مِن مُؤَيِّدِهِ والمتعلِّقِ بِهِ وَلَتَنَبَّهَ بِذَلِكَ العاقلُ وعرفَ الجاهِلُ وزالتِ الشبهةُ وحصلَ التَكْذِيبُ والمعارضةُ . وكانتِ هذِهِ المدافعةُ له بهذا الذي ذكرْتُم أسهلَ عليهم وأيسَرَ مِمَّا خَرَجُوا إِلَيْهِ مِنَ الْمُهَاجَاةِ والمَسَابَّةِ ونصبِ الحربِ وما ذكرناه مِن الأخطارِ التي رَكِبُوهَا . وفي إعراضِ أربابِ اللُّسَنِ والبلاغةِ عن تَتَبُّعِهِ ومدافعَتِهِ بما قُلْتُم أَوْضَحُ دليلٍ على سُقُوطِ مَا تَوَهَّمْتُم .

وهذا الذي وصفناه مِن أحوالِهِمْ يَدُلُّ على أَنَّ أهلَ اللُّغَةِ لَا يَعْتَقِدُونَ أَنَّ ما هو بوزنٍ بيتٍ واحدٍ مِنَ الكلامِ ، لا ثَانِيَّ لَهُ ، ليس بشِعْرٍ وَلَا مِن الشعرِ في شيءٍ ، وَسَيِّمًا إِذَا وَقَعَ فِي [٢١٤ب] كلامٍ مِّنْ لَا يَقْصِدُ به قولَ الشعرِ وطلَبَ القافيةِ والوزنِ على أَيِّ وزنٍ قَدَرٍ وَمِنْ أَيِّ بحرٍ كان . وفيهِمْ مَن يَقُولُ : إِنَّ الرَّجَزَ ليس بشِعْرٍ جُمْلَةً^١ . ولولا أَنَّ قريشًا وجوارها وفصحاءَ العربِ قد أَعْتَقَدَتْ ذَلِكَ ، لَمَّا أَغْفَلَتِ التعلُّقُ بما قالوه .

وليس يجوزُ لعاقِلٍ أن يقولَ : إِنَّ مَن بَعَدَهُمْ أَسْتَدْرَكَ عِلْمُ ما أوردوه وذَهَبَ عليهم عِلْمُهُ وهم أربابُ اللِّسَانِ وكلُّ مَن بَعَدَهُمْ عِيَالٌ عليهم فيه وَأَخَذَ عنهم ، ولا أَن يُقَالَ : إِنَّهَا عَرَفَتْ ذَلِكَ وَأَضْرَبَتْ عن الاحتِجَاجِ به ، وحالُها مَعَهُ ، عليه السلامُ ، الحالُ

١ : لا + قصد ، مشطوب في الأصل .

٢ : يُقَابِلُ إعجاز القرآن (للبقلائي) ٥٤ «منهم من قال : إِنَّ الرَّجَزَ ليس بشعرٍ أصلاً ، لا سَيِّمًا غدا كان مشطوراً أو منهوگا . وكذلك ما يقاربه في قلة الأجزاء» .

التي وَصَفْنَاهَا .

ولا يجوزُ أيضًا أَنْ يَدَّعِي مُدَّعٍ أَنَّ قريشًا قد قالوا له ذلك ونكتوه وأَعْلَمُوهُ أَنَّ ما أتى به شِعْرٌ ، غَيْرَ أَنَّ ذَلِكَ لم يُنْقَلْ وَيُظْهَرُ ظُهُورٌ مِثْلِهِ لِمَا قَدَّمْنَاهُ فِي إِبْطَالِ قَوْلِ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُمْ قد عارضوه ، غَيْرَ أَنَّهُ وَهَى الْخَبَرُ عَنْهُ وَذُتِرَ وَذَرَسَ ، حَتَّى صَارَ لَا يُعْلَمُ . كُلُّ هَذَا بَاطِلٌ بِمَا أَوْضَحْنَاهُ مِنْ قَبْلُ .

فإن قالوا : أفليس قد رويتم من قَبْلِ أَنَّ الْوَلِيدَ بْنَ الْمُغِيرَةَ قال عِنْدَ سَمَاعٍ قَوْلُهُ : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [٥ المائدة ١] وَحَرَّكَ رَأْسَهُ تَعَجُّبًا : بَيْتٌ وَاحِدٌ ، فِيهِ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ وَالْخَيْرُ وَالْإِسْتِخْبَارُ وَالْخَطَرُ وَالْإِنْبَاحُ وَالْتَرْغِيبُ وَالْتَرْهيبُ وَالنِّدَاءُ . أَشْهَدُ أَنَّ هَذَا ما خَرَجَ مِنْ فَمِ بَشَرٍ ؛ فَهَذَا تَصْرِيحٌ مِنْهُ بِأَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ بَيِّنَةٌ شِعْرٌ . يُقَالُ لَهُمْ : لو عَلِمَ ضَرُورَةٌ أو بَدَلِيلٌ أَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ فِي الْخَيْرِ ، وَهِيَ قَوْلُهُ : بَيِّنَةٌ وَاحِدٌ ، جَمَعَ فِيهِ كَذَا وَكَذَا ، لَوَجِبَ تَأْوِيلُهُ عَلَى ما يَصِحُّ .

وفي الجملة ، فإنَّ أحدًا لم يَقُلْ : إنَّ هذه الآية مُتَرَنِّةٌ وَزَنَ شيءٌ مِنَ الشعرِ ؛ فإنَّ صَحَّتْ هذه اللفظة ، فلا يَبْعُدُ أن يكونَ قال ذلك [٢١٥] قَبْلَ تأمُّلِ الكلام ، ثُمَّ عَلِمْتُ قريشٌ جميعًا أنَّه ليس بشعرٍ . وقد يُفَدِّرُ الإنسانُ على البديهة وفي أوَّلِ وَهْلَةٍ أنَّ ما سَمِعَهُ شِعْرٌ مُتَرَنِّ ، ثُمَّ يَعْلَمُ أنَّه ليس كذلك . ولهذا لم يَقَرَّ الوليدُ بنُ المغيرةِ وَيَصَيِّمَ على أنَّ هذه الآية شِعْرٌ ، وَلَا قاله معه أحدٌ مِنَ العربِ في عصره ولا بعده .

وَمُمكنٌ أن يكونَ قالَ : بيتٌ واحدٌ ، جَمَعَ فيه كذا وكذا ، قصداً للتَمْويه على الضعفاء وتوهمهم أنَّه شِعْرٌ . وهذا قَصْدُهُ^١ ، إن صَحَّتِ اللَّفْظَةُ . يَدُلُّ على ذلكَ قولُه : « ما خَرَجَ مِنْ فَمِي بَشَرٌ » . والشعرُ خَارِجٌ وَأَمثَالُهُ مِنْ فَمِي بَشَرٍ ؛ فإن ثَبَّتَ اللفظةُ^٢ ، فَإِنَّمَا نَسَبَ الآيةَ إلى أَنَّها بَيَّتْ عِنَادًا وتمويهًا وتَحَامُلًا على الرسول ، السلام ؛ قَبَطَ ما قَالُوهُ .

وإن هم قالوا : فقد حَكَى اللهُ ، سبحانه^٣ ، عنهم أنَّهم قالوا : شاعِرٌ مجنونٌ .

قيل : هذا إِنَّمَا هو حكايةٌ عن الوليدِ وواحدٍ وَأُتَيْنِ ، قصدوا التمويه بقولهم للناس : إِنَّه شِعْرٌ ، وإن لم يَحْكُ اللهُ ، تعالى ، ذلكَ عن الدهماء والسوادِ الأعظمِ وَمَنْ لا يجوزُ عليه الكَذِبُ ولا الجهلُ وما بين الشعر وما ليس مِنْهُ في شيءٍ مِنَ القرآنِ ؛ فزالَ التعلُّقُ بالآيةِ .

وقوله ، تعالى : ﴿ وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ ﴾ [٣٦ يس ٦٩] إِنَّمَا أَرَادَ أَنَّهُ لم يُعَلِّمَهُ ابتداءً قولَ الشعرِ ، ولم يَنْفِ عَنْهُ حِفْظَ المَقُولِ مِنْهُ على جهةِ الحكايةِ ، إن ثَبَّتَ عنه

١ قصده : قصد ، الأصل .

٢ اللفظة : إضافة في الهامش ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل .

٣ الله سبحانه : إضافة في الهامش ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل .

بطريق ، يُوجب العلم أنه أرتجز بما روي عنه ؛ فأمّا من قال : إنّ الرّجز كلّهُ ليس بشعر ، فقد أسقط عن نفسه الكلام .

وقد قيل : إنّ الرسول ، عليه السلام ، لمّا تمثّل ، قال :

سَتَبْدِي لَكَ الْأَيَّامَ مَا كُنْتُ جَاهِلًا وَيَأْتِيكَ مِنْ لَمْ تُزَوِّدِ بِالْأَخْبَارِ^١

فرواه الراوي على [٢١٥ب] أصلي ما روي . وكان القصيدة رواية تمثله بالبيت ، لا ذكر الصفة التي تكلم بها ، عليه السلام .

وإن قال منهم قائل : فقد روي أنّ زوجة عبد الله بن زواعة^٢ ، لمّا اتهمته بالجنابة ، استقرأتها لاعتقادها تحريم القراءة على الجنب ، وأنه لذلك لم يمتنع من القراءة ، فقال :

شَهِدْتُ بِأَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَأَنَّ النَّارَ مَثْوَى الْكَافِرِينَ
وَأَنَّ الْعَرْشَ فَوْقَ الْمَاءِ طَافٍ وَفَوْقَ الْعَرْشِ رَبُّ الْعَالَمِينَ
وَوَحْمِلُهُ ثَمَانِيَةَ شِذَازٍ مَلَائِكَةُ الْإِسْلَامِ مُسَوِّمِينَ

فصدّقته في أنه ليس بجنب واعتقدت أنّ ذلك قرآن منزل^٣ .

وهذا يدلّ على اختلاط القرآن بوزن الشعر والتباسه به ، لأنّ زوجة عبد الله امرأة عربية مطبوعة ، ولعلها كانت شاعرة ؛ وهي زوجة شاعر مقلّي ، لأنّ عبد الله أحد

١ من لم تزود : إضافة في الهامش .

٢ لسان العرب ٣٥٠/٥ [رجز] .

٣ الأنصاري الخرجي ، أحد القباة والشعراء . عنه الاستيعاب ٣/٨٩٨-٩٠١ (١٥٣٠) ، سير أعلام النبلاء ٢٤٠-٢٣٠/١ (٣٧) .

٤ يُنظر كتاب العيال (لابن أبي الدنيا) ٣٢٧ (٥٧٢) ، الاستيعاب ٣/٩٠١-٩٠٠ [هناك (غلط) مكان (شداد)] ، سير أعلام النبلاء ٢٣٨/١ .

الشعراء . وقد دَرَجَتْ وَنَشَأَتْ فِي بَيْتِ أَدَبٍ وَبِرَاعَةٍ . وَفِي نِسَاءِ الْعَرَبِ مَنْ هِيَ أَشْعَرُ وَأَنْفَعُ لِلشَّعْرِ مِنْ كَثِيرٍ مِنْ بُلْغَاءِ الرِّجَالِ ، كَالْخَنَسَاءِ بِنْتِ عَمْرِو وَعَاتِكَةَ بِنْتِ زَيْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ وَغَيْرَهُمَا مِنَ شِعْرَاءِ النِّسَاءِ الْمَذْكُورَاتِ ؛ فَإِذَا جازَ التَّبَاسُ الشَّعْرَ بِالْقُرْآنِ عَلَى مِثْلِهَا ، جازَ عَلَى الرِّجَالِ ، وَتَبَيَّنَ اخْتِلَافُ الْقُرْآنِ بِوَزْنِ الشَّعْرِ .

فَيُقَالُ لَهُمْ : عَنْ هَذَا أَجُوبَةٌ عِدَّةٌ ؛ فَمِنْهَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِعْتِرَاضُ عَلَى الْقُرْآنِ بِمِثْلِ هَذَا ؛ وَهُوَ مِنْ أَخْبَارِ الْأَخَادِ . وَمَا يُذَكَّرُ وَيُؤْتَرُ فِي السِّيَرِ وَرُودُ مَا لَا يُقْطَعُ عَلَيْهِ مِنَ الْأَخْبَارِ ، وَإِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يُعْتَرَضَ عَلَى الْقُرْآنِ بِشَيْءٍ ، قَدْ خَلَّ الْعِلْمُ بِهِ وَالْإِعْتِرَاضُ بِوَزْنِهِ مَحَلُّ الْعِلْمِ [١٢١٦] بظهور القرآن . وَهَذَا خَيْرٌ ، لَا يُعْلَمُ صِحَّتُهُ بِضُرُورَةٍ وَلَا دَلِيلٍ ؛ فَسَقَطَ التَّعْلُّقُ بِهِ .

وَالْجَوَابُ الْآخَرُ أَنَّ هَذِهِ الْمَرْأَةَ ، إِذَا كَانَتْ مِنَ الْفَصَاحَةِ وَمَعْرِفَةِ الشَّعْرِ بِحَيْثُ ذَكَرَهُ الْمُطَالِبُونَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ لَكُونِهَا عَرَبِيَّةً مَطْبُوعَةً وَنَاشِئَةً فِي بَيْتِ أَدَبٍ وَشِعْرِ ، وَجَبَ أَنْ لَا يَحْفَى عَلَيْهَا أَنَّ مَا قَالَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ شِعْرٌ مُقْفًى مُوزُونٌ ؛ فَإِذَا لَمْ تَعْلَمْهُ شِعْرًا ، بَانَ أَنَّهُ لَيْسَ حَالُهَا فِي مَعْرِفَةِ الشَّعْرِ مِنْ غَيْرِهِ حَالٌ مَنْ عَظَّمَ السَّائِلَ وَقَحَّ شَأْنَهُ . وَلَعَلَّهَا كَانَتْ مِنَ الْحَيَاءِ وَالْحَقَرِ وَالْخَصْرِ وَقَلَّةِ الْكَلَامِ وَالْإِنْبِسَاطِ وَالْعِلْمِ بِمَوَاقِعِ الْكَلَامِ وَاخْتِلَافِ الْأَوْزَانِ وَالسَّلَامَةِ فِي هَذَا الْبَابِ ، بِحَيْثُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُخْتَجَّ بِالتَّبَاسِ الْأَمْرِ فِي ذَلِكَ عَلَيْهَا ؛ فَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ حَالُهَا مِنَ الرِّجَالِ فِي الْخَصْرِ وَقَلَّةِ الْكَلَامِ وَالْعِلْمِ بِمَوَاقِعِ الْخُطَابِ ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يُخْتَجَّ بِهِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ ؛ فَكَيْفَ بِالنِّسَاءِ الضَّيْعَافِ الْآلَةِ وَالْعُقُولِ ؟

وَبَعْدَ ، فَلَعَلَّهَا قَدْ عَرَفَتْ أَنَّ مَا أَوْرَدَهُ الرَّجُلُ شِعْرٌ ، غَيْرَ أَنَّهَا لَمْ تُرِدْ مُنَاوَأَتَهُ وَإِنَارَتَهُ وَمُجَاجَرَتَهُ بِالتَّكْذِيبِ لَضَرْبٍ مِنَ الرَّأْيِ وَالتَّدْبِيرِ ؛ فَبَانَ أَنَّهُ لَا حُجَّةَ فِي قَوْلِ مُلْحِدٍ ،

عَظَّمَ شَأْنَهَا وَرَأَى الاحتجاج بِإِعْذَارِهَا لزوجها . وكفى بالمرء ضعفاً ، إذا احتاج في القَدَحِ في القرآنِ إلى مثلي هذه التَّهَاتِبِ .

وهذا هو أيضاً الجوابُ عَمَّا يَجْرِي مَجْرَى ذَلِكَ مِمَّا يُرَوَّى مِنْ اختلاط الشعرِ عِنْدَ قومٍ مِنَ الأعرابِ بالقرآنِ ؛ فَإِنَّهُ قد رُوِيَ مِنْ ذاكَ أَشْيَاءُ ، منها أَنَّ بَدَوِيًّا صَلَّى خَلْفَ حَضْرِي ، فَقَرَأَ بِالْحَمْدِ ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ [٢١٦ب] فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ [١٠٥ الفيل ١] ؛ فَلَمَّا رَجَعَ البدويُّ إلى مُهَيِّئِهِ^١ ، أَصَفَ الباديةَ خَلْفَهُ وَتَقَدَّمَ ، فَقَالَ :

أَلَا مَنْ مَهْلِكِ الْفِيلِ	وَمَنْ سَارَ مَعَ الْفِيلِ
يَطْلُبُ صَبَّةَ اللَّهِ	عَلَيْهِمْ مِنْ أَتَائِيلِ
تَرْمِيهِمْ بِسَجْنَادِيلِ	تَرَى مِنْ طِينِ سَجِيلِ
فَأَضْحَى الْقَوْمُ فِي الْقَاعِ	كَغَفْصِ نَمٍّ مَأْكُولِ

فَاعْتَقَدَ الْقَوْمُ أَنَّهُ قَرَأَ^٢ .

وهذه بادية عُمَيَّاءَ وبعيدةٌ عن علمِ البلاغةِ . وكثيرٌ ما يخلطونَ بالعامةِ والحاضرةِ ، فيصيرونَ كالأنباطِ ، ويفسدُ كلامهم وطباعهم ، ويَخْرُجُونَ عن حَدِّ أَهْلِ البلاغةِ .

وفي الجملةِ فَإِنَّا لا نعلمُ صِحَّةَ شيءٍ مِنْ هذه النوادرِ والأخبارِ التي تُوضَعُ للتمرينِ والنُّزْهَةِ ، وأكثرُها كَذِبٌ مُوضُوعٌ وَقَوْلٌ مَدْخُولٌ ؛ فَبَطُلَ ما قَالُوهُ .

فإن قيل : فعلى كُلِّ حالٍ ما الجوابُ عَمَّا ذُكِرَناهُ مِنْ كَوْنِ كثيرٍ مِنْ آيِ القرآنِ موزونًا بِوزنِ الشعرِ ، فَيَجِبُ لذلكَ أَنْ يَكُونَ شِعْرًا أَوْ مِنْهُ ما هو شعرٌ ؟

١ مهية : مهاه ، الأصل .

٢ فاعتقد : فاعمدوا ، الأصل .

٣ يُعْاَيِلُ أعلام النبوة (للماوردي) ٥٦ .

قبل لهم : الجواب أن قريشاً وجميع فصحاء العرب وأهل العلم بهذا الشأن ما اعتقدوا قط أن البيت الواحد وما هو بوزنه شعرٌ ، وإن كان بعض شعرٍ وفيه بعض حدود الشعر ، بل كانوا كلهم يعلمون أن الشعر الكامل الذي يوصف قائله بأنه شاعرٌ لا يكون أقل من بيتين فصاعداً . وهذا قول أكثر أهل عصرنا من الإسلاميين وأهل العلم بهذا الباب .

وإذا كان ذلك كذلك ، كان هذا هو الأمر المانع لقريشٍ من أن تقول للرسول : هذا شعرٌ ، وفيما أوردته شعرٌ كثيرٌ ، لا الجهل بكونه شعراً ، وأنه مُتَرَنٍّ وَزَنَ الشعرِ . وكثيرٌ مما ذكره ليس على وزن الشعرِ لِمَا ذكره [١٢١٧] من بُعد .

فإن قيل : ما أنكرتم أن يكون البيت الواحد وما هو بوزنه شعراً وموصوفاً بذلك ؟

يقال لهم : أما المسلم ، فيجب أن يعلم فساد ذلك يقول الله ، عز وجل ، وقول الرسول ، عليه السلام ، وقول الأئمة : إن القرآن ليس بشعرٍ ولا منه ما هو شعرٌ . وأما غير المسلم ، فالذي يدل على فساد قوله ما ذكرناه من أن الشعر هو الكلام الموزون على صفة والمُقَفَّى على زوِّي وقافية غير مختلفة والمَقْصُور على عددٍ وقدرٍ لا يَقَعُ وَيَتَّفِقُ مثله إلا من شاعرٍ قاصدٍ إلى تأليفه ونظمه وتكلفه . ولا يجوزُ حُصُولُ مثله من الشاعر المُفْلَقِ والعاميِّ الأَلَكَنِ .

والذي يدل على ذلك ويبيّنه اتفاق جميع أهل اللغة قاطبةً على أن قائل الشعر شاعرٌ ، كما أن المتكلم بالخطبة خطيبٌ ، وإجماعهم بعد ذلك على أن العامة والغنم الطغام ليسوا شعراءً ، وإن اتَّفَقَ كلامهم ومُحَاوَرَاتُهُمْ ورقاعهم ما هو مُتَرَنٍّ وَزَنَ بيتٍ من الشعر ، لأن العامة وأهل العمى واللكنة يقولون : «أضرم النار وحنيني بالحساب !» ، وهذا مُتَرَنٍّ . ويقولون : «أسقني في الكوز ماءً ، يا غلام !» ،

وهذا مُتَرَنِّ وَزَنَ الشعرِ . ويقولُ : «أَغْلِقِ البابَ وَأَخْضِرِ الطَّعَامَ»^١ في أمثالِ هذا مِثًا ، لو تُتَّبِعَ ، لَكُنْثَر . وهم مُتَّفِقُونَ على أَنَّ هَذَا لَا يُعَدُّ عِنْدَهُمْ شِعْرًا ، وَلَا يُوصَفُ الْمَتَكَلِّمُ بِأَنَّهُ شَاعِرٌ .

فهذا يدلُّ على أَنَّ ما هو بوزنِ بَيْتٍ وَاحِدٍ ليس بشعرٍ ، وما هو بوزنِ بَيْتَيْنِ مِنَ الرَّجْزِ أيضًا فليس بشعرٍ ، لِأَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ يَكْثُرُ فِي كَلَامِ جَمِيعِ [٢١٧ب] النَّاسِ ؛ فَلَوْ كَانَ ذَلِكَ شِعْرًا ، لَكَانَ النَّاسُ كُلُّهُمْ شِعْرَاءَ وَكَانَ قَوْلُهُمْ شِعْرًا . وهذا باطلٌ بِاتِّفَاقٍ ؛ فَبَطْلُ ما قالوه .

وليس في جميع ما ذكره من قول الله ، عَزَّ وَجَلَّ ، ما هو مُتَرَنِّ وَزَنَ بَيْنَيْنِ ، ليسا بِرَجْزٍ ؛ فزَالَ ما قالوه وتوهَّموه .

ومثلاً يدلُّ على ذَلِكَ أيضًا وجودنا بِاتِّفَاقٍ أَهْلِي اللَّغَةِ ومعرفة الأوزانِ كثيرًا مِنَ الْأَنْسَابِ بوزنِ الشعرِ ، إِذَا نُطِيقَ بِهَا ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ شِعْرًا وَلَمْ يَكُنِ الْمَتَكَلِّمُ بِهَا شَاعِرًا ؛ فَمِنْهَا هَذَا النَّسَبُ ، وَهُوَ عَلِيٌّ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَحْيَى بْنِ خَالِدِ بْنِ مُوسَى بْنِ كَثِيرِ بْنِ الْعَلَاءِ بْنِ صَاعِدٍ ، وَهُوَ مُتَرَنِّ كَمَا تَرَوْنَ . وَمِنْهُ أَيْضًا هَذَا النَّسَبُ الْآخَرُ ، وَهُوَ عِيَاذُ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْحَلِيسِ بْنِ جَابِرِ بْنِ زَيْدِ بْنِ مَنْظُورِ بْنِ زَيْدِ بْنِ وَارثَ ؛ أَقْلُو نَبَطُ نَاطِقٌ بِهَذِهِ الْأَنْسَابِ ، لَمْ يَكُنْ قَائِلًا لِلشَّعْرِ وَلَمْ يُوصَفْ بِأَنَّهُ شَاعِرٌ .

فَإِنْ قَالُوا : إِنَّمَا لَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ شِعْرٌ ، إِذَا وَقَعَ مِنْ غَيْرِ عَالِمِ بوزنِ الشعرِ ؛ فَأَمَّا إِذَا وَقَعَ مِنْ عَالِمٍ بِهِ ، كَانَ شِعْرًا وَكَانَ قَائِلُهُ شَاعِرًا .

١ وأحضر الطعام : واحصرى الطعام ، الأصل ؛ واتنى بالطعام ، مطبوع إعجاز القرآن (الباقلاتي) ٥٤ .

٢ هو بيت لابن ذرئيد (ت ٣٢١هـ) ، جمع فيه ثمانية أسماء . يُقَابَلُ ربيع الأبرار ونصوص الأخبار (للزمخشري) ٤٨١/٢ (١٣٥) «عياذ بن عمرو بن الحليس بن عامر ○○ بن زيد بن مذكور بن سعد بن حارث» . كذلك يُقَابَلُ ذيل مرآة الزمان (لليونيني) ٢١٢/١ «عياذ بن عمرو بن الحليس بن صالح بن ○○ زيد بن منظور بن زيد بن وارث» .

قيل : هذا باطلٌ باتِّفَاقٍ ، لأنَّه قد يتكلَّم بهذه الأنساب ويقولُ القائلُ : «أَسْقِنِي في الكُوْر ماءً ، يا غُلام !» العالمُ بوزن الشعرِ ، وإن لم يكن هذا القولُ منه شعراً ، كما لا يكونُ شعراً مِمَّنْ لا يَعْلَمُ . وإذا كان ذلكَ كذلكَ ، بطلَ ما قالوه .

فإن قيل : فيجبُ لو أُجْزِيَ اللهُ ، سبحانه ، العادةَ باتِّفَاقٍ قَدْرَ بَيِّنَتَيْنِ وثلاثةٍ ليست بِرَجْزٍ مِنَ العامَّةِ والجُهَّالِ وأهلِ العَجْزِ واللَّكْنَةِ ، حَتَّى يَشْتَرِكَ في إيرادِ ذلكَ الشعراءِ البُلغاءُ وَمَنْ ليس بشاعرٍ ، لكان يجبُ القضاءُ على أنَّ ذلكَ شعرٌ .

قيل : لا ، لأنَّهم مُتَّفِقُونَ على أنَّ الشعرَ [١٢١٨] ما يَخْتَصُّ بالقُدرةِ على نَظْمِهِ وأَبْتَدَائِهِ الشعراءُ وأهلُ العِلْمِ بهذا الشأنِ .

وإنَّما قالوا : إنَّ ما زَادَ على قَدْرِ البيتِ شعرٌ ، للعِلْمِ بأنَّه لا يَقَعُ اليومُ والعادةُ على ما هي عليه إلَّا مِنْ شاعرٍ صَانِعٍ مُتَّكِلِفٍ .

فإن قيل : فيجبُ على كُلِّ حالٍ أن يَجْعَلُوا قولَه : ﴿وَالذَّارِبُ ذَرَوَا﴾ ٥ فَالْحَمْلُ عَلَى وَقْرٍ ٥ فَالْجَرِّ يُسْرًا﴾ [٥١ الذاريات ١-٣] وقوله : ﴿وَقْرًا﴾ و﴿يُسْرًا﴾ موزونٌ على قافيةٍ واحدةٍ ، وإن كان قولُه : ﴿يُسْرًا﴾ و﴿ذَرَوَا﴾ ليس على هذه القافية ، لأنَّ حرفَ الرَّوِيِّ في ﴿ذَرَوَا﴾ الواوُ ؛ فكذلكَ قولُه ، تعالى : ﴿وَالْعَدِيَّتِ صَبْحًا﴾ ٥ فَالْمُؤَرِّبُ قَدْخًا﴾ [١٠٠ العاديات ١-٢] يجبُ أن يكونَ شعراً ، لأنَّه مُتَرَنَّ على قافيةٍ واحدةٍ .

يُقَالُ لهم : لا يجبُ ما قلُّمُ لأجلِ ما قَدَّمْنَا القولَ فيه ، لأنَّه على وَزْنِ بَيِّنَتَيْنِ مِنَ الرَّجْزِ الذي أربعةُ أبياتٍ منه تقومُ مقامَ بَيِّنَتَيْنِ مِنَ الشعرِ الوافي التامَ ، فلم يَكُنْ شعراً يدلُّ على ذلكَ ، إذ مثلهُ قد يَقَعُ وَيَتَّفِقُ كثيراً في كلامِ العامَّةِ والجُهَّالِ وَمَنْ ليس بشاعرٍ ولا مقارِبٍ لِمَنْزِلَةِ أَقَلِّ الشعراءِ رُثْبَةً ، لأنَّه قد يقولُ القائلُ منهم في نَسَقِ

واحِدٍ : «أَسْقِنِي فِي الْكُوْزِ مَاءً ، يَا غُلَامُ ! وَأَسْرِجِ الْبَغْلَ وَجَنِّبِي بِالطَّعَامِ !» ويقولُ
الْقَائِلُ مِنْهُمْ : «وَحَالِي الْأَنَامُ ، وَبَيْتِي الْحَرَامُ ، وَالرَّكْبُ وَالْمَقَامُ ، لَأَفْعَلَنَّ كَذَا وَكَذَا» .
وَكَذَلِكَ فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ : أَنْزِلِ الْأَطْرَافَ ! وَخَالِطِ الْأَشْرَافَ ! وَاتَّقِ الْأَجْلَافَ !
لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنْهُمْ بِذَلِكَ شَاعِرًا وَلَا قَوْلُهُ شِعْرًا .

وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ قَائِلٌ : وَحَقِّ ذَا الشَّرِيفِ ، وَوَجْهِهِ الظَّرِيفِ ، وَجَسَمِهِ النَحِيفِ ،
[٢١٨ب] وَدِينِهِ الْخَفِيفِ أَوْ السَّخِيفِ^١ ، لَمْ يُعَدَّ بِذَلِكَ شَاعِرًا .

وَهَذَا سَبِيلُ قَوْلِهِ : ﴿وَالَّذَارِيَتْ دَرَزُوا ۝ فَالْحَمِلَتْ وَفَرَا﴾ [٥١ الذاريات ٢-١]
وَأَمثاله ؛ فَرَأَى مَا قَالُوهُ .

فَإِنْ قَالُوا : فَمَا أَنْكَرْتُمْ مِنْ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ ، تَعَالَى : ﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا ۝ وَالنَّشِيطَاتِ
تَسْطًا ۝ وَالسَّيِّحَاتِ سَبْحًا ۝ فَالسَّيِّقَاتِ سَبْعًا ۝ فَالْمَدْبِرَاتِ أَمْرًا﴾ [٧٩ النازعات
١-٥] شِعْرًا ؟ لِأَنَّهُ مُتَرَنَّ وَزْنَ الشَّعْرِ ، وَهُوَ طَوِيلٌ ، يَزِيدُ عَلَى قَدْرِ بَيِّنَتَيْنِ وَثَلَاثَةٍ .

يَقَالُ لَهُمْ : لَا يَجِبُ مَا قُلْتُمْ ، لِأَنَّهُ قَدْ يَتَّفِقُ مِثْلُ هَذَا فِي كَلَامِ الْعَامَّةِ وَمَنْ لَيْسَ
بشَاعِرٍ . لَا أَعْنِي فِي بَلَاغَةِ أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ وَجَزَالَتِهَا ، وَلَكِنْ فِي هَذَا الْقَدْرِ مِنَ النَّظْمِ
وَالوزنِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ ؛ فَيُطْلَقُ مَا قَالُوهُ .

وَأَيْضًا ، فَإِنَّ جَمِيعَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِهَذَا الشَّانِ يَقُولُونَ : إِنَّ الشَّعْرَ مَا وَزَّ عَلَى قَافِيَةٍ
وَاحِدَةٍ مُتَّفِقَةٍ ، غَيْرِ مُخْتَلِفَةٍ . وَهَذِهِ الْآيَاتُ مُخْتَلِفَةٌ الْمَقَاطِعِ وَالْفَوَاصِلِ وَمَوَاضِعِ
حُرُوفِ الرَّوِيِّ ، لَوْ قَدِّرْتَ شِعْرًا . وَأَخْتَلَفَ الرَّوِيُّ ، إِذَا وَقَعَ فِي بَيْتٍ مِنْ قَصِيدَةٍ ،
يُخَالِفُ وَزْنَها وَزْنَها وَتُخْتَلِفُ الْقَافِيَةُ فِيهِ ، يُسَمَّى بِهِ الْإِكْفَاءُ^٢ . وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ

١ أَوْ السَّخِيفِ : إِضَافَةٌ وَفِي السَّطْرِ فِي الْهَامِشِ الْأَعْلَى ، مُشَارٌ إِلَيْهَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِنَ الْأَصْلِ .

٢ الْإِكْفَاءُ هُوَ أَنْ يَخَالَفَ الشَّاعِرُ بَيْنَ الْقَوَافِي .

مُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلشَّاعِرِ وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يَقْفِيَ^١ جَمِيعَ آيَاتِ الْقَصِيدَةِ أَوْ أَرْبَعَةً أَوْ خَمْسَةً مِنْهَا ، فَيُورِدُ ذَلِكَ بَرُوءِي وَقَوَافٍ مُخْتَلِفَةٍ .

وهذه حالُّ قوله : ﴿وَالنَّزْعَلَتِ غَرْقًا﴾ [٧٩ النازعات ١] إلى آخر ما ذُكِرَ ، تعالى .

وليس تَوْهُمٌ مَنْ ظَنَّ أَنَّ قَافِيَةَ الرَّوْيِ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ هُوَ الْأَلْفُ بِصَحِيحٍ ، وَلَا عَلَى مَا ظَنَّنُهُ ، لِأَنَّ الْأَلْفَ الَّتِي فِي قَوْلِهِ : ﴿غَرْقًا﴾ وَ﴿نَشْطًا﴾ وَ﴿سَبْحًا﴾ وَ﴿سَبْقًا﴾ وَ﴿أَمْرًا﴾ هُوَ أَلْفٌ وَصَلٍ ، وَلَيْسَ بِحَرْفٍ أَصْلٍ ، لِأَنَّهُمْ قَالُوا : إِنَّهُ حَدَثٌ عَنْ حَرَكَةِ الْإِعْرَابِ . وَالْحَادِثُ عَنْ حَرَكَةِ الْإِعْرَابِ [٢١٩] لَيْسَ بِأَصْلِيٍّ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ رَوِيًّا فِي الشَّعْرِ ؛ فَبَطُلَ بِذَلِكَ مَا قَالُوهُ وَبَانَ الرَّوْيُ فِي ﴿غَرْقًا﴾ الْقَافُ وَفِي ﴿نَشْطًا﴾ الطَّاءُ وَفِي ﴿سَبْحًا﴾ الحَاءُ وَفِي ﴿سَبْقًا﴾ الْقَافُ . وَهَذَا مُخْتَلَفٌ ، غَيْرُ مُتَّفِقٍ ؛ فَكَيْفَ يَكُونُ مَعَ ذَلِكَ شَعْرًا ؟

فَإِنْ قِيلَ : مَا أَنْكَرْتُمْ مِنْ صِحَّةِ كَوْنِ مِثْلِ ذَلِكَ مَعَ اخْتِلَافِ حَرْفِ الرَّوْيِ شَعْرًا ؟ لِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي شَعْرِ الْعَرَبِ مَا هُوَ مُتَرَنَّ ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ قَوَافِيهِ وَحُرُوفُ الرَّوْيِ فِيهِ ، نَحْوُ مَا رَوِيَ مِنَ شَعْرِ الْقَائِلِ^٢ :

رَأَى مِنْ زُفَيْفِيهِ جَفَاءً بِنَفْسِهِ	إِذَا قَامَ يَبْتَاعُ أَلْقِلاصَ دَمِيمٍ
فَقَالَ لِخَلِيلِهِ ^٣ فَأَزْجَلَا أَلْعِيشَ إِنَّنِي	بِمَهْلَكَةٍ وَالْعَاقِبَاتِ تَذُورُ
فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلُهُ قَالَ قَائِلٌ	لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبُ

فهذا شعرٌ ، قَدْ اخْتَلَفَتْ مُوَاضِعُ الرَّوْيِ مِنْهُ ؛ فَبَطُلَ بِذَلِكَ مَا قُلْتُمْ .

١ يقفي : بكفى ، الأصل .

٢ يُنْظَرُ لِسَانُ الْعَرَبِ ٤٣٥/٣ [ههبد] ، خزانة الأدب (العبد القادر البغدادي) ٢٥٧/٥ - ٢٦٠ (٣٨٠) [منسوب إلى النجاشي السلولي] .

٣ لخلية : احلا ، الأصل .

يقال لهم : ما أخذ يَعْرِفُ هذا الشعرَ وَلَا قَائِلُهُ ، وَلَا يُسْتَحْسَنُ وَصْفُهُ بِأَنَّهُ شِعْرٌ .
وَلَعَلَّ قَائِلَهُ كَانَ مِنَ الْأَعْتَامِ الْمُحْتَضَرَةِ وَمِمَّنْ يَتَعَاطَى مَا يَظُنُّهُ شِعْرًا ، وليس منه في
شيءٍ إِلَّا البيت الأخير ، فقد ذَكَرَهُ سَيِّئُوهُ فِي كِتَابِهِ وَخَذَهُ ذَوْنُ الْبَيْتَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ ٢ .
ولعلَّ للبيتِ تمامًا قافيةً مثل قافيته . وَلَسْنَا نُدْفَعُ ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا نُدْفَعُ أَنْ يَكُونَ الْبَيْتُ
الذي ذَكَرَهُ سَيِّئُوهُ مَعَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ الْبَيْتَيْنِ بصفةٍ واحدةٍ مِنَ الشعرِ .

ولو كان هذا الذي ذَكَرْتُمُوهُ حُجَّةً فِي أَنَّ ﴿النَّارَ عِلَّتْ آغْرَقًا﴾ [٧٩ النازعات ١]
شِعْرًا ، لَجَارَ لِأَجْلِهِ بِعَيْنِهِ أَنْ يَقُولَ كُلُّ شَاعِرٍ شِعْرًا بِقَوَائِمٍ مُخْتَلِفَةٍ ، وَإِنْ بَلَغَتْ
قَصِيدَتُهُ أَلْفَ بَيْتٍ . كُلُّ بَيْتٍ مِنْهَا [٢١٩ب] عَلَى قَافِيَةٍ وَزَوِيٍّ مُخْتَلِفٍ . وَأَهْلُ
الْعِلْمِ بِهَذَا الشَّانِ لَا يَحْتَلِفُونَ فِي أَنَّ مَا هَلِهُ سَبِيلُهُ مِنَ الْكَلَامِ لَيْسَ بِشِعْرٍ وَلَا مِنْهُ
فِي شَيْءٍ ؛ فَبَطُلَ مَا قَالُوهُ .

وهذه جملة ، تُوضِحُ عَنْ مُفَارَقَةِ نَظْمِ الْقُرْآنِ لِسَائِرِ النُّظُومِ وَالْأَوْزَانِ وَالْأَسْجَاعِ الَّتِي
تُجْعَلُ مَعَانِيهَا تَابِعَةً لِأَلْفَافِهَا ، وَأَنَّهُ مِمَّا لَمْ تَنْطِقِ الْعَرَبُ قَطُّ بِمِثْلِهِ ، وَأَنَّهُ خَارِقٌ
لِلْعَادَةِ بِبَلَاغَتِهِ وَنَظْمِهِ ، وَوُجُوبُ كَوْنِهِ آيَةً مُعْجَزَةً لِلرَّسُولِ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، دَلَالَةٌ عَلَى
نُبُوَّتِهِ .

١ المتحضرة : المحتضرة ، الأصل .

٢ يُنْظَرُ كِتَابُ سَيِّئُوهِ ٣٢/١ ، الْحَاشِيَةُ الثَّالِثَةُ هُنَاكَ .

٣ حَذَفَ الْوَاوُ ، وَآوُ الْقِسْمِ ، هُنَا مِنْ بَابِ الْجَوَازِ حِينَ الْاِقْتِسَاسِ ؛ وَهَذَا شَاعِدٌ لِذَلِكَ .

باب الكلام في إثبات ما عدا القرآن من معجزات الرسول ، عليه السلام

فإن قيل : فهل له ، عليه السلام ، مُعْجَزٌ ثابتٌ غير القرآن ؟

قيل لهم : أجل ، ولَوْ لم يُثَبِّتْ لَهُ آيَةٌ سِوَى الْقُرْآنِ ، لَكَانَ ذَلِكَ كَافِيًا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى ثُبُوتِ نُبُوَّتِهِ ، لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ تَكَرُّرُ الْمَعْجَزَاتِ وَكَثْرَتُهَا ، وَإِنْ جَارَ فِعْلُهُ ، تَعَالَى ، لِذَلِكَ عَلَى وَجْهِ التَّكْيِيدِ أَوْ الِاسْتِصْلَاحِ بِهِ لِبَعْضِ خَلْقِهِ ؛ فَأَمَّا وَجُوبُ ذَلِكَ ، فَبَاطِلٌ ، لِأَنَّ الْكَثِيرَ مِنْهُ بِمَعْنَى الْوَاحِدِ فِي كَوْنِهِ دَلَالَةٌ وَقَاطِعًا [٢٢٠] لِلغُدْرِ عَلَى مَا يَبَيَّنُهُ مِنْ قَبْلِ .

فَقَبَّتْ بِهِذَا أَنَّ إِقَامَةَ الْحُجَّةِ عَلَى ثُبُوتِ مُعْجَزٍ لَهُ غَيْرَ الْقُرْآنِ مِمَّا لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي ثُبُوتِ نُبُوَّتِهِ ، غَيْرَ أَنَّ اللَّهَ ، تَعَالَى ، قَدْ أَكَّدَ أَمْرَهُ وَعَظَّمَ شَأْنَهُ بِإِظْهَارِ آيَاتٍ لَهُ غَيْرِ الْقُرْآنِ .

فَمِنْ ذَلِكَ مَا قَدَّمَاهُ مِنْ إِخْبَارِهِ عَنِ الْغُيُوبِ الَّتِي ذَكَرْنَا نَطَقَ الْقُرْآنُ بِهَا . وَمَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ ، تَعَالَى : ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ [٤٨] الْفَتْحَ [٢٧] وَقَوْلِهِ : ﴿سَيَهْرَمُ الْجَمْعُ وَيُولُونَ الدَّبِيرَ﴾ [٥٤ الْقَمَر ٤٥] وَقَوْلِهِ : ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [٨ الْأَنْفَال ٧] وَقَوْلِهِ : ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ [٩ التَّوْبَةِ ٣٣ ، ٦١ الصَّف ٩] وَقَوْلِهِ : ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [٢٤ النُّور ٥٥] وَقَوْلِهِ : ﴿ثَلَاثِينَ آجَتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [١٧ الْإِسْرَاء ٨٨] وَقَوْلِهِ : ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [٢ الْبَقَرَةِ ٢٤] وَقَوْلِهِ : ﴿فَتَمَتَّنَا الْأَمْوَاتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [٢ الْبَقَرَةِ ٩٤] وَقَوْلِهِ : ﴿إِلَهُمَّ غَلِبَتِ الرُّومُ ۝ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ﴾ [٣٠ الرُّوم ١-٣] وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ مِنْ الْإِخْبَارِ عَنِ الْغُيُوبِ الَّتِي

تَضَمَّنَهَا الْقُرْآنُ ، وَمَا حُفِظَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِخْبَارِ عَنِ الْغُيُوبِ بِقَوْلِهِ فِي إِخْبَارِهِ عَنْ فِتْنِ كَقَطْعِ اللَّيْلِ تَكُونُ بَعْدَهُ وَعَنْ زَمَنِ السَّوْءِ وَعَنْ فُشْوِ الْكَذِبِ وَقِلَّةِ الْأَمَانَاتِ وَعَنْ قَتْلِ عِثْمَانَ وَبِلَاءِ يُصَيْبِهِ^٢ وَالْمُطَالَبَةِ بِخُلْعِهِ وَأَمْرِهِ بِالِامْتِنَاعِ مِنْ ذَلِكَ وَإِخْبَارِهِ عَنْ خُرُوجِ الْخَوَارِجِ وَصِفَتِهِمْ وَكَوْنِ ذِي النَّدْبَةِ^٣ الْمُخْدَجِ فِيهِمْ وَعَنْ صِفَاتِهِمْ وَتَهْجُدِهِمْ وَأَنَّهُمْ قُرَأَ الْقُرْآنُ ، وَقَوْلُهُ لِعَلِيٍّ ، رَضَوْنَا اللَّهَ عَلَيْهِ : [٢٢٠ب] إِنَّهُ سَيَدْعَى إِلَى مِثْلِهَا ، يَعْنِي قِصَّةَ سَهْلِ بْنِ عَمْرٍو^٤ ، وَقَوْلُهُ عِنْدَ أَمْرِهِ بِكُتُبِ الْعَهْدِ وَقَدْ قَالَ أَكْتُبُ : (هَذَا مَا عَاهَدَ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ أَهْلَ مَكَّةَ) ، فَقَالُوا : لَوْ نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ ، مَا قَاتَلْنَاكَ^٥ ، وَقَالَ معاويةُ لِعَلِيٍّ عِنْدَ التَّحْكِيمِ وَقَدْ قَالَ لِكِتَابَتِهِ أَكْتُبُ : هَذَا مَا صَالَحَ عَلَيْهِ عَلِيٌّ ، أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ، معاويةُ وَأَهْلُ الشَّامِ : لَوْ نَعْلَمُ أَنَّكَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ، مَا قَاتَلْنَاكَ^٦ ، وَإِخْبَارِهِ عَنْ قَتْلِ مَنْ قُتِلَ بِجَنَاشِ مُؤَنَّةٍ وَهُوَ خَطِيبٌ عَلَى الْمَنِيرِ ، فَقَالَ : (قُتِلَ جَعْفَرُ وَقُتِلَ فُلَانٌ ، وَأَخَذَ الْكَرَايَةَ فُلَانٌ)^٧ - وَهَذِهِ قِصَّةٌ مَشْهُورَةٌ ، وَإِخْبَارِهِ لَهُمْ عَنْ إِزَالَةِ مُلْكِ

١ يُنْظَرُ نَفَائِسُ الدَّرَرِ ١١٨٢/٤ .

٢ يُنْظَرُ نَفَائِسُ الدَّرَرِ ١١٩١/٤ «وَإِخْبَارُهُ ، رَضَوْنَا اللَّهَ عَلَيْهِ ، بِقَتْلِ عِثْمَانَ مَظْلُومًا وَبَشَرَهُ بِالْجَنَّةِ عَلَى بَلْوَى تُصِيبُهُ» .

٣ ذِي النَّدْبَةِ : ذِي النَّدْبَةِ ، الْأَصْلُ ؛ وَهُوَ بِالنَّاءِ صَحِيحُ التَّقِيدِ عَلَى مَا تَنَابَعَتْ عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ ، كَمَا أَنَّهُ يُزَمَّرُ بِذِي الْيَدْبَةِ ، لِأَنَّهُ يَدَّ كَانَتْ قَصِيرَةً بِمَقْدَارِ النَّدْبَةِ ؛ وَهُوَ خُرُوفُ صُ بِي زَيْغِي ، كَبِيرُ الْخَوَارِجِ الْمَقْتُولِ بِالنَّهْرَوَانِ .

يُنْظَرُ تَاجُ الْعُرُوسِ ٥٠٧/٥ [خُدَج] ، ٢٦٧/٣٧ [نَدِي] .

٤ الْمَخْدَجُ : الْمَجْدَعُ ، الْأَصْلُ ؛ وَهُوَ مُخْدَجُ الْيَدِ ، أَيِ نَاقِصُهَا . يُنْظَرُ تَاجُ الْعُرُوسِ ٥٠٧/٥ [خُدَج] .

٥ يُنْظَرُ صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢١٦/٤/٢ (٣٦١٠) [٥٦-كتاب المناقب ، ٢٥-باب علامات النبوة في الإسلام] ، صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٤٢٩-٤٣٥ (١٠٦٣-١٠٦٧) [١٢-كتاب الزكاة ، ٤٧-باب ذكر الخوارج وصفاتهم / ٤٨-

باب التحريض على قتل الخوارج / ٤٩-باب الخوارج شر الخلق والخلق] ، نَفَائِسُ الدَّرَرِ ١١٩٤/٤ .

٦ هُوَ الَّذِي مِثْلُ قَرِيشًا فِي أَمْرِ الْهِنْدَةِ . هَذِهِ الْحَدِيثِيَّةُ . أَمَّا عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَكَانَ كَاتِبَ صَحِيفَةِ الصَّلَاحِ وَمَنْ أَشْهَدَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَلَيْهِ . يُنْظَرُ السِّيَرَةُ النَّبَوِيَّةُ ٢٤٧/٣/٢-٢٤٩ .

٧ يُنْظَرُ السِّيَرَةُ النَّبَوِيَّةُ ٢٤٧/٣/٢-٢٤٨ .

٨ يُنْظَرُ نَفَائِسُ الدَّرَرِ ١١٩١/٤ «وَإِخْبَارُهُ ، رَضَوْنَا اللَّهَ عَلَيْهِ ، بِأَنَّ معاويةَ بَلَى أَمْرَ أَمْتِهِ بَعْدَهُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَبِأَنَّهُ لَا يَغْلِبُ» .

٩ يُنْظَرُ نَفَائِسُ الدَّرَرِ ١١٨٥/٤ .

الْفَرَسِ وَلَيْسَ مَنْ يَلْبَسُ مِنْهُمْ سِوَارِي كِسْرَى وَأَخَذَهُمْ لِلْكُنُوزِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ ، مِمَّا لَوْ تَنَبَّعَ ، لَكُنْزٌ .

وقد بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ أَنَّ الإِصَابَةَ فِي مِثْلِ هَذَا أَجْمَعَ وَمَا هُوَ أَقْلُ وَأَكْثَرُ مِنْهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَّفِقَ فِي الْعَادَةِ لِمُنَجِّمٍ وَلَا كَاهِنٍ وَلَا مُخَيَّنٍ ، وَأَوْضَحْنَا ذَلِكَ بِغَيْرِ وَجْهِ ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْلَمَ ذَلِكَ عَلَى التَّفْصِيلِ إِلَّا عِلَامُ الْغُيُوبِ ، تَعَالَى ، وَمَنْ أَطْلَعَهُ عَلَى ذَلِكَ وَجَعَلَهُ آيَةً لِنُبُوتِهِ .

وقد أَشْبَعْنَا هَذَا الْفَصْلَ مِنْ قَبْلُ بِمَا يُغْنِي عَنْ رَدِّهِ ؛ فَتَبَيَّنَتْ بِذَلِكَ نُبُوتُهُ وَخَرَفُهُ لِلْعَادَةِ فِي عِلْمِهِ بِمَا أَخْبَرَ عَنْهُ دُونَهُمْ ؛ فَإِنْ أَعْتَرَضَ عَلَى قَوْلِهِ : ﴿ فَتَمَنَّنَا أَلَمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [٢ البقرة ٩٤] وَأَنَّهُمْ لَوْ تَمَنَّنُوهُ بِالسِّيْتِهِمْ ، لَقَالَ لَهُمْ : إِنَّمَا أَرَدْتُ تَمَنِّي الْقَلْبِ ، كَانَ هَذَا بَاطِلًا ، لِأَنَّهُ يَتَخَذَاهُمْ بِإِقْبَاعٍ مَا لَا سَبِيلَ [١٢٢١] إِلَى الْعِلْمِ بِوُقُوعِهِ ، وَإِنَّمَا تَخَذَاهُمْ بَأَن يَقُولُوا : (اللَّهُمَّ أَمْتَنَا) الَّذِي يُسْمَعُ وَيُعْلَمُ حُصُولُهُ دُونَ تَمَنِّي الْقَلْبِ الَّذِي لَا سَبِيلَ إِلَى عِلْمِهِ .

وكذلك حَكَمَ دَلَالَةُ قَوْلِهِ فِي دَعَاءِ نَصَارَى نَجْرَانَ إِلَى الْمُبَاهَلَةِ فِي قَوْلِهِ : ﴿ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ ﴾ [٣ آل عمران ٦١] وَأَمْتِنَاعَهُمْ مِنْ ذَلِكَ عِلْمًا مِنْهُمْ بِنَزُولِ الْعَذَابِ بِهِمْ ، إِنْ بَاهَلُوا ، وَنَهَى زُهَبَانِيَهُمْ عَنْ ذَلِكَ .

١ يُنْظَرُ صَاحِبُ الْبَخَارِيِّ ٣٠/٤/٢ (٣٠٢٧) [٥٦-كتاب الجهاد والسير ، ١٥٧-باب الحرب خدعة] . كذلك نفائس الدرر ١١٨٣/٤ و ١١٩٥ .

٢ هو الصحابيُّ شُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ بْنِ جُعْثَمٍ الْكِنَانِيُّ (ت ٥٢٤هـ) . يُنْظَرُ الْإِسْتِيعَابُ ٥٨١/٢ ، نفائس الدرر ١١٨٤/٤ .

٣ صدقين : + الموت : مشطوب في الأصل .

٤ بإيقاع : سماع ، الأصل .

٥ قوله : + اللهم : مشطوب في الأصل .

فإن قالوا : إِنَّمَا آمَنَتَعَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى مِنَ الْمُبَاهَلَةِ وَتَمَنَّى الْمَوْتِ ، لَأَنَّهُمْ قَدْ وَجَدُوا فِي كِتَابَيْهِمَا الْمَنَعَ مِنْ ذَلِكَ ، وَأَنَّهُمْ ، إِنْ فَعَلُوهُ ، مَاتُوا وَنَزَلَ بِهِمُ الْعَذَابُ .
 قيل لهم : فهذا أكثر في ثُبُوتِ نُبُوتِهِ ، لَأَنَّ خَيْرَهُ جِنْتِيذُ يَكُونُ مُوَافِقًا لِخَيْرِ اللَّهِ ، تعالى ، في التوراة والإنجيل . وذلك أَظْهَرُ فِي ثُبُوتِ نُبُوتِهِ .

وإن قالوا : إِنَّمَا لَمْ يَتَمَتَّوا الْمَوْتَ وَيُوقِعُوا الْمُبَاهَلَةَ ، لَأَنَّهُمَا عَبَتْ وَشُحِفَتْ مُخَالَفَتُ لِلْحِكْمَةِ .

قيل : هذا باطلٌ ، لَأَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي فِعْلِهِمَا إِبْطَالٌ دَعَوَى كَاذِبٍ فِي النُّبُوَّةِ بِإِزَالَةِ الشُّبْهَةِ وَيُخَلِّصُ بِذَلِكَ مِنْهَا وَمِنْ حَرَبِهِ وَرُكُوبِ الْغَرَرِ وَالْأَهْوَالِ فِي إِبْطَالِ أَمْرِهِ ، كَانَ فِعْلُ ذَلِكَ وَتَكَلُّفُهُ حِكْمَةً وَصَوَابًا وَوَاجِبًا ، إِنَّمَا عَقْلًا عَلَى مَا يَقُولُهُ بَعْضُهُمْ أَوْ سَعْمًا ؛ فَكَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ سُحْفًا وَعَبَثًا ؟ وهذا باطلٌ .

فإن قالوا : إِنَّمَا آمَنَتَعُوا مِنْ ذَلِكَ خَوْفَ [٢٢١ب] اتِّفَاقِ مَوْتِ جَمِيعِهِمْ عِنْدَ التَّحْدِيِّ وَالتَّعَمِّيِّ وَنُزُولِ الْعَذَابِ بِهِمْ ؛ فَكَانَ ذَلِكَ تَغْيِيرًا ، يُوجِبُ الْإِئْتِنَاعَ مِنْهُ .

قيل : هذا باطلٌ ، لَأَنَّ الْعَادَةَ لَمْ تَجْرَ بِمَوْتِ جَمِيعِ عِدَدِ مِثْلِ الْيَهُودِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ وَعِنْدَ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، بَلْ ذَلِكَ مُحَالٌ مُتَنَبِّعٌ فِي الْعَادَةِ ؛ فَالْخَوْفُ مِنْ ذَلِكَ بَاطِلٌ وَالْإِئْتِنَاعُ مِنْهُ لِهَذَا الْخَوْفِ مُحَالٌ ، وَإِنَّمَا آمَنَتَعُوا مِنْهُ لِإِعْلَامِهِمْ بِأَنَّهُ نَبِيٌّ صَادِقٌ وَأَنَّ الْعَادَةَ سَتُحَرِّقُ عِنْدَ قَوْلِهِ أَوْ شَكَّهِمْ فِي ذَلِكَ لِلتَّقْصِيرِ فِي النَّظَرِ .

على أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي مُسْتَقَرِّ الْعَادَةِ أَنْ يَغْدِلُوا عَنْ إِيقَاعِ تَمَنَّى الْمَوْتِ وَالْمُبَاهَلَةِ خَوْفَ اتِّفَاقِ ذَلِكَ مَعَ نَفْيِهِمْ أَنَّهُمْ إِنْ أَوْقَعُوا ذَلِكَ ، فَلَمْ يَنْزِلِ الْعَذَابُ وَلَمْ يَمُوتُوا ، أَبْطَلُوا حُجَّتَهُ وَأَزَالُوا شُبْهَتَهُ ، فَيَغْدِلُونَ عَنْ إِبْطَالِ أَمْرِ ، يَغْلَمُونَ زَوَالَهُ قَطْعًا ، خَوْفَ أَمْرِ ، يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ وَيَجُوزُ أَنْ لَا يَقَعَ ، بَلْ الْعَادَةُ تَوْجِبُ تَوَقُّعَ الدَّوَاعِي عَلَى تَمَنَّى الْمَوْتِ وَإِيقَاعِ الْمُبَاهَلَةِ لِإِبْطَالِ أَمْرِهِ ، وَإِنْ جَوَزَ مُحْجُوزٌ مِنْهُمْ اتِّفَاقَ مَوْتِهِ عِنْدَ

التَّحْدِي والتَّعْنِي ؛ فَأَمَّا تَجَوُّزُ اتِّفَاقِ مَوْتِ جَمِيعِهِمْ عَقِيبَ التَّحْدِي ، فَإِنَّمَا هُوَ تَجَوُّزٌ لِصِدْقِهِ وَخَرْقِ الْعَادَةِ عَلَى يَدِهِ . وَلَيْسَ هَذَا رَأْيٌ مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ كَاذِبٌ قَطْعًا ؛ فَبَطْلُ مَا قَالُوهُ .

ومثلُ هذا أيضًا قوله ، تعالى : ﴿أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُنَزَّلِينَ﴾ [٣ آل عمران ١٢٤] وَأَخْبَرَ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ قَاتَلَتْ مَعَهُ يَوْمَ بدرٍ^١ . [٢٢٢] وَتَظَاهَرَتِ الْأَخْبَارُ بِأَنَّهُمْ رَأَوْا قَوْمًا ، لَا يَعْرِفُونَهُمْ ، يُقَاتِلُونَ يَوْمَ بدرٍ فِي زِيٍّ وَسِيَمًا ، لَا تُعْرَفُ .

وقال كثيرٌ منهم : نزلوا في زِيِّ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ ، عَلَيْهِمْ عَمَائِمٌ^٢ صُفْرٌ ، وَأَنَّهُمْ كَانُوا يَزُونُ الرُّؤُوسَ تَنْدُرُ عَنْ كَوَاهِلِهَا ، وَلَا يَزُونُ ضَرْبًا لَهَا ، وَمَوْتَى ، مِنْهُمْ أَبُو جَهْلٍ ، أَدَّى بِهِ ضَرْبٌ كَضَرْبِ السَّيَّاطِ ، لَا يَعْرِفُونَ الْبَتَّةَ ضَارِيَهُ . وَتَظَاهَرَتْ بِذَلِكَ الْأَخْبَارُ بِحَضْرَةِ الْجَمَاعَاتِ ، وَأَسْتَمَرَ النُّقْلُ فِيهِ إِلَى وَقْتِنَا هَذَا .

ولا وجهَ لقول الورَّاقِ وَأَبِي الرَّائِدِيِّ الْمُلْحِدَيْنِ بِأَنَّهُ إِنْ كَانَتِ الْمَلَائِكَةُ قَاتَلَتْ مَعَهُ يَوْمَ بدرٍ ، فَأَيْنَ كَانُوا يَوْمَ أُحُدٍ وَخُنَيْنٍ ؟ وَهُمَا يَوْمًا هَزِيمَةٌ وَفَشَلٌ ، لِأَنَّ هَذَا مَطَالِبَةٌ بِمُتَابَعَةِ الْمُعْجَزَاتِ . وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجِبُ .

وأيضًا ، فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ ، إِذَا قَاتَلَتْ مَعَهُمْ يَوْمَ بدرٍ وَهُمْ قَلَّةٌ ، أَنْ يُقَاتِلُوا مَعَهُمْ يَوْمَ أُحُدٍ وَخُنَيْنٍ وَهُمْ كَثَرَةٌ ، وَلَا يَجِبُ أَنْ تَنْصَرَّهُمْ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ ، وَأَنْ لَا يُمْتَنَحَنَ صَبْرُهُمْ وَتَغْلُظَ مِخْنَتُهُمْ ، لِيَعْلَمَ أَهْلُ النَّظَرِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ فِي حِكْمَةِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، أَنْ

١ بدر : بدر و ، حيث واو زائدة في الأصل .

٢ يُنْظَرُ السُّورَةُ النُّبُوَّةِ ٢٠٧/٢-٢٠٨ .

٣ عَمَائِمُ : عَمَام ، الْأَصْلُ .

٤ ضَارِيَهُ : وَضَارِيَهُ ، الْأَصْلُ .

٥ هَذَا + كَلِمَةُ مَشْطُوبَةٍ فِي الْأَصْلِ .

ينصّرهم بالملائكة في كلِّ موطنٍ ، كما لا يجبُ أن يُغيّثَهُم ويصَحِّحَهُم ويُدِيمَ النِّعَمَ عليهم أبداً ، ولا يُخالفَ بَيْنَهُم فيها في الأوقاتِ والأحوالِ على ما سَنَبِّئُ كُلَّ ما يَظُنُّ المُلْحِدُونَ أَنَّ ما تَضَمَّنَهُ القرآنُ بإمدادِهِم بالملائكة وقاتلَهُم معهم [٢٢٢ب] مُحالٌ وجَعَلَهُم ذَلكَ مِنَ المَطاعِني في القرآنِ جَهْلٌ وبُعْدٌ عن التحصيلِ ؛ فهَلْهُ الأَخْبَارُ عن الغيوبِ وما يَتَّصِلُ بها أَخذُ الأدلّةِ على نبوّتِهِ ، عليه السلامُ .

ومن معجزاتِهِ ، عليه السلامُ ، ما تظاهرتِ الأخبارُ بظهورِهِ عليه مِنَ الأمورِ الخارقةِ للعادةِ التي لا يجوزُ أن تتمَّ بحيلةٍ ولا يمكنُ أن تكونَ إلّا مِنْ فِعْلِ اللَّهِ ، عزَّ وجلَّ ، لِقَصْدِ تصديقِهِ وكشفِ قناعِهِ ؛ فَمِنْ ذَلكَ حَيثُ الجَذعُ وكلامُ الذئبِ ومَجِيءُ الشجرةِ وتَسبيحُ الحَصَى في كَفِّهِ وكلامُ الذراعِ المشوَّيةِ وإطعامُهُ في غيرِ موطنٍ مِنْ قليلِ الطَّعامِ الكثيرِ ونُبغِ الماءِ مِنْ بَيْنِ أَصابعِهِ ، حَتَّى يَسْقِيَ الجَمْعَ العظيمَ وترَوِّدُوا ورووا ، وأنشاقُ القمرِ وكثرةُ أنقضاضِ الكواكبِ وأمثالُ هذا ممّا قد جُمِعَ وصُيِّفَ ونَقِّلَهُ الحَلَفُ عن السَّلَفِ فَعَلّا ظاهراً شائعاً ، يعرفُهُ أَهلُ السيرةِ ونَقِّلَهُ الأخبارُ ، وإنْ دَهَبَ عِلْمُ ذَلكَ على العامةِ ، كما يَعْرِفُ أَهلُ السيرةِ وحَمَلَهُ الآثارُ خِزْبُ البُسُوسِ ودَاحِسُ الغَبَرَاءِ وأُخْدُ والحَنْدَقِ والجَمَلِ وصِقَقِ وَقائعِ الفُرْسِ والعربِ وما ظَهَرَ مِنْ المَمالِكِ والدولِ ، وإنْ لَمْ يَعْرِفْ ذَلكَ مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهلِ الأخبارِ .

وإنّما ذَكَّرْنَا هذا الفصلَ ، لِنُبَيِّنَ به قولَ مَنْ يَعرِضُ على صِحَّةِ ظهورِ هذهِ الآياتِ بجَهْلٍ مَنْ يَجْهَلُ ذَلكَ مِمَّنْ لَيْسَ مِنْ أَهلِ الثَّقَلِ . ونَحْنُ نَذَكِّرُ مِنْ بَعْدِ كُلِّ قِصَّةٍ مِنْ قِصَصِ هذهِ [٢٢٣أ] المعجزاتِ على التفصيلِ وأينَ كانتِ وكَيْفَ نُقِلَتْ .

١ والأحوال : والاحواب ، الأصل .

٢ العاتية : + ومن اهل السمرة ، الأصل . كما يبدو أنّه سهو في النقل .

وقد زَعَمَ بعضُ المتكَلِّمِينَ مِنَ الْمُنتَسِبِينَ إِلَى الْأُمَّةِ أَنَّهُ لَا شَيْءَ يُعْكَرُنُ التَّعَلُّقَ بِهِ فِي إِبْطَاتِ نَبْوَةِ نَبِيِّنَا ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، سِوَى الْقُرْآنِ الْمَعْلُومِ ظُهُورُهُ اضْطِرَارًا ؛ فَأَمَّا مَا عَدَا ذَلِكَ ، فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ ، لِأَنَّهُ غَيْرُ ثَابِتٍ وَلَا مَعْلُومٍ ، وَإِنْ كَانَ مَنْقُولًا نَقْلًا ، لَمْ تَقُمْ بِهِ الْحُجَّةُ .

وهذا القدحُ منهم في معجزاته ، عليه السَّلَامُ ، بل هذه المعجزاتُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ وَجَمِيعِ سَلَفِ الْأُمَّةِ ثَابِتَةٌ مَعْلُومَةٌ وَمَعْلُومٌ صِحَّتُهَا عَلَى مَا بُيِّنَتْهُ فِيمَا بَعْدُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : وَمَا الدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ مَا نُقِلَ مِنْ هَذِهِ الْمَعْجَزَاتِ وَصِدْقِ رُؤَايَاهَا ؟ قِيلَ لَهُ : فِي هَذَا طَرِيقَانِ . أَحَدُهُمَا أَنْ يُقَالَ : إِنَّمَا نَعْلَمُ فِي الْجُمْلَةِ بِنَقْلِ أَهْلِ السِّيَرَةِ نَقْلًا مُتَّصِلًا مُسْتَمِرًّا لِهَذِهِ الْأَعْجَابِ عِلْمٌ اضْطِرَارِيٌّ أَنَّهُ قَدْ ظَهَرَ عَلَى النَّبِيِّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، أُمُورٌ خَارِقَةٌ لِلْعَادَةِ ، وَإِنْ لَمْ نَعْلَمْ ضَرُورَةً غَيْرَ كُلِّ مِنْهَا ، بَلْ يَحْصُلُ لَنَا مِنْ مَجْمُوعِ الثَّقَلِ لَذَلِكَ عَلَى تَغَايُرِهِ وَاخْتِلَافِهِ أَنَّهُ قَدْ ظَهَرَ مِنْهُ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، أُمُورٌ عَجِيبَةٌ خَارِقَةٌ لِلْعَادَةِ ، وَأَنَّهُ كَانَ يَجْعَلُهَا دَلَالَةً عَلَى نَبَوِّهِ ؛ فَأَمَّا دَعْوَاهُ لِكُلِّ عَجِيبَةٍ ، تَظْهَرُ عَلَيْهِ أَنَّهَا آيَةٌ لِنَبَوِّهِ ، فَأَمْرٌ لَا إِشْكَالَ فِيهِ .

[٢٢٣ب] وكذلك فلا إشكالَ علينا من مجموع ما نقلوه أَنَّهُ قَدْ ظَهَرَ عَلَيْهِ أُمُورٌ ، خَرَقَتْ الْعَادَةَ . وَهَذَا كَمَا نَعْلَمُ فِي الْجُمْلَةِ سَخَاءَ حَاتِمٍ وَقَصَاحَةَ سَخْبَانَ وَائِلٍ وَعِيٍّ بَاقِلٍ وَشَجَاعَةَ عَلِيِّ وَعَنْتَرَةَ وَخَطَابَةَ زِيَادٍ وَالْحَجَّاجِ وَفَقَةَ الْفُقَهَاءِ وَأَدَبَ الْأَدْبَاءِ بِالْأَخْبَارِ الْوَارِدَةِ عَنْهُمْ بِذَلِكَ مِنَ الْجِهَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ بِالْأَفْعَالِ وَالْأَقْوَالِ الْمُخْتَلِفَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِذَلِكَ الْبَابِ ، وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ غَيْرُ كُلِّ قَوْلٍ وَفِعْلٍ وَحَرْفٍ ، ذِكْرَ عَنْهُمْ ، وَلَكِنْ يَحْصُلُ لَنَا مِنْ مَجْمُوعِ ذَلِكَ الْعِلْمِ بِسَخَاءِ الْأَجْوَادِ وَبُخْلِ الْبَخْلَاءِ وَعِلْمِ

العلماء . وكذلك سبيلُ علمنا بظهورِ أمورٍ عجيبةٍ على النبيِّ ، عليه السلام ، من جملةِ هذه الأخبارِ ، وإن لم نَضْطَرْ إلى العلمِ بصحَّةِ عَيْنِ كُلِّ خَيْرٍ منها .
وهذه الجملةُ تُكْفِي في العلمِ بظهورِ ما يَدُلُّ على بُبُوتهِ في الجملةِ ، وإن لم نَعْرِفْ عَيْنَ كُلِّ منها ضَرُورَةً .

فصل

ومن هذه الآيات ما يُعَلِّم ضرورةً عليه بتواترِ النَّقْلِ ، وإن كان فيها ما يُعَلِّمُ بدليل ؛
 فمن هذه الآيات ما ظَهَرَ وَأَنْتَشَرَ الحديثُ [٢٢٤أ] به عن النبي ، عليه السلام ،
 أَنَّهُ سَقَى مِنَ الْمَاءِ الْقَلِيلِ الْخَلْقَ الْكَثِيرَ ، وَأَنَّهُ لَمَّا عُذِمُوا الْمَاءَ فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ
 وَضَعَ يَدَهُ فِي الْمِيضَاءِ وَالْمَاءُ يَنْبُعُ وَيَقُورُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ ، حَتَّى شَرِبَ أَهْلُ الْغَزَاةِ
 وَرَوُوا وَتَزَوَّدُوا وَأَسْتَبْعُوا الْوَضُوءَ مِنْهُ عَلَى مَا ذُكِرَ فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ . وهذا يحلُّ محلَّ
 التواترِ ، لِأَنَّهُ نَقْلٌ وَأَدْعِيٌّ فِي جَمْعٍ عَظِيمٍ ، لَا يَجُوزُ إِمْسَاكُ مِثْلِهِمْ عَنْ زَيْدِ الْكَذِبِ ،
 بَلْ قَدْ قِيلَ : إِنَّ نَقْلَ هَذَا تَوَاتُرَ ظَاهِرٌ وَمِمَّا يُعَلِّمُ ضَرُورَةَ كَوْنِهِ ، لِأَنَّهُ وَقَعَ فِي غَزَاةٍ
 وَمَجْمَعٍ عَظِيمٍ . ومثل ذلك لا يدخلُ إِلَّا تَحْتَ قَدْرَةِ الْقَدِيمِ ، تَعَالَى ، لِأَنَّ ذَلِكَ
 الْمَاءَ الْكَثِيرَ لَوْ كَانَ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ أَوْ غَيْرِهِ ، لَوَجَبَ أَنْ يَتِمَّ خَلْقُ الْأَجْسَامِ بِيَعِضِ
 الْحَبَلِ وَالْأَسْبَابِ . وذلك محالٌ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ قَبْلُ .

وإن لم يكن خلقُ جوهرِ الْمَاءِ مِنْ فِعْلِهِ ، فيجبُ أَنْ تَكُونَ رَطوبُهُ وَنَدَاوَتُهُ وما به
 يَصِيرُ مَاءً مَائِعًا مِنْ فِعْلِهِ أَوْ فِعْلِ بَعْضِ الْبَشَرِ . وذلك محالٌ ، لِأَنَّهُ مِنْ جِنْسِي مَا
 يَنْفَرِدُ اللَّهُ ، سُبْحَانَهُ ، بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ . وكذلك إن كان ظهورُ ذَلِكَ الْمَاءِ إِنَّمَا تَمَّ
 بِاجْتِمَاعِهِ وَأَنْتَقَالِهِ مِنْ مَوَاضِعِ الْمِيضَاءِ ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ آيَةً عَظِيمَةً ، لِأَنَّ نَقْلَهُ عَلَى
 ذَلِكَ الْوَجْهِ مِمَّا لَمْ تَجْرِ بِهِ عَادَةٌ . وَمِنَ الْمُحَالِ أَنْ يُقَالَ : إِنَّمَا نَبَعَ مِنْ عَيْنٍ كَانَتْ
 هُنَاكَ ، لِمُشَاهَدَةِ النَّاسِ الْمَاءَ فِي الْمِيضَاءِ وَمِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ .
 [٢٢٤ب] وَلَا يُمْكِنُ أَيْضًا أَنْ يُقَالَ : إِنَّهُ إِنَّمَا تَمَّ ذَلِكَ لَهُ بِحِيلَةٍ وَلَطِيفَةٍ وَخَاصِيَّةٍ
 جَسْمٍ ، إِذَا كَانَ فِي يَدِهِ أَوْ مَعَهُ أَجْتَمَعَ الْمَاءُ إِلَى حَيْثُ يَدُهُ ، لِأَنَّهُ لَوْ أُمْكِنَ دَعْوَى
 ذَلِكَ ، لَأُمْكِنَ دَعْوَى مِثْلِهِ فِي إِحْيَاءِ الْمَيِّتِ وَإِبْرَاءِ الْأَكْمَهِ وَالْأَبْرَصِ وَتَعْلِيْقِ الْحَبَالِ
 فِي الْحَوِّ وَفِي اخْتِرَاعِ الْأَجْسَامِ وَفِي اسْتِدْعَاءِ النُّجُومِ إِلَيْهِ بِلَطِيفَةٍ وَخَاصِيَّةٍ . وهذا
 باطلٌ بما بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ فِي أَحْكَامِ الْمَعْجَزَاتِ .

على أنه لو تمَّ له إيجادُ خرمِ الماءِ أو فعلُ رطوبةٍ في الأجسامِ تصيرُ بها ماءً مائعاً أو نقلُ المياهِ من حيث لا يُرى أنتقالُها إلى الإناءِ ، وكان الله ، سبحانه ، قد مكَّنه من هذه اللطيفةِ والخاصيةِ ومنَعَهَا جميعَ الخلقِ ، لكانَ ذلكَ من فعلِهِ خرقاً للعادةِ ودليلاً على صدقِهِ وتخصيصِهِ بأمرٍ دالٍّ على نبوّتِهِ ومتعذِّرٍ على أبناءِ جنسِهِ ؛ فيجبُ كونُ ذلكَ معجزاً على كلِّ حالٍ .

ومن آياته ، عليه السلام ، أنه شهِرَ عنه وظَهَرَ وأتَّصَلَ النقلُ به أنه أطعَمَ من قليلِ الطعامِ الجموعَ الكثيرةَ في غيرِ مجتمعٍ وفي دارٍ غيرِ واحدٍ مِنَ الأنصارِ ، فكان الناسُ يأكلونَ ، والطعامُ إمّا أن يَبْقَى بحالِهِ أو يَزِيدَ . وهذا أيضاً معجزةٌ عظيمةٌ ، لأنَّ اجتماعَ [١٢٢٥] الطعامِ محالٌ في قُدْرِ العبادِ وفعلٌ ما به تصيرُ الأجسامُ طعاماً وغذاءً مأكولاً ليس في قُدْرِ العبادِ . ونَقُلُ طعاماً إلى الإناءِ الذي نأكلُ منه آيةٌ عجيبةٌ . ولو كان أيضاً مختصّاً بطبيعةٍ ولطيفةٍ تجذبُ الطعامَ إلى الإناءِ الذي يُدْخِلُ يَدَهُ فيه ويصيرُ إليه ، لكانَ ذلكَ ممّا قد حُصَّ به وخرُقَتِ العادةُ بإظهارِهِ عليه وإفراده بما به يتأتَّى له ذلكَ ؛ فوجبَ أيضاً من كلِّ وجهٍ كونُ ذلكَ معجزاً .

ومن معجزاتِهِ أيضاً مجيءُ الشجرةِ إليه وعَوْدُهَا إلى مكانِها ، لمّا قال لها : أَقْبِلِي ! فَأَقْبَلَتْ تَحْدُ الْأَرْضَ حَدّاً^١ ، ثُمَّ عَادَتْ إِلَى مكانِها . وهذا أيضاً معجزةٌ عظيمةٌ ، لأنَّه ، عليه السلام ، وغيرُهُ مِنَ البشرِ لا يصحُّ أن يفعلَ عِنْدَنَا في غيرِهِ مبتدئاً بفعلِهِ ولا مُتَوَلِّداً .

على أنه لو صَحَّ القولُ بالتَوَلُّدِ ، لم يَجُزْ أن يكونَ ، عليه السلام ، هو الجاذِبُ المحرِّكُ لها بسببٍ وَلَدَ ذلكَ ، لأنَّ المحرِّكَ لغيرِهِ لا يصحُّ أن يفعلَ فيه الحركةَ

١ تخد : تخذ ، الأصل .

٢ خدا : خذا ، الأصل .

٣ كتاب كتاب دلائل النبوة (لأبي نعيم الأصبهاني) ١٣٨-١٣٩ ، نفائس الدرر ٤/ ١١٣٨ .

والاعتماد إلا بأن يماسه أو يماس ما يماسه . وقد عُلِمَ كُلُّ مَنْ حَضَرَ ذلك المشهد أنه لم يماس الشجرة ولا ماس ما ماسها ؛ فاستحال أن يكون مجيئها من فعله .

فإن قيل : ما أنكرتم من صحة فعله لذلك فيها من غير مماسية لِمَا ماسها بزيادة قُدْرٍ فُعِلَتْ فيه ليست في غيره ؟

قيل لهم : إن صحَّ ذلك ، فقد حُرِّقَت العادة بِخَلْقِ زيادة القُدْرٍ له ومنع غيره منها على وجه يخرق العادة ، فهو بمثابة مَنْ أقدَرَهُ على طفر البحر [٢٢٥ب] والصعود إلى فلك الشمس والقمر ومنعهم ذلك .

على أن هذا محالٌّ من مُدَّعِيهِ ، لأنه إن أمكن تحريك ما قَرُبَ منه مِنَ الأجسام الثابتة الضاربة في الأرض من غير مماسية ما يماسها بزيادة قدرٍ تُخْلَقُ ، لأمكن أيضًا من في الأرض تحريك الشمس والقمر والكواكب الثابتة وتسيير الأفلاك بزيادة القُدْرٍ . وإن أمكن دعوى ذلك ، أمكن اختراع الأجسام وإحياء الميت وخلق الحواس والإدراكات وجميع أجناس الأعراض بزيادة القُدْرٍ . وذلك محالٌّ بما بيَّناه من قبل ؛ فبطلت هذه الدعوى من كل وجه .

وإن قالوا : ما أنكرتم من أن يكون إنما حَرَكَ الشجرة بآلة وجاذِبٍ جَذَبَهَا به نَحْوُهُ . قيل : هذا باطلٌ ، لأنَّ الآلة التي تُجَذَّبُ بها الأشجار ينبغي أن تكون ظاهرة للحواس في مستقرِّ العادة . وقد عُلِمَ أنه لم يكن هناك آلة مرئية ؛ فإن كانت ممَّا يجب أن يُرى في العادة وما هو أَلْطَفُ منها وَمَنَعَ اللهُ ، سبحانه ، الحاضرين من رؤيتها ، فذلك أيضًا أمرٌ حُصِّ به وحُرِّقَت العادة برفع الإدراكات له مِنَ الأبصار وخلق ما يضاؤها ؛ فقد عاد الأمر إلى أنه معجزٌ وعلى أنها جاءت إليه تَحُدُّ الأرض

خُذًا وعادت إلى مكانها . وذلك ممّا لا يتمُّ بآلة واحدة والجسم في مكانٍ واحدٍ دون أن يتغيّر حاله ؛ فزال ما قالوه .

فإن قيل : ما أنكرتم من أن يكون ، عليه السلام ، إنّما جذبها بآلة لطيفة دقيقة تخفى عن الأبصار ، كالبلبل ورقيق القرّ .

قيل له : وهذا أيضًا باطلٌ ، [١٢٢٦] لأنّ القرّ لا يصحّ في مستقرّ العادة أن تُجذب به الأشجار الثابتة الضاربة في الأرض ، بل لا بدّ من أن ينقطع القرّ ، وما هو أغلظ منه بالشيء الكثير ، إذا جذب به الأجسام العظام ؛ فبطل ما قالوه .

على أنّه إن كان الله ، سبحانه ، قد منع من انقطاع القرّ ، وما هو في دقة الشعر ، وما هو أدق منه عند جذب الرسول به الأشجار ، فذلك أيضًا آية عظيمة وخرق للعادة من فعل الله ، تعالى ، يوجب كون ذلك معجزًا .

على أنّ هذا باطلٌ من وجه آخر ، وهو أنّه قد علّم أنّ الإنسان لا يمكنه أن يمدّ ويجذب بالآلة ، دقيقة كانت أو غليظة ظاهرة ، إلّا ما يمكنه تحريكه بيده ، لو رام ذلك . فأما أن يجذب به ما لا يمكنه في العادة حمل مثله أو تحريكه ، فإنّه محالٌ . ولذلك ما لو رام الإنسان تحريك حجر البزير بخشبة وعمود أو حبل وبما دقّ وجلّ ، لم يمكنه ، لأنّه لا يقدر على حمل مثله أو تحريكه بيده بغير آلة ، وإن كان قد يحتاج في رفع الثقل من القدر إلى أكبر ممّا يحتاج إليه في تحريكه ، إن صحّ وثبت القول بالتولّد .

وإذا كان ذلك كذلك ، ثبت أنّ مجيء الشجرة إليه وغودّها إلى مكانها ليس ممّا يتمّ لبشرٍ بحيلة .

١ الضاربة : وبصاره ، الأصل .

٢ ممّا : ما ، الأصل .

وعلى أننا قد قلنا : إنَّ ذلك ، لو كان ممَّا يتَّم بحيلةٍ وخاصيةٍ ولطيفةٍ ، قد أظهرَ الرسولُ عليه [٢٢٦ب] بها ومُكِّنَ منها ، فأفردَ بها ومنَعَ من يتَّخذُها منها ، لكانَ ذلك خرقاً للعادةِ وتخصيصاً بآيةٍ عظيمةٍ ؛ فثبتَ كونُ ذلك معجزاً من كلِّ وجهٍ .

على أننا قد قلنا : إنَّه إنَّ أمكنَ أن يدعى أنَّ ذلك ممَّا يتَّم بالظفرِ بحيلةٍ وخاصيةٍ وأمکنَ أن يدعى إحياء المَيِّتِ وأختراعُ الأجسامِ وجذبُ النجومِ ورُدُّها إلى أماكنِها بطبيعةٍ ولطيفةٍ وأمکنَ أن يدعى ذلك في إحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرصِ وإمساكِ طبيعةٍ ، إذا أمسكت ، طَفَرَ المرءُ بها البحارَ وصَعِدَ على مُتُونِ السَّحابِ . والراكبُ لذلك ليس يجوزُ أن يُكَلِّمَ في النبواتِ وأحكامِ المعجزاتِ ، وإنَّما يجبُ أن يُكَلِّمَ فيما ينفردُ به الصانِعُ ، تعالى ، وما تصحُّ قُدْرُ الخلقِ عليه وما يتَّصلُ بذلك .

فإن قالوا : لا بُدَّ من فرقي بينَ ما يتَّم بحيلةٍ وبينَ ما لا يتَّم ذلك فيه . وكلُّ ما عارضُتم به ممَّا لا يتَّم بحيلةٍ وطبيعةٍ ولطيفةٍ .

قيل لهم : ومن أين عَلمَتمُ ذلك ؟

قالوا : لأنَّنا قد بحثنا وفَتَّشْنَا عن وجوهِ الحِيلِ ، فلم نَعْرِفْ وجهًا يتَّم به ما سألتَ عنه .

قيل لهم : فقد عرفتُم وجهَ الحيلةِ في مجيءِ الشجرةِ وعودِها وإطعامِ الكثيرِ وإسقائهم من الطعامِ والماءِ القليلِ وأمثال ذلك من كلامِ الذئبِ وحنينِ الجذعِ وما نذكرُهُ من بعدُ .

فإن قالوا : أجل .

قيل لهم : أَذْكُرُوهُ ! لِئَرِيَكُم مثلهُ في إحياءِ الموتى وفُلْقِ البحرِ وَقَلْبِ الجمادِ حيوانًا

وَجَذِبَ الشَّمْسِي وَالْقَمَرِي وَإِطْفَاءَ نُورَيْهِمَا وَزَفِيعِهِمَا وَخَطِيئَتَهُمَا ؛ فَإِنْ رَامُوا شَيْئًا ، لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ .

[٢٢٧] وهذا يدلُّ على أنَّ الفرقَ بَيْنَ مَا يَتِمُّ بِالْأَسْبَابِ وَالْحِجَلِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَا يَتِمُّ بِذَلِكَ مَعْرُوفًا وَمَعْرُضًا وَجِهَ الْحِيلَةُ فِيهِ . وما لم يعرف ذلك من حاله هو مما ينفرد الله ، سبحانه ، بفعله والقدرة عليه . ولا جواب عن ذلك .

على أنه لو كان هذا مما يَتِمُّ بِالْحِجَلِ وَمُنِعَ الْقَوْمُ مِنْ مَعْرِفَتِهِ ، كان منعهم فيه معجزًا ، وإن كانوا قبل التَّحْدِي بِهِ يعرفون الوجه في تمامه ، ثُمَّ مُنِعُوا مِنَ الْعِلْمِ بِذَلِكَ وَأُتْسُوهُ ، كان ذلك خرقًا للعادة وآيةً عظيمةً . وإن كانوا قد عرفوا الوجه في تمام ذلك وتأثيره ، ثُمَّ جُمِعَتْ هِمَّتُهُمْ عَلَى تَرْكِ مَعَارَضَتِهِ ، فذلك أيضًا أمرٌ عجيبٌ وخارقٌ للعادة ، لأنها خارقةٌ بِجَمْعِ الْهِمَمِ وَالذَّوَاعِي عَلَى فِعْلِ مَا يَقْدِرُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَعَارَضَةِ ، فَالصِّرْفَةُ لَهُمْ عَنْ ذَلِكَ خَرَقٌ لِلْعَادَةِ مَعَ الْعِلْمِ بِهِ وَالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانُوا أَيْضًا صُرِفُوا عَنْ تَكْلُفِ مَا يَقْدِرُونَ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ ، وَلِخُلُقِ فِيهِمُ الزَّهْدُ فِي مَعَارَضَتِهِ وَالرَّغْبَةَ عَنْهَا ، فَذَلِكَ أَيْضًا خَرَقٌ لِلْعَادَةِ ؛ فَيَجِبُ كَوْنُ كُلِّ مَا ظَهَرَ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ مُعْجَزًا ، كَيْفَ تَصَرَّفَتِ الْحَالُ .

ومن معجزاته ، عليه السلام ، ما ظَهَرَ وَشَهَرَ [٢٢٧ب] من أنه كان يخطبُ على جذع ؛ فَلَمَّا عَمِلَ الْمَنِيرَ وَأَتَتْ قُلُوبُهُ إِلَيْهِ ، حَنَّنَ إِلَيْهِ الْجَذْعُ حَنِينَ النَّاقَةِ ، فَالْتَزَمَهُ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فَتَسَكَّنَ حَنِينُهُ ، وَكَانَ جَذْعًا مُلْقًا يَابِسًا .^١ وقد عُلِمَ أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَتِمُّ بِحِيلَةٍ ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِنْ قِبَلِهِ ، تَعَالَى ، لِلدَّلَالَةِ عَلَى صِدْقِهِ .

١ الطبقات الكبرى ٢٥١/١-٢٥٢ ، كتاب دلائل النبوة ١٤٢-١٤٣ [ذكر حنين الجذع] ، نفائس الدرر

ومن آياته ، عليه السلام ، ما رُويَ وظَهَرَ من أنشقاق القمرِ عِنْدَ مناظرة قريش له ^١ .
ولا وَجْهَ لقول مَنْ قال : لو كان ذلك صحيحًا ، لرَوَاهُ البادي والحاضرُ والثرُ
والفاجرُ والمؤمنُ والكافرُ لأجلِ أَنَّهُ آيَةٌ سماويَّةٌ ، يراها الناسُ أجمعونَ . وكان يجبُ
إِطْبَاقُهُمْ على حصولِهِ ، وإِنْ اختلفَ في أَنَّهُ معجزٌ أو لا أو أَنَّهُ معجزٌ لِمَنْ ادَّعَاهُ آيَةٌ
له . وإن كانت آيَةٌ سماويَّةٌ ، فإنَّما تحدثُ بالليلِ والناسُ نيامٌ ، واليقظانُ منهم
قليلٌ ، والمستيقظُ قد لا يتأملُ القمرَ وقتَ أنشقاقِهِ ولا يخطرُ له ذلكُ ببالٍ ، وإنَّما
يَتَأَمَّلُهُ مَنْ قَالَ لَهُ الرسولُ : آيَتِي [١٢٢٨] أَنْكُمْ تَرَوْنَ القمرَ مُنْشَقًّا فِي هَذِهِ
السَّاعَةِ ؛ فَيَتَأَمَّلُونَهُ وَيَصْرِفُونَ أَبْصَارَهُمْ نَحْوَهُ وَيَعْتَمِدُونَ ذَلِكَ . وليست هَذِهِ حَالٌ مَنْ
يُخْبِرُ بِهَذَا وَيُؤَمِّى بِتَأَمُّلِهِ ؛ فبطلَ ما قالوه .

وقد يكونُ أنشقاقُهُ فِي قَدْرِ طَرْفِ الْعَيْنِ ثُمَّ يَعُودُ ، فلا يَتَأَمَّلُ ذَلِكَ النَّاسُ . وقد يُرَى
أنشقاقُهُ ، إِذَا بَانَ شَطِيطُهُ مِنْهُ ، يُقَدَّرُ أَنَّ ذَلِكَ كوكبٌ انفصلَ مِنْ تَحْتِ القمرِ ،
وَأَنَّهُ ليس من جُزْأَيْهِ .

وقد يظنُّ أيضًا ظانُّونٌ أَنَّ ذَلِكَ القَدَرُ المنشقُّ مِنْهُ سحابٌ سترَهُ ، ثُمَّ أَنْكَشَفَ عَنْهُ .
ومثلُ هَذَا يَقَعُ فِيهِ الشَّبْهُ وَالظُّنُونُ . ويجوزُ أيضًا أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا رَأَى أَنْشِقَاقَهُ مَنْ
قالَ لَهُ الرسولُ أَنَّ ذَلِكَ آيَةٌ لَهُ . وَحَجَبَ أَبْصَارَ باقِي النَّاسِ وَمَنَعَهُمْ لَهُ مِنْ رُؤْيَيْهِ
خَرَقٌ لِلْعَادَةِ ، فيحصلُ أنشقاقُهُ آيَةً مِنْ وَجْهَيْنِ . أحدهما كونه منشقًا ، ولم تجرِ
بذلكُ عادةٌ . والوجهُ الآخرُ مَنَعَ أَكْثَرَ أَبْصَارِ النَّاسِ مِنْ رُؤْيَيْهِ ، ولم تجرِ بذلكُ
عادةٌ ، فيصيرُ لذلكُ معجزًا مِنْ وَجْهَيْنِ . وهذا غيرُ ممتنعٍ ؛ فزالَ ما قالوه .

وَمَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ مِنْ شيوخِ القَدَرِيَّةِ ، كَالْجَاحِظِ وَالنَّظَّامِ وَمَنْ قالَ بِقَوْلِهِمَا ، وَأَقْدَمَ
على تكذيبِ عبدِ اللَّهِ بنِ مسعودٍ وغيرِهِ مِنْ رِوَايَتِهِمْ أنشقاقِ القمرِ ، كانَ ظهورُ النُّقْلِ

بذلك يُكذِّبُهُ ، وكان القرآن أيضًا حُجَّةً عليه ، لأنَّ الله [٢٢٨ب] ، سبحانه ، يقولُ : ﴿ أَقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ ۖ وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ ﴾ [٥٤ القمر ١-٢] ، يعني بذلك قَوْلَ مَنْ قال مِنْ قريشٍ : إِنَّ مُحَمَّدًا سِحْرٌ أبصارنا ، فَحِيلَ إلينا أَنَّ الْقَمَرَ قَدْ اَنْشَقَّ ، فقال : ﴿ وَإِنْ يَرَوْا آيَةً ﴾ ، يعني اَنْشَقَّاهُ ﴿ يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ ﴾ ، فَنَصَّ الْقُرْآنُ يُكْذِّبُ الرَّأْيَ لانشقاقِهِ .

ولا وجه لتأويلٍ مَنْ تأوَّلَ ذلك منهم على أَنَّهُ أرادَ بقوله : ﴿ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ ﴾ التقريب لانشقاقِهِ وَأَنَّهُ سينشقُ ، لأنَّهُ لو كان ذلك كذلك ، لم يستعمل فيه لفظَ الخيرِ عن وقوع الانشقاقِ ، بل كان يجبُ أن يقالَ : أَقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وانشقاقُ القمرِ ، حتَّى يكونَ خيرًا عن أَقْتَرابِ اَنْشَقاقِهِ . هذا هو موجبُ اللسانِ ، لأنَّهُ لا يجوزُ أن يقولَ القائلُ : أَقْتَرَبَتِ عافِيَةُ زيدٍ وَنَهَضَ وقامَ ، وهو يريدُ نهوضَهُ وقيامَهُ ، وإنما يجبُ أن يقالَ : أَقْتَرَبَتِ عافِيَتُهُ ونهوضَهُ وقيامُهُ ؛ فلمَّا قال الله ، سبحانه : ﴿ أَقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ ﴾ ، كان ذلك خيرًا عن وقوع الانشقاقِ وبطلانِ تأويلِهِمْ .

وممَّا يدلُّ على بُطلانِ هذا التأويلِ أَنَّهُ لو كان المرادُ بقوله : ﴿ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ ﴾ الخيرُ عن أَقْتَرابِ اَنْشَقاقِهِ ، لوجبَ أن يكونَ مِنْ آياتِ السَّاعَةِ اَنْشَقاقُ القمرِ ، ولوجبَ أن يُوقَفَ ، عليه السلامُ ، عليه ، وأن يُنْقَلَ ذلك ويُعْلَمَ مِنْ أخبارِهِ ، كما عُلِّمَ أَنَّ خروجَ الدَّابَّةِ والدُّخَانِ [٢٢٩أ] وطلوعُ الشمسِ مِنْ مغربِها مِنْ آياتِ السَّاعَةِ . ولمَّا لم يُقَلَّ ذلك مسلمٌ ولا رَوَاهُ أَحَدٌ عنه ولا عُذُّ مِنْ أماراتِ القيامةِ ، عُلِّمَ بُطلانُ تأويلِهِمْ ، وَأَنَّهُ قد اَنْشَقَّ على عهدِ رسولِ الله ، صَلَّى الله عليه . وكيف يجوزُ أن يريدَ بقوله : ﴿ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ ﴾ أَنَّهُ سينشقُ ، ويقولُ مع ذلك : ﴿ وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ ﴾ وهم لم يروا ذلك ولا كان ؟ ومن حقِّ المرئِي أن لا يكونَ إِلَّا موجودًا . وكلُّ هذا يُبْطِلُ ما قالوه .

فإن قيل : قَلِمَ لم يُنْقَلْ آنشقاقه نقلًا ظاهرًا ، يجتمع عليه أهل المِلَلِ المختلفة ؟
 قيل : لِمَا ذكرناه مِنْ أَنَّهُ لم يَرَهُ إِلَّا قَلِيلٌ فِي لَحْظِ الْبَصَرِ ، ثُمَّ عاد إِلَى حَالِهِ ،
 وَلَكُونِ أَكْثَرِ الْعَالَمِ نِيَامًا وَإِعْرَاضِي مَنْ أُعْرِضَ عَنْ تَأْمُلِهِ وَظَرِّي مَنْ تَوَهَّمَ أَنَّ مَا بَانَ مِنْهُ
 كَوَكْبٌ أَنْفَصَلَ مِنْ نَحْوِهِ أَوْ سَحَابَةٌ سَرَّتْ شَيْئًا مِنْهُ ، ثُمَّ أَنْكَشَفَ .

ويمكنُ أيضًا أن يكونَ إِنَّمَا لم يتشاعَلَ أَكْثَرُ الْمُسْلِمِينَ بِنَقْلِهِ لِنُطْقِ الْقُرْآنِ بِحَصُولِهِ
 وَذِكْرِهِ . وليس كذلك ما عَدَّاهُ مِنَ الْآيَاتِ الْمُنْقُولَةِ ، لِأَنَّهَا غَيْرُ مَذْكُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ ،
 فَأَعْتَمَدَ عَلَى إِخْبَارِ اللَّهِ ، سُبْحَانَهُ ، عَلَى آنشقاقِهِ وَأَنْصَرَفَتْ لِأَجْلِ ذَلِكَ أَكْثَرُ دَوَاعِي
 النَّاسِ عَنْ نَقْلِهِ . وَقَدْ تَقَصَّيْنَا الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ فِي كِتَابِنَا الْإِمَامَةِ^١ بِمَا يُغْنِي عَنْهُ .
 وبالله نستعينُ وعليه نتوكلُ .

[٢٢٩ب] ومن معجزاته ، صلى الله عليه ، تسبيح الحصى في يديه ، لأن ذلك مما لا يتنهياً ويتم لمخلوق بحيلة ، لأن الواجد متا لا يقدر أن يفعل الكلام في الحصى^١ مباشراً مبتدأ بفعله ولا على وجه التولد لبطلان القول بالتولد ، ولأن من يقول من القدرة : إن الكلام يحتاج إلى بنية مخصوصة كبنية القمر ، يزعم أن الكلام لا يصح أن يفعله المحدث إلا في بنية كبنية القمر . وقد علم أن الحصى والذراع لا بنية فيهما كهذه البنية .

وقال بعضهم : القديم وخذ هو القادر على أن يفعل الكلام في الميت والجماد ، وإن لم يكن له بنية كبنية القمر ، لكونه قادراً بنفسه ولغير ذلك . فأما المحدث ، فلا يتأتى ذلك منه ولا يصح ، ولكن يجب على قولهم ، إذا خلقت التسيخ في الحصى أن يكون هو ، تعالى ، المسيح به ، لا الحصى ، لأن المتكلم بالكلام عندهم والمسيح به ، إن كان تسيخاً ، هو فاعل الكلام ، لا من فعل فيه ؛ فقد أبطلوا بقولهم : «إن الحصى سبخ» مذهبهم ، وإنما يجب أن يكون الله ، سبحانه ، هو المسيح . وذلك خلاف [٢٣٠] دين المسلمين ، لأن الكل يقول : الحصى هو الذي يسبخ دونه الله ، تعالى ، وإن كان الحصى ، لما وجد به التسيخ ، بُني بنية حي وخلق فيه الكلام على قول من قال منهم : إن الكلام يحتاج إلى بنية من فعل محدث كان أو من فعل قديم ؛ فيجب أن يكون خرق العادة والإعجاز إنما هو في قلب بنية الحصى إلى بنية القمر ، ولم تجر بذلك عادة .

وإن كان الحصى هو المسيح والذراع هو المتكلم بما وجد به من الكلام ، وجب أن يكونا حيتين قاذرين ، وأن لا يكون وقوع الكلام من الحي القاذر المبني بنية

١ نفائس الدرر ١١٣٩/٤ «منها تسبيح الحصى في كفيه ، ﷺ . أخرجه البراء والطبراني في الأوسط وأبو عاصم من حديث أبي ذر» .

٢ الحصى : الحصا ، الأصل . كذلك هو في المواضع التالية ، مما يعني التنبيه عليه في محله .

القمر أعجوبة ولا خارقاً للعادة ، وإنما يجب أن يكون إحياءُهُما وقلبُ بَنِيَّتَيْهِما هو الخارقُ للعادة . فلا بُدَّ على كلِّ حالٍ من أن يَتَعَلَّقَ نُطْقُ الحَصَى والذراعِ بِخَرْقِ العادةِ وأمرٍ يوجبُ كونهَ معجزةً . وقد تظاهرت الأخبارُ بكلامِ الذراعِ المسمومةِ وأنه سَمِعَ منها : لا تَأْكُلْنِي ! فَإِنِّي مسمومةٌ .^١ وَنُطْقُهَا خرقٌ للعادةِ ، وإن كان كلامُها كَسَبًا لها ، فَإِنَّهَا أُخْبِيتْ وَأُقْدِرَتْ ، وإن كان ضرورةً فيها وغيرَ كَسْبٍ لها . والحيلةُ لا تَبْنِي في ذلك .

يتلوهُ :

ومن معجزاته ، عليه السلام .

وصلواتُهُ على مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وعلى آلِهِ وَسَلَامٌ .

١ يُنْظَرُ سنن أبي داود ١٧١/٤-١٧٤ (٤٥٠٨-٤٥١٤) [كتاب الدِّيَّات ، باب فيمن سقى رجلاً أو أطمعه ، فمات ، أبقاد منه] . كذلك نفائس الدرر ١١٣٩/٤ «منها إعلامُ الشاةِ المسمومةِ له ، ﷺ ، بأنها مسمومةٌ» .

[٢٣٠ب] ...^١

١ ظهر هذه الورقة كله بياض في الأصل على أنه فاصل بين الجزء المنتهي وبين الذي يليه .

[٢٣١]

السابع عشر

من النبوات

من هداية المسترشدين والمقنع في معرفة أصول الدين

تصنيف القاضي الجليل

أبي بكر محمد بن الطيب الأشعري

رضوان الله عليه

وصلّى الله على محمد وعلى آله وسلّم

[٢٣١ب]

بسم الله الرحمن الرحيم

ومن معجزاته ، عليه السلام ، انقضاء الكواكب في أيامه . وإذا رُوي أن ذلك كثر وزاد على قدر ما جرت به العادة ، صارت كثرتُه خرقاً للعادة ولحق بالآيات .

ومن معجزاته ، عليه السلام ، خيرُ استسقاؤه^١، لَمَّا أُجْدِبَت المدينة ؛ فلَمَّا اسْتَسْقَى ، اتَّصَلَ المطرُ اتِّصَالاً ، خِيفَ منه على المنازل ، فَشَكِيَ ذَلِكَ إليه ؛ فقال : (حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا)^٢؛ فَانْقَطَعَ المطرُ عنها ودَامَ حَوَالِيهَا ، بحيثُ يَنْتَفِعُ به الزَّرْعُ ، حَتَّى رُوي أَنَّهُ صَارَتِ الشمسُ عليها دُونَ ما حَوَّلَهَا كالإكليلِ عِنْدَ انْقِطَاعِ المطرِ عنها . وهذا ممَّا لا يطمعُ فيه بحيلةٍ وشعبذةٍ .

ومن معجزاته ، عليه السلام ، خيرُ المعراجِ وصعوده إلى السماءِ على البراقِ^٣ . وقولُ القدريةِ ومن وافقها : إِنَّهُ لم يكن أُسْرِي إلى السماءِ ، ولكن إلى بيتِ المقدسِ لقوله : ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء ١] وإنَّه بيت المقدسِ ، ليس بمانعٍ من أن يكون أُسْرِي به إليه وأُسْرِي به من بيت المقدسِ إلى السماءِ ؛ فَكَلَّمَهُ اللهُ وَأَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ وَأَرَاهُ النَّارَ . وقد تَظَاهَرَتْ بذلك الأخبارُ ، وعَمِلَ فيه أهلُ البَيِّنِ كُتُبًا معروفةً وما ذكره [٢٣٢أ] فيها ، وذلك خرقٌ للعادةِ وآيةٌ عظيمةٌ . وقد خَبَرَهُمْ عن بيتِ المقدسِ وأشياءَ كثيرةٍ هناك ، قد رَأَوْهَا وشَاهَدُوهَا ؛ فسواء كان الإسراءُ إلى السماءِ وإلى بيتِ المقدسِ أو إلى بيتِ

١ استسقاؤه : استسقا ، الأصل .

٢ رواه الإمام البخاري (ت ٢٥٦هـ) في صحيحه ٢٥٢/١/١ (٩٣٣) [١١-كتاب الجمعة ، ٣٥-باب الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة] . كذلك الطبقات الكبرى ١٧٦-١٧٧ ، كتاب دلائل النبوة ١٥٩-

١٦٠ .

٣ السيرة النبوة (لابن هشام) ٢٩/٢/١ ، الطبقات الكبرى ٢١٣-٢١٦ .

المقدس فقط .

والصحيح من الروايات الإسراء به إلى السماء . وعلى ذلك دلّ قوله : ﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى﴾ [٥٣ النجم ١٨] وقوله : ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى ○ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى ○ عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى﴾ [٥٣ النجم ١٣-١٥] ، وليس هي عند بيت المقدس ، وقوله : ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ [٥٣ النجم ١١] وقوله : ﴿أَفْتَمَرُوهَ عَلَى مَا يَرَى﴾ [٥٣ النجم ١٢] وما أخبر به ، عليه السلام ، من خطاب الله ، تعالى ، له وقوله : (فِيمَا يَخْتَصِمُ الْمَلَأُ الْأَعْلَى؟) وما وصّفه من حال الجنة والنار . وموضع الاحتجاج بذلك على مَنْ خَالَفَ الْمَلَّةَ وَرَدَّ الْقُرْآنَ إِبْخَارُهُ عَنْ صِفَةِ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ وَأَشْيَاءَ قَدْ رَأَوْهَا وَعَرَفُوهَا ، ولم يكن عالِمًا بذلك ولا رائيًا له .

ومن آياته ، عليه السلام ، كلام الذئب لرجلٍ من أسلم ، كان يَهْشُ على غنمٍ له بذئ الحليقة ، وقول الذئب : «أنت تعجب من كلامي وقد تَرَكْتَ ما هو أعجب من ذلك . هذا الذي بَيْنَ الْحَرَّتَيْنِ وَالنَخْلَاتِ يُحَدِّثُ عَمَّا خَلَا وما هو آتٍ ، وأنت هاهنا تتبع غنمك» ؛ فأخبر الرجل بذلك رسول الله ، صلى الله عليه ، في دار أبي أيوب الأنصاري ؛ وأمره بأن يُخبر به الناس [٢٣٢ب] جميعًا . وأمر به وحسن إسلامه .^٢

ومن معجزاته ، عليه السلام ، ابتلاع الأرض لقوائم فرس سراقَة بن مالك^٣ وسؤاله

١ مقطع من حديث ، رواه بكماله الإمام الترمذي بإسناده عن أبين عباس ، رضي الله عنهما ، مرفوعًا في الجامع الصحيح ٣٤٤-٣٤٢/٥ (٢٢٣٣-٢٢٣٥) [٤٨-كتاب التفسير ، ٣٩-باب «ومن سورة ص»] .

٢ رواه أبو نعيم الأصبهاني في كتاب دلائل النبوة ١٣٢-١٣٣ [كلام الذئب] .

٣ هو الصحابي أبو سفيان سراقَة بن مالك بن جُعْثَم الكِنَانِي المدلجي . عنه الاستيعاب ٥٨١/٢-٥٨٢ (٩١٦) ، أسد الغابة ٤١٢/٢-٤١٤ (١٩٥٥) ، الإصابة ٣٦-٣٥/٣ (٣١٢٢) .

النبي ، عليه السلام ، إطلاقها ، وقد اتَّبَعَهُ ، لِيَقْتُلَهُ ؛ فدعا الله ، فأطلق قوائمه ^١ .
وَتَتَّبَعُ ما رَوِيَ مِنْ آيَاتِهِ وَأَعْيَابِهِ وإخباره عن الغيوب للوفود وغيرهم مِنْ أَسْلَمَ على
يَدِهِ وهاجَرَ إِلَيْهِ يَكْثُرُ وَيَطُولُ . ونحن نذكر ما ظَهَرَ وشَهَرَ مِنَ الروايات بحضرة
الجماعات الكثيرة وإتصال الروايات بذلك في الأعصارِ وندلُّ على ثبوتها بما
يكشف الحق ، إن شاء الله .

وقد رَوَى يعقوب بن عبيد الله بن المغيرة بن الأخنس بن شريق ، قال : إِنَّ أَوَّلَ
العربِ فرعَ لِرَمِي النجومِ ثَقِيفٌ ؛ فَأَتَوْا عَمْرَو بْنَ أُمَيَّةَ العِلاجِيَّ ^٢ ، فقالوا له : أَلَمْ تَرَ
لِمَا حَدَّثَ ؟ قال : بلى ؛ فَأَنْظَرُوا ! فَإِنْ كَانَ معالِمُ النجومِ التي يُهْتَدَى بها وَيُعْرَفُ
بها أَثْوَاءُ الصَّيْفِ وَالشِّتَاءِ أَتَنَثَرَتْ ، فهو طيُّ الدنيا وذهابُ هذا الخلقِ الذي فيها .
وإن كانت نجومًا غيرها ، فَأَمَرَ أَرَادَ اللهُ بهذا الخلقِ ونبِيَّ يُبْعَثُ في العربِ ؛ فقد
تُخَدِّتَ بِذَاكَ ^٣ .

ورَوِيَ عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير ، قال : لَمَّا [١٢٣٣] بُعِثَ مُحَمَّدٌ ،
صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ ، أُدْجِرَ الجَنُّ وَرُمُوا بالشَّهَبِ ، وكانوا قَبْلَ ذَلِكَ يَسْتَمْعُونَ لِكَلِّ قَبِيلٍ
مِنَ الجَنِّ لِمَقْعَدٍ يَسْمَعُونَ فِيهِ ؛ فَأَوَّلُ مَنْ فَرَعَ أَهْلُ الطَّائِفِ ، ففعلوا يَذْبَحُونَ
لِأَلْهَتِهِمْ مَنْ كَانَ لَهُ إِبِلٌ أَوْ غَنَمٌ ، حتَّى كَادَتْ أَمْوَالُهُمْ تَذْهَبُ ، ثُمَّ تَنَاهَوْا وَقَالَ
بَعْضُهُمْ : أَلَا تَرَوْنَ معالِمَ السَّمَاءِ ، كما هي ، لَمْ يَذْهَبْ مِنْهَا شَيْءٌ ؟ وَقَالَ إِبْلِيسُ :

١ رواه الإمام البخاري (ت ٢٥٦هـ) في صحيحه ٣٠٩/٤-٣١١ (٣٩٠٦) و ٣١٢ (٣٩٠٨) [٦٣-كتاب مناقب الأنصار ، ٤٥-باب هجرة النبي ﷺ ، وأصحابه إلى المدينة] . كذلك أسد الغابة ٤١٣/٢ ، نفائس الدرر ١١٤٧/٤ .

٢ عبيد الله : كذا في الأصل ، بينما هو في الطبقات الكبرى (لابن سعد) «عتبة» .

٣ عنه يُنظر تاريخ الطبري ٩٧/٣ .

٤ أتنثرت : - ، الأصل . والإضافة المثبتة من الطبقات الكبرى .

٥ الطبقات الكبرى ١٦٣/١ .

هذا أمرٌ حَدَثَ في الأرض . أتتوني من كلِّ أرضٍ بترية ! وكان يُؤْتَى بالترية ، فيشتمها ، ثُمَّ يُلْقِيها ، حتَّى أُتِيَ بترية تُهَامَةٌ ، فشتمها وقال : هاهنا الحدث .^١

ورَوَى الناسُ أَنَّهُ لَمَّا اتَّصَلَ أَنْقِضَاضُ النجوم والكواكبِ والرُمَيُّ بها ونُجِرَ للسَّوَاعِ بقرَةً ، فَسَمِعَ مِنْ جوفِهَا صَوْتٌ^٢ : العجبُ ، كلُّ العجبِ ، خروجُ نبيٍّ بَيْنَ الْأَخَاشِبِ ، يُحَرِّمُ الزَّنا والذَّبائِحَ للأصنام ، وَحُرِّسَتِ السَّمَاءُ وَزُمِينَا بِالشُّهُبِ . قال رجلٌ مِنْ هَذِلٍ قَدْ رَوَى هَذِهِ الْقِصَّةَ : فَتَفَرَّقْنَا ، وَقَدِمْتُ مَكَّةَ ، فَلَقِيتُ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ ، رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ ، فَقُلْتُ : يَا أَبَا بَكْرٍ ! أَخْرَجَ بِمَكَّةَ مَنْ يَدْعُو^٣ إِلَى اللَّهِ ، عَزَّ وَجَلَّ ، يُقَالُ لَهُ أَحْمَدُ ؟ قال : وما ذاك ؟ فَأَخْبِرْتُهُ . قال : نعم . هذا رَسُولُ اللَّهِ ؛ فَقُلْتُ : أَنْتَظِرْ مَا يَصْنَعُ قَوْمُنَا ؛ فَيَا لَيْتَنَّا أَسْلَمْنَا يَوْمَئِذٍ ! ثُمَّ أَسْلَمْنَا بَعْدُ .^٤

فَأَمَّا خَبْرُ شَاةٍ أُمِّ مَعْبُدٍ ، فَرَوَى الشَّعْبِيُّ عَنْ شَيْخٍ مِنْ بَنِي جُمَحٍ ، قال : لَمَّا أَتَى النَّبِيُّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، أُمَّ مَعْبُدٍ ، قال : (هَلْ مِنْ قَرِيٍّ) ؟ قالت : لا ؛ فَأَنْتَبَذَ هُوَ وَأَبُو بَكْرٍ . وَزَاخَ أَبْنَاهُ بِشَوِيهَاتٍ ، فَقَالَ لِأُمِّهِ : ما هَذَا [٢٣٣ب] السَّوَادُ الَّذِي أَرَى مُنْتَبِذًا ؟ قالت : قَوْمٌ طَلَبُوا الْقَرِيَّ ؛ فَقُلْتُ : ما عِنْدَنَا قَرِيٌّ ؛ فَأَتَاهُمْ أَبْنَاهُ ، فَأَعْتَذَرَ وَقَالَ : إِنَّهَا أَمْرَأَةٌ ضَعِيفَةٌ وَعِنْدَنَا ما تَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ ؛ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ : (أَنْطَلِقُ ، فَأُتِينِي بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِكَ !) ؛ فَجَابَ يِعْنَاقِي ؛ فَقَالَتْ أُمُّهُ : أَيْنَ تَذْهَبُ ؟ قال : سَأَلَانِي شَاةً . قالت : يَصْنَعَانِ بِهَا مَاذَا ؟ قال : ما أَحَبَّنَا ؛ فَمَسَحَ النَّبِيُّ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، ضَرْعَهَا ، فَجَعَلْتُ تَحْلُبُ ، حتَّى مَلَأْتُ أَقْعَبًا وَتَرَكْتُهَا أَخْفَلَ ما كَانَتْ .

١ الطبقات الكبرى ١/١٦٧ ، كتاب دلائل النبوة ٧٣ [في المصدرين بالإسناد الموصول إلى عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس] .

٢ صوت : صَوَف ، الأصل .

٣ يدعو : يدعوا ، الأصل .

٤ الطبقات الكبرى ١/١٦٧-١٦٨ .

وقال : (انطلق به^١ إلى أهلك وأتيني بشاة أخرى من غنمك) ! فأنى أمه بالقعب . فقالت : أنى لك هذا ؟ قال : هذا من لبن الفلائية . قالت : وكيف ولم تفر أسلاً قط ؟ أظن هذا واللآب والمزى الذي كان بمكة ، وشربت منه . ثم جاء يعناقى أخرى ، فحلبها ، حتى ملأ القعب وتركتها أخفل ما كانت ، فشرب ، ثم قال : (جئني بأخرى) ! فأتاه بها . فحلب وسقى أبا بكر ، ثم قال : (جئني بأخرى) ! فأتاه بها . فحلبها ، ثم شرب وتركتها أخفل ما كانت^٢ .

وأما قصة سراقه بن مالك ، فقد رواه غير واحد . منهم الزهري عن عبد الرحمن بن أخي سراقه عن عمه سراقه ، قال : خرجت أطلب النبي ، صلى الله عليه ، فأخذت سلاحي وخرجت أخطأ برمحي من دبر حجرتي ومعى قذاحي التي أستقيم بها وركبت ، حتى إذا رأيتهم ، نزلت فاستقممت بالقداح ، فخرج ما أكره ، فركبت ورجوت أن أزدده على قريش ، فأخذ مائتي بعير ، [٢٣٤] جعلوها لي فيه ، فعتر بي فرسي ، فسقطت ، فقلت : ما هذا ؟ فاستقممت بالقداح ، فخرج ما أكره ، فعصيت الأزلام وخرجت متبعاً لهم ؛ فلما كنت قريباً منه ، عترني فرسي ودخلت يداه في الأرض ، وثار من قوائم فرسي غبار ساطع ، يعني الدخان ؛ فلما رأيت ذلك ، لم أشك أنك ظاهر ، وناديت بالأمان .

وفي روايات أخر أن سراقه قال : أذع ربك أن يخرج لي فرسي ! فإن لك علي أن أرجع ، فإنني أعلم أنك لست تفعل هذا .

١ به - ، الأصل . المثبت المضاف من الطبقات الكبرى ١/١٨٦ .

٢ تقر : تقر ، الأصل .

٣ الطبقات الكبرى ١/١٨٥-١٨٦ .

٤ النبي : الذي ، الأصل .

وَرَوَى أَبُو مَعْشَرٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ وَغَيْرِهِ أَنَّ سُرَاقَةَ بْنَ مَالِكٍ رَكِبَ فِي طَلَبِ النَّبِيِّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، بَعْدَمَا اسْتَنْقَمَ بِالْأَزْلَامِ ، فَكَانَ يَخْرُجُ : لَا تَخْرُجُ ! ثَلَاثَ مَرَّاتٍ . فَرَكِبَ ، فَلَحِقَهُنَّ . فَدَعَا النَّبِيَّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، أَنْ تَرْسَخَ قَوَائِمُ فَرَسِهِ ؛ فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ! أَدْعُ اللَّهَ أَنْ يُطَلِّقَ قَوَائِمَ فَرَسِي ، فَأَرَدَ عَنْكَ ! فَقَالَ النَّبِيُّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ : (اللَّهُمَّ ، إِنْ كَانَ صَادِقًا ، فَأُطْلِقْ لَهُ فَرَسَهُ !) ؛ فَخَرَجَتْ قَوَائِمُهُ .^١

وَأَمَّا قِصَّةُ مَجِيءِ الشَّجَرَةِ إِلَيْهِ ،^٢ فَرَوَاهُ ظَاهِرَةٌ ؛ فَمِمَّنْ رَوَى ذَلِكَ عَطَاءٌ ، قَالَ : رَكَّانَةُ بْنُ عَبْدِ يَزِيدَ^٣ حَاصَهُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُطَّلِبِ ، فَقَدِمَ مِنْ غَيْبَةٍ لَهُ وَقَدْ أَغْلَى النَّبِيُّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، بِالذُّعَاءِ ؛ فَقِيلَ لَهُ : إِنَّ أَبْنَ أَخِيكَ مُحَمَّدًا يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ وَيَعِيبُ آلَهُنَّكَ وَيَشْتُمُ آبَاءَكَ ؛ فَأَنَاهُ مُسَلِّمًا ، ثُمَّ قَالَ : يَا أَبْنَ أَخِي ! بَلِّغْنِي أَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّكَ نَبِيٌّ ؟ قَالَ : (أَجَلْ ، أَنَا نَبِيُّ اللَّهِ ، أَنَا أَدْعُوكَ إِلَى اللَّهِ ، تَعَالَى) . قَالَ : إِنَّكَ لَأَنْتَ الصَّادِقُ عِنْدِي ، وَلَكِنْ لَا أُسْتَطِيعُ تَكْذِيبَ [٢٣٤ب] قَوْلِكَ ؛ فَكَيْفَ لِي أَنْ أَغْلَمَ أَنَّ مَا تَقُولُ الْحَقُّ ؟ قَالَ : (أَلَسْتَ تَزْعُمُ أَنَّكَ أَحْسَنُ قُرَيْشٍ صِرَاعًا وَأَشَدُّهَا بَطْشًا) ؟ قَالَ : بَلَى . قَالَ : (أَرَأَيْتَ ، إِنْ صَارَ غَتُّكَ ، فَصَرَغَتْكَ ، أَتُؤْمِنُ بِمَا أَقُولُ ؟) . قَالَ : نَعَمْ . فَصَرَغَةَ النَّبِيُّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، مَرَارًا . ثُمَّ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، : (أَلَيْسَ قَدْ رَأَيْتَ ؟) . قَالَ : بَلَى . قَالَ : فَأَرِنَا آيَةَ أُخْرَى ! قَالَ : (هَلَمْنِي ، يَا شَجَرَةُ ! فَأُخْرِجِيهِ أَتَنِي رَسُولُ اللَّهِ !) . قَالَ : فَأَقْبَلَتِ الشَّجَرَةُ ، حَتَّى صَارَتْ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَشَهِدَتْ بِالرَّسَالَةِ وَسَجَدَتْ . فَقَالَ رَكَّانَةُ : أَرَدْتُهَا ، يَا مُحَمَّدُ ! فَوَاللَّهِ مَا أَزْدَدْتُ مِنْكَ إِلَّا بُعْدًا . ثُمَّ أَنْصَرَفَ ، فَلَقِيَ قُرَيْشًا ؛ فَقَالُوا : عُدْ إِلَيْهِ ! فَقَالَ : لَسْتُ بِعَائِدٍ

١ يُنْظَرُ أَيْضًا هُنَا ٤٢٥/٤ .

٢ الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى ١٨٨/١ .

٣ هُوَ رَكَّانَةُ بْنُ عَبْدِ يَزِيدَ بْنِ هَاشِمِ الْمُطَّلِبِ الْقُرَشِيِّ الْمُطَّلِبِي . عَنْهُ جَمْعَةٌ مِنَ النِّسَبِ (لَا بِنَ الْكَلْبِيِّ) ١/٦٤ ، أَسَدُ الْغَابَةِ ٢/٢٩٤-٢٩٥ (١٧٠٨) ، الْإِصَابَةُ ٢/٤١٣-٤١٤ (٢٦٩٥) ، نَفَائِسُ الدَّرَرِ ٥/١٥٣٦-١٥٣٧ .

٤ حَاصَهُ لِعَبْدِ اللَّهِ : كَذَا فِي الْأَصْلِ ؛ وَهُوَ قَلْبٌ .

ولا عارضٍ لكم ولا له .^١

وأما قصة حنين الجذع إليه ،^٢ فمشهورة . وممن رَوَاهَا عبدُ الأعلى بن ميمون بن مهران عن أبيه ، قال : قال عبدُ الله بن عباس : كان رسولُ الله ، صلى الله عليه ، يخطبُ إلى خشبة ، كانت في المسجد ؛ فلما صُنِعَ المنبرُ ، فصَّده رسولُ الله ، حَتَبُ الخشبةِ إليه ؛ فنَزَلَ رسولُ الله ، صلى الله عليه ، فأخْتَضَنَهَا ؛ فَسَكَنَتْ .^٣

ورَوَى أيضًا الصَّلْتُ بنُ دِينَارٍ عن أبي نُضْرَةَ عن أبي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، قال : كان رسولُ الله ، صلى الله عليه ، يخطبُ إلى جذعٍ في المسجد ، يقومُ إلى جنبه ؛ فقال تميمُ الداريُّ : لو اتَّخَذْنَا لك منبرًا ، فَعَلَوْتُهُ ؟ قال : أَفَعَلُوا ؟ فَقَالَتْ أَمْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ لَابِنِ لَهَا نَجَّارٌ ؛ فَصَنَعَ ثَلَاثَ عَتَبَاتٍ ؛ فَلَمَّا رَفَاهُ ، حَنَّ الْجَذْعُ وَجَاءَ لِيَهْوِيَ إِلَى الْمَنْرِ ؛ فَنَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ، فَأَخْتَضَنَهُ ، حَتَّى سَكَنَ .

وأما [٢٣٥] قِصَّةُ تَسْبِيحِ الْحَصَى فِي يَدِهِ ، فَإِنَّ أَبَا مَالِكٍ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ مَلُوكَ حَضْرَمَوْتَ قَدِمُوا وَجَرَى بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ حُطْبٌ ، عَدَلْنَا عَنْ ذِكْرِه ، وَقَالُوا لَهُ : إِنَّا خَبَأْنَا لَكَ خَبِيئًا ؛ فَمَا هُوَ ؟ قَالَ : (إِنَّمَا يُقَالُ هَذَا لِلْكَاهِنِ) . قَالُوا : فَكَيْفَ نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ ؟ فَتَنَاولَ قَبْضَةً مِنْ حَصَى ، فَقَالَ : (هَذَا يَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ) . فَقَالَ الْحَصَى : أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ ، وَسَبَّحَ فِي يَدِهِ ؛ فَأَسْلَمَ الْقَوْمُ .^٤ وَالْخَيْرُ

١ يُقَابِلُ السُّورَةَ النَّبَوِيَّةَ ٢٥/٢/١ [أمر ركاة المطلبي ومصارعته للنبي ، ﷺ] ، كتاب دلائل النبوة ١٤٠-١٤١

[ذكر خير ركاة] ، أسد الغابة ٢٩٣/٢-٢٩٤ ، الإصابة ٤١٣/٢-٤١٤ ، نفائس الدرر ١٥٣٧/٥-١٥٣٧ .

٢ يُنْظَرُ أَيْضًا هُنَا ٤٢٩/٤ .

٣ الطبقات الكبرى ١٨٨/١ .

٤ تميم : يمين ، الأصل .

٥ يُنْظَرُ هُنَا ٤٣٣/٤ .

٦ الدر المنثور ٥٠٩/٥ [سورة الصافات] [بالتحويل على أبي نُعَيْمٍ الْأَصْبَهَانِيِّ فِي كِتَابِ دَلَائِلِ النَّبُوَّةِ وَعَلَى السِّلْفِيِّ فِي الطُّبُورِيَّاتِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا] .

طويل . وهذا هو القصْد منه .

فَأَمَّا قِصَّةُ نَبْعِ الْمَاءِ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ ، فَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ . مِنْهُمْ سَلِيمَانُ بْنُ الْمَغِيرَةِ^١ عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ^٢ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبَاحٍ^٣ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ^٤ ، قَالَ : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، فِي سَقَرٍ . فَقَالَ : (إِنَّكُمْ سَتَسِيرُونَ اللَّيْلَةَ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، حَتَّى تُصْبِحُوا عَلَى الْمَاءِ) ؛ فَجَدَدْنَا فِي السَّيْرِ ؛ فَنَعَسَ رَسُولُ اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، عَلَى رَاحِلَتِهِ . قَالَ : فَدَعَمْتُهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ؛ فَاسْتَيْقَظَ ، فَقَالَ : (يَا أَبَا قَتَادَةَ ! مَا زَالَ هَذَا مَكَانَكَ) ؟ قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : (حَفِظَكَ اللَّهُ ، يَا أَبَا قَتَادَةَ ، كَمَا حَفِظْتَنِي . أَنْظُرْ هَلْ تَرَى أَحَدًا) ؟ قُلْتُ : نَعَمْ ، رَاعِيًا ، حَتَّى كُنَّا سَبْعَةً ؛ فَقَالَ : (أَعْدِلْ ! أَعْدِلْ ! يَا أَبَا قَتَادَةَ) ! فَعَدَلْنَا ، فَأَتَخْنَا رَوَاجِلَنَا . وَتَوَسَّدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَّا ذِرَاعَ رَاحِلَتِهِ ؛ فَمِنَّمَا ، فَمَا أَتَقَطَّنَا إِلَّا خَرُّ الشَّمْسِ ؛ فَكَانَ أَوَّلُ مَنْ اسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، ثُمَّ صَبَّاحٌ ، فَقَالَ : (مَعَكَ وَضوء) ؟ قُلْتُ : مَعِيَ فِي مِضَاةٍ ، فَأَتَيْتُهَا بِهَا ، فَتَوَضَّأَ . وَفَضَلْتُ فِي الْمِضَاةِ [٢٣٥ب] فَضْلَةً ؛ فَقَالَ : (أَحْفَظْ بِهَا ، يَا أَبَا قَتَادَةَ) ! فَسَيَكُونُ لَهَا شَأْنٌ) ، فَأَذَّنَ رَسُولُ اللَّهِ ، ثُمَّ صَلَّيْنَا وَرَكِبْنَا رَوَاجِلَنَا حَتَّى حَمِيَ النَّهَارُ ، فَأَنْتَهَيْنَا إِلَى النَّاسِ وَقَدْ جَهَدُوا عَطْشًا ، فَأَبْتَدَرُوا إِلَى النَّبِيِّ يَقُولُونَ : الْمَاءُ ، الْمَاءُ ! فَدَعَا النَّبِيُّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، بِقَدَحٍ ، ثُمَّ قَالَ لِي : (هَلُمَّ الْمِضَاةَ) ! فَأَتَيْتُهَا بِهَا ؛

١ أبو سعيد القُيسِيّ البَصْرِيّ (ت ١٦٥هـ) . عنه تهذيب الكمال ١٢/٦٩-٧٣ (٢٥٦٧) .

روايته عن ثابت البناني منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ١٢/٧٠، ٣٤٥/٤ .

٢ هو أبو محمد ثابت بن أسلم البصري . عنه تهذيب الكمال ٤/٣٤٢-٣٤٩ (٨١١) .

روايته عن عبد الله بن رباح الأنصاري منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ٤/٣٤٣، ٤٨٧/١٤ .

٣ أبو خالد الأنصاري المدني . سكن البصرة . قُتل في ولاية ابن زياد . عنه تهذيب الكمال ١٤/٤٨٧-٤٨٨ (٣٢٥٧) .

روايته عن الصحابي أبي قتادة الأنصاري منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ١٤/٤٨٧ .

٤ الأنصاري (ت ٤٠هـ) ، فارس رسول الله ، ﷺ . كان يُعرف بذلك . مختلف في اسمه وفي وقت وفاته . عنه الاستيعاب ٤/١٧٣١-١٧٣٢ (٣١٣٠) .

فدعا فيها وقال : (أَسْكُبْ) ! فَسَكَبْتُ . وَأَبْتَدَرَ النَّاسُ الْمَاءَ ؛ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ : (كُلُّكُمْ سَيَشْرِبُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ) ؛ فَكُنْتُ أَسْكُبُ وَرَسُولُ اللَّهِ يَسْقِي ، حَتَّى شَرِبَ النَّاسُ أَجْمَعُونَ . ثُمَّ قَالَ لِي : (اشْرَبْ ، يَا أَبَا قَتَادَةَ) ! فَقُلْتُ : لَا ، بَلْ أَنْتَ أَشْرَبُ . قَالَ : (فَإِنَّ سَاقِي الْقَوْمِ آخِرُهُمْ شَرْبًا ؛ فَأَشْرَبُ) ! فَشَرِبْتُ وَشَرِبَ رَسُولُ اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ . ثُمَّ أَتَيْنَاهَا إِلَى الْمَاءِ وَنَحْنُ رَوَاءُ^١ .

وَرَوَى مَسْلَمَةُ بْنُ مُخَارِبٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ زِيَادِ بْنِ الْحَارِثِ الصُّدَائِيِّ^٢ ، قَالَ : كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، فِي سَفَرٍ ، فَنَزَلَ مَنْزِلًا ثُمَّ سَارَ ، فَمِثْرُ مَعَهُ ، فَقَدِمَهُ النَّاسُ ؛ فَلَمَّا كَانَ أَوَّلُ وَقْتِ الْفَجْرِ ، أَمَرَنِي ؛ فَأَذَّنْتُ . ثُمَّ نَزَلَ وَقَالَ : (يَا أَخَا صَدَاءِ^٣ ! أَمَعَكَ وَضوء ؟) . قُلْتُ : لَا ، إِلَّا قَلِيلٌ لَا يَكْفِيكَ . قَالَ : (أَجْعَلُهُ فِي إِنَاءٍ !) ؛ فَجَعَلْتُهُ فِي إِنَاءٍ ؛ فَوَضَعَ النَّبِيُّ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، أَصَابِعَهُ فِي الْإِنَاءِ ؛ فَرَأَيْتُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ عَيْنًا تَقُورُ ؛ فَقَالَ : (نَادِ مَنْ أَرَادَ مَاءً !) ؛ فَجَاءَ النَّاسُ ؛ فَنَادَيْتُ ؛ فَأَقْبَلَ مَنْ أَرَادَ ، فَأَخَذَ حَاجَتَهُ . وَجَاءَ بِلَالٌ يَتِيمٌ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ : (إِنَّ أَخَا صَدَاءِ ؛ أَدَّنَ . وَإِنَّمَا يَتِيمٌ مَنْ أَدَّنَ .) ؛ فَأَقَمْنَا ، وَصَلَّى بِنَا . وَقَالَ لَهُ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّ لَنَا بَطْرًا ، إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ ، أَجْمَعْنَا عَلَيْهَا ، فَوَسِعَتْنَا . وَإِذَا كَانَ الْقَيْظُ ، قَلَّ مَاؤُهَا ، فَتَفَرَّقْنَا عَلَى الْمِيَاهِ [٢٣٦] حَوْلَنَا ، وَقَدْ صَارَ مِنْ حَوْلِنَا عِدَدًا لَنَا فِي بَطْرِنَا ؛ فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ سَبْعَ حَصِيَّاتٍ ، فَفَرَكَهُنَّ بِيَدِهِ وَدَعَا فِيهِنَّ ، ثُمَّ قَالَ : (أَنْطَلِقْ بِهَؤُلَاءِ الْحَصِيَّاتِ ! فَأَلْقِ فِي الْبُيْرِ وَاحِدَةً وَاحِدَةً وَأَذْكُرِ اسْمَهُ اللَّهِ !) ؛ فَفَعَلْتُ^٤ ؛ فَمَا كَانَ

١ يُقَابِلُ كِتَابَ دَلَالَةِ النَّبِوةِ ١٤٤-١٤٥ .

٢ مِنْ صُدَاءٍ ، قَبِيلَةٍ مِنَ الْيَمَنِ . نَزَلَ مِصْرَ . عَنْهُ مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ ٢/٣٦٤-٣٧١ (٣٠٥٦) . نَسَبُهُ نَذِيَّةٌ فِي مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ ٢/٣٣٢-٣٣٣ (١٧٩٣) .

٣ صَدَاءُ : صُدَا ، الْأَصْلُ .

٤ صَدَاءُ : صَدَا ، الْأَصْلُ .

٥ فَفَعَلْتُ : فَفَعَلَ ، الْأَصْلُ .

أَحَدٌ بَعْدَ ذَلِكَ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى قَعْرِ تِلْكَ الْبُيْرِ مِنْ كَثَرَةِ الْمَاءِ .^١
 وَرَوَى مُجَالِدٌ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ، قَالَ : نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ،
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، عَلَى الْحُدَيْبِيَّةِ ، فَإِذَا بِثَرَاهَا نَازِحٌ ؛ فَشَكَكَ النَّاسُ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ،
 عَلَيْهِ السَّلَامُ ؛ فَأَخْرَجَ سَهْمًا مِنْ كِنَانَتِهِ ، فَدَفَعَهُ إِلَى الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ، فَتَزَلَّ الْبُيْرُ ،
 فَعَرَزَ السَّهْمُ ؛ فَأَقْبَلَ الْمَاءُ مِنْ عُيُونِ الْبُيْرِ ؛ فَاسْتَقَوْا حَتَّى مَلَأُوا مَا كَانَ مَعَهُمْ وَسَقَوْا
 رِكَابَهُمْ .^٢

وَرَوَى الْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : أَذَّنَ بِلَالٌ بِصَلَاةِ
 الْعَصْرِ ؛ فَقَامَ مَنْ كَانَ قَرِيبًا مِنْ مَنْزِلِهِ ، فَتَوَضَّأَ ، وَنَاسٌ لَا وَضُوءَ لَهُمْ ؛ فَدَعَا رَسُولُ
 اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، بِقَدَحٍ ، فِيهِ مَاءٌ ، فَوَضَعَ كَفَّهُ فِي الْمَاءِ وَفَرَّجَ أَصَابِعَهُ ، ثُمَّ دَعَا
 النَّاسَ ، فَتَوَضَّؤُوا مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ حَتَّى فَرَّغُوا . قَالَ : فَقُلْتُ لِأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ : كَمْ
 كُنْتُمْ ؟ فَقَالَ : مَا بَيْنَ الثَّمَانِينَ إِلَى الْمِائَةِ .^٣

١ يُعْتَابِلُ سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١٣٩/١ (٥١٤) [كِتَابُ الصَّلَاةِ] ، مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ (لَأَبِي نَعِيمٍ) ٣٦٩/٢-٣٧٠.

(٣٠٥٤) ، كِتَابُ دَلَالِ النَّبُوَّةِ (لِلْبَيْهَقِيِّ) ١٢٦/٤-١٢٧ .

٢ يُعْتَابِلُ السِّيَرَةُ النَّبَوِيَّةُ ٢٤٢/٣-٢٣٤ ، نَفَاسُ الدَّرَرِ ١١٣٥/٤ .

٣ يُعْتَابِلُ الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى (لَاِبْنِ مَعْدٍ) ١٧٨/١-١٧٩ .

فَأَمَّا إِطْعَامُهُ مِنَ الْقَلِيلِ الْخَلْقِ الْكَثِيرَ ، [٢٣٦ب] فالروايات به متظاهرة كثيرة ؛
 فَرَوَى أَبُو صَالِحٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : أَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، يَبْكُوكَ ،
 فَتَنَفَّذَتْ أَرْوَادُهُمْ ، ثُمَّ أَمَرْنَا لِأَنْطَاعٍ ، فُبَسِطَتْ . وَقَالَ : مَنْ كَانَ عِنْدَهُ فَضْلٌ مِنْ زَادٍ ،
 فَلْيَأْتِنَا بِهِ ! فَكَانَ الرَّجُلُ يَأْتِي بِالْمَدِّ مِنَ الدَّقِيقِ وَالسَّوِيقِ وَالْقَلْفَةِ مِنَ الْخَبْزِ ، فَيُضَعُ
 كُلٌّ صَنْفٍ عَلَى حِدَّتَيْهِ ، وَكَانَ ذَلِكَ قَلِيلًا . ثُمَّ تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ،
 وَصَلَّى ، وَدَعَا بِالْبَرَكَةِ فِيهِ ، فَكَثُرَ حَتَّى قَامَ عَلَى الْأَنْطَاعِ . ثُمَّ قِيلَ لِلنَّاسِ : هَلُمُّوا !
 وَأَقْبِلُوا النَّاسُ ، فَحَمَلُوا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى مَلَأُوا كُلَّ جِرَابٍ وَمِزْزُودٍ وَوِعَاءٍ ؛ فَقَالَ
 النَّبِيُّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ : (أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ، وَإِنَّهُ لَا يَقُولُهَا
 بِحَقِّقَةٍ مِنْ قَلْبِهِ إِلَّا وَقَاهُ اللَّهُ النَّارَ) .^١

وَرَوَى نَافِعٌ عَنْ سَالِمٍ عَنْ عَلِيٍّ ، رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ ، قَالَ : أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ ، خَدِيجَةً وَهُوَ بِمَكَّةَ ، فَأَتَتْخَذَتْ لَهُ طَعَامًا . ثُمَّ قَالَ : (أَذْعُ لِي بَنِي عَبْدِ
 الْمُطَّلِبِ) ! فَدَعَوْتُ أَرْبَعِينَ رَجُلًا ؛ فَقَالَ لِعَلِيٍّ : (هَلُمُّوا طَعَامَكُمْ) ! قَالَ عَلِيٌّ :
 فَأَتَيْتُهُمْ بِشَرِيدَةٍ ، إِنْ كَانَ الرَّجُلُ لَيَأْكُلُ مِنْهَا ، فَأَكَلُوا مِنْهَا جَمِيعًا حَتَّى أَمْسَكُوا . ثُمَّ
 قَالَ : (أَسْقِيهِمْ) ! فَأَتَيْتُهُمْ بِإِنَاءٍ ، هُوَ رِيٌّ أَحَدِهِمْ ، فَشَرَبُوا جَمِيعًا حَتَّى صَدَرُوا ؛
 فَقَالَ أَبُو لَهَبٍ : لِهَذَا مَا سَخَرَكُمُ مُحَمَّدٌ ؛ فَتَفَرَّقُوا وَلَمْ يَذْغُهُمْ ؛ فَلْيُتُوا أَيَّامًا . ثُمَّ
 صَنَعَ لَهُمْ مِثْلَهُ . ثُمَّ أَمَرَنِي ، فَجَمَعْتُهُمْ ، فَطَعَمُوا . ثُمَّ قَالَ لَهُمْ : (مَنْ يُؤَاوِزُنِي عَلَى
 مَا أَنَا عَلَيْهِ وَيُجِيبُنِي عَلَى أَنْ يَكُونَ أَخِي وَلَهُ الْجَنَّةُ) ؟ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَنَا ،

١ يُقَاتِلُ كِتَابَ دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ ١٤٨-١٤٩ .

٢ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِي ، مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ الْفَرَشِيِّ الْغَدَوِيِّ . عَنْ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ ٢٩/٢٩٨-

٣٠٦ (٦٣٧٣) ، ٢٢٢/٣٢ .

٣ هُوَ سَالِمٌ بْنُ أَبِي الْجَعْدِ الطُّفَلَانِي . عَنْ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ ٢٠/٤٧٤ .

٤ لِهَذَا مَا : كَذَا فِي الْأَصْلِ ؛ لَقَدْ ، كَمَا فِي الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى (لَا بِنِ سَعْدٍ) ١/١٨٧ .

٥ يُؤَاوِزُنِي : يُؤَاوِزُنِي ، الْأَصْلُ .

وَأَيُّ لَأَخَذْتُهُمْ سِنًا وَأَخَمَّشْتُهُمْ سَاقًا ، [٢٣٧] وَسَكَتَ الْقَوْمُ . ثُمَّ قَالُوا : يَا أَبَا طَالِبٍ ! أَلَا تَرَى أَنَّنَا ؟ قَالَ : دَعُوهُ ! فَلَنْ يَأْلُوهُ أَبْنُ عَمٍّ إِلَّا خَيْرًا .^١

وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، وَمَعَهُ صَفِيَّةٌ ، فَأَرَادَ أَنْ يَصْنَعَ لِأَصْحَابِهِ طَعَامًا وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ أَدَمٌ ؛ فَأَرْسَلَنِي إِلَى أَبِي بَكْرٍ وَقَالَ : أَقْرَأْ عَلَيْهِ السَّلَامَ وَقُلْ لَهُ : إِنْ كَانَ عِنْدَكَ أَدَمٌ ، فَأَبْعَثْهُ إِلَيْنَا ؛ فَأَتَيْتُ أَبَا بَكْرٍ ، فَأَعْطَانِي زَكُوتًا ، فِيهَا سَمْنٌ قَدْ أُكِلَ بَعْضُهُ ؛ فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ، قَالَ : (اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهَا !) ؛ فَلَوْلَا أَنِّي قَبَضْتُ عَلَى الرُّكُوتِ ، لَوَقَعْتُ مِنْ ثَقَلِهَا وَمَا كَانَ بِهَا قَبْلَ ذَلِكَ مِنْ ثِقَلٍ ؛ فَلَمَّا وَضَعْتُهَا ، قَالَ : (اللَّهُمَّ بَارِكْ فِيمَنْ بَعَثَ بِهَا وَفِيمَنْ جَاءَ بِهَا !) . ثُمَّ أَرْسَلَنِي إِلَى عُمَرَ ، فَوَجَدْتُهُ يَأْكُلُ تَمْرًا وَسَمْنًا ، فَدَفَعَهُ إِلَيَّ وَقَالَ : مَا عِنْدَنَا غَيْرُهُ وَسَعْدٌ بَعَثَ بِهِ إِلَيْنَا . يَقُولُ ذَلِكَ عُمَرُ . قَالَ أَنَسٌ : فَأَتَيْتُ سَعْدًا وَلَمْ يَأْمُرَنِي النَّبِيُّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فَقُلْتُ : إِنْ كَانَ عِنْدَكَ أَدَمٌ ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ؟ فَقَالَ لِي : كَانَ عِنْدَنَا شَيْءٌ ، فَأَتَرْنَا بِهِ عُمَرَ ؛ فَجِئْتُ بِالسَّمْنِ ، فَوَضَعْتُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ ؛ فَدَعَا بِالرُّكُوتِ فِيهِ وَفِيمَنْ بَعَثَ بِهِ ، ثُمَّ قَتَّ النَّبِيُّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، خَبْرًا فِي ثَلَاثِ قِصَاصٍ ، ثُمَّ قَالَ : (يَا أَبْنُ مَالِكٍ ! اخْذِ الرُّكُوتَ وَصُبْ عَلَيْهَا طَعَامًا زُوَيْدًا زُوَيْدًا !) ؛ فَفَعَلْتُ حَتَّى أَوْسَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ سَمْنًا . وَكَانَ طَعَامُهُ ثَلَاثَةَ أُمْدَادٍ فِي كُلِّ قِصْعَةٍ ؛ فَقَالَ لِي : (أَنْطَلِقْ ! فَادْعُ الْبَذَرِيَّينَ !) ؛ فَدَعَوْتُهُمْ . [٢٣٧ب] وَقَالَ : (لِيَقُمْ إِلَيَّ كُلُّ قِصْعَةٍ عَشْرَةً) ؛ فَكَانُوا يَأْكُلُونَ عَشْرَةَ عَشْرَةً ، وَأَنَا أُسْقِيهِمُ اللَّبَنَ . كُلُّمَا شَرِبَ مِنْهُمْ رَجُلٌ ، بَقِيَ فِي الْإِنَاءِ شَيْءٌ ، فَأَشْرَبُهُ ، فَشَرِبْتُ فَضْلَ شَرَابِ ثَلَاثِمِائَةٍ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ . ثُمَّ قَالَ لِي : (يَا أَبْنُ مَالِكٍ ! أَنْطَلِقْ ! فَادْعُ سَائِرَ أَصْحَابِي ثَلَاثِينَ ثَلَاثِينَ !)

١ الطبقات الكبرى (لابن سعد) ١/١٨٧ . بمقابل كتاب دلائل النبوة ١٥١-١٥٢ ، الدر المنثور ١٨١/٥-١٨٢

[تفسير الآية ٢٦: ٢١٤] .

فدعوتهم ، فأكلوا عن آخرهم ، وإنهم لبشرو كثير^١ . قال : (أسقني ، يا ابن مَالِك ، فَضَلَاتِ الْقَدَحِ !) ؛ فسقيته ؛ فشرب وفضل من شرايه شيء قليل في أسفل القدح ؛ فأردت أن أشربه وأنا قائم ، فقال : (اجلس ! فَإِنَّكَ لَا تَطِيقُ أَنْ تَشْرَبَهُ كُلَّهُ !) ؛ فجلست ، فشربته حتى رويث . وخرج الناس وقد بقيت في الصُّحْفَةِ التي كانت بين يَدَيِ النَّبِيِّ ، عليه السلام ، النصف وفي الأخرى مثلها وفي الأخرى شيء قليل ؛ فكان النبي ، عليه السلام ، يأخذ اللُقْمَةَ ، فيضعها في يَدِي ، ثُمَّ يَقُولُ : (كُلْ) ، يا ابن مَالِكِ ! فَأَنْتَ لَا تَأْكُلُ أَكَلَةً فِي الدُّنْيَا أَلَدَّ مِنْهَا .) ؛ فوالله ما أكلت بعدها أشهى منها . ثُمَّ قال : (انْطَلِقْ بِبَيَّتِهِ هَذَا الطَّعَامِ ! فَأَقْسِمُهَا فِي أَهْلِي !) ؛ فَفَسَمْتُهُ ؛ فَأَكَلُوا وَأَطْعَمُوا الْفُقَرَاءَ .

وَرَوَى أَبُو ثَيْبٍ السَّخْتِيَانِيُّ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قال : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، فِي غَزْوَةٍ وَنَحْنُ ثَلَاثَةُ آلَافٍ ، فَقَالَ لِي : (هَلْ تَعْلَمُ عِنْدَ أَهْلِكَ طَعَامًا ؟) . قلت : لا ، إِلَّا تَمَرَاتٍ فِي أَسْفَلِ مِرْزُودِي^٢ . قال : (جَنِّبِي بِهِنَّ !) ؛ فَأَتَيْتُهُ بِإِحْدَى عَشْرَةِ تَمْرَةٍ ؛ فَبَسَطَ [١٢٣٨] رِذَاءَهُ ثُمَّ صَفَّ عَلَيْهِ التَّمَرَ . كُلَّمَا وَضَعَ تَمْرَةً ، قال : (بِسْمِ اللَّهِ وَبَرَكَاتِهِ) ، حَتَّى صَفَّهِنَّ ، ثُمَّ قال : (نَادِ بِالْفَدَاءِ !) ؛ ففعلت ؛ فأكلوا جميعًا ، وَإِنَّ التَّمَرَ لَيَسْقُطُ مِنَ الرِّذَاءِ . ثُمَّ قال لِي حِينَ أَكَلُوا جَمِيعًا : (أَقْبِضْ تَمْرَكَ إِلَى مِرْزُودِكَ !) ؛ فَمَلَأْتُ مِرْزُودِي ، فَجَهَّزْتُ وَاللَّهُ مِنْهُ سِتِينَ وَشَقًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، ثُمَّ لَمْ يَزَلْ عِنْدِي أَدَّخِرُهُ .

فَإِنْ قِيلَ : لَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يُثَبَّتَ فِي مِثْلِ هَذَا تَوَاتُرُ وَعْلَمُ جَمَاعَةٍ بِهِ ، تَقَوْمُ الْحِجَّةُ بِمِثْلِهِمْ ، لِأَجْلِ أَنَّ مُشَاهِدَهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا مِنْهُ أَوْ بَعِيدًا ؛ فَإِنْ كَانَ بَعِيدًا مِنْهُ ، جَازَ أَنْ تَدْخُلَ فِيهِ الْحِيلَةُ وَالشَّبْهَةُ وَالْإِلْتِبَاسُ . وَإِنْ كَانَ قَرِيبًا ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يُحْدَقَ

١ لبشر كثير : لبشر كثيرا ، الأصل .

٢ مزودي : مرودي ، الأصل .

بفاعل ذلك إلا عددٌ يسيرٌ ، لا يُثْبِتُ بمثلهم التواترُ .

قيل له : إنَّ ما قلَّتهُ يوجبُ رُفْعَ الثقةِ بكلِّ أمرٍ وشهادةٍ من أحدٍ ، حتَّى لا يصحَّ أن يعلمَ الجمعُ والأحادُ أنَّ أحدًا قَبَضَ مالا من أحدٍ أو ضربَهُ وجَنَى عليه ، ولا أنَّه فَعَلَ فِعْلاً يظهرُ للحسِّ ، وإن لم يَقَعْ مُتَكَرِّراً منه ، ولا أن تقومَ بذلك حُجَّةٌ ؛ فإنَّ الرائي أنَّه أَكَلَ وشَرِبَ وقَبَضَ ودَفَعَ وقَاتَلَ وقَتَلَ أو قُتِلَ إمَّا أن يكونَ بعيداً أو قريباً ؛ فإن كان بعيداً ، دخلت فيه الشبهةُ وتَمَّتِ الحيلةُ . وإن كان قريباً ، لم يكن مُشَاهِداً ذلك والمحيطُ بفاعلهِ مِمَّنْ يثبتُ به [٢٣٨ب] التواترُ ، فيجبُ الشكُّ في ذلك . وهذا جهْلٌ مِمَّنْ بَلَّغَهُ ؛ فبطلَ ما قالوه .

فأما قِصَّةُ دعائه على مُضَرٍّ وأستسقاياه وقوله : (حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا) المشهورةُ ، فرَوَى ابنُ أبي ليلى وغيره يرفَعونه ، قال : دعا رسولُ الله ، صَلَّى اللهُ عليه ، على مُضَرٍّ ، فقال : (اللَّهُمَّ أَشْدُّ وَطَأَتِكَ عَلَى مُضَرٍّ ! وَاجْعَلْهَا سِينِينَ كَسِينِي يُوسُفَ !) ؛ فاصابَتْهُمُ سِينِينَ ؛ فأتاه رجلٌ ، فقال : يا رسولَ الله ! ما جِئْتُكَ حتَّى ما خَطَرَ لَنَا فُحْلٌ ، وما يَنْزَوُدُ لَنَا رَاعٌ ؛ فَرَفَعَ رسولُ الله ، صَلَّى اللهُ عليه ، يَدَهُ ، فقال : (اللَّهُمَّ إِنِّي سَأَلْتُكَ ، فَأَعْطَيْتَنِي وَدَعَوْتُكَ ، فَأَجَبْتَنِي ! اللَّهُمَّ أَسْقِنَا غَيْثًا مُغِيثًا مُزَوِّيًا مَرِيئًا طَبَقًا ، عَاجِلاً غَيْرَ رَائِبٍ ، نَافِعًا غَيْرَ ضَارٍّ !) ؛ فما قُمْنَا حتَّى مُطِرْنَا وسالتِ الأوديةُ وملؤا كلُّ شيءٍ ، فدامت علينا جمعةٌ ؛ فأتى رجلٌ ، فقال : يا رسولَ الله ! غَرِقْنَا وأنقطعت سبلنا وأسواننا ؛ فقال رسولُ الله : (حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا) ! فأنحازَ السحابُ عن المدينة ، فصار فيما حَوَّلَهَا ؛ فمُطِرُوا شهراً .

فصل

فَأَمَّا إِخْبَارُهُ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، عَنْ مَصَارِعِ أَهْلِ جَيْشِ مُؤْتَةَ ثُمَّ الْفَتْحِ بَعْدَ ذَلِكَ ، فَأَمَرَ ظَاهِرٌ مَشْهُورٌ وَرَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ . مِنْهُمْ [١٢٣٩] أَبُو الزَّيْرِ وَمُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ وَبُزَيْدُ بْنُ رومانٍ^٢ وَغَيْرُهُمْ . قَالُوا : بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، زَيْدَ بْنَ حَارِثَةَ إِلَى مُؤْتَةَ ، فَبَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ فِي الْمَسْجِدِ ، إِذْ قَالَ : (أَخَذَ الرَّيَّةَ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ ، فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ شَهِيدًا) ، ثُمَّ صَمَتَ ، وَتَعَيَّرَتْ وَجْهَهُ الْأَنْصَارُ وَظَنُّوا أَنَّهُ كَانَ فِي عَبْدِ اللَّهِ^٣ مَا يَكْرَهُونَ . ثُمَّ قَالَ : (فَأَخَذَهَا جَعْفَرُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ، فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ شَهِيدًا) ، ثُمَّ صَمَتَ ، ثُمَّ قَالَ : (وَلَقَدْ رُفِعُوا عَلَى سُرُرٍ ، وَفِي سُرِيرِ عَبْدِ اللَّهِ^٤ إِزْوَاجٌ عَنْ سُرِيرِ صَاحِبِهِ^٥ . ثُمَّ أَخَذَ الرَّيَّةَ سَيْفٌ مِنْ سُيُوفِ اللَّهِ^٦ ، فَفَتَحَ اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ) .^٧

فَأَمَّا الرِّوَايَاتُ لِلرُّؤْيَةِ النَّاسِ يَوْمَ بَدْرٍ الْمَلَائِكَةِ ، فظَاهِرٌ كَثِيرٌ ، مُتَّصِلُ النَّقْلِ ؛ فَرَوَى مُجَالِدٌ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ^٨ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ^٩ وَسَعِيدٍ^{١٠} عَنْ عِكْرِمَةَ^{١١} عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ ، قَالَ :

- ١ القُرْطُبِيُّ الْمَدَنِيُّ . عَنْهُ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ٣٤٨-٣٤٠/٢٦ (٥٥٧٣) .
- ٢ أَبُو زُرَّاحٍ الْمَدَنِيُّ (ت. ١١٣٠هـ) . عَنْهُ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ١٢٢/٣٢-١٢٣ (٦٩٨٦) .
- ٣ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِزَاخَةَ ؛ وَهُوَ الشَّهِيدُ الثَّلَاثُ .
- ٤ عَنْ سُرِيرِ صَاحِبِهِ : كَذَا فِي الْأَصْلِ ؛ عَنْ سُرِيرِ صَاحِبِيهِ ، كَمَا فِي السِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ ١٨/٤٢ عَلَى الثَّنِيَّةِ وَهُوَ الْأَصُوبُ .
- ٥ يُنْظَرُ السِّيَرَةُ النَّبَوِيَّةُ ١٣/٤٢ وَ ١٨ ، صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٠٣-١٠٢/٥/٣ (٤٢٦١-٤٢٦٢) [٦٤-كتاب المغازي ، ٤٥-باب غزوة مؤتة من أرض الشام] . كَذَلِكَ نَفَاسُ الدَّرَرِ ١١٨٥/٤ .
- ٦ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارَ الْمَدَنِيُّ ، صَاحِبُ السِّيَرَةِ . عَنْهُ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ٤٢٩-٤٠٥/٢٤ (٥٠٥٧) ، ٥٤٧/١٠ ، ٣٥١/١٤ «مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارَ» .
- ٧ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمِ الْأَنْصَارِيِّ الْمَدَنِيُّ (ت. ١٣٠ أو ١١٣٥هـ) . عَنْهُ السِّيَرَةُ النَّبَوِيَّةُ ٢٠٧/٢/١ ، تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ٣٥٢-٣٤٩/١٤ (٣١٩٠) ، ٤٠٨-٤٠٧/٢٤ .
- ٨ هُوَ سَعِيدُ بْنُ عُثَيْدٍ اللَّهِ بْنِ السِّيَاقِ ، أَبُو السِّيَاقِ الثَّقَفِيُّ الْمَدَنِيُّ . عَنْهُ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ٥٤٨-٥٤٦/١٠ (٢٣٢٢) ، ٢٦٦/٢٠ ، ٤٠٧/٢٤ «سَعِيدُ بْنُ عُثَيْدٍ السِّيَاقِ» .
- ٩ عَنْ : س ، الْأَصْلُ .
- ١٠ مَوْلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ . عَنْهُ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ٢٩٢-٢٦٤/٢٠ (٤٠٠٩) .

جاء رجلٌ من بني غفارٍ إلى النبيّ ، عليه السلام ، يَبْدُرُ ، فقال : خرجتُ أنا وأبْنُ عَمِّ لي إلى بدرٍ ، لَنَنْتَظِرَ على مَنْ تَكُونُ الدَّبْرَةُ ، فأقْبَلْتُ سَحَابَةً ، فَسَمِعْتُ فِيهَا خَمَخَمَةَ الْخَيْلِ وَقَائِلًا يَقُولُ : أَقْدُمُ ، خَيْرُومُ !^٦ فقال النبيُّ : (ذاك جبريلُ ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ) .^٧

وَرَوَى عَمْرُو بْنُ رَاشِدٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : قَدِمَ أَبُو سَفِيَانَ ابْنُ الْحَارِثِ مِنْ بَدْرٍ ، فَلَقِيَهُ أَبُو لَهَبٍ ، [٢٣٩ب] فقال : ما الخيرُ ؟ قال : لَقِينَا الْقَوْمَ ، فَمَخَّخْنَاهُمْ أَغْنَانَا . وَاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُ رِجَالًا يَبِضُّنَا عَلَى خَيْلٍ بُلُقِي بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ .^٨

وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ ، قَالَ : قَالَ أَبُو أُسَيْدٍ الْأَنْصَارِيُّ^٩ : لَوْ كُنْتُ يَبْدُرٍ وَمَعِيَ بَصْرِي ، لَأَرْبُتُكُمْ الشَّعْبَ الَّذِي خَرَجَتْ مِنْهُ الْمَلَائِكَةُ يَوْمَ بَدْرٍ .^{١٠}

وَرَوَى يَزِيدُ بْنُ رُوْمَانَ وَغَيْرُهُ ، قَالُوا : قَالَ أَبُو دَاوُدَ الْمَازِنِيُّ : أَتَبَعْتُ رَجُلًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ يَوْمَ بَدْرٍ ، فَتَقَطَّ رَأْسُهُ ، وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا ضَرَبَهُ .^{١١}

وَرَوَى سُلَيْمَانُ بْنُ أَرْقَمَ عَنِ الزَّهْرِيِّ ، قَالَ : كَانَتْ سَيِّمَاتِ الْمَلَائِكَةِ يَوْمَ بَدْرٍ عَمَائِمَ

١ وقائلا : وقلائلا ، الأصل .

٢ هو فرس جبريل ، عليه السلام .

٣ السيرة النبوية ٢٠٧/٢/١ . كذلك كتاب دلائل النبوة ١٦٩-١٧٠ .

٤ الحارث : الحرب ، الأصل .

للتعريف : هو أبو سفيان المغيرة بن الحارث بن عبد المطلب .

٥ يُقَابَلُ السيرة النبوية ٢١٨/٢/١ ، كتاب دلائل النبوة ١٧٠ [فيهما (أكتافنا) بدل (أعناقنا)] .

٦ هو مالك بن ربيعة الأنصاري الساعدي . شهد بدرا وأحدًا وما بعدها وكان معه رابئ بن ساعدة يوم الفتح .

يُنَظَرُ السيرة النبوية ٢٠٧/٢/١ ، الإصابة ٥٣٦-٥٣٥/٥ (٧٦٤٤) .

٧ السيرة النبوية ٢٠٧/٢/١ . كذلك نفائس الدرر ٥٠١/٢ .

٨ كتاب دلائل النبوة ١٧٠ .

بيض ، قد أرسلوها في ظهورهم ، ويَوْمَ حُنَيْنٍ عَمَاتِمَ حُمْر^١ .
 وَرَوَى الزهري ، قال : قال بعضُ مَنْ أُسِرَ يَوْمَ حُنَيْنٍ : رأيتُ مِثْلَ الدَّرِّ أَقْبَلَ مِنْ
 السماء^٢ ، حَتَّى وَقَعَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُسْلِمِينَ ، فَوَلَّيْنَاهُمْ ظُهُورَنَا .

وَرَوَى حَبَابُ بْنُ مُوسَى عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ :
 قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ، صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ : إِنِّي لَأَشْقِي يَوْمَ بَدْرٍ ، إِذْ جَاءَتْ رِيحٌ
 لَمْ أَرْ مِثْلَهَا ، ثُمَّ جَاءَتْ رِيحٌ لَمْ أَرْ مِثْلَهَا إِلَّا مَا قَبْلَهَا ، ثُمَّ جَاءَتْ رِيحٌ ثَالِثَةٌ لَمْ أَرْ
 مِثْلَهَا إِلَّا مَا قَبْلَهَا ؛ فَكَانَتِ الْأُولَى جَبْرِيلَ فِي أَلْفٍ ، وَالثَّانِيَةُ مِيكَائِيلَ فِي أَلْفٍ ،
 فَزَلُّوا عَنْ يَمِينِ النَّبِيِّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَمَعَهُ أَبُو بَكْرٍ ، وَالثَّالِثَةُ إِسْرَافِيلَ فِي أَلْفٍ ،
 فَزَلُّوا عَنْ يَسَارِ النَّبِيِّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَأَنَا فِي الْمَيْسَرَةِ^٣ .
 وَلَوْ تَتَّبَعْنَا الْمَرْيُوءَ مِنْ آيَاتِهِ ، لَكُنْزٌ . وَفِيمَا ذَكَرْنَاهُ مَقْنَعٌ .

وَقَدْ تَرَكْنَا شَكْوَى الْبَعِيرِ إِلَيْهِ ؛ لِإِخْبَارِهِ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، [١٢٤٠] عَمَّا خَبَأَهُ الْعَبَّاسُ
 عِنْدَ أَمِّ الْفَضْلِ زَوْجَتِهِ وَعَنْ إِظْلَالِ السَّخَابِ لَهُ فِي سَفَرِهِ ، يَدُورُ حَيْثُ جَلَسَ ،
 فَيُظْلَهُ . وَكَثِيرٌ مِنْ أَمْثَالِ ذَلِكَ مِنَ الرِّوَايَاتِ لَهُ ظَاهِرَةٌ .

١ . السيرة النبوية ٢٠٧/٢/١ [هناك (على) بدل (في)] . كذلك هو مروي عن ابن عباس ، كما في كتاب دلائل
 النبوة ١٧٠ [هناك (إلى) بدل (في) ثم (خضر) مكان (حمر)] ، نفائس الدرر ٤٩٧/٢ [هناك (من) بدل (في)]
 ثم (خضر) مكان (حمر)] .

٢ . ويوم حنين ... أقبل من السماء : إضافة في هامش الأصل .

٣ . المستدرك على الصحيحين (للحاكم) ٢٣٦-٢٣٧/٢ (٤٤٨٦) [٣٥-كتاب معرفة الصحابة] .

٤ . يُنْظَرُ نفائس الدرر ١١٨٤/٤ .

٥ . يُنْظَرُ كتاب دلائل النبوة ١٧١-١٧٢ ، نفائس الدرر ١١٤١-١١٤٢ .

فصل

فَأَمَّا الْمَرْوِيُّ فِي الْبَشَارَةِ وَفِي صِفَاتِهِ وَمَا ذُكِرَ مِنْ كَثَرَةِ الْهَتَفِ وَإِخْبَارِ الْكَهَنَةِ وَالرَّهْبَانِ وَأَهْلِ الْكُتُبِ عَنْ صِفَتِهِ ، فَكَثِيرٌ جَدًّا . وَنَذَكُرُ مِنْهُ طَرَفًا .

وَقَدْ رَوَى سَلْمَةُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ رَجُلٍ مِنْ خُثْعَمَ ، قَالَ : كَانَتْ خُثْعَمَ لَا يُحَرِّمُونَ حَرَامًا ؛ فَبَيْنَمَا هُمْ عِنْدَ وَثْنٍ لَهُمْ يَتَحَاكُمُونَ إِلَيْهِ ، إِذَا هَاتِفٌ يَهْتَفُ وَيَقُولُ :

يَا أَيُّهَا النَّاسُ دُؤُو الْأَجْسَامِ	مَا أَنْتُمْ وَطَائِشُ الْأَخْلَامِ
وَمُسْنِدُ الْحُكَمِ إِلَى الْأَصْنَامِ	هَذَا نَبِيٌّ سَيِّدُ الْأَنَامِ
أَعْدَلُ ذِي حُكْمٍ مِنَ الْحُكَّامِ ^١	يَضْدَعُ بِالنُّورِ وَالْإِسْلَامِ

مُسْتَخْفِيًّا بِالْبَلَدِ الْحَرَامِ

قَالَ الْخُثْعَمِيُّ : فَلَمَّا ظَهَرَتْ دَعْوَةُ الرِّسُولِ ، أَتَيْتُهُ ، فَاسْلَمْتُ عَلَى يَدِهِ .^٢

وَرَوَى عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ زَيْدٍ بْنِ طَلْحَةَ النَّبِيِّ^٣ ، قَالَ : قَالَ [٢٤٠ ب] رَجُلٌ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ : خَرَجْنَا إِلَى الشَّامِ ، فَتَزَلْنَا قَفْرًا مِنَ الْأَرْضِ وَنَحْنُ أَرْبَعَةٌ ، فَأَصْبَبْنَا ظُبِيَّةً ، فَأَخَذْنَاهَا ؛ فَلَمَّا مَضَى مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللَّهُ ، إِذَا هَاتِفٌ يَهْتَفُ وَيَقُولُ :

١ وثن : در ، الأصل ؛ وهو مصحف .

٢ الأصنام : الاحكام ، كتاب دلائل النبوة ٣٣ ؛ والأخير مصحف .

٣ ذي حكم : في الحكم ، كتاب دلائل النبوة ٣٣ | الحكام : الاحكام ، البداية والنهاية ٣٤٣/٢/١ .

٤ مستخفياً بالبلد : كذا في الأصل ؛ مستعلن في البلد ، كتاب دلائل النبوة ٣٤ ؛ مُسْتَقْبِلًا فِي الْبَلَدِ/مُسْتَعْلَنًا فِي الْبَلَدِ ، هواتف الجنان (للخراطي) ٤٢/البداية والنهاية ٣٤٣/٢/١ .

٥ يُقَاتِلُ هَوَاتِفَ الْجَنَانِ (للخراطي) ٤١-٤٢ ، كتاب دلائل النبوة ٣٣-٣٤ ، البداية والنهاية ٣٤٣/٢/١ .

٦ أَبُو يُوسُفَ الْمَدَنِيِّ ، قَاضِي الْمَدِينَةِ . مَاتَ فِي وِلَايَةِ أَبِي جَعْفَرٍ . عَنْهُ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ٣٢٢/٣٢-٣٢٤ .

يَأْتِيهَا الرُّكُوبُ السُّرَاعُ الْأَرْبَعُ خَلُّوا سَبِيلَ النَّافِرِ الْمُرُوعَةِ
خَلُّوا عَنِ الْغَضَبِ فِي الْوَادِي سَعَةِ فِيهَا لِإِنْتَامِ صِغَارٍ مُنْفَعَةٍ

قال : فَخَلَّيْنَاهَا وَمَضَيْنَا ؛ فَلَمَّا رَجَعْنَا ، نَزَّلْنَا ذَلِكَ الْوَادِي ، إِذَا هَاتِفٌ يَقُولُ :

أَلَا لَا تَفْجَلْنَ وَخُذْهَا عَنْ نِقَمِهِ فَإِنَّ شَرَّ السَّيْرِ سَيْرُ الْحَقِيقَةِ
قَدْ لَاحَ نَجْمٌ بَيْنَ فِي مَشْرِقِهِ ذَلِكَ رَسُولٌ فُلَّخَ مَنْ صَدَقَهُ

اللَّهُ أَعْلَى أَمْرِهِ وَحَقَّقَهُ

قال : فَقَدِمْنَا مَكَّةَ وَالنَّبِيَّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، يَدْعُو^١.

وَرَوَى النَّاسُ ، مِنْهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ وَغَيْرُهُ ، قَالُوا : لَمَّا كَانَتْ اللَّيْلَةُ الَّتِي وُلِدَ
النَّبِيُّ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، فِيهَا ، تَنَكَّسَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ كَيْسَرٍ ، فَسَقَطَتْ مِنْهُ بَضْعُ عَشْرِ شُرْفَةٍ^٢ ،
وَأَتَتْهُ كُتُبٌ وَلَاتِيهِ : كِتَابُ صَاحِبِ أَصْبَهَانَ بِعِضِ بُخَيْرَةَ سَاوَةَ وَكِتَابُ صَاحِبِ الْعَرَبِ
بِعِضِ وَادِي السَّمَاءِ وَكِتَابُ صَاحِبِ فَارِسَ بِخُمُودِ نَارٍ ، لَمْ تَحْمَدْ قَبْلَ ذَلِكَ بِالْفِ
عَامِ ، فَقَصَّ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤَيِّدِ ؛ فَقَالَ الْمُؤَيِّدُ : وَأَنَا ، أَيُّهَا الْمَلِكُ ، فَقَدْ رَأَيْتُ فِي
هَذِهِ اللَّيْلَةِ الَّتِي حَدَّثْتَ فِيهَا هَذِهِ الْأَحْدَاثُ كَأَنَّ إِبْرَاهِيمَ صِغَارًا ، تَقُودُ خَيْلًا عَرَابًا ، قَدْ

١ يدعو : يدعوا ، الأصل .

٢ يُقَاتِلُ أَعْلَامَ النُّبُوَّةِ (لِلْمَوْرِدِيِّ) ١٣٧-١٣٨ ، تَلْقِيحُ الْعُقُولِ فِي فَضَائِلِ الرُّسُولِ (لِلنَّبِيِّ) ١٥٨/١-١٥٠ .

٣ نفائس الدرر ١٤٠/١ .

٤ وكتاب : وكاتب ، الأصل .

٥ المؤيد : كذا هنا في الأصل وفي الموضع التالي له في المتن أعلاه ، بينما هو في الموضع الثالث والآخر
(المؤيدان) ، كما في متن الصفحة التالية ؛ المؤيدان ، كما في ثلاثة مواضع في كتاب دلائل النبوة ٤١ و ٤٢
وكذلك في ثلاثة مواضع في لسان العرب ٤٨٣/٢ ؛ مؤيدان ، كذا في موضعين آخرين في كتاب دلائل النبوة
٤١ .

٦ تقود : +ها ، إضافة فوق دال (تقود) ، الأصل .

قَطَعَتِ الْوَادِيَّ وَأَنْتَشَرَتْ فِي الْبِلَادِ . قَالَ : وَكَيْفَ تَرَى ؟ [١٢٤١] قَالَ : أَمَرْتُ يَخْدُثُ ، يَكُونُ بِنَاحِيَةِ الْعَرَبِ . وَكَتَبَ إِلَى التُّعْمَانِ بْنِ الْمُنْذِرِ أَنْ وَجِّهْ إِلَيَّ رَجُلًا عَالِمًا ، لِأَسْأَلَهُ عَمَّا فِي نَفْسِي ! فَوَجَّهَ إِلَيْهِ النِّعْمَانُ عَبْدَ الْمَسِيحِ بْنَ حَيَّانَ^١ بْنَ ثُقَيْلَةَ الْغَسَّانِيِّ^٢ ؛ فَلَمَّا أَتَاهُ ، قَالَ : هَلْ تَذَرِي لِمَ بَعَثْتُ إِلَيْكَ ؟ قَالَ : لَا عِلْمَ لِي ؛ فَذَكَرَ لَهُ الْحَالُ ؛ فَقَالَ : عِلْمُ ذَلِكَ عِنْدَ خَالِ لِي ، يَنْزِلُ الشَّامَ ، يُقَالُ لَهُ سَطِيطُحٌ ؛ فَقَالَ لَهُ : سِرْ عَلَى رَاجِلَيْكَ حَتَّى تَأْتِيَنِي ، فَسَلُهُ عَمَّا سَأَلْتُكَ عَنْهُ وَتَأْتِنِي بِتَفْسِيرِهِ ! قَالَ : فَرَحَلَ عَبْدُ الْمَسِيحِ إِلَى الشَّامِ ، فَأَنَاحَ بِسَطِيطُحٍ وَهُوَ لَمَائِثُ^٣ ، فَقَعَدَ عِنْدَ رَأْسِهِ ؛ فَرَفَعَ سَطِيطُحُ رَأْسَهُ ، فَقَالَ : عَبْدُ الْمَسِيحِ عَلَى جَمَلٍ يَسِيحُ ، وَافَى إِلَى سَطِيطُحٍ ، وَقَدْ أَشْفَى عَلَى الضَّرِيحِ ! رَسُولُ مَلِكٍ بَنِي سَاسَانَ ، لِارْتِجَاسِ الْإِيوَانِ ، وَحُمُودِ النِّيرَانِ ، وَرُؤْيَا الْمُؤَبِّدَانِ . رَأَى كَأَنَّ إِبِلًا صِعَابًا ، تَقُودُ خَيْلًا عِرَابًا ، قَدْ قَطَعَتِ الْوَادِيَّ وَأَنْتَشَرَتْ فِي الْبِلَادِ . يَا عَبْدَ الْمَسِيحِ ! إِذَا كَثُرَتِ التَّلَاوُءُ ، وَغَاضَتِ بُحَيْرَةُ سَاوَةَ ، وَغَاضَ وَادِي السَّمَاءِ ، وَظَهَرَ صَاحِبُ الْهَزَاوَةِ ؛ فَلَيْسَتْ الشَّامُ لِسَطِيطُحٍ شَامًا . يَا عَبْدَ الْمَسِيحِ ! يَمْلِكُ مِنْهُمْ مُلُوكٌ وَمَلِكَاثٌ ، عَلَى عَدَدِ الشَّرَفَاتِ ؛ فَكَانَ مَا هُوَ آتٍ آتٍ ؛ فَقَضَى سَطِيطُحٌ . وَنَهَضَ عَبْدُ الْمَسِيحِ ، فَوَضَعَ رِجْلَهُ فِي غَرْرِ الرِّكَابِ وَأَنْشَأَ يَقُولُ :

١ حَيَّانُ : حَمَانُ ، الْأَصْلُ .

٢ الْغَسَّانِيُّ : الْعَادِيُّ ، الْأَصْلُ .

لِلتَّعْرِيفِ : جَاءَ أَسْمُهُ (عَبْدُ الْمَسِيحِ بْنِ حَيَّانَ بْنِ ثُقَيْلَةَ) ، كَمَا فِي كِتَابِ دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ ٤٢ ، بَيْنَمَا هُوَ (عَبْدُ الْمَسِيحِ بْنِ عَمْرِو بْنِ ثُقَيْلَةَ الْغَسَّانِيِّ) ، كَمَا فِي لِسَانِ الْعَرَبِ ٤٨٣/٢ [سَطِيطُحٌ] ، بَيْنَمَا الصَّوَابُ (عَبْدُ الْمَسِيحِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَيَّانَ بْنِ ثُقَيْلَةَ الْغَسَّانِيِّ) ، كَمَا فِي الْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ ٢٦٨/٢/١ ، بِلِ الْأَصُوبِ (عَبْدُ الْمَسِيحِ بْنِ عَمْرِو بْنِ قَيْسِ بْنِ حَيَّانَ بْنِ ثُقَيْلَةَ الْغَسَّانِيِّ) ، كَمَا فِي تَرْجُمَتِهِ فِي الْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ ٢٧١/٢/١ .

٣ لَمَائِثُ هـ : لَمَانُ ، الْأَصْلُ .

٤ تَقُودُ : تَقُودُهَا ، الْأَصْلُ .

٥ وَغَاضَ : وَقَاضَ ، الْأَصْلُ .

شَمِرَ فَإِنَّكَ مَاضِي الْأَمْرِ سَمِيرُ
 إِنْ يُنْسِ مِلْكُ بَنِي سَاسَانَ أَفَرَطَهُمْ
 قُرَّتْ مَا أَضْحَوْا يَوْمًا بِمَنْزِلَةٍ
 (١٠٢١) مِنْهُمْ أَخُو الْمَرْجِ بَهْرَامُ وَآخُوهُ
 وَرَبُّ قَوْمٍ لَهُمْ صُخْبَانُ ذِي أُذُنٍ
 أَمَّا وَمَنْ أَوْخَدَتْ^٦ أَيْدِي الْمَطْيِي لَهُ
 وَالنَّاسُ أَوْلَادُ عِلَالٍ قَمَنْ عِلْمُوا
 وَهُمْ بَنُو الْأُمِّ^٨ إِنْ رَأَوْا نَشَبًا^٩
 لَا يُفْرِغَنَّكَ تَفْرِيقٌ وَتَخْذِيرُ^١
 فَإِنْ ذَا أَلْدَغَرُ أَطْوَارَ دَهَارِيرُ^٢
 يَهَابُ صَوْلَهُمُ الْأُسْدُ الْمَهَاصِيرُ^٣
 وَالْمُهْرَمَزَانُ وَسَابُورُ وَشَابُورُ^٤
 بَدَتْ تَلْهُو الْهَوَى فِيهِ الْمَزَاهِيرُ^٥
 وَمَدْرَجُ الْأَذَرِ أَنْ أَلْمَالُ مَخْظُورُ
 أَنْ قَدْ أَقْلَ فَمَحْضُورُ^٦ وَمَهْجُورُ
 فَذَلِكَ بِالْغَيْبِ مَحْفُوظٌ وَمَنْصُورُ

- ١ ماضي الأمر : ماضي الهم ، كتاب دلائل النبوة ٤٢ : ما عُبُرَتْ ، لسان العرب ٤٨٤/٢ ؛ ماضي العزم ، البداية والنهاية ٢٦٩/٢/١ | تفريق : تشريد ، كتاب دلائل النبوة ٤٢ | وتحذير : وتغوير ، كتاب دلائل النبوة ٤٢ ؛ وتغيير ، لسان العرب ٤٨٤/٢ ، البداية والنهاية ٢٦٩/٢/١ .
- ٢ دهاريير : الدهاير ، الأصل . المبث (دهاير) ، كما في لسان العرب ٤٨٤/٢ ، البداية والنهاية ٢٦٩/٢/١ .
- ٣ فريما أضحو يومًا : فريما ربما أضحو ، كتاب دلائل النبوة ٤٢ ، لسان العرب ٤٨٤/٢ ، البداية والنهاية ٢٦٩/٢/١ | يهاب : يخاف ، البداية والنهاية ٢٦٩/٢/١ ؛ تخاف ، لسان العرب ٤٨٤/٢ | الأسد المهاصير : أُسْدُ مَهَاصِيرُ ، لسان العرب ٤٨٤/٢ .
- ٤ العرج : الصرح ، كتاب دلائل النبوة ٤٢ ، لسان العرب ٤٨٤/٢ ، البداية والنهاية ٢٦٩/٢/١ | وسابور وشابور : وشابور وشابور ، كتاب دلائل النبوة ٤٢ ؛ وسابور وشابور ، لسان العرب ٤٨٤/٢ ؛ وشابور وسابور ، البداية والنهاية ٢٦٩/٢/١ .
- ٥ قوم : نوم ، الأصل | صحبان : صحاح ، الأصل | أذن : ارب ، الأصل | بدت : سدت ، الأصل | المزاهير : المزامر ، البداية والنهاية ٢٦٩/٢/١ .
- ٦ أُوخَدَتْ : اوخقت ، الأصل .
- ٧ فمحقور : فمحور ، الأصل .
- ٨ الأم : اللامر ، الأصل .
- ٩ إِنْ رَأَوْا نَشَبًا : إِنْ رَأَوْا نَشَبًا ، الأصل | إِنْ رَأَوْا نَشَبًا ، كتاب دلائل النبوة ٤٢ ؛ لَنَا أَنْ رَأَوْا نَشَبًا ، لسان العرب ٤٨٤/٢ ؛ إِنْ رَأَوْا نَشَبًا ، البداية والنهاية ٢٦٩/٢/١ .

وَالْخَيْرُ وَالشَّرُّ مَقْرُونَانِ فِي قَرْنٍ فَأَلْخَيْرُ مُتَّبِعٌ وَالشَّرُّ مَخْذُورٌ

ثم أتى كسرى ، فَأَخْبَرَهُ بِمَا قَالَ سَطِيعٌ ؛ أَفْزَالَ مُلْكُهُمْ وَعَبْرَتْ خَيْلُ عُمَرَ ، رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ ، وَابْتَزُّوا أَمْرَهُمْ وَمَلَكُوا دِيَارَهُمْ .

وليس لأحدٍ أَنْ يَغْتَرِضَ لِمَا ذَكَرَهُ سَطِيعٌ وَأَخْبَرَ بِهِ وَيَقُولَ : هُوَ بِمِثَابَةِ خَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ عَنِ الْغُيُوبِ ، لِأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَخْبَرَ بِذَلِكَ عَلَى تَفْصِيلِهِ نَبِيٌّ ، وَذَكَرَ الْقِصَّةَ وَتَشَرَّ بِمُلْكِ الْعَرَبِ وَزَوَالِ مُلْكِ الْفَرَسِ ، وَأَنَّ السَّائِلَ عَنْهُ رَجُلٌ يُعْرِفُ بَعِيدَ الْمَسِيحِ ، وَيَكُونَ قَدْ قَرَأَ ذَلِكَ سَطِيعٌ وَعَرَفَهُ أَوْ كَتَبَ بِهِ إِلَيْهِ وَأَخْبَرَهُ . وَلَا بُدَّ مِنْ هَذَا وَأَمثَالِهِ .

وقد قيل : إِنَّ الْجَنِّ نَقَلَتْ إِلَيْهِ الرُّوْيَةَ . وَلَوْ أَدَّعَى بِذَلِكَ النُّبُوَّةَ ، لَنَقَلَتْ ذَلِكَ إِلَى عَدَدٍ كَثِيرٍ مِنْ أَمثَالِهِ أَوْ لَمَنَعَ اللَّهُ ، سُبْحَانَهُ ، الْجَنِّ مِنْ نَقْلِهِ ، وَمَنَعَ سَطِيعًا مِنْ ذِكْرِهِ وَأَبْطَلَ ذَلِكَ بِضُرُوبٍ مِنْ دَعْوَاهُ . وَالنَّبِيُّ مُحَرَّوسٌ مِنْ ذَلِكَ .

وقد ذُكِرْنَا مِنْ قَبْلُ خَيْرَ سَوَادٍ بِنِ قَارِبٍ وَشَعْرَهُ وَإِخْبَارَهُ لِمَا رَأَى . وَتَتَّبِعُ هَذِهِ الْقِصَصَ وَأَمثَالَهَا يَطُولُ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : وَمَا الدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ هَذِهِ الْمَعْجَزَاتِ الَّتِي ذَكَرْتُمُوهَا وَصِحَّةِ النَّقْلِ [٢٤٢] لَهَا وَصِدْقِ رَوَاتِهَا ؟

قِيلَ لَهُ : قَدْ بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ أَنَّنَا ، وَإِنْ لَمْ نَدَّعِ الْعِلْمَ بِعَيْنِ كُلِّ خَيْرٍ مِنْهَا وَكَوْنِ الْمَخْبِرِ عَنْهُ ضَرُورَةً ، فَإِنَّا نَعْلَمُ بِجَمَلَةٍ مَا رُوِيَ مِنْهَا مِنَ الْجِهَاتِ وَالطُّرُقِ الْمُخْتَلِفَةِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، أَتَى بِأُمُورٍ عَجِيبَةٍ خَارِقَةٍ لِلْعَادَةِ . وَأَنَّنَا بِهِذِهِ الطَّرِيقَةِ نَعْلَمُ وَكُلُّ أَحَدٍ سَمِعَ الْأَخْبَارَ عِلْمَ الْعُلَمَاءِ وَشَجَاعَةَ الشُّجْعَانِ وَجُودَ الْأَجْوَادِ ، وَإِنْ لَمْ

١ يُقَابَلُ كِتَابُ دَلَالِ النُّبُوَّةِ ٤١-٤٢ . كَذَلِكَ يُقَابَلُ لِسَانُ الْعَرَبِ ٢/٤٨٣-٤٨٤ (سطح) ، الْبِدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ

يضطرّ إلى العليّ بِعَيْنِ كُلِّ شَيْءٍ يُرَوَّى عَنْهُمْ ، وَإِنَّمَا يَعْلَمُ بِمَجْمُوعِ ذَلِكَ أَنَّ فَلَانًا شَجَاعٌ وفَلَانًا عَالِمٌ . فكَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يَعْلَمَ مِنْ جِهَةِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ عَنِ الْأَعَاجِبِ الْمَذْكُورَةِ عَنْهُ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، أَنَّهُ قَدْ أَتَى بِأُمُورٍ عَظِيمَةٍ خَارِقَةٍ لِلْعَادَةِ . وَهَذَا وَاضِحٌ ، لَا إِشْكَالَ فِيهِ .

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ أَنَّنَا نَعْلَمُ عَيْنَ كُلِّ خَبَرٍ مِنْهَا بِدَلَالَةِ ظَاهِرَةٍ . وَهُوَ رَوَايَةُ الْمُخَيَّرِ بِهِ عَنْ ذَلِكَ الْأَمْرِ وَإِسْنَادُهُ لَهُ إِلَى غَزَوَاتٍ مَعْرُوفَةٍ وَمَشَاهِدٍ وَمَسَاجِدٍ وَخُطَبٍ عَلَى مَنَابِرَ ، قَدْ شَهِدَتْهَا الصَّحَابَةُ . وَالْعَادَةُ مَوْضُوعَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَلَى أَمثَالِهِمُ الْإِسْمَاكُ عَنْ إِنْكَارِ كَذِبِ مَنْ يَدَّعِي عَلَيْهِمْ وَيُضَافُ إِلَى حُضُورِهِمْ مَشَاهِدَتُهُمْ وَسَمَاعُهُمْ ، كَمَا أَنَّهُ مَمْتَنِعٌ فِيهَا وَصْفُهُمْ لِكَذِبٍ وَأَفْتَعَالٍ بَاطِلٍ ، لَا أَصْلَ لَهُ ، وَكُنْمَانُ مَا هُمْ بِهِ عَالِمُونَ وَإِلَيْهِ مَضْطَرُونَ .

وَقَدْ ذَكَرْنَا مِنْ قَبْلُ كُلَّ غَزَاةٍ وَمَشْهَدٍ وَمَسْجِدٍ وَمَنْبَرٍ وَوَلِيَمَةٍ آخِرٍ بِكَوْنِ ذَلِكَ فِيهَا وَأَهْلِهَا يَسْمَعُونَ الرِّوَايَةَ [٢٤٢ب] وَيُلْغَهُمْ ، فَلَا يُنْكِرُ ذَلِكَ مِنْكَرٌ وَلَا يَرُدُّهُ رَادٌّ . فَوَجِبَ الْعِلْمُ بِأَنْ يُسَكِّتَهُمْ عَنِ الرَّدِّ مَعَ فَضْلِ دِينِهِمْ وَأَمَانَاتِهِمْ وَلَطْفِ نَفْسِهِمْ وَوُقُورِ عَقُولِهِمْ وَحَدِيثِهِمْ بِتَحْرِيمِ الْكَذِبِ ، وَسِيَمَاءِ الرُّسُولِ وَعِلْمُهُ أَوْضَحُ الْأَدِلَّةِ عَلَى صِدْقِ رَوَاةِ هَذِهِ الْمَعْجَزَاتِ ؛ فَثَبِتَ بِذَلِكَ صِحَّتُهَا وَالْعِلْمُ بِظَهْوَرِهَا .

وَنَحْنُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ نَذْكُرُ مِنْ بَعْدِ عِنْدَ بُلُوغِنَا إِلَى الْقَوْلِ فِي الْإِمَامَةِ جَمْلَةً مِنَ الْكَلَامِ فِي الْأَخْبَارِ وَأَقْسَامِهَا وَطَرِيقِهَا ، يَتَبَيَّنُ الْوَاقِفُ عَلَيْهَا جَمْلَةً مَا يَحْتَاجُ إِلَى عِلْمِهِ مِنَ الْكَلَامِ فِي الْأَخْبَارِ يَعْلَمُ بِهَا صِحَّةَ أَعْلَامِ الرُّسُلِ ، عَلَيْهِمُ السَّلَامُ .

وَفِي النَّاسِ مَنْ يَدَّعِي الْعِلْمَ بِكَثِيرٍ مِنْهَا ضَرُورَةً ، كَخَبَرِ الْمِيضَاءِ وَإِطْعَامِ الْكَثِيرِ مِنَ الْقَلِيلِ وَحَنِينِ الْجُدُوعِ وَمَجِيءِ الشَّجَرَةِ ، وَإِخْبَارِهِ عَنْ قَتْلِ أَهْلِ جَيْشِ مُؤْتَةَ .

ونقول : إِنَّ هَذِهِ الْأَنْبَاءَ ظَهَرَتْ وَشَهَرَتْ فِي الصَّحَابَةِ وَكَثُرُوا ذِكْرَهَا وَاتَّصَلَ نَقْلُهَا ، وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمْ فِيهَا تَنَازُعٌ . قَالُوا : وَمَا هَذِهِ سَبِيلُ الْخَيْرِ عَنْهُ ، فَمَعْلُومٌ ثُبُوتُهُ ضَرُورَةً .
وَفِي بَعْضٍ مَا ذَكَرْنَاهُ كِفَايَةً فِي الدَّلِيلِ عَلَى ثُبُوتِ هَذِهِ الْآيَاتِ .

فَأَمَّا إِخْبَارُهُ عَنِ الْغُيُوبِ ، فَقَدْ بَيَّنَّاهُ بِمَا يُغْنِي عَنْ إِعَادَتِهِ . فَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ مَعْجَزَاتُهُ ثَلَاثَةً أُمُورٍ : الْقُرْآنَ وَهَذِهِ الْأَعَاجِيبَ وَإِخْبَارَهُ عَنِ الْغُيُوبِ .

وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لِلنَّبِيِّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، آيَةٌ سِوَى مَا ظَهَرَ مِنْ أَخْلَاقِهِ وَسِيرَتِهِ ، وَمَا هِيَ اللَّهُ ، سُبْحَانَهُ ، لَهُ وَأَتَاخُهُ وَيَسْرُهُ لَهُ مِنْ تَسْطِطِ سُلْطَانِهِ وَعُلُوِّ كَلِمَتِهِ وَاتِّسَارِ دَعْوَتِهِ وَكَثْرَةِ الْأَمْرِ الدَّاخِلَةِ [١٢٤٣] فِي شَرِيعَتِهِ وَقَتْلِ أَهْلِ الْحِجَى وَالْأَحْلَامِ الْآبَاءِ وَالْأَوْلَادِ فِي طَاعَتِهِ وَلِنَصْرَتِهِ وَمِفَارِقَتِهِمُ الدُّنْيَا وَالْعَادَاتِ وَإِبْطَالِهِمُ الْمَنَاسِكِ وَالْعَقُودَ الَّتِي كَانَتْ بَيْنَهُمْ ، وَقَطْعَهُمُ الْعَصْمَةَ وَإِنْفَاقِ الْأَمْوَالِ وَالصَّبْرِ عَلَى الذَّلِّ وَأَلَمِ الْجِرَاحِ فِي أَتْبَاعِهِ ، وَكَوْنِهِمْ رَعِيَّةً بَعْدَ أَنْ كَانُوا قُدُورَةً وَأُئِمَّةً ، وَبِزَوَالِ الْمَمَالِكِ فِي إِقَامَتِهِ بِدَعْوَتِهِ وَأَقْتِسَامِ صَحَابَتِهِ وَالْأُئِمَّةِ مِنْ بَعْدِهِ الْبِلَادَ وَتَمَوَّلَهُمُ الْأَمْوَالُ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا بَشَّرَ بِهِ ، فَإِنَّ هَذَا أَجْمَعَ قَدْ اتَّفَقَ لَهُ مِنْ غَيْرِ آيَةٍ أَتَى بِهَا وَلَا حُجَّةٍ أَظْهَرَهَا وَلَا أَمْرًا وَجَبَ الْإِنْقِيَادُ لَهُ ، فَذَلِكَ أَيْضًا آيَةٌ مَعْجَزَةٌ عَجِيبَةٌ وَأَمْرٌ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ .

وَهَذِهِ جُمْلَةُ كَافِيَةٍ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى جَوَازِ إِرْسَالِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، الرُّسُلَ إِلَى خَلْقِهِ وَحَسَنَ ذَلِكَ مِنْهُ وَصَحَّةَ مَعْجَزَاتِهِمْ ، وَكَوْنِ نَبِيِّنَا ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، نَبِيًّا مَبْعُوثًا صَادِقًا .

وَقَدْ بَيَّنَّا فِي كِتَابِ الْفَرَقِ بَيْنَ مَعْجَزَاتِ النَّبِيِّينَ وَكَرَامَاتِ الصَّالِحِينَ مَعْنَى وَصْفِ النَّبِيِّ أَنَّهُ نَبِيٌّ ، وَأَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ قَالَ : إِنَّهُ مُشْتَقٌّ وَمَأْخُودٌ مِنَ الْإِنْبَاءِ عَنِ الْأَشْيَاءِ وَالْإِخْبَارِ عَنِ اللَّهِ ، عَزَّ وَجَلَّ .

ومنهم من قال : بل ذلك يفيدُ علُوَ مكانِهِ ومنزِلِهِ . ومنه قيل :

مَكَانَ النَّبِيِّ مِنَ الْكَاتِبِ^١

يُرَادُ المَوْضِعُ المَرْتَفِعُ مِنْهُ . ولو كان من الإنبياء ، لَوَجِبَ أَنْ يُقَالَ : مِنْبًى . وَبَيْنَا هُنَاكَ جَمِيعُ الصِّفَاتِ الَّتِي يَجِبُ اخْتِصَاصُ الرِّسَالَةِ بِهَا وَمِفَارِقَتُهُمْ لِأُمَمِهِمْ فِيهَا ، وَأَنْ مَا عَدَاهَا هُمْ وَالْأُمَّمُ مُشْتَرِكُونَ فِيهَا .

وَقُلْنَا : إِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَخْتَصَّ الرِّسَالُ بِمَا [٢٤٣ب] يَبِينُ بِهِ مِنَ الْكَذَّابِينَ ، وَمَعْنَى دُونَهُمْ مِنْ أُمَمِهِمُ الْمُؤْمِنِينَ ، فَإِنَّ مِنْ صِفَاتِهِمْ كَوْنَهُمْ مَعْصُومِينَ مِنَ الْكَذِبِ وَالْخَطَا وَالسَّهْوِ وَالاعْتِمَادِ لِلْبَاطِلِ فِيمَا طَرِيقُهُ الْبَلَغُ عَنِ اللَّهِ ، عَزَّ وَجَلَّ . وَذَلِكَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عِنْدَ جَمِيعِ مُتَّبِعِي النُّبُوتِ .

وَمِنْ صِفَاتِ النَّبِيِّ أَنْ يَكُونَ مُؤْمِنَ الْبَاطِنِ وَالظَّاهِرِ وَمَقْطُوعًا عَلَى ظَاهِرِهِ وَظَهَارَةِ سِرِّيَّتِهِ وَإِيمَانِهِ ، وَأَنْ تَكُونَ مُؤَالَفَةً وَاجِبَةً عَلَى بَاطِنِهِ وَظَاهِرِهِ . وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَعَ ذَلِكَ أَفْضَلُ أَهْلِ عَصْرِهِ مَعْنَى لَيْسَ نَبِيٌّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ . وَإِنْ كَانَ مَعَهُ فِي الْعَصْرِ نَبِيٌّ غَيْرُهُ ، جَازَ أَنْ يَكُونَ مِثْلُهُ فِي الْفَضْلِ وَجَازَ كَوْنُهُ أَفْضَلَ مِنْهُ وَكَوْنُهُ دُونَهُ فِي الْفَضْلِ . وَلِأَجْلِ هَذَا صَحَّ تَفْضِيلُ بَعْضِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَى بَعْضٍ .

وَيَجُوزُ أَيْضًا فِي حِكْمَةِ اللَّهِ ، سُبْحَانَهُ ، أَنْ يُتَّبَعُوا ، فَيَبْعَثَ فَاضِلًا دُونَ غَيْرِهِ فِي الْفَضْلِ . فَإِذَا بَعَثَهُ وَتَحَمَّلَ الرِّسَالَةَ ، لَقُطِعَ عَلَى أَنَّهُ أَفْضَلُ مَعْنَى كَانَ إِرْسَالُهُ أَفْضَلَ مِنْهُ لِمَوْضِعِ عِظَمِ تَحَمُّلِ الرِّسَالَةِ . وَلَوْ حَصَلَ تَوْقِيفٌ أَوْ إِجْمَاعٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا وَفِي الْعَصْرِ مَنْ هُوَ أَفْضَلُ مِنْهُ ، لَوَجِبَ الْقَوْلُ بِذَلِكَ خَيْرًا وَسَمْعًا ، وَإِنْ كَانَ الْعَقْلُ يُجَوِّزُ خِلَافَهُ . وَلَوْ كَانَ الْقَصْدُ بِالْإِرْسَالِ اللَّطْفَ لِلْمُكَلَّفِينَ وَالِاسْتِصْلَاحَ ، لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ أَنَّ أَهْلَ عَصْرِهِ مِنَ الْأَعْصَارِ أَطْوَعُ لِلْمَقْضُولِ

١ لأوس بن حجر . صدره : لأصْبَحَ رُثْمًا دُقَاقَ الْخَصَى .

منهم للفاضل وأسرع إلى قبول قوله ، فكان ذلك مقتضياً لإرسال المفضول .
وليس من صفاته أن يكون قبل بعثته مُتَمَسِّكاً بشريعة نبي قبله ، لأن ذلك [٢٤٤]
يوجب إحالة ابتداء إرسال نبي يشرع ، إذا لم يكن مُتَّبِعاً لشرع نبي قبله . وذلك
باطل .

وقد بيّنا أن من صفته أن يقارن دعواه النبوة المعجز المعلوم تعلقه بدعواه أو خبر نبي
يُخبر عن صدقه . ويجب أن يكون عارفاً وعالمياً بمن يبعث إليهم ، ليقصدهم إن
كان منعوا إلى جيلٍ دون جيلٍ أو عالمياً بأنه مبعوث إلى الكافة ، إن بعث إليهم ،
غير أنه يجب أن يكون عارفاً بهم على الجملة دون التفصيل .

ويجب أن يكون من صفته أن المعلوم من حاله أنه سيؤدي ما كُلِّفَ أدائه ونفي
الأمر عليه به ، سواء لحقه في ذلك أذى وضيم من القتل فما دونه أو لم يلحقه
شيء من ذلك .

وأنه يجوز أن يؤمر بالأداء بشرطه بقائه وبقاء الأمر عليه بذلك ، وبشرطه الأمان
من تكذيبه ، فأما بقاؤه بعد دعوة النبوة إلى حين ظهور المعجز عليه ودلالته على
صدقه ، فلا بُد منه ، لأنه إذا لم يبق إلى ذلك الوقت ، لم تثبت نبوته ، ولم يكن
رسولاً بشيء أصلاً . فأما إذا ثبتت نبوته بالآيات ، جاز أن يُوحى إليه : أن يبلغ
أمتك كذا وكذا إن بقيت عليك وبقي الأمر عليك ولم أقتطعك عن ذلك . ويجوز عندنا
أقتطاعه ، سواء كان في بلاغه صلاح جميع أمته أو لبعضها أو لا مصلحة لهم ،
ولا أحد منهم فيه ، إذا علم [٢٤٤ ب] من حالهم أنهم يُخَالِفُونَ ولا يَقْبَلُونَ .

ومن صفته أن يكون مُنَزَّهاً عن الكفر بالله وإصابة المُجُور وكل مسقطٍ سخيفٍ من
الذنوب بعد إرساله . فأما لحوق ذلك له قبل الرسالة والنبوة ، فإنه غير واجب .

اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ مِنْ ذَلِكَ سَمْعٌ وَتَوْقِيفٌ ، فَيَصَارُ إِلَى ذَلِكَ سَمْعًا لَا عَقْلًا . وَلَا وَجْهَ لِقَوْلٍ مَنْ أَعْتَلَّ فِي نَفْسِهِ ذَلِكَ عَنْهُمْ قَبْلَ النَّبِوَةِ ، فَإِنَّهُ مُنْقَرَعٌ عَنْ طَاعَتِهِمْ ، وَإِنْ بُعِثُوا بَعْدَهُ بَابَتَيْنِ مُؤَيَّنَتَيْنِ ، لِأَنَّهُ لَا يَمْنَعُ أَنْ يُنْقَذَ الرَّسُولُ عَلَى وَجْهِ وَصِيقَةٍ ، يُنْفَرُ عَنْهُ لِأَجْلِهَا بَعْضُ أَقَمِّيهِ ، لِأَنَّ أَصْلَ الْإِرْسَالِ وَالِاسْتِصْلَاحِ بِهِ غَيْرُ وَاجِبٍ .

فَأَمَّا مَا عَدَا هَذِهِ الصِّفَاتِ ، فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ مَفَارَقَتُهُمْ لِلْأَمَمِ فِيهَا . وَلَيْسَ مِنْ خَفِيَّتِهِمُ الْعَصْمَةُ لَهُمْ فِيمَا سِوَى الْبَلَاغِ عَنْهُ وَأَمْتِنَاعِ وَقُوعِ الذُّنُوبِ مِنْهُمْ بَعْدَ الْإِرْسَالِ وَلَا مَنَعِ السَّهْوِ وَالْغَلْطِ فِيمَا لَيْسَ طَرِيقُهُ الْبَلَاغُ عَنِ اللَّهِ ، عَزَّ وَجَلَّ ، وَلَا مَنَعِ الْمَزَاحِ فِي صِفَتِهِمُ الَّذِي لَا يُوجِبُ السَّخْفَ وَالِاحْتِقَارَ وَتَلَمَّ الدِّينَ .

وَيَجُوزُ أَنْ يَخَاطَبَهُمُ بِالْمَجْمَلِ وَالْمُخْتَمَلِ مِنَ الْخُطَابِ وَيُوجِبُ بَيَانَ ذَلِكَ عَنْهُمْ إِلَى وَقْتِ تَكْلِيفِهِ أَدَاءَهُ إِلَى أَمَمِهِمْ . وَيَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يُخَاطَبُوا هُمُ الْأَمَمُ بِالْمُخْتَمَلِ وَالْمُخْتَمَلِ وَالْعَامِّ الَّذِي يُرَادُ بِهِ الْخَاصُّ ، وَيُؤَخَّرُوا بَيَانُ ذَلِكَ إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ إِلَى التَّفْصِيلِ . وَيَجُوزُ عَلَيْهِمُ التَّوْرَةُ وَالْمَعَارِضُ فِيمَا لَيْسَ طَرِيقُهُ الْأَدَاءُ وَالْبَلَاغُ عَنِ اللَّهِ ، عَزَّ وَجَلَّ . وَيَجُوزُ إِرْسَالُ الرَّسُولِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ [١٢٤٥] عَالِمًا بِكُلِّ لُغَةٍ ، وَإِنْ أُرْسِلَ إِلَى الْكَافَّةِ مِنْ أَهْلِ لُغَتِهِ وَغَيْرِهِمْ ، وَأَنْ يُزَجَّجَ عَنْهُ لِمَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ لُغَتِهِ . وَيَجُوزُ تَعَبُّدُ الْأَنْبِيَاءِ بِالِاجْتِهَادِ فِي الْأَحْكَامِ ، كَمَا يَجُوزُ تَعَبُّدُ أَمَمِهِمْ بِذَلِكَ .

فَالْخَطَأُ فِي الْاجْتِهَادِ عَلَيْهِمْ وَعَلَى أَمَمِهِمْ مُحَالٌ لِمَا ذَكَرْنَاهُ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ مِنْ أَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ فِي الشَّرْعِيَّاتِ مُصِيبٌ ، وَمِمَّنْ يَقُولُ أَنَّ الْحَقَّ فِي وَاحِدٍ ، وَيُجَوِّزُ تَعَبُّدَهُمْ بِالِاجْتِهَادِ مَنْ يُجَوِّزُ الْخَطَأَ عَلَيْهِمْ فِيهِ ، غَيْرَ أَنَّهُ يَزْعُمُ أَنَّهُ لَا يَقْرَأُ عَلَيْهِ ، وَلَا بُدَّ مِنْ نَزُولِ الْوَحْيِ بِتَعْبُودِهِ .

وَيَجُوزُ إِرْسَالُ نَبِيِّ بَشَرِيَّةٍ مَنْ قَبْلَهُ وَالِدَعَاءُ إِلَيْهَا فَقَطُّ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ فِيهَا وَلَا نَسْخٍ شَيْءٍ مِنْهَا مِنْ أَصْلِي عِبَادَةٍ أَوْ نَقْصَانِ شَرْطٍ أَوْ زِيَادَتِهِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ . وَيَجُوزُ

أَنْ يُبْعَثَ بِنَسْخِ سُنَّتِهِ بِحَكْمِ الْكِتَابِ وَالْكِتَابِ بِحَكْمِ سُنَّتِهِ .

وليس مِنْ صِفَتِهِ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالْغَيْبِ وَلَا بِالصَّنَائِعِ وَالْجِرْفِ وَمَصَالِحِ الدُّنْيَا .
وليس مِنْ صِفَتِهِ أَمْتَنَافُ سَوَالِهِ وَرَغْبَتِهِ إِلَى اللَّهِ ، سُبْحَانَهُ ، فِيمَا يَأْذُنُ لَهُ فِي سَوَالِهِ
إِيَّاهُ ، بَلْ يَجُوزُ إِرْسَالُهُ عَنْ إِذْنِ مَنْهُ ، وَيَجُوزُ أَنْ يُجَابَ إِلَى مَا سَأَلَ ، وَيَجُوزُ مَنْعُهُ
مِنْ ذَلِكَ . وَلَيْسَ فِي مَنْعِهِ قَدْحٌ فِي مَعْجَزَاتِهِ وَلَا خَطٌّ لِعَنْزَلَتِهِ .

وَلَا يَجُوزُ فِي صِفَةِ الرَّسُولِ أَنْ يَسْأَلَ اللَّهَ ، سُبْحَانَهُ ، الْمُخَالَ فِي صِفَتِهِ وَالْأَمْرَ الدَّالَّ
عَلَى نَقْضِهِ وَقَدَمِهِ ، لَا لِنَفْسِهِ وَلَا لِأُمَّتِهِ . وَلِذَلِكَ أَسْتَدَلَّلْنَا عَلَى جَوَازِ رُؤْيَا اللَّهِ ،
سُبْحَانَهُ ، بِالْأَبْصَارِ بِسَوَالِ مُوسَى ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، ذَلِكَ .

وَلَيْسَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ لَا بُدَّ [٢٤٥ب] أَنْ يُخَالَفَ أُمَّتُهُ فِي الْعِبَادَاتِ الَّتِي يَشْرَعُهَا
لَهُمْ ، وَأَنْ يَكُونَ مُتَعَبِّدًا بِخِلَافِ عِبَادَاتِهِمْ ، وَلَا مِنْ حَقِّهِ مَسَاوَاتُهُ لَهُمْ فِيهَا ، وَلَا مِنْ
حَقِّهِ أَنْ يَخَالَفَهُمْ فِي الْبَعْضِ وَيَسَاوِيَهُمْ فِي الْبَعْضِ ، بَلْ يَجُوزُ مَسَاوَاتُهُ لَهُمْ فِي
جَمِيعِهَا ، وَيَجُوزُ مُخَالَفَتُهُ لَهُمْ فِي سَائِرِهَا ، وَيَجُوزُ أَنْ يُسَوِّيَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ فِي
بَعْضِهَا وَيُخَالَفَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ فِي الْبَعْضِ ، مَا خَلَا الْعِلْمَ بِاللَّهِ ، وَمَا يَجُوزُ عَلَيْهِ
وَيَسْتَحِيلُ فِي صِفَتِهِ ، فَإِنَّ دِينَهُ وَدِينَ الْأُمَّةِ وَدِينَ كُلِّ شَيْءٍ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ غَيْرِ
مُخْتَلَفٍ .

وَيَجُوزُ بَعَثُ النَّبِيِّ إِلَى قَوْمٍ دُونَ غَيْرِهِمْ ، وَيَجُوزُ بَعَثُهُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً ، وَيَجُوزُ أَنْ
يُبْعَثَ النَّبِيُّ ، وَيُكَلَّلَ إِلَيْهِ أَنْ يُشْرَعَ لِأُمَّتِهِ سَائِرَ الْعِبَادَاتِ الَّتِي يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهَا
مُصْلِحَةٌ لَهُمْ . وَيَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يُكَلَّلَ ذَلِكَ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَشْتَرَطَ فِيهِ عَلَيْهِ ظَنُّهُ
لِكَوْنِهِ مُصْلِحَةً ، وَيَجُوزُ أَنْ يُؤَمَّرَ النَّبِيُّ بَأَن يَأْمُرَ الْأُمَّةَ بِأَنْ تَرْجِعَ إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ فِي
جَمِيعِ مَا يَرَوْنَ بِهِ وَيُخْبِرُ بِهِ عَنْهُ ، إِذَا عَلِمَ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ لَا يُوَدِّي عَنْهُ إِلَّا الْحَقُّ
وَالصِّدْقُ . وَيَجُوزُ أَنْ يَبْعَثَ بِالْأَمْرِ بِالْعَمَلِ بِأَخْبَارِ الْآخَادِ عَنْهُ ، مَعَ جَوَازِ الْكَذِبِ

عليهم في ذلك والسَّهْو والغلط فيه على ما قد بَيَّنَّا في القول في أخبارِ الأحادِ .
وقد كَشَفْنَا عن جميعِ هذهِ الفصولِ ودَلَّلْنَا على الحقِّ منها وفَصَّلْنَا القولَ في ذلك
في كتابِ الفرقِ بَيْنَ معْجَزَاتِ النَّبِيِّينَ وكرامَاتِ الصَّالِحِينَ ، [١٢٤٦] وذكرْنَا في
كُتُبِنَا في أصولِ الفقهِ فصولًا من القولِ في ذلك . وبَيَّنَّا هناكَ أقسامَ أفعالِ الرسولِ
وما يدخلُ منها تحتَ التكليفِ وما لا يدخلُ تحتَهُ ، وأقسامَ ما يتناولُهُ التكليفُ
منها وما يقعُ موقعَ البيانِ وما لا يقعُ موقعَهُ . وهل هو على الوجوبِ أو الوقفِ أو
الندبِ بما يُغْنِي اليسيرُ منه للمُسْتَبْصِرِ في دينِهِ والنَّاصِحِ لِنَفْسِهِ . وكَرِهْنَا الإطالَةَ
بذكرِهِ هاهنا ، لأنَّهُ ليسَ ممَّا فَضَدْنَا له ، وإن كان مُتَّصِلًا بالكلامِ في النَّبَوَاتِ .
وباللهِ التوفيقُ .

فصل

فأما القول في وجوب بعثة كلِّ نبيٍّ إلى كافَّةِ الناسِ ، فقد بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ أَنَّهُ غَيْرُ واجبٍ بعثةُ الرسلِ جملةً ؛ فكيف يجبُ مع ذلكِ البعثةُ إلى الكافَّةِ ؟ وكلُّ دليلٍ ذكرناه في هذا الباب ، فهو دليلٌ على جوازِ إرسالِ الرسلِ إلى فريقٍ مِنَ الناسِ دونِ فريقٍ ؛ فلا يجبُ القولُ ببعثةِ نبيٍّ إلى كافَّةِ البشرِ إِلَّا مِنْ جهةِ السمعِ والتوقيفِ .

[٢٤٦ب] فأما أن يجبَ ذلكَ أو يجبَ لكونِ النبيِّ نبياً مرسلًا ، فذلك باطلٌ .

فإن قال قائلٌ : فما تقولونَ في نبيِّكم ، صلى الله عليه ، أهو مبعوثٌ إلى كافَّةِ الناسِ وكلِّ أُمَّةٍ أو إلى قومٍ دونِ قومٍ ؟

قيلَ له : بل يجبُ القولُ والقطعُ على أَنَّهُ ، عليه السلامُ ، مُرْسَلٌ إلى جميعِ البَشَرِ وإلى الجَنِّ أيضًا على ما وَرَدَتْ به الأخبارُ . والدليلُ على ذلكِ تواترُ النَّقْلِ وَأَتِّصَالُهُ عنه ، عليه السلامُ ، بأنَّهُ قد عَلِمَ مِنْ دينِهِ ضرورةً أَنَّهُ كانَ يُخْبِرُ أَنَّهُ مبعوثٌ إلى سائرِ الناسِ مِنَ العربِ والعَجَمِ وكلِّ أُمَّةٍ ، وَأَنَّ ذلكَ دينُهُ الذي دعا إليه ، كما يُعَلِّمُ ضرورةً أَدْعَاؤُهُ لِلنَّبَوَّةِ وإيجابُهُ الحجَّ والصَّيَامَ والصَّلَاةَ وتحريمَ الميتَةِ والدَّمِ والخمرَ ونكاحِ الْأُمَهَاتِ والبناتِ وتحريمِ الرِّبَا والسرقةِ وإيجابُهُ تصديقِ كلِّ نبيٍّ قَبْلَهُ ، وَأَنَّ جميعَ سُورِ الْقُرْآنِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إلى غيرِ ذلكِ ممَّا يُعَلِّمُ تَدْيِينُهُ به ودَعَاؤُهُ إليه ضرورةً .

وممَّ يَبَيِّنُ أَنَّ ذلكَ معلومٌ مِنْ دينِهِ ضرورةً اتِّفَاقُ جميعِ الْأُمَّةِ أَنَّهُ كانَ يَدْعُو^١ كلَّ أَحَدٍ إلى شريعَتِهِ مِنْ يهوديٍّ ونصرانيٍّ ومجوسيٍّ وبرهميٍّ وزنديقٍ [٢٤٧أ] وعابِدٍ وَتَنِيٍّ ونارٍ وغيرِهِما^٢ مِنْ ضروبِ الحيوانِ وَيُكْفِّرُ كلَّ مُتَمَسِّكِ بِشريعةٍ ، كانتْ قَبْلَهُ مِنْ

١ من القريب : مشطوب في الأصل .

٢ يدعو : يدعوا ، الأصل .

٣ وغيرهما : + كما يدعوا ، مشطوب في الأصل .

موسى وعيسى ، عليهما السلام ، وغيرهما ، كما يَدْعُو إلى ذلك عَبْدُهُ الْأَوْتَانِ ؛ فلو كان مبعوثاً إلى فريقٍ دون فريقٍ ، لم يحكم بالكفر على كلِّ مخالفٍ لشريعته ومقيمٍ على خلافه ، وإن تَمَسَّكَ بشرع قبله . ومعلومٌ مِن دينه ضرورةً إكفاره لكلِّ أُمَّةٍ على اختلافِ أديانهم ، إذا لم يلتزموا دينه وآتباعه . وذلك يوجبُ أن يكون مبعوثاً إلى سائرهم . ولو سَأَغ لِمُدَّعٍ أَنْ يَدَّعِي أَنَّهُ لم يُكْفِرْ بعضَ مخالفيه ، لسَأَغ القولُ بذلك في كلِّ مخالفٍ . وهذا ممَّا يُعْلَمُ بطلانه ضرورةً ، ويَدِينُ الرسولُ وأُمتُهُ بخلافه .

هذا على أَنَّ القولَ ببعثته إلى جميع الخلقِ منصوصٌ عليه في نصِّ الكتاب . ولا يجوزُ إخبارهم في الكتابِ الْمُنزَّلِ عليه بشيءٍ وَتَدْيُنُهُ بِتَرْكِه والدعاء إلى خلافه . مِن ذلك قولُ الله ، عزَّ وجلَّ : ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾ [٧ الأعراف ١٥٨] وقوله : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ ﴾ [٣٤ سبأ ٢٨] . وقال في كتابه : ﴿ هُذِيَ لِّلنَّاسِ وَبَيَّنَّتْ ﴾ [٢ البقرة ١٨٥] . وقال : ﴿ وَهُذِيَ لِّلنَّاسِ ﴾ [٦ الأنعام ٩١] و﴿ رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾ [٢١ الأنبياء ١٠٧] . وأمثالُ هَذِهِ الآياتِ في القرآنِ كثيرٌ . [١٠ يونس ٥٧]

فأَمَّا المرويُّ عنه ، عليه السلام ، [٢٤٧ب] في ذلك ، فظاهرٌ كثيرٌ ، نحو قوله ، عليه السلام : (بُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ؛ فَإِذَا قَالُوا ، غَضَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمُومَاتُهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا)^٣ ، وقال : (بُعِثْتُ إِلَى الْأَخْمَرِ وَالْأَسْوَدِ)^٤ ،

١ لمدع : لمدعى ، الأصل .

٢ للناس : - ، الأصل .

٣ يُقَاتِلُ الْمُسَدَّ (لابن حنبل) ٢١٦/١ (١١٧) ، ٢٦٩ (٢٣٩) ، ٣٠٧ (٣٣٥) ، صحيح مسلم ٣٢-٣٣ (٢٢-٢٠) [١-كتاب الإيمان ، ٨-باب الأمر ...] .

٤ جزء من حديث . يُنْظَرُ مُسْنَدُ الدَّارِمِيِّ ١٦٠٣/٣ (٢٥١٠) [١٧-ومن كتاب السير ، ٢٩-باب الغنمة لا نجل لأحد قتلنا] . يُقَابَلُ صحيح مسلم ٢١٢ (٥٢١) [٥-كتاب المساجد ومواضع الصلاة] .

وقال : (أَمَّا أَنَّهُ لَوْ كَانَ مُوسَى حَيًّا ، لَمَّا وَسِعَهُ إِلَّا أَنْ يَتَّبِعَنِي)^١ . وَرُوي عَنْهُ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، أَنَّهُ قَالَ : (شَرِيعَتِي نَافِعَةٌ رَافِعَةٌ) ، يَرِيدُ أَنَّهَا رَافِعَةٌ لَشَرِيعَةِ كُلِّ مَنْ تَقَدَّمَ . وَبِذَلِكَ كَانَ يُبْعَثُ أَمْرَاؤُهُ وَسُعَاتُهُ وَحُكَّامُهُ إِلَى سَائِرِ الْبِلَادِ وَإِلَى كُلِّ أُمَّةٍ مِنْ غَيْرِ تَخْصِصٍ ، وَبِأَمْرِهِم بِالِدَعْوَةِ لَهُمْ ثُمَّ إِجْرَاءُ أَحْكَامِ شَرِيعَتِهِ عَلَيْهِمْ . وَهَذَا مِمَّا يُعْلَمُ أَيْضًا إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ عَلَيْهِ ضَرُورَةُ . وَجَمِيعُ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ آيِ الْقُرْآنِ وَالْأَخْبَارِ يَكْشِفُ عَنْ صِحَّةِ مَا قُلْنَاهُ مِنْ أَنَّهُ مَبْعُوثٌ إِلَى الْكَافَّةِ .

وَالْمُعْتَمَدُ فِي ذَلِكَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْعِلْمِ بِذَلِكَ مِنْ دِينِهِ ضَرُورَةُ وَإِجْمَاعُ الْأُمَّةِ عَلَيْهِ . وَلِسْنَا نَعْنِي بِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ مَنْ يُبْدِي صَفْحَتَهُ وَيُظْهِرُ الْخُرُوجَ عَنْ دِينِ الرِّسُولِ مِمَّنْ يَنْتَسِبُ إِلَى الْعُلُوِّ وَالتَّفْوِيزِ وَالسَّمْعَةِ وَمَنْ يَقُولُ بِثُبُوتِ أَنْبِيَاءٍ بَعْدَ نَبِيِّنَا ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَأَنَّ الْوَحْيَ كَانَ يَنْزِلُ عَلَى أَهْلِ الْبَيْتِ وَمَنْ يَقُولُ بِالْأَوَّلِ وَالثَّانِي وَالْأَسَاسِ وَالنَّاطِقِ وَمَتَلَحِّدٍ يَهْتَزُّ بِالإِسْلَامِ ، وَإِنْ كَانَ يُظْهِرُهُ وَيَنْتَمِي إِلَى أَهْلِهِ ، وَإِنَّمَا الْأُمَّةُ هُمْ الْمُتَمَسِّكُونَ بِدِينِ الرِّسُولِ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ . [١٢٤٨] وَالْقَوْلُ بِإِتْيَانِ نَبِيِّ بَعْدَ مُحَمَّدٍ وَنَزُولِ الْمَلَائِكَةِ بِالْوَحْيِ عَلَيْهِ وَجَوَازِ تَغْيِيرِ الشَّرِيعَةِ ، إِذَا غَيَّرَهَا الْإِمَامُ ، وَأَنَّ ذَلِكَ مُوَكَّلٌ إِلَيْهِ ، أُخْرِجَ عَنْ دِينِ الرِّسُولِ مِنَ الْقَوْلِ بِتَحْلِيلِ الْخَمْرِ وَإِسْقَاطِ الْعِبَادَاتِ وَإِتَاحَةِ نِكَاحِ الْأَمْهَاتِ وَالْأَخَوَاتِ ، فَالْقَائِلُ بِكُلِّ هَذَا خَارِجٌ عَنِ الْأُمَّةِ وَغَيْرُ مُعْتَدٍّ بِمُوَافَقَتِهِ أَوْ مُخَالَفَتِهِ . وَقَدْ عَلِمَ مِنْ دِينِ الْأُمَّةِ إِطْبَاقُهَا عَلَى أَنَّهُ مَبْعُوثٌ إِلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ ؛ فَتَبَتَ مَا قُلْنَاهُ بِالتَّوْقِيفِ الَّذِي وَصَفْنَاهُ وَالضَّرُورَةَ وَظَوَاهِرَ الْقُرْآنِ وَالنَّبِيِّينَ وَالْآثَارِ .

وَلَوْلَا هَذَا التَّوْقِيفُ وَالْإِجْمَاعُ ، لَحُجِّزْنَا كَوْنَهُ مَبْعُوثًا إِلَى بَعْضِ الْأُمَمِ دُونَ بَعْضٍ ، وَأَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ : ﴿إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [٧ الأعراف ١٥٨] وَهُدًى

لِلنَّاسِ ﴿٢﴾ [البقرة ١٨٥] و﴿رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [٢١ الأنبياء ١٠٧] و﴿كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [٣٤ سبأ ٢٨] و﴿يُعِثُّ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً﴾ ، وأمثال ذلك مقصودٌ بِهِ البعض دُونَ الكلِّ ، لَكُونِ الكلامِ مُحْتَمِلًا لِلْمُؤْمَرِ وَالْخُصُوصِ ، وَلَكِنْ مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ الضَّرُورَةُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا وَالتَّوْقِيفُ وَالْإِجْمَاعُ .

وكذلك ، فلو أننا لم نَعْلَمْ مِنْ دِينِهِ ضَرُورَةُ وَقْطْعِهِ عَلَى أَنَّهُ خَاتَمُ النَّبِيِّينَ ، وَأَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدَهُ مِنْ كُلِّ جِيلٍ وَأُمَّةٍ إِلَى أَنْ يَرِثَ اللَّهُ الْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا وَتَدِينَهُ بِإِكْفَارِ مَسْبُتِ نَبْوَةِ نَبِيِّ لِمُدَّعِي ذَلِكَ مِنْ بَعْدِهِ ، لَجُوزَنَا أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ ، تَعَالَى : ﴿خَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [٣٣ الأحزاب ٤٠] ، وَقَوْلُهُ^١ ، [٢٤٨ب] عَلَيْهِ السَّلَامُ : (لَا نَبِيَّ بَعْدِي) مرادٌ بِهِ مِنَ الْعَرَبِ دُونَ الْعَجَمِ وَمِنْ قَرِيشٍ دُونَ غَيْرِهِمْ وَالْإِلَى مَدَّةٌ كَذَا دُونَ مَا بَعْدَهَا ، وَلَكِنْ الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ ، فَإِنَّهُ أَرَادَ نَفْيَ ذَلِكَ عَلَى التَّابِيدِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمِنْ كُلِّ أُمَّةٍ وَجِيلٍ ، أَوْجَبَ الْقَضَاءُ عَلَى مَا قُلْنَا ؛ فَيَجِبُ تَنْزِيلُ الْقَوْلِ بِحَسَبِ مَا رَتَّبْنَاهُ .

وقد بَيَّنَّا فِي صَدْرِ هَذَا الْكِتَابِ حَالَ دَعْوَةِ الرُّسُولِ وَجَوَازِ انْقِطَاعِهَا وَمَنْ الَّذِي تَلَزَمَتْ الدَّعْوَةُ ، وَأَنَّ طَرِيقَ ذَلِكَ التَّلَقِّيِ عَنِ الرُّسُولِ وَالْمُشَاهَدَةُ لَهُ وَسَمَاعُ تَوْقِيفِهِ وَدَعْوَتِهِ وَمُشَاهَدَةُ آيَاتِهِ وَالْخَبَرُ عَنْ ذَلِكَ الَّذِي يُحْتَجُّ بِمِثْلِهِ^٢ . وَذَكَرْنَا خِلَافَ النَّاسِ فِي جَوَازِ وَجُودِ مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ . وَقُلْنَا : إِنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مَمْتَنِعٍ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ ، إِنْ وَرَدَ تَوْقِيفٌ وَسَمْعٌ بِأَنَّهُ لَا أَحَدَ بَعْدَ النَّبِيِّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَظُهُورُ دَعْوَتِهِ وَانْتِشَارُهَا إِلَّا وَقَدْ بَلَغَتْهُ الْخَبَرُ عَنْهُ وَعَنْ دَعْوَتِهِ وَآيَاتِهِ وَشَرِيعَتِهِ ، وَجَبَ الْقَطْعُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ عَلَى الْأَرْضِ مُكَلَّفٌ إِلَّا وَهُوَ مِنْ أُمَّتِهِ ، وَأَوْجَبَ عَلَيْهِ الْإِزَامُ شَرِيعَتِهِ .

١ وقوله : + صلح : مشطوب في الأصل .

٢ يحتج بمثله : نصح مله ، الأصل .

وإن لم يَكُنْ في ذلك إجماعٌ ولا توقيفٌ ، لم يَمْتَنِعْ أَنْ يَكُونَ بعضُ مَنْ هُوَ في أطرافِ الأرضِ ومن وراءِ السَّيِّدِ وأجوجٍ ومأجوجٍ وَمَنْ جَرَى مَجْرَاهُمْ لم تَبْلُغْهُمْ النُّبُوَّةُ ولم تَلْزَمْهُمْ الحُجَّةُ ، ولا يجب أيضاً عليهم تكليفٌ مِنْ جهةِ العقلِ على ما تقولهُ القدرةُ وَمَنْ وافقها على ما بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ . ولا بُدَّ أَنْ يَكُونَ المرادُ بقوله : [٢٤٩] ﴿إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [٧ الأعراف ١٥٨] و﴿بُعِثْتُ إِلَى كَافَّةِ النَّاسِ﴾ و﴿هُدًى لِلنَّاسِ﴾ [٢ البقرة ١٨٥] و﴿رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [٢١ الأنبياء ١٠٧] ، وأمثال ذلك مُقَيَّدٌ ومَشْرُوطٌ بالناسِ ، إذا بُلِّغَتْ الدعوةُ وقامَتْ عليهم بها الحُجَّةُ .

فإنَّما أَنْ يُرَادَ بذلك ناسٌ وعالمونَ لم تَبْلُغْهُمْ الدعوةُ ، فباطلٌ ، كما أَنَّ مشروطَ بالناسِ ، إذا كانوا غَيْرَ البالغينَ وعلى الصفاتِ التي يَكُونُ عليها المُكَلَّفُونَ ، وإن لم يَكُنْ ذلك مذكورًا في الظاهرِ ، فإنَّه مشروطٌ ومُقَيَّدٌ به ؛ فإذا لم يمتنعَ مِنْ جهةِ العقلِ وجودُ مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدعوةُ ، لم يمتنعَ أَنْ لا تَلْزَمْهُمْ الحُجَّةُ ، ووجبَ أَنْ لا يقطعَ على لزومِها لسائرِ العالمينَ إِلَّا بِسَمْعٍ وتوقيفٍ على وجوبِ ما ذكرناه .

وليس لأحدٍ أَنْ يَقُولَ : إِنَّ إظهارَهُ البعثةِ والدعوةِ للناسِ أجمعينَ ونطقَ القرآنِ بذلك يدلُّ على أَنَّه لا أَحَدٌ مِنَ البالغينَ إِلَّا وقد اتَّصَلَتْ به الدعوةُ ، لأنَّ إظهارَهُ لذلك مشروطٌ ببلوغِ دعوتِهِ قِيامَ الحُجَّةِ بخبرِهِ . هذا ما لا بُدَّ مِنْهُ ، كما أَنَّ مشروطَ بكمالِ العقلِ واجتماعِ شرائطِ التكليفِ . ومن أكبرِ شرائطِهِ بلوغُ الخيرِ المُكَلَّفِ ؛ فلا حُجَّةَ فيما قالوه .

فإن قيلَ : إِنَّمَا وَجِبَ بلوغُ الدَّعوةِ إلى كُلِّ مُكَلَّفٍ مِنْ حيثُ كانتِ الشريعةُ والعملُ بها لطفًا في فِعْلِ الواجباتِ العقليةِ ، واللطفُ واجبٌ .

١ مقيد : مفيد ، الأصل .

٢ وجه : إضافة في الماشئ الأيمن ، مشار إليها في هذا الموضع من الأصل .

قيل له : اللُّطْفُ عِنْدَنَا [٢٤٩ب] غَيْرُ وَاجِبٍ . وليس في العقل عِنْدَنَا وَاجِبٌ ولا تكليفٌ . ولو كان فيه تكليفٌ ، لم يُمْتَنِعِ انْقِطَاعُ الدَّعْوَةِ عَمَّنِ الْمَعْلُومِ مِنْ حَالِهِ أَنْ يَفْعَلَ الْوَاجِبَاتِ الْعَقْلِيَّةَ ، وإن لم تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِي صَدْرِ هَذَا الْكِتَابِ وَسَقَطَ مَا قَالُوهُ .

فَأَمَّا مَا رُوِيَ مِنْ نَزُولِ عِيسَى ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَصَلَاتِهِ خَلْفَ التَّهْدِيْدِ وَدَعَائِهِ إِلَى شَرِيعَةِ النَّبِيِّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَالْعَمَلِ بِهَا ، فَإِنَّهَا إِذَا تَبَيَّنَتْ ، وَجَبَ الْقَطْعُ عَلَى ذَلِكَ وَعَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَظْهَرَ بَآيَةٍ ، يُعْلَمُ بِهَا أَنَّهُ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ . وَلَوْ وَقَفَ النَّبِيُّ عَلَى صِفَاتٍ لَهُ مَحْصُورَةٍ ، لَا يُشْرِكُهُ فِيهَا غَيْرُهُ وَتَبَيَّنَ ذَلِكَ عَنْهُ ، لَمْ يَخْتَنِجْ فِي الْعِلْمِ بِأَنَّهُ عِيسَى إِلَى آيَةٍ .

فَأَمَّا الْقَطْعُ عَلَى أَنَّهُ إِذَا ظَهَرَ دَعَاؤُهُ إِلَى شَرِيعَةِ مُحَمَّدٍ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَنَسَطَ الْقَدْلَ وَمَنَعَ الظُّلُمَ ، وَجَبَ الْقَطْعُ عَلَى أَنَّهُ يَصِيرُ حَيَّنْدٍ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، مَعْنَى بَيِّنٍ ، لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَأْمُرَهُ اللَّهُ ، سُبْحَانَهُ ، بِالْدَّعَاءِ إِلَى ذَلِكَ وَيَكُونَ مَا يَلْزُمُهُ مِنَ الْوَاجِبَاتِ يَلْزُمُهُ بِأَمْرِ مِنَ اللَّهِ ، سُبْحَانَهُ ، وَهُوَ مَخْصُوصٌ بِهِ ، وَأَنْ يَأْمُرَ أُمَّةً مُحَمَّدٍ بِأَفْعَالٍ لَا يَلْزُمُهُ مِثْلُهَا .

وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ أَيْضًا أَنْ يَجْعَلَهُ اللَّهُ ، سُبْحَانَهُ ، تَبَعًا لِلنَّبِيِّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، إِذَا أُنْزِلَ ، وَأَنْ يَتَعَبَّدَهُ بِشَرِيعَةِ مُحَمَّدٍ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَتَرِكَ مَا كَانَ عَلَيْهِ . كُلُّ هَذَا جَائِزٌ .

وَأَمَّا يَجِبُ الْقَطْعُ عَلَى بَعْضِهِ بِسَمْعٍ وَتَوْقِيفٍ ؛ [٢٥٠أ] فَإِذَا لَمْ يَصَحَّ فِيهِ سَمْعٌ ، وَقَفَ عَلَى الْجَوَازِ وَالْإِمْكَانِ . وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْقَطْعِ عَلَى أَنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، أَمَرَ ، سَبِيلُهُ التَّوْقِيفُ ؛ فَإِنْ تَبَيَّنَ خَيْرٌ أَوْ إِجْمَاعٌ عَلَى بُلُوغِ الدَّعْوَةِ إِلَيْهِمْ قِيَامَ الْحُجَّةِ بِهَا عَلَيْهِمْ ، قُطِعَ عَلَى أَنَّهُمْ مِنَ الْأُمَّةِ وَلِزُومِ الدِّينِ

والشرع لهم ؛ وَإِنْ لَمْ يَنْقُمْ عَلَى ذَلِكَ دَلِيلٌ ، وَقِفَ عَلَى الْجَوَازِ عَلَى حَسَبِ مَا نَزَّلْنَاهُ .

وهذه جُمْلَةٌ كَافِيَةٌ ، مُفْتَعَةٌ فِي فُصُولِ الْقَوْلِ فِي النُّبُوَّةِ وَصِفَاتِ الرُّسُلِ ، عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ، وَمَنْ يَلْزِمُهُمْ دَعَوَتُهُمْ .

وبالله التوفيق وعليه نتوكل .

وصلَّى اللهُ على سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وعلى آلِهِ الطَّاهِرِينَ وَسَلَّم .

يَتْلُوهُ :

بَابُ الْكَلَامِ فِي الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ .

[٢٥٠ب]

بسم الله الرحمن الرحيم

نَسَخَ أَجْمِيعَهُ وَقَابَلَ عَلَيْهِ بِحَمْدٍ [لَهُ] وَمِنْهُ مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَدَوِيُّ
بِمَدِينَةِ صُورَ [...] أَفِي سَنَةِ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ وَسَنَةِ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ . وَكَانَتْ مَقَابِلَتُهُ
فِي صَفَرٍ مِنْ سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَسِتِّينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ .

نَفَعَ اللَّهُ بِهِ وَجَعَلَهُ لَوَجْهِهِ خَالِصًا وَأَعَانَهُ عَلَى حِفْظِ [هِ] بِخَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ وَكَرِيمِهِ وَجُودِهِ
وَإِحْسَانِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

١ نسخ : + الله ، الأصل .

٢ ما بين الحاصرتين غير ظاهر ، مقدار كلمتين .

٣ نفع : نعمة ، الأصل .

٤ لوجهه : لوجه ، الأصل .

وَحَسْبِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ .

عليه تَوَكَّلْتُ وَبِهِ اسْتَعْنْتُ .

وصلواته على سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وَأَهْلِهِ وَسَلِّمْ .

فهرس الآيات

- ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ۝ مَلِكُ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [١ الفاتحة ٣-٤] ٣٧٧
- ﴿مَلِكُ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [١ الفاتحة ٤] ٣٦٩
- ﴿الْم﴾ [٢ البقرة ١] ١٢٦
- ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا﴾ [٢ البقرة ١١] ٤٠٠
- ﴿فَأَنذَرْنَا بِهِمْ لُكُوفَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [٢ البقرة ٢٣] ٣١٤
- ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [٢ البقرة ٢٤] ٤١٦، ٣٦٢، ٢٩٠، ١٢٧، ١٢٣
- ﴿إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [٢ البقرة ٣٧/٥٤] ٣٧٢
- ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [٢ البقرة ٤٣] ١٠٧
- ﴿فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ۝ وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ﴾ [٢ البقرة ٩٤-٩٥] ... ٤١٨، ٤١٦، ٢٩٠
- ﴿هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [٢ البقرة ١١١] ٢٧٣
- ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرْوْنَ الْعَذَابَ﴾ [٢ البقرة ١٦٥] ٣٧٣
- ﴿هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ﴾ [٢ البقرة ١٨٥] ٤٧٠، ٤٦٩، ٤٦٧، ١١٠
- ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [٢ البقرة ١٨٥] ١١٠
- ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ ۖ يَوْمَ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنَ اللَّهِ فَتْرَةٌ ۖ يَوْمَ يَقُولُ اللَّهُ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [٢ البقرة ١٩٤] ٢×٣٦٩
- ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾ [٢ البقرة ٢١٠] ٣٧٥
- ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرُّبُوبَ وَيُزَيِّدُ الصَّدَقَاتِ﴾ [٢ البقرة ٢٧٦] ٢٦٨
- ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [٣ آل عمران ٢٩] ٣٧٣
- ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا﴾ [٣ آل عمران ٣٧] ١٣

- ﴿أَتَىٰ لَكَ هَذَا﴾ [٣ آل عمران ٣٧] ١٣
- ﴿هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [٣ آل عمران ٣٧] ١٣
- ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ
- ثُمَّ نَبْتَهِلْهُمْ فَتَجْعَلُ لَعْنَتُ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾ [٣ آل عمران ٦١] ٤١٨
- ﴿كَمْثِلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ
- أَصَابَتْ حَزْزَ قَوْمٍ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ فَأَهْلَكْنَاهُ﴾ [٣ آل عمران ١١٧] ٣٦٧
- ﴿أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ
- بِنَافَةِ آلِفٍ مِنَ الْمَلَكَةِ مُنْزِلِينَ﴾ [٣ آل عمران ١٢٤] ٤٢٠
- ﴿هَذَا بَيِّنٌ لِلنَّاسِ﴾ [٣ آل عمران ١٣٨] ٣٤٢
- ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ
- وَأَخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [٣ آل عمران ١٩٠] ٢٧١
- ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي
- خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا﴾ [٣ آل عمران ١٩١] .. ٣٧١
- ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ [٤ النساء ٢٨] ١١٠
- ﴿فَاعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ [٤ النساء ٦٣] ٣٧٢
- ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ
- لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [٤ النساء ٨٢] ٢٦٧ ، ٢٦٦ ، ٢٦٥ ، ٢×٢٦٤
- ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [٤ النساء ٨٧] ٣٧٣
- ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ [٤ النساء ١٢٢] ٣٧٣
- ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ [٤ النساء ١٤٢] ٣٦٩
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ
- بِهِمَّةُ الْأَنْعَمِ إِلَّا مَا يُنْتَلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ

- وَأَنْتُمْ حُرْمٌ إِنَّ اللَّهَ يَخْشَىٰ مَا يُرِيدُ ﴿٥ المائدة ١﴾ ٣٩٦ ، ٤٠٥
- ﴿عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ ﴿٥ المائدة ١٠٩﴾ ٣٧٢
- ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾ ﴿٦ الأنعام ٢٧﴾ ٢٣٧٣
- ﴿فَلَمَّا جَزَّ عَلَيْهِ إِلْيَٰلَ رَءَا كُوْنُكِبَا قَالَ هَٰذَا رَبِّي﴾ الآية ﴿٦ الأنعام ٧٦﴾ ٢٧١
- ﴿وَهَٰذِي لِلنَّاسِ﴾ ﴿٦ الأنعام ٩١﴾ ٤٦٧
- ﴿وَالْمَلٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓآ اَيْدِيَهُمْ اَخْرِجُوْا اَنْفُسَكُمْ﴾ ﴿٦ الأنعام ٩٣﴾ ٣٧١
- ﴿خَالِقِ كُلِّ شَيْءٍ﴾ ﴿٦ الأنعام ١٠٢﴾ ٣٧٢
- ﴿وَلَا يَدْخُلُوْنَ الْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ
- الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ ﴿٧ الأعراف ٤٠﴾ ٣٧٣-٣٧٤
- ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضِبُ﴾ ﴿٧ الأعراف ١٥٤﴾ ٣٦٦
- ﴿قُلْ يٰٓاَيُّهَا النَّاسُ اِنِّى رَسُوْلُ اللّٰهِ اِلَيْكُمْ
- جَمِيْعًا﴾ ﴿٧ الأعراف ١٥٨﴾ ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٧٠
- ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَاْمُرْ بِالْعُرْفِ وَاَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِيْنَ﴾ ﴿٧ الأعراف ١٩٩﴾ ٣٩٧
- ﴿وَإِذْ يَبْعُدُكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ
- وَتَوَدُّوْنَ أَنَّ غَيْرَ ذَٰلِ الشَّوْكَةِ تَكُوْنُ لَكُمْ﴾ ﴿٨ الأنفال ٧﴾ ٢٩١ ، ٤١٦
- ﴿وَيَمْكُرُوْنَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِرِيْنَ﴾ ﴿٨ الأنفال ٣٠﴾ ٣٦٩
- ﴿لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَا﴾ ﴿٨ الأنفال ٣١﴾ ١٣٤
- ﴿تُرِيدُوْنَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ ﴿٨ الأنفال ٦٧﴾ ٣٧١-٣٧٢
- ﴿وَيُخْرِجُهُمْ وَيَبْصُرُهُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُوْرَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِيْنَ﴾ ﴿٩ التوبة ١٤﴾ ٤٠١
- ﴿هُوَ الَّذِى أَرْسَلَ رَسُوْلَهُ بِالْهُدٰى وَدِيْنِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ
- عَلٰى الدِّيْنِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُوْنَ﴾ ﴿٩ التوبة ٣٣﴾ ٢٩٠ ، ٣٦١ ، ٤١٦
- ﴿قُلْ لَّنْ تَخْرُجُوْا مَعِيَ اَبَدًا وَلَنْ تُقَالُوْا مَعِيَ عَدُوْا

إِنَّكُمْ رَضِيتُمْ بِالْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَاقْعُدُوا مَعَ الْخَلَفِينَ ﴿٩ التوبة ٨٣﴾ ٢٩١
 ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطْئُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نِيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ٥ وَلَا يُفْقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ لِحَاجَتِهِمْ اللَّهُ أَحْسَنُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٩ التوبة ١٢٠- ١٢١﴾ ٣٩٧

﴿وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ هَلْ يَرَيْنَاكَ

مِنْ أَحَدٍ ثُمَّ انْصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهِ قُلُوبَهُمْ﴾ ﴿٩ التوبة ١٢٧﴾ ٣٦٨
 ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبْدِلَهُ مِنْ تِلْكَ نَفْسِي﴾ ﴿١٠ يونس ١٥﴾ ١٣١
 ﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ ﴿١٠ يونس ٣٨﴾ ١٧٨ ، ١٧٠ ، ٢×١٢٦
 ﴿فَاتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ وَاذْعُوا مَنْ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ

صَادِقِينَ﴾ ﴿١١ هود ١٣﴾ ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٨ ، ٣٠٠ ، ٣٠٥
 ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَسْمَأِ أَقْلِعِي

وَغِيضَ الْمَاءِ وَفُضِيَ الْأَمْرُ وَالسَّحَابُ عَلَى الْجُودَى﴾ ﴿١١ هود ٤٤﴾ ٣٩٦
 ﴿تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا

أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا﴾ ﴿١١ هود ٤٩﴾ ٢٨٤ ، ٢٩٢ ، ٣٠٥
 ﴿فَعَالٌ لَمَّا يُرِيدُ﴾ ﴿١١ هود ١٠٧﴾ ١١٠

﴿فَلَمَّا اسْتَيْسَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا﴾ ﴿١٢ يوسف ٨٠﴾ ٣٩٧
 ﴿وَسُئِلَ الْأَمْرِيَّةُ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْغَيْرِ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ ﴿١٢ يوسف ٨٢﴾ ٣٦٥

﴿وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مُتَجَدِّدَاتٌ﴾ إلى قوله : ﴿يُسَمَّى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُقْضِلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْلِ﴾ ﴿١٣ الرعد ٤﴾ ٢٧١

- ﴿وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ﴾ [١٣ الرعد ١١] ١١٠
- ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ إِلَّا كَتِبَ سَبْطُ كُتُبِهِ إِلَى السَّمَاءِ لِيُتْلَىٰ قَاهُ وَمَا هُوَ بِبَلِّغٍ﴾ [١٣ الرعد ١٤] ٣٦٧
- ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ
- الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَىٰ﴾ [١٣ الرعد ٣١] ٣٧٣ ، ٣٦٦ ، ٣٦٥ ، ١٣١
- ﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَلُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ
- فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لَا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [١٤ إبراهيم ١٨] ٣٦٧
- ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَخَفِظُونَ﴾ [١٥ الحجر ٩] ٢٣٣ ، ١٩١
- ﴿فَأَصْدَعُ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [١٥ الحجر ٩٤] ٣٦٦
- ﴿فَأَنَّىٰ اللَّهُ بُنِيَ لَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ﴾ [١٦ النحل ٢٦] ٣٧٥
- ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [١٦ النحل ٤٠] ... ١١٠
- ﴿لَتَجِبَنَّ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [١٦ النحل ٤٤] ٣٤٢
- ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
- بِمَا يُنْزِلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ﴾ [١٦ النحل ١٠١] ١٩٢
- ﴿لِسَانَ الَّذِي يُلْجَلُونَ إِلَيْهِ أُعْجِبِي﴾ [١٦ النحل ١٠٣] ٣٠٦ ، ١٣٤
- ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ
- الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [١٧ الإسراء ١] ٤٣٧
- ﴿قُلْ لِّبِنِ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا
- الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [١٧ الإسراء ٨٨] .. ١٢٣
- ٢٤٧ ، ١٢٤ ، ١٣٤ ، ١٥٧ ، ٢٣٣ ، ٢٣٩ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧
- ٢٦٤ ، ٢×٢٦٥٠ ، ٢٩٠ ، ٣١٤ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٦ ، ٤١٦
- ﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا ۚ أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ

- مِنْ نُحِيلٍ وَعَنْبٍ فَتَفَجَّرَ الْأَنْهَارُ خِلَالَهَا تَفْجِيرًا ﴿[١٧ الإسراء ٩٠-٩١] .. ١٥٦
 ﴿أَوْ تَرَفَى فِي السَّمَاءِ وَلَنْ نُؤْمِنَ لِزَيْتِكَ حَتَّى تُنْزِلَ﴾ [١٧ الإسراء ٩٣] ... ١٥٦
 ﴿كَمَا أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ فَأَصْبَحَ
 هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيحُ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقْتَدِرًا﴾ [١٨ الكهف ٤٥] ... ٣٦٧
 ﴿كَمِيعَصٍ﴾ [١٩ مريم ١] ١٢٦
 ﴿وَإِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِي الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا﴾ [١٩ مريم ٣٠] ١٤ ، ١٣
 ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَن تَابَ وَآمَنَ﴾ [٢٠ طه ٨٢] ٣٧٢
 ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [٢١ الأنبياء ٢٢] ٢٧١
 ﴿رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [٢١ الأنبياء ١٠٧] ٤٦٧ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠
 ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [٢٣ المؤمنون ١٤] ٣٧٣
 ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَدَّهَبَ
 كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [٢٣ المؤمنون ٩١] ٢٧١
 ﴿أَعْمَلْنَاهُمْ كَسْرَافٍ بِقِيَعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمَانُ مَاءً حَتَّى
 إِذَا جَاءَهُمْ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهُ عِنْدَهُ قُوَّةَهُ حِسَابَهُ﴾ [٢٤ النور ٣٩] .. ٣٦٧
 ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ
 فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [٢٤ النور ٥٥] ٤١٦
 ﴿أَسْطُرُ الْأَوَّلِينَ أَكْتَنَبَهَا﴾ [٢٥ الفرقان ٥] ١٣٤
 ﴿سَمِعُوا لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا﴾ [٢٥ الفرقان ١٢] ٣٦٦
 ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ [٢٥ الفرقان ٢٣] ... ٣٦٦
 ﴿وَإِنَّهُ لَنَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ۝
 عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ﴾ [٢٦ الشعراء ١٩٢-١٩٤] ١٣١ ، ١٩١
 ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ۝

- عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿٢٦ الشعراء ١٩٣-١٩٤﴾ ٢٣٣
- ﴿وَأَوْخَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا ذَخَعَتْ عَلَيْهِ فَالَتْ بِهِ فِي الْيَمِّ وَلَا تَحْافِي وَلَا تَحْزَنِي إِنَّا زَادُوهُ إِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَاهُ مِنْ الْمُرْسَلِينَ ﴿٢٨ القصص ٧﴾ ٣٩٧
- ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْعَرْشِ إِذْ فَضَيْنَا إِلَى مُوسَى الْأَمْرَ ﴿٢٨ القصص ٤٤﴾ .. ٣٠٥
- ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا ﴿٢٨ القصص ٤٦﴾ . ٢٨٤ ، ٢٩٢ ، ٣٠٥
- ﴿مُجْتَبَى إِلَيْهِ تُعْرَضُ كُلُّ شَيْءٍ ﴿٢٨ القصص ٥٧﴾ ٣٧٣
- ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٢٨ القصص ٦٢/٧٤﴾ ٢٧٣
- ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذْ أَلَرْتَابَ الْمُبْطِلُونَ ﴿٢٩ العنكبوت ٤٨﴾ ٢٩٢ ، ٢٨٤ ، ١٣٥
- ﴿الْم ○ غُلِبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلِبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ○ فِي بَضْعِ سِنِينَ ﴿٣٠ الروم ١-٤﴾ ٤١٦ ، ٢٩٠
- ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴿٣٠ الروم ٢٧﴾ [٢٧١ ، ٣٧٤٠
- ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى ﴿٣٠ الروم ٢٧﴾ ٣٧٥
- ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ ﴿٣١ لقمان ٣٤﴾ ٢٨٤
- ﴿وَمَا تَذَرِي نَفْسٌ مَادًّا تَكْسِبُ غَدًا
- ﴿وَمَا تَذَرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ﴿٣١ لقمان ٣٤﴾ ٢٨٤
- ﴿خَاتَمَ النَّبِيِّينَ ﴿٣٣ الأحزاب ٤٠﴾ ٤٦٩
- ﴿وَجَعَلْنَا كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَتٍ ﴿٣٤ سبا ١٣﴾ ٣٩٩
- ﴿وَرِنَاءً أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴿٣٤ سبا ٢٤﴾ ٣٧٤
- ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ ﴿٣٤ سبا ٢٨﴾ ٤٦٩ ، ٤٦٧ ، ١٣١
- ﴿وَمَنْ تَرَكَّنِي فَإِنَّمَا يَتَزَكَّى لِنَفْسِهِ ﴿٣٥ فاطر ١٨﴾ ٤٠٠

- ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ﴾ [٣٦ يس ٦٩] ١٣٥ ، ٣٤٩ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٦
- ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [٣٦ يس ٧٩] ٢٧١
- أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَدِيرٍ
- عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَى وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾ [٣٦ يس ٨١] ٢٧١
- ﴿لِشَاعِرٍ مُّجْنُونٍ﴾ [٣٧ الصافات ٣٦] ١٣٤
- ﴿ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾ [٣٨ ص ١] ٣٧٣
- ﴿وَأَتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَّلَ الْخِطَابِ﴾ [٣٨ ص ٢٠] ٣٤٢
- ﴿إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِئَاتُ الْجِيَادُ﴾ [٣٨ ص ٣١] ٣٧٢
- ﴿أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [٤١ فصلت ٤٠] ١٠٧
- ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ﴾ [٤٢ الشورى ٢٧] ٢٣٠
- ﴿وَجَزَّوْا سَبْجَةً سَيْئَةً مِّثْلُهَا﴾ [٤٢ الشورى ٤٠] ٣٦٩
- ﴿سُبْحَنَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ﴾ [٤٣ الزخرف ١٣] ٤٠١
- ﴿وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوبِتَهُمْ سَفْهًا مِّنْ فِتْنَةٍ وَمَعَاجٍ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ﴾ [٤٣ الزخرف ٣٣] ٢٣٠
- ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [٤٣ الزخرف ٥٨] ٢٤٦
- ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَبِيدِينَ﴾ [٤٣ الزخرف ٨١] ٣٧٤
- ﴿قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُّعْطِرٌ﴾ [٤٦ الأحقاف ٢٤] ٣٧٢
- ﴿تَذَرِكُمْ كُلٌّ شَيْءً﴾ [٤٦ الأحقاف ٢٥] ٣٧٣٨
- ﴿وَيَنْصُرْكَ اللَّهُ نَصْرًا عَظِيمًا﴾ [٤٨ الفتح ٣] ٣٦١
- ﴿سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ ... ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلِمَ اللَّهِ
- قُل لَّنْ تَتَّبِعُونَا سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ أُولَى بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ

- أَوْ يُسْلِمُونَ فَإِنْ تُطِيعُوا يُؤْتِكُمُ اللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا وَإِنْ تَتَوَلَّوْا كَمَا
تَوَلَّيْتُمْ مِنْ قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿٤٨﴾ [الفتح ١٥-١٦] ٢٩١
﴿وَعَدَكُمْ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا فَعَجَّلَ لَكُمْ
هَٰذِهِ وَكَفَّ أَيْدِي النَّاسِ عَنْكُمْ وَلِتَكُونَ آيَةً لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح ٢٠] ٢٩١
﴿وَأُخْرَى لَمْ تَقْدِرُوا عَلَيْهَا قَدْ أَحَاطَ اللَّهُ بِهَا﴾ [الفتح ٢١] ٢٩٢
﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ
اللَّهُ آمِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ [الفتح ٢٧] ... ٢٩٠ ، ٣٦١ ، ٤١٦
﴿كَزَرَعَ أَخْرِجْ شَطْرَهُ فَأَرْزُرْهُ فَأَسْتَفْظَ فَاسْتَوَى
عَلَى سَوْفِهِ يُعْجِبُ الزَّرَّاعَ لِيْفَيْضَ بِهِمْ الْقُفَّارَ﴾ [الفتح ٢٩] ٣٦٧
﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ ○ بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ
مُنْذِرٌ مِنْهُمْ فَقَالَ الْكَافِرُونَ هَٰذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ [٥٠ ق ١-٢] ٣٧٧
﴿وَالذَّارِيَاتِ ذُرَّوَا ○ فَالْحُمُلَاتِ وِفْرَا ○
فَالْجَارِيَاتِ يُسْرَا﴾ [٥١ الذاريات ١-٣] ٤١٢ ، ٤٠٢ ، ٤١٣
﴿وَالطُّورِ ○ وَكَتَبَ مُنطَوِر ○
فِي رَقٍّ مُنشُور ○ وَالْبَيْتِ الْمَعْمُور﴾ [٥٢ الطور ١-٤] ٣٧٧
﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَتَرَبَّصُ بِهِ رَيْبَ الْمُنُونِ﴾ [٥٢ الطور ٣٠] ١٢٣
﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ﴾ [٥٢ الطور ٣٤] ١٢٣
﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى ○ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى﴾ [٥٣ النجم ٥-٦] ٢٣٣
﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ [٥٣ النجم ١١] ٤٣٨
﴿أَفَتُسْمَرُونَ عَلَىٰ مَا يَرَى﴾ [٥٣ النجم ١٢] ٤٣٨
﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى ○
عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى ○ عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى﴾ [٥٣ النجم ١٣-١٥] ٤٣٨

- ﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى﴾ [٥٣ النجم ١٨] ٤٣٨
 ﴿أَفَتَرَبَّتِ السَّاعَةُ وَأَنْشَقَّ الْقَمَرُ ۝
- وَأَنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرَضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُسْتَعِجٌّ﴾ [٥٤ القمر ١-٢] ٤٣١
 ﴿وَلَقَدْ أَنْذَرَهُمْ بَطْشَتَنَا فَتَمَارَوْا بِالنُّذُرِ﴾ [٥٤ القمر ٣٦] ٤٠١
 ﴿سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ﴾ [٥٤ القمر ٤٥] ٢٩٢ ، ٣٦١ ، ٤١٦
 ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ ۝ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ [٥٥ الرحمن ٣-٤] ٣٤٢
 ﴿لَا يَصْنَعُونَ غَنًّا وَلَا يَرْفِقُونَ﴾ [٥٦ الواقعة ١٩] ٣٩٨
 ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ ۝ فِي سِدْرٍ مَحْضُودٍ ۝
 وَطَلْحٍ مَبْضُودٍ ۝ وَظِلٍّ مَمْدُودٍ ۝ وَمَاءٍ مَسْكُوبٍ ۝ وَفَلَكِهِ كَثِيرٍ ۝
- لَا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ﴾ [٥٦ الواقعة ٢٧-٣٣] ٣٩٧
 ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۝
- وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [٦٥ الطلاق ٢-٣] ٤٠١
 ﴿سَمِعُوا لَهَا شَهِيقًا﴾ [٦٧ الملك ٧] ٣٦٦
 ﴿ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [٦٨ القلم ١] ٣٤٣
 ﴿إِنَّا لَمَّا طَفَا الْمَاءُ حَمَلْنَكُمْ فِي الْجَارِيَةِ﴾ [٦٩ الحاقة ١١] ٣٩٦ ، ٣٦٦
 ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا ۝
- إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ﴾ [٧٢ الجن ٢٦-٢٧] ٢٨٤
 ﴿ثُمَّ نَظَرَ ۝ ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ۝ ثُمَّ أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ ۝
- فَقَالَ إِنِّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ﴾ [٧٤ المدثر ٢١-٢٤] ١٦٨
 ﴿فَقَالَ إِنِّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ﴾ [٧٤ المدثر ٢٤] ١٦٨
 ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ [٧٥ القيامة ١٦] ٢٣٣
 ﴿وَدَايِقَهُ عَلَيْهِمْ ظُلُمَاتُهَا وَذَلَّلَتْ فَطَوُفُهَا تُذَلِّلُهَا﴾ [٧٦ الإنسان ١٤] ٤٠٠

- ﴿فَإِنْ كَانَ لَكُمْ كَيْدٌ فَكِيدُوا﴾ [٧٧ المرسلات ٣٩] ٢٧٣
 ﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا﴾ ٥ ﴿وَالنَّشِيطَاتِ تَشَاطًا﴾ ٥
 ﴿وَالسَّابِحَاتِ سَبْحًا﴾ ٥ ﴿فَالسَّيِّفَاتِ سَبْعًا﴾ ٥
 ﴿فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا﴾ [٧٩ النازعات ٥-١] ٤١٥، ٤١٤، ٤١٣، ٤٠٢
 ﴿وَفُكِّهِنَّ وَأَبَّا﴾ [٨٠ عبس ٣١] ٢٦٨
 ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ ٥
 ﴿وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ﴾ ٥ ﴿وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ﴾ [٨١ التكوير ٣-١] ٣٧٧
 ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [٨٩ الفجر ٢٢] ٣٧٥
 ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾ ٥ ﴿وَالْقَمَرُ إِذَا تَلَّهَا﴾ ٥ ﴿وَالنَّهَارُ إِذَا جَلَّاهَا﴾ ٥
 ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَاهَا﴾ ٥ ﴿وَالسَّمَاءُ وَمَا بَنَاهَا﴾ [٩١ الشمس ٥-١] ٣٧٧
 ﴿أَفَرَأَى وَرُبَّكَ الْكَرِيمِ﴾ ٥ ﴿الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾ ٥
 ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [٩٦ العلق ٥-٣] ٣٤٣
 ﴿وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا﴾ ٥ ﴿فَالْمُورِيَاتِ قَدْحًا﴾ [١٠٠ العاديات ٢-١] ٤١٢
 ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ [١٠٥ الفيل ١] ٤٠٩
 ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ﴾ ٥
 ﴿فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ﴾ [١٠٧ الماعون ٢-١] ٤٠٢
 ﴿تَبَّتْ﴾ [١١١ المسد ١] ١٢٦
 ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [١١٢ الإخلاص ١] ١٢٦

فهرس الأحاديث

- (أَتَقُوا كُلَّ مُنَافِقٍ ، عَلِيمَ اللِّسَانِ !) ٣٤١
- (أَجْعَلُهُ فِي إِيَّائِ !) ٤٤٥
- (أَجَلْ ، أَنَا نَبِيُّ اللَّهِ ، أَنَا أَذْعُوكَ إِلَى اللَّهِ ، تَعَالَى) ٤٤٢
- (أَجْلِسْ ! فَإِنَّكَ لَا تَطْبِقُ أَنْ تُشْرِبَهُ كُلَّهُ !) ٤٤٩
- (أَحْفَظْ بِهَا ، يَا أَبَا قَتَادَةَ ! فَسَيَكُونُ لَهَا شَأْنٌ) ٤٤٤
- (أَخَذَ الرَّأْيَةَ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ ، فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ شَهِيدًا) ٤٥١
- (أَذْغِ لِي بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ) ٤٤٧
- (أَرَأَيْتَ ، إِنْ صَارَعْتُكَ ، فَصَرَعْتُكَ ، أَتُؤْمِنُ بِمَا أَقُولُ ؟) ٤٤٢
- (أَسْكُبُ) ٤٤٥
- (أَسْقِنِي ، يَا أَبْنَى مَالِكٍ ، فَضْلَاتِ الْفَدَحِ !) ٤٤٩
- (أَسْقِيهِمْ) ٤٤٧
- (أَشْرَبْ ، يَا أَبَا قَتَادَةَ) ٤٤٥
- (أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ؛
وَإِنَّهُ لَا يَقُولُهَا بِحَقِيقَةٍ مِنْ قَلْبِهِ إِلَّا وَقَاهُ اللَّهُ النَّارَ) ٤٤٧
- (أَعْدِلْ ! أَعْدِلْ ! يَا أَبَا قَتَادَةَ) ٤٤٤
- (أَقْبِضْ تَعْرَكَ إِلَى مِرْزُودِكَ !) ٤٤٩
- (الَسْتُ تَزْعُمُ أَنَّكَ أَحْسَنُ قُرَيْشٍ صِرَاعًا وَأَشَدُّهَا بَطْشًا) ٤٤٢
- (الَيْسَ قَدْ رَأَيْتَ ؟) ٤٤٢
- (أَمَّا أَنَّهُ لَوْ كَانَ مُوسَى حَيًّا ، لَمَّا وَسِعَهُ إِلَّا أَنْ يَتَّبِعَنِي) ٤٦٨
- (أَنَا أَفْصَحُ الْعَرَبِ وَأَوْبَيْتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ وَأَخْتَصِرُ لِي الْأَمْرَ اخْتِصَارًا) ٣٤٢

- (أَنَا أَفْصَحُ الْعَرَبِ وَلَا فُحْرُ) ١٩٠
- (أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ) ٤٠٣
- (أَنْطَلِقُ بِتَوَيَّةٍ هَذَا الطَّعَامُ ! فَأَقْسِمُهَا فِي أَهْلِي !) ٤٤٩
- (أَنْطَلِقُ بِهِ إِلَى أُمِّكَ وَأَتَيْنِي بِشَاةٍ أُخْرَى مِنْ غَنَمِكَ) ٤٤١
- (أَنْطَلِقُ بِهِؤُلَاءِ الْخَصِيَّاتِ ! فَأَلْقِي فِي الْبُئْرِ وَاحِدَةً وَاحِدَةً وَأَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ !) ٤٤٥
- (أَنْطَلِقُ ، فَأَتَيْنِي بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِكَ !) ٤٤٠
- (أَنْطَلِقُ ! فَأَذْغُ الْبُدْرَيْنِ !) ٤٤٨
- (إِنَّ أَحَا صُدَاءِ أَذَّنٍ . وَإِنَّمَا يُقِيمُ مَنْ أَذَّنَ .) ٤٤٥
- (إِنَّكُمْ سَتَسِيرُونَ اللَّيْلَةَ ، إِنَّ شَاءَ اللَّهُ ، حَتَّى تُصْبِحُوا عَلَى الْمَاءِ) ٤٤٤
- (إِنَّمَا يُقَالُ هَذَا لِلْكَاهِنِ) ٤٤٣
- (إِنَّ مِنَ الشَّيْءِ لِحِكْمَةً . وَإِنَّ مِنَ الْبَيِّنَاتِ لَيْسُخْرًا) ٣٤٣
- (بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ) ٢٩٣
- (بُعِثْتُ إِلَى الْأَحْمَرِ وَالْأَسْوَدِ) ٤٦٧
- (بُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ؛
- فَإِذَا قَالُوهَا ، عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا) ٤٦٧ ، ٤٦٩
- (بِسْمِ اللَّهِ وَبَرَكَتِهِ) ٤٤٩
- (تَقْتُلُكَ أَلْفَةُ الْبَاغِيَةِ) ٢×٢٩٤
- (جِئْنِي بِأُخْرَى) ٢×٤٤١
- (جِئْنِي بِهِنَّ !) ٤٤٩
- (حَتَّى إِنَّ الرَّجُلَ يَشْهَدُ وَمَا اسْتَشْهَدَ وَيَخْلِفُ وَمَا اسْتَخْلَفَ ؛ فَمَنْ سَرَّهُ
- بُحْبُوحَةُ الْخَنَةِ ، فَلْيَلْزِمِ الْجَمَاعَةَ ! فَإِنَّ دَعْوَتَهُمْ تُحِيطُ مِنْ وَرَائِهِمْ) ٢٩٥
- (حَفِظَكَ اللَّهُ ، يَا أَبَا قَتَادَةَ ، كَمَا حَفِظْتَنِي . أَنْظُرْ هَلْ تَرَى أَحَدًا) ٤٤٤

- (حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا) ٤٣٧ ، ٢×٤٥٠
- (ذَاكَ جَنْرِيلُ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ) ٤٥٢
- (ذَاكَ حَاطِبُ الْأَنْبِيَاءِ) ٣٤٣
- (سَيَدُّعُونَكَ إِلَى الْخَلْعِ ؛ فَلَا تَخْلَعْ فَمِيسًا ، كَسَاكَ اللَّهُ إِيَّاهُ !) ٢٩٤-٢٩٣
- (شَرِيعَتِي نَافِعَةٌ رَافِعَةٌ) ٤٦٨
- (شُعْبَتَانِ مِنَ شُعْبِ الرَّفَاقِ : الْبَدَاءُ وَالْبَيَانُ .
- وَشُعْبَتَانِ مِنَ شُعْبِ الْإِيمَانِ : الْحَيَاءُ وَالْعِيُّ) ٣٤١
- (فَأَخَذَهَا جَعْفَرُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ، فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ شَهِيدًا) ٤٥١
- (فَإِنَّ سَاقِي الْقَوْمِ أَخْرَجَهُمْ شُرْبًا ؛ فَأَشْرَبَ) ٤٤٥
- (فِيمَا يَخْتَصِمُ الْمَلَأُ الْأَعْلَى ؟) ٤٣٨
- (الْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ . وَالْمَاشِي خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي) ٢٩٣
- (قُتِلَ جَعْفَرُ وَقُتِلَ فُلَانٌ ، وَأَخَذَ الرَّايَةُ فُلَانٌ) ٤١٧
- (كُلُّكُمْ سَيَشْرَبُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ) ٤٤٥
- (كُلُّ ، يَا أَبْنُ مَالِكٍ ! فَأَنْتَ لَا تَأْكُلُ أَكْلَةً فِي الدُّنْيَا أَلَدَّ مِنْهَا .) ٤٤٩
- (لَا نَبِيَّ بَعْدِي) ٤٦٩
- (اللَّهُمَّ أَشْدُدْ وَطْأَتَكَ عَلَى مُضَرٍّ ! وَاجْعَلْهَا سِنِينَ كَسِينِي يُوسُفَ !) ٤٥٠
- (اللَّهُمَّ أَمِنَّا) ٤١٧
- (اللَّهُمَّ ، إِنْ كَانَ صَادِقًا ، فَأُطْلِقْ لَهُ قَرَسَهُ !) ٤٤٢
- (اللَّهُمَّ إِنِّي سَأَلْتُكَ ، فَأَعْطَيْتَنِي وَدَعَوْتُكَ ، فَأَجَبْتَنِي ! اللَّهُمَّ
- أَسْقِنَا عَيْنًا مُغِيثًا مُرَوِّيًا مَرِيئًا طَبَقًا ، عَاجِلًا غَيْرَ رَايٍ ، نَافِعًا غَيْرَ ضَارٍّ !) ... ٤٥٠
- (اللَّهُمَّ بَارِكْ فِيمَنْ بَعَثَ بِهَا وَفِيمَنْ جَاءَ بِهَا !) ٤٤٨
- (اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهَا !) ٤٤٨

- (لِيَقُمْ إِلَى كُلِّ قَصْعَةٍ عَشْرَةً) ٤٤٨
- (مَا أُعْطِيَ الْعَبْدُ شَرًّا مِنْ طَلَاقَةٍ لِسَانِهِ) ٣٤١
- (مَا أَنْتَ إِلَّا إصْنَعْ دَمِيَّتَ ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا لَقِيتَ) ٤٠٣
- (مَعَكَ وَضوءٌ) ٤٤٤
- (مَنْ يُؤَاوِزُنِي عَلَى مَا أَنَا عَلَيْهِ وَيُجِيبُنِي عَلَى أَنْ يَكُونَ أَخِي وَلَهُ الْخَنَاءُ) ٤٤٧
- (نَادِ بِالْعَدَاءِ !) ٤٤٩
- (نَادِ مَنْ أَرَادَ مَاءً !) ٤٤٥
- (نَبِيٌّ ضَيَّعَهُ قَوْمُهُ) ١٣
- (هَذَا مَا عَاهَدَ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ أَهْلَ مَكَّةَ) ٤١٧
- (هَذَا يَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ) ٤٤٣
- (هَذَا يَوْمِيذٍ وَأَصْحَابُهُ عَلَى الْحَقِّ) ٢٩٣
- (هَلْ تَعْلَمُ عِنْدَ أَهْلِكَ طَعَامًا ؟) ٤٤٩
- (هَلُمَّ طَعَامَكَ) ٤٤٧
- (هَلُمَّ الْمِيضَاءَ) ٤٤٤
- (هَلْ مِنْ قَرَى) ٤٤٠
- (هَلُمِّي ، يَا شَجَرَةُ ! فَأَخِيرِيهِ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ !) ٤٤٢
- (وَلَقَدْ رُفِعُوا عَلَى سُرُرٍ ؛ وَفِي سُرُرِ عَبْدِ اللَّهِ إِزْوَارٌ عَنْ سُرُرِ صَاحِبِهِ . ثُمَّ أُخِذَ الرَّأْيَةُ سَيْفٌ مِنْ سُيُوفِ اللَّهِ ؛ فَفَتَحَ اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ) ٤٥١
- (وَهَلْ يَكُفُّ النَّاسَ عَلَى مَنَاجِرِهِمْ إِلَّا خَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ) ٣٤١
- (يَا أَبَا قَتَادَةَ ! مَا زَالَ هَذَا مَكَانَكَ) ٤٤٤
- (يَا أَبْنُ مَالِكٍ ! أَنْطَلِقْ ! فَأَدْعُ سَائِرَ أَصْحَابِي ثَلَاثِينَ ثَلَاثِينَ) ٤٤٨
- (يَا أَبْنُ مَالِكٍ ! اخْذِ الرُّكُوءَ وَصَبَّ عَلَيْهَا طَعَامًا رُوَيْدًا رُوَيْدًا !) ٤٤٨

- (يَا أَخَا صُدَّاءِ ! أَمَعَكَ وَضُوءٌ ؟) ٤٤٥
- (يَقُولُ الْعَبْدُ : مَالِي ، مَالِي .
- وَمَا لَهُ مِنْ مَالِهِ إِلَّا مَا أَكَلَ فَأَفْنَى أَوْ لَيْسَ فَأُبْلَى أَوْ أُعْطِيَ فَأَمْضَى) ٣٨٦

فهرس الأشعار

٣٣٩	الرُّقَبَاءُ
٣٣٥	مُعْجَبَاتُ
٣٣٥	طَبَاتُ
٤١٤	نَجِيبُ
٣٧٤	أَلْحَلِيبُ
٤٦١	أَلْكَائِبُ
٣٩٩	بِأَلْفَتَيَاتِ
٤٠٠	مَجْهُودُ
٤٠٣	مُزَوَّدُ
٤٠٠	لِقَاعِدِ
٤٥٧	وَتَحْذِيرُ
٤١٤	تَدْوُرُ
٤٥٧	دَهَارِيرُ
٤٥٧	وَشَابُورُ
٤٥٧	مَحْدُورُ
٤٥٧	مَحْظُورُ
٤٥٧	أَلْمَزَاهِيرُ
٤٥٧	وَمَنْصُورُ
٤٥٧	أَلْمَهَاصِيرُ
٤٥٧	وَمَهْجُورُ
٤٠٧	بِأَلْأَخْبَارِ

٤٠٠	الزُّنُور
٣٧٤	الْقَارِ
٤٠٢	يَتَغَيَّرُ
٤٠٠	الْتَقِيْلَا
٤٠٠	نَذْلِيْلَا
٤٠٩	أَبَايِل
٤٠٩	سِجِّيل
٤٠٩	الْفَيْل
٤٠٩	مَا كُول
٤٠٢	السَّقِيْمَا
٤٠٢	الْيَتِيْمَا
٤١٤	دَمِيْمٌ
٤٥٤	الْأَخْلَام
٤٥٤	وَبَاإِسْلَام
٤٥٤	الْأَنَام
٤٥٤	الْحَرَام
٣٧٠	الْجَاهِلِيْنَا
٤٠١	طَاعِيْنٌ
٤٠٧	الْعَالَمِيْنَا
٤٠٧	الْكَافِرِيْنَا
٤٠٧	مُسْؤْمِيْنَا
٤٠١	مُفْرِنِيْنَا

أَفْسِيهِ	٤٠١
لِنَفْسِيهِ	٤٠١
أَلْحَقَّقَهُ	٤٥٥
وَحَقَّقَهُ	٤٥٥
صَدَّقَهُ	٤٥٥
أَلْمُرُوعَهُ	٤٥٥
مَنْقَعَهُ	٤٥٥
أَلْعَزَالِي	٣٩٩
أَلْعِصِيُّ	٤٠٢

فهرس الأعلام

- محمّد / رسول الله / النبي ، ﷺ ٥٣ ، ٤٣ ، ٣×١٣
 ، ٣×١٣٠ ، ١٢٣ ، ٣×١٢٢ ، ١٢١ ، ١١٨ ، ٥×١١٦ ، ٦٨ ، ٦٥ ، ٦٤
 ، ٢×١٣٩ ، ٥×١٣٧ ، ٤×١٣٦ ، ١٣٥ ، ١٣٤ ، ١٣٣ ، ١٣٢ ، ١٣١
 ، ١٤٠ ، ٢×١٤١ ، ١٤٣ ، ١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٦١ ، ١٦٤ ،
 ، ١٧١ ، ٣×١٧٦ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ٢×١٨٤ ، ٢×١٨٥ ، ٢×١٨٦ ، ١٨٨ ،
 ، ١٨٩ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ، ٢×٢٠٠ ، ٢٠٣ ، ٢٠٥ ،
 ، ٢١٢ ، ٢×٢١٤ ، ٢١٧ ، ٢١٩ ، ٣×٢٣٣ ، ٤×٢٣٥ ، ٢٤٢ ، ٢٥٢ ،
 ، ٢٥٥ ، ٢×٢٦٢ ، ٢٦٨ ، ٢×٢٧٠ ، ٢×٢٧٢ ، ٢×٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ ،
 ، ٢×٢٨٤ ، ٢×٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢×٢٩٣ ، ٢×٢٩٤ ،
 ، ٢٩٦ ، ٢×٢٩٩ ، ٣٠٢ ، ٣٠٤ ، ٢×٣٠٥ ، ٣١١ ، ٣١٤ ، ٢×٣١٥ ،
 ، ٤×٣١٦ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٥ ، ٣٢٧ ، ٢×٣٢٩ ،
 ، ٤×٣٤١ ، ٦×٣٤٢ ، ٣×٣٤٣ ، ٣×٣٤٩ ، ٣٥١ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ،
 ، ٣٥٨ ، ٢×٣٥٩ ، ٣٦١ ، ٢×٣٨٨ ، ٣٩٠ ، ٤٠٢ ، ٣×٤٠٣ ، ٤٠٤ ،
 ، ٢×٤٠٧ ، ٤١٥ ، ٢×٤١٦ ، ٢×٤١٧ ، ٤٢١ ، ٤×٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ،
 ، ٣×٤٢٥ ، ٤٢٩ ، ٢×٤٣٠ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٣×٤٣٧ ، ٤×٤٣٨ ، ٢×٤٣٩ ،
 ، ٤٣١ ، ٤×٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٩×٤٤٢ ، ٨×٤٤٣ ، ٥×٤٤٤ ، ٨×٤٤٥ ،
 ، ٣×٤٤٦ ، ٦×٤٤٧ ، ٥×٤٤٨ ، ٣×٤٤٩ ، ٤×٤٥٠ ، ٢×٤٥١ ، ٢×٤٥٢ ،
 ، ٣×٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٢×٤٥٥ ، ٤٥٨ ، ٤٦٠ ، ٣×٤٦٦ ، ٢×٤٦٧ ، ٢×٤٦٨ ،
 ٤٧٢ ، ٦×٤٧١ ، ٢×٤٦٩
 إبراهيم ، عليه السلام ٢٩٢ ، ٢١٨
 ابن أبي ليلى ٤٥٠

- ٤٥١ آبن إسحاق [محمّد بن إسحاق بن يسار المدني]
 ٤٢٠ آبن الرّاوْنديّ
 آبن مالك = أنس بن مالك
 ٣٨٣ آبن همّام
 ٧١ آبن هليل
 ٤٤٦ أبو إسحاق
 أبو إسحاق = المختار بن أبي عبيد الثقفي
 ٤٥٢ أبو أسيد الأنصاريّ
 ٤٣٨ أبو أيّوب الأنصاريّ
 ٣٨٦ ، ٣٧٩ ، ٣٤٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٠ أبو بكر الصديق
 ٤٥٣ ، ٤٤٨ ، ٤٤١ ، ٢×٤٤٠
 ٢٠٩ أبو تمام
 ٤٢٠ ، ٣٥٦ أبو جهل بن هشام
 ١٥٧ ، ٢×١٥٦ أبو حذيفة بن المغيرة
 ٢٧٢ أبو الحسن الأشعريّ
 ١٨٢ ، ١٣٩ أبو حنيفة
 ٤٥٢ أبو داود المازنيّ
 ٤٥١ أبو الزبير
 ٤٤٣ أبو سعيد الخدريّ
 ٤٥٢ أبو سفيان آبن الحارث
 ٤٤٧ أبو صالح
 ٤٤٨ ، ١٥٢ أبو طالب

- أبو العالية ٤٤٩
 أبو قتادة ٤٤٥ ، ٥×٤٤٤
 أبو لهب ٤٥٢ ، ٤٤٧ ، ٣٥٦
 أبو مالك ٤٤٣
 أبو معشر [المدني] ٤٤٢
 أبو نضرة ٤٤٣
 أبو نؤاس ٤٠٢ ، ٤٠٠
 أبو هريرة ٤٤٩
 أبيه = عليّ بن الحسين بن علي بن أبي طالب
 الأحنف بن قيس ٣٤١
 إسرافيل ٤٥٣
 إسماعيل بن مسلم ٤٤٥
 الأسود العنسي ١٣٣
 الأصفهاني ٧١
 الأصمعي ٣٣٥
 إلياس ، عليه السلام ٢٩٢
 امرؤ القيس ٣٥٧ ، ٣٤٧ ، ٢٠٩ ، ٢×٢٠٣ ، ١٩٧ ، ١١٨
 آمنة بنت وهب بن عبد مناف ٣٨٨
 أم الفضل زوجة العباس ٤٥٣
 أم مَعْبِد ٢×٤٤٠
 أميّة ١٣٨
 أميّة بن خلف الجُمحي ١٧٥ ، ١٦٩ ، ١٦٨ ، ١٣٤

- أنس بن مالك ٤٤٨ ، ٢×٤٤٦
- أيوب بن القرية ٥×٣٩٣
- أيوب السختياني ٤٤٩
- بازل [الإيادي] ٤٢٢
- البحتري ٢٠٩
- البراء بن عازب ٤٤٦
- بلال [بن أبي رباح] ٤٤٦
- تميم الداري ٤٤٣
- ثابت البناني ٤٤٦ ، ٤٤٤
- الجاحظ ٤٣٠ ، ٢×١١٤
- جبريل ، عليه السلام .. ١٢ ، ١٠٧ ، ٣×١٢٢ ، ١٣١ ، ٢٣٣ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣
- جرير [الشاعر] ٢×٢٠٩
- جعفر بن أبي طالب ٤٥١
- جعفر بن محمد ٤٥٣
- الجنابي القرمطي ٧١
- جندب ٢×٤٠٣
- حاتم [الطائي] ٤٢٢
- الحجاج ١٧٣ ، ١٩٧ ، ٢٠٩ ، ٣٣٠ ، ٣٤٢ ، ٥×٣٩٣ ، ٢×٣٩٤ ، ٤٢٢
- حسن بن ثابت ٣٥٦
- الحسن ٤٤٨
- الحسن بن زياد ٤٤٦
- الحلاج ٧٤ ، ٢×٧١

- خَبَّاب بن موسى ٤٥٣
 الخثعمي / رجل من خثعم ٢×٤٥٤
 خديجة ٤٤٧
 حُلَيْد بن سِنَان العبسي ١٣
 الخنساء بنت عمرو ٤٠٨ ، ٣٧٤
 داود ، عليه السلام ٣٤٢ ، ٢٩٢
 دواد بن حريز ٣٣٩
 ذو اليَدَيَّة / الثَّدْيَة ٤١٧ ، ٢٩٣
 ربيعة ٣٥٦
 زَكَاةُ بن عبد يزيد ٢×٤٤٢
 الزبير بن العوّام ٤٢٠
 زرادشت ١٤٩
 زكريّا ، عليه السلام ٢×١٣
 الزهري ٤٥٣ ، ٤٥٢ ، ٤٤٦ ، ٤٤١
 زياد [بن أبيه] ٤٢٢ ، ٣٤٢ ، ٢٠٩ ، ١٩٧ ، ١٧٣
 زياد بن الحارث الصُدائي ٤٤٥
 زياد بن عمرو العتكي ٢×٣٨٤
 زيد بن أَسْلَم ٤٤٢
 زيد بن حارثة ٢×٤٥١
 سالم [بن أبي الجعد] ٤٤٧
 سَحْبَان وائل ٤٢٢ ، ٢٢٠ ، ١٩٤ ، ١٨٢
 سُرَاقَة بن مالك ٤٤٢ ، ٣×٤٤١ ، ٤٣٨ ، ٥٢

- سطيح ٤٤٠٤٥٨ ، ٦٠٤٥٦
- سعد بن أبي وقاص ٢٠٤٤٨ ، ٣٨٥
- سعيد بن جبيرة ٤٣٩
- سعيد [بن عبيد الله بن السباق] ٤٥١
- سلمان [الفارسي] ٣٠٦ ، ٢١٨ ، ١٣٤
- سلمة بن يزيد ٤٥٤
- سليمان بن أرقم ٤٥٢
- سليمان ، عليه السلام ٢٩٢
- سليمان بن الحسن القرمطي ٧١
- سليمان بن المغيرة ٤٤٤
- السمني ١٢١
- سهل بن عمرو ٤١٧
- السوفسطائي ٢١٣ ، ١٢١
- سيبويه ٢٠٤١٥ ، ١١٨
- سيف بن ذي يزن ٣٨٩ ، ٣٨٨ ، ٢٠٣٨٧
- الشافعي ١٨٢ ، ١٣٩
- الشعبي ٤٤٠
- شعيب ، عليه السلام ٣٤٣
- شيبة [بن ربيعة] ٣٥٦
- صالح ، عليه السلام ٣٥٩ ، ٣٢٩ ، ٤٢
- صَعَصَعَة بن صوحان العبدي ٣٨٩
- صفية ٤٤٨

- الصُّلْتُ بن دينار ٤٤٣
- طَرَفَةُ [بن العبد] ٣٤٧
- عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نُفَيْل ٤٠٨
- العاص بن وائل السهمي ٣٥٦
- عائشة ، رضوان الله عليها ٣٨٦ ، ٢٩٤
- عَبَاد الصيمري ٢×١٢١ ، ٢×١٢١
- العبّاس [بن عبد المطلب] ٢٩١
- العبّاس [بن الفضل] ٤٥٣
- العبّاس [بن الوليد بن عبد الملك] ٢×٣٩٥
- عبد الأعلى بن ميمون بن مهران ٤٤٣
- عبد الرحمن أبن أخي سُرَاقَةَ بن مالك ٤٤١
- عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ٤٤٧ ، ٣٨٩ ، ٤×٣٨٨ ، ٢×٣٨٧
- عبد الملك بن مروان ٢×٣٩٣
- عبد الله بن أبي بكر ٤٥٢ ، ٤٥١
- عبد الله بن رباح ٤٤٤
- عبد الله بن رَوَاحَةَ ٤٠٨ ، ٣×٤٠٧
- عبد الله بن عباس ٤٥٢ ، ٤٥١ ، ٤٤٧ ، ٢×٤٤٣ ، ٣٨٧
- عبد الله بن المبارك ٤٥٥
- عبد الله بن المطلب ٤٤٢
- عبد المسيح بن حُصَيْن بن بُقَيْلَةَ الغَسَّاني ٤٥٨ ، ٦×٤٥٦
- عتبة [بن ربيعة] ٣٥٦
- عتبة بن مُرْدَاس ٣٨٧

- عثمان بن عفان ١٣٧ ، ١٣٨ ، ٢٠٢٩٣ ، ٣٥٦ ، ٤١٧
- عروة بن الزبير ٤٤٦
- عطاء بن السائب ٤٣٩ ، ٤٤٢
- عكرمة ٤٥١ ، ٤٥٢
- علي بن إسحاق بن يحيى بن خالد بن موسى بن كثير بن العلاء بن صاعد ٤٤١
- علي بن أبي طالب ٢٠١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٥٠ ، ٣٥٦ ، ٢٠٣٦٥
- ٣٠٤١٧ ، ٤٢٢ ، ٣٠٤٤٧ ، ٤٥٣
- علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ٤٥٣
- عمار [بن ياسر] ٢٩٤
- عمر بن الخطاب ١٣٧ ، ٢٠١٣٨ ، ٢٩١ ، ٣٤١
- ٣٥٦ ، ٣٠٤٤٨ ، ٤٥٤ ، ٤٥٨
- عمر بن سعد بن أبي وقاص ٢٠٣٨٥
- عمرو بن أمية العلاجي ٤٣٩
- عمرو بن راشد ٤٥٢
- عمرو بن سعيد ٣٤٢
- عمرو بن كلثوم ٣٧٠
- عمرو بن هشام ١٧٥
- عترة [بن شداد] ٤٢٢
- عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ٣٩٠
- عياذ بن عمرو بن الحليس بن جابر بن زيد بن منظور بن زيد بن وارث ٤١١
- عيسى ، عليه السلام ٢٠١٢ ، ٢٠١٣ ، ١٤ ، ١٤٩ ، ١٨٣
- ٢٩٣ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٥٩ ، ٣٦٧ ، ٣٠٣٧١

- الفرزدق ٢٠٩
- فرعون ٣٣٠ ، ١٥٧
- قحطان ٢٢٠
- قس بن ساعدة الإيادي ١٣
- كثير بن شهاب ٣٨٢
- كسرى ٤٥٨ ، ٤٥٥ ، ٤١٨ ، ٢٩٤
- كعب بن زهير ٣٥٦
- لبيد بن ربيعة ٣٥٦ ، ٣٣٥ ، ٢٠٩ ، ١٣٤ ، ١١٨
- لوط ، عليه السلام ٣٢٩ ، ٢٩٢ ، ٢١٨
- مأجوج ٤٧١ ، ٤٧٠
- ماروت ٤٦
- مالك بن أنس ١٨٢ ، ١٣٩ ، ١١٨
- مالك بن مسمع ٢×٣٦٧
- مجالد ٤٥١ ، ٤٤٦
- محمد بن الحنفية ٣٨٥ ، ٣٨١
- محمد بن كعب ٤٥١
- المختار بن أبي عبيد الثقفي ٣٩٦ ، ٢×٣٨٦ ، ٢×٣٨٥ ، ٢×٣٨١
- مريم ، عليها السلام ١٣ ، ١٢
- مسلمة [بن عبد الملك] ٢×٣٩٥
- مسلمة بن مخارب ٤٤٥
- مسيلة ٣×٣٨٠ ، ٥×٣٧٩ ، ٣٧٨ ، ١٤٨ ، ٤×١٤٧ ، ١٣٣
- ٢×٣٩٦ ، ٣×٣٩٥ ، ٣٨٩ ، ٢×٣٨٦ ، ٣٨٥ ، ٢×٣٨١

- معاوية [بن أبي سفيان] ٢×٤١٧
- معدّ بن عدنان ٢٢٠ ، ١٨٢
- معمر ٢×١١٤
- المهديّ ٤٧١
- المُوبذ / الموبذان ٤٥٦ ، ٢×٤٥٥
- موسى ، عليه السلام ٢٩٢ ، ٢١٨ ، ١٨٣ ، ١٤٩ ، ٧
- ٤٦٨ ، ٤٦٧ ، ٤٦٤ ، ٣٥٩ ، ٣٣٠ ، ٣٢٩
- النابغة ٣٤٧
- نافع ٤٤٧
- النضر بن الحارث ٢×٣٥٦ ، ٣٠٣ ، ١٧٥ ، ١٦٩ ، ١٣٤
- النظام ٤٣٠ ، ٢٥٧ ، ٢٢٧ ، ١١٤
- النعمان بن المنذر ٢×٤٥٦
- نوح ، عليه السلام ٢٩٢ ، ٢١٨
- هاروت ٤٦
- هارون ، عليه السلام ٢٩٢ ، ٧
- هشام القُوطيّ ١٢٢ ، ٢×١٢١
- الهَمْدَانِيّ ٢٢٦
- هود ، عليه السلام ٣٥٩
- الوَرَّاق ٤٢٠
- الوليد بن المغيرة ٣٠٣ ، ١٧٥ ، ١٧٠ ، ١٦٨ ، ١٣٤
- ٢×٤٠٦ ، ٤٠٥ ، ٣٩٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٦
- يأجوج ٤٧١ ، ٤٧٠

- يزيد بن رومان ٤٥٢ ، ٤٥١
- يزيد بن المهلب ٣٩٥
- يعرب ٢٢٠ ، ١٩٤ ، ١٨٢
- يعقوب بن زيد بن طلحة التيمي ٤٥٤
- يعقوب بن عبيد الله بن المغيرة بن الأخنس بن شريق ٤٣٩

فهرس الجماعات

الأخبار	٢٨٤
أخبار الفرس	١٦٩
أزد عُمان	٣٨٤
أسلم [قبيلة]	٤٣٨
أصحاب الأخبار / والرايات	٢٨٩ ، ١٣٢
الأطباء	٢٨٤ ، ٢٨٣ ، ٢٨٢ ، ٢×٢٠٢ ، ٥٦
الأعراب	٤٠٩ ، ٣٨٢
أقباط	٣٩٥
الأمّة	٢×٢٣٧ ، ٢×١٣٧ ، ١٢٢ ، ١١٤ ، ٤٩ ، ٤٦ ، ١٦ ، ١٤
٢٤١ ، ٢×٢٤٢ ، ٢×٢٥٠ ، ٢٥٧ ، ٢٨١ ، ٢٩٦ ، ٣٥٠ ، ٤١٠ ،	
٢×٤٢٢ ، ٢×٤٦٤ ، ٤٦٦ ، ٦×٤٦٨ ، ٤٧١	
أنباط	٤٠٩ ، ٣٩٥
الأنبياء / الرسل	١٧ ، ٢×١٦ ، ٦×١٥ ، ٢×١٢ ، ١٠ ، ٨ ، ٦
.....	٥×٥٨ ، ٥٧ ، ٥٦ ، ٥٥ ، ٣×٥٣ ، ٥١ ، ٤٦ ، ٤٣ ، ٢٠
.....	٥×٧٦ ، ٢×٦٨ ، ٢×٦٧ ، ٣×٦٢ ، ٦١ ، ٥×٦٠ ، ٢×٥٩
.....	٣×٩٠ ، ٢×٨٩ ، ٢×٨٨ ، ٢×٨٥ ، ٢×٨٢ ، ٨٠ ، ٧٧
.....	٢٧١ ٢٧٠ ٢٢٩ ٢١٨ ، ١٤٣ ، ١١٥ ، ١١٤ ، ١١٢ ، ١٠٩
.....	٢×٣٥٩ ، ٣٤٣ ، ٣٣٠ ، ٢×٣٢٩ ، ٣٠٦ ، ٢×٣٠٣ ، ٢٨٣
...	٤٧٢ ، ٤٦٨ ، ٢×٤٦٦ ، ٤٦٣ ، ٣×٤٦١ ، ٤٦٠ ، ٤٥٩ ، ٤٥٨ ، ٣٩٨
الأنصار	١٨٨ ، ١٥٣ ، ١٣٨ ، ١٣٧ ، ١٣٢
.....	٤٥١ ، ٤٤٣ ، ٤٢٥ ، ٣٨٥ ، ٣٥٧ ، ٣٥٦

- أهل اللكن والعمي / العمي واللكنة / العجز واللكنة .. ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢٢٣ ، ٤١٠
 أهل الكتب ٣٠٣ ، ٤٥٤
 أهل اللسان ١٦٦ ، ٢٠٠ ، ٢١٧
 ٢١٩ ، ٢٥٢ ، ٢٩٩ ، ٣١٤ ، ٣٥٥
 أهل اللغة .. ٢٦ ، ٣٠ ، ٧×٩٥ ، ١١×٩٦ ، ٦×٩٧ ، ٤×٩٨ ، ١٠٨ ، ١١١
 ٢٠١ ، ٢٠٣ ، ٢×٢٢٩ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٥١ ، ٢٦٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٤
 .. ٣١٦ ، ٣٤٣ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٩ ، ٤٠٤ ، ٤١٠ ، ٤١١
 أهل المدينة ١٢٦
 أهل مكّة ٣٧٩
 أهل الملة ٢×٢١٧
 أهل الملل ١٣٩ ، ٢٩٩ ، ٤٢٣
 أهل النظر ٩٧ ، ١٩٩ ، ٤٢٠
 أهل النظم والنثر والخطابة والسجع ٢٢٤ ، ٣٤٨ ، ٣٥٧
 أهل النقل ٤٢١
 الباطنية ٢٦٨
 البرابرة ٣٩٥
 البراهمة ٢٢ ، ٢٣ ، ٤٠ ، ٢×٥٦ ، ٦٠
 ١١٥ ، ١١٩ ، ١٤٤ ، ١٨٢
 بنو تميم ٢×٣٨٣ ، ٣٨٤
 بنو جَمَح ٤٤٠
 بنو سامان ٤٥٦ ، ٤٥٧
 بنو غَقَار ٤٥٢

٣٨٣	تقلب
٤٣٩ ، ٣٨٤	ثقيف
٣٩٥	جرامقة
٣٨٢	جلولاء
٣٨٢	خانقين
٢×٤٥٤	خثعم
١٩٥ ، ١٨٠ ، ١٧٨ ، ١٧٦ ، ١٧٣ ، ١٦٨ ، ١٣٤	الخطباء
٣٥٤ ، ٢×٣٤٩ ، ٣٢٠ ، ٢٢٣ ، ٢٢٠ ، ٢١٧ ، ٢١٥ ، ٢٠٠ ، ١٩٧	
٣٧٩	خزاعة
٤١٧ ، ٢٩٣	الخوارج
٣٨٤	خولان
٣٨٤	دُيَّبان
٤٥٤ ، ٢٨٤	الرهبان
٢×٢٩٠	الروم
١٤٢	الزنادقة
٣٨٤	زهوان
٢×٢٠٢ ، ١١٦	السحرة
٤٢١ ، ٣٥٥ ، ٢٦٨	السلف
١٢٢	السمنية
٣٨٤	سهوان
١٨٠ ، ١٧٨ ، ١٧٦ ، ١٧٤ ، ١٧٣ ، ١٦٨ ، ١٣٤	الشعراء
٣٤٧ ، ٢×٣٢٠ ، ٢٢٣ ، ٢١٧ ، ٢٠٩ ، ١٩٥ ، ١٨١	

٢×٤١٢ ، ٤١١ ، ٤١٠ ، ٢×٤٠٨ ، ٤٠٧ ، ٤٠٦ ، ٣٥٤ ، ٣×٣٤٨	
٤٣٠ ، ٢٤١	شيوخ القدرية
٢×١٣ ، ١٢ ، ٢×١٠ ، ٢×٨	الصالحين
٤٦٥ ، ٤٦٠ ، ٣٤٣ ، ٢×٥٠ ، ٤٠	
٤٦٠ ، ٤٥٩ ، ٣٤٢ ، ٣٤٠ ، ٣٢٩ ، ٢١٦	الصحابه
٣٩٥	الصقالية
٥٨	الطبايعيون
٣٨٤	ظبيان
٣٨٤	عامر
٣٨٤	عبس
٤٦٩ ، ٤٦٦ ، ٣٨٣ ، ٣٢٩ ، ٢٦٥ ، ٢٥٩ ، ٢٢٦ ، ١٣٩ ، ١١٩ ...	العجم
١٣٩ ، ١٣٨ ، ١٣١ ، ١٣٠ ، ١٢٠ ، ١١٩ ، ١١٨ ، ١١٦ ، ٦٤	العرب
٢٠٩ ، ٢×٢٠٣ ، ٢٠١ ، ٢×١٩٤ ، ٢×١٩١ ، ٢×١٩٠ ، ١٧٢ ، ١٤٦	
٢٢٧ ، ٢×٢٢٦ ، ٢٢٤ ، ٢×٢٢٢ ، ٣×٢١٩ ، ٢١٦ ، ٣×٢١٤ ، ٢١٢ ...	
٢٥٥ ، ٢٥١ ، ٢٥٠ ، ٢٤٤ ، ٢٤٢ ، ٣×٢٤١ ، ٢٤٠ ، ٢٣٧ ، ٢٣٣	
٢٧٢ ، ٢٦٨ ، ٢×٢٦٧ ، ٢×٢٦٥ ، ٢٦٢ ، ٢٥٩ ، ٣×٢٥٨ ، ٢٥٦	
٣١٤ ، ٣١١ ، ٣٠٩ ، ٤×٣٠٧ ، ٣٠٥ ، ٣٠٢ ، ٣٠١ ، ٢٧٧ ، ٢٧٤	
٣×٣٢٩ ، ٣٢٥ ، ٣٢٤ ، ٣٢٢ ، ٣×٣٢١ ، ٣٢٠ ، ٣١٩ ، ٣١٨ ، ٣١٦ ...	
٣×٣٤٩ ، ٣×٣٤٧ ، ٤×٣٤٥ ، ٢×٣٤٢ ، ٣٤٠ ، ٣٣٥ ، ٣×٣٣٢ ، ٣٣٠ ...	
٣٧٥ ، ٣٧٣ ، ٣٦٧ ، ٣٦٦ ، ٣٥٩ ، ٣٥٧ ، ٣٥٦ ، ٣٥٤ ، ٣×٣٥٠	
٤١٠ ، ٤٠٨ ، ٤٠٦ ، ٤٠٤ ، ٤٠٣ ، ٣٩٧ ، ٣٨٩ ، ٣٨٧ ، ٣٨٣ ، ٣٧٦ ...	
٤٦٩ ، ٤٦٦ ، ٤٥٨ ، ٤٥٦ ، ٤٥٥ ، ٢×٤٣٩ ، ٤٢١ ، ٤١٥ ، ٤١٤	

العرب العاربة	٢١٤
عَيَّلَان	٣٨٤
الفرس	٤٥٨ ، ٤٢١ ، ٤١٨ ، ٣٢٩ ، ١٦٩
الفقهاء	٤٢٢ ، ١٣٩
الفلاحون	٣٩٥
الفلاسفة	١٤٤ ، ٥٨ ، ٢٠٥٦
القدريّة	٦٣ ، ٤٩ ، ٣٢ ، ٢٩ ، ٢٢ ، ٢×٢١ ، ١٨
	٢٢٦ ، ٢×١١٤ ، ١١٠ ، ١٠٤ ، ٨٨ ، ٨٥ ، ٨٤ ، ٨١
	٢×٢٥٠٢٥٧ ، ٢٤٦ ، ٢٤٤ ، ٢×٢٤٢ ، ٢٤١ ، ٢٣٥ ، ٢٣٣ ، ٢٢٩
	٤٣٨ ، ٤٣٧ ، ٤٣٣ ، ٤٣٠ ، ٣٥٨ ، ٣٤٥ ، ٢×٣١٩ ، ٢٧٢ ، ٢٥٨
قدريّة البصريّين	١١٢
قدريّة البغداديين	١٠٤ ، ١٠٢ ، ٨٩
قريش	٢×١٧٢ ، ١٥٨ ، ١٥٤ ، ١٤٤ ، ١٣٧ ، ١٣١
	٣٠٣ ، ٣٠٢ ، ٢×٢٩٩ ، ٢٤٩ ، ٢٤٢ ، ٢٣٨ ، ٢٠٣
	٤٠٤ ، ٣٨٧ ، ٣٧٩ ، ٣٦٣ ، ٢×٣٥٧ ، ٣٣٠ ، ٣×٣٠٦
	٤٦٩ ، ٢×٤٤٢ ، ٤٤١ ، ٤٣١ ، ٤٣٠ ، ٢×٤١٠ ، ٤٠٦ ، ٤٠٥
قيس	٣٨٤
كُتَيْب	٣٨٤
الكهنة	٤٥٤ ، ٢٨٩ ، ٢٨٤ ، ٢٨٢
مُتَكَلِّمُو اليهود والنصارى	١٨٢
مُثَبِّتُو الرسالة	٥٥
مُثَبِّتُو النبوة / النبوات	٤٦١ ، ٥٣ ، ٥٠

المجوس	١٥٥ ، ١٤٤ ، ١١٥
مَذْج	٣٨٤
المسلمون	١٣٤ ، ١٣٠ ، ١٢١ ، ٦٦ ، ٦٢ ، ٥٣
.....	٢×٢٩٦ ، ٢٩٢ ، ٢٥٥ ، ٣×٢٤٢ ، ٢٤١ ، ١٤٠
.....	٤٥٣ ، ٤٣٣ ، ٤٣٢ ، ٣٨٥ ، ٣٤٩ ، ٢٩٩ ، ٢×٢٩٨
المشعبذون	٧٠
مضر	٣×٤٥٠
المعتزلة	٢٣
معتزلة البصريين	٩٨
ملوك حضرموت	٤٤٣
المنجمون	٢×٢٨٢ ، ١٤٤ ، ٧٤
المهاجرون	٣٥٦ ، ١٥٣ ، ١٣٨ ، ١٣٧ ، ١٣٢
نَبَهَان	٣٨٤
النصارى	٤١٩ ، ١٨٣ ، ١٨٢ ، ١٥٥ ، ١٥٤ ، ١٤٤ ، ١١٥
نصارى نجران	٤١٨
نهد	٣٨٤
هاشم	١٣٨
هذيل	٤٤٠ ، ٣٧٩ ، ٣٥٧
همدان	٣٨٤
اليهود	١٤٤ ، ١٤٠ ، ١٣٣ ، ١١٥ ، ٦٥ ، ٦٢
.....	٤١٩ ، ٣٨٩ ، ٣×٣٠٦ ، ١٨٣ ، ١٨٢ ، ١٥٥ ، ١٥٤

فهرس الكتب

للباقلائي :

- أصول الفقه ٢٦ ، ١١٢ ، ١٣٦ ، ٢٦٨ ، ٣٤٤ ، ٤٦٣ ، ٤٦٥
- التمهيد ١١٥
- كتاب الانتصار لنقل القرآن ٥٦ ، ١٢٣ ، ٢١٩ ، ٢٦٧ ، ٢٩٥ ، ٣٢٨
- كتاب تعريف عجز المعتزلة عن تصحيح دلائل النبوة ٢٣
- كتاب دقائق الكلام والرد على من خالف الحق من الأوائل ومنتحلي الإسلام . ٢٧٣
- كتاباً الإمامة ١٣٦ ، ٤٣٢
- كتاب الفرق بين معجزات النبيين وكرامات الصالحين ٤٦٠ ، ٤٦٥
- نقض نقض اللمع ٢٣ ، ٥٨ ، ١١٢ ، ٢٢٦

لغيره :

- الكتاب لسيويه ١١٨ ، ٢٠٤١٥
- الموطأ لمالك ١١٨

فهرس الفصول والأبواب والكتب الداخلية

في هداية المسترشدين :

- Δ أحكام المعجزات ٤٢٤
- = باب إثبات النبوات ٤٦
- Δ أحكام الاستطاعة ٢٢٥
- = باب الاستطاعة ٣١٨ ، ٢٢٤
- = الكلام في الاستطاعة ٢٢٧
- Δ باب التعديل والتجوير ٢٣
- Δ القول في الحسن والقبيح ٢٣
- Δ كتاب الأخبار ٢٠١

في غير هداية المسترشدين :

- أحكام المعجزات من الانتصار لنقل القرآن ٥٦
- باب الاستطاعة ٢٢٤
- كتاب الأخبار من أصول الفقه ١٣٦
- كتاب التولّد من نقض نقض اللّمع ٥٨

فهرس الأمكنة

الإحصاء	٧١
أصبهان	٤٥٥
بحيرة ساوة	٤٥٦ ، ٤٥٥
البصرة	٣٤١ ، ٢×٢٢٨ ، ١٥٠ ، ١٣٨ ، ١٢٢
بغداد	٢×٢٢٨ ، ٢×١٣٨
بيت المقدس	٢×٤٣٨ ، ٤٣٨-٤٣٧ ، ٣×٤٣٧ ، ١٣٢
تبوك	٤٤٧
الحديبية	٤٤٣
حضر موت	٤٤٣
ذو الخليفة	٤٣٨
السند	٣٩٣
الشام	٣×٤٥٦ ، ٤٥٤ ، ٤١٧ ، ٢×٣٩٥ ، ٢٩٤
الطائف	٤٣٩
العراق	١٤١ ، ٧١
عرفة	٢×٧١
عُمان	٣٨٤ ، ٣٨٣
فارس	٤٥٥ ، ٣٠٤ ، ٣×٣٠٣ ، ٢٩١ ، ٢٩٠ ، ٢٠٧ ، ١٦٩
الكوفة	٣٨٥
المدينة	٦×١٢٧ ، ١٢٦ ، ١٢٠ ، ١١٨
.....	٤٥٠ ، ٤٣٧ ، ١٨٦ ، ١٥٨ ، ١٣١ ، ٦×١٢٨
مكة	١٥٤ ، ١٥٣ ، ١٣١ ، ٦×١٢٩ ، ٩×١٢٨ ، ١٢٠ ، ١١٨

٤٥٥ ، ٤٤٧ ، ٤٤١ ، ٢×٤٤٠ ، ٣٧٩ ، ٣٦١ ، ٢×١٨٦ ، ١٥٨

٣٩٠ نصيبين

٤٥٦ ، ٤٥٥ وادي سماوة

١٣٨ واسط

٣٨٩ يشرب

فهرس الوقائع

أُحد	١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٥٠ ، ٢×٤٢٠ ، ٤٢١
بدر	١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٥٠ ، ٤٢٠
.....	٤٤٨ ، ٤٥١ ، ٧×٤٥٢ ، ٤٥٣
الجمال	١٢٢ ، ١٣٨ ، ١٥٠ ، ٢٩٣ ، ٤٢١
حرب البسوس	٣٩٩
حروراء	٢٨٤
حنين	٣×٣٩٨ ، ٢×٤٢٤ ، ٤٢٩
الخنديق	١٣٥ ، ٣٩٩
داحس والغبراء	٣٩٩
صقّين	١٣٨ ، ٢×١٥٠ ، ٢٩٣ ، ٤٢١
مؤتة	٤١٧ ، ٢×٤٥١ ، ٤٥٩
النهروان	١٣٦ ، ٢٩٣
وقعة الحلية	١٣٦

ثبت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم : مصحف المدينة النبوية [على قراءة أبي بكر عاصم بن أبي النجود بهدلة الكوفي (ت ١٢٧هـ/٧٤٥م) برواية أبي عمر حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي (٩٠-١٨٠/٧٠٩-٧٩٦)] . المدينة المنورة : مُجَمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، ١٤١١/ [١٩٩٠] ، ٦٠٤ ص/«ن»ص .
- الأَجْرِيّ ، أبو بكر محمّد بن الحسين بن عبد الله (ت ٣٦٠هـ/٩٧٠م) : كتاب الشريعة . دراسة وتحقيق : عبد الله بن عمر بن سليمان الدميحي . الرياض : دار الوطن ، ط ١ ، ١٤١٨/١٩٩٧ ، ٦ ج/٦ مج .
- ابن أبي الدنيا ، أبو بكر عبد الله بن محمّد بن عُبيد البغدادي (٢٠٨-٢٨١هـ/ ٨٢٣-٨٩٤م) : كتاب العيال . قدّم له وحققه وعلّق عليه : نجم عبد الرحمن خلف . المنصورة : دار الوفاء ، ط ١ ، ١٤١٧/١٩٩٧ ، ٤٦١ ص .
- ابن الأثير ، أبو الحسن عزّ الدين عليّ بن محمّد الجزري (٥٥٥-٦٣٠هـ/ ١١٦٠-١٢٣٣م) : أسد الغابة في معرفة الصحابة . تحقيق وتعليق : عليّ محمّد معوّض ، عادل أحمد عبد الموجود . بيروت : دار الكتب العلميّة ، ط ١ ، ١٤١٥/١٩٩٤ ، ٧ ج/٧ مج .
- ابن أَعْنَم ، أبو محمّد أحمد بن محمّد بن عليّ بن أعثم الكوفي (ت نحو ٣١٤هـ/٩٢٦م) : الفتوح . بيروت : دار الكتب العلميّة ، ط ١ ، ١٤٠٦/١٩٨٦ ، ٤ مج .
- ابن تَقْرِيّ بُرْدِيّ ، أبو المحاسن جمال الدين يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهريّ الحنفّي (٨١٣-٨٧٤هـ/١٤١٠-١٤٧٠م) : النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة . بيروت : دار الكتب العلميّة ، ط ١ ، ١٤١٣/١٩٩٢ ، ١٥ ج/١٥ مج .

- ابن الجوزي ، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن عبد الله الحنبلي (٥٠٨-٥٩٧هـ/١١١٤-١٢٠١م) : زاد المسير في علم التفسير . حققه وكتب هوامشه : محمد بن عبد الرحمن عبد الله . خرّج أحاديثه : أبو هاجر السعيد بن بسبوني زغلول . بيروت : دار الفكر ، ط ١ ، ١٤٠٧ / ١٩٨٧ ، ٨ ج / ٨ مج .
- --: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم . دراسة وتحقيق : محمد عبد القادر عطا ، مصطفى عبد القادر عطا . بيروت : دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤١٢ / ١٩٩٢ ، ١٨ مج ؛ مجلد الفهارس . إعداد : إبراهيم شمس الدين . بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤١٣ / ١٩٩٣ ، ٥٠٧ ص .
- ابن حجر العسقلاني ، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر (٧٧٣-٨٥٢ / ١٣٧٢-١٤٤٩) : الإصابة في تمييز الصحابة . دراسة وتحقيق وتعليق : عادل أحمد عبد الموجود ، علي محمد معوض . بيروت : دار الكتب العلمية ، ط ٣ ، ١٤٢٦ / ٢٠٠٥ ، ٩ ج / ٩ مج .
- --: تهذيب التهذيب . حيدرآباد : مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية ، ١٣٢٦ / [١٩٠٨] ، ١٢ ج / ١٢ مج .
- --: لسان الميزان . بيروت : دار إحياء التراث العربي / مؤسسة التاريخ العربي ، ط ٢ ، ١٤٢٢ / ٢٠٠١ ، ١١ ج / ١١ مج .
- ابن حنبل ، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (١٦٤-٢٤١هـ / ٧٨٠-٨٥٥م) : المسند . شرحه وصنع فهارسه : حمزة أحمد الزين ، أحمد محمد شاكر . القاهرة : دار الحديث ، ط ١ ، ١٤١٦ / ١٩٩٥ ، ٢٠ ج / ٢٠ مج .
- ابن خلكان ، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم الإريلي (٦٠٨-٦٨١هـ / ١٢١١-١٢٨٢م) : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . حققه : إحسان عباس . بيروت : دار صادر ، ٧ مج .

- ابن سعد ، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الزهري (١٦٨-٢٣٠هـ/٧٨٤-٨٤٥م) : الطبقات الكبرى . بيروت : دار صادر/دار بيروت ، ١٣٧٧-١٣٨٨/١٩٥٧-١٩٦٨ ، ٨ مج ومجلد فهارس .
- ابن عبد البر ، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد النمري القرطبي (٣٦٨-٤٦٣هـ/٩٧٨-١٠٧١م) : الاستيعاب في معرفة الأصحاب . تحقيق : علي محمد البجاوي . القاهرة : مكتبة نهضة مصر ومطبتها ، [د.س.] ، ٤/٤٠٤ مج .
- ابن عَبدِ رَبِّهِ ، أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الأديب (٢٤٦-٣٢٨هـ/٨٦٠-٩٤٠م) : العقد الفريد . بتحقيق : محمد سعيد العريان . القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، ط ٢ ، ١٣٧٢/١٩٥٣ ، ٩ ج .
- ابن عساكر ، أبو القاسم ثقة الدين علي بن الحسن بن هبة الله (٤٩٩-٥٧١هـ/١١٠٥-١١٧٦م) : تاريخ مدينة دمشق . دراسة وتحقيق : عمرو بن غرامة القنوي . بيروت : دار الفكر ، ١٤١٥-١٤٢١/١٩٩٥-٢٠٠٠ ، ٧٩ ج/٧٩ مج .
- --: تبين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام الحسن الأشعري . عني بنشره : حسام الدين القدسي . القاهرة : ١٣٩٩/١٩٧٩ ، ٤٥٦ ص .
- ابن العماد الحنبلي ، أبو الفلاح شهاب الدين عبد الحي بن أحمد بن محمد العكريّ الدمشقيّ (١٠٣٢-١٠٨٩هـ/١٦٢٣-١٢٧٩م) : شذرات الذهب في أخبار من ذهب . أشرف على تحقيقه وخرّج أحاديث : عبد القادر الأرناؤوط . حقّقه وعلّق عليه : محمود الأرناؤوط . دمشق / بيروت : دار ابن كثير ، ط ١ ، ١٤٠٦-١٤١٤/١٩٨٦-١٩٩٣ ، ١٠ مج ومجلد الفهارس ، ط ١ ، ١٤١٦/١٩٩٥ ، ٨١٨ ص .
- ابن قَرْنُحُون ، برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد اليعمرّي (ت٧٩٩هـ/١٣٩٧م) : الدِّيَنَاج المُنْذَهَب في معرفة أعيان علماء المُنْذَهَب . تحقيق : علي عمر . القاهرة :

- مكتبة الثقافة الدينية ، ط ١ ، ١٤٢٣/٢٠٠٣ ، ٢ مج .
- ابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢١٣-٢٧٦هـ/٨٢٨-
٨٨٩م) : المعارف . حققه وقدم له : ثروت عكاشة . القاهرة : دار المعارف ، ط ٢ ،
١٣٨٨/١٩٦٩ ، ذ/٨١٧ ص .
 - ابن قيم الجوزية ، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي
الدمشقي (٦٩١-٧٥١هـ/١٢٩٢-١٣٥٠م) : الفوائد المشوق إلى علوم القرآن
وعلم البيان . بيروت : دار الكتب العلمية ، [د.س.] ، [٢٦٧] ص .
 - ابن الكلبي ، أبو المنذر هشام بن محمد بن السائب (ت ٢٠٤هـ/٨١٩م) :
جمهرة النسب . محمود فردوس العظم . دمشق : دار اليقظة العربية ، ١٤٠٦/
١٩٨٦ ، ج ٣/مج .
 - --: نسب معدّ واليمن الكبير . تحقيق : ناجي حسن . بيروت : عالم
الكتب/مكتبة النهضة العربية ، ط ١ ، ١٤٠٨/١٩٨٨ ، ج ٢/مج .
 - ابن كثير الدمشقي ، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير (٧٠١-
٧٧٤هـ/١٣٠٢-١٣٧٣م) : البداية والنهاية . بيروت / الرياض : مكتبة المعارف /
مكتبة النصر ، ط ١ ، [١٣٨٦-١٣٨٧] / ١٩٦٦-١٩٦٧ ، ١٤ ج/مج .
 - ابن المرتضى ، المهدي لدين الدين أحمد بن يحيى بن المرتضى الحسيني
(٧٧٥-٨٤٠هـ/١٣٧٣-١٤٣٧م) : طبقات المعتزلة . غُنيّت بتحقيقه : سُوسَنَة
ديفُلْد-فُلْزَر . فيسبادن : فرانشتاينر ، ١٣٨٠/١٩٦١ ، (يز)/[١٩٢] ص .
[النشرات الإسلامية : ٢١] .
 - ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن عليّ الرويفعيّ الأفريقيّ
(٦٣٠-٧١١هـ/١٢٣٢-١٣١١م) : لسان العرب . نسّقه وعلّق عليه ووضع فهارسه :
علي شيري . بيروت : دار إحياء التراث العربيّ ، ط ١٣ ، ١٤١٣/١٩٩٣ ، ١٨ مج .

- ابن هشام ، أبو محمّد عبد الملك بن هشام بن أيّوب الحميريّ المَقافريّ (ت ٢١٣هـ / ٨٢٨م) : السيرة النبويّة . حقّقها وضبطها وشرحها : مصطفى السقا ، إبراهيم الأبياري ، عبد الحفيظ شلبي . بيروت : دار الخير ، ط ١ ، ١٤١٢/١٩٩٢ ، ٤ ج/٢ مج .
- أبو داود ، سليمان بن الأشعث بن إسحاق السجستانيّ (٢٠٢-٢٧٥هـ / ٨١٧-٨٨٩م) : سنن أبي داود . القاهرة : دار الحديث ، ١٤٠٨/١٩٨٨ ، ٤ ج/٤ مج .
- أبو المظفّر الإسفرائينيّ ، طاهر بن محمّد الشافعيّ (ت ٤٧١هـ / ١٠٧٨م) : التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين . تحقيق : كمال يوسف الحوت . بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٣/١٩٨٣ ، ٢٢٧ ص .
- أبو نُعيم الأصبهانيّ ، أحمد بن عبد الله بن أحمد الشافعيّ (٣٣٦-٤٣٠هـ / ٩٤٨-١٠٣٨م) : كتاب دلائل النبوة . حيدرآباد : مطبعة مجلس دائرة المعارف النظاميّة ، ١٣٢٠/ [١٩٠٢] ، ٤/٢٣٣ ص .
- --: معرفة الصحابة . تحقيق : محمّد حسن محمّد حسن إسماعيل ، مسعد عبد الحميد السعدني . بيروت : دار الكتب العلميّة ، ط ١ ، ١٤٢٢/٢٠٠٢ ، ٥ مج .
- إسماعيل باشا البغداديّ ، إسماعيل بن محمّد أمين بن مير سليم البابانيّ (١٢٥٥-١٣٣٩هـ / ١٨٣٩-١٩٢٠م) : هديّة العارفين : أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين . عُني بتصحيحه : Kilisli Rifat Bilge [مج ١] ، Avni Aktuç [مج ٢] ، İbnülemin Mahmud Kemal İnal [مج ١-٢] . إستانبول : مطبعة وكالة المعارف ، مج ١ : ١٩٥١ ، مج ٢ : ١٩٥٥ .
- الألبانيّ ، محمّد ناصر الدين (١٣٣٣-١٤٢٠هـ / ١٩١٤-١٩٩٩م) : صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير) . بيروت : المكتب الإسلاميّ ، ط ٣ ،

- ١٤٠٨/١٩٨٨ ، ٢ مج .
- --: ضعيف الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير) . بيروت : المكتب الإسلامي ، ١٤٠٨/١٩٨٨ ، [٩٤٤] ص .
- إمام الحرمين الجويني ، أبو المعالي ركن الدين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الشافعي (٤١٩-٤٧٨هـ/١٠٢٨-١٠٨٥م) : الشامل في أصول الدين . وضع حواشيه : عبد الله محمود عمر . بيروت : دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤٢٠/١٩٩٩ ، ٤٤٠ ص .
- --: كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد . تحقيق : أسعد تميم . بيروت : مؤسسة الكتب الثقافية ، ط ١ ، ١٤٠٥/١٩٨٥ ، ٣٨٩ ص .
- امرؤ القيس بن حُجر بن الحارث الكندي (ح ١٣٠-٨٠ ق هـ/ح ٤٩٧-٥٤٥م) : ديوان امرئ القيس . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . القاهرة : دار المعارف ، ط ٥ ، ١٣٧٧/١٩٥٨ ، ٥٤١ ص .
- الباقلاني ، القاضي أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد (ت ٤٠٣هـ/١٠١٣م) : إعجاز القرآن . تحقيق : السيد أحمد صقر . القاهرة : دار المعارف ، ط ١ ، ١٣٧٤/١٩٥٤ ، ٩٥/٣٩٣ ص .
- --: كتاب البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات والحيل والكهانة والسحر والنانجات . عني بتصحيحه ونشره : رتشد يوسف مكارثي اليسوعي . بيروت : الكتبة الشرقية ، [١٣٧٨]/١٩٥٨ ، ٣٦/١٨٠/٢٧ ص . [منشورات جامعة الحكمة في بغداد . سلسلة علم الكلام : ٢]
- --: كتاب تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل . بيروت : مؤسسة الكتب الثقافية ، ط ٢ ، ١٤٣٧/٢٠١٦ ، ٥٦٨ ص .
- البخاري ، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي (١٩٤-٢٥٦هـ/

- ٨١٠-٨٧٠م): صحيح البخاري . بيروت : دار الفكر ، ١٤١٤/١٩٩٤ ، ج٨/٤ مج ومجلد الفهارس .
- بدوي ، عبد الرحمن (١٣٣٥-١٤٢٣هـ/١٩١٧-٢٠٠٢م) : مذاهب الإسلاميين . بيروت : دار العلم للملايين ، ط١ ، ١٩٩٦ ، ١٢٥٨ ص .
 - البغدادي ، أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد الأسفرايني (ت٤٢٩هـ/١٠٣٧م) : الفرق بين الفرق . تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد . صيدا/بيروت : المكتبة العصرية ، ١٤١٦/١٩٩٥ ، ٨/٣٦٦/١٦ ص .
 - البلاذري ، أحمد بن يحيى بن جابر (ت٢٧٩هـ/٨٩٢م) : أنساب الأشراف . تحقيق : عبد العزيز الدوري ، عصام عقله . بيروت/برلين : المعهد الألماني للأبحاث الشرقية/الكتاب العربي ، ط١ ، ١٤٢٢/٢٠٠١ ، القسم الرابع/الجزء الثاني ، ٧٠١ ص .
 - --: كتاب جمل في أنساب الأشراف . حققه وقدم له : سهيل زكار ، رياض زركلي . بيروت : دار الفكر ، ط١ ، ١٤١٧/١٩٩٦ ، ١٣/ج١٣ مج .
 - البلخي ، أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي (٢٧٣-٣١٩هـ/٨٨٦-٩٣١م) : فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة . اكتشفها وحققها : فؤاد سيد . أعدّها للنشر : أيمن فؤاد سيد . بيروت : المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ، ط١ ، ١٤٣٩/٢٠١٧ ، ص ٣-٨١ (ذكر المعتزلة من كتاب المقالات) . [النشرات الإسلامية : ٥٥] .
 - البيهقي ، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي (٣٨٤-٤٥٨هـ/٩٩٤-١٠٦٦م) : دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة . وثق أصوله وخرج حديثه وعلق عليه : عبد المعطي قلنجي . بيروت/القاهرة : دار الكتب العلمية/دار الريان للتراث ، ط١ ، ١٤٠٨/١٩٨٨ ، ٧/٧ ص مج .

- الترمذی ، أبو عیسی محمد بن عیسی بن سورة (٢٠٩-٢٧٩هـ/٨٢٤-٨٩٢م) .
الجامع الصحیح . تحقیق : أحمد محمد شاکر ، محمد فؤاد عبد الباقي ، کمال
یوسف الحوت . بیروت : دار الکتب العلمیة ، ط ١ ، ١٤٠٨/١٩٨٧ ، ٥ ج/٥ مج .
- التمیمی ، أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد البصری (ق ١٢هـ/١٢م) : تلخیص
العقول فی فضائل الرسول ﷺ . تحقیق وتخريج : طارق طاطمی . الرباط : مرکز
الدراسات والأبحاث وإحياء التراث - الرابطة المحمدیة للعلماء ، ط ١ ، ١٤٣٣/
٢٠١٢ ، ٢ مج .
- الثعالبی ، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعیل النیسابوری (٣٥٠-
٤٢٩هـ/٩٦١-١٠٣٨م) : ثمار القلوب فی المضاف والمنسوب . تحقیق : محمد
أبو الفضل إبراهیم . القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٥/١٣٨٤ ، [٨١٧] ص .
- الجاحظ ، أبو عثمان عمرو بن بحر (١٦٣-٢٥٥هـ/٧٨٠-٨٦٩م) : البیان
والتبیین . تحقیق وشرح : عبد السلام محمد هارون . بیروت : دار الجیل ،
١٩٩٠/١٤١٠ ، ٤ ج/٤ مج .
- جثوع ، أبو سرحان مسعود بن محمد بن علی السجلماسی الفاسی (ت ١١١٩هـ/
١٧٠٧م) : نفائس الدرر من أخبار سید البشر . تحقیق : الحسن الخبیه ، عبد
اللطیف علوان ، عبد الحمید تدرارنی . الرباط : مرکز الدراسات والأبحاث وإحياء
التراث - الرابطة المحمدیة للعلماء ، ط ١ ، ١٤١٣/٢٠١٠ ، ٦ مج .
- الحاکم ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدویه النیسابوری (٣٢١-٤٠٥هـ/
٩٣٣-١٠١٤م) : المستدرک علی الصحیحین . القاهرة : دار التأصیل ، ط ١ ،
١٤٣٥/٢٠١٤ ، ٩ مج .
- الخرائطی ، أبو بکر محمد بن جعفر بن محمد السامری (٢٤٠-٣٢٧هـ/٨٥٤-
٩٣٩م) : هواتف الجنان . غنی بتحقیقه : إبراهیم صالح . دمشق : دار البشائر ،

ط ١ ، ١٤٢١/٢٠٠١ ، ١٠٧ ص .

- الخطّابي ، أبو سليمان حمد بن محمّد بن إبراهيم البستي (٣١٩-٣٨٨هـ/٩٣١-٩٩٨م) : بيان إعجاز القرآن . القاهرة : دار المعارف ، ط ١ ، ١٣٧٦/١٩٥٦ ، ص ١٩-٧٢ . [منشور ضمن (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) . حقّقها وعلّق عليها : محمّد خلف الله أحمد ، محمّد زغلول سلام] .
- الخطيب البغدادي ، أبو بكر أحمد بن عليّ بن ثابت (٣٩٢-٤٦٣هـ/١٠٠٢-١٠٧٢م) : تاريخ بغداد . بيروت : دار الكتب العلميّة ، [د.س.] ، ١٤مجم ومجلّد الفهارس .
- الدارقطني ، أبو الحسن عليّ بن عمر بن أحمد الشافعي (٣٠٦-٣٨٥هـ/٩١٩-٩٩٥م) : كتاب الرؤية . قدّم له وحقّقه وعلّق عليه وخرّج أحاديثه : إبراهيم محمّد العلي ، أحمد فخري الرفاعي . الزرقاء : مكتبة المنار ، ط ١ ، ١٤١١/١٩٩٠ ، ص ٤١٣ .
- الدارمي ، أبو محمّد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل (١٨١-٢٥٥هـ/٧٩٧-٨٦٩م) : مسند الدارميّ المعروف بسنن الدارميّ . تحقيق : حسين سليم أسد الداراني . الرياض/بيروت : دار المغني/دار ابن حزم ، ط ١ ، ١٤٢١/٢٠٠٠ ، ج ٤/مجم .
- الذهبي ، أبو عبد الله شمس الدين محمّد بن أحمد بن عثمان (٦٧٣-٧٤٨هـ/١٢٧٤-١٣٤٨م) : تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام . تحقيق : عمر عبد السلام تدمري . بيروت : دار الكتاب العربيّ ، ط ١ ، ١٤٠٧-١٤٢١/١٩٨٧-٢٠٠٠ (حتّى طبعة ٧٠) ، ٥٢مجم .
- --: سيّر أعلام النبلاء . حقّقه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه : شعيب الأرنؤوط [وآخرون] . بيروت : مؤسّسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠١-١٤٠٩/١٩٨١-١٩٨٨ ،

٢٥ مج .

- --: البَيْرُ في خَيْرٍ مَنْ غَيْرٍ . حَقَّقَهُ وَضَبَطَهُ عَلَى مَخْطُوطَتَيْنِ : أَبُو هَاجِرٍ مُحَمَّدُ السَّعِيدُ بْنُ بَسِيُونِي زَغَلُول . بِيروت : دار الكتب العلميّة ، [١٩٨٥/١٤٠٥] ، ٤٤/ج٤ مج .
- الرَّمَانِيّ ، أَبُو الْحَسَنِ عَلِيّ بْنُ عَيْسَى بْنِ عَلِيٍّ (٢٩٦-٣٨٦هـ/٩٠٨-٩٩٤م) : النُّكْتُ فِي إِعْجَازِ الْقُرْآنِ . الْقَاهِرَةُ : دار المعارف ، ط ١ ، ١٣٧٦/١٩٥٦ ، ص ٧٣-١١٣ . [مَنْشُورٌ ضَمِنَ (ثَلَاثَ رِسَائِلَ فِي إِعْجَازِ الْقُرْآنِ) . حَقَّقَهَا وَعَلَّقَ عَلَيْهَا : مُحَمَّدٌ خَلْفُ اللَّهِ أَحْمَدُ ، مُحَمَّدٌ زَغَلُولُ سَلَامٌ] .
- الزَّيْزَكِيُّ ، خَيْرُ الدِّينِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ (١٣١٠-١٣٩٦هـ/١٨٩٣-١٩٧٦م) : الْأَعْلَامُ : قَامُوسُ تَرَاجِمٍ لِأَشْهُرِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ مِنَ الْعَرَبِ وَالْمُسْتَعْرَبِينَ وَالْمُسْتَشْرِقِينَ . بِيروت : دار العلم للملّايين ، ط ٩ ، [١٤١١/١٩٩٠] ، ٨ مج .
- الزَّمْخَشَرِيُّ ، أَبُو الْقَاسِمِ جَارُ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْخَوَارِزْمِيُّ (٤٦٧-٥٣٨هـ/١٠٧٥-١١٤٤م) : رِبْعُ الْأَبْرَارِ وَنُصُوصُ الْأَخْبَارِ . تَحْقِيقُ : عَبْدُ الْأَمِيرِ مَهْنَا . بِيروت : مُؤَسَّسَةُ الْأَعْلَمِيّ لِلْمَطْبُوعَاتِ ، ط ١ ، ١٤١٢/١٩٩٢ ، ٥ ج .
- --: الْمُسْتَقْصَى فِي أَمْثَالِ الْعَرَبِ . بِيروت : دار الكتب العلميّة ، ط ٣ ، ١٤٠٧/١٩٨٧ ، ٢٢/ج٢ مج .
- السَّكَّاكِيُّ ، أَبُو يَعْقُوبٍ سَرَّاجُ الدِّينِ يَوْسُفُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الْخَوَارِزْمِيُّ (٥٥٥-٦٢٦هـ/١١٦٠-١٢٢٩م) : مِفْتَاحُ الْعُلُومِ . ضَبَطَهُ وَكَتَبَ هَوَامِشَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ : نَعِيمُ زُرْزُور . بِيروت : دار الكتب العلميّة ، ط ٢ ، ١٤٠٧/١٩٨٧ ، ٢٢١ ص .
- السَّكُونِيُّ ، أَبُو عَلِيٍّ عَمْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَمْدِ الْمَغْرِبِيِّ الْمَالِكِيِّ (ت ٧١٧هـ/١٣١٧م) : التَّمْيِيزُ لِمَا أَوْدَعَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ مِنَ الْإِعْتِزَالِ فِي تَفْسِيرِ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ .

- تحقيق : السيّد يوسف أحمد . بيروت : دار الكتب العلميّة ، ط ١ ، ١٤٢٦ / ٢٠٠٥ ، ج ٣ .
- --: عيون المناظرات . تحقيق : سعد غراب . تونس : كلّية الآداب والعلوم الإنسانيّة - الجامعة التونسيّة ، ١٩٧٦ .
 - --: المختار من كتاب لحن العائّة والخاصّة في المعتقدات . بيروت : شركة دار المشاريع للطباعة والنشر والتوزيع ، ط ١ ، ١٤٢٦ / ٢٠٠٥ ، ص ٧٢ .
 - سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر البصريّ (١٤٨-١٨٠هـ / ٧٦٥-٧٩٦م) : كتاب سيبويه . تحقيق وشرح : عبد السلام محمّد هارون . بيروت : دار الجبل ، ط ١ ، ١٤١١ / ١٩٩١ ، ج ٥ / مج ٥ .
 - السيوطيّ ، أبو بكر جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمّد الخضرّيّ (٨٤٩-٩١١هـ / ١٤٤٥-١٥٠٥م) : الجامع الصغير في أحاديث البشر النذير . بيروت : دار الفكر ، ط ١ ، ١٤٠١ / ١٩٨١ ، ج ٢ / مج ٢ .
 - --: الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور . بيروت : دار الكتب العلميّة ، ط ١ ، ١٤١١ / ١٩٩٠ ، ج ٦ / مج ٦ .
 - شُبّوح ، إبراهيم : سجلّ قديم لمكتبة جامع القيروان . مجلّة معهد المخطوطات العربيّة ٢/٢ (١٩٥٦/١٣٧٥) ٣٣٩-٣٧٢ .
 - الشريف المرتضى ، أبو القاسم عليّ بن الحسين بن موسى (٣٥٥-٤٣٦هـ / ٩٦٦-١٠٤٤م) : رسائل الشريف المرتضى (المجموعة الأولى) . تحقيق : السيّد أحمد الحسيني . الكاظميّة - العراق : مكتبة الشريف المرتضى العائّة ، ط ١ ، ١٣٨٦ / [١٩٦٦] ، ص ١٥٠ .
 - الشّهَرَسْتَانِيّ ، أبو الفتح محمّد بن عبد الكريم بن أحمد (٤٧٩-٥٤٨هـ / ١٠٨٦-١١٥٣م) : الملل والنحل . تحقيق : محمّد بن فريد . القاهرة : المكتبة التوفيقيّة ،

[د. س.] ، ٢ ج / ١ مج .

- الشَّيْبِي ، أبو المحاسن جمال الدين محمّد بن عليّ بن محمّد العبدريّ (٧٧٩-٨٣٨هـ / ١٣٧٨-١٤٣٣م) : تمثال الأمثال . حقّقه وقَدّم له : أسعد ذبيان . بيروت : دار المسيرة ، ط ١ ، ١٤٠٢ / ١٩٨٢ ، ٢ مج .
- الطبرانيّ ، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيّوب اللخميّ الشاميّ (٢٦٠-٣٦٠هـ / ٨٧٣-٩٧١م) : المعجم الكبير . حقّقه وخرّج أحاديثه : حمديّ عبد المجيد السلفي . القاهرة : مكتبة ابن تيميّة ، ط ٢ ، ١٤٠٤ / ١٩٨٣ ، ٢٥ ج .
- الطبريّ ، أبو جعفر محمّد بن جرير بن يزيد (٢٢٤-٣١٠هـ / ٨٣٩-٩٢٣م) : تاريخ الطبريّ [= تاريخ الرسل والملوك] . تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم . القاهرة : دار المعارف ، ١٣٨٠-١٣٨٩ / ١٩٦٠-١٩٦٩ ، ١١ ج .
- --: تفسير الطبريّ المسمّى جامع البيان في تأويل القرآن . بيروت : دار الكتب العلميّة ، ط ١ ، ١٤١٢ / ١٩٩٢ ، ١٢ مج .
- عبد الحميد ، بسّام : "محاولة بيبليوغرافيّة في آثار أبي بكر الباقلانيّ (- ٤٠٣ / ١٠١٣)" . المشرق ٦٧ (١٩٩٣) ٤٦١-٤٩٠ .
- --: "محاولة بيبليوغرافيّة في آثار أبي بكر الباقلانيّ (- ٤٠٣ / ١٠١٣) (تنبّه مقال العدد السابق)" . المشرق ٦٨ (١٩٩٤) ١٥٣-١٧٤ .
- عبد القادر البغداديّ ، عبد القادر بن عمر بن بايزيد البغداديّ (١٠٣٠-١٠٩٣هـ / ١٦٢٠-١٦٨٢م) : خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب . تحقيق وشرح : عبد السلام محمّد هارون . القاهرة/الرياض : مكتبة الخانجي/دار الرفاعي ، ط ٢ ، ١٤٠٤ / ١٩٨٤ ، ١٣ ج / ١٣ مج .
- عبد الله ، محمّد رمضان : الباقلانيّ وآراؤه الكلاميّة . بغداد : مطبعة الأُمّة ، ١٤٠٤ / [١٩٨٦] ، ٦٣٩ ص .

- فهرس دار الكتب المصرية [= فهرس الكتب العربية الموجودة بالدار لغاية سنة ١٩٢١]. القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ج ١: ١٣٤٢/١٩٢٤، ٥٧٣ ص.
- فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية. [القاهرة]: مطبعة الأزهر، ١٣٦٦-١٣٩٨/١٩٤٧-١٩٧٨، ج ٨.
- القاضي عبد الجبار، قاضي القضاة أبو الحسين عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني الأسدي (ت ٤١٥هـ/١٠٢٥م): فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة. اكتشفها وحققها: فؤاد سيّد. أعدّها للنشر: أيمن فؤاد سيّد. بيروت: المعهد الألمانيّ للأبحاث الشرقية، ط ١، ١٤٣٩/٢٠١٧، ص ٨٥-٣٦٨ (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ومباينتهم لسائر المخالفين). [النشرات الإسلامية: ٥٥].
- القاضي عياض، أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض البحصي السبتي (٤٧٦-٥٤٤هـ/١٠٨٣-١١٤٩م): ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك. تحقيق: محمّد تاويت الطنجي [وغيره]. الرباط: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط ٢، ١٤٠٣/١٩٨٣، ج ٨.
- كخالة، عمر رضا (١٣٢٣-١٤٠٨هـ/١٩٠٥-١٩٨٧م): معجم المؤلفين: تراجم مصنفي الكتب العربية. دمشق: مطبعة الترقّي، ١٩٥٧، ج ١٥/١٥ مج.
- اللالكائي، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي (ت ٤١٨هـ/١٠٢٧م): شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم. خرّج أحاديثه وعلّق عليه: نشأت كمال المصري. الإسكندرية/صنعاء: دار البصرة/دار صنعاء، [١٤٢٢/٢٠٠١]، ٢ مج.
- اللبلي، أبو جعفر أحمد بن يوسف بن يعقوب الفهري (ت ١٢٩٢هـ/١٢٩٢م): فهرست اللبلي. تحقيق: ياسين يوسف عياش وعواد عبد ربه أبو زينة. بيروت:

- دار الغرب الإسلامي ، ١٤٠٨/١٩٨٨ ، ١٦٢ ص .
- الماوردي ، أبو الحسن عليّ بن محمّد بن حبيب البصريّ (٣٦٤-٤٥٠هـ/٩٧٤-١٠٥٨م) : أعلام النبوة . بيروت : دار الكتب العلميّة ، ط ١ ، ١٤٠٦/١٩٨٦ ، ٢١٠ ص .
 - المبرّد ، أبو العباس محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزديّ (٢١٠-٢٨٦هـ/٨٢٦-٨٩٩م) : الكامل في اللغة والأدب . عارضه بأصوله وعلّق عليه : محمّد أبو الفضل إبراهيم . مدينة نصر - القاهرة : دار الفكر العربيّ ، ط ٣ ، ١٤١٧/١٩٩٧ ، ٤ ج/مج .
 - مخلوف ، محمّد بن محمّد (١٢٨٠-١٣٦٠هـ/١٨٦٣-١٩٤١م) : شجرة النور الزكية في طبقات المالكية . المطبعة السلفيّة ومكتبتها ، ١٣٤٩/ [١٩٣٠] ، ٥٥٩ ص .
 - مُرتضى الزيّديّ ، أبو الفيض محمّد بن محمّد بن محمّد الحسينيّ (١١٤٥-١٢٠٥هـ/١٧٣٢-١٧٩٠م) : تاج العروس من جواهر القاموس . تحقيق : عبد الستار أحمد فراج [وغيره] . الكويت : وزارة الإرشاد والأنباء ، ١٣٨٥-١٤٢٢/١٩٦٥-٢٠٠١ ، ٤٠ مج .
 - المزيّ ، أبو الحجاج جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف (٦٥٤-٧٤٢/١٢٥٦-١٣٤١) : تهذيب الكمال في أسماء الرجال . حقّقه وضبط نصّه وعلّق عليه : بشار عوّاد معروف . بيروت : مؤسّسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤١٣/١٩٩٢ ، ٣٥ مج .
 - مسلم ، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيريّ النيسابوريّ (٢٠٤-٢٦١هـ/٨٢٠-٨٧٥م) : صحيح مسلم . الرياض : دار السلام ، ط ٢ ، ١٤٢١/٢٠٠٠ ، ١٤٨٨ ص .

- الملطي ، أبو الحسين محمّد بن أحمد بن عبد الرحمن العسقلاني (ت٣٧٧هـ/ ٩٨٧م) : كتاب التنبيه والردّ على أهل الأهواء والبدع . غني بتصحيحه : س . ديدرينغ . بيروت : المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ، ٢٠٠٩/١٤٣٠ ، ١٦٧ ص .
- مقاتل بن سليمان بن بشر ، أبو الحسن الأزدي البلخي (ت١٥٠هـ/٧٦٧م) : تفسير مقاتل بن سليمان . تحقيق : أحمد فريد . بيروت دار الكتب العلميّة ، ط ١ ، ١٤٢٤/٢٠٠٣ ، ج٣/٣ مج .
- النخاس ، أبو جعفر ، أحمد بن محمّد بن إسماعيل المرادي (ت٣٣٨هـ/٩٥٠م) : شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات . بيروت : دار الكتب العلميّة ، [د.س.] ، ج٢/١ مج .
- النديم ، أبو الفرج محمّد بن أبي يعقوب إسحاق بن محمّد (ت٣٨٠هـ/٩٩٠م) : الفهرست . قابله على أصوله : أيمن فؤاد سيّد . لندن : مؤسّسة الفرقان للتراث الإسلاميّ ، ٢٠٠٩/١٤٣٠ ، ج٢ مج .
- البويني ، أبو الفتح قطب الدين موسى بن محمّد بن أحمد البعلبكيّ (ت٦٤٠هـ/٧٢٦م) : ذيل مرآة الزمان . حيدرآباد : مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانيّة ، ط ١ ، ١٣٧٤/١٩٥٤ ، ج ٣ .

- Ansari, Hassan & Melvin-Koushki, Tr. Matthew: „al-Bāqillānī, Abū Bakr“, in *Encyclopaedia Islamica*, 2013.
- Bouman, Johan: *Le conflit autour du Coran et la solution d'al-Bāqillānī*. Amsterdam, 1959.
- Chaumont, E.: „Bāqillānī, theologien ash'arite et juriste malikite, contre les legistes a propos de l'ijtihad et de l'accord unanime de la communaute“, in *Studia Islamica* 79 (1994) 79-102.
- Gimaret, Daniel: „Un extrait de la Hidāya d'Abū Bakr al-Bāqillānī: Le *Kitāb at-tawallud*, réfutation de la thèse mu'tazilite de la génération des actes“, in *Bulletin d'études orientales* 58 (2009) 259-313.

- Gölcük, Şerafeddin: „Bāqillānī“, in *TDV İslām Ansiklopedisi* 4 (1991) 531-535.
- G. E. von Grunebaum: *A tenth-century document of Arab literary theory and criticism. The sections on poetry of al-Bāqillānī's I'jāz al-Qur'ān*. Chicago, 1950.
- Ibish, Y.: „Life and works of al-Bāqillānī“, in *Islamic Studies* 4/3 (1965) 225–236.
- McCarthy, R. J.: „al-Bāqillānī“, in *El* 1 (1960) 958–959.
- McDermott, M. J.: „A debate between al-Mufid and al-Bāqillānī“, in *Recherches d'islamologie: Recueil d'articles offert à Georges C. Anawati et Louis Gardet par leurs collègues et amis*. Peeters, Louvain, 1977, S. 237–246.
- Monnot, G.: „La réponse de Bāqillānī aux dualistes“, in *Recherches d'islamologie: Recueil d'articles offert à Georges C. Anawati et Louis Gardet par leurs collègues et amis*. Peeters, Louvain, 1977, S. 247–260.
- Paret, Rudi: „Der Standpunkt al-Bāqillānī's in der Lehre vom Koran“, in Rudi Paret (Hrsg.): *Der Koran*. Darmstadt, 1975, S. 417–425.
- Schmidtke, Sabine: „Early Aš'arite theology: Abū Bakr al-Bāqillānī (d. 403/1013) and his *Hidāyat al-mustaršīdīn*“, in *Bulletin d'Etudes Orientales* 60 (2011) 39-72.
- Sezgin, Fuat: *Geschichte des arabischen Schrifttums*. Leiden: Brill, 1967, Bd. 1.
- Thiele, Jan: „Abū Bakr al-Bāqillānī“, in H. Lagerlund (Ed.): *Encyclopedia of Medieval Philosophy*. Dordrecht: Springer, 2019, p. 1-6.
- Watt, W. Montgomery & Marmura, Michael: *Der Islam II. Politische Entwicklungen und theologische Konzepte*. Stuttgart [u. a.], 1985, S. 395–399.

فهرس الموضوعات

٥	السادس من كتاب النبوات من هداية المسترشدين
٨	فصل
١٠	فصل
١١	فصل
١٢	فصل
١٥	باب الكلام في وجه دلالة المعجزات على صدق الرسل ، عليهم السلام
٢٣	- سؤال آخر
٢٤	- سؤال آخر
٢٥	- سؤال آخر
٢٥	- سؤال آخر
٢٧	فصل
٢٨	فصل
٣٦	فصل
٤٠	فصل
٤٢	فصل
٤٥	السابع من كتاب النبوات من هداية المسترشدين
٥٢	فصل من القول في ذلك قد عظمت به الشبهة عليهم
٥٩	فصل
٦٢	فصل
٦٥	فصل
٦٨	فصل

- فصل في ذكر جملة من الحيل ووجوبها ٧٠
- باب القول في أنه لا يمكن أن يدل على صدق الرسل شيء سوى المعجز ... ٧٦
- فصل ٨٠
- فصل ٨١
- سؤال آخر ٨٢
- الثامن من كتاب النبوات من هداية المسترشدين ٨٧
- باب الكلام في الإبانة عن بطلان دلالة المعجز
- على صدق الرسل ، عليهم السلام ، على أصول القدرية ٨٨
- فصل ٩٥
- شبهة لهم في إيجاب كونه مريدًا على أوضاعهم ٩٩
- شبهة لهم أخرى ١٠٣
- فصل ١٠٧
- فصل ١١٠
- فصل الكلام على البغداديين في هذا الباب ١١١
- فصل ١١٣
- فصل الكلام على معمر والجاحظ وكل قائل منهم بفعل الطياع في هذا الباب ... ١١٤
- باب الكلام في ذكر الدلالة على إثبات نبوة نبينا محمد ، عليه السلام ١١٦
- فصل القول في أنه ، عليه السلام ، قد تحدى العرب بمثله ١٢٠
- فصل ١٢٣
- التاسع من النبوات من هداية المسترشدين ١٢٥
- فصل ١٢٩
- فصل ١٣٠

١٣١	فصل
	باب القول في باب ذكر الدليل على أنه ، عليه السلام ،
١٣٦	لم يعارض في القرآن ونقض كل شبهة تدعى في هذا الباب
١٤١	فصل
١٤٣	فصل : ومما يدل أيضًا على بطلان دعوى المعارضة له
١٤٥	فصل
١٤٦	فصل
١٤٧	فصل
١٤٩	فصل
١٥٠	○ شبهة أخرى
١٥٢	فصل
١٥٨	○ شبهة أخرى
١٥٩	شيء آخر
١٦١	فصل
١٦٣ ...	العاشر من النيوّات من هداية المسترشدين والمقنع في معرفة أصول الدين ...
	باب الكلام على من زعم أنّ المعارضة لم تقع منهم
١٦٤	مع القدرة عليها لعلّ شبهة دعتهم إلى ذلك الاعتراض عليها
١٦٨	فصل
١٧١	○ شبهة أخرى لهم
١٧٦	فصل
١٧٨	فصل
١٨١	فصل

١٧٨	فصل
١٨١	فصل
١٨٤	فصل
١٨٦	فصل
١٨٨	فصل
١٩٠	فصل
١٩٤	فصل
١٩٧	○ شبهة لهم أخرى
١٩٩	فصل
٢٠٣	فصل
٢٠٤	الحادي عشر من النبوات من هداية المسترشدين
٢٠٥	فصل
دليل على أنه يجوز أن يكون حدّ بلاغة القرآن	
٢٠٩	وبلاغة أبلغ المتكلمين باللسان قدرًا متقاربًا ملتبسًا
باب ذكر الدلالة على تجاوز بلاغة القرآن	
٢١٧	وفصاحته لسائر البلاغات المعتادة من كلام أهل اللسان
٢١٩	- سؤال لهم
٢٢٢	فصل
٢٢٤	فصل
٢٢٦	فصل
٢٣٣	فصل
٢٣٥	فصل

فصل ٢٣٩

فصل ٢٤١

الثاني عشر

من كتاب النبوات من هداية المسترشدين والمقنع في معرفة أصول الدين ٢٤٣

فصل ٢٤٤

فصل ٢٤٦

فصل ٢٤٨

سؤال ٢٤٨

فصل ٢٥٠

باب ذكر خلاف الناس في هذا الباب ٢٥٧

فصل ٢٦١

فصل ٢٦٤

فصل ٢٦٤

باب الكلام على من قال : إِنَّ جهة إعجاز القرآن

ما تضمنته ودلّ عليه من صحّة المعلومات والأحكام

التي إذا أُعمل النظر فيها صحّت وسلمت كلّها على السير والامتحان ... ٢٧٠

باب إبطال قول من حكى أَنَّ جهة كون القرآن معجزًا كونه قديمًا ٢٧٢

فصل ٢٧٤

باب الكلام على من يحكى عنه من أهل الحقّ

أو غيرهم أَنَّ جهة إعجاز القرآن كونه عبارة عن كلام الله ، تعالى ٢٧٦

فصل ٢٧٧

الثالث عشر

- من كتاب النبوات من هداية المسترشدين والمقنع في معرفة أصول الدين ٢٧٩
- باب الكلام في أنّ القرآن معجز من حيث أشتمل على الأخبار عن الغيوب ... ٢٨١
- فصل من الكلام في هذا الباب يجب الوقوف عليه ٢٨٧
- فصل ٢٨٩
- باب ذكر ما ورد من الأخبار عن الغيوب في نصّ القرآن
- المنزل عليه ، صلى الله عليه ، وما أخبر عنه بكلامه ، عليه السلام ٢٩٠
- فصل ٢٩٣
- باب اعتراض المحتجّين على إعجاز القرآن
- بأختلاف المسلمين في جهة إعجازه والجواب عن ذلك ٢٩٦
- فصل ٢٩٩
- فصل ٣٠٢
- فصل ٣٠٥
- باب الكلام في الإخبار عن رتبة القرآن وقدر بلاغته
- وهل يجب أن تكون محدودة ومعلومة على جهة التفصيل أم لا ؟ ٣٠٧
- فصل ٣٠٩
- فصل من القول في ذلك ٣١١
- سؤال والجواب عنه ٣١٤
- سؤال آخر والجواب عنه ٣١٦
- الرابع عشر من كتاب النبوات من هداية المسترشدين ٣١٧
- سؤال لهم آخر والجواب عنه ٣١٨
- سؤال آخر والجواب عنه ٣٢١
- سؤال من معتمداتهم والجواب عنه ٣٢٣

٣٢٦	فصل في ذكر مطاعنهم في إعجاز القرآن والجواب عنها
٣٢٩	فصل
٣٢٩	- سؤال آخر
	باب الكلام في الإخبار
٣٣٢	عن وجوه بلاغة القرآن ومفارقة نظمه لجميع النظم والأوزان
٣٤٧	فصل
٣٤٨	فصل
٣٥٣	الخامس عشر من النبوات من هداية المسترشدين
٣٥٦	فصل
٣٥٩	- سؤال آخر والجواب عنه
٣٦١	- سؤال آخر والجواب عنه
٣٦٤	باب ذكر جملة من ذلك
٣٦٩	فصل
٣٧٨	فصل
٣٩٢	السادس عشر من كتاب النبوات من هداية المسترشدين
	باب الكلام في الدلالة
٣٩٩	على مفارقة نظم القرآن لنظم الشعر وسائر النظم المعتادة والأوزان
٥١٦ ...	باب الكلام في إثبات ما عدا القرآن من معجزات الرسول ، عليه السلام
٤٢٤	فصل
٤٣٣	ومن معجزاته ، صلى الله عليه ، تسبيح الحصى في يده
٤٣٦	السابع عشر من النبوات من هداية المسترشدين
٤٥١	فصل

٤٥٤	فصل
٤٦٦	فصل
٤٧٥	الفهارس الفنيّة
٤٧٥	فهرس الآيات
٤٨٦	فهرس الأحاديث
٤٩١	فهرس الأشعار
٤٩٤	فهرس الأعلام
٥٠٥	فهرس الجماعات
٥١٢	فهرس الكتب
٥١٣	فهرس الفصول والأبواب والكتب الداخليّة
٥١٤	فهرس الأمكنة
٥١٦	فهرس الوقائع
٥١٧	ثبت المصادر والمراجع

All rights reserved

1st Publishing

2022/1443

**MAKTABAT ‘ABAQ AL-MISK
FOR PUBLISHING & DISTRIBUTION**

AMMAN

JORDAN

Tel.: 00962796054800

Hidāyat al-Mustaršidīn

Compiled by

**Al-Imām al-Qāḍī Abū Bakr
Muḥammad b. aṭ-Ṭayyib al-Ašʿarī
known as al-Baqillānī
(d. 403/1013)**

**Edited by
Prof. Dr.
Omar Hamdan
&
Taghrid Hamdan**

**4. Volume
(*Kitāb an-nubuwwāt*)**

**Maktabat ʿAbaq al-Misk
for Publishing & Distribution
Amman**